المذاهب العسكرية

في العالم

تأليف العماد حسن توركماني

١٩٩٥

تقديم

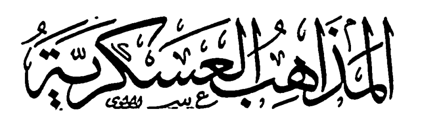
العماد مصطفى طلاس



ريع الدار
لهيئة مدارس أبناء وبنات الشهداء في الجمهورية العربية السورية



دمشق أوتوستراد المزة ص.ب: ١٦٠٣٥ ـبرقياً طلاسدار
هاتف: ٦٦١٨٩٦١ـ٦٦١٨٠١٣ تلفاكس: ٦٦١٨٨٢٠ تلكس: ٤١٢٠٥٠


المذاهب العسكرية

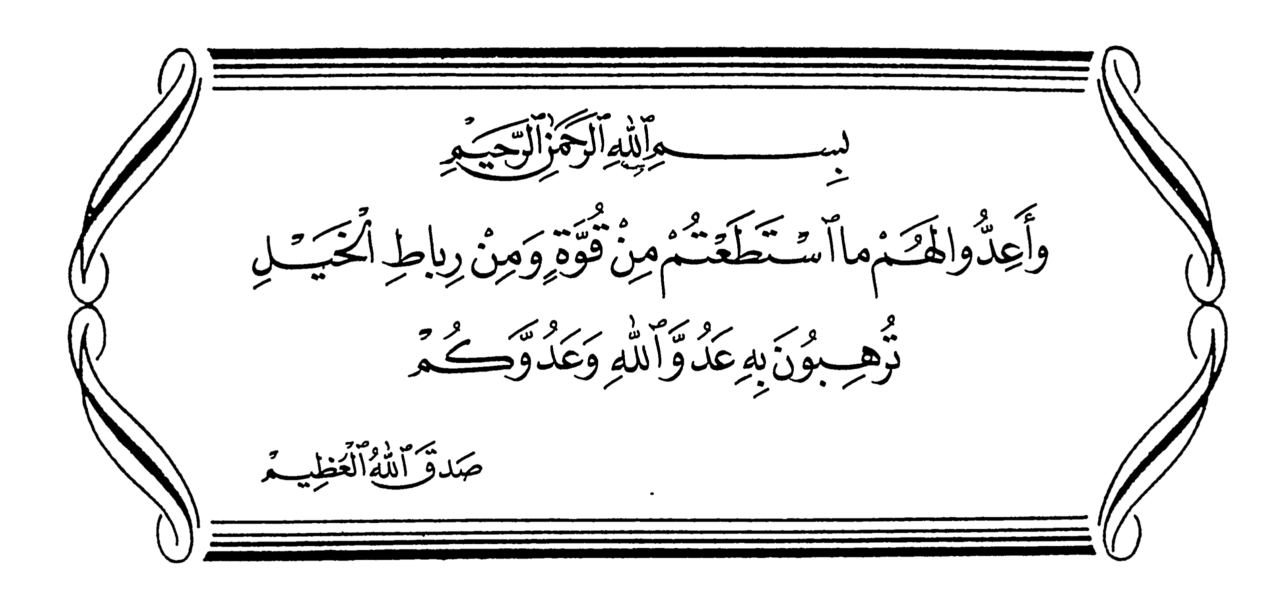
الطبعة الأولى ١٩٩٥

تأليف العماد حسن توركماني

المذاهب العسكرية في العالم

تقديم

العماد مصطفى طلاس



بسم الله الرحمن الرحيم
وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل
ترهبون به عدو الله وعدوكم
صدق الله العظيم

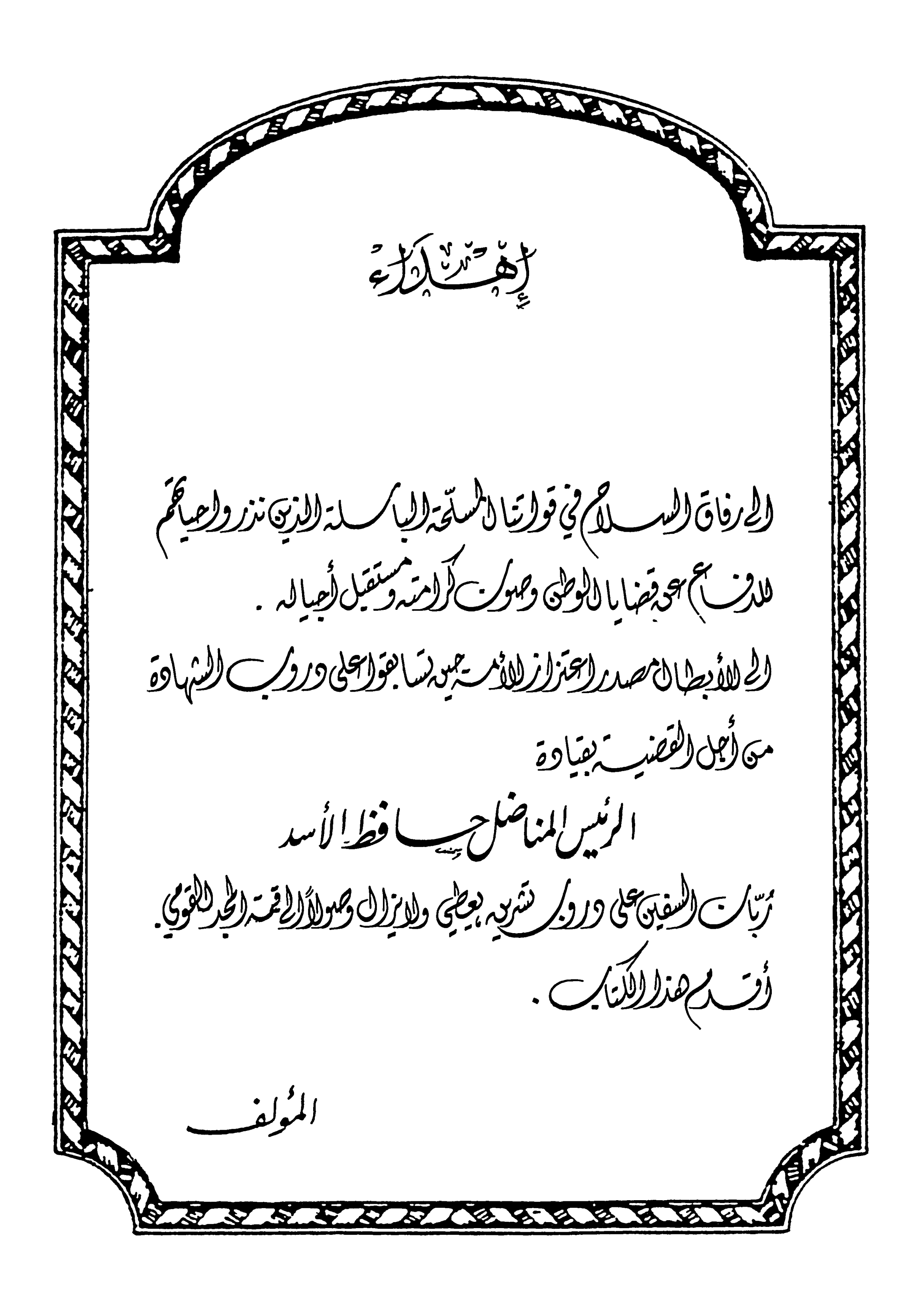


كذلك قال الأسد

فلنضاعف اليقظة والاستعداد، ولنستمر في تدريباتكم وتأهبكم، إنكم بذلك وبما بين أيديكم من سلاح وعتاد تتقنون استخدامه، مؤهلون لكسب المعارك التي تخوضونها، وتحقيق النصر فيها.

الرئيس المناضل حافظ الأسد





إهداء

إلى رفاق السلاح في قواتنا المسلحة الباسلة الذين نذروا حياتهم
للدفاع عن قضايا الوطن وصون كرامته ومستقبل أجياله .

إلى الأبطال مصدر اعتزاز الأمة حين تسابقوا على دروب الشهادة
من أجل القضية بقيادة

الرئيس المناضل حافظ الأسد

رُبّان السفين على دروب تشرين بعطاء والإنجاز وصولاً إلى قمة المجد القومي.

أُقدم هذا الكتاب .

المؤلف



تقديم

إنَّ رسالة الأمة العربية على مر التاريخ رسالة حضارية ترمي إلى تجديد القيم الإنسانية وحفز التقدم البشري وتنمية الانسجام والتعاون بين الأمم .

وتعتبر الإنسانية مجموعاً متضامناً في مصلحته ، مشتركاً في قيمه وحضارته ، فالعرب يتغذون من الحضارة العالمية ويغذونها ويمدون يد الإخاء إلى الأمم الأخرى ويتعاونون معها على إيجاد نظم عادلة تضمن لجميع الشعوب الرفاهية والسلام والسمو في الخلق والروح ، كما يَعتبر العرب أنَّ الاستعمار وكل ما يمت إليه عملاً إجرامياً يجب مكافحته بجميع الوسائل الممكنة وهم يسعون ضمن إمكاناتهم المادية والمعنوية إلى مساعدة جميع الشعوب المناضلة في سبيل حريتها .

والعرب شعب يقدس الأرض ويحفظ العهد ويعشق الحرية ويأبى الظلم ويسعى للسلم ويؤمن بالشهادة دفاعاً عن الحق .

إنَّ الواقع العربي الراهن نشأ لتنافر نزعتين ، النزعة الأولى نحو جعله مكوناً على الشكل الذي يريده الاستعمار والصهيونية والامبريالية ، والنزعة الثانية نزعة نضالية بالجذور التاريخية للواقع وتهدف إلى إعادة استقلاله والابتعاد عن التكوين المشوه ... والنضال ضد الاستلاب ذي المنشأ الخارجي المباشر (الاستعمار ــ الامبريالية ــ الاستيطان الصهيوني ... الخ) والاستلاب ذي المنشأ الخارجي غير المباشر (التبعية الاقتصادية ــ التبعية السياسية ــ سياسة الأحلاف ــ الضغوط ــ المؤامرات ... الخ) والاستلاب الناشئ عن الاستغلال الاقتصادي والاستلاب الناشئ عن التجزئة والتفرقة في الأمة الواحدة وأن وراء كل نزعة قوى تدافع عنها وهذا جوهر الصراع .

من الوطن العربي انطلقت الفتوحات الإنسانية لتنشر الحضارة وإليه اتجهت الهجمات الهمجية لتنشر الخراب والدمار ومع ذلك بقي الوطن العربي بلا استراتيجيا تقوده إلى مذهب عسكري يجمع ولا يفرط يوحد ولا يفرق ، وبقيت المنطقة العربية عرضة للأطماع فهي شاغلة الدنيا بموقعها الجغرافي وممراتها البحرية وثرواتها المتنوعة فيها يستوطن عدوان قد يتحول لحرب عالمية ومنها تفوح رائحة السلام وتأكدتْ الحقيقة المؤلمة والتي لا بدّ

من ذكرها إن وطن الاستراتيجيات بلا استراتيجيا وأنَّ الأمة العربية تعرف ما تريد ولكنها تجهل كيف تريد .

لقد كان قيام إسرائيل على أرض فلسطين ذروة التحدي الاستعماري للأمة العربية ووجودها حيث غدا هذا الكيان منذ لحظة قيامه القاعدة الهجومية الأساسية للاستعمار والامبريالية ضد الوطن العربي وضد نزوعه للانبعاث والتحرر ، وأنيطت به وظيفة إجهاض النهوض القومي للأمة العربية وإدامة واقع التجزئة الذي خلفه الاستعمار نفسه وعرقلة النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي العربي .

ويمكن القول إنَّ الصراع العربي ــ الصهيوني يشكل حلقة مركزية في سلسلة الصراع الأوسع بين الامبريالية وحركة التحرر العربي ، وفي قلب الصراع العربي ــ الصهيوني تقع القضية الفلسطينية التي تظل جوهر هذا الصراع وعقدته بحيث لا يمكن تصور أي إنهاء سياسي أو عسكري لهذا الصراع دون إيجاد حل عادل لهذه القضية ، والحقيقة أنه من الناحية العملية سرعان ما تجاوز العدوان الصهيوني أرض فلسطين إلى أراضي الدول العربية المجاورة والتي يطلق عليها عادة دول المواجهة فأخذت القضية الفلسطينية بُعدها القومي على مستوى الوطن العربي وتعمقت جذورها أكثر فأكثر في وجدان الشعب العربي .

إنَّ عدم وجود مذهب عسكري عربي موحد دعا كل دولة عربية إلى رسم سياستها العسكرية بصورة مستقلة ، وإلى اللجوء إلى المذاهب العسكرية الغربية والشرقية تأخذ من بعضها خطوطاً وملامح ومعالم ومفاهيم لتصنع لنفسها استراتيجية دفاعية دون مراعاة للعوامل القومية والجغرافية والسياسية والمعنوية ، لذلك فقد توالت النكسات العسكرية والردَّات السياسية فيها خلال عقود من الزمن .

إنَّ المذهب العسكري ضرورة لحماية الوطن وجوهره يتلخص في جملة الإجراءات والأفكار التي تؤمن إعداد البلاد والقوات المسلحة للحرب المقبلة وعلى هذا الأساس فليس هناك ما هو أهم من المعالجة الجدية والواعية لهذه القضية ، فهي ترتدي أهمية مصيرية وتأخذ الأفضلية في سلم أولويات عمل أية دولة مهما كبرت أو صغرت وبالتالي فإن طرح هذه المسألة على صفحات كتاب تعد تجاوباً مع متطلبات الواقع .

ومن هنا فإننا نرى أن معالجة المؤلف لمسألة المذاهب العسكرية عبر صفحات هذا الكتاب يعتبر مساهمة جادة في إغناء الفكر العسكري العربي السوري وسداً لنقص في هذا المجال في مكتبتنا العسكرية .

لقد حاول المؤلف قدر الإمكان استخراج أسلوب يسهل معه استيعاب المسائل

العسكرية البحتة من قبل كل القراء بل وحاول جذب القراء المدنيين عن طريق البرهنة على أن مسألة الحرب والسلام لم تعد مهمة العسكريين وحدهم بل أضحت مهمة كل أجهزة الدولة ويتأثر بها كافة المواطنين وركز المؤلف على كشف وتوضيح جوهر المذهب العسكري ومنطلقاته وأحكام وجهيه العسكري التقني والسياسي .

كما اهتم بشرح نماذج من المذاهب العسكرية في العالم والتي تتأثر بها استراتيجيتنا تلمساً لملامح مذهب عسكري سوري يصلح كأساس لمذهب عسكري عربي موحد .

وبالرغم من عدم معالجة مسألة المذهب العسكري السوري بشكل مباشر وواضح استطاعت الاستراتيجية العسكرية السورية أنْ تجدد أبعادها وأهدافها وذلك من خلال :

- الأخذ بعين الاعتبار توازن القوى الإقليمي مع إسرائيل في غياب الرؤية القومية لطبيعة الصراع العربي ـ الصهيوني وتطوره في غياب التوازن الدولي .
- دراسة واقعية ونتائج منطقية حول رؤى الاستراتيجية الإسرائيلية ووجودها وفاعليتها وتطورها والتصورات المحتملة لتطبيقها بحيث تسمح باستكشاف وضع العامل النووي وتأثيره على طبيعة الصراع .
- التعامل بموضوعية مع الحقائق الكبرى التي مرَّ بها العالم والمنطقة بالنسبة لتفكيك الاتحاد السوفييتي والآثار الخطيرة التي خلفها الاجتياح العراقي للكويت . ومن ثم حرب الخليج التي لا تزال آثارها ترمي بثقلها على المنطقة حتى الآن .
- توفير البدائل التقليدية وفوق التقليدية في ظل غياب العمل العربي المشترك بهدف الحيلولة دون وقوع سباق للتسلح النووي في المنطقة .
- تطوير القوات المسلحة لتحقيق القدرة على الردع والتوازن العسكري أي إنشاء القوة المسلحة ذات القدرات المتكاملة والمتجانسة الهجومية والدفاعية بحيث يتم الانسجام الكامل بين الإعداد للحرب وبين الأهداف المطلوب تحقيقها وفق منظور الاستراتيجية العسكرية .

ولقد أكَّدت الاستراتيجية العربية السورية أنَّ القوة العسكرية العربية الموحدة قوة مرتبطة في النهاية بالصراع العربي الإسرائيلي مهما تعددت آراء الأنظمة السياسية واختلفت خطوطها وتداخلت ، فالقرار السياسي في زمن الاسترخاء العسكري هو غير القرار العسكري في ظل الوحدة السياسية .

إنَّ القوة العسكرية في حد ذاتها قيمة مجردة وأداة تكتسب صفتها من الغرض الذي تستخدم لتحقيقه فهي أخلاقية ما دامت تساهم في حماية الحق والعدل واستعادة الحقوق

المغتصبة ، وغير أخلاقية إذا كانت وسيلة للعدوان .

من هذا المنظور يمكن اعتبار القوة العسكرية أداة سياسية ذات غرض سياسي لتحقيقه وعندما تفشل السياسة تتحول القوة من أداة سياسية إلى أداة صدامية حربية لتعزيز حجج الحق وانتزاعه وبذلك تحقق القوة العسكرية جمع الهدف والوسيلة .

بيد أنَّ بناء القوة وحده لا يكفي لإقناع الخصم بالتخلي عن نواياه إذا لم تتشكل لديه قناعة تامة بأن استخدام هذه القوة مرتهنة بإرادة ذات مصداقية لذلك تكون مهمة القيادة السياسية تحديد الهدف الذي يتناسب مع القوة المتوفرة وبالمقابل تكون مهمة القيادة العسكرية إعداد القوة وبناؤها وتطويرها لاستخدامها بشكل ناجح لتحقيق هذا الهدف .

إن هناك مجموعة عوامل تحكمت في الاستراتيجية العسكرية العليا في سورية ، وأهم هذه العوامل هي :

ـــ معادلة الهدف السياسي والأداة العسكرية المنفذة لكل الأبعاد المحتملة أي تحديد أدق لعنصر القوة المطلوبة لتحقيق الهدف .

ـــ بناء قوات مسلحة قادرة على تنفيذ العمل الحربي العنيف الذي ستخوضه .

ـــ الاعتماد على مستويات الكمون البشري والاقتصادي والمعنوي الذي يشكل قاعدة أساسية في بناء القوة وعند استخدامها .

لذلك ظهرت أمام القيادتين السياسية والعسكرية في سورية مجموعة من الأسئلة شكلت الإجابة عليها ثوابت أساسية عند التنظير لوضع مذهب عسكري سوري :

* هل سنقاتل العدو وحده أو سيكون للدعم الخارجي دور في تقويته ومدِّه بعناصر الحياة ؟
* هل ستكون طبيعة الأعمال القتالية هجومية أم دفاعية أو هجومية دفاعية في آن ؟
* هل ستقاتل سورية وحدها أم ستكون هناك قوات عربية داعمة ومساندة ؟
* هل سيبقى مسرح العمليات الجولان بحدوده أو قد يمتد ليتسع ويتسع ؟
* كيف سيكون أسلوب القتال خاطفاً أم طويل الأمد ؟
* وهل سيعتمد بناء القوات المسلحة على أساس التوازن الكمي أم النوعي أو كليهما معاً ؟
* ما هي مصادر الأسلحة والمعدات وما هي أنواعها وكيفية استيعابها ؟

إنَّ فصول هذا الكتاب شَرَحَتْ بإسهاب ما قَدَّمْتُ له وهي تحاول الرد على هذه التساؤلات كما تسلط الأضواء على مسار مذاهب عسكرية واستراتيجيات حربية عالمية

بدأت وتطورت ـــ أثَّرَتْ وتأثرت لأنَّه مما لا شك فيه أنَّ سرد مثل هذه المعلومات ضروري ليست على سبيل إعطاء المعلومة فحسب ، بل من أجل مسألة نعيش بقلق وقائعها وأحداثها وعلى نتائجها يتوقف مصيرنا ويتحدد وجودنا كافة ، هي مسألة الصراع العربي ـــ الإسرائيلي .

إنَّ الفكر الاستراتيجي العربي يعيش اليوم حالة مخاض تفرضها متطلبات وضع استراتيجية عربية واحدة وسط حاضر حافلٍ بالمفاجآت والمتغيرات الدولية ، فكل المؤشرات تدل على أنَّ الأمة العربية تواقة إلى وضع استراتيجية فعالة ومؤثرة ولكن الرغبة وحدها غير كافية إذ يجب السعي الجاد والمخلص من خلال معطيات تنبع من مكامن قوة الأمة العربية وملامس ضعفها ومن خلال طبيعة العدو الإسرائيلي وتحالفاته وأهدافه الاستراتيجية ونقاط الضعف أو القوة في تكوينه .

يقول السيد الرئيس حافظ الأسد « إذا كان أحد يظن أنَّ المتغيرات الدولية ترضخ الشعب لمشيئة باطلة وقوة غاشمة فبئس هذا الأحد لأنه لم يستعد السيرة البشرية ولم يستوعب مدلولتها وعبرها ولم يدرك بديهية أن النسيج النفسي والاجتماعي للشعوب يجعلها قادرة على التكيف ومواجهة التحديات الجديدة ، ودائماً لدى الشعوب قدرات كافية تنفجر وتثمر في المنعطفات التاريخية التي تحمل في طياتها تحدياتها » .

وإذا كان مفهوم الأمن القومي للمنطقة قد تأخر كثيراً ليحتل الموقع الذي كان يفترض به أن يحتله من البداية في الوعي السياسي العربي ، فإن تسارع الأحداث على الصعد كافة أدَّتْ بالتالي إلى تسارع في استكمال أبعاد مفاهيم هذا الأمن ليستعيد منطوقه الشمولي من منظور مجتمعي وحضاري كلي .

هذا ما يؤكد عليه الكاتب في مطالعته ويؤكد أيضاً أنَّ التركيز على العامل العسكري قد شكل إدراكاً هاماً في قضايا الأمن القومي وفي رسم سياساته انعكاساً للفهم العام الذي ساد حين كانت العلاقات الدولية محكومة بالتوازنات العسكرية ، وحيث كان خيار الحرب على الصعيد التكتيكي والاستراتيجي ما يزال قائماً فقد كان الخطر الصهيوني ما يزال ينظر إليه في منطقتنا بوصفه خطراً عسكرياً بالدرجة الأولى .

وليس أدل على هيمنة هذا المفهوم من الاندفاع العربي المحموم نحو مركزة الانفاق على مجال التسلح ، ولذلك أضحى بالضرورة أنْ يقود هذا الوضع إلى اهتمامات الأنظمة لوضع دراسات متطورة لمذهب عسكري يتناسب والمهام الأمنية القومية لوطننا وليس كل قطر عربي على حدة .

إنَّ عنوان الكتاب (المذاهب العسكرية في العالم) هو عنوان اختاره المؤلف ليكون دليلاً واضحاً ومباشراً لمضمون فصول الكتاب وأقسامه وهو شاهد عيان لتاريخ عسكري سياسي لمذاهب عسكرية ولدت في خضم الأحداث وتطورت في الحروب وكان ثمنها أرضاً ودماً ومصيراً وبالتالي أصبحت هذه المذاهب فيما بعد ناموس حياة القوات المسلحة في كل دولة ـــ وتكويناً ومساراً وأهدافاً .

وإذ أُقَـدِّمُ لهذا الكتاب لتأكيد المعارف ونشرها في صفوف مجتمعنا العسكري والمدني على حد سواء فالحرب ليست من اختصاص العسكريين وحدهم بل إن الحرب ستطال الكـل دون استثنـاء ، والجيش من الشعب وجماهير الشعب رديف قوي ومخلص وأمين للقوات المسلحة التي انبثقت من صفوفه .

نحن العرب بحاجة إلى اسـتراتيجيـة سياسية قومية واحدة وهذه الحاجة الضرورية ستحتاج إلى مذهب عسكري واحد وهذا ما يؤكده المؤلف عندما يتطرق بأفكاره باتجاه المذهب العسكري السوري تحديداً بقسميه السياسي والعسكري الفني وثمة دلائل كبيرة وملحة على حاجتنا لهذا المذهب لتلبية متطلبات السياسة خاصة في هذه الظروف التي يمر بها وطننا العربي الذي هو بأمَـسِّ الحاجة إلى أسـاليب جديدة عسكرية من شـأنها أن تنمي الكفـاءة السياسية وتحافظ على مسـار الإنجازات السياسية التي ستصب حتماً في موضوع السلام عنواناً وتفسيراً .

كل الشكر للمؤلف الرفيق العماد حسن توركماني متمنياً له التوفيق وللقراء كل فائدة والله من وراء القصد .

الشآم نيسان ١٩٩٥

العماد مصطفى طلاس

نائب القائد العام ـــ نائب رئيس مجلس الوزراء

وزير الدفاع

المقدّمة

تعتبر معالجة مسألة المذهب العسكري ضرورة واقعية بالرغم مما أحدثه ظهور ما يسمى بالنظام العالمي الجديد ، الذي أعقب عصر الحرب الباردة من أثر حاسم على موازين القوى في الساحة الدولية . لقد بدا للكثيرين أن هناك توجهاً لإشاعة مناخ سلام وتعايش بين الدول مبنى على منع العدوان والتمسك بالشرعية الدولية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحل الصراعات والتناقضات بالطرق السلمية وبالحوار أساساً . وتلا ذلك اتفاقات خفض مستوى التسلح ومنع انتشار تكنولوجيا الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل . ولا أعتقد أن أحداً يساوره الشك الآن في أن التطبيق الكامل لهذه المقولات أمر غير واقعي وإن التطبيق الانتقائي المنسجم مع مصالح الغرب وأمريكا بشكل خاص هو الحقيقة الوحيدة التي لمسها المجتمع الدولي واكتوى بها .

وتأسيساً على ذلك تعمل معظم الدول على زيادة فعالية قواتها المسلحة لمواجهة التحديات التي تواجه كل دولة على حدة بهدف تأمين القدرة الكافية للدفاع عن البلاد ضد الاخطار المحتملة والمتجسدة باحتمال نشوب حرب ضدها ، وبالتالي فإن هذه الدول تعمل لإعداد القوات المسلحة والبلاد من كافة الجوانب لخوض تلك الحرب والنجاح فيها . إن معالجة هذه القضية هو جوهر المذهب العسكري .

وبدهي أنه لا يمكن معالجة المذهب العسكري لأية دولة بمعزل عن الدول الأخرى صديقة أم معادية ، حيث تمثل الدول الصديقة حلفاء محتملين ، والدول المعادية مصادر الخطر المحتمل وفي كلا الحالتين ينبغي معرفة أوضاع هذه الدول وتوجهاتها بشكل دقيق للاستفادة من هذه المعرفة في تحديد معالم وأحكام المذهب العسكري للدولة . ونظراً لأن المذهب العسكري للدولة يتأثر بالمذاهب العسكرية للدول المعادية لمعاكسة تدابيرها في حال نشوب حرب معها ، كما يستفيد من خبرات الدول الصديقة ، وبالأضافة لذلك يتأثر المذهب العسكري بمستوى تطور الاقتصاد الوطني وبحالة وسائط خوض الحرب على أن أهم ما يؤثر في المذهب ويقرر أحكامه هو السياسة ــ سياسة الدولة الداخلية والخارجية ومتطلباتها وأهدافها .

ولا يقلل من أهمية معالجة مسألة المذهب العسكري استمرار ما يسمى بالعمليةالسلمية ، فالواقع أن أحداً لا يدري ما ستكون عليه نهاية العملية ، فالأمر يحتمل النجاح أو الفشل . وحتى لو افترضنا أن العملية توجت بالنجاح وتم إعادة الحق إلى أصحابه بالعودة إلى خطوط الرابع من حزيران والاستجابة للمطالب العادلة للقطر والانسحاب من جنوب لبنان ، فمن المعتقد أنه من الضروري العمل وبشكل جدي لتطوير القوات المسلحة وفن الحرب ، لأن السلام القادم إذا حصل سيحتاج إلى قوة لحمايته وصيانته ، كما أن مصادر التهديد واحتمالات الحرب لم تلغ نهائياً وستبقى موجودة باستمرار . وبالتالي فإن صياغة وتطوير المذهب العسكري السوري ستبقى مهمة دائمة للرجال والهيئات التي تتولى القيادة السياسية والعسكرية في الدولة .

يمثل المذهب العسكري مجمل سياسة الدولة في مجال الدفاع ويعرف بأنه : جملة وجهات النظر والآراء المتعمدة من قبل الدولة حول جوهر الحرب المحتملة وطبيعتها وأهدافها ، وحول الإجراءات والتدابير

الهادفة إلى إعداد البلاد والقوات المسلحة للحرب وطرائق خوضها .

ولا بد من الإشارة إلى أنَّ للمذهب العسكري وجهين هما : الوجه السياسي والوجه الفني العسكري ، وأنَّ لكل منهما أحكامه ومكوناته التفصيلية وهما مترابطان لا انفصام بينهما .

إنَّ النقص في المراجع العسكرية العربية وندرة المواد والكتب والدراسات كانت من الحوافز التي دفعتني للمبادرة إلى تقديم مقترحات أولية حازت على موافقة السيد العماد وزير الدفاع وكان لتشجيع القيادة بالغ الأثر في متابعة ووضع الدراسات التفصيلية لهذا الكتاب وإنجازه في الوقت المحدد والذي أتمنى أن نتجاوز فيه اتصاف الكتب الثقافية العسكرية بخصوصية الموضوعات وحديثها وذلك من خلال تبسيط المواضيع والتمهيد لها بشرح بعض المصطلحات العسكرية الهامة .

ونظراً لأنَّ مسائل الحرب والسلام لم تعد من اختصاص العسكريين وحدهم حيث أضحت تمس وبشكل مباشر كل مواطن ومواطنة ، لأنَّ الحرب أصبحت تشمل بآثارها المدمرة مساحة البلاد كلها ولم تعد قاصرة على مسرح الأعمال القتالية وجواره القريب ، وشمولية الحرب استدعت بالضرورة مساهمة القطاعات الحكومية كافة في الإعداد لها والعمل على تأمين مستلزماتها بالأفضلية الأولى ، قبل خوضها وأثنائه لتحقيق نجاح القوات المسلحة ، وهذا يعني أنَّ دائرة المهتمين بمسألة الحرب والسلام وبالمذهب العسكري ستكون واسعة على ما أعتقد .

وتأسيساً على ما سبق فقد حاولت قدر المستطاع أن يشمل الكتاب من المواضيع والفصول ما أعتقدت أنه يغطي اهتمامات المرشحين لقراءته ، وقد بدأت الفصل الأول فيه باستعراض وتوضيح بعض أهم المفاهيم والمصطلحات العسكرية وعلاقتها ببعضها وارتباطها الوثيق

بالسياسة والاقتصاد . حتى يتمكن القارىء من الانتقال بسهولة ويسر إلى الفصول الأخرى واستيعابها دون صعوبة . وجهدت في الفصل الثاني إلى توضيح المذهب العسكري والجانب السياسي منه وأحكام هذا الجانب ومصادرها ، إضافة إلى الجانب الفني العسكري وأحكامه التي توضح الإجراءات اللازمة لتنفيذ أحكام الواجه السياسي للمذهب .

بعد ذلك عالجت موضوع المذهب العسكري السوفييتي وبدهي أننا دعوناه بالمذهب العسكري السوفييتي ، لأن المذهب العسكري الروسي لن يكون بعيداً عن المنهجية الأساسية للمذهب السوفييتي ، فالمذهب العسكري السوفييتي يمثل منهجاً علمياً راسخاً نما وتطور مع نشوء وتطور الاتحاد السوفييتي ، فقد بدأ مع الحرب الأهلية وتطور خلال الثلاثينيات ليتكامل من خلال وقائع الحرب العالمية الثانية ، ويسعى المذهب العسكري السوفييتي إلى تأمين الدور السياسي العالمي الذي يطمح إليه الاتحاد السوفييتي في حماية الاتحاد السوفييتي نفسه ودول معاهدة وارسو ودعم حركات التحرر ومواجهة التهديد الغربي ومن أجل ذلك تم بناء قوات مسلحة ضخمة كما تم تطوير وسائط صراع مخيفة انهكت الاقتصاد . ووقف الاتحاد السوفييتي في مواجهة الغرب حتى بدأت مرحلة البريسترويكا التي كانت بداية النهاية . وتم استعراض التطورات التي رافقت سياسة البريسترويكا وانعكاسها على المذهب العسكري السوفييتي من خلال مقررات مؤتمر الحزب الشيوعي السوفييتي السابع والعشرون وكذلك المؤتمر الثامن والعشرين حيث ظهرت بدايات التراجع السياسي والعسكري في مواجهة الغرب ببروز الطابع الدفاعي البحت للمذهب والسعي لمنع الحرب والسعي لحل الصراعات بالحوار والطرق السلمية والتخلي عن المواجهة بالإضافة إلى التخلي عن دعم حركات التحرر والدول الصديقة والانكفاء إلى الدفاع عن الاتحاد السوفييتي وحلفائه في معاهدة وارسو فقط . وقد تعرضت إلى انهيار الاتحاد السوفييتي ووراثة روسيا الاتحادية له واحتمالات تكوين المذهب العسكري الروسي وآفاق المستقبل .

وتم استعراض المذهب العسكري الأمريكي وتطوره بشيء من الإسهاب فقد تطور المذهب العسكري الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية وتبدلت ملامحه تبعاً لتطور وسائط خوض الحرب التي امتلكتها الولايات المتحدة وبخاصة الأسلحة النووية والهيدروجينية .... الخ وتبعاً لتطور توازن القوى العالمي الذي يمثله الاتحاد السوفييتي ونجاحاته في حشد تجمع عسكري مقابل وانجاز صنع أسلحة نووية وهيدروجينية وصواريخ متفرقة ...الخ . فعندما كانت أمريكا تنفرد بامتلاك القنبلة النووية طبقت سياسة المواجهة في الفترة من عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٥١ ، ثم امتلك الاتحاد السوفييتي السلاح النووي فظهرت سياسة أو مذهب الردع النووي الشامل في عهد ايزنهاور . وعندما جاء الرئيس كينيدي إلى السلطة تخلى عن هذا المذهب ليدخل مع السوفييت في سياسة سباق تسلح منهك للاتحاد السوفييتي وحلفائه مع استمرار سياسة الردع والتهديد النووي . وكان نتاج كل هذه السياسات الحروب المحلية في كوريا وفيتنام والمجابهات الأخرى عبر العالم . ثم جاءت سياسة الرد المرن والرد المتدرج لتشكل بعض التراجع عن سياسة المجابهة إلا أنها كانت في الوقت ذاته خطرة بالرغم من إدراك الجميع أن توازن الرعب والدمار الشامل كان عملياً هو الكابح الأساسي لأي حرب نووية عالمية . وبالرغم من بروز مؤشرات عن التعايش في السبعينات إلا أن الثمانينات شهدت مع بدء رئاسة ريغان إطلاق آلية سباق تسلح جديد وظهور حرب النجوم وغيرها من المبادرات التي ساهمت في تفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لدى المعسكر الاشتراكي وانهياره بدون حرب . لقد كان الاختيار الصعب في أمريكا دوماً ومازال ، بين فكرتين : الأولى هي التخلي عن القيادة والتأثير في الأحداث وعدم تبديد الأموال والجهود وحياة الرجال في سبيل الآخرين والتفرغ لتطوير الاقتصاد والمجتمع الأمريكي ، أما الثانية فترى أنه لا بد لامريكا من استلام زمام القيادة العالمية باعتبارها الوحيدة المؤهلة علمياً واقتصادياً وعسكرياً وبالتالي سياسياً . وقد طرح هذا

السؤال بشكل جدي مرتين الأولى بعد الانتصار في الحرب العالمية الثانية والثانية بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتفتت الاتحاد السوفييتي ، وفي الحالتين كان الجواب لصالح قيادة أمريكا للعالم وعدم تقوقعها ، لأنه بدون النفوذ العالمي لا يمكن تأمين استمرار التطور والسيطرة الاقتصادية على العالم والإبقاء على الأسواق وتحقيق التفوق المستمر .

وفي الفصل الذي عالجت فيه المذهب العسكري الإسرائيلي حاولت التأكيد على إبراز الطابع العدواني التوسيعي للمذهب ، هذا الطابع الذي يوجه سياسة إسرائيل ، والتفاعل بين السياسة والحرب . والدور الأساسي الريادي لمسألة استخدام القوة ، فالسياسة في إسرائيل تكاد تكون في خدمة الحرب . وخلصت إلى نتيجة عامة للسلوك السياسي الإسرائيلي الذي يتلخص في العدوان والتوسع تحت ذريعة وجود تهديد لكيان الدولة ومصيرها من قبل العرب ، وبروز خطر نمو القدرات العسكرية العربية مجتمعة أو لدول الجوار المباشر بشكل خاص مما يشكل سبباً كافياً للخروج للحرب والقيام بالهجوم ونقل الحرب إلى أرض العرب والتوسع على حسابهم . وعند توقف الاعمال القتالية لفترة محدودة تعمل الآلة السياسية لتبرير العدوان والتوسع وتعرض السلام الإسرائيلي المرفوض من العرب ، وبنفس الوقت يجري استدراج أعداد جديدة من المهاجرين لاستيطان الأرض المحتلة وخلق أمر واقع جديد مع استخدام كل الوسائل بما فيها الوسائط القتالية لاحباط وتيئيس الجماهير العربية ودفعها إلى طريق الاستسلام وإلا فالحرب جاهزة والذرائع يمكن إيجادها . وهكذا فإن حلقة مفرغة شيطانية تتألف من تتابع للحرب والتوسع واستيعاب المهاجرين الجدد هذه الحلقة تمثل الأسلوب المثالي لتحقيق حلم إسرائيل الكبرى .

وعن المذاهب العسكرية والنظام العالمي الجديد فقد جاء في فصل خاص مستقل استعراض لما كان عليه عالمنا منذ القدم وحتى القرن

العشرين وشرح لدور القوة في التأثير في العلاقات بين البشر والأمم والأنظمة . حاولنا شرح أسباب الصراع الذي ساد زمناً طويلاً بين الاتحاد السوفييتي سابقاً والولايات المتحدة الأمريكية وكيف انتهى هذا الصراع بعد سباق تسلح منهك إلى نتائج كارثية حيث انطلقت تيارات سياسية معادية عبر منظومة الدول الاشتراكية أدت إلى تغيير سريع في السلطة ، وتغيير أسرع في التوجهات السياسية والاقتصادية وظهور ما يسمى بالأحزاب الديمقراطية ، وما أن هلَّ عام ١٩٩٢ إلاَّ وكان الاتحاد السوفييتي قد تفكك إلى جمهوريات مستقلة متناحرة لتبرز الولايات المتحدة كدولة عظمى وحيدة تقود العالم إلى نظام دولي جديد .

وفي النصف الثاني من الفصل وبعد استعراض سريع للأحداث المتسارعة تمت الإجابة على السؤال الأهم : ما هو حال المذاهب العسكرية للدول وهل يمكن تلمس ما سيصيبها من تغيير ؟

وجاء في جوانب الرد أنه بداهة لا يمكن القول إن المذهب العسكري لكل دولة من دول العالم سيبقى على حاله ولن تطاله التغييرات ، بل الصحيح أنَّ أحكام المذهب العسكري سوف تتأثر بما حدث على الساحة الدولية فهي بالطبع لن تكون متشابهة إذ لا بد أن تكون لكل دولة طابعها الخاص وسماتها الذاتية الخاصة ووضعها الاستراتيجي المتميز مما يفرز بالضرورة مذهباً عسكرياً خاصاً لكل دولة فمثلاً ستكون مهام القوات الأمريكية في منظور استراتيجية البنتاغون الأمريكي مركزة على حماية المصالح الحيوية الأمريكية عبر العالم وحماية أو الاشتراك في حماية حلفائها وحراسة الممرات الدولية وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ولو بالقوة العسكرية وغيرها من المهام .

وهكذا فإن مجمل ما جاء في هذا الفصل يؤكد أن هناك عوامل قد تتفاعل بحكم تضارب المصالح مع احتمال قيام تحالفات وتناقضات وتطورات تنجم عنها موازين قوى جديدة في الساحة الدولية وبالتالي

تؤدي إلى بدء عالم جديد بل نظام عالمي جديد آخر يمثل عوداً على بدء إلى نظام تعدد الأقطاب وبالتالي إلى سياسة توازن دولي بدلاً من سياسة هيمنة دولية لدولة واحدة .

ويطرح الفصل في نهايته سؤالاً هاماً وهو متى يحدث ذلك أو متى سيحدث ذلك ؟ ونحن بدورنا نجيب أنَّ ذلك متروك للأيام .

في فصل المذهب العسكري السوري حاولت جاهداً تلمس معالم هذا المذهب من خلال تطبيق منهج المذهب العسكري بصفة عامة على ظروف سورية العربية ، مع الاستعانة بكل ما هو منشور ومتاح من وثائق وأنظمة وقوانين ومراجع معلنة عن العدو والحروب العصرية والمتطلبات العامة التي تفرضها معاكسة استراتيجيات الخصم وتوجهاته ، وعن توجهات الحزب والحكومة وتوجيهات السيد الرئيس حافظ الأسد القائد العام للجيش والقوات المسلحة ذات الصلة بالموضوع.أن القول بأن المذهب العسكري السوري في هذه المرحلة مذهب دفاعي وليس عدوانياً هو حقيقة،وأن هدف المذهب هو التصدي للعدوان وحماية الشعب ومنجزاته والمحافظة على كل ذرة من تراب الوطن ، وأن احتلال جزء من أرضنا هو عدوان مستمر يجب التصدي له بكل الوسائل بما فيها القوة المسلحة ، إن هذا الهدف يعبر عن تطلعات الشعب ويمثل جوهر المذهب العسكري السوري ومنه تنبثق الأحكام السياسية والعسكرية للمذهب . ومن خلال المعالجة ظهرت بوضوح المهام الجسام الملقاة على عاتق المسؤولين عسكريين ومدنيين لتنفيذ متطلبات أحكام الوجهين السياسي والعسكري للمذهب والحقيقة أن المتطلبات تتناسب والهدف وخطورة التهديد ويتطلب تأمينها باستمرار وبدرجة عالية من الدقة جهوداً ضخمة ومستمرة .

ومن الطبيعي القول أن الحفاظ على قوات مسلحة مؤهلة ونوعية أمر تفرضه ظروف التهديد بالحرب والعدوان ، كما تفرضه وبنفس الدرجة

إن لم يكن أكبر ظروف السلام المحتمل ، لأن السلام بدون قوة تحميه سيكون هشاً ، بل حبراً على ورق .

لقد حرصنا في هذا الكتاب أن نقدم كل جديد في عالم تطور المذاهب العسكرية وسط تسابق عنيف في الأفكار والعقائد والتسليح ، ونحن على ثقة من أننا بإفادتنا من ملاحظات القارىء سنجدد في كل طبعة قادمة وصولاً إلى الأفضل .

وأخيراً كل المحبة والتقدير لكل من ساهم في إعداد هذا الكتاب وإخراجه على الشكل الذي هو بين أيدينا وأخص بالذكر العميد الركن مصطفى أنطاكي والعاملين في دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر والله من وراء القصد .

المؤلف

الشآم نيسان ١٩٩٥

الفصل الأول

تعاريف ومصطلحات

أولاً : مدخل إلى المذهب العسكري

ـــ الحرب .

ـــ العلم العسكري .

ـــ فن الحرب .

ثانياً : الاستراتيجية

ـــ القواعد العامة للاستراتيجية ومبادئها .

ـــ الاستراتيجية العليا .

ـــ اقتصاد الحرب .

ـــ الاستراتيجية والاقتصاد .

ـــ الاستراتيجية والسياسة .

ـــ الاستراتيجية والمعنويات .

ـــ الاستراتيجية والمذاهب العسكرية .

ثالثاً : فن العمليات

ـــ واجبات فن العمليات ومهامه الأساسية .

ـــ الأسس العامة .

ـــ تطور فن العمليات .

رابعاً : التكتيك

خامساً : العلاقة بين الاستراتيجية وفن العمليات والتكتيك

سادساً : العلاقة بين القرار السياسي والقرار العسكري

أولاً : مدخـــل إلى المذهـــب العســـكري

ينبغي قبل معالجة مسألة المذهب العسكري عبر فصول هذا الكتاب التعرف على عدد من المفاهيم ، والمصطلحات ذات الصفة العسكرية أساساً ، والتي تدور في فلك قضايا الحرب والسلم ، وقضايا العلم العسكري بالتحديد ، ولا بدّ كذلك من تحديد مكان المذهب العسكري ودوره في إطار جملة المسائل التي يعالجها العلم العسكري .

إن التعريف بهذه المفاهيم والمصطلحات وتوضيحها سوف يسهل متابعة دراسة مسألة المذهب العسكري وتفهم جوانبها ، وطبيعة العلاقات المتبادلة بينها وبين أهم مسائل فن الحرب « الاستراتيجية ، فن العمليات ، والتكتيك » .

الحـــرب

تعرف الحرب على أنها ظاهرة اجتماعية ، وسياسية معقدة ومتعددة الجوانب يمكن النظر إليها ، والبحث فيها من زوايا وجوانب مختلفة « تاريخية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وسياسيةوعسكرية » .

وتشكل الحرب مادة البحث ، وموضوع الدراسات للعلم العسكري من حيث : الإعداد للحرب والتحضير لها ، وكيفية خوضها . كما تعرف الحرب أحياناً على أنها استمرار للسياسة بوسائل اخرى ، أي أن تحقيق الأهداف السياسية يتم بواسطة العمل المسلح ، أي بالحرب ، وذلك عندما تستنفذ كافة الوسائل الاخرى .

قال كلاوزفتيز في كتابه « فن الحرب » : إن الحرب عمل من أعمال العنف يستهدف إكراه الخصم على تنفيذ إرادتنا . فالحرب كعمل اجتماعي يفترض وجود إرادتين تتصارعان .

الحرب تفترض وجود مجتمعين منظمين سياسياً يحاول كل منها التفوق على الآخر وقهره . ويقول المارشال الكونت موريس دوساكس ، وهو جنرال فرنسي من قادة القرن السابع عشر عن

الحرب « إنها فن مغلّف بالظلمات وإن هناك شبه استحالة في أن يضع القائد فوق ميادينها خطوة واثقة مضمونة » . ومن أجل تفهم الحرب صحيحاً يجب في كل حالة من الحالات تحديد مضمونها السياسي وطبيعتها السياسية الاجتماعية وما هو سبب نشوبها ، وكذلك يجب تحديد طبيعة الحرب من حيث الحقوق والأخلاق ، ودورها الاجتماعي التاريخي . إن الحرب في سبيل الوطن وتحرير الأرض ، وفي سبيل الاستقلال الوطني هي حرب عادلة . أما الحرب التي تشعلها القوى الامبريالية لنهب خيرات الشعوب واحتلال أرض الغير فهي حرب عدوانية غير عادلة .

لا شك أن مكان الحروب ودورها في السياسية العالمية المعاصرة ، وفي منظومة العلاقات الدولية وبنيتها ، ومهامها ، وتطورها ، هما كبيران إلى حد استثنائي ، ولكن تلك الحروب لم تكن حتى في مرحلة الحرب الباردة الشكل الوحيد والشامل للعلاقات الدولية .حيث أظهرت الممارسة العملية للتعايش السلمي والانفراج ، والتعاون بين الدول ذات البنى الاجتماعية المختلفة الكثير من الحيوية والقدرة على الاستمرار حتى في الأوضاع الصعبة وقد أمكن حصر بعض النزاعات الأكثر خطراً أو حلّها عن طريق التفاوض .

وعموماً فإن للحروب مؤشرات وملامح اقتصادية ، واجتماعية وسياسية وايديولوجية ودبلوماسية ، وقانونية دولية ، وعسكرية . يمكن أنْ تُحدد بواسطتها وتدرس بشكل أو بآخر ، ومهما يكن من أمر ، فلا بد قبل كل شيء من فرز السمات الرئيسية والمتماثلة فيها ، والتي تؤثر على طبيعتها ، وجوهرها ، ومضمونها ، ونظامها ، وبنيتها ، وعملية تطورها .

إن الحرب في المفهوم الاجتماعي ـــ الاقتصادي تمثل الأزمة الكبرى في تطور أي مجتمع ، وتضعه أمام تجربة معاناة جدية ، وتجبره على تعبئة كل قواه من أجل مواجهة العمليات المدمرة ، وُهكذا فإن الحروب الحديثة تترافق ، مهما كانت أبعادها ومدتها وشدتها بحجم كبير من التضحيات البشرية ومن التدمير للوسائل المادية والخسائر المعنوية ، والاستهلاك غير المجدي للموارد المادية والبشرية ، بالاضافة إلى عدم الاستقرار (في عدد من الحالات) . في المفاهيم الاجتماعية ـــ الاقتصادية والسياسية النفسية الداخلية للدول المشتركة فيها .

أما الميزة أو الخاصة الرئيسية لمرحلة النزاع المسلح في السياسة الدولية فتكمن بالدرجة الأولى ، في الخطر الجدي للتصعيد غير المسيطر عليه ، وصولاً حتى أعلى مستوى له ، والذي يمكن أن يؤدي بدوره إلى مواجهة عسكرية سياسية أو إلى صدام مباشر بين الدول النووية ، وبطبيعة الحال ، فإن هذه الحالة من تطور النزاع لا تحدث بشكل آلي ، أو حسب خطة مقررة سلفاً . لكن حظر الانزلاق إلى ذلك التهديد موجود دائماً وتحكمه مصالح الدول النووية وعلاقاتها مع أطراف النزاع .

هذا وقد اتسم الانفراج الدولي في العقد الماضي بالاتجاه أو الميل العام نحو تخفيض قيمة وسائل القوة ، وتضييق مجال استخدام العنف المسلح ، والإقلال من احتمال تورط أو انجرار الدول التي تملك مختلف أنواع القوة العسكرية بما فيها القوة النووية إلى الحروب المحلية ومهما يكن من أمر فإن إمكانية التوسع اللاحق للنادي النووي ، ولا سيا ظهور الأسلحة النووية في بؤر النزاع يمكن أن تزيد من احتمالات تصعيد النزاع نحو الحرب . ليس فقط بسبب التدخل الخارجي ، بل بسبب إمكانية التصعيد غير المسيطر عليه في الداخل أيضاً ، الأمر الذي يجعل من الممكن في ظروف معينة أن يتحول النزاع المحلي إلى مستوى أعلى أو عالمي ، أي أن يصبح نووياً مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج بعيدة المدى . لقد أثبتت بنية الانفراج الدولي أن هناك مفاهيم جديدة للحرب في ظل النظام العالمي الجديد للولايات المتحدة الأمريكية ولقد أثبتت الأحداث أنه ليس ثمة شك في أنها تستطيع أن تلتقط ظروفاً معينة وتستمر في تطويرها بحيث تصبح ملائمة لأهدافها المرسومة وأكبر مثال على ذلك حرب الخليج ، وما يترتب عنها ، ومع ذلك عالجت الولايات المتحدة أزمة الخليج بسياسة مؤداها العمل بالحكمة الصينية القائلة : « قاوم الهيمنة دون أن تهيمن أو تبدو وكأنك مهيمن » وكان هدفها من ذلك الحفاظ على مصالحها الحيوية وفي الوقت نفسه عدم المساس بالانفراج الدولي والاستمرار في مسيرة النظام الدولي الجديد في ظل صوت واشنطن القائل بلسان وزير دفاعها « إن الولايات المتحدة الأمريكية ستحتفظ بقوة بحرية هامة في الخليج ، وأنه ستكون هناك قاعدة لتلك القوة » .

لقد وجدت الولايات المتحدة في أزمة الخليج فرصتها لتفرض هيمنتها على هذا النظام الجديد وتجسد دورها المسيطر عليه ، ومن هنا كان حرصها الواضح على دفع الأمور بسرعة إلى حافة الهاوية فضلاً عن نجاحها في تحقيق تحالف عدد كبير من الدول قام بشن حرب كبيرة ضد العراق لتطبيق قرارات الشرعية الدولية لتحرير الكويت وهزيمة العراق مع وضع قيادة أمريكية على رأس قوات ذلك التحالف .

ويبرز هنا تساؤل اساسي وهام وهو :

لم تجتمع في الماضي دول عظمى على تطبيق قرارات المجتمع الدولي لحسم أزمة خطيرة ، كما اجتمعت في حرب الخليج بواسطة حشد عسكري كثيف لتشكيلات منتقاة من ٢٨ دولة لبعضها تاريخ استعماري في المنطقة ولبعضها مطامع استعمارية في المستقبل .

ولأول مرة يتم تدمير جيش عربي قوي وسط ذهول العالم واندهاشه بعد أن زج به في معركة ليست معركته وفي حرب ليست حربه . ومع أنه في حسبة بسيطة للأسباب والنتائج تبين بوضوح أن الأسباب عراقية أولاً وأخيراً وأن النتائج السلبية لم تقف عند حدود العراق بل شملت المنطقة العربية كلها وما النظام الإقليمي الجديد في المنطقة الذي تتحدث عنه الولايات المتحدة علناً ومن خلفهاالغرب إلاّ العنوان العريض لهذه النتائج .

ولا بد أن تبرز تحت هذا العنوان عناوين فرعية كثيرة بعضها يتعلق بمستقبل إسرائيل ودورها في المنطقة ، وبعضها يتعلق بمستقبل النفط العربي إنتاجاً وتسويقاً ، والبعض الآخر يرتبط بمستقبل العلاقات العربية ـــ العربية في ظل الوهن العربي الذي أحدثته كارثة الخليج . والسؤال الهام والأساسي يبقى ماثلاً في الأذهان وهو : « هل النظام العالمي الجديد المنوي تطبيقه سيستمر في تطبيق الشرعية الدولية أي إعادة حقوق الشعوب بالقوة » ؟

إن الرد على هذا السؤال مرهون أساساً بقضايانا المصيرية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والاحتلال الصهيوني للأراضي العربية والرفض الاسرائيلي إلى درجة التعنت للقرارات الدولية التي تنص على انسحاب إسرائيل وإعادة الحقوق المغتصبة للشعب العربي فهل بإمكان أمريكا في هذه الحالة بالذات ـــ والقضية أحد أطرافها إسرائيل ـــ أن تتبنى قرارات الشرعية الدولية ، وأن تسعى لتنفيذها بالقوة كما حدث في مشكلة الخليج . إن ما تخبئه الأيام كفيل بأن يكشف صدق النوايا من عدمه وفي هذه الحالة فإن قوة العرب تبقى رصيدهم الوحيد في تحقيق أهدافهم إذا ما انسحب الاخرون من تعهداتهم التي قطعوها على أنفسهم فالقوة وحدها هي التي تستعيد الحقوق ، وفي الوقت نفسه هي القادرة على فرض السلام العادل وصيانته .

إنَّ حديث الرئيس حافظ الأسد في هذا المجال يأتي رداً واضحاً على هذه التساؤلات وعلى تساؤلات أخرى فقد أكدَّ « إن الغزو مأساة عربية سوف تتناثر شظايا لتصيب العرب جميعاً » و « يجب أن نقف صفاً واحداً ، وقوة واحدة في مواجهة كل من يهدد أرضنا ومصالحنا وكرامتنا ومصيرنا » .

كما جاء حديثه عن النظام الدولي الجديد مؤشراً واضحاً ودليلاً أكيداً على أن « العالم قادم على المجهول » و « وأن في العالم شيئاً جديداً يجب ألاّ نجهله أو نتجاهله . لقد كان العالم مستقراً طوال عقود من الزمن وفق توازنات معينة ، وقد حدثت تغيرات هامة ضمن هذه التوازنات الأمر الذي غيرَّ في ركائز الاستقرار القائم مما سبب خللاً ، فحركة مضطربة ليست واضحة الطريق ، والمحطة الأخيرة ، فالعالم يموج الآن » .

العلـم العســكري

العلم العسكري هو نظام « منظومة » المعارف المتعلقة بطبيعة الحرب وقوانينها وبتحضير القوات المسلحة ، والبلاد للحرب ، وأساليب وطرائق خوضها ، وبما أن دراسة الحرب ليست حكراً على العلم العسكري ، فمن الطبيعي أن تشترك العلوم الاخرى بدراسة هذه الظاهرة مع العلم العسكري ، وغني عن البيان أن العلم العسكري يتأثر بالعلوم الاخرى ، ويستفيد منها حيث أن

نتائج ومنجزات هذه العلوم تستخدم في إيجاد وسائط الصراع المسلح الجديدة وتطويرها ، بالإضافة إلى أن معطيات ونتائج أبحاث العلم العسكري تستخدم في صياغة وتكوين المذهب العسكري للدولة .

يبحث العلم العسكري في قوانين الحرب ، التي تجسد عادة العلاقة بين مجرى الحرب ومصيرها ، وبين الإمكانات السياسية والاقتصادية للطرفين المتحاربين ، وتناسب العوامل السياسية ــــ المعنوية ، والعلمية ــــ التقنية والعسكرية لديهما ، كما يدرس تدابير إعداد وخوض الحرب . هذه التدابير عادة ما تكون مشروطة بمستوى الحرب ، وقوام المشاركين فيها من أطراف متحاربة أو من وسائط . ويعتبر الصراع المسلح المادة الأساسية لأبحاث العلم العسكري .

لقد كان العلم العسكري يتشكل ويتطور خلال المراحل التاريخية الطويلة ، ويعود ظهور المعارف العسكرية النظرية الأولى إلى عصور ماضية حيث تم تأمين مراجع نظرية عسكرية طورتها الجيوش من خلال الخبرات التي تشكلت لديها عبر المعارك والحروب التي خاضتها . وبعد الحرب العالمية الأولى دخل العلم العسكري مرحلة جديدة في تطويره فقد أصبح أمام المنظرين العسكريين عدد كبير من المشاكل المعقدة ، وكان عليهم أن يركزوا جهودهم الرئيسية على الاختبار أولاً ومن ثم الاختيار ثانياً ، ومفهوم أن الاختبار العملي للنظريات في مجال الحرب أمر باهظ التكاليف على الدول والشعوب ، ويمكن القول إنه من المستحيل القيام بالحروب من أجل الاختبار ، ففي النظرية العسكرية الفرنسية كانت تسود عقيدة حرب المواقع باعتبار الدفاع أكثر فعالية من الهجوم « خط ماجينو » دون الأخذ بالاعتبار أن الحرب العالمية الأولى أعطت كثيراً من الأمثلة من عمليات ومعارك حيث اشترط النجاح فيها باستخدام أشكال الصراع ذات المناورة وليس الدفاع فقط .

أما النظرية العسكرية الألمانية فقد ركزت على العلوم والمعارف التي ترتبط بإعداد الجيوش وتدريبها على تنفيذ الحرب الخاطفة ، وذهب بعض علماء النظرية العسكرية الغربية إلى إعادة تقدير الأنواع المعينة من الأسلحة والعتاد العسكري مع التركيز على الجيوش الصغيرة المحترفة وعلى الدور الحازم للدبابات والطيران .

وكان العلم العسكري السوفييتي يتطور خلال فترة ما بين الحربين بشكل نشط وإبداعي بتركيز العناية الأساسية على دراسة طبيعة الحرب المقبلة المحتملة وأشكال خوضها وأساليب تنفيذها واتجاهات بناء القوات المسلحة وإعدادها على أساس اعتماد العلم العسكري الحديث . وأثبت العلم العسكري السوفييتي أنه يمكن إحراز النجاح فقط عن طريق الجهود المشتركة لأنواع وصنوف القوات المسلحة كافة . ففي الثلاثينات أعدّ العلم العسكري السوفييتي نظرية العملية الهجومية العميقة التي برهنت على ضرورة إنزال الضربات المتزامنة على كافة أعماق الدفاع المعادي ، وتدمير تجمّعه الرئيسي عن

طريق الأعمال الهجومية الحاسمة للمشاة ، والاستخدام الكثيف للطيران والمدفعية والدبابات وقوات الإنزال الجوي ، كما تم تطوير فكرة وحدة الجبهة والمؤخرة طبقاً للظروف الجديدة خلال الحرب العالمية الثانية التي كانت امتحاناً لنضوج العلوم العسكرية وتطورها وقدرتها على حل المسائل الأكثر إلحاحاً وعالج العلم العسكري كذلك العديد من القضايا النظرية حيث توصل إلى استنتاجات صحيحة حول دور الدفاع الاستراتيجي ومكانه وتنظيمه وتنفيذه وحول تحضير الهجوم المعاكس وتنظيمه وتنفيذه ، وتوزيع القوى والوسائط بالأنساق على أهم الاتجاهات والمناورة بها خلال المعركة واستخدام الاحتياطات .

كما ركز العلم العسكري في الوقت نفسه عل مسائل تنظيم وخوض الهجوم الاستراتيجي وتوصل إلى نجاحات بارزة في مجالات خوض عمليات الجيوش فوق مسرح العمليات في البر والجو والبحر .

وفي فترة ما بعد الحرب أدى التقدم العلمي والتقني إلى تغيرات جذرية في مسألة الحرب عامة والمسائل العسكرية البحتة كذلك حيث كان لظهور السلاح الصاروخي النووي وتطوره ، ووسائط خوض الحرب الجديدة الأخرى دور هام وأساسي في تغيير بنية القوات المسلحة ، وفي طبيعة تحضير البلاد لحالة الحرب المقبلة وعلى نطاق واسع .

وفي الظروف الراهنة يرتبط تطور العلم العسكري بشكل متواصل بالتقدم العلمي التقني المستمر من أجل رفع القدرة القتالية والاستعداد القتالي للقوات المسلحة ، كما تجري اختبارات لتعميق الأسس النظرية للعلم العسكري من خلال الممارسة الميدانية أثناء سير التدريبات والمشاريع والمناورات العسكرية المختلفة ، ويأتي ظهور العلوم والنظريات والبحوث الجديدة واتجاهاتها المتطورة لتأخذ دورها في توسيع آفاق معارف الحرب وعلاقاتها مع العوامل السياسية والاقتصادية ، وغيرها .

إضافة لذلك يقوم العلم العسكري بحل العديد من المهام المتعلقة بتحسين تدريب القوات من الناحية العملياتية والسياسية والمعنوية والنفسية وتطوير خبراتها الميدانية في البر والجو والبحر ، ويستمر في إيجاد وسائل وأساليب رفع فعالية البحوث العسكرية النظرية وإدخال نتائجها بشكل سريع إلى حيز التطبيق من أجل تدريب القوات المسلحة وتعزيز القدرة الدفاعية للبلاد .

ويشمل العلم العسكري مكونات أساسية تتضمن نظريات مختلفة : [نظرية الفن العسكري (فن الحرب) ، ونظرية البناء العسكري ، ونظرية التدريب والتربية العسكرية وأيضاً نظرية الاقتصاد الحربي] ، كما يستفيد العلم العسكري على نطاق واسع من نتائج بحوث العلوم الاجتماعية والطبيعية والفنية من أجل تطوير وسائط الصراع وتأمين الأعمال القتالية المختلفة .

إذن فالعلم العسكري هو التعبير النظري والعملي للمذهب العسكري ويشتمل عادة على فرعين :

الفرع الأول : يتعلق بالدراسة والبحث وإنجاز تنظيم البلاد وإعدادها للحرب من النواحي الاقتصادية والسياسية والمؤسسات العسكرية البحتة .

الفــرع الثــاني : يتعــلق بـإدارة الحرب أو الفن العسـكري ، وله مسـتويـات ثـلاثـة الاستراتيجية ــ فن العمليات ــ التكتيك .

فــن الحـــــرب

كما اتضح سابقاً فإن الحرب جزء أساسي من العلم العسكري ويمكن تعريفه بأنه : منهج تحضير وخوض الأعمال الحربية على اليابسة وفي الفضاء وفي البحر . ويقسم فن الحرب إلى ثلاثة أقسام أو ثلاثة مستويات وهي : الاستراتيجية وفن العمليات والتكتيك . ويبحث فن الحرب في أساليب خوض الصراع المسلح وأشكاله بصفة عامة وهذا المستوى يعبر عن مستوى الاستراتيجية ، كما أن فن الحرب يهتم ببحث ودراسة أساليب وأشكال خوض الأعمال القتالية أي المسائل التي تدخل في نطاق فن العمليات والتكتيك وبالإضافة لذلك فإن فن الحرب يهتم بدراسة كافة النشاطات العملية للقوات المسلحة بأنواعها المختلفة (القوى البرية والقوى الجوية والدفاع الجوي والقوى البحرية) تلك النشاطات الخلاقة الموجهة نحو تحقيق النجاح وإحراز النصر في الحرب . وهكذا يتضح أن فن الحرب يضم النظرية المتعلقـة بأسـاليب وأشكـال خوض الحرب والأعمـال القتالية أي القوانين الموضوعية للاستراتيجية وفن العمليات والتكتيك ، وكذلك تطبيقات النظرية في القوات المسلحة من خلال دراسة نشاطاتها العملية وتعميم الخبرات المكتسبة لكل أنواع القوات المسلحة .

لم يتبلور فن الحرب وبالتالي أساليب وأشكال الصراع المسلح كيفياً أو صدفة أو استناداً لرغبات وآراء كبار القادة العسكريين فقط بل أن هذه الأشكال والأساليب كانت تتحدد في كل مرحلة تاريخية وفقاً للظروف والشروط الموضوعية الملموسة التي كانت ترافقها ومن أهم هذه الشروط نوع ومزايا وحجم منظومات الأسلحة المتاحة في ذلك الوقت ، وكذلك طبيعة تنظيم وبناء وتعبئة الجيوش العاملة في الزمن ذاته . وأن كل تغيير في هذه الشروط أو المعطيات كان ينعكس تغييراً مناسباً في أشكال وأسـاليب خوض الصراع . هذا بالإضـافة إلى المبادرات الخلاقة لكبار القادة المستندة إلى معارفهم وخبراتهم . وبديهي القول إن النشاط العقلي للإنسان (القائد) في تطبيق القوانين الموضوعية لفن الحرب بإبداع في مسارح الحرب وتطوير هذه القوانين ، ساهم في تحقيق الانتصارات في الحروب عبر التاريخ .

وهكذا فإن الحرب هو علم وفن بآن واحد ، فهو علم له نظريات وقوانينه الموضوعية التي تتغير وتتجدد باستمرار مع تغير الشروط والظروف الموضوعية ، وهو فن إبداعي غير جامد ويتجلى ذلك في التطبيق الخلاق والإضافات المبدعة للقادة العسكريين البارزين . ومن هنا فإن فن الحرب يعتبر الموجه الأساسي للقوات المسلحة ومحور عملها .

ثانياً : الاستراتيجية :

القواعد العامة للاستراتيجية ومبادئها

الاستراتيجية هي جزء أساسي لا يتجزأ من فن الحرب وهي المجال الأعلى له . وقد تطور مفهوم ومعنى الاستراتيجية عبر العصور وكانت الاستراتيجية منذ القدم وحتى الآن مرتبطة بالحرب وبالصفة العسكرية بالرغم من أنها استخدمت لا حقاً في العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ... إلخ . وكلمة استراتيجية تنحدر أصلاً من اليونانية فكلمة Stretegos كانت تعني في اليونانية القديمة « فن قيادة الجيوش » . وقد مارس كبار القادة العسكريين القدماء الاستراتيجية دون أن يكتبوها وأضافوا إلى مضمونها من إبداعهم وخبراتهم . وكان من أوائل من كتبوا في الاستراتيجية بشكل ملموس محاولين تحري قوانينها وأسسها ونظرياتها : ـــ مكيافيلي الإيطالي في القرن السادس عشر في كتابه « حول فن الحرب » الذي حاول فيه شرح وتفسير الآراء والأفكار عن فن قيادة الحرب مستنداً إلى خبرة كبار القادة العسكريين ، ثم جاء كلاوزفيتز في القرن التاسع عشر في كتابه « فن الحرب » ليعرف الاستراتيجية عل أنها نظرية استخدام المعارك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب و « فن إعداد المعارك ووضع الخطط العامة للحرب » كذلك عرفها فون مولتكه « عملية المواءمة العملية للوسائل الموضوعة تحت تصرف القائد لتحقيق الأهداف » ثم جاء المنظر العسكري البريطاني ليدل هارت ليقول إنها « فن استخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق هدف السياسة » أما الجنرال بوفر الاستراتيجي الفرنسي المعاصر فيعرفها بأنها « فن التنسيق بين جميع قوات دولة أو مجموعة دول ، هدفها الحصول على النتيجة التي تحددها سياسة مشتركة واحدة » ، ويدلي ماوتسي تونغ بدلوه ليقول « حيثما كانت الحرب ، يوجد وضع كلي للحرب وإن دراسة القوانين الموجّهة للحرب والتي تتحكم في وضع الحرب الكلي هي مهمة الاستراتيجية « وجاء تعريف الأمريكيين من خلال هيئة أركان القوات المسلحة الامريكية /١٩٥٩/ « الاستراتيجية فن وعلم استخدام القوات المسلحة للدولة بغرض تحقيق أهداف السياسة القومية عن طريق القوة أو التهديد باستخدامها » .

أما الاستراتيجية من وجهة النظر السوفييتية فهي « جملة معارف علمية عن قوانين الحرب كصراع مسلح من أجل مصالح طبقية محددة ، وهي تبحث في شروط وطبيعة الحرب المقبلة وطرق

تحضيرها (إعدادها) وخوضها ، وفي بناء القوات المسلحة وأسس استخدامها الاستراتيجي وكذلك في أسس التأمين المادي والفني لها ومن ثم قيادة الحرب والقوات المسلحة » .

يتضح من التعريفات المختلفة القديمة والحديثة أن هناك نقاطاً مشتركة تجمع هذه التعريفات وأهمها :

- إن الاستراتيجية فن وعلم فهي نظرية وممارسة .
- إن الاستراتيجية هي في خدمة الهدف السياسي للحرب غايتها تحقيق هذا الهدف بالأساليب والأشكال المختلفة للأعمال الاستراتيجية .
- إن الاستراتيجية تبحث في الوضع الكلي للصراع وتبتعد عن الجزئيات والتفاصيل التي تترك لفن العمليات والتكتيك .
- إن الاستراتيجية ليست جامدة وثابتة بل إنها متطورة ومتجددة طبقاً للظروف والشروط الموضوعية التي ترافقها في المرحلة الزمنية المحددة .

وبديهي إن الاستراتيجية تتبوأ الصدارة في فن الحرب ولها صفة التوجيه للفروع الاخرى لفن الحرب وتنطلق الاستراتيجية من متطلبات المذهب العسكري للدولة بحيث يتم تحقيق هذه المتطلبات من خلال بحوث وتطبيقات الاستراتيجية والتي يجب أن ترتكز إلى إمكانيات الدولة الاقتصادية والسياسية والمعنوية .

والخلاصة : إن مضمون الاستراتيجية لا يتحدد فقط بنوع المبادىء الاستراتيجية التي تدخل في عملية إنشاء وتنفيذ المخطط الاستراتيجي ، وإنما يتحدد أيضاً بتأثير العوامل السياسية والمعنوية والاقتصادية والجغرافية والتاريخية التي تحكم الصراع القائم بين قوتين معينتين ، كما يتحدد أيضاً بطبيعة الحرب المتوقعة أو الدائرة فعلاً ، ومدى تطور طرق إدارتها وتكتيكاتها ، وبطبيعة النظريات الاستراتيجية الخاصة بالعدو ولذلك لا يظل مضمون الاستراتيجية الحربية ثابتاً دون تغيير ، ولكنه يتطور ، ويتغير تبعاً لتغير الظروف المحيطة بالصراع ، وحجم الإمكانات المادية الموضوعة تحت تصرف الاستراتيجية .

الاستراتيجية العليا

هي فن إعداد الحرب وإدارتها لتحقيق نصر لا يتعارض مع بناء سلم مزدهر في المستقبل . وتشمل هذه الاستراتيجية جميع الأعمال والتدابير والإعدادات الرامية إلى حشد ومضاعفة الإمكانات الاقتصادية والقوى البشرية المادية والمعنوية للدولة بغية دعم القطعات المحاربة ، وتنظيم الأدوار والقوى وتوزيعها بين مختلف المرافق والصناعات والفعاليات .

وتعتبر القوة العسكرية عاملاً واحداً من عوامل الاستراتيجية العليا التي تستخدم قوة الضغط

السياسي والدبلوماسي والمعنوي والمالي والتجاري لتحطيم إرادة الخصم وتصميمه على الصمود . وإذا كان مدى الاستراتيجية محدوداً بربح الحرب نفسها ، فإن الاستراتيجية العليا تنظر إلى السلم الذي يعقب الحرب . وهي لا تكتفي بتحقيق التوافق بين مختلف وسائل الحرب ، بل تنظم استخدامها ، آخذة بعين الأعتبار ضرورة تلافي ما يمكن أن يؤذي السلم المقبل ، الذي ينبغي أن يكون ثابتاً ، ويؤمن حياة أفضل .

اقتصـــاد الحـــــرب

كما أن لحالة السـلم نمطها الاقتصـادي المعين الذي يختلف من بلد إلى آخر وفق النظام السياسي لكل بلد ، كذلك تقتضي حالة الحرب إتباع نمط اقتصادي خاص ينبع من الحاجة الملحة التي تقتضيها هذه الحالة ، ويختلف هذا النمط اختلافاً جذرياً أو جزئياً عن النمط الاقتصادي العام في الأحوال العادية ذلك لأن الحرب لم تعد وقفاً على المقاتلين الذين يخوضون المعارك ، والذين يعتبر تزويدهم بالمؤن والمعدات أمراً بسيطاً لا يؤثر في سير الدورة الاقتصادية للبلد تأثيراً كبيراً ولكنها باتت تستلزم تعبئة كافة الطاقات الحيوية من بشرية واقتصادية ومعنوية للبلد ، سيما وأن الخصم لم يعد يركز على قتال المحاربين المسلحين فحسب ، بل يهتم بالدرجة الأولى بضرب اقتصاد البلد الآخر ، وشل مواصلاته ، والقضاء على موارده الأولية ، والحيلولة دون استثمارها ، بغية قطع الطريق على إمدادات الجيوش وتجهيزاتها ، وجعلها معزولة في وضع لا يؤهلها للمقاومة واستمرار القتال ، فتنهزم وتنهار عملاً بالمبدأ العسكري القائل : « صحيح أن الجندي يؤخذ عن طريق القلب ولكن القلب يجاور المعدة . »

إن روح الحرب الشاملة تكمن في تعبئة تقنية واقتصادية كاملة ، وهي تتصاعد عمقاً في الهجوم ضد موارد الخصم في الوقت نفسه ، وتشتمل على تعبئة مدنية عامة ، وعلى شن الحرب ضد المدنيين في المعسكر الآخر ، ويتجه هذان المفهومان إلى طمس الاعتبارات الدولية الخاصة بحقوق الأفراد وحياد المدنيين . وقد عرف القادة العسكريون منذ القدم أهمية ضرب الموارد الاقتصـادية للخصم بالرغم من اعتماد الحرب آنذاك على فنون بدائية وعناصر قتالية ضئيلة العدد . وأول بوادر الحرب الحديثة الشاملة ، ظهرت في أيام لويس الخامس عشر ، عندما أعدت تحضيرات الحرب قبل وقوعها تحت شعار تحضيرات « السلم المسلح » .

وقد توصل مفهوم اقتصاد الحرب إلى أوضح صورة له إبان الحرب العالمية الأولى حيث تمكنت الصناعات المعبأة من إنتاج آلاف المدافع والدبابات والطائرات والقنابل والذخائر والأسلحة الأخرى . وكانت أحداث هذه الحرب اختباراً قاسياً لدرجة أن بعض الاقتصاديين في العالم وضعوا مبادىء اقتصاد موجه لأغراض قومية صرفة في السلم وفي الحرب . وقد خلقت كل هذه التدابير

نتائج تمحور أكثرها حول ما يلي :

ـــ انخفاض الربح . وإضافة ضرائب جديدة ، وتخفيض الاستهلاك .

ـــ تعديلات هامة في الأجور وفي الإدخار والاستثمار .

ـــ تكوّن بيروقراطية إدارية ضخمة في التخطيط والإشراف .

ـــ تحول بعض المجتمعات من بلد زراعي إلى أمة صناعية في سنوات قليلة .

وقد حملت الحرب العالمية الثانية جميع الدول المتنازعة إلى اتباع هذا المثل طوعاً أو قسراً . كما فرضت بالإضافة إلى ذلك تدابير واسعة مخصصة لتغطية المرافق الاقتصادية بطريقة إبعاد بعض المنشآت وتوزيعها وحمايتها بصورة مباشرة ، وأدى ذلك إلى تقسيم المرافق الصناعية الكبرى إلى مراكز صغيرة تنتج مجموعات جزئية من نسق واحد ، وتغذي مستودعات التخزين ومراكز التجميع ، وإن كانت مهاجمة الاقتصاد المعادي تقتصر في السابق على الحصار وأعمال القرصنة ، فقد باتت دول اليوم تعمد إلى عمليات التخريب والحرب الجوية الكثيفة التي تستهدف أيضاً ضرب المرافق الاقتصادية الهامة والمركزية في الطرف المعادي .

وتقييماً لاقتصاد الحرب ، وأهمية المرافق الصناعية ، والاقتصادية في تغذية المجهود الحربي ، خلص مؤرخو الحرب العالمية الثانية إلى النتائج التالية :

أ ـــ كانت الغارات على السكان المدنيين ذات فائدة ضئيلة فقد دمر ٢٠٪ من المباني ، وتعدى معدل التخريب ٤٠٪ في المدن ذات الصبغة الصناعية .

ب ـــ بلغت كثافة الغارات الجوية على المجمعات الصناعية والسكنية حداً كبيراً وكانت الخسائر المادية كبيرة جداً خلفت وراءها حقداً كبيراً في قلوب المنكوبين .

ج ـــ كان ضرب المجموعات الصناعية مثبطاً للعزائم ، بسبب كبر مساحتها أو ضخامة الآلات ، وكانت أهم الخسائر تلك المتعلقة بشبكات التوزيع (مياه ، غاز ، كهرباء) .

د ـــ كانت وسائل النقل ومنابع الطاقة تمثل الأهداف الثمينة ، وهذا ما حول الاهتمام إلى سرعة إصلاح المواصلات وترميمها ، ودفع إلى تضافر جهود الفنيين المدنيين والعسكريين في عمل مشترك خلال التصميم والعمل بصورة منفردة أثناء التنفيذ ، سواء أكان ذلك في مجال الإنتاج ، أم في مجال التدمير .

وتبدو أهمية هذه النتائج أكبر بكثير في الحروب الذرية التي تناقص احتمال نشوبها إلى حد كبير ، بالرغم من اختلاف تقدير تأثيراتها على الاقتصاد ، كما أن توزيع المهمات هو الذي يفترض أن يتطور في الحرب الشاملة ويخلق للضرورات الحتمية لاتخاذ التدابير الاستثنائية المتعلقة بمناطق الإنتاج الحساسة سواء بالنسبة للتعبئة أو بالنسبة للأمن ، وإنشاء مناطق مستودعات تحت الأرض قادرة على تعويض تفكك الإنتاج ، وخلق « جيش العمل » المخصص لتغطية المهام الهادفة إلى المحافظة على

الطاقة الاقتصادية (دفاع سلبي — إنقاذ — ترميم المراكز المدمرة — وسائل النقل الإضافية ....) .

الاستراتيجية والاقتصاد

من المسلم به أن هناك علاقة وثيقة وشديدة التنوع بين الاقتصاد والاستراتيجية العسكرية هذه العلاقة محورها يشمل كل مجال عمل الاستراتيجية العسكرية . فالاقتصاد غالباً ما يحدد حسب حالته ودرجة تطوره من حيث القوى البشرية والتقنية ليس فقط محتوى المذهب العسكري بل والاستراتيجية العسكرية فالاقتصاد يقدم لنا المصدر الأول والأساسي للمقومات المادية التي تؤدي إلى إحراز النصر في الحرب .

فمن أجل التجاوب مع متطلبات الحرب بشكل أفضل لا بد للدولة من امتلاك اقتصاد متطور ، أي بكلمة أخرى أن تكون لفروع الاقتصاد المختلفة طاقات وإمكانات كبيرة قابلة للزيادة زمن الحرب وفي الاتجاه الذي تحدده خطة تعبئة اقتصاد البلاد للحرب ويراعى الاقتصاد المخطط (الموجه) هذه المتطلبات وهذه الاحتياجات حيث أنه يهدف إلى إقامة وتنفيذ تنمية اقتصادية تلائم حاجات البناء الاشتراكي وحاجات الدفاع عن المكتسبات الاشتراكية للجماهير والدفاع عن الوطن .

وهكذا فالاستراتيجية تتوقف تماماً على الاقتصاد أي على إمكانات الدولة الاقتصادية وعلى مستوى وحجم الإنتاج في المرحلة الراهنة . وبالرغم من أن لتطور الاقتصاد نظريات وقوانين خاصة به إلا أن اتجاه هذا التطور يبقى محكوماً بمتطلبات الاستراتيجية العسكرية من الاقتصاد . وتزداد هذه العلاقة زمن الحرب حيث ينطلق الاقتصاد بشكل أساسي من احتياجات القوات المسلحة ويعمل على تلبيتها بشكل حتمي ، وعند تخطيط الاقتصاد الوطني للآجال الطويلة والمتوسطة تؤخذ بالحسبان في **خطط تطوير الاقتصاد** احتياجات القوات المسلحة واحتياجات الحرب بصفة عامة من الوسائط المادية ومستويات تخزينها وإنتاجها وكذلك الاحتياجات من الاعتدة الحربية والأسلحة والتي تؤمن عادة بواسطة الصناعة وفروعها أو بالاستيراد من الدول المصنعة والاستيراد ليس أفضل الحلول طبعاً . وتبرز العلاقة بين الاقتصاد الوطني والاستراتيجية العسكرية للدولة وارتباطهما ببعض في اتجاهين :

الاتجاه الأول : يتجسد في تأثير وضع وحالة الاقتصاد الوطني في المرحلةالمعينة على بناء القوات المسلحة وطرق خوض الحرب ، وذلك بمقدار ما يستطيع أن يقدمه الاقتصاد للقوات المسلحة من أسلحة كماً ونوعاً ومن مواد واحتياطات مادية ضرورية للتحضير للحرب ولخوضها للفترة المفترضة . حيث أن نوعية وحجم الأسلحة سوف يؤثر على تكتيك المعركة وعلى أساليب خوض الصراع

وإضافة لذلك فإن حجم القوات يتوقف على إمكانية تأمين الأعتدة والأسلحة والمستلزمات الأخرى لها والتي يقدمها الاقتصاد وبالتالي فإن حجم القوات يحدد الإمكانات التي يُستند إليها في تحديد أهداف الحرب ومهام القوات المسلحة .

الاتجاه الثاني : يتجلى في تأثير الاستراتيجية على الاقتصاد ، فالاستراتيجية تحدد اتجاه ومحتوى إنشاء (القاعدة) الأساس التقني العسكري لخوض الحرب ، وتدخل الاحتياجات التي تحددها الاستراتيجية لصالح القوات المسلحة والحرب عامة في خطط الدولة الاقتصادية وتصبح جزءاً هاماً منها وفي هذه الحالة يصبح الاقتصاد مكلفاً بتزويد القوات بكل ما يلزمها من احتياجات للإعداد للحرب ، والمحافظة على الجاهزية العالية زمن السلم ، ومكلفاً أيضاً بتأمين وتعويض خسائر القوات واستكمال ما يستهلك من الوسائط المادية زمن الحرب .

والاتجاه الثاني يتجلى أيضاً في متطلبات الاستراتيجية من حيث القوى البشرية المؤهلة اللازمة للقوات المسلحة وضرورة تحضيرها من الناحية العلمية والتقنية وتدريبها ومن ثم توزيعها بشكل علميّ ومتوازن لتأمين حاجات القوات المسلحة وحاجات فروع الاقتصاد الحيوية وتزداد أهمية هذا التوزيع زمن الحرب فمن الضروري أن يلبي التوزيع حاجات فروع الاقتصاد التي تحولت لإنتاج مستلزمات المجهود الحربي على الأقل وذلك وفق خطط تعبئة الاقتصاد الوطني والقوى البشرية زمن الحرب ، إضافة لتلبية احتياجات القوات المسلحة من الأفراد المؤهلين التي تتعاظم بشكل حاد زمن الحرب بسبب أعمال تعبئة القوات الاحتياطية والخسائر .

كذلك تفرض الاستراتيجية متطلباتها على الاقتصاد في مجال تمركز وتوزيع الأغراض الاقتصادية عل أراضي البلاد وذلك عند التخطيط لإقامتها ، لأن القطر يتحول زمن الحرب إلى ميدان حرب واحد تسيطر عليه متطلبات الاستراتيجية ، وإن النجاحات الاستراتيجية في الحرب منذ بدايتها وانتزاع المبادرة الاستراتيجية وتقليص الخسائر يخلق ظرفاً مناسباً لعمل الاقتصاد بكفاءة .

إن التأثير غير المباشر للاقتصاد على الاستراتيجية عن طريق وسائط خوض الحرب هو الغالب على العلاقة بينهما ، أما العلاقات المباشرة فيمكن أن تكون في أنه من الضروري تخصيص الوسائط اللازمة لحماية الأغراض الاقتصادية التي جرى توزيعها على أراضي البلاد استناداً للمتطلبات الاستراتيجية وإن إنشاء منظومة متناسبة لتغطية هذه الأغراض يعتبر إحدى مهام الاستراتيجية .

الاستراتيجية العسكرية والسياسة

إن الانتصارات العسكرية التي تتم من دون إراقة دماء تعد شيئاً نادراً في التاريخ العسكري ، ولكن

ندرتها لا تقلل من قيمتها ، فهي تسلط الأضواء على الإمكانات الكامنة في الاستراتيجية العسكرية ، وهكذا تأتي مسؤولياتها في محاولة تحقيق النصر في أحسن الظروف ، بإيجاد وضع سياسي ملائم إن لم يؤد بنفسه إلى النصر فعلى الأقل يؤدي إلى خلق وضع ملائم يسهل معه انتزاع هذا النصر .

إن تدمير القوات المعادية قد يتم بالوصول إلى نتائج حاسمة بمعارك حاسمة أو بتجريد العدو من سلاحه عن طريق السياسة ، أو بإرغامه على التّخلي عن مخطّطاته العدوانية بعد تفتيت معنوياته ، وهنا يكمن دور الاستراتيجية العسكريّة من خلال صلاتها الأساسية بالسياسة والمعنويّات والمذاهب العسكرية المختلفة .

لم تعد عبارة الاستراتيجية العسكرية نفسها واضحة ، ولا تنطبق على تعريف دقيق منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . ففي الماضي لم تكن الاستراتيجية تعني سوى العمليات العسكرية ، وغالباً ما تفهم كلمة الاستراتيجية على أنها مسألة مرادفة لكلمة أو مصطلح السياسة ، وسنحاول في هذا التحليل دراسة الصلة بين الاستراتيجية العسكرية والسياسة .

الاستراتيجية : إن جميع التعاريف التي وضعها المختصون تشمل ساحة مشتركة يمكن أن تغطيها الصيغة التي وضعها الجنرال الفرنسي بوفر وهي : « الاستراتيجية فن التنسيق بين جميع قوات دولة أو مجموعة من الدول ، هدفها الحصول على النتيجة التي تحددها سياسة مشتركة واحدة . » .

وتجدر الإشارة إلى ان الغربيين والسوفييت يستخدمون كلمة (استراتيجية) نفسها ، إلا أنّهم لا يفهمونها بطريقة واحدة ، وهي لا تغطي ، عند كل منهما ، المفاهيم نفسها ، بل تحمل أحياناً معاني مختلفة عند كل من الطرفين . كما أشرنا في مقدمة هذا الفصل .

السياسة : تقع السياسة في صميم حياتنا ، وفي مركز النشاط الدائر الذي يسود عصرنا وهي النشاط الذي تحاول من خلاله الجماعات الاجتماعية أن تحقق أهدافها وتحمي مصالحها الأساسية .

فالسياسة تعد للحرب وتخلقها ، وتحدد أهدافها ، وتقرر أين متى تبدأ وتدور رحاها وتنتهي ، وتؤثر في اختيار طرق الصراع المسلح وأساليبه وأشكاله وحجمه وشدته وهي أساس الفن العسكري ، والملامح المميزة للقوات المسلحة والمهام المطلوبة منها .

إن الغاية الأساس من الاستراتيجية العسكرية هي تحقيق الأهداف التي تحددها السياسة ، بصرف النظر عما إذا كانت مفاهيم هذه الاستراتيجية فناً أو علماً أو قوانين ، ومع ذلك لا بد من طرح السؤال التالي : هل تخضع الاستراتيجية لضرورات خاصة غريبة عن السياسة على الرغم من أن أهدافها النهائية سياسيّة ؟

إنَّ أفكار كِلا المعسكرين ، الغربي والشرقي ، عن العلاقة بين الحرب والسياسة تتسم بأهمية كبيرة بالنسبة لنشوب الحرب نفسها ، كما أن الجدال يسهم في فهمنا للجنس البشري ونشاطه الاجتماعي عبر السياسة والعلاقات الدولية والحرب ، لكن الفارق في النظرة العامة بين الاستراتيجية الغربية والشرقية هو ما يتسم بالأهمية الحرجة في مجال نشوب أو منع نشوب الحرب في زماننا الحاضر ، وإن ذلك يبدو صحيحاً اليوم ، كما كان ذلك غالباً في الماضي ، لأن تأثير الأفكار في الأحداث الراهنة لا يعود لصلاحية هذه الأفكار بمقدار ما يعود إلى القوة المادية للقوى الاجتماعية ــ السياسية التي تؤمن بهذه الأفكار والتي تكون مستعدة لأن تقاتل من أجلها وتشكل سياساتها الخارجية والعسكرية وفقاً لها .

ومهما يكن من أمر ، فثمة فرق بين التأثيرين اللذين تمارسهما هاتان النظريتان في موضوع المقارنة بالسياسة . فبينما تسهم الأفكار السوفييتية في الحرب بشرح ودعم القرارات السياسية وتبريرها فتساهم إسهاماً مباشراً ، وتكون غالباً أجزاء مكملة للبيانات السياسية . نجد أن الطريقة التي تنعكس فيها أفكار الواقعية السياسية في البيانات السياسية الرسمية الغربية فيما يصدر من رسائل سياسية لا يمكن أخذه إلا كمعطيات مفترضة بالرغم من وجود درجة عالية من الدقة فيه .

ويمكن القول إن وجهات النظر الخاصة في العلاقة بين الاستراتيجية والسياسة تكاد تكون واحدة في الشرق والغرب ، وأن المبدأ الموضح بالصيغة التالية يمكن أن يكيف هذه العلاقة عند الطرفين .

إن تبعية الاستراتيجية العسكرية للسياسة لا تحدد بالتالي الأهداف الاستراتيجية فحسب ، بل تحدد أيضاً الطبيعة العامة للاستراتيجية .

وهكذا لا بد من نظرة فاحصة ودقيقة لمضمون المفاهيم المتعلقة بالاستراتيجية العسكرية والسياسية ، لفهم الحرب فهماً كاملاً ، والوقوف بدقة على النظريات التي قد يكون اختلافها حاداً في تفسير الدور الذي تضطلع به الحرب في العلاقات الدولية ومهما كانت نقاط القوة والضعف بين المفاهيم السائدة كلها في صلة الاستراتيجية العسكرية بالسياسة ، فليس ثمة شك في أن هذه الصلة قد تبدلت وتطورت بعمق خلال الجيلين أو الأجيال الثلاثة الأخيرة ، وإن خبرة الحربين العالميتين ومجرى الحروب المحلية وتوقّع الحرب النووية تقف جميعها دليلاً على أن الحروب الحديثة سواء كانت هجومية أو دفاعية ستنفّذ بوسائل ضخمة ومتشابكة ومؤثرة وسياسية واقتصادية وأيديولوجية .

آ ــ حسب وجهة النظر السوفييتية :

نجد في العقيدة السوفييتية « **أن** الهدف من الاستراتيجية العسكرية هو أن تخلق بالوسائط العسكرية تلك الشروط التي تستطيع فيها أن تحقق الأهداف التي تضعها لنفسها ، وإن العلاقة بين

الاستراتيجية العسكرية والأهداف السياسية هي علاقة وثيقة وواضحة جداً » ، ويمكن تمييز سمتين في هذه العلاقة :

الأولى : الأهداف السياسية يحددها القادة السياسيون .
الثانية : التبدلات الاجتماعية السياسية تؤثر في الأهداف الاستراتيجية تأثيراً مباشراً .

ويرى المحللون السوفييت أن متطلبات الاستراتيجية العسكرية قد تؤثر أثناء مجرى الحرب في السياســة التي تأخذ بها القيـادة السياسية ، وعليها في هذه الحالة أن تأخذ في الحسبان البدائل العسكرية الحقيقية .

كان السـوفييت يقدرون دور العنف (القوة المسـلحـة) في القضـايا الإنسـانية تقديراً استثنائياً ، ولقد سبق لهم أن قرأوا كلاوزفيتز وعلقوا عليه وتعمقوا فيه ، كما كان شأنهم إزاء ما قاله انغلز ، بأن الحرب استمرار للسياسة بوسائل أخرى ـــ أي بالقوة ـــ فقالوا : إن هذه بديهية تعّد أسـاساً نظرياً لما تعنيه كل حرب ، بل إنهم كانوا يؤمنون بوجود علاقة صميمية بين بنية الدولة وجهاز الحكومة من جهة ، وبين التنظيم العسكري وإدارة الحرب من جهة أخرى .

ولذلك انطلقت العقيدة العسكرية السوفييتية في تعريفها للحرب بأنها « ليست هدفاً بحد ذاتها ، بل أداة للسياسة » كما جاء فيها « إن السياسة هي الفكر ـــ وإن الحرب هي الأداة » .

والإقرار بأن الحرب هي أداة السياسـة ، يحدد بوضوح العلاقة المتبادلة بين الاستراتيجية العسكرية والسياسة . ولقد عبر السوفييت عن تمسكهم الدائم بالملاحظة التي تؤكد : « إنَّ الحرب لا تزال عسكرية بينما هي في أعماقها سياسية » . لذلك يرون « إن الاستراتيجية العسكرية يجب أن تخضع خضوعاً كاملاً للسياسـة وبالمقابل يجب ألا تذهب السياسـة إلى حد التناقض مع قوانين الحرب » . بمعنى أنه لا ينبغي للسياسة أن تضع أهدافاً استراتيجية غير واقعية لعدم توفر إمكانيات تحقيقها عملياً .

ولقد أعطى السوفييت ، بقولهم إنَّ الحرب استمرار للسياسة ، مفهوماً مغايراً للصيغ التي طرحها كلاوزفيتز ، ذلك أن علاقة الحرب بالسياسـة هي سياسية بشكل عام ، وليس السياسة الخارجية فقط كما أراد كلاوزفيتز ، أضف إلى ذلك أن الظاهرة السياسية ، بحد ذاتها ، يجب أن تدرس قبل دراسة الحرب ، لأن السياسة هي التي تسبب الحرب وهي التي تديرها .

والاستراتيجية العسكرية ، في رأي السوفييت « استمرارٌ للسياسة بوسائل أخرى ـــ وتعتمد أساساً على العنف ـــ وقد عرف مفهوم الحرب في المؤلفات الكلاسيكية الحديثة بأنه ـــ العنف المسلح ـــ » .

وهكذا نجد أن أحد العناصر الحاسمة في النظرية السوفييتية لطبيعة الحرب بكونها استمراراً للسياسـة ، هو مفهوم السياسة نفسه : فالسياسة وفقاً للتعريف العام هي : ذلك النشاط الذي تمارسه جماعات اجتماعية منظمة ويكون موجهاً إلى جماعات اجتماعية أخرى ، ويتحقق هذا النشاط ، كما يتم التعبير عنه ، بإقامة العلاقات المتبادلة بين الجماعات ، كما نجد في هذا التفسير ، أن الصيغة المتعلقة بكون الحرب استمراراً للسياسة تعتمد على افتراضين يكمل أحدهما الآخر .

ــ فمن ناحية أولى تكون أهداف الحرب استمراراً لأهداف السلم .

ــ ومن ناحية ثانية تقتضي الحرب تغييراً في الأسلوب .

ويؤكد التحليل السوفييتي سيادة السياسة على الحرب ، لأن الأهداف السياسية التي تخاض الحرب لتحقيقهـا هي التي تحدد طابعهـا ، وأن الاسـتراتيجية التي تخاض الحرب بها تعتمد على الخطوط السياسية العريضة .

وبالرغم من ذلك « يعترف الباحثون السوفييت بأن مجرى الحرب يمكن أن يحدد البدائل السياسية ، وأن السياسة التي تأخذ بها حكومة ما يمكن أن تعتمد في جزء منها ، على الحرب .

ومهما يكن من أمر ، فإن النجاح في الحرب يجب أن يرتبط بأهداف الأطراف المتحاربة السياسية ، ويصاغ هذا المفهوم ضمن المقولة « السياسة هي الكل والحرب هي جزء منها » ، أي مفهوم الحرب على أنها صراع ، وقد فسّرت هذه الجملة أيضاً لتعني أن الحرب هي مرحلة فقط في الصراع السياسي الدائم .

ب ــ حسب وجهة النظر الأمريكية :

في الولايات المتحدة الأمريكية يرون إن الحرب مسألة تقنية من حيث النظرية والممارسة ، ووفقاً لما يراه المحللون العسكريون فإن العسكرية الأمريكية لم تعرف الحدود السياسية ، بل ترى أيضاً أن الحرب قد شنت من أجل تحقيق النصر الكامل والاستسلام غير المشروط للعدو . وعموماً يمكن إيجاد الدليل على أن نظرية الحرب الصدفة كان لها تأثير في تفكير القادة العسكريين الامريكيين .

وقد نفى دعاة البورجوازية والإمبريالية جوهر تبعية الحرب للسياسة ، ومن هؤلاء الكاتب الالماني ف . برنغاردي الذي قال : يجب على السياسة أن تلائم متطلباتها مع ما تراه الحرب مناسباً ، وقـابلاً للتحقيق وكتب كينغستون ماكلوري معلـقـاً على نظرية كلاوزفيـتز ما يلي : خذ تصريح كلاوزفيتز المشهور والقائل إن الحرب هي استمرار للسياسة بوسائط أخرى ــ بوسائط القوة ــ وانظر إليه على ضوء الشروط الحديثة . ففي شروط الحرب النووية لا شيء يبدو بعيداً عن الحقيقة كهذا القول ، لأن مثل هذه الحرب لو اشتعلت ، فستعني نهاية السياسة وتعني نهاية الدمار والفناء المتبادلين .

وبغّض النظر عن التصريحات المشابهة لبعض الكتّاب الاستراتجيين ، فإن العلم العسكري الرأسمالي يقر بتبعية الاستراتيجية العسكرية للسياسة .

وأن تبعية الاستراتيجية العسكرية للسياسة تجد لها تعابير مختلفة . ويظهر تأثير السياسة بوضوح في تحديد الأهداف الاستراتيجية الأساسية والعامة والخاصة ، وفي الطابع العام لاستراتيجية الدولة ، وفي اختيار طرق وأشكال خوض الحرب وأشكالها .

فأهداف السياسة الإمبريالية تنحصر في السعي إلى تجنب تراجع وانهيار النظام الرأسمالي وتخريب تطور العالم على طريق التقدم والحرية والاشتراكية . ولتحقيق هذه الأهداف تعتمد الامبريالية استراتيجية المغامرة وتتبنى استراتيجية عسكرية مبنية على التقديرات والحسابات التي تتصف بالمغامرة والإرهاب وخرق المعاهدات والاتفاقات الدولية للهيمنة على مقدرات دول العالم الثالث وإخضاعها للمشيئة الأمريكية .

إن نظريات الحرب المحدودة ، والعقاب الشديد والحرب الشاملة ... إلى غير ذلك من النظريات والأفكار العسكرية والتي يصدرها بغزارة مفكرو الغرب العسكريون ما هي إلا تعبير للسياسة الامبريالية ، مما يشكل برهاناً آخر على تبعية الاستراتيجية العسكرية إلى السياسة .

صلة الاستراتيجية العسكرية بالسياسة عن طريق الأحلاف :

اعتُبر العصر الحديث عصر الحروب التي تخوضها الأحلاف العسكرية . لذا فإن للعلاقة المتبادلة بين السياسة والاستراتيجية في مثل هذه الحروب بعض السمات الخاصة ، لأن تحقيق النصر في حرب تخوضها دول متحالفة يتطلب وجود استراتيجية منّسقة بين تلك الدول بما تملكه من إمكانات اقتصادية وبشرية وأوضاع سياسية وتاريخية وجغرافية .

وانطلاقاً من ذلك ، كان حلف وارسو العسكري سابقاً والذي انضمت إليه الدول الاشتراكية في أوروبا يوحد جهود المشتركين فيه بهدف واحد هو حماية المكاسب الاشتراكية في هذه الدول من العدوان الامبريالي ، ويضع سياسة واحدة تجاه الأخطار الخارجية المحيطة بالحلف ، (وهو تعبير عن رغبة مشتركة بين دوله في مواجهة تهديد محتمل بالحرب في مرحلة تاريخية) .

أما التحالف الغربي ، فقد كان على حساب التفاهم أو التنازل المتبادل وعن طريق الإملاء من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ، لذلك فقد وضعت السياسة الموحدة للأحلاف العسكرية في استراتيجية عسكرية حديثة ، تستهدف بالدرجة الأولى تحقيق الأهداف السياسية العسكرية للولايات المتحدة .

والتناقض داخل الأحلاف العسكرية الإمبريالية الجديدة تأكيد لذلك . فالنزاع العنيف ،

والتناقض بين دول حلف الأطلسي أدى إلى مناقشة الحلف للخطة الاستراتيجية الخاصة بالدفاع عن الغرب لأنه نابع من تباين المصالح . وقد دار بين أمريكا وحلفائها صراع عنيف متزايد للسيطرة على مجالات التأثير في مختلف مناطق العالم .

فقد قال المارشال مونتغمري : « عوضاً عن بحيرة الوحدة ، أصبح لدينا ثلاثون بركة سياسية » . وأكد هذه المقولة الرئيس الأمريكي الأسبق / جون كينيدي / في الكونغرس فقال : «ليس لحلفائنا في أوروبا تأثير ملموس ، ومع ذلك فهم في حالة فوضى » .

الاستراتيجية العسكرية الصهيونية وصلتها بالسياسة :

يمكن اعتبار الاستراتيجية العسكرية الصهيونية جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية العامة للإمبريالية الأمريكية أو مكملاً لها وهي تجسد الأطماع التوسعية ، والنزعة العدوانية ، والطبيعة العنصرية للحركة الصهيونية ، كما تجسد الدور الوظيفي للكيان الصهيوني كمصلحة أمريكية في الشرق الأوسط ، وكأداة لتنفيذ أغراض الإمبريالية في هذه المنطقة .

وعلى هذا الأساس فالسياسة الصهيونية سياسة عدوانية ، والكيان الصهيوني معسكر كبير جميع سكانه البالغين تحت السلاح ، والسياسة المسيطرة على كل فئاته وأطرافه السياسية سياسة عدوانية ، تسعى إلى إبقاء إسرائيل قوية متفوقة عسكرياً على الدول العربية مجتمعة .

وعلى هذا الأساس فإن السلام العادل لم يكن يوماً ولن يكون مطلباً إسرائيلياً ، بل كان وسيظل موقفاً دعائياً محضاً يهدف إلى تفتيت قوى الصمود العربي وفرض الاستسلام على العرب .

لقد بنت إسرائيل استراتيجيتها العسكرية وفق سياسة ثابتة معينة تمثلت بالمبادئ التالية :

١ ــ الحفاظ على تفوق عسكري كامل بكل القوى والوسائط .

٢ ــ جعل العرب يدركون أن أية مجابهة عسكرية مع إسرائيل فاشلة وستؤدي إلى تقديم تنازلات جديدة .

٣ ــ عدم القبول بأية نكسة عسكرية في أية حرب مع العرب لأن ذلك يعني دمار إسرائيل ، بل نهايتها .

٤ ــ استخدام الضربة الوقائية .

٥ ــ الحرب الخاطفة ونقل المعارك لأرض العدو بسرعة وفي الوقت المناسب .

وهكذا أصبحت الاستراتيجية العسكرية تتحكم بالاستراتيجية السياسية الصهيونية وتسخرها من أجل تنفيذ كل ما لا يمكن تنفيذه بالطرق السياسية ، وهذا ما أثبتته الحروب العدوانية التي شنتها القوات الإسرائيلية على الدول العربية لتحقيق مطامع هذا الكيان .

ومع بداية الثمانينيات دخل الوضع في منطقة الشرق الأوسط عموماً ، والصراع العربي ـــ الإسـرائيلي خصوصـاً ، مرحلة نوعية جديدة في ظل سياسـة مواقع القوة الأمريكية ، وما يسمى بالخطة الأمنية الاستراتيجية الجديدة وهي الخطة التي ترى المنطقة بكاملها ، مجالاً حيوياً للمصالح الأمريكية ، تحت ذريعة العمل على مجابهة الخطر السوفييتي المزعوم سابقاً ، والسلام والنظام العالمي الجديد لاحقاً .

وعلى هذا الأســاس تحددت الأهداف القريبـة للاســتراتيجيـة العسكرية الإسـرائيلية في الثمانينيات بمحاولة استباق التطورات التي قد تعمل لغير صالح إسرائيل .

فقد كتب / اسحق رابين / رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق والحالي يقول : « الهدف الأول والأساسي في سياسة إسرائيل للثمانينيات ، هو ضمان عدم تحول القوى العسكرية بينها وبين القوى العربية الشاملة التي قد تشترك في الحرب لغير مصلحة إسرائيل ، بل يجب تحسين هذه النسب إذا أمكن ، وتأمين التزود بالأسلحة المطلوبة إزاء تزايد القوة العسكرية العربية » .

ويؤكد / أرئيـل شـارون / إن الحصول على الأهداف السياسية للاسـتراتيجية العسكرية الإسرائيلية في الثمانينيات ، يتطلب منع نشوب حرب طريق الردع ، فإذا انهار الردع ، يجب ضمان قدرة عسكرية للحفـاظ على ســلامة إسرائيل ، في بداية أية حرب ، وتقويض الائتلاف الحربي المعادي وضرب عمقه الاستريتيجي .

ويدعو الجنرال الاحتياطي آهرون ياريف ، رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب ، إلى دمج العامل السياسي مع العامل العسكري في استراتيجية إسرائيل المستقبلية فيقول : « إزاء الظروف التي يمكن ان تنشأ في المواجهة خلال السنوات القادمة ، فمن مصلحتنا الوطنية ألا نعتمد فقط على قوتنا العسكرية ، بل كذلك على إمكانية استغلال كل الإمكانات السياسة » .

صلة الاستراتيجية العسكرية بالمعنويات

كان مصير الشعوب والأمم إلى عهد قريب جداً مرتبطاً إلى حد بعيد بطموحاتها في عالم ينتمي فيه الناس إلى مجتمعات غاياتها وأهدافها مختلفة ومتناقضة ، ولقد ساد الاعتقاد خلال فترة من التاريخ بأن الإنسان عامل يدخل رقماً هامشياً في حل أصعب المشاكل ، غير أن الأحداث أثبتت الحاجة الماسـة إلى الإنسان نوعاً وكماً ، بحيث لا تستطيع الاختراعات أن تلبي متطلبات البشرية وحاجاتها ، بعد أن أصبحت الحروب وقوة الجيوش العاملين اللذين يقرران مصير الدول ، وليست المفاوضات الحاذقة وذكاء الدبلوماسيين .

بظهور المفهوم الجديد للحرب « كل القوى الممكنة جائزة في الحرب » بدا وبشكل واضح أن الســلاح ليس وحده الذي يحدد نتيجـة المعركة ، وليس المـال عصب الحرب ، إنما العوامل

الأخرى هي التي تساهم إلى حد كبير في البرهان على صحة هذه الاستراتيجية أو تلك . وقد انهمك الاستراتيجيون العسكريون في دراسة هذه العوامل وفي ترتيب أولوياتها ، وبالطبع فقد احتل عامل المعنويات مكاناً مرموقاً في تسلسل عوامل نجاح المعركة .

ويمكن تعريف العامل المعنوي بما يلي : إن العامل المعنوي السياسي في مفهومه العسكري هو مجموعة العناصر المعنوية ، والتي تعكس قدرة الشعب والقوات المسلحة على تحمل محن الحرب وأهوالها والصمود أمامها .

والعامل المعنوي يعتبر من العناصر الرئيسية الحاسمة في أية حرب ، لأن النصر في النهاية يتوقف على الروح المعنوية للجماهير التي تبذل دماءها في ميادين القتال .

وقد ثبت بالدليل القاطع أن العامل المعنوي يحوز أهمية متزايدة في شروط الحرب الحديثة ، حيث لا تمتحن في لهيبها الحالة المعنوية ـــ السياسية للدول فحسب ، بل الحالة المعنوية لكل محارب ولوجهات نظره السياسية المعنوية وملامحه وصفاته النفسية .

إن الروح المعنوية العالية للقوات المسلحة في ميدان القتال ليس لها فائدة إذا لم تسد تلك الروح أفراد الشعب كافة وخاصة في الشروط الحديثة للحرب ، حيث تزول الحدود بين الجبهة والمؤخرة ، وقد أصبحت الحروب الحديثة التي تجري باشتراك جيوش عديدة مزودة بأحدث آلات القتل والدمار تستمد روحها المعنوية من روح شعبها وتتأثر بميوله السياسية والمعنوية وبأهدافه العادلة والمشروعة .

والاستراتيجية العسكرية التي لا تأخذ ذلك العامل الهام بعين الاعتبار ، وتحصر اهتمامها بالتفوق المادي فقط ، تخاطر بفقدان التفوق المادي ، لأنَّ للعامل المعنوي أثره الكبير على العامل المادي . وقد قال / أنجلز / في ذلك : « إن العنصر المعنوي يتحول فوراً إلى قوة مادية » .

لقد رأى الكثير من الاستراتيجيين العسكريين أن حالة المقاتلين المعنوية والقوام الاجتماعي ـــ السياسي للجيش من العوامل الهامة المؤثرة على الاستراتيجية العسكرية . ولكي نقدر بشكل صحيح الصلة التي تربط بين الاستراتيجية العسكرية والعامل المعنوي ودور هذا العامل في الحرب ، يجب الانطلاق من التحليل الموضوعي للتاريخ العسكري وشروط وطبيعة الحرب الحديثة .

وقد انهمك الاستراتيجيون العسكريون من خلال انتقاداتهم الكثيرة للحرب العلمية في البحث عن دور المعنويات في استراتيجية الحروب التي خاضتها الجيوش على مر العصور ، وتوصلوا إلى أن الحروب هي أحداث كبيرة يؤثر فيها الكثير من العوامل المعنوية والمادية بقوة إلى حد ما .

يقول كلاوزفيتز : « تتألف الآلة العسكرية من أفراد لا بد أن يدفع كل منهم ضريبة الضعف

الإنساني » . وإذا نظرنا إلى معسكر الحلفاء في صيف /١٩١٨/ ألفينا في قمته قيادة على مستوى عسكري رفيع ، وقد أخذ / فوش / على غريمه لودندروف عدم إيلائه المكانة التي يستحق ، للعامل المعنوي ، وحسبنا في ذلك قول فوش والقتال محتدم « كِلا الطرفين تعب ، فمن صبر حتى الربع الساعة الأخيرة ظفر » .

ونظراً للأمثلة الواضحة التي قدمتها الحروب والمعارك لكل مراقب للأمور فقد ظهر بوضوح صلة الاستراتيجية العسكرية بالمعنويات لأن تدمير العدو نهائياً هذا هو هدف الاستراتيجية العسكرية يأتي بتعبير آخر أي القتل الجسدي للجنود أما المعنويات فدورها في الاستراتيجية العسكرية هو قتل شجاعة العدو ، لأن المعركة لا تعتبره خاسراً نهائياً من الناحية المادية إلا عندما تهزم الروح المعنوية للقائد أو الجيش ، وفي الصراع الراهن : القوى المادية هي مقبض السيف ، والقوى المعنوية هي النصل اللامع لهذا السيف .

آ ــ مفهوم الروح المعنوية في الاستراتيجية العسكريةالغربية :

ينظر المفكرون في الجيوش الغربية إلى الروح المعنوية للجيش على أنها مجموعة الخصائص العرقيّة والذاتية والنفسية والحياتية للضباط والجنود ، والنابعة من طباع الشعب وعاداته القومية دون أي اعتبار للشروط الاجتماعية ــ الاقتصادية والمصالح الطبقية للمجتمع ، حتى أن بعض المفكرين الغربيين يؤكد أن مصادر الروح المعنوية للشعب هي سعي الانسان لحفظ النوع وحب البقاء والتضامن العرقي .

ولقد أخذت الدوائر الأمريكية الحاكمة بعين الاعتبار وضع قواتها التي كان يتعين عليها العمل بعيداً عن حدودها الدولية ، وعلى هذا النحو فقد كانت حالة القوات المسلحة الأمريكية تتناسب بوجه عام مع المتطلبات التي فرضتها عليها الحروب ، وبقي إعداد هذه القوات يتطلب كميات هائلة من المعنويات العالية ، ولذلك كانت أكثر الحروب التي شنتها القوات الأمريكية امتحاناً قاسياً لكثير من النظريات العسكرية واختباراً صعباً للاستراتيجية العسكرية الأمريكية .

تتلخص أهم الأهداف السياسية لحروب الدول الإمبريالية في احتلال واستعباد الشعوب الأخرى ، والطابع العدواني غيرالعادل لهذه الحروب يتطلب بإلحاح دائم ، تعبئة الرأي العام ضد المعتدين ، مما يؤثر وبشكل عكسي على معنويات المقاتلين في الجبهة .

والحروب التي خاضتها القوات الأمريكية بالنيابة في الفيتنام وفي كوريا وفي منطقة الشرق الأوسط اكتسبت طابعاً انهزامياً واضحاً لأن الفشل العسكري والسياسي كان من نصيب هذه الحروب .

ولقد نشأت الاستراتيجية العسكرية الغربية تحت تأثير سياسة التوسع والاغتصاب التي رسمتها الأوساط الاحتكارية وسعت هذه الاستراتيجية إلى فرض إرادتها على دول العالم ، مستخدمة لذلك سلاح الضغط الاقتصادي والتهديد العسكري والاستفزاز . وقد سميت هذه الاستراتيجية بسياسة مواقع القوة . وليس مصادفة أن تعار مواضيع عامل المعنويات اهتماماً موجهاً يتناسب وطبيعة الاستراتيجية الإمبريالية العدوانية .

بالطبع فإن الاستراتيجية العسكرية للقوات الأمريكية تسعى إلى تخفيض الروح المعنوية لدول العالم بإبرازها لمظاهر القوة والعظمة من خلال استعراض قواتها ونشر الكثير من العناوين الاستراتيجية مثل « استراتيجية حافةالحرب واستراتيجية العقاب الشامل ، واستراتيجية الجرعات ، ومذهب الردع ومذهب التحرير ، الحروب الصغيرة أو المحدودة » .٠

ب ــ الاستراتيجية العسكرية السوفييتية والمعنويات :

كان السوفييت يقدرون دور العنف والقوة المسلحة في القضايا الإنسانية تقديراً استثنائياً ، كما كانوا مدركين بأن الحرب ليست عملاً عسكرياً صرفاً وإنما هي ذات طابع دبلوماسي ومعنوي واقتصادي أيضاً .

وروسيا لم تتخل عن خوض الحرب بكل الوسائل المتوفرة ، ولم تنس أبداً أن طرائق الحرب الأخرى ضرورية ترافق القوة العسكرية والعنف المسلح ، فقد رأت أن المعنويات سلاح أشد مضاء من باقي الأسلحة في ساحة الميدان .

لقد كان الألمان مصممين على تسديد ضربة قاصمة إلى روسيا بحرب خاطفة فحشدوا الجيوش والأساطيل لتنفيذ أهدافهم ، وبالمقابل هيّأ الروس أنفسهم لإبقاء قواتهم يقظة وجاهزة لخوض حرب طويلة الأمد مع اعتمادهم للحرب الخاطفة ولكن في نهاية الحرب وليس في بدايتها ، وبالتوازي بدأوا بتوجيه دعوة معنوية كبيرة ، فراحت الأصوات تتعالى « من أجل الوطن » ... تلك الصرخة التي أضرمت النار في النفوس على اعتبار أن الدفاع عن الوطن هو القانون الأعلى للحياة . وبدأ التشجيع على الوحدة الوطنية وإحياء الاهتمام بالتقاليد المجيدة رفعاً لمعنويات المقاتلين في الجبهة ، واعتبرت الاستراتيجية العسكرية السوفييتية أن المعنويات منبع تعليمي غزير هذا النبع الذي تتدفق أمواجه البلّوريّة على حبات من الذهب الخالص .

وقد أكدت الاستراتيجية السوفييتية أن « الحرب ما هي إلا اختبار شامل للقوى المادية والروحية لكل أمة ، وأن الظفر في الحرب هو من نصيب الطرف الذي يملك احتياطاً أكبر ومصادر قوة أكثر ، وقوة تحمل أشد في صفوف سكانه ، وأن النصر في أية حرب يتوقف على الحالة المعنوية للجماهير التي تقف في ميدان المعركة » .

كما استطاعت الاستراتيجية السوفييتية تأمين الوحدة بين العسكرية والمعنويات تحت شعار « كل شيء للجبهة ... كل شيء في سبيل النصر » . واعتبرت أن الروح المعنوية للقوات المسلحة السوفييتية نابعة من الوحدة الوطنية والسياسية للشعب السوفييتي .

ونستطيع القول إن المستوى المعنوي للقوات المسلحة مرتهن بشكل أساسي بأهداف الاستراتيجية العادلة للحرب التي ستخوضها هذه القوات .

لقد اعتبر الكثير من الاستراتيجيين العسكريين أن حالة المقاتلين المعنوية والقوام الاجتماعي السياسي للجيش من العوامل الهامة المؤثرة على الاستراتيجية العسكرية .

ولكي نقدر بشكل واضح العلاقة التي تربط بين الاستراتيجية العسكرية والعامل المعنوي ودور هذا العامل في الحرب ، يجب الانطلاق من التحليل الموضوعي للتاريخ العسكري وشروط وطبيعة الحرب الحديثة .

في مختلف العصور لم يتم تقدير العامل المعنوي بشكل متشابه وقد عرف القادة الروح المعنوية ودورها في الاستراتيجية العسكرية بتعاريف مختلفة وعلى سبيل المثال :

- قال نابليون : « إن ثلاثة أرباع النصر في المعركة تتوقف على العوامل المعنوية بينما يتوقف الربع الأخير على العوامل الأخرى » .
- وقال مونتغمري في إحدى خطبه : « إني اعتبر الروح المعنوية العامل الكبير والوحيد في الحرب ، وبدون روح معنوية عالية لا يمكن تحقيق أي نجاح مهما كانت هناك خطط استراتيجية أو تكتيكية جيدة » .
- وقال تروتسكي : « لا يجوز للجيش أن يقاتل بنفسية التقهقر القاتلة ، وقد أعجزته حالات الفرار والملل من الحرب واللانضباط ، يضاف إلى هذا الأمراض وتفشي الدعاية التي تحض على السلبية والإنهزامية » .
- وتحدث أنجلز قائلاً : « يجب معرفة ما يمكن وما لا يجوز طلبه ، من الجيش دون أن يؤدي ذلك إلى تخفيض روحه المعنوية ، كذلك يجب عند وضع الخطط الاستراتيجية عدم اعتبار مستوى الحالة المعنوية للقوات المسلحة في الفترة السابقة للحرب فحسب ، بل ومستواها في بداية هذه الحرب وخلالها » .
- وأكدّ الرئيس حافظ الأسد « أنه مهما يكن دور الأسلحة فسيظل السلاح الأهم والأمضى هو إرادة الإنسان وروحه المعنوية العالية ، ولا شيء يستطيع قهر إرادة الإنسان المصمم المؤمن بقضيته » .

وهكذا يبدو أن كل شيء ضروري لتحقيق النصر في المعركة ، ويبقى الإنسان المقاتل

المتصف بالمعنويات العالية والمدرب تدريباً راقياً والمقتنع قناعة كاملة لماذا يقاتل ؟ ومن أجل من يقاتل ؟ عنصراً أساسياً وهاماً في ترتيب أوليّات عوامل نجاح المعركة .

صلة الاستراتيجية العسكرية بالمذاهب العسكرية

تعود المحاولات الأساسية لتركيز المعارف العسكرية في صيغ محدودة إلى القرن الثامن عشر عندما برزت جملة من المبادىء النظرية العامة حول الاستراتيجية العسكرية تضمنت الآراء التي لها طابع الشمول عن الحرب ، والتي تنطوي تحت لواء العلم العسكري الذي يبحث في الشؤون العسكرية وأنظمتها وفلسفتها .

وفي الوقت ذاته دخلت الفلسفة والعلوم الاجتماعية والسياسية والمعنوية والنفسية في النظريات العسكرية المختلفة ، وتطورت فيما بعد لتصبح مذاهب عسكرية لها كامل أبعادها النظرية والتطبيقية .

ولما كانت الحرب ظاهرة اجتماعية وتاريخية محددة وحتمية بين الشعوب والمجتمعات المتناقضة ، فقد كان على الدولة أن تضع مذهبها العسكري بما يتلاءم مع سياستها العليا وطموحاتها الوطنية والقومية .

والمذهب العسكري فلسفة مرشدة ومجموعة آراء وأفكار حول جوهر الحرب المقبلة المحتملة وأهدافها وطبيعتها ، وحول إعداد البلاد والقوات المسلحة ووسائط الصراع اللازمة لخوضها ضمن استراتيجية معينة . ويتأثر المذهب العسكري بأصول تاريخية ، ويرتبط بالأهداف التي تلتزم بها الدولة أو الأمة .

فالأمة العربية ترفع شعار الوحدة العربية كهدف تاريخي لترسيخ قيمها الحضارية ولتحرير الأراضي العربية المحتلة ، وبذلك تكون الحروب التي تخوضها ضد الإمبريالية والصهيونية عادلة ومشروعة . وألمانيا النازية كانت تعتبر أن بسط نفوذها على أوروبا والعالم هو حق مشروع لها . نظراً لأن العنصر الجرماني الصافي هو الذي يجب أن يسود . وايطاليا الفاشية ترى أن من حقها السيطرة على حوض البحر المتوسط لاستعادة أمجاد أوروبا . وإسرائيل ترى أن من حقها التوسع والاحتلال من أجل إعادة وتوطين اليهود المشتتين في أنحاء العالم في فلسطين المحتلة ، وتحقيق الوعد الإلهي بأن حدود إسرائيل من الفرات إلى النيل . وبديهي أن الحرب التي تنجم عن أهداف ألمانيا وايطاليا وإسرائيل هي حروب عدوانية غير عادلة وهنا لا بدّ لنا أن نؤكد أنَّ للمذهب العسكري وجهين مترابطين :

الأول : سياسي ــ اجتماعي من أجل تحقيق أهداف الحرب المقبلة .

الثاني : عسكري ــ تقني من أجل خوض هذه الحرب بنجاح .

وفي الحاضر كما في الماضي ، تحمل المذاهب العسكرية في طياتها اختلافات في الإيديولوجيّة والمبادىء الأساسية للإعداد السياسي والمعنوي والنفسي ، كما تحمل طابع الحرب المقبلة ومسائل بناء القوات المسلحة وتحسين تجهيزاتها التقنية ، بالإضافة إلى أساليب التطوير اللاحق لفن الحرب وطرق خوضها .

والمذاهب العسكرية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام السياسي للدولة ، وبالأعباء الملقاة على عاتقها في قطاع السياسة الخارجية والداخلية ، وبالحالة الاقتصادية والسياسية والثقافية للبلاد .

أما المبادىء الأساسية للمذهب العسكري فتحدد من قبل القيادة السياسية للدولة ، لذلك فإن المذهب العسكري هو سمة من سمات الدولة أو الأمة .

آ ــ المذهب العسكري السوفييتي :

اعتبر المذهب العسكري السوفييتي سابقاً أن حرب المستقبل ستكون بالنسبة للاتحاد السوفييتي حرباً لحماية الوطن من عدوان الأحلاف الإمبريالية ، ورأى هذا المذهب كذلك أنه سيكون لهذه الحرب أهداف سياسية وعسكرية حاسمة .

قال الاستراتيجيون السوفييت : « إذا خاض الجيش السوفييتي هذه الحرب بطاقة أكبر وببسالة أشد فذلك سببه انه قد تشكل ، وهو يعرف لأول مرة في التاريخ لماذا يقاتل » .

وطبقاً لرأي فرونزه « فإن الشروط الأساسية لصياغة مذهب عسكري مناسب هو تنسيقه بحزم مع الأهداف العامة للدولة ، والمصادر المادية والروحية الموجودة في حوزتها » .

ولد المذهب العسكري السوفييتي وتطور مع ولادة وتطور القوات المسلحة السوفييتية ، والسياسة السلمية التي ينتهجها الإتحاد السوفييتي في مجال العلاقات الخارجية نابعة من خصائص النظام الاشتراكي ، ومن الشروط التي تتجلى في تلبية المطالب المادية والإنسانية المتزايدة للشعوب والقضية السياسية أصبحت مترابطة ترابطاً كاملاً مع القضايا العسكرية تحدد أهداف الاتحاد السوفييتي وقواته المسلحة ، وطبيعة وجوهر الاستراتيجية العسكرية الموجهة لصد العدوان الإمبريالي بنجاح ، ومن هذه المقولة يتجلى جوهر المذهب العسكري السوفييتي . وكما قال تشرشل واصفاً العلاقة بين الاستراتيجية الروسية والمذهب العسكري الروسي ببلاغة « إنها أحجية محفوفة بالغموض داخل لغز ، ولكن ربما كان لها مفتاح ، وهذا المفتاح هو المصلحة القومية الروسية » .

إن للمذهب العسكري السوفييتي صفة دفاعية حصراً ، مبنية على مبدأ الرد المضاد . وقد أعلن ذلك على أعلى المستويات . ففي إعلان الدول الأعضاء في معاهدة حلف وارسو سابقاً بتاريخ ١٥ /٥ / ١٩٨٠ جاء صراحة دونما أي التباس « لم يكن لدينا قط ، ولن يكون لدينا أبداً أي

مذهب استرتيجي سوى المذهب الدفاعي » .

كما أكد المذهب العسكري السوفييتي انه لن يكون أول من يلجأ إلى استخدام السلاح النووي ، وأنه ضد جميع أنواع أسلحة الإبادة الجماعية بصورة عامة وبأنه سيواصل جهوده لتخفيض حدة التوتر وإسقاط سياسة الردع التووي .

ب ــ المذهب العسكري الأمريكي :

يقوم المذهب العسكري الأمريكي على استراتيجية العقاب الشامل وقد جاء على لسان المسؤولين الأمريكيين « إن على الولايات المتحدة أن تكون جاهزة لتوجيه ضربة نووية شاملة في الزمان والمكان المناسبين ، وذلك خارج حدود أوروبا » .

في الخمسينيات كان المذهب العسكري الأمريكي يعتمد على التهديد بإشعال الحرب العالمية النووية من أجل تحقيق أهداف أمريكا الاستراتيجية السياسية والعسكرية .

وفي الستينيات ظهرت في أمريكا استراتيجية جديدة وهي إن هذه الاستراتيجية يجب أن تكون مرنة وحاسمة بنفس الوقت ، وتلحظ الاستعداد لخوض أي حرب نووية أو تقليدية كبيرة أو صغيرة ، وبالتالي فإن استراتيجية الرد المرن تناولت مجالاً واسعاً من الحروب ، كما أنها تسمح بخوض ما يسمى بالحرب المحدودة مع استخدام الوسائط النووية ، وكانت تتجه كسابقتها إلى إحراز السيادة العالمية ، ومجابهة الأنظمة الاشتراكية والتقدمية وإخماد حركات التحرر الوطني في العالم .

وفي عام /١٩٧١/ أعلنت واشنطن عن استراتيجية الرد الواقي عندما صاغت القيادة السياسية ــ العسكرية الأمريكية وجهات نظر جديدة أدخلتها في مذهبها العسكري حول طبيعة الحرب وتصنيفها ، فقد قسمت الحرب إلى أربعة أنواع حسب الوسائط التي تستدعى للإشتراك ، ومقاييس التنفيذ ، وتناسب القوى عل ساحة الصراع وهي : «الحرب النووية الاستراتيجية ــ الحرب النووية على مسرح الحرب ــ الحرب الاعتيادية على مسرح الحرب ــ الحرب الاعتيادية على مسرح الأعمال الحربية في منطقة محدودة » .

ووفقاً لمبادىء المذهب العسكري للولايات المتحدة التي تقترح وترسم الإعداد وأحداث الحروب العدوانية في أراضي ما وراء البحار ، فإن قوات ووسائط أربع قيادات موحدة من أصل خمس منتشرة حتى في زمن السلم خارج الولايات المتحدة « في أوروبا وفي المحيط الأطلسي والمحيط الهادي وفي القارة الأمريكية » .

ولذلك وبناء على المهام العسكرية المطلوبة ، فقد قسمت القوات الأمريكية إلى قوات استراتيجية وقوات عامة وقوات ووسائط نقل القطعات ، وقوات احتياطية ، وقوات تدخل سريع

لتأمين التدخل العسكري المباشر للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط .

ولوحظ على عتبة الثمانينيات انقلاب مفاجئ في الاستراتيجية الإمبريالية ، وغدت القوة ، والقوة وحدها المؤثرة في سياسة واشنطن الخارجية ، وراح رجال الدولة وكبار المسؤولين العسكريين الأمريكيين يهددون بحرب نووية ويعلنون من مناطق هامة في العالم تقع على بعد آلاف الكيلومترات من القارة الأمريكية ، أنها غدت مناطق مصالح حيوية لواشنطن .

هذا بالإضافة إلى انتشار شبكة متطورة من القواعد العسكرية في جميع المناطق المهمة استراتيجياً في العالم كي تنفذ سياسة توسعية إجمالية ، وتؤمن لهذه الغاية الوجود الدائم لتجمعات هامة من القوات العسكرية الأمريكية على مسارح ما وراء البحار ، ولتردفها بالتعزيز في حالة الأزمات .

ويعترف المذهب العسكري الأمريكي إلى حد ما بطبيعته العدوانية ... هذا ما أكده مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق للأمن القومي في تصريح له في أيار عام /١٩٨٢/ بقوله : « إن سياسة الولايات المتحدة التي تستند على القوة العسكرية ، تعتمد برنامجاً طويل الأمد لزيادة حجم القوات العسكرية الأمريكية ، وتحسين الترسانة النووية الاستراتيجية في المجال الأول » .

ومن المعروف أن النموزج الاستراتيجي الأمريكي وضع في البداية على أساس أن البنتاغون الأمريكي ومعه معظم المنظّرين الاستراتيجيين كان يعتقد « أن الولايات المتحدة حصلت على التفوق التكنولوجي بشكل نهائي وإلى الأبد » . وهكذا أصبح الأمريكيون أسرى لمذهبهم العسكري على الرغم من أنهم لاحظوا بأن الردع بدأ يرتد ضدهم بسبب التعادل العسكري الذي حققه الاتحاد السوفييتي سابقاً . وينبغي أن ننوه هنا بأن تلاؤم المذهب العسكري للولايات المتحدة والمفاهيم الحربية الاستراتيجية لحلف الأطلسي مع تناسب القوى المتغير كان كل مرة يهدف إلى الإبقاء على الحرب كواسطة لتحقيق المساعي السياسية ذات الطابع العدواني .

والخلاصة أن فكرة العمل من موقع القوة سيطرت على المذهب العسكري الأمريكي وظهر دليل ضابط أركان القوات الأمريكية الذي يعرّف الاستراتيجية بأنها : « فن وعلم استخدام القوة المسلحة ، بغرض تحقيق أهدافها السياسية القومية عن طريق استخدام القوة أو التهديد بها » .

المذهب العسكري الإسرائيلي :

يتميز المذهب العسكري الإسرائيلي عن معظم المذاهب العسكرية الأخرى بتبنيه لتعاليم الدين اليهودي ، ودروس التاريخ العسكري لليهود جنباً إلى جنب مع الدروس الحربية المستقاة من التاريخ العسكري العالمي القديم والحديث ، والاعتماد المطلق على دعم ومساندة الولايات المتحدة الأمريكية . ولم تنحصر هذه القيم في الجهاز السياسي والعسكري فحسب ، بل انتقلت إلى المجتمع

الإسرائيلي ذاته لتوجد علاقات اجتماعية تقوم على خلق جيل فاشي جديد يعطي للقيم العسكرية النزعة العدوانية .

وهكذا أصبح المجتمع الإسرائيلي مجتمعاً عسكرياً حربياً متطوراً والقوة العسكرية هي الوسيلة الرئيسية الوحيدة لتحقيق مطامع هذا الكيان ، ولم تكن الوسائل السياسية والاقتصادية والإعلامية وغيرها سوى تابعات للوسيلة الرئيسية مرتبطة بها وخادمة لها .

يتمحور المذهب العسكري الإسرائيلي حول فكرة إسرائيل الكبرى ، إذ تشكل هذه الفكرة جوهره وغايته الرئيسية في الوقت ذاته ، وقد كانت العسكرية الإسرائيلية الوسيلة التي استعملتها إسرائيل في تحقيق أهدافها السياسية الاستراتيجية .

وانطلاقاً من الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية المرسومة أنشأت إسرائيل لنفسها مذهباً عسكرياً خاصاً بها ، وإذا كانت معظم المذاهب العسكرية قديمها وحديثها قد تضمنت تعاليم في الدفاع والهجوم ، فإن المذهب العسكري الإسرائيلي يعتمد في الأساس إن على إسرائيل أن تحارب هجوماً لتحقيق النصر النهائي ، فإما أن تنتصر وإلا فهزيمة واحدة تعني الزوال النهائي من الوجود .

لقد اعتمد المذهب العسكري الإسرائيلي ركائز أساسية اشتقها المخططون من واقع إسرائيل الراهن ، والركائز هي : الحرب الوقائية ــ الردع ــ التفوق ــ نقل الأعمال القتالية إلى أرض العدو ــ سياسة الأمر الواقع ــ استثمار الموقف الدولي ــ الاعتماد على حليف قوي ــ الحرب الخاطفة (والقصيرة الأمد) .

لقد تركت الاستراتيجية العسكرية في المجتمع الإسرائيلي « مجتمع أسبارطة العصري » نزعة دائمة وعميقة من الحقد على العرب ، وشجعت العنف ، وكان تركيزها الدائم على الخطر الخارجي الذي طبع المذهب العسكري الإسرائيلي بالعنصرية والتعصب الأعمى .

ولقد أنيط بإسرائيل منذ قيامها مهمة خوض معارك الإمبريالية بالنيابة ، من أجل إشغال البلدان العربية وعرقلة تقدمها ووحدتها وإبقائها متخلفة ممزقة ، تمهيداً لإخضاعها كلياً للهيمنة الإمبريالية ــ الصهيونية .

وبعد حرب تشرين /١٩٧٣/ أعلنت إسرائيل وبشكل سافر عن الخيار النووي « أن يقلق العالم ، فهذا لا يؤثر فينا إطلاقاً » هذا ما أعلنه أفرايم كتسير رئيس الكيان الصهيوني السابق رداً على سؤال أحد الصحفيين حول قلق الأوساط الدولية من امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية .

كما جاء في صحيفة يديعوت أحرونوت يوم ١١/ ٤/ ١٩٧٦ على لسان موشي دايان « إن على إسرائيل الوصول إلى خيار نووي حتى يعرف العرب أننا نستطيع تدميرهم فيما إذا نشأ وضع

أصبحت بموجبه الدولة كوجود معرضة للخطر ».

هذا ويجمع المخططون الاستراتيجيون في الكيان الصهيوني على أن الشرط الأساسي لتحقيق الأهداف الصهيونية هو استمرار تطوير المفاهيم الأمنية الاستراتيجية وتحسينها والتي تعد أساساً للمذهب العسكري الإسرائيلي وتتمثل بالحفاظ على إسرائيل قوية ومتفوقة بشكل مطلق على الدول العربية من الناحية التكنولوجية .

لقد أثرت حرب تشرين عام /١٩٧٣/ على المذهب العسكري الإسرائيلي تأثيراً كبيراً . فلقد أجبرت هذه الحرب القيادة العسكرية الإسرائيلية على البحث عن متممات وبدائل عن نظريتها في تحقيق أمنها بواسطة التفوق العسكري ولا يزال هذا البحث مستمراً .

ثالثاً : فـن العمليـــــات

فن العمليات أحد الأجزاء الأساسية المكونة لفن الحرب عامة . ولا يوجد هذا المصطلح في الدول الغربية حيث أن فن الحرب من وجهة النظر الغربية يشمل مستويين فقط هما الاستراتيجية والتكتيك ، وكذلك بالنسبة لفن الحرب السوفييتي فإن مصطلح فن العمليات لم يظهر سوى مؤخراً أي بعد تطور فن الحرب وظهور الجيوش ذات التعداد الكبير . ويبحث فن العمليات في أشكال وأساليب إعداد وخوض العمليات الحربية التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للحرب . تلك العمليات (الأعمال القتالية) التي تنفذها جحافل أنواع القوات المسلحة . ويحتل فن العمليات مكانة متوسطة بين الاستراتيجية والتكتيك حيث يلتزم بمتطلبات وأحكام الاستراتيجية التي تعتبر بالنسبة له بصفة القانون الملزم ، إلا أنه بدوره يحدد للتكتيك المهام واتجاه التطور اللاحق . إلا أن العلاقة المتبادلة بين الفروع الثلاثة لفن الحرب ليست دائماً ذات اتجاه وحيد بل أنها علاقة ارتباط متبادل في الإتجاهين حيث تساهم عملية تطور الأسلحة والأعتدة القتالية والبنية التنظيمية للقوات المسلحة وتغيير طرق خوض الأعمال القتالية بجعل العلاقة بين التكتيك وفن العمليات والاستراتيجية أكثر ديناميكية وتنوعاً . ومع توفر وسائط التدمير الحديثة تتزايد إمكانيات القيادة الاستراتيجية والعملياتية في التأثير على مجرى العملية بشكل كبير وفي الوقت ذاته تؤثر الأعمال القتالية . الناجحة لتشكيلات وقطعات وأنواع القوات وصنوفها (التكتيك) على العملية ومجراها وبالتالي على تطوير النجاحات وخاصة في الأعمال القتالية التي تخاض بالوسائط التقليدية للصراع .

إن تنفيذ المهام الاستراتيجية في الحرب المعاصرة يتطلب حشد من الجيوش في عدد من الجبهات أحياناً وهذه الجحافل قد تعمل على امتدادات واسعة ، لذلك فإن النصر في الحرب لا يتحقق بموقعة

رئيسية أو عدة مواقع بل بعدد من الحملات والمواقع والعمليات التي تنفذ عادة بجحافل كبيرة كالجيوش والجبهات وبالأنواع المختلفة للقوات المسلحة العاملة إما بشكل مستقل أو بشكل مشترك ومن أهم واجبات فن العمليات : تحديد فكرة العملية ــ تخطيط استخدام القوى والوسائط ــ انتقاء الأساليب والأشكال المرتبطة باستخدام وقيادة التشكيلات الكبرى (جيوش جبهات) ــ تنظيم التعاون العملياتي للقوى والوسائط المختلفة المشتركة في العملية .

وتعتبر المسائل التالية المهام الأساسية لفن العمليات :

ــ بحث ودراسة محتوى وطبيعة العمليات (الأعمال القتالية) الحديثة .
ــ صياغة أساليب تحضير وخوض العمليات واستخدام جحافل وتشكيلات أنواع القوات المسلحة وصنوف القوات (القوى) فيها .
ــ وضع أساليب وطرق المحافظة على التعاون المستمر والتأمين من الوجوه كافة للقوى والوسائط المشتركة في العمليات وقيادتها .
ــ تحديد متطلبات تنظيم وتسليح جحافل أنواع القوات المسلحة وصنوفها ، وصياغة مناهج التدريب العملياتي للضباط ولأجهزة قيادة القوات .
ــ وضع التوصيات اللازمة للتجهيز العملياتي لمسرح الأعمال القتالية .
ــ تقصي وجهات نظر الأعداء المحتملين حول خوض الأعمال القتالية ذات المستوى العملياتي .

أما ممارسة وتطبيق فن العمليات فيشمل على نشاط القيادات وعمل الأركانات والقوات والجحافل الموجه نحو تحضير وخوض العمليات (الأعمال القتالية) المستقلة أو المشتركة . وبالتالي فإن نتائج هذا التطبيق تعمم على شكل خبرات في فن العمليات وإذا بحثنا عن العوامل الأساسية التي تحدد اتجاه تطور فن العمليات وما هية هذا التطور فسوف نجد أن أهمها :

ــ قيادة السلطة السياسية في البلاد ، لمسألة بناء القوات المسلحة .
ــ أحكام ومتطلبات العلم العسكري والمذهب العسكري للدولة . وأحكام ومتطلبات الاستراتيجية .
ــ مستوى التقدم العلمي ، وكذلك درجة تزويد القوات بالأسلحة والأعتدة القتالية ومستواها ، وكذلك البنية التنظيمية للقوات وأساليب استخدامها .
ــ خبرة الحروب الماضية وكذلك خبرة المشاريع والمناورات العملياتية ــ الاستراتيجية .
ــ التعاون العسكري مع الدول الحليفة وقواتها المسلحة .
ــ الظروف السياسية العسكرية والشروط الجغرافية لأراضي البلاد .

ويشمل فن العمليات الأقسام التالية :
ــ الأسس العامة لفن العمليات .
ــ فن العمليات الخاص لكل نوع من أنواع القوات المسلحة ، البرية والبحرية والجوية والدفاع الجوي .
ــ النظرية والتطبيق للمؤخرة العملياتية .

الأسس العامة

تبحث الأسس العامة لفن العمليات في : الأحكام النظرية العامة لفن العمليات ، تركيب فن العمليات ومادته ، محتوى وتصنيف الصفات المميزة للعمليات الحديثة ومبادىء إعدادها وخوضها ، دور ومكان ومهام جحافل (تشكيلات) القوات المسلحة وأساليب استخدامها المنسق في العمليات الحديثة . وطبيعي أن الأحكام العامة لفن العمليات لا بد وأن تنبع من مبادىء فن الحرب . وإن استخدام هذه الأحكام بشكل مبدع وخلاق وبما يتناسب والموقف الملموس المتشكل يعتبر شرطاً أساسياً من شروط إحراز النجاح في العمليات .

تطور فن العمليات

إن فن العمليات الخاص بكل نوع من أنواع القوات ينطلق في تطوره من الأسس العامة لفن العمليات مع مراعاة خصوصية كل نوع أو صنف من حيث طبيعته وبنيته التنظيمية ، ومستوى تزويد جحافل وتشكيلات النوع أو الصنف الفني بالوسائط ، ومجال عمل هذا النوع أو الصنف وإمكانياته القتالية ، وأساليب الاستخدام القتالي لجحافل وتشكيلات ذلك النوع أو الصنف من القوات .

ولقد بنيت المقدمات الموضوعية التي أدت لظهور فن العمليات على تطور الإنتاج لقوى المجتمع وتغييرات التركيب السياسي الاجتماعي فيه وعلى تطور وحالة القوات المسلحة وتنظيمها وأساليب خوض الأعمال القتالية . ومع ظهور الجيوش الضخمة في غرب أوروبا في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر صارت الأعمال القتالية تغطي مساحات وأبعاد شاسعة ، ولم تعد تقتصر على مجابهة أو معركة واحدة فاصلة بل أضحت جملة من المعارك والمواقع المتتالية والمترابطة فيما بينها والتي كان خوضها يستغرق مدة طويلة ، الأمر الذي لم يعد معه حصرها في التكتيك منطقياً ، ومن هنا برزت المعالم والدلائل والمؤشرات الأولية لظهور مصطلح أو مفهوم « العملية » ، أما الحروب التي نشبت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر فقد شهدت تطويراً لهذا النوع الجديد من أنواع الأعمال القتالية . وفي بداية القرن العشرين تم إنتاج نماذج متطورة من البنادق والرشاشات والمدافع والسفن الحربية مما أدى إلى اتساع الرقعة التي تنتشر عليها الأعمال القتالية . ففي القرن

الثامن عشر والتاسع عشر بلغت أطوال الجبهة من ٣ ــ ١٥٠ كم بينما امتدت هذه المواجهة إلى ٩٠ كم ولمدة ١٣ يوماً في معركة نهر « شاهي » في الحرب الروسية ــ اليابانية عام ١٩٠٤ ــ ١٩٠٥ وجاءت الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ــ ١٩١٨ التي تطورت قبلها وخلالها وسائط الصراع واستخدمت فيها الهاونات والدبابات والطائرات وأنواع السفن الحربية جاءت لتشهد التطور الأساسي في إبراز وجوب إضافة فن العمليات إلى التكتيك والاستراتيجية كتعبير عن ضرورة واقعة ، فقد شارك في بعض العمليات مثل معركة غاليتسي ١٩١٤ ، والمارون ١٩١٤ وهجوم الجبهة الجنوبية الغربية ١٩١٦ قوات كبيرة بلغت من ٨ ــ ١١ جيشاً ميدانياً ، وعدة آلاف من المدافع والهاونات وحتى ١٠٠٠ طائرة وأكثر من ٤٧٠ دبابة ، وانتشرت هذه العمليات على جبهة امتدادها ٤٠٠ ــ ٧٠٠ كم ودامت من (٨ ــ ١٦يوماً) إلى عدة أشهر وشملت اليابسة والبحر وانتشرت تدريجياً في المجال الجوي . وإن تحضير وخوض هذه الأعمال وقيادة القوات فيها وتأمينها أبرز كما أسلفنا ضرورة وجود فن العمليات إلا أن الاعتراف رسمياً بفن العمليات لم يتم إلا عام ١٩٢٩ حيث تم الاعتراف به رسمياً في عدد أنظمة القتال . وقد تطور فن العمليات فيما بعد استناداً إلى تطور الإنتاج المتنوع للمجتمع السوفييتي وخاصة صناعة وإنتاج وسائط الصراع المتطورة . حيث ظهرت نظرية العملية الهجومية العميقة التي جسدت التطور الكمي والنوعي لوسائط الصراع المسلح ، كما تطورت نظرية الدفاع العملياتي كشكل اضطراري مؤقت من أشكال العمليات الذي يتبع ويخضع للهجوم . هذه النظرية التي كانت متطلباتها : ضرورة كون الدفاع مضاداً للدبابات والطائرات ومضاداً للمدفعية وأن يكون منسقاً مع زيادة المقاومة في العمق . وشكلت تبعاً لذلك منطقة الدفاع العملياتية التي كانت وظيفتها الصراع مع التجمعات الميكانيكية الضخمة المخترقة للدفاع ومنطقته الدفاعية التكتيكية . حيث تتوضع في المنطقة الدفاعية العملياتية احتياطات القيادة العامة واحتياطات الجيش والجبهة وتشن انطلاقاً منها الضربات المعاكسة . كذلك تم تحقيق نجاحات في وضع أسس لعمليات القوى الجوية والبحرية والإنزال الجوي . كما تم تحسين وتطوير فن العمليات في مجرى الحرب الوطنية العظمى ١٩٤١ ــ ١٩٤٥ من خلال خبرة إعداد وخوض عمليات الجبهات والجيوش وكذلك العمليات الجوية والبحرية وعمليات قوات الدفاع الجوي الإقليمي . ففي العمليات الدفاعية للجبهة والجيش والتي كانت جزءاً من العملية الدفاعية الاستراتيجية تحسنت خبرات تنظيم وتنفيذ هذه العمليات وتم حل المسائل المتعلقة بتحديد اتجاه ضربة العدو الرئيسية وطرق تشكيل الاحتياطات والمناورة لزيادة مقاومة الدفاع على هذا الاتجاه ، وكذلك طرق تأمين ثبات الدفاع ، وبناء الدفاع المنسق بالعمق . ذلك الدفاع العملياتي الذي يصمد في وجه الضربات القوية لتجميعات الدبابات والطيران الضخمة . وفي مجال العملية الهجومية للجيش التي تعتبر جزءاً من عملية الجبهة ، وعملية الجبهة الهجومية والتي هي جزء من العملية الهجومية الاستراتيجية فقد أمكن حل مسألة خرق الدفاع

المعادي على كامل عمقه بنجاح وكذلك تطوير النجاح التكتيكي وتحويله لنجاح عملياتي ، ومسائل اختيار اتجاه الضربة الرئيسية باتجاه نقاط ضعف العدو وتحقيق المفاجأة العملياتية ، وتشكيل واستخدام المجموعات المتحركة التي تشكلت من فيالق الدبابات والفيالق الميكانيكية على مستوى الجيش والجبهة لاستغلال الخرق وتطوير النجاح في العمق العملياتي . وكان مستوى تزويد القوات بالأسلحة والأعتدة كماً ونوعاً يسمح بتطوير فن العمليات وهكذا فقد تطورت أبعاد العملية الهجومية ففي عامي ١٩٤٢ ــ ١٩٤٣ كانت وتيرة الهجوم تبلغ ٦ ــ ١٠ كم يومياً وبلغ عمق العملية الهجومية ١٠٠ ــ ١٤٠ كم وأصبحت وتيرة الهجوم في عمليات نهاية الحرب تبلغ ١٥ ــ ٢٠ كم يومياً وعمق العملية من ٣٠٠ ــ ٥٠٠ كم .

أما في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية فقد تطور فن العمليات استناداً لتعميم خبرات الحرب العالمية الثانية وعلى أساس التطور الكبير للأسلحة والأعتدة ولا سيما الدبابات والطائرات والوسائط النارية والإلكترونية ، وأسلحة التدمير الشامل .

فقد زادت الإمكانيات القتالية وتبدلت البنية التنظيمية للتشكيلات تبعاً لدخول وسائط الصراع الجديدة في الخدمة مما استتبع ضرورة تطوير فن العمليات . وبذلك تعقدت ظروف التعاون وظهرت أنواع تأمين جديدة كالوقاية من أسلحة التدمير الشامل والحرب الإلكترونية وأصبحت القيادة تنظم مع استخدام وسائط الاتصال الحديثة والأتمتة والمكننة .

ويقضي فن عمليات القوات البرية بتنفيذ مختلف العمليات الهجومية والدفاعية من حيث الحجم والمستوى في مختلف ظروف الموقف ، وتنفيذ إعادة التجميع العملياتي ، والاشتراك في عمليات الإنزال الجوي والبحري . وتتسم عمليات القوات البرية بالإنتشار على مساحات واسعة وسرعة الجريان والديناميكية . وتحقق أهدافها بالجهود المشتركة لمختلف أنواع القوات المسلحة وصنوف القوات والقوات الاختصاصية ، والاستثمار الكامل لإمكانيات الأسلحة والأعتدة القتالية ، والاستخدام الماهر لمختلف طرق وأساليب العمل . ويتطلب تنفيذ الأعمال القتالية بالوسائط العادية حشد القوى والوسائط بشكل ماهر لتحقيق التفوق وتوجيه الضربات على الاتجاهات المختارة ثم إعادة نشرها بعد تنفيذ المهام وتنظيم وتنفيذ التأثير الناري على العدو بشكل محكم . وسيكون لتطوير طيران الجيش وغيره من الوسائط المحمولة تأثيره في إعطاء العمليات طابع المناورة والديناميكية .

ويقضي فن عمليات القوى الجوية بتنفيذ العمليات الجوية والمعارك الجوية والأعمال القتالية الجوية بالتعاون مع أنواع القوات المسلحة الأخرى وتنفذ العملية الجوية عادة من أجل إحراز السيطرة الجوية وتدمير التجمعات الصاروخية والجوية والبرية والبحرية ، وكذلك من أجل تدمير الأهداف الحيوية في مؤخرة العدو . وبالإضافة لذلك تستطيع القوى الجوية تنفيذ مهام الدعم

للقوى البرية وإحباط النقل الاستراتيجي العملياتي الجوي المعادي ، وتنفيذ الإنزالات الجوية ودعم عملياتها القتالية ، وتأمين نقل القوات وإمدادها والقيام بالاستطلاع الجوي .

إن فن عمليات الدفاع الجوي يأخذ بالاعتبار الإمكانيات المتزايدة للتشكيلات في مجال الدفاع الجوي تلك الإمكانيات التي تسمح لها بشكل مستقل أو بالتعاون مع أنواع القوات المسلحة الأخرى بحل مسائل الدفاع الجوي عن المراكز الإدارية والسياسية والمناطق الصناعية والاقتصادية للبلاد ، وتجميعات القوات وغيرها من الأهداف الهامة . توجد قوات الدفاع الجوي في حالة جاهزية قتالية دائمة زمن السلم أما زمن الحرب فأنها تنفذ عمليات الدفاع الجوي ، والأعمال القتالية المستمرة . ويتحقق التنفيذ الناجح لمهام قوات الدفاع الجوي للبلاد بجاهزيتها القتالية العالية ، وتنظيمها المتقن للدفاع الجوي . وبالمناورة بالقوى والوسائط وبحماية تجميعات القوات الصديقة من ضربات العدو ، وبإمكانياتها في استعادة القدرة القتالية التي فقدت بأسرع وقت أثناء الأعمال القتالية .

كذلك تطورت العمليات البحرية وخصوصاً في مجال تدمير سفن السطح والغواصات ، وإحراز السيطرة البحرية في مسرح الأعمال البحرية وفي الصراع على خطوط المواصلات . وتستطيع القوى البحرية تنفيذ عمليات الإنزال البحري والقيام بالأعمال القتالية المستمرة ودعم أعمال القوى البرية على الاتجاه الساحلي ومنع الإنزال البحري المعادي وتأمين المواصلات البحرية للدولة ، ويمكن للبحرية تنفيذ عملياتها بشكل مستقل أو بالاشتراك مع القوى الأخرى .

كذلك تتطور باستمرار نظرية وممارسة المؤخرة العملياتية فقد أدى استخدام المكننة الكاملة في المؤخرة وتطوير وسائط النقل بالسكك الحديدية والعربات والنقل الجوي وأنواع النقل الأخرى أدى كل ذلك إلى زيادة إمكانيات المؤخرة في تأمين التشكيلات خلال العمليات كما أن هذا التطور قد حدد التطور اللاحق لطرق عمل المؤخرة العملياتية وظهور أنواع جديدة من التأمين .

وترتبط التبدلات الجذرية في تطور فن العمليات مع ظهور وسائط جديدة للصراع تتسم بإمكانات تدميرية هائلة . إنَّ تزويد القوات المسلحة بالسلاح النووي وإدخال وسائط الحرب الإلكترونية والأسلحة الذرية والحرارية والأتمتة والمكننة الكاملة للقوات زاد بشكل لم يسبق له مثيل من إمكاناتها القتالية ، وأدى إلى إحداث تبدلات كبيرة في بنيتها التنظيمية ، وتطلب التطوير المضطرد لفن العمليات .

وتبدل أيضاً مضمون العملية إلى حد كبير ، فإلى جانب المعارك والموقعات (ج ـــ موقعة) يمكن الآن حساب الضربات النووية التي تلعب دوراً أساسياً في الوصول إلى الأهداف الموضوعة . إن أهم مطلب هنا هو الاكتشاف المستمر للقوى النووية المعادية وتدميرها . ولقد تنامت

الإمكانات القتالية لقوى ووسائط تشكيلات القوات المسلحة المشاركة في العمليات المشتركة والمستقلة بشكل كبير ، وتعقدت ظروف تعاونها ، وظهرت أنواع جديدة من التأمين العملياتي — مثل وقاية القوات من أسلحة التدمير الشامل ، والحرب الإلكترونية وغير ذلك . وتبدل مضمون ودور أنواع التأمين التي كانت موجودة سابقاً ، وأصبحت قيادة القوات والقوى والوسائط في العمليات تنظم مع استخدام وسائط الاتصال الحديثة والأتمتة والمكننة وتتسم العمليات الأولى بالأهمية الحاسمة ، وستتصف هذه العمليات بالمفاجأة وحسم الأهداف والأعمال منذ البداية وبالانتشار على مساحات واسعة وبالديناميكية العالية وبالاستخدام المكثف للقوى والوسائط من أجل تدمير الأهداف الهامة ، وبمشاركة كمية كبيرة لمختلف أنواع قوى ووسائط القوات المسلحة ، وبالاستخدام الكثيف لوسائط الحرب الإلكتروتية ، وبتعقد القيادة والتأمين .

ومع تشكيل وتطوير القوات الصاروخية الاستراتيجية فقد أخذ يتطور فن العمليات لهذه القوات ، والذي يكمن جوهره الأساسي في تنظيم وتنفيذ الإجراءات التي تكفل المناوبة القتالية المستمرة والجاهزية الدائمة للقوات الصاروخية لتوجيه الضربات النووية في حينها وفي مختلف المواقف .

واليوم لا يزال فن العمليات يتطور ، وما زالت تظهر اتجاهات جديدة للأبحاث المرتبطة مع استخدام الأنواع الجديدة للسلاح والعتاد القتالي والمرتبطة أيضاً بتنامي أبعاد وشدة الصراع المسلح ، وتزايد العلاقة المتبادلة لفن العمليات لأنواع القوات المسلحة .

ومصطلح « فن العمليات » لا يستخدم في النظرية العسكرية للدول الرأسمالية . ومع ذلك فإن مسائل إعداد وتنفيذ العمليات القتالية من قبل تشكيلات أنواع القوات المسلحة تولي اهتماماً كبيراً ، لأنه يجري في جميع جيوش دول حلف الناتو وضع طرق وتنفيذ العمليات وتطويرها بشكل مكثف سواء باستخدام السلاح النووي أم باستخدام وسائط التدمير العادية مع الانتقال إلى الاستخدام المحدود أو غير المحدود للسلاح النووي وتعالج في العديد من المشاريع القتالية والمناورات لجيوش دول حلف الناتو طرق شن الحرب المختلفة وانتقال القوات والأسطول من حالة السلم إلى حالة الحرب ، ومما يلفت النظر هنا بشكل خاص سرية الإعداد والمفاجأة في بدء العمليات القتالية ، بالإضافة إلى وضع أساليب جديدة لتنفيذ العمليات بالوسائط العادية وتطويرها مع الانتقال إلى الاستخدام المحدود أو غير المحدود للوسائط النووية .

رابعاً : التكتيك

هناك عدة تعريفات في الكتابات العسكرية العالمية للتكتيك يجمل بنا أن نعرضها قبل أن نحدد بدقة المقصود علمياً بالتكتيك الذي يعد ركناً أساسياً من أركان نظرية فن الحرب التي تشمل

الاستراتيجية والعمليات والتكتيك .

يعرف كلاوزفيتز التكتيك بقوله : « إن التكتيك هو نظرية استخدام القوات المسلحة في الاشتباك » . أما « ليدل هارت » فيعرفه بقوله : « عندما يؤدي استخدام وسائط الحرب إلى معركة حقيقية فإن الاستعدادات التي تتخذ لإعداد مثل هذا العمل وتنفيذه تشكل ما يسمى التكتيك » .

ويقول ماوتسي تونغ : « إن دراسةالقوانين الموجهة للحرب ، والتي تتعلق بأوضاع الحرب الجزئية فهي مهمة علم الحملات وعلم التكتيك » .

ويقدم الجنزال اندريه بوفر تعريفه الخاص فيقول : « إن التكتيك عبارة عن فن استخدام الأسلحة في المعركة للوصول إلى المردود الأقصى » .

أما دائرة المعارف البريطانية فتعرف التكتيك بأنه « فن وعلم خوض المعارك ، وتنفيذ التحركات اللازمة للهجوم أو الدفاع » .

ويقدم الفكر العسكري السوفييتي التعريف التالي للتكتيك : « يقوم التكتيك بدراسة القوانين الموضوعية التي تحكم الأعمال القتالية ، كما يقوم بتطوير أساليب إعداد وتوجيه القتال في البر والبحر والجو » .

وباستقراء هذه التعريفات المتعددة للتكتيك ، والتي يقدمها مفكرون عسكريون تتباين مفاهيمهم السياسية والإيدلوجية والاستراتيجية ، يتضح لنا أن هناك قاسماً مشتركاً أعظم بينهم جميعاً ، ألا وهو ارتباط التكتيك كعلم في دراسته أو كفن في تطبيقه بأعمال القتال المباشرة فوق مختلف ساحات الاشتباكات الحربية في البر والبحر والجو ، وذلك سواء من حيث الإعداد المباشر لها أو من حيث التنفيذ العملي لها .

والواقع أنه عندما تلتقي قوات الطرفين المتجابهين فوق ساحة المعركة تحاول كل قوة منها أن توجه إلى الأخرى أكبر قدر من الضربات وأن تحتمي في الوقت نفسه قدر المستطاع من ضربات القوة الأخرى المضادة لها ، وهي في سبيل تحقيق هذين الغرضين تجري الحركة اللازمة لطبيعة كل منهما ، وبهذا يمكن القول : إن أسلوب إعداد وتنظيم وتنفيذ عمليات الضرب والحماية والحركة يشكل مضمون أو جوهر التكتيك ، وإن مختلف أنواع الأسلحة ووسائل الجماية والحركة تمثل بالإضافة إلى العنصر البشري والمادي والمعنوي ، الوسائل التكتيكية التي تنفذ بواسطتها الأعمال أو الأنشطة التكتيكية ، وكلما كانت طريقة تنظيم وتنفيذ الأعمال التكتيكية ملائمة للوسائل التكتيكية ، خاصة المتعلق منها بعنصري الأسلحة والحركة ، كانت تلك الوسائل ناجحة في تحقيق الغرض منها ، وأعطت مردودها الأقصى .

فالدبابة مثلاً كسلاح يوفر إمكانية المناورة بالنار والحركة والتمتع بقدر نسبي من الحماية في الوقت نفسه ، أعطت مردودها الأقصى ـــ حينما تم استخدامها من قبل الألمان في بداية الحرب العالمية الثانية ـــ في تحقيق خرق مركّز وسريع لخطوط الدفاع المتصلة الثابتة ، تحوّل إلى اختراق في العمق التكتيكي والعملياتي ثم الاستراتيجي بسبب افتقاد قيادات الحلفاء لفهم سليم لإمكانات الدبابة وأساليب حرب الحركة وعدم توفر احتياطي مدرع . ونتج عن سوء فهم ذلك هزيمة ساحقة لجيوش الحلفاء عام ١٩٤٠ .

وكذلك الحال بالنسبة لضرورة وجود تلاؤم بين الوسائل التكتيكية المستخدمة والأعمال أو الأهداف التكتيكية المطلوب إنجازها . فخلال الحرب العالمية الأولى أدى وجود الجبهة المتصلة المكونة من خنادق متوالية الصفوف مجهزة بأعداد كثيرة من الرشاشات ومحمية بالأسلاك الشائكة ومدعومة بنيران مدفعية الميدان إلى استحالة المناورة الاستراتيجية حول الأجنحة وصعوبة تحقيق الخرق التكتيكي والعملياتي للجبهة رغم فداحة الخسائر التي نتجت عن محاولات الخرق المتكررة ، وذلك لأن وسيلة الخرق لهذا التنظيم الدفاعي القوي كانت هي قوة المشاة التي تمهد لها المدفعية بستارة نيران قوية ، وكان الوقت المستغرق في القصف المدفعي وبطء حركة المشاة المترجلة وفاعلية نيران الرشاشات الموضوعة داخل خنادق مستورة تؤدي إلى سهولة تحديد اتجاه الهجوم من قبل القيادة المقابلة وسرعة تحريكها للاحتياط إلى النقاط المهددة بوسائل نقل تزيد سرعة حركتها عن سرعة حركة المشاة المهاجمة (قطارات وسيارات وعربات تجرها الخيول) ولهذا كان الطرف المدافع ينجح دائماً في صد المهاجمين المترجلين الذين لم يكونوا يستطيعون خلال الوقت الفاصل بين بدء الهجوم ووصول الاحتياطي اختراق أكثر من خط أو خطين من خطوط الدفاع المتعاقبة . وهكذا نرى أن كيفية إيجاد التطابق المطلوب بين الأعمال التكتيكية والوسائل التكتيكية اللازمة لإنجازها وتأمين تعاون هذه الوسائل وتناسقها وتناغمها خلال القتال تشكل المحتوى الأساسي للتكتيك ، أي مضمونه المتمثل في القيام بعمليات القصف والحماية والحركة بكفاءة .

إنَّ نوعية الأسلحة هي من أبرز الوسائل التكتيكية وأكثرها حركة وتغييراً في مجرى التاريخ العسكري . ويترتب على تغيير نوعية الأسلحة تغيير أساليب التكتيك ، أي إن تطور السلاح يؤدي إلى تطور طرق إدارة القتال وفن الحرب عامة . ونظراً للأهمية الكبيرة التي يحتلها نوع الأسلحة ضمن وسائل تنفيذ التكتيك نجد أن هناك عادة ميلاً لدى بعض العسكريين للمبالغة في تقدير الدور الذي يلعبه السلاح في التكتيك ، ولكن السلاح أياً كانت قوته وحداثته لا تظهر فاعليته أو لا يعطي مردوده الأقصى إلا ضمن الأسلوب التكتيكي الملائم ، وبشرط توفر الكفاءة البشرية في الاستخدام ، وارتفاع معنويات مستخدميه . وقد أدى تطور الأسلحة ومعدات ووسائل النقل والحماية الحديثة إلى زيادة ارتباط التكتيك بالعلم والتقنية وزيادة احتياج الجيوش إلى الجنود الفنيين

المتفهمين للأسس العلمية والتقنية التي تحكم عمل الأسلحة والمعدات المتطورة . ولكن أهمية التقنية الحديثة وتأثيرها على التكتيك لا تنفي أن الإنسان هو في النهاية مستخدم السلاح ومبتكر أساليب القتال الملائمة له وللظروف المعينة التي يقاتل فيها ، وأن المعنويات وعدالة أهداف القتال وكفاءة التعبئة النفسية والمعنوية تلعب دوراً بالغ الأهمية في الإفادة من السلاح وتنفيذ التكتيك بكفاءة .

وهناك مجموعة من المبادىء العامة الجوهرية ، التي كشفت عنها التجربة البشرية في مجال الحروب ، تؤدي مراعاتها عند ممارسة الأعمال القتالية إلى أفضل النتائج ويفضي تجاهلها إلى عواقب سيئة مهما كانت قوة ونوعية الوسائل المادية للقتال . وهذه المبادىء هي : الحيطة والمفاجأة والمعلومات والأمن والمبادأة والحشد والاقتصاد بالقوى وملاءمة الوسائل مع الهدف (وتنطبق هذه المبادىء على الاستراتيجية أيضاً بطريقة تتفق وطبيعتها من حيث اتساع مدى التطبيق) ولا تكمن الصعوبة في الإلمام النظري بمبادىء التكتيك هذه ، وإنما تكمن أساساً في الكيفية التي يتم بها تطبيق هذه المبادىء عملياً في كل حالة وموقف على حدة ، وفي كل مرحلة من مراحل تطور التكتيك .

وعلى ضوء التجارب العملية في استخدام أنواع أسلحة معينة تتحدد في كل مرحلة من مراحل التطور التقني والتكتيكي مجموعة من المناهج العامة تبين أفضل شروط استخدام هذه الأسلحة والقوات في المهام القتالية المختلفة .

وتعرف هذه المناهج وتتبلور هذه العقائد في شكل تعليمات ونظم تدريب وكتيبات خدمة الميدان التي تعتمد الخبرات في مجال البحث وتطابق الوسائل المادية مع الأعمال القتالية والعكس بالعكس ، لتعممها بصورة نمطية بغية الإفادة منها كدليل نظري عام طوال مرحلة معينة من مراحل تطور التسليح والتقنية والتكتيك . ولكن وجود العقائد التكتيكية ، كتجميع مكثف للتجارب العملية التي عمدتها النار والدماء يساعد القائد في وضع وتنفيذ مخططه التكتيكي . لا يعني ضرورة التطبيق الآلي للعقيدة أياً كانت ظروف الحالة الخاصة التي يواجهها ، لأن طبيعة الأحداث وردود فعل العدو لا تخضع بالضرورة لمناهج ثابتة في معالجتها ، وإنما لا بد من المرونة في التطبيق على ضوء ما يفرضه الواقع .

ويرتبط التكتيك بالاستراتيجية ارتباط الجزء بالكل والخاص بالعام ، ذلك لأن التكتيك ليس إلا تطبيقاً للخطة الاستراتيجية العامة على جزئيات الاشتباك أو القتال ، والخطة الاستراتيجية لا تتحقق إلا من خلال النجاحات التكتيكية ، ولذلك فإن التكتيك يتبع الاستراتيجية لا العكس بحكم أن الخاص يتبع العام .

فالتكتيك إذن هو علم اكتشاف حركة القوانين الموضوعية التي تتحكم في إعداد وإدارة أعمال القتال الجزئي خلال مرحلة تاريخية معينة من مراحل تطور قوى الإنتاج وتقنية التسليح

والحماية والحركة والفكر العسكري المرتبط بها جميعاً ، وهو في الوقت نفسه فن تطبيق هذه القوانين الموضوعية على الحالات الخاصة والمتنوعة والمتغيرة للإشتباكات والمعارك المختلفة في البر البحر والجو ، أي أنه علم في معرفته وإعداده العقائدي أو المنهجي المسبق وفن في تطبيقه العملي المتغير ، وهو يشكل مع الاستراتيجية والعمليات وحدة عضوية متكاملة ولا يختلف عنهما إلا في جزئية أو خصوصية حقل النشاط الذي يعمل فيه ، وحدوده الزمانية والمكانية .

خامساً : العلاقة بين الاستراتيجية وفن العمليات والتكتيك

أشرنا سابقاً إلى أن فن الحرب يضم ثلاثة أقسام ، ومن هنا فإن هذه الأقسام الثلاثة (الاستراتيجية ، وفن العمليات والتكتيك) مرتبطة ببعضها البعض وهي أجزاء وكل واحد منها هو جزء من فن الحرب . وهي ليست أجزاءً مترابطة بدون تسلسل فهناك تسلسل بالتبعية ففن العمليات والتكتيك تابعان للاستراتيجية وكذلك التكتيك خاضع لفن العمليات . وصحيح أن كلاً من الاستراتيجية وفن العمليات يتناول بالدراسة والتطبيق مجالاً ومستوى محدداً من فن الحرب ومن الأبعاد التي يشملها وتفصيل المسائل الداخلة في هذا المجال إلا أنها جميعاً مكملة لبعضها البعض وتؤمن مجتمعة تنفيذ المهام الملقاة على عاتق القوات المسلحة .

كما ينبغي الإشارة إلى أن الاستراتيجية هي نظرية علمية وعامة لكافة القوات المسلحة وبالتالي فهي موجهة لأعمال كل أنواع القوات المسلحة . ويتم دراسة وممارسة الاستخدام الاستراتيجي لأنواع القوات المسلحة في إطار استرايجية واحدة . إن لكل نوع من أنواع القوات المسلحة فن عمليات خاصاً وتكتيكاً خاصاً أيضاً ولكن لا يمكن بلوغ أهداف الحرب بأعمال نوع من أنواع القوات المسلحة بل بأعمال كل أنواع القوات في إطار استراتيجية واحدة . وتعتبر العمليات والأعمال القتالية لجحافل وقطعات أنواع القوات المسلحة عناصر مكونة في العمليات الاستراتيجية وغيرها من أشكال الأعمال الاستراتيجية للقوات المسلحة .

إن خوض الحرب على اعتبارها منظومة من الأعمال الاستراتيجية الموحدة يحتاج إلى وضع فكرة عامة وإلى تحديد لأهداف ومهام استراتيجية واتجاه لتركيز الجهود الرئيسية ، وتنظيم القيادة الموحدة وممارستها ، وحل مسائل أخرى كثيرة لها علاقة وارتباط بالحرب . وبهذا المعنى فإن الاستراتيجية تتناول مسائل خوض الحرب ككل واستخدام مجمل القدرة الحربية للدولة لأجل بلوغ النصر .

وليست استراتيجية الحرب ككل ولا الفكرة العامة لخوضها ثابتتين بل تتغيران بتغير الموقف السياسي والعسكري وظهور وسائط جديدة لخوض الصراع ، وفي زمن الحرب يعتمدان على

النجاحات أو الهزائم المتحققة على اتجاه أو آخر . وأن التغييرات الداخلة على استراتيجية الحرب ككـل تستدعي بالضرورة إدخال تعديلات على أعمـال القوات المسـلحة في بعض الإتجاهات الاستراتيجية .

إن كل ما شرح حول الدور الريادي للاستراتيجية لا يقلل بالضرورة من أهمية ودور فن العمليات والتكتيك ، فكل من فن العمليات والتكتيك يؤدي دوراً هاماً وخطيراً في إعداد وتحضير وتنفيذ العملية والمعركة . ويتعاظم دور فن العمليات والتكتيك في ظروف خوض الأعمال الحربية بالوسـائط التقليدية أي بدون استخدام أسلحة التدمير الشامل . ففي ظروف استخدام وسائط التدمير العادية يقع العبء الأكبر في تنفيذ المهام الاستراتيجية على عاتق الجحافل العملياتية التي تتـألف عادة من وحدات تكتيكيـة تتمثل بتشكيلات وقطعات أنواع القوات المسـلحة . كما أن الاستراتيجية تنطلق عند تقصي واستنباط قوانين الأعمال القتالية وعند تحديد مهام القوات المسلحة في العمليات الاستراتيجية ـــ تنطلق من إمكانيات فن العمليات والتكتيك .

يحتل التكتيك وضعاً تابعاً لفن العمليات والاستراتيجية . فله الدور الهام في التطبيق المباشر لإعداد طرق خوض الأعمال القتالية للوحدات والقطعات والتشكيلات . ويبرز التأثير القيادي لفن العمليات على التكتيك في تحديد الأهداف العامة التي تنفذ من أجلها الأعمال القتالية بالوسائط التكتيكية . وتنبثق الأعمال القتالية من فكرة العملية وتنفذ لصالحها . ويلتزم المستوى العملياتي بدوره عند تحديد الأهداف والمهام بمراعاة الإمكانات التكتيكية للقوات والقوى ولا سيا أعمالها في الموقف الراهن . ومن المفترض أن يؤدي النجاح التكتيكي إلى خلق ظروف ومقدمات أفضل لتنفيذ المهام العملياتية للقوات .

من المفيد التنبيـه إلى أن التكتيك تعرض ويتعرض أكثر من غيره (الاسـتراتيجية ـــ فن العمليات) إلى التغيير طبقاً لوضع النماذج الجديدة من الأسـلحة في الخدمة وإن تراكم مثل هذه التغيـيرات في المستوى التكتيكي يؤدي بدوره إلى إعادة النظر في بعض أحكـام فن العمـليات والاستراتيجية .

ولا بد هنا من الإشارة إلى العلاقات المتبادلة بين الاستراتيجية وفن العمليات والتكتيك في معالجة وتأمين الجاهزية القتالية للقوات المسلحة التي أصبحت أهم شريحة في الاستراتيجية . وإن التوصل إلى مستوى عال في الجاهزية القتالية هو محور نشاط التكتيك وفن العمليات والاستراتيجية العـلمي (النظري والعملي) . فالاسـتراتيجيـة تضع المتطـلبات العامة المبدئية للجاهزية القتالية ومعاييرها الأساسية على مستوى القوات المسلحة وأنواعها بينما يبحث فن العمليات والتكتيك كل في ميادينه عن الطرق الملموسة التي تؤمن الجاهزية القتالية العالية للقوات المسلحة من أجل تنفيذ المهام الملقاة على عاتقها في أي موقف كان .

سادساً : العلاقة بين القرار السياسي والقرار العسكري

يقول بعض الاستراتيجيين : إن خضوع الرجل العسكري للسلطة السياسية بات مطلوباً في الوقت الحاضر ، أكثر من أي وقت مضى ، من أجل المحافظة على حرية العمل وتوسيع مجالاتها . كما بدأت السلطات السياسية في العديد من الدول اليوم باتخاذ بعض القرارات المتعلقة بالأمور العسكرية ، تلك القرارات التي كانت في السابق من مسؤولية القائد العام العسكري حصراً ، لذلك يجد القائد العسكري نفسه مكبلاً بقيود كثيرة حول الأهداف العسكرية وأماكن تركيز القوى ، ومدة العملية ، وأسلوب القتال ، والأسلحة الواجب استخدامها . وبمعنى آخر بات تصرف القائد العسكري تصرفاً مقيداً تراقبه السلطة السياسية ، حتى أنه فقد معها قسطاً كبيراً من حرية عمله في وضع خطة مناورته وقيادتها ، وبالمقابل إذا كانت القيادة السياسية ترغب في أن يخطط القائد العسكري أعماله بما يتفق مع استراتيجيتها العامة ، وجب عليها إقامة الحوار المستمر مع القائد العسكري بإشراكه أكثر فأكثر في أعمال الأجهزة الحكومية المكلّفة بالدراسات وإعداد القرارات ، وبذلك يمكن للقائد العسكري أن يمارس بكل كفاءة دوره كمستشار للقيادة السياسية .

وتتطلب هذه الاعتبارات ضرورة وجود نوع من التنسيق ، وتوحيد وجهات النظر بين السلطة السياسية والقيادة العسكرية ، في الأهداف العامة لسياسة الدولة ، وقد أصبحت هذه الضرورة ملحة اليوم أكثر من الأمس ، إذا أردنا أن تتحقق معالجة الأزمات بتعاون صريح وصادق وجريء بين القائد العسكري المكلّف باستخدام القوّة ، وبين القائد السياسي المسؤول عن الأعمال بكاملها .

يقول الجنرال البرتيني : « إن وظيفة قيادة الجيش هي تدمير القوات المسلحة المعادية ، وهدف الحرب هو النضال من أجل السلام ضمن شروط تتوافق مع السياسة التي تتّبعها الدولة ، ويبقى تحديد الأهداف التي يجب الوصول إليها من خلال الحرب سواء في أثناء الحرب أم قبلها مهمة سياسية ، ولا يمكن أداء هذه المهمة إلا بالتأثير المباشر على العمليات الحربية » .

ويقول الجنرال بيرنهاردي : « بالنسبة لمسار الحرب ، إن وجهات النظر العسكريين هي الأهم ، فإذا لجأت السياسة إلى السيف ، يصبح لا شيء أهم من تحقيق النصر عن طريق العمل العسكري ، وهذا بدوره متعلق بعوامل تكمن خارج نطاق السياسة » .

وخلال ربع قرن من الزمن ، وخلال السنوات الماضية تغيرت ظروف دولية وتبدلت مقاييس التعامل بين الدول ، وانقلبت التحالفات الدولية ، وتغير منطق الاستراتيجية العسكرية ، وأفضت الدراسات العديدة في الاستراتيجية وآفاقها وصلاتها وتأثيراتها وتطورها ، على المدى الطويل ، إلى نتائج لم يفت الباحثين أن يجعلوا منها تنبؤات لأزمات تتلاحق بسرعة .

وما استخدام الحروب لتنفيذ أهداف سياسية معينة سوى جزء من هذه الصورة ، وبقدر ما يغدو الإنسان القوة المسيطرة في تحديد طبائع الحروب على الأرض ، تصبح الخيارات السياسية معقدة وقائمة باستمرار ، لذلك يفتش العقلاء عن أسس عقلانية لحل النزاعات كي يعود التوازن إلى العالم .

والسؤال المطروح الآن : كيف يمكن للسياسة أن تمارس دوراً رئيسياً وأكثر فعالية دون أن تلحق ضرراً باستراتيجية الأعمال العسكرية ؟

إن الحرب شيء مختلف عما اعتاد المرء حتى الآن على الاعتقاد به ، فهو لا يمثل ظاهرة مستقلة ، بل يخضع للضالعين في مجال السياسة « وإذا ما افترضنا أن الحرب تنطلق من هدف سياسي ، فمن الطبيعي أن يكون هذا الهدف الذي أوجد الحرب الدافع الأول » .

« إن السياسة تلازم الاستراتيجية العسكرية وتمارس تأثيراً دائماً فيها ، طالما تسمح بذلك طبيعة القوى المتفجرة » . وهكذا نرى أن الحرب ليست مجرد عمل سياسي ، بل أداة سياسية حقيقية ، أو استمراراً للحوار السياسي ، أي القيام بالشيء نفسه ولكن بوسائل أخرى .

ومن هنا لا يسع الاستراتيجية العسكرية أن تتبع قوانينها الخاصة ، بل يجب النظر إليها كجزء من كلّ ، وهذا الكل هو السياسة .

إن القائد العسكري يجب أن يعرف كنه السياسة ، والسياسي يجب أن يلم بأمور الحرب ، وهنا تأتي وتتجدد مهمة التنسيق بين أهداف السياسة وأهداف القوات المسلحة في وضع خطة استراتيجية الحرب ، فاستراتيجية الحرب هذه « تشمل مجمل الأعمال الحربية التي تصبح من خلالها عملاً واحداً ، ويجب أن يكون لها هدف نهائي ، تقاس به الأهداف الخاصة كافة » .

وكثيراً ما كانت تحدث بعض المصادمات العلنية بين الآراء في مدى الصلة بين الاستراتيجية العسكرية والسياسية . فبينما أكّد بسمارك وقف العمليات الحربية بعد أن تحقق الأهداف السياسية من هذه العمليات ، طالب مولتكه بمتابعة الزحف العسكري . « إن السياسة تسخر الحرب للوصول إلى هدفها ، وتأثيرها فعال في بدايتها ونهايتها ، إذ لا تتمادى في مطاليبها أثناء سيرالحرب ، وتقنع بنصر خفيف ، في مثل هذه الحالة من عدم الدقة ، لا تستطيع الاستراتيجية العسكرية أن توجه طموحها دوماً إلا إلى الهدف الأسمى لتجعل الوسائل المتاحة الوصول إليه ممكناً ، وهي تخدم السياسة خدمة مثالية من أجل أهدافها بينما تبقى مستقلة عنها بممارساتها » .

ونتيجة لذلك فقد توفرت مجموعة من الشواهد المتلاحقة بكثافة منها :

* إن السياسة دليل لمن يريد أن يكون على إطلاع بالحرب ، تنير له الطريق ، وتسهّل خطواته ، وتهذّب قراراته ، وتحفظه من الطرق الخاطئة وتوصله إلى النتائج السلمية .

* السياسة تنمي زوح قادة المستقبل في الحرب وترشدهم في تربيتهم الذاتية وفي تربية جنودهم ، وتثبت لديهم الإرادة ، على أن لا ترافقهم إلى ميدان المعركة .
* السياسة لا تحدد طابع حرب معينة فحسب ، لكنها تؤثر أيضاً في طرق خوض العمليات العسكرية والحرب ككل ، وإن سياسة دولة ما في الحرب تحدد الطابع الاستراتيجي العسكري .
* السياسة التي تخوض الجيوش الحرب من أجلها هي التي تحدد طابعها أي أن الاستراتيجية العسكرية التي تخاض الحرب بها تعتمد على الخطوط السياسية العريضة .

وهكذا يبدو الارتباط الوثيق بين السياسة والحرب لا يمكن إهماله . فكلما تعمّق المرء في دراسة الاستراتيجية العسكرية أدرك أنه اقترب أكثر فأكثر من لّب العلاقات السياسية ، وإن لهذه العلاقات السياسية تأثيراً مباشراً في الحرب لا يمكن للمرء أن يتجاهله من دون أن يسقط في تصرفات عابثة .

وقد بلغ النقاش أوجه عند الزعم بعدم إمكانية تحقيق الانتصار العسكري عندما تصمت السياسة ، وإذا ما أرادت الاستراتيجية العسكرية أن تنجرف إلى الطريق السياسي فيصبح الانتصار العسكري في بعض الأحوال موضع شك .

إن الاستمرارية المنطقية لفكرة أن السياسة تستخدم الحرب كوسيلة للوصول إلى هدف يقع كلياً خارج مجالها ، يجب بعد انتهاء الحرب أو قرب انتهائها أن تعود السياسة التي تولّدت عنها الحرب للظهور أكثر فأكثر لتحتل أخيراً المقام الأول عند عقد اتفاقيّات السلام . ورغم ضرورية استقلالية الاستراتيجية العسكرية في الحرب ، إلا أن الكلمة الأخيرة ، عند العزم على الحرب ، وعند عقد اتفاق السلام تبقى للسياسة .

لقد تنادى عدد من الاستراتيجيين العسكريين إلى دعوة مفادها أن السياسة تحجّم الاستراتيجية العسكرية ، وهي معوقة لها وضارة ، وضربوا أمثلة من التاريخ على آرائهم وطالبوا « بفصل السياسة عن الاستراتيجية العسكرية في الوقت المناسب ، لتعطى الأخيرة الحرية بالقدر الذي تتطلبه طبيعة الأشياء » « وأن تدخل السياسة في قيادة الجيش يجب رفضه حتماً عندما يكون عاملاً معوقاً وضاراً » « وأنه على المواقف السياسية أن لا تؤثر في سير الحرب إلا إلى الحد الذي تخدم فيه الأهداف العسكرية » .

وقد تركز إلحاح هؤلاء الاستراتيجيين على المطلب القائل : إن على الاستراتيجية العسكرية توجيه كل مساعيها في حروب العصر الحاضر دائماً نحو تدمير الخصم « ويجب أن لا يشلها مانع سياسي من دون أن يكون هناك سبب قاهر لذلك ، بل يجب بالأحرى دعمها من خلال إبعاد التأثيرات السياسية التي تشلها » .

وفي هذا المجال ، عمد هؤلاء إلى تمييز مربك بين الاستراتيجية العسكرية والسياسية ، وأكدوا بناء على مقاييس للتقويم ، أنه يمكن للسياسة أن تكون صحيحة عندما تكون متوافقة مع التطورات والخطط العسكرية ، كما أكدوا « أن الحرب هي استمرار للسياسة ، مع وجود اليد على السلاح » .

وبشكل عام ، كان المطلوب أنّه « على المحارب أن يبتعد عن السياسة ، وعليه أن لا يهتم بالسياسة إلا بقدر ما يمكن أن تفرضها انطلاقة الحروب » . وخلال سير الحرب ، يجب إلا يخطر على بال المقاتل أية اعتبارات سياسية « لأن السياسة لا تهم المقاتل الذي ألقيت عليه مهمة القتال حيث يتلقى مهماته كتعليمات عسكرية ، يجب عليه تنفيذها بالطرق العملياتية » .

كان هذا الرأي يطالب السياسة بصراحة لا تقبل الالتباس بالصمت طالما أن الأسلحة مشرعة ، ولكي لا يخرّب القلم ما ربحه السيف . فمنذ لحظة التعبئة لا تعود الحرب مجرد وسيلة من وسائل السياسة ، بل هدفاً بحد ذاته ، ولا يحق للسياسة أن تأخذ حقها مجدداً إلا بعد الوصول إلى هذا الهدف ، أي بعد أن يطرح الخصم أرضاً ، لا حول له ولا قوة ، فإلى أن يحين ذلك الوقت على المقاتل أن يقرر ما يجب أن يحدث .

كتب لود ندروف « لقد تغير جوهر الحرب ، وبالتالي يجب أن تتغير علاقة السياسة بالحرب ، وجميع النظريات يجب أن تقلب رأساً على عقب ، فالحرب والسياسة يخدمان الحفاظ على حياة الشعب ، ولكن الحرب هي التعبير الأسمى لإرادة الحياة الشعبية ، ولذلك فإن على السياسة أن تكون في خدمة الحرب » .

ونحن بدورنا نؤكد أن السياسة التي تملك في حوزتها كل الوسائط ، قادرة على استنفاد الطاقات كافة لتحقيق نشاط القوات المسلحة واستمرار هذا النشاط بفعالية ، وهي التي تخلق الشروط الملائمة للاستراتيجية العسكرية لخوض الحرب بنجاح ، وهي التي تدفع المقاتلين إلى ساحة القتال بقوة وجرأة لتحقيق النصر .

ونؤكد أيضاً أن خصائص الصلة المتبادلة بين الاستراتيجية العسكرية والسياسة ، تتجلى خلال الحرب ، بتحول مركز الثقل والصراع السياسي من شكله غير الحربي إلى الشكل الحربي ، وكما يقال فإن « السياسة تستبدل القلم بالسيف » .

وهكذا غالباً ما تكون السياسة مجبرة ، زمن الحرب ، على ملاءمة أعمالها ، بحيث تسهل هذه الأعمال الوصول إلى النتائج الاستراتيجية المثمرة والتي سوف تؤدي في نهاية المطاف إلى بلوغ الأهداف السياسية من الحرب .

فالسياسة تختار اللحظة المؤاتية لبدء الحرب ، آخذة بعين الاعتبار الفكرة الاستراتيجية ،

وبقدر ما يكون فيه اختيار لحظة بدء الحرب صحيحاً بقدر ما تتوصل الاستراتيجية العسكرية عادة إلى نتائج عسكرية باهرة ، وبالتالي تجني السياسة الفوائد المطلوبة والعكس صحيح ، والأمثلة في التاريخ العسكري كثيرة .

ففي عام /١٨٦٦/ بدأ بسمارك الحرب مع النمسا ، في وقت كانت فيه النمسا غير مستعدة لذلك ، وانتصر بسمارك في الحرب بسهولة .

وفي نيسان /١٨٧٧/ أعلنت روسيا الحرب على تركيا وبريطانيا في وقت تمكنت فيه انكلترا من تجميع قواها ، وتوصلت تركيا إلى إعادة تنظيم قواتها ، ولم تستطع السياسة الروسية جني الفوائد كاملة من انتصاراتها العسكرية .

كذلك كانت لحظة بدء الهجوم الألماني على الاتحاد السوفييتي في الحرب العالمية الثانية غير ملائمة للقوات السوفييتية ، إذ لم يكن الجيش السوفييتي قد عبىء تماماً ، وكان يمر في مرحلة إعادة تنظيم وتسليح .

وفي حرب تشرين /١٩٧٣/ استطاعت السياسة العربية تحديد ساعة بدء الهجوم العربي على إسرائيل بنجاح ، واستطاعت القوات السورية والمصرية تحقيق استراتيجيتها العسكرية بنجاح ولا سيما في الأيام الأولى للحرب .

وفي حرب حزيران /١٩٨٢/ استطاعت القوات الإسرائيلية غزو لبنان ، وحققت بعض أهدافها العسكرية نتيجة عدم استكمال تراتيب قتال القوات السورية العاملة هناك كقوات تحفظ النظام وتحافظ على الأمن ، وعندما استكملت القوات العربية السورية إعادة التجميع تصدت بجدارة لقوات الغزو الصهيونية ومنعتها من تحقيق أهدافها النهائية العدوانية .

وأخيراً فإن للسياسة تأثيراً ضخماً في الاستراتيجية العسكرية في فترة نهاية الحرب ، لأن الوضع الدولي الذي سينشأ بعد الحرب يتوقف ، إلى حد كبير ، على الموقف الذي تكون فيه البلاد في المراحل الحاسمة الأخيرة من الحرب .

ويمكن سوق الأمثلة على ذلك من المرحلة الراهنة . فقد ألغت سياسة السادات في كامب ديفيد انتصارات تشرين التي حققتها القوات السورية والمصرية ، وقلّصتها لدرجة أعادت القوات المصرية إلى غرب القناة ، وحجّمت مهامها ، وأخرجت مصر من ساحة الصراع العربي ــ الإسرائيلي .

واستطاعت السياسة العربية السورية منع إسرائيل من جني فوائد اجتياح قواتها للبنان ، عندما تصدت سياسياً بحزم ، وعسكرياً بقوة ، وألغت اتفاق الإذعان (اتفاق ١٧ آيار) المعقود بين

لبنان وإسرائيل ، والذي كان هدفاً رئيسياً من أهداف الغزو .

وفي الختام يمكننا أن نقول إن السياسة هي الرحم الذي تنمو فيه الحرب ، والاستراتيجية العسكرية هي فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف سياسية أو بالأحرى فن حوار الإرادات التي تستخدم القوة لحل خلافاتها .

وإن هدف الاستراتيجية العسكرية هو الوصول إلى الأهداف التي حددتها السياسة مع استخدام الوسائل المتوفرة أفضل استخدام ، على أن تتكيف السياسة تكييفاً يتناسب وطبيعة الوسائل ، لأن الأهداف السياسية هي الغاية ، والحرب هي الوسيلة ولا يمكن أن نتصور الواسطة دون الغاية .

وبعد هذا التوضيح يمكننا التوصل إلى حقيقة مفادها أنَّ الحرب ضد قوى الشر والعدوان تصبح مشروعة ، بل لا بد منها إذا كانت وسيلة لتحقيق الأهداف العادلة واستعادة الحقوق الوطنية المغتصبة .

والرئيس حافظ الأسد أكَّد هذه الحقيقة في أكثر من مناسبة فقد قال :

- في عالم اليوم الذي تعلو فيه يد القوة الغاشمة على المبادىء والقانون الدولي ، وتتلمس البشرية طريقها إلى السلام الحقيقي . فلا تجد طريقاً إليه سوى طريق النضال ضد قوى الشر والعدوان .
- لا خيار أمامنا إلاّ أن نناضل بكل ما نستطيع بالتعاون مع كل أنصار السلام والحرية في العالم لدرء أخطار الحرب .
- إن جيشنا ليس جيشاً حزبياً ، ولا حزباً سياسياً . وإنما هو جيش عقائدي مؤمن بعقيدة ، ويعمل على تنفيذ ما تخططه القيادة من أجل مصلحة الشعب .
- نحن نملك الإرادة والتصميم على القتال والنصر ، وبالتدريب المستمر نملك كفاءة المقاتلين العالية .
- نحن أقوياء بقدر ما ننمي قدرتنا الدفاعية ، إن هذه القدرة متعددة الأشكال ، فهي شعب مصمم ، وهي جيش شجاع وسلاح فعال ، وهي اقتصاد متين ومتنام ، وهي علاقات صداقة وتعاون متبادل على الصعد كافة .
- لا انتصار مع الجهل ، ولا انتصار مع الخوف ، ولا انتصار مع التردد ، ولا انتصار مع التخاذل .
- لا أتصور أنَّ أحداً يهوى الحرب للحرب . ولكن عندما تغلق الأبواب ، ويعجز صاحب الحق المغتصب عن استرداد حقه تصبح الحرب أمراً لا مفر منه .

- لسنا هواة قتل وتدمير ، إنما ندفع عن أنفسنا القتل والتدمير ، ونخوض الحرب دفاعاً عن أرضنا الغالية ، وتاريخنا المجيد .

وبذلك جاءت أقواله دليل عمل للأمم ،وشاهد صدق لنا مدى الحياة ، ونظاماً سياسياً عسكرياً متجانساً لمذهب عسكري يتلاءم وطبيعة الأمم ومسار حياتها وأهدافها المستقبلية .

الفصل الثاني

المذهب العسكري

أولاً : مضمون المذهب العسكري .

ثانياً : وجها المذهب العسكري .

الوجه السياسي .

الوجه العسكري ـــ الفني .

ثالثاً : فكرة عامة عن بعض المذاهب العسكرية في العالم .

رابعاً : العلاقة بين العلم العسكري والمذهب العسكري .



أولاً : مضمون المذهب العسكري

نصادف في حياتنا اليومية مصطلحات عديدة تتردد في وسائط الإعلام والمؤلفات والمراجع الدراسية مثل : السياسة الدفاعية والعقيدة العسكرية والمذهب العسكري ، والواقع أن هذه المصطلحات الثلاثة تعبير عن مفهوم واحد يشمل قضايا الحرب بصفة عامة ، وقضايا بناء وإعداد القوات المسلحة وكذلك إعداد البلاد ككل لخوض الحرب المحتملة مع كل ما يتفرغ عن هذه المواضيع من مسائل ومعضلات .

أما وقد بحثنا في الفصل الأول جملة المفاهيم الأساسية لفن الحرب وخضنا في مضمونها وعلاقتها ببعضها وعلاقة كل منها بالجوانب الأخرى من سياسة الدولة بدءاً من الاقتصاد ووصولاً إلى القرار السياسي . فقد أصبح الطريق ممهداً أمامنا للبحث في المذهب العسكري ذاته وجوانبه المختلفة بالاستناد إلى ذلك الشرح لبعض المفاهيم العسكرية السياسية المرتبطة به .

يعتبر المذهب العسكري لدولة ما ذلك الجزء من سياسة الدولة الذي يخطط وينظم الدفاع عنها وبكلمة أخرى خطط وأفكار الدولة حول كل المسائل المتعلقة بالحرب والسلم . ويعرف المذهب العسكري أو العقيدة العسكرية أو السياسة الدفاعية لدولة ما بشكل عام على أنه : جملة وجهات النظر والأفكار المعتمدة من قبل الدولة والقوات المسلحة في مرحلة تاريخية محددة والمتعلقة بطبيعة الحرب المحتملة وطرائق خوضها ، وتدابير إعداد القوات والبلاد لتلك الحرب .

وتكون معظم أحكام المذهب العسكري معلنة أو معروفة بشكل أو آخر من خلال النصوص القانونية والدستورية التي تعالج مسائل الحرب والسلم ومهام القوات المسلحة ، بالإضافة إلى التوجيهات والتصريحات التي تصدر عن المسؤولين في الدولة والقوات المسلحة بالإضافة إلى ما يرد في مقررات مؤتمرات الأحزاب الحاكمة من وجهات نظر تتعلق بالمسائل الدفاعية وتحضير البلاد والمواطنين لمواجهة العدوان المحتمل وتوضيح عدالة القضية التي يدافع عنها كل مواطن ، وبث الحقد على العدو الذي ينوي الاعتداء على البلاد واحتلال جزء منها والمس بالكرامة الوطنية وبالتالي حشد القوى المادية والمعنوية لمحاربته ودحره وتحقيق النصر في الحرب .

والمذهب عموماً في فهمه الشائع هو منهج لفهم تعاليم معينة . يقول ابن منظور « المذهب أي المعتقد الذي يذهب إليه ، وذهب فلان لذهبه أي لمذهبه الذي يذهب فيه » وحكى اللحياني عن الكسائي : « ما يُدرى له أي مذهب ، ولا يُدرى به ما مذهب أي لا يُدرى أين أصله . ويقال ذهب فلان مذهباً حسناً » .

وكلمة مذهب وردت في علوم شتى ، فإن وردت هذه الكلمة في علم الموسيقا فهي تعني مذهب الدور في الموسيقا العربية ، أي الجزء التام الأول من القول المصوغ في لحن ، أو هو الجزء الأول من النغمات المؤلفة أجزاء تامةً ، وقد يرد في الموسيقى مذهب الصوت ، ويعني مداه في اتجاه تمديداته في الجهة الأحَدِّ من الجهة الأثقل .

أما كلمة مذهب في الجيولوجيا فقد تطلق على مذهب الكوارث ، مؤداه أن الأرض كان ينتابها نكبات شاملة كالفيضانات والزلازل ، تأتي على جميع الأحياء في فترة بذاتها ، ثم تعود الأحياء فتتكاثر في فترة تالية .

وإن وردت كلمة مذهب في علم الأخلاق فقد ترد « بعبارة مذهب المنفعة مثلاً » الذي يرى أن الخير الأسمى هو تحقيق أكبر سعادة لعدد أكبر من الناس ، ومن أشهر أعلامه بنتام ، وطوره بعد ذلك سبنسر .

وتصاغ أحكام المذهب العسكري من قبل القيادة السياسية العسكرية استناداً إلى تحليل موضوعي للظروف والموقف السياسي العسكري في المنطقة المحيطة بالقطر المعني وبالأعداء المحتملين أو بالأحرى مصدر التهديد بشن الحرب على القطر ، وبإمكانيات ونوايا وأساليب عمل العدو المحتمل ، وبشكل أساسي تحليل إمكانيات القطر الاقتصادية والعسكرية ، واستناداً لذلك تتحدد الأهداف السياسية التي تتوخاها الدولة من خوض الحرب .

كما أن جملة الأفكار والتصورات التي تشكل المذهب العسكري يجب أن تعطي إجابات وحلولاً للمسائل الأساسية التالية :

١ ــ ما هي طبيعة الحرب التي ستخوضها الدولة ؟ .
٢ ــ من هو العدو الأساسي أو مصدر التهديد بالحرب الذي ستتعامل معه الدولة ؟ .
٣ ــ ما هي الأهداف السياسية المتوخاة من الحرب المحتملة ؟ .
٤ ــ ما هي المهام التي ستسند إلى القوات المسلحة في الحرب القادمة ؟ .
٥ ــ ما هو حجم القوات المسلحة الواجب توفرها لتنفيذ المهمات المسندة ؟ .
٦ ــ ما هي الاتجاهات الأساسية للبناء العسكري ؟ .
٧ ــ ما هي الطرائق المتبعة لخوض الحرب ؟ .

٨ ــ كيف سيتم إعداد البلاد للحرب ؟ .
٩ ــ كيف سيتم إعداد القوات المسلحة للحرب ؟ .

إن هذه التساؤلات تمثل مضمون المذهب العسكري للدولة ويعتبر النجاح في إيجاد إجابات وحلول سليمة وصحيحة لهذه المسائل المقدمة الضرورية للنجاح في قضية الإعداد للحرب وتحقيق النصر فيها .

وكما أشرنا سابقاً فإن الأساس في صياغة المذهب العسكري هو حالة وإمكانيات البلد المعني ، ونظراً لأن لكل بلد ظروفاً سياسية واقتصادية وجغرافية خاصة به ، فإن المذهب العسكري لكل بلد ستكون له خصوصياته وبالتالي فإن لكل بلد مذهباً عسكرياً خاصاً به يتميز عن المذاهب العسكرية للدول الأخرى ، ويمكن فهم ذلك بشكل أوضح إذا تعرضنا إلى المصادر التي ينبع منها المذهب العسكري وتحديداً أحكام المذهب العسكري ، وتشمل هذه المصادر ما يلي :

١ ــ السياسة الخارجية للدولة .
٢ ــ السياسة الداخلية .
٣ ــ تطور الإنتاج الزراعي والصناعي .
٤ ــ إمكانيات البلاد الاقتصادية بشكل عام .
٥ ــ الخصائص الجغرافية .
٦ ــ حالة ووضع القوات المسلحة .
٧ ــ حالة وسائط خوض الحرب وما هو متوفر منها من حيث الكمية والنوعية واحتمالات التطور .
٨ ــ قوانين العلم العسكري .
٩ ــ الفن الحربي للدولة وخبرات الحروب والمشاريع .

تتعلق الأحكام الأساسية للمذهب العسكري بالنظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدولة ، وبمستوى الإنتاج فيها وحجمه ، وبتوفر وسائط الصراع المسلح وحجمها ونوعيتها ، والوضع الجغرافي لأراضي الدولة ، وأراضي الدولة المعادية .

والأحكام الأساسية للمذهب العسكري هذه تنبثق من السياسة الداخلية والخارجية للدولة ، واستناداً لذلك ، ونظراً لاختلاف السياسة والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية من دولة إلى أخرى فلا بد من وجود مذهب عسكري خاص لكل دولة من هذه الدول مهما بلغ شأنها ، صغيرة كانت أم كبيرة ، قوية كانت أم ضعيفة ، والتاريخ عبر مراحله لم يعرف دولة أو مجموعة من الدول خاضت حرباً بدون أن يكون لها مذهب عسكري خاص بها ، سواء كان هذا المذهب موضوعاً « مكتوباً » أو تمت عملية تطبيق أحكام ذلك المذهب « غير المكتوب » من قبل القيادة السياسية والعسكرية خلال الإعداد للحرب أو أثناء خوضها .

ويتـألف المذهب العسكري من جزأين أو من مكونين أســاسيين يمثلان وجهي المذهب العسكري وهما :

ــ الوجه السياسي .

ــ الوجه العسكري (التقني ــ العسكري) .

إن الوجه السيـاسي هو الوجه الأسـاسي والرائد للمذهب العسكري ويشمل هذا الوجه البحث في القضايا التالية :

ــ كشف وتحديد الجوهر السياسي والاجتماعي للحرب .

ــ طبيعة الأهداف السياسية للدولة في الحرب .

ــ متطلبات البناء العسكري المستندة إلى الأهداف السياسية التي حددتها الدولة .

ــ متطلبات إعداد البلاد للحرب .

أما الوجه العسكري أو التقني ــ العسكري للمذهب فإنه يعالج المسائل العسكرية المبنية على أحكام الوجه السياسي . ويشمل ذلك المسائل التالية :

١ ــ طبيعة الاستراتيجية العسكرية للحرب القادمة .

٢ ــ طرق خوض الحرب .

٣ ــ مهام القوات المسلحة المنبثقة عن الأهداف السياسية للدولة في الحرب .

٤ ــ المحاور الأساسسية لبناء القوات المسلحة ، وسياسات التزويد بالأسلحة والأعتدة العسكرية الأساسية والمتممة .

٥ ــ اتجاهات إعداد القوات المسلحة للقتال ، أساليب التدريب والتربية .

٦ ــ طرق استخدام القوات المسلحة بأنواعها في الحرب .

٧ ــ أسس تحضير البلاد للحرب من الناحيه العسكرية وتشمل إعداد مسارح العمليات وإعداد المواطنين وتدريبهم .

وغني عن البيان أن وجهي المذهب العسكري مرتبطان ارتباطاً وثيقاً فيما بينهما وأن بينهما علاقة ارتباط متبادل تتميز بالصفات التالية :

أولاً : **لا يمكن فصل وجهي المذهب عن بعضهما ، لأنهما يمثلان وجهي العملة ، والتي بدون** أحدهما لا يمكن أن تدعى عملة قابلة للتداول ، فالوجهان يمثلان باجتماعهما معاً وبما يحويان من أحكام مجموعة وجهات النظر التي تمثل المذهب العسكري .

ثانياً : ضرورة وجود التطابق بين الأهداف السياسية التي تتوخاها الدولة من خوض الحرب وبين الإمكانيات القتالية لقواتها المسلحة ، والطرق التي ستستخدم في خوض الحرب لأنه بدون هذا التطـابق فإن نتـائج الحرب ستكون خاسـرة ولا بد أن تجسد أحكام

المذهب العسكري هذا التطابق بشكل واقعي .

ثالثاً : بالرغم من التسليم بأولوية الوجه السياسي للمذهب العسكري وبأن أحكام الوجه السياسي لها صفة الريادة إلا أنه ينبغي التأكيد على أن العلاقة المتبادلة بين الوجه السياسي والوجه العسكري ــ التقني ليست علاقة تبعية فقط ، بل هي علاقة تأثير وتأثر بالاتجاهين حيث إن كِلا وجهي المذهب يؤثران ويتأثران ببعضهما باستمرار .

بالإضافة لذلك فإن وجهات النظر والأحكام المعبر عنها في المذهب العسكري لدولة ما ليست ثابتة ودائمة بالضرورة ويعود ذلك إلى عدد من الأسباب ذات الطابع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الخاضعة للتبدل والتغيير مع مرور الزمن واستناداً لما سبق ذكره فإن وجهات النظر والأحكام تلك خاضعة للتمحيص والتغيير من حين لآخر ، حيث يمكن استبدال بعض الأحكام التي لم تعد تعبر عن الواقع الجديد بأحكام جديدة تحل محلها وذلك بناء على تحليل الظروف الراهنة . إلا أنه من المفيد الإشارة إلى أن الأحكام التي تنتمي إلى الوجه السياسي للمذهب هي أقل تعرضاً للتغيير وتتمتع باستقرار كبير بسبب طبيعتها المعبرة عن الأهداف السياسية العامة للدولة والتي تتميز عادة بالثبات والاستقرار لفترة طويلة نسبياً ، بعكس الأحكام التي تنتمي للوجه العسكري ــ التقني فهي بحكم ارتباطها بدرجة كبيرة بتطور وسائط خوض الحرب تتبدل بوتائر أكبر من أحكام الوجه السياسي ، لأن عصرنا الراهن يشهد تطوراً عاصفاً وثورياً وسريعاً لوسائط الصراع المسلح .

وقد يلاحظ الباحث لدى استعراضه المذاهب العسكرية لعدة دول أن هناك توافقاً وتشابهاً في بعض أحكام المذهب العسكري لهذه الدول وبخاصة تلك الأحكام المتعلقة بالوجه العسكري التقني ويفسر ذلك بأن تلك الأحكام تستند إلى حالة ونوع وسائط خوض الحرب وغالباً ما تكون تلك الوسائط متشابهة أو متقاربة من حيث المواصفات والأداء وكذلك خبرات الحروب العصرية . أما الأحكام المتعلقة بالوجه السياسي فغالباً ما تكون متباينة باختلاف الدول وأحياناً متضاربة بسبب اختلاف الأنظمة الاجتماعية والأهداف السياسية والمصالح للدول المعنية ،ولأن الأساس السياسي للمذهب العسكري يعكس عادة مصالح الطبقات الحاكمة والأمم .

وهكذا فالمذهب العسكري هو نتاج للنظام الاجتماعي ويمثل خلاصة الأفكار المتعلقة بحل المهام والمشاكل العسكرية التي تواجه الدولة في مرحلة تاريخية معينة ، وتوضع هذه الأفكار بناء على تحليل واقعي ودقيق للظروف التي تعيشها الدولة بما في ذلك سياستها الداخلية والخارجية ، وخصائصها الاقتصادية ، والاجتماعية ــ السياسية والجغرافية ، وحالة وسائط خوض الحرب .

ويمكن تتبع واستنتاج أحكام وجهي المذهب العسكري من خلال العديد من المصادر المعلنة وأهم تلك المصادر :

ـــ وثائق الدولة . حيث تتضمن الوثائق الأسـاسيـة كالدستور والقوانين الكثير من المبادىء والأحكام التي يستند إليها المذهب العسكري ، وخاصـة تلك الفصول والمواد التي تعالج مسائل الدفاع عن الوطن والسيادة وصلاحيات إعلان الحرب والتعبئة ومهام الجيش والمنظمات الشعبية .

ـــ وثائق الحزب الحاكم (الأحزاب) حيث تتطرق مقررات المؤتمرات الدورية إلى معالجة مسائل الحرب والسـلام والدفاع والأهداف السياسية المرحلية والعامة مما يشكل أسـاسـاً لبعض أحكام المذهب العسكري . وكذلك فإن أدبيات الأحزاب في المناسبات المختلفة والتوجيهات إلى الحزبيين في المواقف القومية والوطنية تغني الأساس الفكري للأحكام السياسية للمذهب .

ـــ الوثائق والتصريحات العـلنيـة للقيـادات في القوات المسـلحة تضم غالباً جانباًمن الأحكام المذهبية التي تحدد الأهداف والغايات العامة والمهمات الأسـاسية للقوات بما لا يتنافى مع الأمن والسرية .

ـــ توجيهات وخطب القائد العام أو القائد الأعلى الذي يشغل في الوقت ذاته منصب رئيس الجمهورية في معظم البلدان وجدير بالتنويه أن الكثير من جوانب السياسة الدفاعية للدول يكون معلناً وبالتالي فإن الكثير من أحكام وجهي المذهب العسكري للدولة تكون معروفة عادة أو ليست بحاجة لجهد كبـير لمعرفتهـا ، وتبقى المواضيع المتعلقة بالخطط الملموسـة والتدابير الأخرى السرية وكذلك المعلومات حول حالة ونوع وتعداد القوات وتشكيلاتها ووسائط خوض الحرب طي الكتمان بالإضـافة إلى رد فعـل الدولة تجاه الأحداث وخطط رد العدوان ونشـر القوات وأعمـال التعبئة وتوقيتات عمل القوات التي تضمن عدم المساس بأمن البلاد .

ويستند المذهب العسكري في تطوره إلى عقيدة الطبقة الحاكمة ، وسياستها في المجتمع ، وإلى نتائج وأحكام العلم العسكري ، وبالذات إلى أحكام أهم فروع العلم العسكري ألا وهو فن الحرب . كما يؤثر المذهب العسكري في العلم العسكري بالاتجاه المعاكس ، وذلك بتوجيهه إلى حل المعضلات ذات الأهمية المادية والقيمة العملية في مجال تحقيق أحكام هذا المذهـب .

ولكي نأخذ فكرة واضحة عن جوهر المذهب العسكري ومحتواه لدولة من الدول لا بد وقبل كل شيء من التعرف على ما هية الطبقة الحاكمة وتوجهاتها والسياسـات التي تنتهجها في المجال الاجتماعي والاقتصادي ، وبالتالي معرفة مبادىء سياستها الداخلية والخارجية .

ففي الدول الرأسمالية حيث تسود العلاقات المادية في المجتمع ، وتتحكم القوى البورجوازية والرجعية . يكتسب المذهب العسكري منحى نفعياً مصلحياً معادياً للشعوب التي تناضل من أجل الحرية والاستقلال ، كما يتصف بنزعة السيطرة على مقدرات الدول الأخرى في العالم .

والكيان الصهيوني هو وليد الإمبريالية وربيبها ، وبالتالي فإن المذهب العسكري الإسرائيلي لن يشذ عن المذاهب العسكرية للدول التي أوجدته ، وقدمت له العون والمساعدة .

أما في الدول الاشتراكية والتقدمية ، فإن مضمون المذهب العسكري ، ينبعث من سياسة الحزب الحاكم التي تجسد النظام الاجتماعي السياسي للبلاد . وهو يعبر بشكل واضح عن مصالح جماهير الكادحين . وهي سياسة معلنة تناوىء وتشجب الحروب العدوانية ، وتعمل على ضمان المكاسب للشعوب . وبالتالي تؤكد استخدام كل الوسائط والقوى المتوفرة لتحقيق السلام في العالم .

أما دول العالم الثالث . والتي تشكل سورية إحداها . فإن مذاهبها العسكرية تتصف بحكم تكوين هذه الدول بمعاداة الإمبريالية والاستعمار بأشكاله كافة وبالعمل على تأمين استكمال تحررها السياسي والاقتصادي . وتنهج نهجاً سياسياً سلمياً مساهمة منها في تخفيف التوتر في العالم . وتبني هذه الدول قواتها المسلحة استناداً إلى إمكانياتها وطبيعة العدو المحتمل ، والحرب العادلة التي ستخوضها دفاعاً عن حقوقها وتحريراً لأجزاء مغتصبة من أراضيها .

يعتبر مضمون المذهب العسكري وأحكامه من المسائل الأساسية للاستراتيجية العسكرية للدولة ، نظراً للترابط الموضوعي بين الاستراتيجية العسكرية والمذهب العسكري . فعند بحث وتنفيذ المسائل المتعلقة بالتحضير للحرب وخوضها ، ومسائل بناء القوات المسلحة لا بد للاستراتيجية من الاعتماد كلية على أحكام المذهب العسكري ، والانطلاق من متطلباتها ، مع مراعاة ظروف الموقف الراهن ، والإمكانات المادية والسياسية والمعنوية للبلاد .

كما أن تطوير نظرية الاستراتيجية العسكرية يتم مع مراعاة متطلبات أحكام المذهب العسكري ، لأن هذه الأحكام تجسد قرارات الدولة والقوات المسلحة خاصة في مجال جوهر الإعداد للحرب وطرق خوضها ، وحيث أن هذه القرارات لها صفة الأوامر والقوانين فهي واجبة التنفيذ ، وبالتالي ينبغي على الاستراتيجية العسكرية تركيز الجهود والبحوث لحل المسائل التي يطرحها المذهب العسكري .

ولا يقتصر دور الاستراتيجية على تنفيذ الأحكام التي يقررها المذهب العسكري وعلى إيجاد أفضل الحلول للمسائل التي يطرحها ، بل أن الاستراتيجية تؤثر بشكل أو بآخر على المذهب العسكري من خلال البحوث والتطبيقات المنفذة والنتائج التي يتم التوصل إليها حيث تتم إضافة النتائج المعللة إلى أحكام المذهب العسكري .

ومن هنا فإن التوصيات والاستنتاجات المعللة التي تتوصل إليها الاستراتيجية والتي تتناسب مع المنطلقات السياسية ، وتتجاوب مع الظروف الراهنة ، وإمكانيات الدولة ، هذه التوصيات وهذه الاستنتاجات يمكن اعتمادها من قبل القيادة السياسية العسكرية العليا على أنها أحكام رسمية في المذهب العسكري وهي جزء لا يتجزأ منه ، وهكذا تمارس الاستراتيجية تأثيراً هاماً على تكوين أحكام الوجه العسكري للمذهب .

ثانياً : وجها المذهب العسكري السياسي والعسكري

١ ــ الوجه السياسي للمذهب العسكري :

يعتبر الوجه السياسي الجانب السياسي من المذهب العسكري للدولة ويتصف عادة بالاستقرار النسبي لأحكامه ويشمل هذا الوجه على المفاهيم التالية :

ــ الجوهر السياسي ــ الاجتماعي للحرب المحتملة التالية والتي قد تفرض على البلاد من قبل العدو (الأعداء) المحتمل .

ــ طبيعة الأهداف السياسية التي تتوخى الدولة تحقيقها من خلال الحرب .

ــ طبيعة المهام الاستراتيجية للدولة .

ــ تأثير الأهداف السياسية المتوخاة وتأثير طبيعة المهام الاستراتيجية على أسس بناء القوات المسلحة .

ــ طرائق تحضير البلاد عسكرياً .

ــ طرق خوض الحرب .

يجب أن تتناول أحكام الوجه السياسي للمذهب العسكري بشكل أساسي المسائل التالية :

١ ــ التحليل العلمي والموضوعي للمرحلة التاريخية الراهنة والظروف السياسية الدولية ومضمونها ، فنحن الآن نعيش مرحلة ما بعد الحرب الباردة حيث تتجلى حقيقة وجود قوة عالمية عظمى وحيدة هي الولايات المتحدة الأمريكية ، وانتصار الرأسمالية والغرب على الشيوعية والاتحاد السوفياتي وحلفائه . فيما كانت المرحلة التي سادت بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٩٢ مرحلة للحرب الباردة تمثل نظاماً عالمياً مبنياً على الاستقطاب بين قطبين بل وعلى التنافس بين نظامين اجتماعيين وسياسيين عالميين مختلفين هما النظام الرأسمالي بزعامة أمريكا والنظام الشيوعي (الاشتراكي) بزعامة الاتحاد السوفياتي ، وتميزت تلك الفترة بالثورات التحررية والتحرر من الاستعمار المباشر وانهيار لنظام الاستعمار وتقلص بعض الدول الاستعمارية مثل انكلترا وإسبانيا والبرتغال وفرنسا .

٢ ــ الأسس السياسية للمذهب العسكري والتي تشمل ما يلي :

ــ تقويم الجوهر السياسي الاجتماعي للحروب التي يحتمل نشوبها في المرحلة التاريخية الراهنة وعادة ما تصنف الحرب على النحو التالي :

* حروب **عادلة** تشن للدفاع عن الوطن والحقوق وللتحرر الوطني .
* حروب **ظالمة** وغاشمة وعدوانية تشن بهدف التوسع أو استغلال الشعوب وقمع حركات التحرر ، أو لتحقيق مصالح إحدى الدول .

* حروب تدخل في شؤون الدول الصغيرة لفرض شروط أو مسار سياسي عليها .
* حروب لتطبيق الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن وتخاض من قبل تحالف تحت علم الأمم المتحدة لأهداف مختلفة .

ومن الطبيعي القول إن أي بلد مستقل وله قرار مستقل في الحلبة الدولية سيسعى لمنع وقوع الحروب الظالمة والعدوانية وحروب التدخل كما سيسعى إلى منع وقوع الحرب العالمية النووية ، وسيدعم بالتأكيد الطرف الذي يحارب لأجل قضية عادلة تهدف لرد المعتدي أو التحرر أو حماية الوطن والاستقلال واستعادة الحقوق والأرض المغتصبة .

٣ ـــ المسائل المتعلقة بتنظيم العمل السياسي (الحزبي) والعمل العقائدي في الجيش ، أو العمل النفسي المعنوي (لدى الدول التي لا تعمل بالنظام الحزبي) ويتضمن ذلك الاتجاهات الأساسية للإعداد السياسي ـــ المعنوي والنفسي لعناصر القوات المسلحة بمختلف فئاتها : الكوادر القيادية وعناصر صف الضباط والأفراد في كافة أفرع القوات المسلحة . وكذلك التهيئة السياسية المعنوية والنفسية لكل فئات الشعب ، ويهدف هذا العمل إلى تشكيل رصيد سياسي معنوي ونفسي في المجتمع كافٍ لمواجهة ظروف الحرب ويساهم في تأمين النصر في الحرب مهما بلغت قسوة الظروف التي تسببها الحرب بما فيها من تدمير وخسائر بشرية ومادية .

٤ ـــ إبراز المضمون السياسي للمذهب العسكري وتوجهه وعادة ما تقوم كافة الدول بإعلان مضمون دفاعي وتوجهات سياسية منطلقة من المضمون الدفاعي المعلن وبالرغم من أن بعضها يخفي تحت الغطاء الدفاعي للمذهب نوايا وتدابير عدوانية .

٢ ـــ الوجه العسكري للمذهب العسكري :

هو الجانب الآخر الذي يكوِّن مع الوجه السياسي المذهب العسكري وهو يتناول دائرة واسعة من المسائل التي تنتمي إلى مختلف اتجاهات حل المعضلة الرئيسية ألا وهي معضلة تأمين الحماية المسلحة للبلد ، ضد الأعداء المحتملين في الحرب القادمة التي قد تنشب أو تُفرض على الدولة ومن هذه المسائل :

ـــ الاتجاهات الأساسية في الاستخدام القتالي للقوات المسلحة في الحرب .
ـــ الاتجاهات الأساسية في البنية التنظيمية للقوات المسلحة .
ـــ الاتجاهات الرئيسية في تجهيز وتزويد القوات المسلحة بمنظومات التسلح الأساسية المختلفة والأعتدة الأخرى المتممة وتجهيزات التأمين المختلفة .
ـــ الجهود المبذولة لتطوير فن الحرب الخاص بالدولة .
ـــ تأمين متطلبات الاستعداد القتالي العالي للقوات المسلحة .

ـــ تحقيق المتطلبات التي تفرضها الحرب وظروفها على قضايا تحضير البلاد للحرب بما في ذلك المسائل التالية :

☐ إعداد السكان للحرب ، عن طريق تدريبهم في نشاطات عسكرية سواء في الجيش أو منظمات شبه عسكرية (فتوة ـــ تدريب جامعي ـــ جيش شعبي) أو على أعمال الدفاع المدني .

☐ إعداد أراضي الدولة للحرب عن طريق تحضير الملاجىء وحماية المعامل والأغراض الحيوية وتوزيع ونشر الصناعات على رقعة البلاد منذ وقت السلم وإعداد شبكات الطرق والمواصلات والمؤسسات المساعدة للمجهود الحربي مثل الموانىء والمطارات ومؤسسات المواصلات ... إلخ .

☐ بناء وتطوير الاقتصاد الوطني بما يتلاءم مع متطلبات الحرب سواء في العمل زمن السلم أو إمكانية العمل زمن الحرب مع إعطاء الأفضلية لإنتاج ما هو ضروري للقوات المسلحة .

ومن الضروري التنويه إلى أن أحكام الوجه العسكري يجب أن تبين وتوضح طرق ووسائل تنفيذ القوات المسلحة للمهام المسندة لها في الحرب .

ومن الطبيعي أن لا يدخل في عداد أحكام الوجه العسكري للمذهب إلا وجهات النظر التي تعتمدها الدولة وتستخدمها الأجهزة المختصة في الدولة والقوات المسلحة وطبقاً للظروف الراهنة .

كما أن إعطاء فكرة عامة عن طبيعة الحرب المحتملة وخاصة عن المضمون الاستراتيجي لتلك الحرب في المرحلة التاريخية المعاصرة يعتبر من الأحكام الأساسية للوجه العسكري للمذهب .

إن المذهب العسكري لأي بلد أو دولة يجب أن ينطلق من حقيقة أساسية وهي أن تكون القوات المسلحة فيه جاهزة بصفة دائمة لرد أي عدوان محتمل .

كما أن أحد أهم أحكام الوجه العسكري للمذهب تلك التي تفرض إنشاء تجميعات القوات المسلحة الضرورية والكافية ومنذ زمن السلم لصد العدوان المحتمل وإيقافه ومن ثم إنزال الهزيمة بالمعتدي أو إلحاق أضخم الخسائر به .

ويتم إنشاء هذه التجميعات بناء على تحليل المعلومات المتاحة عن العدو من حيث : حالة ووضع وانتشار قواته المسلحة ، والطرق المحتملة لشن العدوان من قبله ، وبالطبع يكون إنشاء هذه التجميعات شاملاً ومتضمناً التجميعات التالية :

ـــ تجميعات النسق الأول .

ـــ تجميعات النسق الثاني .

ـــ تجميعات الاحتياطات العملياتية .
ـــ تجميعات الاحتياطات الاستراتيجية .

كما يتضمن نشر القوات الاحتياطية بالحجم الكافي والضروري الذي تعتقد الدولة أنه ملائم حسب المهام المسندة والأهداف المتوخاة ، ونشر أعمال التعبئة على رقعة البلاد بما في ذلك تعبئة المواد والآليات والمعدات والمنشآت الصناعية والمؤسسات لصالح المجهود الحربي .

إن مطلب المحافظة على القوات المسلحة بدرجة جاهزية قتالية عالية هو مطلب أساسي وضروري ومثله جاهزية أعمال التعبئة ، وبالتالي فإن دراسة وتحقيق متطلبات تصعيد درجات الاستعداد والجاهزية بما يتناسب مع درجة توتر الموقف السياسي العسكري في المنطقة واحتمالات التهديد بشن العدوان هو من ضمن الأحكام المتعلقة بالوجه العسكري للمذهب .

أما الأحكام المتعلقة بالبناء العسكري أو ببناء القوات المسلحة وإعدادها للحرب فيمكن أن تتضمن المسائل التالية :

ـــ البنية التنظيمية للقوات المسلحة .
ـــ التجهيز والتزويد بمختلف وسائط الصراع والتأمين .
ـــ تحقيق تناسب متوازن بين أنواع القوات المسلحة حسب العدو المحتمل وطبيعة الحرب المقبلة .
ـــ الاستكمال بالعناصر لمختلف أنواع القوات العاملة والاحتياطية .
ـــ التدريب القتالي والتربية .
ـــ إعداد الكوادر القيادية وأجهزة القيادة والأركان .

ويمكن في سياق الحديث عن أحكام الوجه العسكري للمذهب أن نذكر بعض القضايا المرتبطة بأحكام المذهب العسكري وهي :

ـــ تحضير اقتصاد البلاد للحرب (انتشار الفعاليات على مسرح العمليات ـــ الحماية) .
ـــ تحويل اقتصاد البلاد من حالة السلم إلى حالة الحرب .
ـــ تحضير تدابير التعبئة لكل ما يفيد المجهود الحربي وفق خطة خاصة .
ـــ تنظيم أعمال الدفاع المدني (ملاجىء ـــ مشافٍ ـــ مفارز الإنقاذ ـــ مفارز الإطفاء ـــ توزيع مخصصات الإغاثة ... إلخ) .

ومن البدهي أن المذهب العسكري والوجه العسكري منه يشمل الأحكام الأساسية للفن الحربي للدولة المعنية وخاصة منها تلك المتعلقة بطرائق وأشكال خوض الحرب في مختلف شروط وظروف الحرب المحتملة القادمة . وبشكل عام فإن مضمون المذهب العسكري من الناحية

العسكرية يجب أن يتجسد في خوض أعمال قتالية حاسمة متتالية حتى تحقيق دحر العدو وسحق قواته باستخدام القدرة الحربيـة للدولة ، ومن ثم الانتقـال للأعمـال القتالية النشطة بشن الهجوم المعاكس العام أو الضربات المعاكسة.لطرد العدو وتحرير الأرض المحتلة .

ويعتبر الدفاع والهجوم الشكلين الأسـاسيين للأعمال القتالية والمذهب العسكري للدولة لا يستثني أحدهما في الاستخدام كشكل من أشكال خوض الحرب وقد تقدم دولة أحدهما على الآخر في بداية الحرب إلا أنه لا مناص في مجرى الحرب من اللجوء إلى الدفاع والهجوم . وعادة ما تضع الدول الدفاع كمبدأ في مذهبها العسكري تعبيراً عن توجهات سياستها الخارجية السلمية تجاه جيرانها وتجاه المجتمع الدولي، إلا أنه ما أن تنشب الحرب أو يُشَّن عدوان على الدولة فإن سير الحرب اللاحق يتطلب القيام بأعمال هجومية لحسم الحرب وتحقيق أهداف الدولة وإنهاء الحرب بقهر العدو واستعادة الأراضي والحقوق المغتصبة وإعادة فرض السلام وإرغام المعتدي على الخضوع لإرادتها . **وبالتـالي فإن الدفاع يجب أن لا يكون نهائيـاً ووحيداً بل إنه يمهد للهجوم اللاحق ويستخدم** كِلا الدفاع والهجوم في مجرى الحرب أثناء خوض المعارك والمواقع والعمليات .

وتنفذ القوات المسلحة المهمات التي تستند لها بالتعاون بين كافة أنواع القوات المسلحة البرية والجوية والبحرية والدفاع الجوي وصنوف هذه القوات لأنه لا يمكن توقع النجاح في الأعمال القتالية وفي الحرب بدون الجهود المشتركة لكافة أنواع القوات .

كما أن التأمين الشامل للأعمال القتالية للقوات يلعب دوراً مهماً في تحقيق النصر ، ويشمل التأمين الشامل كافة أنواع التأمين القتالي والفني والإداري .

أما أحكام تنظيم السيطرة على القوات في السلم والحرب فيحتل مكاناً بارزاً في إعداد القوات المسلحة للحرب ، والمنطلق الأساسي لتنظيم القيادة والسيطرة على القوات يجب أن يكون وحدة القيادة السياسية والعسكرية للحرب متجسدة في القائد العام للقوات المسلحة والذي يكون عادة في الوقت ذاته رئيس الدولة وعنده صلاحيات إعلان الحرب والتعبئة وقيادة القوات المسلحة والأعمال القتالية وإدارة الحرب . ويجب أن يتضمن تنظيم القيادة تحقيق القيادة المركزية للقوات المسلحة زمن السـلم والحرب في مجال التخطيط وقيادة الأعمال الاستراتيجية مع إعطاء مجال واسع للقيادات الميدانيـة على كافة المستويات للإبداع والمبـادهة في أســاليب وطرق تحقيق الأهداف السيـاسية والاسـتراتيجية باستخدام التكتيكات والمبادرات التي يرونها ضرورية لإحراز النصر وتحقيق المهام المسندة في المعارك والمواقع والعمليات التي يخوضونها وحسب الظروف الملموسة التي يعيشونها والعدو المقابل .

ثالثاً : فكرة عامة عن بعض المذاهب العسكرية في العالم :

وهنا وفي هذا المجال لا بد لنا من مناقشة بعض الأفكار العامة عن المذاهب العسكرية وتطورها .

فالتطور الكبير للمذاهب العسكرية جاء في عصر الرأسمالية الاحتكارية إذ أنَّ مشاركة الجيوش ذات الملايين العديدة في الحروب ، وضخامة وسائط الصراع المسلح ، واستمرارية هذه الحروب لمدة طويلة . واتساع المساحات التي ضمتها مسارح العمليات ، كل ذلك أدى إلى تعزيز الصلة بين المقومات السياسية والاقتصادية والمعنوية والعسكرية المؤثرة في الإعداد للحرب وطرائق تنفيذ القتال ، كما تطلب التحضير للحرب في تلك الظروف تنفيذ جملة تدابير موجهة وهادفة تناولت مجالات الحياة الاجتماعية للدولة واقتصادها وسياستها ، إلاّ أن الأفكار النظرية العسكرية البورجوازية ، وبقية العلوم الاجتماعية الأخرى حددت اتجاه تطور العمل العسكري في بعض المجالات بشكل صحيح حيث بقيت عاجزة عن الكشف الصحيح عن القوانين الموضوعية للحرب لأنه لم يأخذ بالحسبان تأثير العوامل بكافة جوانبها ، فقد عكست المذاهب العسكرية للدول الرأسمالية تعارض الأنظمة الاجتماعية الرأسمالية طبقاً لمصالحها المتعارضة والتوجه العدواني لهذه الدول لذلك وانطلاقاً من السعي لتحقيق الأهداف المخططة لهذا الكتاب لا بد من استعراض سريع لأهم المذاهب العسكرية في العالم باستثناء المذهب العسكري السوفياتي والمذهب العسكري الأمريكي والمذهب العسكري الإسرائيلي حيث سيخصص لكل من هذه المذاهب فصل خاص به .

المذهب العسكري البريطاني وتطوره :

لقد سيطر سعي البورجوازية البريطانية إلى تحقيق الانتصارات بواسطة الآخرين على مخططي المذهب العسكري حيث أصبحت هذه الأهداف جوهر الاستراتيجية البريطانية ، وتتلخص هذه الاستراتيجية في مشاركة غير فعالة في الحرب وغير مباشرة أيضاً ، وقد بدا ذلك جلياً في الحرب العالمية ، ولا سيما ضد ألمانيا حيث قامت بريطانيا بالضغط الاقتصادي والسياسي وتنفيذ الحصار البحري ، كما عملت في مسارح الأعمال الحربية بهدف احتلال أراض جديدة، والحصول على مركز استراتيجي متميز في مرحلة نهائية للحرب .

وخير مثال على هذه الاستراتيجية البريطانية ما صرحه رئيس وزراء بريطانيا في الحرب العالمية الثانية حين قال : « سأحارب ألمانيا حتى آخر جندي سوفيتي » .

ومما لا شك فيه ارتباط المذهب العسكري البريطاني ارتباطاً وثيقاً مع المذاهب العسكرية لدول حلف الناتو الأخرى ، فهو يمثل التصور السياسي الرئيسي للبلاد البرجوازية الإنكليزية التي تنحو إلى بعث بريطانيا العظمى ، لتعود كما كانت دولة عظمى فعلاً ، انطلاقاً من امتلاكها قدرة

صاروخية نووية كبيرة ، وقوة اقتصادية كافية لتدعيم وتوسيع موقعها السياسي العسكري عالمياً .

وقد حافظت بريطانيا على سياستها المتجسدة في زيادة القوة النووية الاستراتيجية والتكتيكية للاستمرار في نهجها السياسي العالمي (موقع القوة) ، كما سعت إلى تحديث تجهيزات القوات البرية والبحرية والجوية وأعتدتها ، وتحضيرها لخوض الحرب باستخدام الأسلحة النووية أو التقليدية .

المذهب العسكري الفرنسي وتطوره :

بعد الحرب العالمية الأولى توجه المذهب الفرنسي إلى الاستراتيجية الدفاعية انطلاقاً من سياسة فرنسا آنذاك التي كانت تمثل البرجوازية الفرنسية الخائفة من شعبها حيث كان الهدف الأول لفرنسا تثبيت حدودها الشرقية التي تحددت بعد الحرب العالمية الأولى ، وحماية فرنسا من عدوان ألماني مرتقب ، إضافة إلى سعيها للمحافظة على المستعمرات الفرنسية المستولى عليها ، ولكن تعصب القيادة العسكرية الفرنسية لخبرات الحرب العالمية الأولى ، وتمسكها باستنتاجات خاطئة غير معللة لفرضية تفوق الشكل الدفاعي للأعمال القتالية على الهجوم ، أديا إلى تدعيم التوجهات الدفاعية في المذهب العسكري الفرنسي حتى كانت الحرب العالمية الثانية فكانت نتائجها إثباتاً لإفلاس هذا المذهب .

بعد الحرب العالمية الثانية تطور المذهب العسكري الفرنسي مثله مثل المذاهب العسكرية في الدول الغربية وارتبط بحلف الأطلسي ودخلت فيه تعاريف ومصطلحات عسكرية عبرت عن فن استخدام الوسائط والوسائل التي هي بحوزة القوات الفرنسية لتحقيق الأهداف الموضوعة كالاستراتيجية الكلية والاستراتيجية العسكرية العامة ، والاستراتيجية العملياتية العسكرية والاستراتيجية التكوينية .

وبرؤية خاصة للجنرال ديغول حصلت استقلالية معينة في مجال القدرات وخاصة النووية لتصبح لفرنسا قوة نووية خاصة بها مستقلة عن الجناح العسكري الأمريكي مع الالتزام الكامل بالعوامل السياسية المؤثرة وكان الهدف :

- توفير الأمن بأعلى مستوى .
- تأمين الدفاع الوطني .
- تنفيذ مخطط عمل مرتبط بشكل ضيق بمنظومات الأسلحة الغربية وبتوازن القوى .

وهكذا التزم المذهب العسكري الفرنسي ولزمن معين باستقلالية شبه كاملة ولكن ما لبثت فرنسا بعد ديغول أن التزمت بقرارات واشنطن وحلف الأطلسي في مجالات استخدام القوة العسكرية حيث تبين أن سياسات الحكومات المتعاقبة أصبحت شبه تابعة للولايات المتحدة على

الصعد كافة السياسية والعسكرية وبكل المفاهيم المعروفة في المذهب العسكري وهذا ما ظهر بوضوح إبان أزمة الخليج .

المذهب العسكري الياباني وتطوره :

في عام ٦٦٠ قبل الميلاد أسس الإمبراطور **جمو سليل آلهة** الشمس إمبراطورية اليابان التي كانت تشمل كوريا وسخالين وجزر كوريل وفورموزة وجزءاً من الصين وغير ذلك الكثير

هذه الإمبراطورية العريقة شهدت ولادة مذهب عسكري ياباني عبر تاريخها الطويل ، وقد تأثر هذا المذهب بسياسة الطبقة الحاكمة في اليابان ، لأن الهدف الرئيسي لهذه الطبقة كان السيطرة على آسيا وتدعيم دورها في الميدان الدولي ، واحتلال الشرق الأقصى كله .

ومن الملاحظ أن النزعة العسكرية اليابانية الواضحة في المذهب العسكري الياباني كانت شبيهة بالنزعة العسكرية الواضحة للمذهب العسكري الألماني النازي ولكنها كانت تتناقض مع الإمكانيات الاقتصادية للبلاد ، لأن تلك الخطط لم تكن مؤمنة من الناحية السياسية المعنوية والعسكرية التقنية ، فكانت المغامرة متجسدة بها بشكل واضح .

وقد أثرّ تنامي قوة الاقتصاد الياباني الهائل في مضمون المذهب العسكري الياباني فقد أحييت النزعة العسكرية ثانية ، وبدا واضحاً سعي اليابان لتوسيع تأثيرها في جنوب شرقي آسيا ، وفي المحيط الهادي كله .

ومع تطور التعاون العسكري الاقتصادي الأمريكي الياباني جرى تقدم نظرية الدفاع الذاتي كايديولوجية لإخفاء تقوية القدرة العسكرية لليابان ونزعة التوسع لدى النظام الإمبريالي الحاكم في اليابان .

كما كان لدورها الكبير في الحرب العالمية الثانية في دول المحور دور كبير في تطوير المذهب العسكري الياباني ، ولكن ضمن الأطر السابقة .

لقد خرجت اليابان من الحرب العالمية الثانية بعد أن استسلمت للحلفاء دون قيد أو شرط عندها فرض الحلفاء عليها قيوداً شديدة خاصة المتعلق منها بالقوات المسلحة من حيث عدم إنشاء جيش كبير أو حتى تطوير هذه القوات فيما بعد ، وانعكس ذلك على دستور اليابان الذي وضع عام ١٩٤٧ ، وكان يسمى دستور السلام والذي يحظر إرسال قوات عسكرية يابانية للخارج أو استخدام القوة العسكرية كوسيلة لحل الصراعات الدولية ، كذلك احتلت القوات الأمريكية اليابان ، وبذلك استغل اليابانيون هذا الوضع في العمل المخلص والجاد لتطوير اقتصاد بلادهم وزيادة الإنتاج حتى أصبحت اليابان أغنى دولة في العالم تقريباً .

ونتيجة لهذا طلبت الولايات المتحدة من اليابان أن تأخذ على عاتقها مسؤولية الدفاع عن أراضيها وأن تزيد من ميزانية قواتها المسلحة لوقف نموها الاقتصادي وبمرور الوقت تطورت هذه القوات وأصبحت تحتل مرتبة متقدمة بين جيوش العالم .

وفي منتصف الثمانينيات بلغت اليابان درجة كبيرة من التطور التكنولوجي والإنتاج الحربي خاصة في الإلكترونيات والطيران .

وعند قيام العراق بمهاجمة الكويت عام ١٩٩٠ واندلاع حرب الخليج لم تتمكن اليابان من إرسال قوات لها للمشاركة مع قوات التحالف الدولي . واكتفت بالمساهمة المالية لهذه القوات الأمر الذي شعرت معه اليابان أنها لا تستطيع حماية مصالحها في الخارج ، ولذلك وافق البرلمان الياباني مؤخراً على قانون يسمح لها بإرسال قوات عسكرية للخارج للمشاركة في عمليات حفظ السلام التي قد تقوم بها الأمم المتحدة .

أما على الصعيد السياسي فإن اليابان كعملاق اقتصادي كبير تطالب بمقعد دائم في مجلس الأمن حتى تلعب دوراً سياسياً وعالمياً يلائم قوتها الاقتصادية وما تقدمه من منح ومعونات لمختلف الدول ، وبما لها من علاقات تجارية مع دول العالم التي تصدر لها منتجاتها المختلفة .

المذهب العسكري الألماني وتطوره :

كان الهدف السياسي الرئيسي للمذهب العسكري لألمانيا القيصرية قبل الحرب العالمية الأولى هو إعادة اقتسام العالم تعسفياً ، واحتلال مستعمرات جديدة ، ولكن الأهداف السياسية والعسكرية لألمانيا القيصرية كانت تتناقض مع الإمكانيات العسكرية والاقتصادية الحقيقية للبلاد تناقضاً مطلقاً ، فقد تبين ضعف قدرة ألمانيا القيصرية بحروب على جبهات عديدة وضد دول كثيرة في آن معاً .

وهكذا أخطأت ألمانيا في تحديد قدرتها السياسية والاقتصادية والمعنوية كما أنها أخطأت في تقدير قدرات أعدائها .

وبعد الحرب العالمية الأولى ظهرت القوة العسكرية الألمانية بصورتها الهتلرية ، وبرز المذهب العسكري الألماني الهتلري هادفاً إلى تنفيذ سياسة مكشوفة تهدف أساساً إلى السيطرة على العالم كافة .

وقد خطط المذهب العسكري الألماني الهتلري للقيام بهجوم مفاجئ ضد دول عديدة دون إعلان الحرب عليها ، كما خطط لخوض الصراع المسلح بأسلوب الحرب الخاطفة بوحشية وقسوة منقطعة النظير ، حيث تم التدمير الجماعي للسكان ، والاستيلاء على المواد الثمينة ، لأن أسس

المذهب العسكري لألمانيا الهتلرية هي خوض الحرب بأسلوب انتقامي وبروح المغامرة والعدوان .

وهزمت ألمانيا النازية ، وانهار مذهبها العسكري لأنها أخطأت في تقويم الإمكانيات الاقتصادية والسياسية والعسكرية للدول الأخرى ، كما تجاهلت القوانين الأساسية لعلم الحرب .

وبعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ استسلمت ألمانيا لقوات الحلفاء بعد أن فقدت عدة ملايين من رجالها ، وبعد أن دمرت معظم مدنها ومنشآتها الحيوية ، فاحتلت قوات الحلفاء من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا وفرنسا الأراضي الألمانية ، وفرض على ألمانيا حظر عسكري يمنعها من إنشاء قوات مسلحة كبيرة كما قسمت ألمانيا إلى قسمين وأقيم جدار برلين ليفصل بين شطريها .

والتصق المذهب العسكري لألمانيا الاتحادية مع المذهب العسكري لحلف الناتو ، لأنه نشأ أساساً على نظرية (الارتباط المتبادل) أو (التكامل العسكري) حيث برزت العلاقة المحددة لألمانيا الاتحادية من النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص .

ففي منتصف السبعينيات كان أساس المذهب العسكري لألمانيا الاتحادية يتلخص في تبديل تناسب القوى في أوروبا الغربية لصالح ألمانيا الاتحادية للحصول على الدور الرئيس في حلف الناتو ، ولم تتخل الأوساط الإمبريالية الرجعية ، لا سيما وأنها المتنفذة في ألمانيا الاتحادية عن فكرة السعي للسيطرة على أوروبا وغيرها .

كما أن أساس الوجه العسكري التقني للمذهب العسكري لألمانيا الاتحادية يقوم على تبني حلف الأطلسي نظرية (الرد المرن) ؛ والتي تتضمن احتمال نشوب المواجهات العسكرية على اختلاف أنواعها ودرجاتها في أوروبا نووية كانت أو تقليدية ، وبالتالي تعسكر اقتصاد البلاد فتعززت مقدرتها الحربية ، وهكذا تأثر تطور المذهب العسكري الألماني الاتحادي بالسياسة الإمبريالية الألمانية العدوانية .

ورغم ظروف إعادة البناء والتقسيم والمراقبة فقد قام الشعب الألماني بجهود كبيرة لإعادة بناء ألمانيا الغربية ، وفي أقل من ٢٥ عاماً وقفت ثانية كدولة صناعية كبرى وأخذ اقتصادها يقوى تدريجياً حتى أصبحت إحدى الدول السبع الصناعية الكبرى في العالم وعندما لاحت لها الفرصة المؤاتية ، وتبينت بداية النهاية للاتحاد السوفياتي انتهزتها . واتفقت مع الاتحاد السوفياتي على توحيد ألمانيا ، وذلك بدفع تعويضات تساوي عدة مليارات من الدولارات للاقتصاد السوفياتي المنهار ، وكان الاقتصاد الألماني من القوة بحيث استطاع دفع هذه التعويضات بالإضافة إلى تحمل أعباء ألمانيا الشرقية التي كانت تعاني من انهيار اقتصادها .

وعندما توحدت ألمانيا أرادت أن تحتل مكانة سياسية وعسكرية توازن هذه المكانة الاقتصادية العالمية ، فأعلنت عن اتفاقها مع فرنسا على تشكيل جيش ألماني ـــ فرنسي يكون نواة لجيش أوروبي للدفاع عن هذه القارة ، وقد عارضت الولايات المتحدة تؤيدها بريطانيا هذا الاتجاه واعتبرته تدميراً لحلف الأطلسي .

وأثناء حرب الخليج أرادت ألمانيا المشاركة مع قوات التحالف الدولي ، ولكن كما حدث مع اليابان فإن دستورها كان يمنع إرسال قوات خارج أراضيها ، وقد عمدت إلى تعديل هذا الدستور لفتح المجال أمام قواتها المسلحة لتلعب دوراً أكثر تأثيراً في الساحة الدولية مستقبلاً .

وهكذا نجد بوادر قوى جديدة تلوح في الأفق تتمثل في ألمانيا الموحدة في أوروبا وفي اليابان جنوب شرق آسيا . ومن الملاحظ أن هاتين الدولتين كانتا الأكثر قوة في العالم قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ ثم جمعهما التحالف خلال هذه الحرب وقد تشهد السنوات العشر القادمة نمو كل منهما سياسياً وعسكرياً ووصولهما إلى مقاعد مجلس الأمن وحتى إلى مرتبة المنافسة على الزعامة العالمية .

إن الوصول إلى القمة أكثر صعوبة ، لأنه الصراع على المصالح ، والصراع على السلطة والنفوذ وهكذا تسير الحياة منذ القدم في صراع بين الناس وبين الدول .

رابعاً : العلاقة بين العلم العسكري والمذهب العسكري :

يرتبط المذهب العسكري للدولة وبشكل وثيق بالاستراتيجية العسكرية والعلم العسكري ، وللاستراتيجية العسكرية دور في رسم المذهب العسكري وتعتبر الاستراتيجية العسكرية جزءاً هاماً من فن الحرب وتلتزم بأحكام المذهب العسكري في حل المهام العملية ، وبدوره فإن العلم العسكري الذي يدخل فيه فن الحرب كجزء مكون له يستخرج بعض أحكام المذهب العسكري ويعممها ويدخلها في منظومة متناسقة وهكذا يتشكل المذهب العسكري بمساعدة العلم العسكري ويرتكز في استنتاجاته فكلما كان المذهب العسكري مستنداً بشكل أكبر إلى الاستنتاجات المستخلصة من العلم العسكري كانت استجابته لمتطلبات الواقع أفضل ، وبالعكس كلما كان المذهب العسكري أقل توافقاً مع استنتاجات العلم العسكري ازدادت فيه العناصر ذات الصبغة الشخصية وازداد فيه الانحراف عن الظروف الواقعية . وكما نعلم فإن المذاهب العسكرية للدول الأوروبية لم تُقوِّم تقويماً كافياً قدرة السلاح الناري عشية الحرب العالمية الأولى خلافاً للعلم العسكري وخبرة الحروب السابقة مما جعلها تقصر تقصيراً خطيراً عن المتطلبات الواقعية للحرب . وبعد إعلانها الهجوم وهو الطريقة الرئيسية للأعمال

القتالية لم تتمكن من إعداد الوسائط الضرورية لتحقيقه بأبعاد واسعة.إنّ إهمال المذهب العسكري لاستنتاجات العلم العسكري يمكن أن يقود إلى عواقب في غاية السلبية ، ويضع الدولة على حافة الهزيمة. في مثل هذا الوضع وجدت فرنسا نفسها في الحرب العالمية الثانية ، فقد كان مذهبها العسكري مثلاً يعاني من التفكير ذي الجانب الواحد ، والسلبية والنزعة الدفاعية ، ولم يكن يراعي الطبيعة المحتملة للحرب القادمة ولا خصائصها كذلك ومرد هذا قبل كل شيء أن الحكومة الفرنسية أهملت المصالح الوطنية لبلادها وعملت مع الولايات المتحدة وانكلترا على تهدئة هتلر زعيم ألمانيا النازية مشجعة إياه للتوجه ضد الاتحاد السوفياتي * كما أن القيادة العسكرية المحافظة أهملت المقترحات الثورية لتحديث الجيش الفرنسي والتي كان قد تقدم بها الجنرال ديغول وآخرون ، وكان نتيجة ذلك أن فرنسا ذات الإمكانات الاقتصادية والعسكرية التي تضعها في مقدمة الدول الأوروبية حينذاك ، وجدت نفسها غير مستعدة لصد العدوان الهتلري ومنيت بهزيمة سريعة ، ويمكن أن نخمن ما كان ينتظر انكلترا فيما بعد لولا وضعها الجغرافي ، ولولا تغير خطط هتلر وانعطافه نحو الشرق .

وهكذا يمكن القول بأن العلم العسكري يمارس تأثيراً فعالاً على المذهب العسكري ، وبدوره فإن المذهب العسكري أيضاً لا يبقى سلبياً تجاه العلم العسكري ، بل يمارس عليه تأثيره .

والمذهب العسكري يضع أمام العلم العسكري مهام معينة مصاغة على شكل متطلبات ووظائف حكومية ، ويركز جهوده لحل المعضلات الرئيسية للبناء العسكري وتعليلها ، وإخراج أحكام مذهبية جذرية إلى حيز الوجود لا تستخدم استنتاجات العلم العسكري في ممارسة البناء العسكري بصورة مباشرة ، بل بصورة غير مباشرة من خلال المذهب العسكري فيمكن لنفس عوامل الحرب وقوانينها ومجراها ومآلها التي يكتشفها ويعممها العلم العسكري أن تُقوم تقويماً مختلفاً من قبل المذاهب العسكرية لمختلف الدول حتى ولو كانت ذات نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي متشابه ، ففي عشية الحرب العالمية الثانية كانت المذاهب العسكرية لألمانيا وفرنسا وانكلترا وإيطاليا المنبثقة من مقدمات واحدة مختلفة في كثير من الأحكام الجذرية .

يدرس العلم العسكري دائرة من المعضلات أوسع مما يلزم لتحقيق المهام العملية للبناء العسكري في الفترة المعطاة فهو يتناول كل وسائط خوض الصراع المسلح وشروطه ولو كانت غير منطبقة على البلد المعطى ولا تتناسب مع إمكاناته ، ولكن استنتاجات العلم العسكري حيال ذلك تستخدم من قبل المذهب العسكري انطلاقاً من ظروف البلد وإمكاناته الواقعية .

ليس لأي علم عسكري حديث أن يهمل الثورة الحادثة في قضية الحرب ، وظهور السلاح النووي الصاروخي وتأثيره الرائد على طرق الصراع المسلح وأشكاله مع ذلك فبالنسبة للدول التي

لا تملك سلاحاً نووياً صاروخياً خاصاً بها ينبغي على المذهب العسكري أن يشير إلى طرق في البناء العسكري تختلف عما هو مستخدم في البلدان التي تملك وسائط الصراع المسلح جميعاً .

إن العلم العسكري يدرس تطور قضية الحرب في كثير من البلدان ويُقوم قدرتها الحربية وشروط خوض الصراع المسلح ، بينما يقتصر المذهب العسكري على دراسة تلك العوامل التي لها تأثير على البناء العسكري في بلدها فقط فمن بين الظواهر والنزاعات المتنوعة التي يتناولها العلم العسكري ومن بين كل تعميمات العسكريين ومتطلباتهم يتبنى المذهب العسكري ما يتناسب مع النهج السياسي للدولة وإمكاناتها الاقتصادية والعسكرية ، وهناك كثير من الخطوط المشتركة بين المذهب العسكري والعلم العسكري ففيهما تأثير متبادل كما بينهما اختلافات في الوقت ذاته .

جوهر العلم العسكري والمذهب العسكري ومحتواهما والفروق والروابط المتبادلة بينهما

	العلم العسكري	المذهب العسكري
الجوهر	منظومة من المعارف حول قوانين الحرب وطبيعتها ، وحول بناء وإعداد القوات المسلحة والبلاد للحرب وطرق خوض الصراع المسلح .	منظومة من وجهات النظر التي تتبناها الدولة في الوقت الراهن والمحدد حول جوهر الحرب المستقبلية المحتملة وأهدافها وطبيعتها ، وحول إعداد البلاد والقوات المسلحة من أجلها وطرق خوضها .
المحتوى الرئيسي	ـ بحث الصراع المسلح وقانونيته وطبيعته ، وطرق إعداده وخوضه على المقاييس الاستراتيجية والعملياتية والتكتيكية . ـ تحديد القوام والتنظيم والتجهيز الفني للقوات المسلحة على الوجه الأمثل . ـ معالجة قضايا التدريب والتربية العسكرية . ـ محتوى وأشكال وأساليب قيادة التشكيلات (القوات) في زمن السلم والحرب . ـ تحديد ارتباط الصراع المسلح بالاقتصاد ، وكذلك تأثير هذا الصراع على الاقتصاد ، والتأمين الاقتصادي لبناء القوات المسلحة وإعدادها واستخدامها القتالي . يدرس العلم العسكري مسائل الصراع المسلح آخذاً بعين الاعتبار علاقة سير الحرب ونتيجتها مع تناسب الإمكانيات الاقتصادية والمعنوية والسياسية والعلمية والفنية والحربية بالذات بين الطرفين المتحاربين . وفق المحتوى الرئيسي للعلم العسكري يميز من حيث التركيب العناصر التالية المكونة له : ـ التنظير العام الذي يبحث عن منظومة من قوانين الصراع المسلح بالارتباط المتبادل مع	انطلاقاً من تقدير القيادة السياسية والعسكرية في البلاد للموقف على صعيدي العالم والمنطقة ، واستنتاجات العلم العسكري يحدد مفهوم موحد حول : ـ ما هو مقدار احتمالية الحرب المستقبلية ، ومع أي عدو ستكون ؟ ـ ما هي الطبيعة التي تمكن أن تأخذها الحرب القادمة ؟ ـ ما هي الأهداف والمهام التي يمكن أن تسند للقوات المسلحة في مجال توقع مثل هذه الحرب ، وما هي القوات المسلحة التي يجب أن تتوفر لها بغية تحقيق الأهداف الموضوعة . ـ ما هو الشكل الواجب لإنشاء البنية العسكرية وإعداد القوات المسلحة والبلاد من أجل الحرب المحتملة ؟ ـ ما هي أساليب خوض هذه الحرب ؟ للمذهب العسكري جانبان يرتبطان ويتعلقان مع بعضهما بعضاً بشكل وثيق اجتماعي سياسي ، وعسكري فني . ويتناول الجانب الاجتماعي السياسي المسائل التي تتعلق بالأسس المناهجية. والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية لبلوغ أهداف الحرب المستقبلية المحتملة ، ويعتبر مميزاً ، ويتمتع بالاتزان الأكبر

	العلم العسكري	المذهب العسكري
المحتوى الرئيسي	القوانين العامة للحرب ، وعن مادة العلم العسكري وبنيته ونوعه وأساليبه ودوره ومكانه في المنظومة العامة للمعارف المتعلقة بالحرب والجيش . ـ تنظير الفن العسكري « نواة العلم العسكري » الذي يشمل تنظير الاستراتيجية والفن العملياتي والتكتيك التي تبحث عن الأسس النظرية لتخطيط الأعمال القتالية من المقياس المناسب وتحضيرها وخوضها وتأمينها من جميع النواحي . ـ نظريات بناء القوات المسلحة والتدريب والتربية العسكرية والاقتصاد الحربي ومؤخرة القوات المسلحة وصنوف الأسلحة . ـ نظريات أنواع القوات المسلحة، معالجة مسائل الدفاع المدني دراسة تاريخ الفكر العسكري وأبحاث العمل العسكري الأخرى .	نظراً لأنه يعكس الجوهر الاجتماعي ، والأهداف السياسية للدولة والتي تكون ثابتة نسبياً خلال وقت طويل ، أما الجانب العسكري ـ الفني فهو يشمل طبقاً للأهداف الاجتماعية ـ السياسية مسائل البناء العسكري المباشر والتجهيز الفني للقوات المسلحة وإعدادها ، وتحديد أشكال وأساليب خوض القوات المسلحة للعمليات وللحرب ككل .
الفروق	ـ تبحث مسائل التنظير والممارسة الحربية من قبل عاملين في المجال العلمي . والممارسة لدى القوات المسلحة بمبادأتهم ، وبتكليف من الأجهزة المركزية بصورة إفرادية وبقوام مجموعات تشكل خصيصاً لذلك في الأكاديميات العسكرية ومعاهد البحث العلمي ، زد على ذلك الأجهزة المركزية والتشكيلات .	ـ يؤلف ويصاغ من قيادة البلاد والقوات المسلحة على أساس استنتاجات العلم العسكري ، وتقدير الموقف في العالم والمنطقة مع أخذ العوامل الأخرى بعين الاعتبار .
	ـ يدرس المسائل على نطاق أكبر مما يحتاجه تنفيذ المهام العملية للبناء العسكري في المرحلة الراهنة .	ـ يحدد مهام البناء العسكري (لفترة قريبة مع أخذ الطبيعة المحتملة للحرب القادمة بعين الاعتبار) .
	ـ يتغير بصورة أسرع من المذهب العسكري ، ويجب أن يسبقه في استنتاجاته	ـ يرتبط بالواجبات الملموسة التي يجري إنجازها في مجال البناء العسكري ـ والصناعة

-	العلم العسكري	المذهب العسكري
الفروق	توصياته ، وأن يتنبأ بتطور العمل الحربي	وتجميع الاحتياطات المختلفة وانتشارها طبقاً لمتطلباته .
	ـ يدرس تطور العمل الحربي في العديد من الأقطار ، ويقدر حالة القوات المسلحة والإمكانيات الحربية للدول والأحلاف ، وشروط خوض الصراع المسلح في مسارح الأعمال الحربية المختلفة .	ـ يأخذ في الحسبان تلك العوامل التي تؤثر على بناء القوات المسلحة في قطره فقط .
	ـ يلحظ من أجل بلوغ الحقيقة والاستنتاجات الأمثل صراع الآراء . ومقارنة وجهات نظر مختلفة وحتى متناقضة ، واستعراض مقترحات وفرضيات عمل مختلفة.	ـ يعكس منظومة الآراء التي تعتمدها الدولة على وجه العموم في الوقت الراهن ، والتي تتعلق بالمسائل العسكرية ، ويجب أن يكون خالياً من التقديرات والاعتقادات الخاصة .
	ـ يدرس بعناية الفكر العسكري والخبرة الحربية في الماضي مستنبطاً منهما كل ما يهم الحاضر والمستقبل ، كاشفاً النزعات والقوانين الهامة من أجل الحل الناجح لمهام البناء العسكري وتحضير الصراع المسلح وخوضه .	ـ انطلاقاً من تقدير العلم العسكري للخبرة الحربية التاريخية والمعاصرة يتحول كلية إلى المستقبل القريب والبعيد نسبياً ، محدداً العدو الحقيقي الذي ينبغي دحره ، وما هي ظروف الصراع التي يمكن أن تنشأ حسب أهداف ومهام ملموسة ، ناهيك عن وسائط وطرق خوضه .
الروابط المتبادلة	ـ على أساس البحوث يضع الاستنتاجات حول طبيعة الحرب المحتملة ويقدم المقترحات معللة حول البناء العسكري وتطوير الأسلحة وإعداد القوات المسلحة ، وحول طرق تحضير الأعمال الحربية وخوضها .	ـ تستخدم قيادة البلاد استنتاجات العلم العسكري ومقترحاته عند صياغة الأحكام الأساسية للمذهب العسكري مع أخذ الشروط والإمكانيات الواقعية للدول بعين الاعتبار .
	ـ عند معالجة مسائل التنظير والممارسة الحربية ، يسترشد بأحكام المذهب العسكري الموحد الذي تعتمده الدولة ويجيب على أسئلته .	ـ عند صياغته واعتماده ، يضع للعلم العسكري المهام بعد إكسابها شكل متطلبات الدولة ، يركز جهوده لإنجاز المسائل الرئيسية في البناء العسكري ، وفي البحث عن سبل مثلى لتنفيذ الأحكام والمبادئ الجوهرية الأساسية .

الفصل الثالث

المذهب العسكري السوفييتي «الروسي»

أولاً : كلمة لا بدَّ منها .

ثانياً : لمحة موجزة عن المذهب العسكري لروسيا القيصرية .

ثالثاً : جوهر المذهب العسكري السوفييتي ومضمونه .

رابعاً : الكفاية الدفاعية في سياسة البريسترويكا .

خامساً : حلف وارسو .

سادساً : آثار مقررات المؤتمر ٢٧ للحزب الشيوعي على المذهب العسكري السوفييتي .

سابعاً : آثار مقررات المؤتمر ٢٨ للحزب الشيوعي على المذهب العسكري السوفييتي .

ثامناً : أسباب إعادة البناء ومضمونها وأهدافها ومراحلها وظروف تنفيذها .

تاسعاً : المذهب العسكري السوفييتي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة .

عاشراً : المذهب العسكري الروسي في ظل الحقائق السياسية المعاصرة .



أولاً : كلمة لا بد منها

قد يتبادر إلى ذهن المتتبع للأحداث على الساحة الدولية سؤال مشروع وهو لماذا نكتب عن المذهب العسكري السوفييتي في عالم لم يعد فيه وجود لبلد ، أو كيان سياسي اسمه الاتحاد السوفييتي . وحيث أنّ المذهب العسكري هو سياسة الدولة في مجالات الدفاع ، فلماذا نكتب عن مذهب ليس له دولة . التساؤل في محله بشكل عام ، ولكن إذا نظرنا وبحثنا بدقة عن نتاج تفكك الاتحاد السوفييتي لوجدنا بشكل أساسي روسيا الاتحادية الوريث الشرعي ، ومعها بعض الدول الصغيرة المنضوية تحت لواء اتحاد هش يدعى مجموعة الدول المستقلة . ولو نظرنا أيضاً إلى روسيا الاتحادية لوجدناها ترث أكثر من ٨٠ ٪ من موجودات وموارد وعناصر القوة السوفييتية السابقة ، وترث كذلك كل التاريخ والثقافة العسكرية السوفييتية ، وكذلك كل الكوادر القيادية التي عاشت ، وتربت في ظل الثقافة والنظام السوفييتين . ولو أراد حكام روسيا الاتحادية اليوم وضع مذهب عسكري روسي لعادوا إلى جذور المذهب العسكري السوفييتي وتطوره عبر الزمن ، وإلى التطورات التي فرضتها قرارات المؤتمرين ٢٧ و٢٨ للحزب في نهاية الثمانينيات ، وكذلك التطورات السياسية والعسكرية التي تلت ذلك ، وألغت الشيوعية ، وأعلنت نهاية الاتحاد السوفييتي والحرب الباردة ، وقيام الوضع السياسي والعسكري والقانوني الجديد ، وولادة دولة روسيا الاتحادية . وسوف يكون المذهب العسكري الروسي الجديد عبارة عن صورة طبق الأصل عن المذهب العسكري السوفييتي في أوائل التسعينيّات ، مع إجراء عمليات تجميل تناسب السياسة الروسية الداخلية والخارجية . ولهذا السبب فكرنا أن نكتب هذا الفصل عن المذهب العسكري السوفييتي ، وفي نهايته نشير إلى التبديلات الممكنة والمحتملة ، لتحويله إلى مذهب عسكري روسي استناداً إلى ما صدر حتى الآن يناسب هذه المرحلة من عمر الدولة الروسية التي يتفاعل فيها الوضع الاجتماعي والسياسي بشكل مستمر ، ولم ينته إلى الوضع النهائي والمستقر بعد .

ثانياً : لمحة موجزة عن المذهب العسكري لروسيا القيصرية

لابّد من الإشارة هنا إلى أنّ المذهب العسكري السوفييتي له جذوره التاريخية . فقد ورث هو الآخر مفاهيم روسيا القيصرية في مجال الدفاع ، وبناء القوات المسلحة . لكن الدولة السوفييتية والنظام الاشتراكي وطبيعة الحروب التي خاضها ، والظروف السياسية الداخلية والخارجية التي أحاطت بنشوء وتطورالاتحاد السوفييتي وجدت إنعكاساً لها في تكوين المذهب العسكري كمنهج ، ومفاهيم جديدة تلائم المتطلبات والحقائق الراهنة .

وهكذا فإننا سنبدأ بتسليط بعض الضوء على تلك المفاهيم العسكرية القديمة تاريخياً ، والتي أنتجت تنظيمات عسكرية دامت ، وتطورات على مدى الزمن . وسنتعرّض إلى تلك التغييرات والإصلاحات العسكرية التي قام بها عدد من القادة والقياصرة ، بدءاً من منتصف القرن السادس عشر ، حيث كانت أفكار القادة والملوك هي أساس ومحتوى ما ندعوه اليوم بالمذهب العسكري ، فقد قام القيصر إيفان الذي كان يُدعى بإيفان الرهيب بإجراء إصلاحات عظيمة في القوات الروسية . وقد شملت هذه الإصلاحات ما يلي :

١ ــ تحسين منظومة استكمال القوات ، والخدمة العسكرية في الإمارات (المقاطعات) الروسية .
٢ ــ تنظيم القيادة المركزية للجيش .
٣ ــ تشكيل القوات من العناصر المحترفة .
٤ ــ تحويل المدفعية ، وجعلها صنفاً مسقلاً من صنوف القوات المسلحة .
٥ ــ تشكيل قوات لحراسة الحدود الجنوبية بصفة دائمة .
٦ ــ تطوير منظومة أو نظام الإمداد ليكون مركزياً ، ومسائل عسكرية أخرى .

واستمرت هذه الإصلاحات حتى استلام القيصر بطرس الأول (١٦٧٢ ــ ١٧٢٥) السلطة في روسيا ، حيث عُرف هذا القيصر بأنه من أعظم القياصرة لقيامه بإدخال العديد من الإصلاحات في المجالات كافة ومنها ما كان في المجال العسكري ، حيث نُفّذ في عهده تطوير الأسطول والجيش شمل ما يلي :

١ ــ جعل خدمة التطوع هي الأساس في الجيش والأسطول .
٢ ــ وضع نظام موحّد للمشاة والخيالة والمدفعية ، وإلغاء التنظيمات والتشكيلات المختلفة التي كانت قائمة قبلاً .
٣ ــ وضع نظام موحد للتدريب والتربية العسكرية .
٤ ــ التأكيد على جعل القيادة مركزية ، وكذلك جعل كافة التبديلات في القيادات

مركزياً ، مع تشكيل هيئات عسكرية قيادية في القوات البرية والبحرية .

٥ ــ إحداث منصب القائد العام (الأعلى) وإحداث منصب رئيس الشؤون الإدارية (المؤخرة) برتبة جنرال .

٦ ــ افتتاح المدارس العسكرية لتدريب الضباط ، وتنظيم خدمتهم وتأهيلهم .

٧ ــ إجراء إصلاحات قضائية عسكرية هامة .

ومع إطلالة العقد السادس من القرن التاسع عشر شهدت روسيا والقوات المسلحة الروسية إصلاحات عسكرية مهمة جديدة ، بمبادرة من وزير الدفاع آنذاك د . آ . ميلوتين ، والتي تعتبر جزءاً من الإصلاحات البورجوازية التي حدثت في روسيا في الستينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر وكانت هذه الإصلاحات تتوخى هدفين أساسيين :

آ ــ تشكيل جيش ضخم العدد والعدة .

ب ــ التغلب على التخلف العسكري لروسيا ، والذي بدا جلياً في حرب ألقرم في الأعوام من ١٨٥٣ إلى ١٨٥٦ .

وقد تضمنت هذه الإصلاحات المسائل التالية :

١ ــ إعادة النظر في نظام الخدمة الطويلة الأمد (التطوع) وإشراك جميع الطبقات الشعبية في الخدمة العسكرية الإلزامية .

٢ ــ تشكيل الاحتياط من العسكريين المدربين الذين أدو الخدمة العسكرية الإلزامية ، ويتمتعون بالخبرة .

٣ ــ تشكيل المناطق العسكرية ، حيث تم تشكيل خمس عشرة منطقة عسكرية .

٤ ــ إحداث نظام جديد للقيادة الميدانية للقوات زمن الحرب .

٥ ــ تسليح الجيش بالأسلحة والمدافع ذات السبطانات المحلزنة .

٦ ــ إعادة تنظيم التدريب القتالي للجيش والأسطول ، وذلك بإعداد أنظمة قتال جديدة ، في ضوء خبرات حرب القرم ، وتحديث الكليات العسكرية الموجودة وإنشاء كليات جديدة مثل أكاديمية الأركان العامة ، والإدارة العامة للمنشآت التعليمية العسكرية .

وفي بداية القرن العشرين أدخلت تحسينات وتطويرات أخرى على الجيش والأسطول ، وذلك في الفترة ما بين ١٩٠٥ إلى ١٩١٢ وذلك بعيد هزيمة روسيا في الحرب مع اليابان ، وقد شملت هذه التطويرات ما يلي :

١ ــ تعزيز مركزية القيادات (الإدارات) العسكرية ، وإحداث منظومات الاستكمال الإقليمية .

٢ ـــ اختصار مدة الخدمة العسكرية .
٣ ـــ تجديد الكوادر القيادية ، وتسريح كبار السن ، وإبقاء عنصر الشباب من الضباط .
٤ ـــ وضع برامج جديدة للكليات العسكرية .
٥ ـــ وضع الأنظمة القتالية الجديدة .
٦ ـــ تصميم وإنتاج نماذج جديدة من المدفعية .
٧ ـــ تشكيل مدفعية الفيالق ، ومدفعية الميدان الثقيلة .
٨ ـــ تعزيز القوات الهندسية .
٩ ـــ تحسين الوضع المادي والمعاشي للضباط .

لقد أدت هذه الإصلاحات إلى تحسين القدرة القتالية للجيش والأسطول ، بالرغم من بقاء الثغرات الناجمة عن الأزمة العامة في روسيا البورجوازية . ودخلت روسيا الحرب بعد هذا الإصلاح في عام ١٩١٤ ثم قامت الثورة الشيوعية في عام ١٩١٧ ليبدأ عهد جديد وسياسة جديدة ، ولتبدأ مرحلة جديدة من مراحل الإصـلاح العسكري ، وتكوين المذهب العسكري السوفييتي للدولة الجديدة ألا وهي الاتحاد السوفييتي .

ثالثاً : جوهر المذهب العسكري السوفييتي ومضمونه

يتضمن مفهوم المذهب العسكري ، إذا أخذناه بشكله العام الواسع ، جملة وجهات النظر المعتمدة في دولة ما وقواتها المسلحة ، من طبيعة الحرب وطرق خوضها ، وتحضير البلاد والقوات المسلحة لها . ويجيب المذهب العسكري على الأسئلة التالية :

ما هي الطبيعة التي يمكن أن تتخذها الحرب والتي تقبل الدولة وقواتها المسلحة على خوضها ، ومع أيّ عدو ستتعامل ؟

ما هي الأهداف والمهام التي يمكن أن توضع أمام القوات المسلحة في الحرب المقبلة ؟

ما هي القوات المسـلحة الواجب توفرها للنهوض بالمهام المسندة ، وفي أي اتجاه يجري البناء العسكري ، وبأيّة طرق تخاض الحرب ؟

كيف يجري إعداد البلاد للحرب ؟

هذه المسائل هي التي تشكل المضمون الأساسي للمذهب العسكري ، وعلى حلها الصحيح يتوقف إلى حد كبير هدف تحضير البلاد وقواتها المسلحة للحرب المقبلة ، وإمكان بلوغ النصر فيها .

لكل دولة مذهبها العسكري الخاص . وهذا يفسر الاختلافات في طبيعة النظام الاجتماعي ونظام الدولة والسياسة المطبقة ومستوى التطور الاقتصادي وحالة القوات المسلحة والوضع الجغرافي للبلاد ، وعوامل أخرى كثيرة .

تنبثق أحكام المذهب العسكري من السياسة الداخلية والخارجية ومن مستوى تطور الإنتاج ، والإمكانات الاقتصادية للبلاد وخصائصها الجغرافية ، وحالة القوات المسلحة ووسائط خوض الحرب . وهذه الأحكام ترتكز على قوانين ومبادىء المادية التاريخية والجدلية ، وعلى التعاليم اللينينية المتعلقة بحماية الوطن ، وعلى قوانين العلم العسكري السوفييتي . وفي هذا يكمن الفرق الجوهري بينه وبين المذاهب العسكرية للدول الإمبريالية التي تعكس نزعات رجعية ، وهي إيقاف المجرى الموضوعي للتطور التاريخي للمجتمع على طريق الاشتراكية والشيوعية .

هناك وجهان وجزءان مكونان المذهب العسكري لأية دولة وهما : الوجه السياسي والوجه العسكري الذي كثيراً ما يسمى بالتقني العسكري .

فالوجه السياسي للمذهب العسكري يكشف الجوهر السياسي الاجتماعي للحرب التي تستعد لها الدولة أو تخوضها ، وطبيعة أهدافها السياسية في الحرب المعطاة ، وما ينجم عن هذه الأهداف من متطلبات للبناء العسكري وإعداد البلاد للحرب .

أمّا الوجه العسكري للمذهب فيشمل المسائل المتعلقة بتحديد الطبيعة الاستراتيجية العسكرية للحرب وطرق خوضها ، ومهام القوات المسلحة الناجمة عن الأهداف السياسية للحرب ، ويحدد اتجاهات بناء القوات المسلحة ، وتجهيزها التقني ، وتحضيرها واستخدامها في الحرب وكذلك أسس تحضير البلاد عسكرياً .

هناك ارتباط جدلي وثيق بين الوجهين السياسي والعسكري ، وهذا الارتباط يتصف بالأوصاف الأساسية التالية :

أولاً : لا ينفصل وجها المذهب العسكري الواحد عن الآخر ، ويوجدان معاً وهما باجتماعهما فقط يشكلان جملة وجهات النظر المسماة بالمذهب .

ثانياً : يجب أن تتطابق الأهداف السياسية المعبر عنها في المذهب العسكري مع الإمكانات القتالية للقوات المسلحة ، والطرق التي تستخدمها في خوض الأعمال الحربية .

ثالثاً : يؤثر كلا وجها المذهب العسكري الواحد على الآخر بصفة مستمرة ، علماً بأنَّ الوجه السياسي يحتل الوضع الريادي .

ليست وجهات النظر المعبر عنها في المذهب العسكري ثابتة . وهذا راجع إلى عدة أسباب

ذات طابع سياسي واقتصادي وعسكري . فهي خاضعة للتدقيق والتعديل من وقت لآخر ، وتبرز عناصر جديدة في مضمون المذهب العسكري . لكن الأحكام العائدة للوجه السياسي للمذهب تتميز باستقرار كبير ، ذلك أنها تعكس الجوهر الطبقي والأهداف السياسية للدولة المعطاة ، وتبقى دون تغيير مدة طويلة . وأما وجهات النظر التقنية العسكرية فهي أكثر حركية ، لأنها تعتمد ، إلى درجة حاسمة ، على وسائل خوض الحرب ذات التطور المستمر .

يمكن أن نجد مضمون المذاهب العسكرية للدول ذات الأنظمة المختلفة تشابهاً في بعض أحكام الأوجه العسكرية لمذاهبها . وهذا راجع إلى أنّ القوات المسلحة لدولة أو أخرى تملك عتاداً قتالياً واحداً تقريباً . في حين تكون الأوجه السياسية للمذاهب العسكرية على طرفي نقيض ، وهذا راجع إلى الاختلافات الجذرية في التكوين (Formations) الاقتصادي والاجتماعي ، ويؤكد مرة أخرى علاقة الحرب المباشرة مع السياسة .

انبثق المضمون السياسي للمذهب العسكري للاتحاد السوفييتي ، من النظام الاجتماعي للبلاد ، المؤسس على السياسة العادلة للحزب الشيوعي والحكومة السوفييتية ، ويعتبر حجر الزاوية لهذه السياسة ، على الصعيد العسكري ، أنَّ الدولة الاشتراكية تشجب الحروب ، وأنّ الحروب لا يمكن أن تفرض إلا من الخارج .ولكن إذا فرضت الحرب فإن حماية مكتسبات الاشتراكية ستجري بكل حزم ، باستخدام كل الوسائل والموارد المتيسرة في يد الشعب وقيادته السياسية . وهكذا فإن جوهر السياسة العسكرية للدولة الأشتراكية تنفي ضرورة تحوير مضمونها الحقيقي ، مثلما تضطر إلى فعله قيادة بلدان الرأسمالية .

يعتبر المذهب العسكري ثمرة نظام اجتماعي معين ، ونتيجة لتطور الأفكار الخاصة بحل المهام العسكرية القائمة أمام الدولة ، في مرحلة تاريخية ما . ولا تخترع أحكام المذهب العسكري في منأى عن الواقع الفعلي . بل إنها توضع على أساس التحليل الدقيق للظروف الموضوعية التي تعيشها تلك الدولة وتتطور في ظلها . وتنتمي إليها قبل كل شيء ، السياسة الداخلية والخارجية للدولة ، وخصائصها الاجتماعية ـــ السياسية ، والاقتصادية والجغرافية ، ومستوى تطور الإنتاج ، وحالة وسائط الصراع المسلح .

ولأخذ فكرة واضحة عن جوهر المذهب العسكري لدولة ما ، لا بد قبل كل شيء ، من معرفة ما هي الطبقات القائمة على السلطة ؟ وما هي السياسة التي تتبعها ؟

ففي الدول الامبريالية التي تسود فيها العلاقات الرأسمالية ، وتتحكم فيها ديكتاتورية البرجوازية ، تكتسب المذاهب العسكرية منحىً رجعياً وعدوانياً .

أما المذهب العسكري للاتحاد السوفييتي فله طابع مختلف تماماً . ففيه يعكس الطموح إلى السلام ، وإلى جانب ذلك يعكس العزيمة الأكيدة للدفاع عن كل ما أحرزه الشعب ، وبناه بسواعد أبنائه .

تعتبر مسألة المذهب العسكري للدولة السوفييتية ، ومضمونه السياسي والعسكري ، وظروف تكوينه وتطوره من المسائل المركزية بالنسبة للاستراتيجية العسكرية السوفييتية . وهذا راجع إلى الروابط الموضوعية التي تربط الاستراتيجية بالمذهب العسكري .

عند حل المسائل العملية المتعلقة بالتحضير للحرب وخوضها ، وبناء القوات المسلحة ، تنطلق الاستراتيجية كلية من آحكام المذهب العسكري ، وتسترشد بوجهات النظر المذهبية ، وتستخدمها حسب ظروف الموقف الراهنة ، والإمكانات المادية والسياسية ـــ المعنوية .

ولقد جرى تطوير نظرية الاستراتيجية بعد إعادة متطلبات المذهب العسكري الذي عكست فيه وجهات نظر محدودة من قبل الدولة والقوات المسلحة بعد الأخذ بعين الاعتبار جوهر وطبيعة وطرق الإعداد للحرب وخوضها حيث ترسخت وجهات النظر هذه واكتسبت قوة القانون الحقوقي .

غير أن دور الاستراتيجية لا يقتصر على السير قدماً في تطوير ما أصبح في حوزة المذهب العسكري . فالمذهب يتكون نتيجة للاعتراف الرسمي بأحكام واستنتاجات العديد من العلوم ، التي تحتل الاستراتيجية مركز الصدارة فيها . وأن الاستنتاجات والنتائج والتوصيات التي تتوصل إليها الاستراتيجية ، والتي تتطابق تطابقاً تاماً مع المنطلقات السياسية ، وتتجاوب مع الظروف الموضوعية للعصر ، والإمكانات الحقيقة للدولة ، يجري اعتمادها من قبل القيادة السياسية والعسكرية العليا على أنها أحكام رسمية ، وتغدو جزءاً لا يتجزأ من المذهب العسكري . وبذلك تمارس الاستراتيجية تأثيراً كبيراً على تكوين المذهب . ولا سيما على وجهه العسكري .

كان لينين يرى ضرورة قيام البروليتاريا بحل المهام الحربية قبل ثورة أكتوبر بوقت طويل ، حين أسس الحزب الشيوعي ، وأعده لانتزاع السلطة وتركيزها في أيدي الكادحين ، تحت ظل روسيا القيصرية . ففي العام ١٩٠٥ كتب لينين : « إن الديمقراطية الاشتراكية ، باستنكارها الحروب ، باعتبارها طرقاً متوحشة لحل نزاعات البشرية ، تعلم أن الحروب لا مفر منها ما دام المجتمع منقسماً إلى طبقات ، وما دام هنالك استغلال الإنسان لأخيه الإنسان . ولإزالة هذا الاستغلال لا يمكننا تجنب الحرب التي تبدؤها دوماً وأبداً الطبقات المستغلة المسيطرة الغاشمة ذاتها » .

نرى من كلمات لينين بوضوح أن سبب الحروب كامن في طبيعة المجتمع المنقسم إلى طبقات متناحرة . وأنّ خوض الجماهير المستغَـلَّة الحرب ضد سلطة المستَغلين أمر لا محيد عنه ، لكن أهداف مثل هذه الحرب ليس فيها أي شيء مشترك مع أهداف الحروب الامبريالية الغاشمة . وأكّـدَّ لينين ، إنه لتحقيق النصر في الحرب الثورية يجب على البروليتـاريا أن تملك المعـارف العسكرية ووسائل الصراع المسلح ، وأن تكون قادرة على استخدامها في اللحظة المناسبة وبأكبر مردود .

وقد دلل مســار التاريخ فيما بعد على صحـة النبوءة اللينينية . فما إن سقطت الحكومة البرجوازية في روسيـا حتى بدأت الحرب الأهلية والتدخل الأجنبي ، الذي اشـتركـت فيه قوات عسكرية من أربع عشرة دولة امبريالية . وفيٓ هذه الظروف الناشئة بالذات ، في غمرة الصراع من أجل حماية الثورة الاشتراكية ، تشكلت واختبرت أهم أحكام المذهب العسكري السوفييتي التي تحولت بعد لأيٍ إلى منظومة متماسكة مبررة علمياً .

كان تشكيل جيش من الطراز الحديث من المهام الرئيسية في تلك الفترة . فبموجب المرسوم الصادر عن مجلس مفوضي الشعب بتاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩١٨ بتوقيع لينين ، كان على جيش العمال والفلاحين الأحمر أن يمثل قلعة السلطة السوفييتية . وهو الذي كان يعبر عن طبيعتها الطبقية البروليتارية . ففي بادىء الأمر كان الجيش الجديد يستكمل عن طريق التطوع ، حتى إذا جاء أيار عام ١٩١٨ استعيض عنه بالتعبئة التي لم تشمل سوى العمال وفقراء الفلاحين . وبعد وقت قصير (تموز ١٩١٨) أدخل مؤتمر مجالس عموم روسيا الخدمة العسكرية الإلزامية الشاملة ، الأمر الذي لقي مقاومة ضارية من جانب الإشتراكيين الثوريين « اليساريين » و« الشيوعيين اليساريين » الذين عارضوا الجيش النظامي ونادوا بالفصائل الفدائية غير المنظمة .

والعمـل الآخر الذي لا يقـل أهميـة عن العمـل الأول والذي دخل في صـلـب المذهب العسكري كان بسط الدور الريادي للحزب الشيوعي على القوات المسـلحة للدولة السوفييتية . وكان هذا القرار التاريخي قد اتخذ ، في الواقع ، في كانون الأول علمٓ ١٩١٨ بموجب قرار اللجنة المركزية للحزب بخصوص سياسة الإدراة العسكرية ومنذ ذلك الوقت أصبح مبدأ الدور الريادي للحزب الشيوعي بالنسبة للقوات المسلحة السوفييتية يعتبر من الأمور الراسخة التي فرضها ، إلى جانب العوامل الأخرى ، مما أدى إلى انتصار الشعب السوفييتي في أصعب معارك الحرب الأهلية والحرب الوطنية العظمى .

كما اكتسب موضوع تشكيل المذهب العسكري السوفييتي أهمية كبرى بمناقشته في الأعوام ١٩١٨ ــ ١٩٢١ على صفحات الصحف العسكرية . وساهم م . ف . فرونزه مساهمة كبرى في

المناقشة . ففي مؤلفه « المذهب العسكري الموحد والجيش الأحمر » الصادر في تموز عام ١٩٢١ ، أُعطي تعريف أكثر صحة لمفهوم المذهب العسكري أول مرة . وجاء فيه « أنَّ المذهب العسكري الموحد هو التعاليم المعتمدة في جيش دولة ما ، التي تحدد طبيعة بناء القوات المسلحة للبلاد ، وأساليب التدريب القتالي للقوات ، وسوقها على أساس وجهات النظر السائدة في الدولة حيال طبيعة المهام العسكرية الملقاة على عاتقها وطرق حلها ، والتي تنبثق من الجوهر الطبقي للدولة .

وارتبط التكوين النهائي للمذهب العسكري السوفييتي إلى حد كبير بالإصلاح العسكري لعامي ١٩٢٤ ــ ١٩٢٥ ، باعتباره تجسيداً عملياً للأحكام المذهبية ، ولا سيما في مسائل بناء القوات المسلحة .

وجرى ، في فترة الإصلاح العسكري ، تدعيم وجهات النظر الرسمية في وثائق نظامية . فقد عكس نظام الميدان لعام ١٩٢٥ أحكام المذهب العسكري السوفييتي المطبقة . ولا سيما بوجهه العسكري . كان ذلك أول محاولة قانونية لصياغة متناسقة للأحكام الأساسية لفن الحرب ، في إطار نظام الميدان ، أي في إطار وثيقة رسمية حكومية ، تلك الأحكام التي تعمم خبرة الحروب السابقة وتعطي الإرشادات لتطبيق فن الحرب لحماية الدولة الاشتراكية . بعد ذلك استمرت الجهود الرامية إلى وضع العناصر الأساسية للمذهب العسكري في منظومة متناسقة ، حتى اكتملت في الثلاثينيات . وهنا لم تكن منظومة وجهات النظر المكونة لمضمون المذهب العسكري جامدة أبدية غير قابلة للتعديل . فقد ظلت أحكام المذهب في تطور مستمر ، وحافظ قسم منها على شكله السابق لكنه اكتسب مضموناً جديداً ، وتغيرت بعض وجهات النظر بصورة جذرية وفقدت أهميتها ، وحل محلها وجهات نظر جديدة تستجيب لظروف توزيع القوى السياسية والعسكرية الجديد على الساحة الدولية ، كما تستجيب لإمكانات الدولة السوفييتية الاقتصادية والعسكرية

رابعاً : وجها المذهب العسكري السوفييتي : السياسي ــ العسكري الفني

لقد ثبتت أحكام المذهب العسكري السوفييتي في وثائق الحزب والدولة ، وفي الأنظمة العسكرية ، وأوامر وتوجيهات وزارة الدفاع . واحتل مركز الصدارة من بينها منهاج الحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي الذي اعتبر أنَّ تعزيز القوات المسلحة للدولة السوفييتية وكفاءتها القتالية من أولى مهام الحزب والشعب ، وأهم وظائف الدولة الاشتراكية على الإطلاق .

ولقد شمل الوجه السياسي للمذهب العسكري السوفييتي الأحكام التي تكشف عن الجوهر السياسي والاجتماعي للحرب التي قد يفرضها الامبرياليون على الاتحاد السوفييتي ، وطبيعة الأهداف

السياسية والمهام الاستراتيجية للدولة في الحرب ، وتأثيره على بناء الجيش والأسطول ، وطرق تحضير البلاد عسكرياً وخوض الحرب .

كما دخل في عداد أهم أحكام الوجه السياسي للمذهب التحليل الماركسي اللينيني لطبيعة العصر الحديث ، ومضمونه الأساسي . كما ورد في منهاج الحزب الشيوعي السوفييتي . « إنه عصر التحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية ، عصر التنافس التاريخي لنظامين اجتماعيين سياسيين عالميين . عصر الثورات الاشتراكية وثورات التحرر الوطني ــ وانهيار الاستعمار » .

ينتمي إلى الأسس السياسية للمذهب تقويم الجوهر السياسي ــ الاجتماعي للحروب المحتمل اندلاعها في العصر الحديث . ويرتكز هذا التقويم على المبدأ اللينيني في تقسيم الحروب حسب طبيعتها السياسية إلى عادلة وغاشمة . وتأكيداً على أن كل حرب إنما هي استمرار لسياسة الدول والطبقات المعنية داخلها بوسائل العنف . فقد أشار لينين بشكل قاطع إلى علاقة طبيعة الحرب (العادلة أو الغاشمة) بالأهداف السياسية التي يسعى إليها كل طرف من الأطراف المتحاربة .

لقد بني المذهب العسكري السوفييتي على فكرة تأييد الحروب العادلة التي تخاض في سبيل تحرير المضطهدين من عبودية رأس المال ، في سبيل حماية الحرية والحصول على الاستقلال الوطني .

أمّا فيما يتعلق بالحروب الغاشمة فإنّ منهاج الحزب ينص بصراحة على : « أنّ الحزب الشيوعي السوفييتي والدولة السوفييتية سيقفان على الدوام ضد كل ، وأية حروب غاشمة ، بما فيها الحروب التي تقع بين الدول الرأسمالية ، الحروب المحلية الرامية إلى خنق حركات التحرر الشعبية . ويرى من واجبه دعم الصراع المقدس للشعوب المضطهدة ، وحروبها التحررية العادلة ضد الامبريالية » .

واعتبر الحزب الشيوعي والدولة السوفييتية أنّ الواجب يقضي ببذل كل الجهود المستطاعة لمنع وقوع حرب عالمية جديدة وبخاصة الحرب النووية . لكن إذا لم يكن من الحرب بدّ. يجد الاتحاد السوفييتي نفسه مضطراً لاستخدام كل قواه وإمكاناته المادية والمعنوية لسحق المعتدي المتطاول على مكتسبات الاشتراكية . وانسجاماً كاملاً مع هذا نجد المذهب العسكري السوفييتي يولي عناية كبرى لتحضير البلاد والقوات المسلحة للحرب النووية العالمية ، التي ستكون ، في حال نشوبها ، صداماً طبقياً حاسماً بين نظامين اجتماعيين متضاربين : الإشتراكية والرأسمالية . وسيتخذ كلا الجانبين ، في مثل هذه الحرب ، أهدافاً سياسية واستراتيجية أكثر حسماً ، نظراً لطبيعتها الطبقية ولتوفر الإمكانات القتالية الهائلة للقوات المسلحة . وستمارس تأثيراً مباشراً على مضمون الحرب وطرق خوضها ، وتكسبها طابعاً يتصف بالضراوة وعدم التهادن .

ينتمي إلى الوجه السياسي للمذهب الأحكام المبررة علمياً حول تنظيم العمل السياسي ــ

الحزبي والإيديولوجي في الجيش والأسطول ، وكذلك حول الاتجاهات الأساسية للإعداد السياسي ـ المعنوي والنفسي لأفراد القوات المسلحة والشعب السوفييتي بأسره للحرب . فتكوين الكمون السياسي ـ المعنوي والنفسي العالي بالذات طرح في المذهب العسكري السوفييتي واحداً من أهم الشروط التي يجب أن تؤمن ، جنباً إلى جنب مع محسنات الاشتراكية في التنظيم الاقتصادي والسياسي للمجتمع ، والنصر على قوى الرجعية مهما كانت الحرب قاسية .

وهكذا ينحصر المضمون السياسي الأساسي للمذهب العسكري السوفييتي في أن له توجهاً دفاعياً تحريرياً خاصاً . **فالاتحاد السوفييتي ليس بحاجة إلى توسيع حدوده الدولية لكنه كان يدافع عن** كل ما اكتسب وأنشىء بأيدي الشعب السوفييتي .

كان الوجه العسكري للمذهب يتناول دائرة واسعة من المسائل التي تنتمي إلى مختلف اتجاهات حل المعضلة العامة ، ألا وهي الحماية المسلحة للاتحاد السوفييتي وحلفائه الدول الأعضاء في الأسرة الاشتراكية . ويتضمن ما يلي :

١ ـ مسائل بناء القوات المسلحة ، وتحضيرها واستخدامها في الحرب .

٢ ـ الاتجاهات الهامة في الاستخدام القتالي للجيش والأسطول وتجهيزها التقني وبنيتهما التنظيمية .

٣ ـ تطوير فن الحرب .

٤ ـ تأمين الجاهزية القتالية العالية للجيش والأسطول .

٥ ـ المتطلبات المفروضة على تحضير السكان وأراضي البلاد واقتصادها لصالح الدفاع .

وهذا الوجه للمذهب يشير إلى طرق ووسائل تنفيذ القوات المسلحة المهام المسندة إليها .

ومن الطبيعي تماماً أنه لا يدخل في عداد الأحكام المذهبية سوى وجهات النظر الرسمية الرائدة والجوهرية التي تستخدمها الأجهزة المختصة في الدولة وفي القوات المسلحة ، بما ينسجم والظروف الراهنة لتنفيذ مهام بناء الجيش والأسطول ، وتحضير البلاد للحرب وخوضها .

ومن الأحكام الأساسية للوجه العسكري من المذهب إعطاء فكرة عن الطبيعة الممكنة للحروب في العصر الحديث ، ولا سيا مضمونها الاستراتيجي .

انطلق المذهب العسكري السوفييتي من حقيقة أن القوات المسلحة للاتحاد السوفييتي يجب أن تكون على أهبة الاستعداد للحرب العالمية **التي قد يشعلها** المعسكر الامبريالي . حتى إذا ما وقعت هذه الحرب ، يمكن أن تستخدم فيها كل وسائل التدمير الموجودة ، بما فيها السلاح النووي . وستخاض الحرب بتجميعات ضخمة من القوات المسلحة ، وتشمل كل المسارح والمناطق

الطبيعيـة ، وتتخذ طابعـاً تخريبياً ومهلكاً للغاية . وإلى جانب الحرب العالمية هناك احتمال بوقوع حروب محلية تقتصر على دولتين أو عدة دول ، وبشكل رئيسي باستخدام وسائل التدمير العادية .

إنّ أهم أحكام المذهب العسكري ، الناجمة عن حالة معينة لوسائل الهجوم وطرق إشعال المعتدي الحرب . مطلب إنشاء تجميعات من القوات المسلحة ، زمن السلم ، كافية لصد العدوان المحتمل ، وإنزال الهزيمة الحاسمة بالعدو .

ومن الأحكام الأساسية للمذهب العسكري السوفييتي مطلب إبقاء القوات المسلحة في الجاهزية القتالية والتعبوية العالية ، وتصعيد استعدادها في الوقت المناسب لصد العدوان ، كلما تأزم الموقف السياسي العسكري في العالم وفي بعض المناطق .

وهنـاك فصـل هام في الوجه العسكري من المذهب وهو الأحكام المتعلقة ببناء القوات المسـلحة ، وتحضيرها للحرب حيث تناولت مسـائل البنية التنظيمية للقوات المسلحة وتجهيزها التقني ، والتناسب بين أنواعها واستكمالها بالأفراد ، وتعليمهم وتربيتهم ، وإعداد الملاكات القيادية وأجهزة السيطرة . ويرتبط ارتبـاطاً وثيقـاً بهذه الأحكام منطلقات المذهب بالإعداد الاقتصـادي التعبوي للبلاد ، وتحويل الاقتصاد الوطني من حالة السلم إلى حالة الحرب ، وتنظيم الدفاع المدني .

ويشمل الوجه العسكري للمذهب الأحكام الأساسية لفن الحرب السوفييتي المتعلقة بطرق وأشكال خوض الأعمال الحربية في مختلف ظروف الحرب المقبلة .

وعلى العموم فإن المضمون العسكري للمذهب العسكري السوفييتي كان عبارة عن خوض أعمال حاسمة حتى يتم سحق المعتدي تماماً ، باستخدام القدرة الحربية للبلاد كافة . ومن ثم انتقال القوات المسلحة السوفييتية إلى الأعمال النشيطة ، كتوجيه الضربات المكثفة ، وشن الهجوم ، فيما إذا حاول المعتدي التطاول على أراضي الدولة .

يُعّد الهجوم في المذهب العسكري السـوفييتي النوع الأسـاسي للأعمال القتالية ، والذي باستخدامه يمكن حل جميع المهام الأساسية في المعركة والعملية والحرب . لكن هذا لا ينفي إمكان خوض الدفاع باعتبـاره نوعاً مؤقتاً واضطرارياً من أنواع الأعمال الحربية . فعلى الدفاع أن يمهد للانتقال إلى الهجوم الحاسم لإنهاء سحق العدو .

وبموجب وجهات النظر المذهبية يجب أن تنفذ أكبر المهام الاستراتيجية بالجهود المشتركة لأنواع القوات المسلحة التي تتحشد على المسارح والاتجاهات الرئيسية . ويُعطى دور كبير للتأمين الشامل لأعمال القوات المسلحة ، وللاحتياطات المختلفة . لقد أرست أحكام الوجه العسكري للمذهب الأسس العامة ، لتنظيم السيطرة على القوات المسلحة زمن السلم وزمن الحرب . والمنطلق

هنا هو مبدأ وحدة القيادة السياسية والعسكرية للحرب ، والقيادة المركزية للقوات المسلحة ، مع السماح لجميع أجهزة القيـادة على كافة المستويات بالمبـادهة الواسعة ، والاستقلالية الضرورية في الأعمال ، ضمن إطار الفكرة العامة ، لصالح تحقيق أهداف المعركة والعملية والحرب .

الكفاية الدفاعية في سياسة البريسترويكا

إنَّ هدف البريسترويكا في السياسة العسكرية . جعل الوجود العسكري للدولة يتطابق مع مبدأ الكفاية الدفاعية المعقولة ، وذلك يعني تقليص القوات المسلحة .

ومذهب الكفاية الدفاعية يشمل الأسلحة النووية والتقليدية على حد سواء ، وإلاَّ فقد أهميته السياسية بشقيها الداخلي والخارجي .

لقد قال أ . شاشكوف في مقاله كم يساوي الأمن ؟ « يجب أن تتوجه سياساتنا الخارجية والعسكرية الاستراتيجية كلها نحو مبدأ معارضة الإنفاق العسكري على أساس انعكاسه على أحوال العمال » .

من هذا المبدأ ينطلق السوفييت آخذين في الإعتبار المصالح الخارجية التي تعتبر مسائل حياة أو موت للاتحاد السوفييتي ، والتي يجب الدفاع عنها بكافة الوسـائط والوسـائل . ويرى مستشار الشؤون الدفاعية للرئيس غورباتشوف الماريشال س . أخرمييف في مقال له نشرته مجلة زاروبيجوم الأسبوعية السوفييتية بتاريخ ١٠ /١١/ ١٩٨٩ بعنوان مذهبنا العسكري : « إنّ مذهبنا العسكري الجديد وضع موضع التنفيذ والعمل في العام ١٩٨٧ ، وصيغ بصورة متوازنة في أثناء وضع القواعد الأساسية للبريسترويكا ، وهو يعتبر منظومة معتمدة رسمياً من الآراء الأساسية القاضية بمنع نشوب الحرب ، وللبناء العسكري ، وإعداد الدولة والقوات المسلحة لصد العدوان ، كذلك طرائق خوض الصراع المسلح لحماية الوطن الاشتراكي . » .

في هذا السبيل ركز الماريشال أخرمييف في مقاله على نقاط عدة أهمها :

- يجب حماية المعسكر الاشتراكي فذلك يدخل في الكفاية الدفاعية .
- عدم ربط الاتحاد السوفييتي عند تحديد مهامه ، في مجال ضمان أمن الدولة وأمن الحلفاء بأمر إيجاد حلول للمشاكل الدولية مستقبلاً .
- منطقـة بحر الشمال وخطوط المواصـلات البحرية فيه ذات أهمية حيوية . ويعتبرها الاتحاد السوفييتي في ظل البريسترويكا مسألة حياة أو موت .
- يحقق الاتحاد السوفيتي في سياسته الخارجية مبادىء العلاقات الدولية التي اقترحها الرئيس غورباتشوف في خطاباته في الأمم المتحدة نهاية العام ١٩٨٨ .

أمّا عن علاقة مبدأ الكفاية الدفاعية بالنسبة إلى دول العالم الثالث التي كانت تعتمد على الدعم السوفييتي المعنوي والمادي قبل قمة مالطا وبعدها يقول الدكتور غ . كونادزه : « أما ما يتعلق بمناطق العالم الثالث الضاغطة البعيدة من الاتحاد السوفييتي ، فنحن لا توجد لدينا أسس جادة للنظر إليها كمناطق مواجهة . طبقاً لذلك تبقى المسألة هنا متعلقة مبدئياً بإيقاف الأنشطة العسكرية ، ونعني بذلك الامتناع عن بذل المساعدات الباهظة لدعمها . » .

علاقة الكفاية الدفاعية بالمناطق المستقلة :

ــ تتبوأ الدول الاسيوية المجاورة للاتحاد السوفييتي من زاوية السياسة العسكرية ، مكانة خاصة بسبب متاخمتها لحدود الاتحاد السوفييتي .

ــ تأخذ مشكلة الصين كدولة نووية متاخمة للاتحاد السوفييتي جانباً كبيراً من مبدأ الكفاية الدفاعية السوفييتية .

ــ مضيق ا لبوسفور يعتبر من أشد المضايق حيوية للاتحاد السوفييتي ، ومسألة المرور عبره قضية حياة أو موت للأسطول السوفييتي .

أمّا الجنزال ريازانوف في كتابه « تطور فن الحرب السوفييتي » فقد عرف مبدأ الكفاية الدفاعية بما يلي :

- إقامة بنى غير هجومية في القوات المسلحة .
- التقييد الأقصى للمنظومات الضاربة في قوامها العام .
- تغيير مرابطة القوات على أساس تنفيذ مهام دفاعية صرفة .
- خفض متغيرات انتشار القوات المسلحة وتقليص أحجام الإنتاج الحربي .
- تحقيق أقصى خفض لمستويات القوات المسلحة المؤمنة للتوازن العسكري ، المجردة من أسلحة التدمير الشامل ، والمهتدية بهدى الدفاع اللاهجومي .

وتطبيقاً لمبدأ الكفاية الدفاعية الذي اعتمدته البريسترويكا فقد تحولت القوات المسلحة السوفييتية من اعتماد الكمية إلى اعتماد النوعية . وهو المبدأ الذي اعتمدته الولايات المتحدة منذ الثمانينيات . عندما توفرت لديها الأسلحة عالية الدقة ، والأسلحة الاستطلاعية الضاربة وتكنولوجيا « ستيلث » وظهر أن الاتحاد السوفييتي متخلف عنها في هذا السبيل . وراحت البرويسترىكا بكل ما أمكنها من قوة تعمل للحاق بركب الولايات المتحدة ، مشددة على تحسين مواصفات الأسلحة والأعتدة القتالية ونجاعتها ومميزاتها القتالية بصورة جذرية . وقد صدرت الأوامر إلى العلماء والمصممين والمهندسين والتقنيين والعاملين في الصناعة الدفاعية أو الاختصاصيين العسكريين لتنفيذ المهام الجديدة .

وبالفعل فقد بدأ هؤلاء يعملون جاهدين لرفع مستويات المهارات القتاليّة في الوحدات العسكرية ، وزيادة الثقافات التقنية للعسكريين للحصول من الأسلحة والأعتدة القتالية على أقصى المميزات الواردة في تصميمها الأساسي ، واستخدامها بأعلى فعالية في المواقف القتالية ، والحصول على النتائج القصوى لإمكاناتها بأقصر زمن . وهذا ما دعا إلى إندلاع نقاش حاد بدأ ولم ينته بعد . وهل يجب أن يعدل الاتحاد السوفييتي عن الجيش النظامي القائم على نظام التجنيد الإجباري ، إلى الجيش المهني القائم على نظام التطوع الاختياري الإرادي في القوات المسلحة السوفييتية ؟

كما ألزم مبدأ الكفاية الدفاعية إدخال النوعية في العلم العسكري أيضاً ، والإسراع بتطوير أولويات توجهاته ، ووضع مفاهيم جديدة لفن الحرب متوافقة مع الكفاية الدفاعية الجديدة .

ويشدد المذهب العسكري السوفييتي الجديد على التنظيم التكاملي لمؤسسات البحث العلمي العسكري ، وتحسين قاعدته المادية ، وتقليص الفجوة القائمة بين البحث والتطبيق والتكنولوجيا .

تقضي النوعية في الكفاية الدفاعية ، النهوض بمستويات التدريب العملياتي والقتالي للقوات البرية والجوية والبحرية بوتائر عالية ، وتشكيل منظومات المراقبة والتفتيش الفعال ، والتحقق من نوعية التدريب وفعاليته وسيره بحسب الأسس التي تقتضيها الكفاية الدفاعية ، كذلك تقضي مبادىء النوعية تحسين منظومات القيادة ، وزيادة فاعليتها .

وتهدف القيادة السوفييتية من كل ذلك إلى الانتقال من اقتصاد حرب التسلح إلى اقتصاد نزع التسلح ، على أساس تخفيض الميزانية العسكرية بنسبة ١٧ في المئة ، وخفض إنتاج الأسلحة والأعتدة القتالية في المصانع الحربية بنسبة ١٩,٥ في المئة ، والهدف من ذلك إنتاج السلع المدنية التي يحتاجها الشعب ، من دون أي توقف للإنتاج ، ومشاركة فروع الصناعة العسكرية في تنفيذ مهام الاقتصاد الشعبي .

نشرت مجلة صنداي تايمز بتاريخ ١٢ /٥ /١٩٩١ تصريحاً للرئيس غورباتشوف أكد فيه أنه إذا ترك الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة علاقاتهما تتدهور فستحدث حرب باردة جديدة ، أو أنّ الطقس سيكون ممطراً على الأقل .

وذكرت تاس بتارخ ٩ /٥ /١٩٩١ تأكيدات الرئيس السوفييتي غورباتشوف بضرورة بقاء الاتحاد السوفييتي قادراً على الدفاع عن نفسه ، حتى لا تظهر لدى أي كان إغراءات لتجربة قوته . كما أشار وزير الدفاع السوفييتي يازوف في مقالة له نشرتها صحيفة برافدا السوفييتية إلى القلق الناتج عن إنهاء معاهدة دول وارسو ، وبقاء حلف الناتو . وأضاف أنّ الوضع العسكري والسياسي في أوروبا يتغير بصورة جذرية ، ولكن ليس لصالح الاتحاد السوفييتي ، وأكد أنه لايجوز تجريد أنفسنا من

السـلاح ، حتى ولو كان ذلك من أجل السلام ، ولا يجوز أيضاً فقدان اليقظة ، وبالتالي خلق إمكانية تكرار ما حدث في حزيران من عام ١٩٤١ .

خامساً : حلـف وارسـو

إن سياسة الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى المؤسسة على الأفكار والتصورات السياسية ــ العسكرية الحديثة تجد إنعكاساً لها في المذهب العسكري الخاص بها .

فتوقيع الوثيقة المتعلقة بالمذهب العسكري لدول حلف وارسو في اجتماع برلين في ٢٨ ــ ٢٩ آيـار عـام ١٩٨٧ يعتـبر عمـلاً ذا قيمـة تـاريخيـة كبـيرة . حيث اجتمعت اللجنـة السياسيةالاستشـارية للدول الأعضاء في حلف وراسو وقررت : (أنّ المذهب العسكري لحلف وارسو مثله مثل أي مذهب عسكري لأي دولة عضو فيه ملتزم بمهمة منع الحرب النووية منها والتقليدية) كما ورد في نص الوثيقة . ونظراً لطبيعة (المجتمع الاشتراكي) النظام الاشتراكي لهذه الدول ، لم ولن تربط هذه الدول مستقبلها بالحلول العسكرية للمعضلات العالمية . وهي تقاوم وتدافع لأجل حل كل المسائل المختلف عليها بين الدول (مسائل الخلاف العالمية) بالطرق السلمية فقط ، وبالوسائل السياسية .

لقد كان المذهب العسكري للدول المشاركة في معاهدة وارسو مذهباً دفاعياً تماماً ، ينطلق من أنه في الظروف الراهنـة غير مسموح باستخدام الطريقة العسكرية لحل أي مشكلة عالمية ، ويتألف محتواه مما يلي :

١ ــ إنّ الدول المشاركة في معاهدة حلف وارسو ، لن تبدأ وتحت أي ظرف أعمالاً قتالية ضد أي دولة أو حلف ، إذا لم تكن هذه الدول هدفاً لعدوان مسلح .

٢ ــ وهي لن تستخدم الأسلحة النووية أولاً ولن تكون أول من يستخدمها .

٣ ــ وهي ليس لديها أي مطامع إقليمية تجاه أي دولة في أوروبا وخارج أوروبا .

٤ ــ وهي لن تعـامل أي دولة وأي شعب على أنها أعداء لها . بل على العكس من ذلك هي مستعدة لبناء علاقات مع كل دول العالم دون استثناء ، على أساس الأخذ بالاعتبار المصالح المتبادلة والأمن والعيش (البقاء) السلمي . وتعلن دول حلف وارسو أن علاقاتها الدولية تتأسس (مبنية) بصلابة على احترام مبادىء الاستقلال والسيادة الوطنية ، وعدم استخدام القـوة أو التهديد بها ، وعدم خرق حدود ووحدة تراب الدول ، وحل المشـاكل بالطرق السـلمية ، وعدم التدخل في الأمور الداخلية ، والحقوق المتسـاوية والمبادىء والأهداف

الأخرى الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي ، وكل المعاهدات والمواثيق المعترف بها عالمياً في العلاقات الدولية .

وأثناء نضالها لتحقيق تدابير الوفاق فإن دول حلف وارسو مجبرة على الاحتفاظ بقواتها المسلحة بالقوام والمستوى اللذين يسمحان لها بصد أي عدوان خارجي ضد أي دولة عضو في الحلف .

يجب الاحتفاظ بالقوات المسلحة الحليفة بدرجة جاهزية قتالية تكفي لكي لا تؤخذ على حين غرة أو تفاجأ ، وفي تلك الحالة إذا نفذ ضدها هجوم سترد على المعتدي رداً ساحقاً .

لم ولن تسعى دول حلف وارسو لامتلاك قوات مسلحة أو تسليحٍ أكثر مما يلزم ، لتحقيق الأهداف المذكورة . وهي تحافظ بصدق ودقة على تلك الحدود الكافية للدفاع ، لصد العدوان المحتمل .

في المذهب العسكري يؤكد على أن دول حلف وارسو تعتبر أن واجبها الأول أمام شعوبها هو تأمين هذه الشعوب . ولا يطالبون مثلهم مثل البلدان الأخرى بأكثر من أمن حلفائهم الدول الاشتراكية ، ولا يقبلون بأقل من ذلك الأمن .

إنّ التوازن العسكري ــ الاستراتيجي المتحقق يبقى يشكل عاملاً حاسماً في منع الحرب ، إلا أنّ الزيادة اللاحقة لمستوى التوازن (التساوي) لا يجلب لها كما تظهر الخبرة أمناً أكثر . لذلك فإن دول وارسو سوف تستمر في بذل الجهود للمحافظة على توازن القوى العسكرية في أدنى مستوى له .

طبقاً للجوهر الدفاعي للمذهب العسكري لدول حلف وارسو يتم السعي لإحراز الأهداف التالية :

١ ــ المنع السريع والكامل للتجارب النووية كتدبير ذي أفضلية أولى لوقف اختراع وإنتاج وتحسين الأسلحة النووية ، واختصارها على مراحل ، وتدميرها وإزالتها نهائياً ، وعدم السماح بتوسيع نطاق سباق التسلح إلى الفضاء الكوني .

٢ ــ منع وإزالة الأسلحة الكيمياوية وأنواع أسلحة التدمير الشامل الأخرى .

٣ ــ تخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية في أوروبا إلى المستوى الذي لا يتمكن معه أيّ طرف من خلال تأمين دفاعه ، من امتلاك وسائط للهجوم المفاجئ على الطرف الآخر ، أو للقيام بعمليات هجومية عامة .

٤ ــ التحقق الدقيق والصارم من كل التدابير المتعلقة بنزع السلاح ، والمبني على مزج بين الوسائط الفنية الوطنية والإجراءات الدولية ، بما في ذلك تشكيل الهيئات الدولية المناسبة ،

وتبادل المعلومات العسكرية ، وإجراء التفتيشات الضرورية على الأماكن مباشرة .

٥ ـــ تشكيل مناطق نظيفة من الأسلحة النووية والكيميائية في المناطق المختلفة من أوروبا والمناطق الأخرى في العالم ، وكذلك مناطق التركيز المخفف للأسلحة والثقة المرتفعة ، وتحقيق تنفيذ تدابير الثقة في أوروبا على أساس متبادل ، والتوصل إلى الاتفاق على مثل هذه التدابير في مناطق أخرى من العالم ، وكذلك في البحار والمحيطات . الامتناع المتبادل من قبل دول حلف وارسو وحلف الأطلسي عن استخدام القوى العسكرية ، وتحمُّل مسؤولية دعم العلاقات السلمية ، وإزالة القواعد العسكرية من أراضي دول الغير ، وسحب القوات إلى داخل الحدود الوطنية (الانسحاب المتبادل من مناطق تماس الحلفين للأسلحة الهجومية) السحب المتبادل من قبل الحلفين لأكثر الأسلحة الهجومية خطراً من مناطق التماس المباشر بينهما ، وكذلك تقليل تركيز (كثافة) القوى المسلحة والأسلحة في هذه المناطق إلى الحدود الدنيا المتفق عليها .

٦ ـــ ونظراً للانقسام المستمر وغير العادي لأوروبا إلى أحلاف متقابلة فإنّ الدول المشاركة في معاهدة وارسو تقترح حل حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو بآن واحد ، وكخطوة أولى إزالة وإلغاء تنظيماتهما العسكرية ، وفي النهاية تشكيل نظام عالمي شامل للأمن .

إنّ الأحكام المبدئية للمذهب العسكري لدول حلف وارسو تظهر وحدة الأهداف العسكرية ـــ السياسية الدفاعية للدول الداخلة في الحلف ومذاهبها العسكرية الوطنية . هذه الأحكام موجودة في أساس المذهب العسكري السوفييتي .

في ٢٩ آيار عام ١٩٨٧ أقرَّت بلدان أوروبا الاشتراكية في اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية في برلين وثيقة مبدئية « حول المذهب العسكري للدول الأعضاء في معاهدة وارسو ، وتكشف الوثيقة عن جوهر الطابع الدفاعي البحت لهذا المذهب » ، وورد فيها « إنّ بلدان أوروبا الاشتراكية لن تبدأ بالأعمال العسكرية ضد أية دولة ، أو تحالف دول أبداً ، ولا في أية ظروف فيما إذا لم تصبح هذه البلدان هدفاً للهجوم المسلح » .

وأيضاً لن تكون هذه البلدان البادئة باستخدام السلاح النووي ... ولا يوجد لديها نزعة لامتلاك قوات مسلحة . وأسلحة تزيد عما هو ضروري للأغراض الدفاعية ، فهي ستتمسك بصرامة بمبدأ الكفاية لحراسة أمنها ، وهي اقترحت على أعضاء الناتو الجلوس معاً وراء الطاولة ، ومقابلة المذاهب العسكرية للحلفين فيما بينهما ، والتوصل بهذا الشكل إلى إفضل فهم لنوايا أحدهما تجاه الآخر .

بتاريخ ١ /٧ /١٩٩١ وقعت دول منظمة معاهدة وارسو الست في براغ بروتوكولاً يقرر حل

الحلف السياسي والعسكري لدول المنظومة الاشتراكية السابقة الذي أنشىء عام ١٩٥٥ .

وجاء في البيان الختامي الصادر عن اجتماعات اللجنة الاستشارية السياسية لدول معاهدة وارسو أن العلاقات بين الدول الست الأعضاء سابقاً سترتكز مستقبلاً على أسس ثنائية جديدة يجري إبرامها شرعياً ، وفي معاهدات بين دول متساوية وصاحبة سيادة . وقرر المشاركون دعم عملية إنشاء بنى أمنية جماعية جديدة في أوروبا ، طبقاً لروح اتفاقات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا التي أبرمت في تشرين الثاني عام ١٩٩٠ في باريس .

سادساً : آثار مقررات المؤتمر الـ ٢٧ للحزب الشيوعي السوفييتي على المذهب العسكري السوفييتي

يعكس المذهب العسكري السوفييتي بشكل واضح وحسب أحكامه المثبتة في الوثائق الحزبية والحكومية الرسمية ، والأنظمة العسكرية ، الطابع المحب للسلام في السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي . وكذلك الاستعداد الدائم للتصدي الحاسم لأي معتدٍ .

كان الدور الأهم في وضع وتطوير المذهب العسكري السوفييتي يقع على عاتق الحزب . فالحساب الدقيق للعوامل السياسية الخارجية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والعلمية الفنية ، والتصورات العسكرية الخاصة أُخذ كلّه كأساس في أعمال الحزب لدى صياغة أحكام المذهب العسكري .

وقد لقي ذلك تأكيداً جديداً في وثائق المؤتمر الـ ٢٧ للحزب الشيوعي السوفييتي . فالوثائق التي صدرت عنه تضمنت أحكاماً مبدئية لكلا وجهي المذهب العسكري السوفييتي الاجتماعي السياسي ، والتقني العسكري .

لقد أقر المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعي السوفييتي الذي عقد عام ١٩٨٦ أن المذهب العسكري السوفييتي هو جملة وجهات النظر المعتمدة من قبل الحكومة حول جوهر الحرب القادمة وأهدافها وطبيعتها ، وحول إعداد البلاد والقوات المسلحة لخوضها . والأحكام الأساسية للمذهب العسكري مشروطة بالنظام السياسي ــ الاجتماعي والاقتصادي للدولة ، وبمستوى تطور الاقتصاد ، ووسائط الصراع المسلح والعلم العسكري ، وأيضاً بالوضع الجغرافي للبلاد ، والوضع الجغرافي للعدو « مسرح العمليات المحتمل » .

كما أكد هذا المؤتمر أنه من المستحيل أن ينظر إلى الحرب العالمية النووية التي قد تتحول إلى

كارثة عالمية على أنها واسطة للسياسة ، أو أنها استمرار لها بوسائط العنف المسلح . فالحرب العالمية النووية تخرج عن إطار السياسة ، وتؤدي حتماً إلى نهاية كل سياسة .

لقد توصل الحزب في المؤتمر الـ ٢٧ إلى أن طبيعة الأسلحة العصرية لا تبقي لأي دولة أملاً في حماية نفسها بالوسائط العسكرية التقنية فقط : (في هذا العالم الممتلىء بالتناقضات الحادة ، وأمام الكارثة المحدقة أكد برنامج الحزب أنّ هناك مخرجاً منطقياً وحيداً هو التعايش السلمي للدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة) . إنّ تحقيق الأمن يصبح أكثر فأكثر مهمة سياسية .

وفي هذه الظروف فإن القادة الحزبيين والحكوميين ، والفئات والطبقات كافة ، ومن الشعوب والبلدان مطالبون بتفكير سياسي جديد ، وتنسيق بين القوانين والقواعد السياسية والإنسانية والأخلاقية .

إنّ التوجه الدفاعي للمذهب العسكري السوفييتي لا رجعة عنه ، وإنّ هذا الطابع الدفاعي يتحدد :

أولاً ـــ بأنّ أحكامه الأساسية مرتبطة بطبيعة الاشتراكية ذاتها المناهضة للحروب الظالمة . إنّ السياسة السوفييتية الداخلية والخارجية تتسم بالسعي للسلم وإلى منع الحرب ، ويشهد بذلك تاريخ الدولة السوفييتية التي لم تبدأ حرباً واحدة ، وكذلك المرحلة الراهنة لنضال الشعب السوفييتي من أجل إعادة بناء كل جوانب الحياة الاجتماعية ، وقد قال غورباتشوف : لهذا السبب بالذات (البناء والتطوير) نحن بحاجة إلى السلام الثابت المتين ، والتنبؤ والتوجه البنّاء في العلاقات الدولية .

ثانياً ـــ رفض الحروب الوقائية بناءً على الطابع الدفاعي للمذهب العسكري السوفييتي ، لأنها مغايرة لطبيعة الاشتراكية . فقد انطلق المذهب العسكري السوفييتي دائماً من مبدأ الأعمال الجوابية ؛ أي الأعمال الدفاعية ، ونظر الاتحاد السوفييتي في المؤتمر الـ ٢٧ إلى الهجوم النووي أو غيره على أنه جريمة بحق البشرية كلها ، كما أن القوى النووية السوفييتية الاستراتيجية لم تسمَّ أبداً (بالقوى الاستراتيجية الهجومية) كما يسمونها في الولايات المتحدة . كما أخذ الاتحاد السوفييتي على عاتقه مسؤولية عدم البدء باستخدام السلاح النووي ، بينما لم تلتزم الولايات المتحدة الأمريكية بمثل ذلك .

ثالثاً ـــ إنّ الطابع الدفاعي للمذهب العسكري السوفييتي نابع من وظائف القوات المسلحة السوفييتية التي تتلخص حسب ما جاء في دستور الاتحاد السوفييتي في : (الدفاع المضمون عن الوطن الاشتراكي . المحافظة على جاهزية قتالية دائمة تضمن الرد النووي على أي معتدٍ) .

والقوات المسلحة السوفييتية يجب أن تكون مستعدة لحماية المنجزات الاشتركية ، والعمل السلمي للشعوب السوفييتية وسيادة الدولة على أراضي البلاد ووحدتها .

ولأنَّ مصدر الحروب هي الامبريالية فقد ورد في برنامج الحزب الشيوعي السوفييتي ما يلي : (لا ترغب الامبريالية بالتعامل مع الوقائع السياسية لعالمنا المعاصر ، وهي تتجاهل إرادة الشعوب ذات السيادة ، وتسعى لحرمانها أو سلبها حقها في اختيار طريقها الخاص للتطور ، وتهدد أمنها ، وفي هذا يكمن السبب الرئيسي لنشوب الصراعات في مناطق العالم المختلفة) .

إن الإمبريالية هي قلعة الرجعية العالمية ، فمنها بالذات ينطلق خطر الحروب . فالولايات المتحدة تسعى إلى السيطرة على العالم ، وتعلن أنّ قارات بأكملها هي مناطق (مصالح حيوية) خاصة بها .

فالحرب ضد فيتنام وحصار كوبا لسنوات عدة ، والتدخل في لبنان ، واحتلال غرينادا ، والأعمال العدوانية ضد نيكاراغوا ، والحرب غير المعلنة ضد شعب أفغانستان ، ودعم إسرائيل ضد العرب ، كل هذه الأعمال هي بعض الأعمال العدوانية للامبريالية الأمريكية ضد الشعوب .

فمنذ عام ١٩٤٦ وحتى منتصف الثمانينيات استخدمت القوات المسلحة الأمريكية خارج حدودها حوالي ٢٩٠ مرة ، كما فكرت واشنطن أكثر من ثلاثين مرة في استخدام الأسلحة النووية .

وتتجلى عدوانية الامبريالية الأمريكية بوضوح في السياسة العسكرية للولايات المتحدة ، والدول الأخرى الأعضاء في حلف شمال الأطلسي ، فقد ورد في نظام القتال لجيش الولايات المتحدة رقم ١٠٠ الصادر في آب عام ١٩٨٢ : (إن على الطرف المهاجم أن يسعى لتوسيع ونشر الأعمال القتالية على كامل العمق الدفاعي ، وتحطيم الدفاع المعادي ، وحرمانه من إمكانية اتخاذ تدابير جوابية ، وعدم إعطائه فرصة الاستفاقة من الضربة الأولى) .

ومعروف أنّ مفهوم الضربة على كامل العمق ينطبق على جميع عمليات الجيش الأمريكي في العالم كله ، كما تكشف عن ذلك مجلة اللوموند ديبلوماتيك الفرنسية الشهرية . ولكن هذا المفهوم مخصص بالدرجة الأولى لأوروبا ، حيث ينبغي لحلف الأطلسي تدمير قوات حلف وارسو حتى قبل اشتراك قوات هذ الحلف في الأعمال القتالية ، أي في اللحظة التي تكون فيها في عمق أراضي بلادها .

إن الحزب الشيوعي السوفييتي والحكومة السوفييتية يبذلان جهوداً مستمرة لمنع نشوب الحرب النووية وتقومان أيضاً بالاهتمام بإعداد القوات المسلحة وكامل البلاد لخوض مثل هذه الحرب حين يشعلها العدو الامبريالي . وقد ورد في برنامج الحزب الشيوعي السوفييتي ما يلي : (ما دام خطر إشعال حرب عدوانية قائماً فإنّ الحزب سيهتم بتعزيز القدرة الدفاعية للاتحاد السوفييتي ، وتعزيز أمنه وجاهزية القوات المسلحة لدحر أي معتد وهزيمته) وقياساً على ذلك فإن الاتحاد السوفييتي يسعى إلى :

ـــ منع نشوب حرب نووية ، وإمكانية إلغائها .
ـــ المحافظة على توازن عسكري بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية .
ـــ عدم التفوق على أي دولة أخرى في العالم . وفي الوقت نفسه عدم السماح لأحد بإحراز التفوق على الاتحاد السوفييتي .
ـــ الأخذ بعين الإعتبار أحداث العالم ، والحروب الإقليمية بهدف منع نشوبها ، أو منع تحولها إلى حرب عالمية إذا ما نشبت .
ـــ تخفيض التوازن الاستراتيجي إلى أدنى حد ممكن حتى يتحقق الإلغاء الكامل للأسلحة النووية وغيرها ، وبالتالي تحقيق الأمن الحقيقي وتثبيت دعائمه .

إنّ محتوى الوجه السياسي الاجتماعي للمذهب العسكري السوفييتي يتجسد في مبادىء بناء القوات المسلحة السوفييتية التي منها :

أولاً : سيطرة الحزب الشيوعي على القوات المسلحة .
ثانياً : الموقف الطبقي نحوِ بناء القوات المسلحة .
ثالثاً : الوحدة العضويةُ بين الجيش والشعب .
رابعاً : الإخلاص للأممية العالمية .
خامساً : تنظيم كوادر الجيش والأسطول .
سادساً : مركزية قيادة القوات المسلحة .
سابعاً : وحدة القيادة .
ثامناً : الانضباط العالي الواعي .
تاسعاً : الاستعداد الدائم للبلاد وقواتها المسلحة لصد أي عدوان .

لقد حُـدِّدَتْ في المذهب العسكري السوفييتي الأحكام الأساسية لتنظيم العمل الحزبي السياسي في القوات المسلحة ، واتجاهات الإعداد المعنوي والنفسي لمنتسبي القوات المسلحة ، وللشعب السوفييتي أيضاً من أجل حماية الوطن الاشتراكي ، فبدون الجهد والطاقات المعنوية لا يمكن الحفاظ على الجاهزية القتالية العالية للجيش والأسطول وإحراز النصر على المعتدي .

بينما يشمل الوجه التقني العسكري للمذهب العسكري السوفييتي مسائل بناء القوات المسلحة وإعدادها ، والمحافظة عليها باستمرار بجاهزية قتالية عالية ، وتحسين تزودها بالأعتدة ومنظومات القيادة والتطوير الدائم لفن الحرب السوفييتي ، أي أن الوجه التقني العسكري يحدد طرق ووسائط وأساليب إعداد وتنفيذ المهام الملقاة على عاتق القوات المسلحة ، مع حماية الوطن الاشتراكي في الحرب القادمة حين اشتعالها .

إنّ القاعدة الأساسية للوجه التقني العسكري للمذهب العسكري السوفييتي توضح الطبيعة المحتملة للحرب المقبلة التي ستشعلها الامبريالية ، حيث ستستخدم كل وسائط التدمير لديها بما فيها الأسلحة النووية ، وستكون تلك الحرب متصفة بـ :

١ ـــ خوض الأعمال القتالية بتجميعات ضخمة من أنواع القوات المسلحة كافة .
٢ ـــ شمولها كل مسارح العمليات وكل البيئات الفيزيائية .
٣ ـــ الأبعاد الهائلة .
٤ ـــ المستوى العالي للتدمير والإبادة .

يؤكد المذهب العسكري السوفييتي أن تطور وسائط الصراع المسلح يوضح إمكانية إشعال القوى العدوانية للحروب بأساليب مختلفة ، وهذا يملي ضرورة إعداد القوات المسلحة السوفييتية لإحباط كل مخططات المعتدين ، أياً كان الأسلوب الذي قد يلجأون إليه .

إن أحكام المذهب العسكري السوفييتي المتعلقة ببناء القوات المسلحة تتضمن مسائل قوام الجيش والأسطول وبنيتهما التنظيمية ، وتزويدهما بالأعتدة وإكمالهما بالعناصر ، وتدريبها وتربيتها ، وإعداد الضباط القياديين وهيئات القيادة ، وتشكيل الاحتياط مع مختلف أنواع الاحتياطات المادية .

وفي المذهب العسكري أحكام تتعلق بإعداد الاقتصاد وتعبئة البلاد وتحويل هذا الاقتصاد من حالة السلم إلى حالة الحرب ، وتنظيم الدفاع المدني وتنفيذه .

وطبقاً للطبيعة المحتملة للحرب القادمة فإنّ المذهب العسكري السوفييتي يعالج مسألة الإعداد الراقي للقوات المسلحة لحماية الوطن . فالتوجه الدفاعي للمذهب العسكري السوفييتي لا يعني توجيه القوات المسلحة السوفييتية نحو الأعمال القتالية الدفاعية فقط ، بل يفرض المذهب العسكري السوفييتي مجابهة المعتدي بأعمال قتالية جوابية بالغة الفعالية والحسمية .

إن أهم مبدأ في المذهب العسكري السوفييتي هو الجاهزية القتالية والتعبوية العالية للقوات المسلحة وفقاً لتوتر الوضع العسكري السياسي والاستراتيجي في العالم كافة ، وفي بعض المناطق خاصة .

حيث يجب أن تكون الجاهزية القتالية بمستوى يمنع أي عدو من تحقيق المفاجأة ، ويؤمن قدرة القوات والأسطول على صدّ المعتدين ودحرهم .

وفي المذهب العسكري تبرز أحكام ومبادىء فن الحرب السوفييتي التي تتضمن خلاصة

الخبرات القتالية الكبيرة للقوات المسلحة ، وجوهر هذه الأحكام إتقان خوض الأعمال الحاسمة حتى يهزم العدو .

كما يتضمن المذهب العسكري السوفييتي مسألة تنظيم قيادة القوات المسلحة زمني السلم والحرب ، لأن الظروف الراهنة تزيد دور القيادة العلمية للقوات أهمية . إن وحدة القيادة السياسية والعسكرية كانت وستبقى أهم مبدأ في قيادة القوات المسلحة السوفييتية .

إن القيادة المركزية للجيش والأسطول تتيح المجال للمبادهة الواسعة والإستقلالية لكل هيئات القيادة ، في كل المستويات ، عند تنفيذ الفكرة العامّة للمعركة ، والعملية والحرب عامة .

وهكذا فإن المذهب العسكري السوفييتي مشروط بالطبيعة الاشتراكية للمجتمع ، وبالترابط العضوي بين حب السلام وبين الاستعداد الدائم للدفاع الفعّال عن الوطن الاشتراكي ومجموعة الدول الاشتراكية أيضاً .

سابعاً: آثار مقررات المؤتمر الـ ٢٨ للحزب الشيوعي السوفييتي على المذهب العسكري السوفييتي

إنّ أفضل ما يمكن قوله عن التغييرات الجذرية في المذهب العسكري السوفييتي التي يصورها المؤتمر الثامن والعشرون للحزب الشيوعي السوفييتي الذي انعقد في نيسان ١٩٩٠ هو ما ورد في مجلة الفكر العسكري في ملحقها الخاص عن المذهب العسكري السوفييتي من وجهة نظر سوفييتية أيضاً .

ينطلق المذهب العسكري السوفييتي من المنطلقات الضرورية للحرب والسلام العالمي ، وتأمين القدرات الدفاعية للبلاد ، مع الأخذ بعين الاعتبار تبادل المصالح الأمنية للدول كافة ، في ظروف تكدست فيها ترسانات ضخمة من أسلحة الدمار التي من جرائها يمكن لأي أزمة عالمية أن تسبّب كارثة تتعدى الدول المتحاربة ، لتطال الحياة على الكرة الأرضية .

يعتقد الاتحاد السوفييتي أنَّ خطر نشوب حرب عالمية قد تراجع ولكن لا توجد أية ضمانات لعدم نشوبها ثانية ، من جراء إحتمال تغيير المواقف الإيجابية العالمية الراهنة .

انطلاقاً مما سبق فإنَّ المحافظة على الخصائص الدفاعية ، وتدعيم أمن البلاد كافة ، ستبقى أحد أهم واجبات الدولة والشعب .

وتتصف عملية التقدير الصحيح لنوايا كل دولة وأهدافها في مجال السياسة العسكرية بأهمية

بالغة في الموقف العالمي الناشىء . لهذا فإنّ الاتحاد السوفييتي يعتبر أنه من الضروري الإفصاح عن مبادىء مذهبه العسكري الذي هو انعكاس واقعي لمرحلة الانعطاف في التطور العالمي الذي وضع في مقدمة خططه للمحافظة على حياة البشرية .

يتضمن المذهب العسكري السوفييتي المنهج الخاص للدولة السوفييتية المبني على أساس التطلعات للعمل على منع نشوب الحروب ، وتنظيم البناء العسكري ، وتحضير البلاد والقوات المسلحة لصد العدوان ، ووضع مبادئ استخدام وسائط الصراع المسلح لحماية المواطنين والمجتمع .

إن ذلك يمثل استمراراً للسياسة الخارجية للدولة الهادفة إلى إنشاء الظروف المناسبة في العلاقات الخارجية للتطور المستقبلي للمجتمع السوفييتي ، وتأمين إمكانات المواطنين للعمل في ظروف السلم والحرية .

يتصف المذهب العسكري السوفييتي بتوجهاته الدفاعية التي يضمنها الدستور ، والقانون الخاص بالدفاع عن الاتحاد السوفييتي .

أولاً : الجانب السياسي للمذهب العسكري السوفياتي

يعكس الجانب السياسي للمذهب العسكري السوفييتي وجهات نظر الدولة السوفييتية في الحرب ، وتصاغ في ضوء ذلك المهام السياسية العسكرية لتلافي نشوب الحرب ، وتأمين الدفاع وأمن البلاد .

والاتحاد السوفييتي يقف بصلابة ضد الحروب ، أو التهديد باستخدام القوة ، والتلويح بها لحل الأزمات التي تنشأ بين الدول ، معتقداً أن الحروب ليست الوسيلة الأنجع للوصول إلى الأهداف التي نبتغيها في الظروف المعاصرة . فقد أصحبت الحروب مرفوضة وغير مقبولة ، ويبقى الحوار الذي يتضمن المحافظة على توازن المصالح الدولية الطريقة الوحيدة لحل المشاكل العالمية وتسوية الأزمات والخلافات الناشبة ، ويتوخى المذهب السياسي العسكري السوفييتي المحافظة على اعتبار السلام أعلى القيم البشرية ، وقد حظر القانون في الاتحاد السوفييتي ممارسة أية دعاية للحرب .

ويصرح الاتحاد السوفييتي بأن التغلب على نشوب الحروب هو المهمة الأساسية للدولة السوفييتية وقواتها المسلحة ، كما يعلن أنه لن يكون بأي حال البادىء بمباشرة الأعمال القتالية ضد أية دولة من الدول ، إذا لم يتعرض هو أو حلفاؤه للعدوان أو يكون هدفاً من قبل العدو ، كما يعلن الاتحاد السوفييتي ويؤكد أنه :

١ ــ لن يبدأ أولاً باستخدام الأسلحة النووية .

٢ ــ لا يطمع الاتحاد السوفييتي بأراضي الدول الأخرى ، ولا يضمر العداء لأي شعب من الشعوب .

٣ ــ لا يهدد الاتحاد السوفييتي أحداً ، بل يسعى لإقامة العلاقات مع الدول كافة ، على أساس تبادل المصالح الأمنية .

٤ ــ لا يسعى الاتحاد السوفييتي إلى التفوق العسكري ، ويرى أنّ تقليص الأسلحة النووية والتقليدية مهمة ذات مغزى تاريخي .

٥ ــ يعترف الاتحاد السوفييتي بتساوي الدول والشعوب بالحقوق ، والاشتراك في حل المسائل المتعلقة بالتعايش الدولي كافة .

٦ ــ يرفض الاتحاد السوفييتي تطبيق وجهات النظر الإيديولوجية ، وإضفاءها على العلاقات الدولية التي يجب أن تبنى على مبادىء الحقوق الدولية فقط .

٧ ــ الوقوف ضد سياسة القوة وسباق التسلح ، والانتقال إلى أعمال النزع الحقيقي والفعّال للسلاح .

لن يستخدم السوفييت قواتهم في أية أزمة عسكرية لا تتعلق بأمنهم وبأمن حلفائهم ؛ إلا أنه في الوقت نفسه سيستخدم الاتحاد السوفييتي طاقاته القصوى اقتصادياً وسياسياً ودبلوماسياً وعسكرياً ، لإحباط العدوان الموجه نحو أراضيه ، أو أراضي حلفائه . وعلى ضوء الاتفاقيات والمعاهدات الدولية يمكن أن تكون بعض قواته العسكرية ضمن القوات المسلحة التابعة لهيئة الأمم المتحدة ، للعمل على تحقيق السلام في ضوء قرارات مجلس الأمن الدولي التابع لهيئة الأمم المتحدة .

يعتبر الاتحاد السوفييتي أن المهام الأساسية في مجال السياسة العسكرية في المرحلة التاريخية المعاصرة للتطور العالمي ما يلي :

١ ــ وقف سباق التسلح على الأرض ، ومنع سباق التسلح في الفضاء ، ثم نزع السلاح الحقيقي .

٢ ــ تحريم التجارب النووية مبدئياً لمنع اختراع أو تطوير أو إنتاج الأسلحة النووية ، وتقليصها على مراحل مع التطلع إلى القضاء عليها مستقبلاً .

٣ ــ القضاء على الأسلحة الكيميائية ، وتحريم استخدام تقنية جديدة لإنتاج أي نوع من أنواع الأسلحة ذات التدمير الشامل .

٤ ــ سحب أخطر أنواع الأسلحة الهجومية من مناطق التماس المباشر للأحلاف العسكرية السياسية ، وتقليص حجم التجميعات للقوات المسلحة على مراحل من هذه المناطق ، حتى المستويات الدنيا المتفق عليها ، حتى لا يترك عند أي طرف إمكانات أو وسائط تتيح له إمكانية الاعتداء المفاجىء ، والانتقال إلى خوض أعمال قتالية هجومية كبيرة .

٥ ــ تطوير المجالات الاقتصادية العسكرية بين الدول المعنية كافة ، ووضع اتفاقية فيما بينها تقتضي عدم نشوب خلافات وأزمات عند تحريك قوات برية أو بحرية أو جوية .
٦ ــ تنفيذ وتحقيق دعم روابط الثقة المتبادلة في أوروبا ، وكذلك في مناطق أخرى من العالم ، وفي البحار والمحيطات .
٧ ــ الرفض المتبادل بين الدول كافة للتهديد ، أو استخدام القوة ، وإعطاء التعهدات للمحافظة على السلام الدولي .
٨ ــ القضاء على القواعد العسكرية الموجودة على أراضي الدول الأخرى ، ونشر القوات المسلحة ضمن الحدود الدولية .
٩ ــ إلغاء حلفي الأطلسي ووارسو ، والبدء بتحويلهما من منظمتين عسكريتين سياسيتين إلى أداة للتعاون السياسي ، ثم تحويلهما إلى منظمتين لحفظ الأمن الدولي .

ثانياً : الجانب الفني العسكري للمذهب العسكري السوفييتي

يقدر الجانب الفني العسكري للمذهب العسكري السوفييتي مصادر الأخطار العسكرية ، والطبيعة الاستراتيجية للحرب المحتملة ، وتحديد الاتجاهات التي قد يصدر منها العدوان . ويترتب على الدولة تحضير القوات المسلحة لإحباط العدوان والتصدي له ، وكذلك تحديد قوام القوات المسلحة ونوعيتها اللازمة لتحقيق هذه الأغراض والمهام المسندة .

ويرى الاتحاد السوفييتي أنّ أهم الأخطار العسكرية المحدقة هو حيازة المستويات العالية من الإمكانات العسكرية ، ولا سيما في أوروبا والمناطق الواقعة بين آسيا والمحيط الهادي ، واتجاهات سياسة استخدام القوة التي يعتمدها القادة الأمريكان ، وتبني بعض الدول هذه السياسة ، وانتشار القواعد والأحلاف العسكرية حول الاتحاد السوفييتي .

وينطلق الاتحاد السوفييتي من المواقف التالية في تقدير الطبيعة الاستراتيجية ، ونتائج الحرب القادمة المحتملة :

١ ــ تطال الحرب النووية ، إن نشبت أبعاداً واسعة وضخمة ، وستتصف هذه الحرب بالكوارث والعواقب الوخيمة التي لن تقتصر على الأطراف المتحاربة فقط ، بل ستشمل الإنسانية جمعاء ، لأن حصرها في منطقة واحدة أو مسرح أعمال قتالية محدد متعذر ، كما لن يكون هناك أي منتصر في مثل هذه الحرب .
٢ ــ ستتصف الحروب التقليدية المحتملة القادمة بأنها غير محددة بزمن ما لانتهائها ، كما أنها قد تكون شاملة ، مع احتمال تحولها إلى حرب عالمية إذا تورطت فيها أطراف ودول كبرى .

ولأنها ستكون شاملة فإن الأمر سيتطلب من الدولة بذل كل قواها وجهودها وإمكاناتها . كما ستصبح الأسلحة ذات الدقة العالية هي الوسائط الأساسية في الصراع المسلح ، لأنها أسلحة حديثة ومتطورة وذات فعالية لا تقل عن النووية ، وتستخدم في أعمال قتالية صعبة ومعقدة ، كما ستوجه بالدرجة الأولى لضرب الأهداف التي تحوي طاقات نووية ، ومنشآت ذات إنتاج كيماوي ومستودعات الأسلحة ذات التدمير الشامل . وستنشأ من جراء ذلك مناطق ملوثة ومخربة ومغمورة على أوسع نطاق ، كما يمكن لأي حرب تقليدية أن تتطور إلى حرب نووية .

٣ ــ لا تزال إمكانية حدوث أزمات عسكرية ، وأخطار نشوب حروب إقليمية موجودة في مناطق شتى من العالم ، الأمر الذي قد يؤدي إلى تحولها إلى حرب عالمية .

٤ ــ يعتبر الاتحاد السوفييتي أن توفُّر الأسلحة النووية ، وعدم تعهد بعض الدول بعدم استخدامها أسبابٌ تدعوه إلى الاستعداد وتحضير قواته المسلحة للدفاع ضد كل عدوان قد يشنّ عليه .

واستناداً إلى ما سبق يؤكد الاتحاد السوفياتي في مذهبه العسكري واعتباراً من عام ١٩٨٧ مبدأ دفاعياً صرفاً تتمحور بنوده حول ما يلي :

١ ــ الاحتفاظ بالقوات المسلحة وقت السلم بحيث تكفي جاهزيتها لتحقيق دفاع فعال يؤمن المحافظة على الحدود الدولية ، ويقضي على الاستفزازات المحتملة ، ويذود عن سيادة البلاد .

٢ ــ التصدي لأي عدوان ضد سيادة الدولة ووحدتها ، وخلق الظروف الملائمة لإنهاء الحرب بسرعة ، وإعادة الأوضاع السلمية والعادلة إلى ما كانت عليه .

٣ ــ تحقيق بنية القوات المسلحة وتنظيمها وتدريبها ، وتحديد مبادىء استخدامها على ضوء تقدير المواقف والمخاطر ، وطبيعة الحرب المحتملة ، وحجم المهام الدفاعية وإمكانات الدولة الاقتصادية .

٤ ــ تُـؤَلَّـفُ القوات المسلحة السوفييتية على مبادىء تعدد القوميات ، وتوفر الكوادر المتخصصة والجيوش النظامية المستكملة بالمتطوعين بموجب عقود التطوع ، وبالمدعوّين لأداء الخدمة الإلزامية ، على أساس العمل والخدمة خارج المنطقة التي ينتمي إليها العنصر ، وكذلك على أساس عدم ازدواجية القيادة وقيامها على أسس المركزية ، والتزام الجميع بالمهام والواجبات ، وتساويهم بالحقوق الاجتماعية والحماية أمام القانون .

٥ ــ يجب رفع مستوى التخصص والمهارة في القوات المسلحة ، بحيث تتناسب مع تصحيح البنية وتنظيمها في ضوء اختصار القوات ، وتشكيل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المناسبة .

. يجب المحافظة على مبدأ الكفاية الدفاعية ، وتحقيق الحدود الدنيا من التوازن العسكري عند

تحديد قوام القوات المسلحة وملاكاتها ، وتجهيزها الفني وتطوير وسائط الصراع المسلح وكوادرها واحتياجاتها ، وما يلزمها مالياً للإنفاق العسكري ، لتأمين نوعية عالية للجيش والأسطول .

٦ ــ انطلاقاً من القدرات النوعية اللازمة للرد على الضربة المعادية ، والتي يجب أن تكفل القضاء على التفوق المعادي ، وتُحدَّدُ الكفاية من الوسائط والقوى النووية ، وفقاً لميزاتها وأنواعها وأعدادها ، كمرحلة من مراحل القضاء على الأسلحة النووية .

كما تُـوْلى أهميةٌ خاصة إلى القوى والوسائط المخصصة لصد العدوان المحتمل خلال عملية التطوير المتوازنة لمختلف أنواع الصنوف والقوى ، حيث يحتفظ بقوى ووسائط نووية استراتيجية بقوام وحال تؤمن التوازن مع القوى والوسائط الاستراتيجية الهجومية للولايات المتحدة الأمريكية ، وتقوم بمهمة عدم السماح بتنفيذ الضربة الأولى بدون عقوبة ، وضمان تنفيذ الرد المناسب ، كما يجب الاحتفاظ بقوى تؤمن الدفاع الفعّال عن الدولة بقوات ذات تخصص عام .

لذا يجب أن تكون التجميعات في أي مسرح من مسارح القتال ذات صنوف مختلفة انطلاقاً من مبادىء التوازن العسكري ، وما يضمن تأمين الدفاع ، كما تجب المحافظة على الجاهزية القتالية للقوات المسلحة السوفييتية للرد على الضربات المعادية ، والحذر من هجوم مفاجىء معادٍ .

٧ ــ يتطور الفن العسكري السوفييتي بجوانبه النظرية والعملية في ضوء الاستراتيجية النظرية الدفاعية ، مع تركيز الجهود الرئيسة للدفاع عن البلاد ضمن الحدود الدولية للاتحاد السوفييتي . وعلى هذا يصبح قوام النسق الأول الاستراتيجي مؤلفاً من القوات العاملة في المناطق القريبة من الحدود وقوات الأساطيل ، ويشكل الاحتياط الاستراتيجي من قوى ووسائط المناطق الداخلية ، الأمر الذي يستثنى بموجبه قيام الاتحاد السوفييتي بتوجيه ضربة استباقية أولى للعدو .

ويعتبر الدفاع النوع الرئيس للأعمال القتالية عند بدء العدوان ، وتحدد الأعمال القتالية التي ينفذها العدو كيفية سير الأعمال القتالية اللاحقة للقوات المسلحة السوفييتية ، وفي ضوء القوى والوسائط المتوفرة لدى العدو والمستخدمة في العدوان .

تحدد الاتجاهات الأساسية لتدريب القوات المسلحة لصد العدوان . حسب طبيعة الصراع المسلح المحتمل ومهام الدفاع للدولة .

٨ ــ تُحَضَّر قوات الجيش والأسطول لصد هجوم العدو في مختلف المواقف والظروف ، وتُرَكِّزُ الجهود الرئيسة أثناء تدريب العناصر وتربيتهم للتقييد التام بتنفيذ المهام والمناوبة القتالية ، وتقييدهم أيضاً بأنظمة الخدمة ورفع مستوى الجاهزية القتالية والمستوى النوعي للتدريب العملياتي والقتالي للقوات ، والمهارة في طرائق استخدام السلاح والعتاد القتالي ،

وتحقيق القيادة الفعالة ، والمهارة في طرائق استخدام السلاح والعتاد القتالي ، وتحقيق القيادة الفعالة والمستمرة على القوات والأساطيل .

يعتبر تجهيز الأرض وتحصينها في الوقت المناسب مهمة رديفة لأعمال تدريب القوات المسلحة ، وكذلك تدريب المواطنين على أعمال الدفاع المدني ، وتحضير مرافق وإمكانات البلاد ، وتجهيزها لنقلها وتحويلها من وضعية السلم إلى وضعية الحرب .

تؤمن الخصائص الدفاعية الفعالية والجاهزية العالية للقوات المسلحة عن طريق تطوير القدرات الاقتصادية والفنية العلمية والعسكرية ، ووحدة المجتمع والجيش السوفييتي ، وغرس روح حب الوطن والأممية والانضباط في نفوس المواطنين .

٩ ـــ يؤكد الاتحاد السوفييتي على مضمون مذهبه العسكري ، ويقدم ضماناته المطلقة للتقيد التام بتنفيذ ما جاء فيه تماماً .

وسيتابع تقيده بالعهود والمواثيق الدولية النابعة من نظام هيئة الأمم المتحدة واتفاقية هلسنكي الأخيرة ، ووثائق مؤتمر استوكهولم ، ونظام بارس لأوروبا الجديدة ، والاتفاقيات الثنائية المتعددة للحلفاء ، وغيرها من الأوضاع القانونية المشروعة المعترف بها ضمن العلاقات الدولية .

يظهر مما تقدم أنَّ الاتحاد السوفييتي بعد المؤتمر الـ ٢٨ للحزب الشيوعي قد اعتمد مذهباً عسكرياً جديداً عندما بدأ بتقليص قواته المسلحة على أساس إعادة البناء العسكري ، انطلاقاً من مسوِّغات اضطرارية ، نستطيع أن نقول عنها إنها سياسية واجتماعية ، ولكنها على الأكثر اقتصادية .

ثامناً : أسباب إعادة البناء ومضمونها وأهدافها ومراحلها وظروف تنفيذها

لقد نحا الاتحاد السوفييتي بعد المؤتمر السابع والعشرين والمؤتمر الثامن والعشرين نحو السعي إلى إيقاف التجارب النووية ، والقضاء على الأسلحة النووية والكيماوية ، ووقف سباق التسلح ، وخفض ترسانات الأسلحة الأخرى ، وحَلِّ الأحلاف العسكرية ، وتخفيض مستوى الإنفاق العسكري .

انطلاقاً من ذلك خفَّض الاتحاد السوفييتي قواته المسلحة بتسريح نصف مليون مقاتل ، كما أخرج من الخدمة عشرة آلاف دبابة وثمانية آلاف وخمسمئة منظومة مدفعية وثمانمئة وعشرين طائرة مقاتلة ، كما وقع اتفاقية تدمير الصواريخ ذات المدى القصير والمتوسط ، وبدأ يسحب قواته من بلدان أوروبا الشرقية ، وتم تقليص النفقات العسكرية اعتباراً من عام ١٩٨٨ ، وتحويل عدد من المنشآت الصناعية العسكرية لصالح الصناعة المدنية .

ولكن لا يمكن النظر بدون اكتراث إلى قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء تجمعات ضخمة من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية غير النووية ، والتي لم تذكر في معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية النووية ، كما تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتحديث في ترسانتها النووية التكتيكية ، وتحتفظ بتفوقٍ كبير في القوى البحرية ، وفي الوقت نفسه تحثّ الخطا في بناء أنظمة حرب النجوم ، وتحافظ أيضاً على مبدأ استخدام القوة في العلاقات الدولية .

ومن المحتمل أيضاً أن تقوم دول لديها أسلحة نووية ، وهي إسرائيل وجنوب أفريقيا والهند أيضاً باستخدام أسلحة الدمار الشامل ، مما قد ينجم عنه حرب عالمية ، رغم مرور عقدين من الزمن على توقيع اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية ، إلا أنّ هذه الدول تعادي هذه المعاهدات ، مما يجعلنا نستنتج أنّ توسيع ترسانات الأسلحة الكيماوية والنووية في بعض دول العالم الثالث قد يجعل أعمال تخفيف حدة التوتر العالمي محبطةً .

يُسْتَنْتَجُ مما سبق ، أنه رغم وقف الحرب الباردة والتقارب الإيديولوجي بين الشرق والغرب ، أنّ احتمال استخدام القوة في العلاقات الدولية ما زال وارداً ولا سيما بعد انتقال التوتر من أوروبا إلى الشرق الأوسط ، وازدياد عدد الدول المالكة للسلاح النووي ، واستخدام الأنظمة العدوانية للقوات المسلحة لتحقيق أهدافها ، كل ذلك يجعل العالم غير مستقر مع احتمال أن يطال ذلك العالم كله ، ولهذا يسعى الاتحاد السوفييتي لإعادة بناء القوات المسلحة للدفاع عن البلاد والقادرة على العمل في مختلف المواقف .

وانطلاقاً من كل ما تقدم اعتمد الاتحاد السوفييتي مذهباً عسكرياً جديداً بدأ في تقليص قواته المسلحة ، وإعادة البناء العسكري أيضاً .

مضمون إعادة البناء العسكري :

يعتبر المضمون الأساسي لإعادة البناء العسكري تأمين الأمن للبلاد والدفاع عنها ببنية فعالة في المجالات التالية :

آ ــ السياسة العسكرية :

يشمل إعادة البناء العسكري في مجال السياسة العسكرية تحديد صلاحيات القادة والقيادات ، ويترأس كافة البنى العسكرية رئيسُ الدولة .

بينما يكون مؤتمر نواب الشعب لعموم الاتحاد السوفييتي هو السلطة العليا في السياسة العسكرية ، لأن من صلاحياته اتخاذ قرارات الدفاع في السياسة الداخلية والخارجية .

بينما يقوم مجلس السوفييت الأعلى بصياغة القوانين الناظمة للدفاع والبنية العسكرية ، ومن صـــلاحيـاته أيضـــاً إعلان حالة الطوارىء أو الحرب ، وتحديد قوام القوات المســلحـة وبنيتهـا واحتياجاتها ، واستخدامها دفاعياً ، كما يصادق على المذهب العسكري .

كما يقوم مجلس السوفييت الأعلى بتصديق الاتفاقيات العسكرية ، أو إلغائها وتقديم الأموال والمساعدات العسكرية ويحددها .

وهكذا يقوم رئيس الدولة السوفييتية بقيادة الدفاع عن الاتحاد السوفييتي ، لأنه القائد العام للقوات المسلحة ، ومن صلاحياته استخدام الأسلحة النووية انطلاقاً من المذهب العسكري ، ويحق له إعلان التعبئة الجزئية أو العامة ، أو إعلان حالة الحرب .

بينما تقوم وزارة الدفاع السوفييتية بتنفيذ قيادة القوات المسلحة وخطط تطوير وسائط الصراع المسلح وفقاً لما يقره رئيس الدولة .

ب ــ القوات المسلحة السوفييتية :

تتمثل عملية إعادة بناء القوات المســلحة السوفييتية في رفع المستوى النوعي للتشكيلات والقوى وأنواع الصنوف ، وتتمثل في تقليصها أيضاً .

كما تشمل إعادة بناء القوات المســلحة إعادة بناء التشكيل السياسي بتبديل نظام القوات المســلحـة وشكـلهـا ، وبرامج التدريب ومنـاهجـه ، وتغيـير نظـام عمل الإدارة السياسيةالمركزية وما يتبعها ، وتعديل نظام حماية العسكريين وأسرهم ، وتأمين الإقامة المعيشية لهم .

لقد بدأت عملية إعادة بناء القوات المسلحة منذ عام ١٩٨٧ بعد أن اعتمد السوفييت مذهباً عسكرياً جديداً اقتصر على الدفاع البحت والمطلق فقط . ففي عام ١٩٨٩ أتم السوفييت تقلـيص قواتهم ، ودمّـروا صواريخهـم المتوسطـة المدى؛ وبـدؤوا بالانسحـاب من هنغاريـــا وتشيكوسلوفاكيا ، ومنغوليا .

والتغيير الجذري الآخر هو تخفيض النفقات العسكرية وموازنة وزارة الدفاع ، وتحويل مئة مصنع من الإنتاج العسكري إلى الإنتاج المدني ، إضافة إلى تحويل أكثر من أربعمئة منشأة عسكرية للإنتاج المدني أيضاً .

أهداف عملية إعادة البناء وطرقها

١ ــ تلافي التخـلف في المجالات الفنيـة والتقنيـة العسكرية قياسـاً بما لدى حلف شمال الأطلسي ، ولا سيما الأسلحة ذات الدقة العالية .

٢ ـــ المحافظة على الأشكال الحالية للقوات المسلحة حتى عام ١٩٩٦ ثم تقليص القوات والصنوف ذات المهام المتقاربة ، وفصل قوات الدفاع المدني وتشكيلات بناء الطرق عن القوات المسلحة ، وتقليص تشكيلات ومنشآت التدريب وبعض منشآت البحث العلمي العسكري . ومن الناحية التنفيذية تخفيض عدد دبابات الفرق بنسبة ٣٠ ٪ ، وتخفيض عدد الطائرات في أفواج القوى الجوية من ٤٠ طائرة لتصبح ٣٢ طائرة فقط .

٣ ـــ زيادة عدد المحترفين ضمن القوات المسلحة ضباطاً وأفراداً ، رجالاً ونساءً .

مراحل إعادة البناء العسكري

• **المرحلة الأولى : حتى عام ١٩٩٤**

وهي كما ذكرنا تبدأ بتقليص قوام القوات وأسلحتها ، وسحبها من تشكوسلوفاكيا وهنغاريا ومنغوليا وألمانيا بعد أن توحدت ، وفصل قوات الدفاع المدني وإعادة صياغة الخطط والوثائق الخاصة بتنظيم القوات وتمركزها .

• **المرحلة الثانية : (١٩٩٤ ـــ ١٩٩٥)**

وتتم هذه المرحلة بعد تنفيذ تقليص القوات المسلحة وسحب القوات المتواجدة خارج الاتحاد السوفييتي ، وإتمام عمليات التحصين وإعادة تنظيم بنية القيادات المركزية ، وإتمام التنظيمات الجديدة للتدريب .

• **المرحلة الثالثة (١٩٩٦ ـــ ٢٠٠٠)**

في هذه المرحلة ستُقَلَّصُ الأسلحة النووية الاستراتيجية بنسبة ٥٠ ٪ ، وستطور نوعية وسائط الصراع المسلح ، ويعاد التجهيز الفني للقوات المسلحة ، وتنفيذ برامج التأمين المعيشي والاجتماعي ، ليس لعناصر القوات المسلحة فقط ، بل لهم ولأفراد أسرهم أيضاً مع تخفيض الإنفاق العسكري اقتصادياً .

وفي الوقت نفسه يجب تطوير القوة الاستراتيجية النووية لأنها الضمان الرادع للعدو كيلا يستخدمها ، لذا سيحافظ على البنية الصاروخية الاستراتيجية حتى عام ٢٠٠٠ . وفي القوات البرية التي هي القوة الأرضية الرئيسية ستقلص بنسبة ١٠ إلى ١٢ ٪ أما قوات الدفاع الجوي التي خفضت بنسبة ٢٠ ٪ يجب تلافي هذا التقليص بتحسين نوعيتها وأدائها ، أما القوى الجوية فيجب أن تنظم ، لتكفي للدفاع عن الاتحاد السوفييتي ، وفي الوقت نفسه تقلص بنسبة ٨ ٪ .

أما القوى البحرية التي ستقلص أيضاً فيجب تحسين أدائها نوعياً ، كذلك الحال في مؤخرة القوات المسلحة السوفييتية .

إنّ تقليص القوات المسلحة يتجه إلى الاستغناء عن خدمات ثلاثة ملايين ومئتي ألف شخص .

لقد انطلق الاتحاد السوفييتي في مذهبه العسكري الجديد من مصالحه الاقتصادية والعسكرية ، ويتلخص هذا المذهب في مجال التعاون العسكري بتقليص المساعدات العسكرية التي يقدمها الاتحاد السوفييتي إلى الدول الأجنبية ، ولا سيا في المناطق المتوترة في حال اقتران ذلك بتقليص مماثل من المساعدات الغربية للطرف الآخر .

وما يجب تنفيذه مؤكداً فهو تقليص حجم المساعدات العسكرية التي تقدم إلى بلدان العالم الثالث والبلدان الصديقة على شكل هبات ، أو بأسعار مخفضة على حساب الاتحاد السوفييتي ، ويجب تحسين نوع الأسلحة وفعاليتها وطرح وسائط صراع مسلح جديدة ومتطورة في الأسواق العالمية لمنافسة الدول الاخرى .

كما تحدد حجم المساعدات للدول الأجنبية انطلاقاً من مواقفها السياسية ، ومدى تقاربها مع التفكير السياسي السوفييتي الجديد .

ظروف تنفيذ إعادة البناء

إنّ عملية إعادة البناء العسكري تجري في ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية صعبة ومعقدة ، تواجهها الدولة السوفييتية ، ولا سيا خفض موازنة الدفاع الناتج عن أزمة الاقتصاد السوفييتي بسبب انخفاض الإنتاج .

إنّ وحدة القوات المسلحة السوفييتية مهددة بالضعف ، نظراً لقيام القوميات بتنظيم جيوش قومية مستقلة لها ، ضمن الاتحاد السوفييتي .

وإن الظرف الصعب الآخر في تنفيذ إعادة البناء العسكري هو قيام جهات مسؤولة من جمهوريات عدة بمخالفة دستور الاتحاد السوفييتي ، ولا سيا في حثهم المواطنين على عدم الالتحاق بالخدمة الإلزامية ، مثل : أرمينيا ، جورجيا ، وليتوانيا ، ولاتفيا .

إن أهم العوامل التي تخلق الأزمات للقوات المسلحة السوفييتية هي تقليص القوات المسلحة السوفييتية ، وسحبها من أوروبا الشرقية ومنغوليا وألمانيا ، وفي الوقت نفسه انعدام أية خدمات أو

تأمينات اجتماعية ومعاشية للعسكريين وأفراد أسرهم ، وهذا خلق أزمة كبيرة لأن المسرحين من القوات المسلحة يحتاجون إلى أماكن لسكناهم وتأمينات كثيرة لحياتهم .

ففي الاتحاد السوفييتي أكثر من مئتي ألف أسرة من أسر العسكريين ليس لها منازل ، كما أن ثلاثة أرباع نساء الضباط وصف الضباط عاطلات عن العمل .

والأدهى من ذلك هو تأمين المدارس ودور الحضانة للأطفال العائدين بعد انسحاب القوات ، وستنشأ ظروف صعبة وقاهرة بعد الانتقال إلى سياسة السوق التي ستؤدي إلى زيادة الأسعار ، مما ينجم عنه انخفاض دخل الضباط وصف الضباط والجنود على حد سواء .

تاسعاً : المذهب العسكري السوفييتي في ظل المتغيرات الراهنة

إذا نظرنا إلى مجمل التغييرات التي أدخلها مؤتمر الحزب الشيوعي السابع والعشرون والثامن والعشرون على المذهب العسكري لوجدنا أنها انعكاس للمبادرات السياسية الداخلية والخارجية التي طرحها السيد غورباتشوف ، بصفته أميناً عاماً للحزب ورئيساً للدولة وقائداً أعلى للقوات المسلحة ، والممارسات السياسية لحكومة الاتحاد السوفييتي والحزب الشيوعي المستوحاة من هذه المبادرات . ولسنا هنا في مجال تقويم هذه المبادرات والممارسات ولا في مجال تقويم دوافعها لجهة خدمتها لأهداف ومكتسبات الشعب ووحدة أراضي الاتحاد السوفييتي وقوته ، والمحافظة على هيبته وتأثيره كقوة عظمى في الحياة السياسية الدولية ، بل يمكن للقارئ أن يستنتج ذلك من مجريات الأحداث اللاحقة في أعوام ٨٩ و٩٠ و٩١ و٩٢ وكيف أصبحت الخارطة السياسية في أوروبا والعالم وما آل إليه تناسب القوى العالمي والتوازن الدولي والنظام العالمي ، إذا جاز التعبير . نقول إذا نظرنا إلى التغييرات فإننا نرى فيها بشكل أساسي :

- تخلي الاتحاد السوفييتي عن مبدئه في دعم حركات التحرر ، ودعم الدول السائرة على النهج الاشتراكي ، أو على الطريق إليه ، والساعية إلى إنجاز تحررها السياسي والاقتصادي في مواجهة الإمبريالية ، وأشكال الاستغلال المختلفة ، والتصدي لمحاولات الهيمنة ومناطق النفوذ للقوى الغربية .
- الاعتراف الضمني بالفشل الاقتصادي للنظام الاشتراكي والتوجه إلى تأكيد نجاح وتطبيق اقتصاد السوق الحر بما لهذا الاعتراف من تأثير هائل على المجتمع السوفييتي ، وإفساح المجال لدعاة التغيير والتقريب للعمل بفاعلية مع إظهار وتكبير عيوب النظام الشيوعي من خلال نبش الماضي ، ومحاكمة رموزه وإعادة الاعتبار لكل من عارضه تحت شعار « الصراحة » غلاسنوست وإعادة البناء « بريسترويكا » .

ـــ العمل على هدم البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية القائمة والقيم السائدة دون تقديم بديل واقعي مدروس إن لم نقل أنه مجرب ، بل مجرد أفكار طوباوية عامة لم تصمد لاحقاً أمام التجربة .

ـــ الأخذ بفكرة التخلي عن كل ما ليس له فائدة مالية مباشرة للاتحاد السوفييتي ، وبالتالي التخلي عن أية أفكار أو سياسات أو إيديولوجيات أو تدابير لا تؤدي إلى دخل مادي . فما بالك بتلك السياسات والأفكار التي تكلف الخزينة مالاً ولو كانت موجهة نحو الحفاظ على هيبة الدولة ونفوذها وتحالفاتها وسياساتها كدولة عظمى وممثلة لنظام اجتماعي واقتصادي من نوع خاص أمام نظام ودولة عظمى أخرى مثل النظام الرأسمالي والولايات المتحدة وبناء على ذلك تم التخلي عن دعم حركات التحرر والدول الصديقة والدول الاشتراكية وحتى الأحزاب الشيوعية .

ـــ إلقاء اللوم في الوضع الاقتصادي والاجتماعي السيىء على أعباء التسلح والقوات المسلحة وكوادرها ، وعلى أعباء الحلفاء في المنظومة الاشتراكية ، وأعباء الأصدقاء وحركات التحرر في العالم الثالث .

وقد انعكست هذه الممارسات والسياسات على المذهب العسكري ليصبح أقل طموحاً ، وأكثر انغلاقاً وتواضعاً ويبدو ذلك من :

١ ـــ تبني الطابع الدفاعي كأساس للمذهب العسكري .

٢ ـــ تبني نظام الكفاية الدفاعية وتعليله لإقناع القيادات بضرورته ومنطقيته .

٣ ـــ التخلي عن محاولة التفوق على الخصم .

٤ ـــ التخلي عن الالتزام بدعم الدول الصديقة مع إشارة خجولة إلى الالتزام بالدفاع عن الحلفاء .

٥ ـــ التأكيد على تخفيض حجم القوات والموازنة وحجم التسليح من جانب واحد وبشكل متتابع ، وتقديم المبادرات والتنازلات دون توقف .

٦ ـــ الاعتراف بالتخلف في بعض مجالات أنظمة التسليح وخصوصاً مجالات الأسلحة ذات الدقة العالية والحرب الإلكترونية والاتصالات والدفاع الجوي .

٧ ـــ إعطاء الأفضلية للنوعية والبحوث ، ومحاولة تعويض التقصير في بعض المجالات والتخلي عن مبدأ الكمية .

ولكن هل اقتصر الموضوع على هذا فقط ؟ وهل توقفت التغييرات المخططة والقسرية عند هذه الحدود ؟ وماذا حل بالاتحاد السوفييتي ؟ وما هي الأسباب التي أدت إلى ما آل إليه الوضع ؟ وما هي آفاق المستقبل لما تبقى من دولة عظمى كانت تدعى بالاتحاد السوفييتي ؟

تلك أسئلة موضوعية لا يجوز تجاهلها وتجاهل تأثيراتها على المذاهب العسكرية في معظم دول العالم . لأن تأثيرها لن يكون قاصراً على الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية ، بل سيشمل بحكم النتائج كافة دول العالم .

لنبدأ أولاً من حيث انتهينا فكلنا يعلم ماذا جرى في الأعوام من ١٩٨٨ وحتى ١٩٩٢ وللذكرى سنمر سريعاً على عناوين الأحداث ، فقد تهاوت وبتواتر مثير الأنظمة الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، ومن خلال أحداث دراماتيكية شجَّع على البدء بها غورباتشوف نفسه تحت شعارات غلاسنوست وبريسترويكا والديمقراطية والحرية . ومرة أخرى لا نريد أن نحكم على دوافع الرجل وخلفية أفكاره وممارساته . إلا أن انطلاق الأحداث كان مثل الحرب ، يمكن بدؤها بشكل مدبر ، إلا أنه لا يمكن التكهن بمسارها ونهايتها . وهكذا كان ، فقد تحولت تلك الأنظمة إلى دول تتمسح بالغرب بعد أن خرجت أو تخلصت من جلدها الاشتراكي ، وقامت فيها الأحزاب المرتدة والديمقراطية . وكان عام ١٩٨٩ عام الحسم في هذه الانهيارات . وكان لا بد من أن يأتي دور الاتحاد السوفييتي ، فكانت المناورات والمشاورات والخطط حول تطبيق اقتصاد السوق والخلاف حول مدد الخطط ومداها ، وتصفية المعارضين المتشددين ، إلى أن جاء الانقلاب ــ المدبر على ما نعتقد ليكون القشة التي تقصم ظهر البعير ليتسيّد الساحة الرئيس يلستن كبطل منقذ ثم تتالت الأحداث من إقالات وتصفيات ، والتنسيق مع الغرب وأمريكا إلى حل الحزب الشيوعي ، وإلى استقلال جمهوريات الاتحاد السوفييتي بالتتابع واعتراف الغرب بها ، ثم إلى الاعتراف بتفكك الاتحاد السوفييتي ، وإنهاء دور غورباتشوف . وقيام كومنولث صوري بقيادة روسيا يضم معظم الجمهوريات السابقة عدا دول البلطيق . ثم يبدأ مسلسل الصراعات العسكرية بين الجمهوريات ، وضمن الجمهوريات بين القوميات ، وينتهي تأثير الاتحاد السوفييتي على الحياة الدولية بما في ذلك ضآلة تأثير وريثته الكبرى روسيا الاتحادية على مجرى الأحداث السياسية في عالمنا المعاصر . وموافقتها على كل ما تطلب أمريكا منها من ردود فعل على الأحداث الهامة .

لو عدنا إلى أسباب ما حدث فسنجد أنها متنوعة قديمة وجديدة ، منها ما هو ذاتي ومنها ما هو خارجي ، ومنها ما أدت إليه ممارسات البريسترويكا بقيادة غورباتشوف ومجموعته في السلطة من عام ١٩٨٥ .

أما الأسباب الخارجية فهي مفهومة بالطبع لدى كل متابع للقضايا العامة ، فالنظام الاشتراكي أو الشيوعي منذ قيامه شكل تحدياً قوياً للنظام الرأسمالي وللدول الاستعمارية وممارساتها ، وكانت الدولة السوفييتية مع حلفائها منافساً دائماً ومهدداً لنفوذ الدول الغربية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، وقد تسبب مباشرة أو بشكل غير مباشر في تقليص نفوذ واستغلال الدول الاستعمارية ،

وفي تحرر العديد من الشعوب والدول ، كما منع تفرد الغرب ومفاهيمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفرضها على الشعوب الأخرى ، ومنع كذلك استفراد الشعوب والحكومات وإجبارها على الحلول التي ترضي الغرب . من خلال الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري المباشر وغير المباشر ومن خلال المنظمات الدولية . لذلك عملت أمريكا ومع كل الدول الرأسمالية بكافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة على تخريب الاتحاد السوفييتي ، وبث الكراهية للنظام الاشتراكي من خلال شراء العملات ، ودسهم في الحزب والحكومة ، والقيام بأضخم حملة دعائية وحرب نفسية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وحتى دق آخر مسمار في نعش الشيوعية . وتم تجنيد كل القوى السياسية والدينية والعرقية في هذا المجال . وعلى التوازي مع ذلك طبقت سياسة سباق التسلح القاتلة والتي أمكن للاقتصاد الرأسمالي فيها الصمود بفعل الدينامية والتطور المستمر الذي مورس فيه . لما أدى إلى إنهاك وانهيار الاقتصاد الشيوعي السوفييتي ، وانعكاس ذلك بعمق على كل مناحي النشاط الجماهيري والحكومي .

أما الأسباب الداخلية والذاتية فمردها إلى أنّ النظام وبعد انتهاء حقبة ستالين لم يحسم أمره بشأن المسألة الاقتصادية ، حيث لم يتمكن المنظرون من استيعاب الحقائق الإنسانية وحبّ الإنسان للتملك ، ودور الحافز في عملية الإنتاج ، كما لم يتمكنوا من تحقيق إنجاز في مجال الزراعة . وتجمدت الصناعات ضمن أطر متخلفة من وسائل إنتاج وطرائق إدارة ، والابتعاد عن متطلبات السوق ، والإغراق في البيروقراطية في مجالات التخطيط ، وكذلك فشل الحزب في الخروج من الجمود العقائدي ، والتلاؤم مع التطور التاريخي للمجتمع وللنظام الرأسمالي ، وما يمثله من تحديات تتطلب حلولاً جديدة وأفكاراًمبدعة ، وغرق الحكم أكثر فأكثر في متاهة سباق التسلح دون أن يرى أو يستشف مبكراً الهدف الأساسي منها ويتخذ الإجراءات لإدراة هذا السباق بشكل عقلاني ومنطقي لا يؤثر معه بشكل حاد على اقتصاد البلاد . وعاشت البلاد جموداً شاملاً في السنوات الأخيرة من عهد بريجنيف . وكانت المزاودات وتبرير الإخفاقات الاقتصادية سبباً في تعميق الأزمة الاقتصادية .

وجاء غورباتشوف ليحاول الإصلاح عبر سياساته ولكن إذا حكمنا بالنتائج فإن سياساته كانت مدمرة على المستوى العالمي لتأثيرها المباشر على الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية ، وتأثيراتها غير المباشرة على الدول الأخرى التي استفادت بشكل أو بآخر من وجود النظام الاشتراكي ، ووجود الاتحاد السوفييتي كقوة سياسية وعسكرية عظمى . ترى هل كان غورباتشوف حالماً أو خيالياً أم متجاهلاً أم متعمداً القيام بتلك الخطوات والتنازلات مقرراً أو مقراً سلفاً بهزيمة النظام دون حرب أم أن ترهل المؤسسات وجمود النظام والحزب والإفلاس العقائدي والاقتصادي هي التي سببت الانهيار السريع أم كل تلك العوامل مجتمعة مع التخطيط والتنفيذ الخارجي مع كوارث من حجم تشرنوبل

والهزة الأرضيـة في أرمينيا والتدخل في أفغانستان هي التي ساهمت في السقوط المريع . من يدري .. ؟ ؟

أما إذا أردنا أن نتلمس مستقبل ما تبقى من الاتحاد السوفييتي فسنرى أن الصراعات القومية والقبلية والحدودية ستبقي الجمهوريات الآسيوية وجمهوريات القوقاز في وضع متفجر وقلق ، وهناك احتمالات لتحالفها أو القيام بالتنسيق مع قوى إقليمية مثل تركيا وإيران . إلا أن حال عدم الاستقرار لن تهدأ سريعاً .

أما روسيا الاتحادية التي ورثت عملياً الاتحاد السوفييتي فهي لا زالت تملك كل أسباب القوة التي تؤهلها للقيام بدور دولة عظمى ، فقد آلت إليها معظم صناعات ومراكز البحث والقوات العسكرية التي كان يملكها الاتحاد السوفييتي ، وكذلك الثروات الطبيعية . وإذا أمكن توظيف إمكانات هذا الشعب بشكل منظم في عملية إنتاج اقتصادي ، وحشدت الجهود وراء قيادة فعالة قادرة على جمع شمل المواطنين كافة مع رؤية جديدة واقعية لدور كل مواطن فإنه لن يمر وقت طويل إلا وتستعيد هذه الدولة معظم ما فقده الاتحاد السوفييتي من طاقات اقتصادية وقوة عسكرية ونفوذ دولي . لكن ذلك يفترض أن يتم دون تدخل خارجي معاكس ، وهذا ما هو مستبعد على الأقل .

والآن وبعد تحقيق الانتصار دون حرب وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي ونشوب الصراعات واحتمال انتقالها إلى روسيا الاتحادية . ماذا يريد الغرب والولايات المتحدة تحديداً من دولة مثل روسيا ؟ الواضح أنّ الهدف منع روسيا من التماسك والتوازن بعد اختلال التوازن ، بالعمل على استمرار تدهور الوضع الاقتصادي والمعاشي للمواطن الروسي ، واستمرار ضياع المواطن بين الماضي والحاضر والمستقبل ، وكلها أصبحت لا تبشر بالخير ، جَعْل المواطنين يلهثون وراء لقمة العيش ويقبلون بأي سلطة أياً كان توجهها السياسي أو الاقتصادي ، استمرار الضغط على القوات المسلحة والمجمع العسكري الصناعي من خلال الميزانيات المتناقصة ، محاولة التخلص من كوادر ومؤسسات البحث العلمي العسكري وأداته التنفيذية المتمثلة بالصناعة العسكرية لإلغاء مستقبل روسيا ، أو مستقبل القوة وعناصرها في روسيا ، لأن تشتيت هذه الكوادر والمؤسسات سوف يلغي أي إمكانية لاستعادة عناصر القوة ولو تغيرت توجهات السلطة السياسية فيما بعد ، وحاولت ولو بنجاح تحقيق استقرار سياسي ونجاح اقتصادي وبدأت بالبحث عن دور سياسي عالمي .

وأخيراً ... ما هي أحكام المذهب العسكري الروسي في وقتنا الراهن ؟

إننا نعتقد أن العسكريين الروس هم ورثة تلك القوات المسلحة القوية والهائلة التي كان يمتلكها الاتحاد السوفييتي . وهم أكثر من يحسون وبمرارة بما آلت إليه حال وطنهم السوفييتي أو

الروسي ، وهم أكثر المواطنين حساسية تجاه تناقص دور بلادهم ومكانتها عالمياً ، ومعاناة شعبهم وأسرهم من عدم الاستقرار الاجتماعي ، وغلاء الأسعار وانخفاض الأجور والبطالة وغموض المستقبل ، وفقدان الأمن وبروز كل الطفيليّين الذين يستفيدون على حساب الوطن . إنّ هؤلاء الذين تربّوا في ظروف معينة سوف يبقون الأحرص على مصالح الوطن ، وبغض النظر عن الأخطاء السابقة ونوع التوجه الاقتصادي فإنّ ما يهم المواطن هو استعادة الاستقرار والحياة بكرامة ، ووجود فرص العمل واستعادة القرار الوطني ، والمساهمة في مسيرة العالم . وقد لا يهتم أحد بعودة الحزب الشيوعي بكامل عقائده وكوادره التي تنسب إليها المساوىء وما آلت إليه البلاد . ولكن مهما كانت الأوضاع فإن المذهب العسكري الآن وعلى المدى المنظور لن يختلف كثيراً عن المذهب العسكري الذي تبلور في نهاية عام ١٩٩٠ مع بعض الأفكار التجميلية ومنها :

١ ـــ استمرار المذهب الدفاعي البحت .
٢ ـــ استمرار التقوقع ضمن الوطن الروسي مع الطموح إلى لعب دور في دول الكومنولث الروسي .
٣ ـــ إعادة بناء الأجهزة المركزية مع اختصار كوادرها وتوحيد اختصاصاتها لتلافي التضخم والإغراق في التخصيص الذي كان سائداً . وبالتالي تحقيق توازن بين القوات والقيادات .
٤ ـــ الإبقاء على قوات لا تزيد عن ١,٥ مليون شخص وقد يقل العدد لاحقاً .
٥ ـــ تخفيض بعض المناطق العسكرية .
٦ ـــ الاستمرار بنظام التعبئة والإحتياط وتحسينه على ضوء تخفيض القوات العاملة .
٧ ـــ البحث عن تكنولوجيات جديدة وأسلحة أكثر دقة وتأثيراً .
٨ ـــ محاولة اللحاق بالغرب في مجالات التجهيز الإلكتروني (رادرات ـــ اتصالات ـــ أجهزة ملاحة جوية ـــ التشويش ومعاكسته ... إلخ) .
٩ ـــ المتابعة في تخفيض القوات النووية الصاروخية النووية .
١٠ ـــ مسايرة أمريكا في مسائل نزع السلاح وتحديد القوات والموافقة على تشكيل القوات متعددة الجنسيات لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ، واحتمال الاشتراك فيها إذا جرى التمويل من بلد آخر .

وكلمة أخيرة في هذا البحث لا بد منها وهي أن روسيا اليوم لا زالت تمثل مصدراً محتملاً ، لإعادة التوازن إلى النظام العالمي ، فهي الوحيدة التي تمتلك ترسانة هائلة من الأسلحة المتنوعة تقليدية وغير تقليدية ، ولديها خبرات عسكرية وكوادر ضخمة . كما أن لديها مؤسسات وكوادر بحث علمي عسكرية هائلة من حيث العدد والنوع ، وكذلك قاعدة صناعية ضخمة . وإضافة لذلك فإنها تمتلك موارد طبيعية هائلة . فإذا أمكن لأي سلطة توظيف طاقات الشعب وإمكانات

الدولة بشكل منظم وخلاق لاستعادة الاقتصاد والتنمية بوتائر سريعة ، وتأمين الاستقرار السياسي والاجتماعي في فترة زمنية معقولة فإنّ عودة هذا البلد إلى ممارسة دور أساسي وفعّال في السياسة الدولية أمور يمكن تحقيقها . وبإمكانها تحدي التفرد والاستفراد الامريكي بزعامة العالم وإملاء سياساتها ومفاهيمها دون مقاومة .

وقد وقع الرئيسان بوش ويلتسين بتاريخ ٣ /١/ ١٩٩٢ في موسكو على اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية ستارت ٢ ، وبموجب هذه الاتفاقية سيجري تخفيض الرؤوس النووية الروسية إلى ٣٠٠٠ والرؤوس النووية الأمريكية إلى ٣٥٠٠ رأس .

وبذلك تكون روسيا قد سعت نحو نزع السلاح عن طريق اتفاقية الأمل ، كما وصفها يلتسين لأنها لن تضعف أمن روسيا بل ستعززه ، أما وجهة النظر الأمريكية حيال هذه الاتفاقية فقد جاء تأكيداً على أنّ الحرب الباردة قد انتهت ، وعلى التعاون المثمر بين الولايات المتحدة وروسيا ، للحد من انتشار الأسلحة النووية .

وتقضي هذه الاتفاقية بخفض الأسلحة النووية الاستراتيجية التي تملكها الولايات المتحدة وروسيا بمقدار الثلثين بحلول العام ٢٠٠٣ حيث يأتي هذا الاتفاق بعد سبعة عشر شهراً من توقيع اتفاقية ستارت الأولى بين الدولتين .

ولا بد هنا من الرد على سؤال لا بد منه ما هي ستارت ؟

ستارت ٢ هي المعاهدة التي أعقبت اتفاقية ستارت ١ التي وقعت بين روسيا والولايات المتحدة عام ١٩٩١ وبموجب اتفاقية ستارت ٢ سوف يتخلص كل من البلدين روسبا والولايات المتحدة من ثلثي الرؤوس النووية الموجودة لديهما حتى عام ٢٠٠٣ . كما تنص المعاهدة أيضاً على أن تزيل موسكو صواريخ اس اس ١٨ ذات الرؤوس العشرة وكانت تمتلك ٣٠٨ من هذه الصواريخ . أزالتْ نصفها بموجب ستارت ١ وبالمقابل على واشنطن إزالة صواريخ ام إكس الخمسين المعروفة باسم حارسة السلام والمجهزة أيضاً بعشرة رؤوس نووية ، كما ينبغي على الأمريكيين تخفيض الرؤوس النووية التي تقوم بتجهيز صواريخ مينوتيمان في البحر إلى النصف .

وقد تمسكت روسيا بمطلب الإبقاء على صواريخ اس اس ١٩ لتكييف وضعها ، وتؤكد بعض المصادر أن الولايات المتحدة وافقت على تكييف ١٠٥ صواريخ اس اس ١٩ ذات ستة رؤوس نووية وجعلها ذات رأس واحد .

والمعلومات المتسربة تؤكد أنه حسب الاتفاقية الجديدة ستمتلك كلٌّ من روسيا والولايات المتحدة على التوالي ٥٠٤ و ٥٠٠ رأس نووي منصوبة على الأرض و١٧٢٨ و ١٧٤٤ رأساً في البحر و١٢٧٢ و٧٥٢ رأساً محمولة على طائرات قاذفة . ومن نتائج هذه المعاهدة :

١ ــ رغم أن بنود هذه الاتفاقية قد صيغت على عجل إلاّ أنها يمكن أن تكون دليلاً على عودة روسيا إلى ساحة السياسة الدولية بعد غياب عن المشاركة في صنع القرار الدولي .

٢ ــ ستجني الولايات المتحدة مكسباً كبيراً لأن المعاهدة تقضي بإزالة جميع الصواريخ ذات الرؤوس النووية المنصوبة على الأرض وهي الصواريخ التي تشكل مركز ثقل في الترسانة النووية للاتحاد السوفياتي السابق ، في حين أنها تبقي على قسم كبير من الصواريخ الموجودة في البحر والتي تعتبرها واشنطن بمثابة ورقتها العسكرية المفضلة .

٣ ــ تطبيق معاهدة ستارت ١ وستارت ٢ حسب رأي بعض الخبراء قد يأخذ وقتاً يصل إلى ٣٠ سنة بضوء الصعوبات الموجودة أمام إتمام عملية تفكيك الأسلحة الاستراتيجية « كل رأس نووي وكل صاروخ يتطلب وقتاً للفك لا يقل عن أسبوع » والكلفة لبناء محطة تفكيك تقدر بـ ٢٠٠ مليون دولار .

٤ ــ توقفت الحرب الباردة وإلى الأبد ولم يعد هناك وجود لسباق التسلح من جهة ، ومن جهة ثانية أصبحت عمليات الحد من التسلح بين الولايات المتحدة وروسيا سهلة المنال ، بعد أن صارت على درجة أقل من الأهمية والثقة بين الدولتين إلى مرحلة تلاشى معها الشعور بالتهديد المتبادل بينهما على أي حال .

٥ ــ ولكن يبقى أن نهاية المواجهة بين الشرق والغرب وانهيار الاتحاد السوفييتي قد أديّا إلى نشوء قلق أمني جديد كظهور أولويات مختلفة لقضية الحد من سباق التسلح ، فما زال العديد من الدول وهي بريطانيا وفرنسا والصين ودول أخرى تمتلك أعداداً أقل بالطبع من الأسلحة النووية ، وما زالت الأمم المتحدة تسعى لحظر سباق التسلح الكيماوي الذي يشكل خطراً على السلام العالمي أيضاً .

٦ ــ تفيد التقارير بأن هذا الرقم سيعيد الوضع إلى ما كان عليه الأمر في الستينيات قبل التوصل إلى إنتاج الصواريخ ذات الرؤوس المتعددة ، ومن الممكن تسريع المهلة القصوى للتنفيذ إذا ما وافقت واشنطن على مساعدة روسيا مالياً على تطبيق الاتفاق ، كما يرى المراقبون أنَّ المعاهدة ما تزال عرضة للمعوقات حتى ولو وقع عليها الرئيسان بوش ويلتسين ، فإنه بعد ذلك ينبغي أن تعرض المعاهدة على مجلس الشيوخ الأمريكي والبرلمان الروسي ، كما أنَّ برلمان أوكرانيا التي تعتبر ثالث قوة نووية في العالم لم يوافق بعد على معاهدة ستارت الأولى .

٧ ــ في موسكو أكد الجنرال بافل غراتشيف وزير الدفاع الروسي أنَّ روسيا ستحتفظ حتى بعد تطبيق معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية ستارت ٢ بكمية من الأسلحة توفر لها الوسائل العسكرية لضمان سياسة ردع نووي . وشدد وزير الدفاع الروسي على أنّ موسكو حرصت على التوقيع على المعاهدة ليس لأسباب استراتيجية وسياسية فقط ، بل لأسباب اقتصادية أيضاً .

٨ ـــ لا شك في أنَّ هذه الاتفاقية تساهم في تعزيز الانفراج الدولي ، وتوطيد السلام العالمي . هذا ما أكدته الأوساط السياسية ، والذي من المفترض أيضاً أن يلقي بظلاله على كل مناطق العالم ، وخصوصاً تلك التي تشهد صراعات وتوترات ومنها منطقة الشرق الأوسط التي لم تصلها بعد نتائج سياسة الانفراج الدولي ، بسبب الموقف الإسرائيلي الرافض للسلام ، ولقواعد الشرعية الدولية .

وهكذا يبدو أنّ اتفاق نزع التسلح ستارت ٢ يقدم فرصة جديدة للاستقرار النووي الذي كان يعد حلماً مستحيلاً لوقف التسلح في مرحلة الحرب الباردة . وعلى الرغم من وجود قلق إزاء إمكانية توقيع المعاهدة في حينها فإنّ هذه الاتفاقية تحمل في طياتها جواً من الهبوط السياسي المفاجىء ذلك أنها معاهدةٌ غير ضرورية تقريباً . لأن روسيا أخذت تفقد قدرتها على الاحتفاظ بالترسانة السوفياتية القديمة . ولكن بعض المحللين يرى أنّ كلا الجانبين الأمريكي والروسي يرون ستارت ٢ الآن والتزامهما بتخفيض ترسانتيهما النوويتين على أنها مصدر قوة سياسية في الضغط على البلدان الأخرى بألاَّ تحوز على الأسلحة النووية ، والتأثير الأكثر أهمية سوف يكون على جارات روسيا شبه النووية الثلاث « أوكرانيا وبيلوروسيا وكازاخستان » وبالمفاهيم العسكرية فإنَّ تصور المعاهدة لعالم تتهدده الأسلحة النووية بدرجة أقل سوف يعزز أمن الولايات وروسيا معاً .

وبالمفاهيم العسكرية العملية فإن المسألة الحاسمة هي إلى أي مدى وبأية سرعة يمكن أن توضع معاهدة ستارت ٢ موضع التطبيق الفعلي ؟

عاشراً : المذهب العسكري الروسي في ظل الحقائق السياسية المعاصرة

من الطبيعي أن تقوم الدول بإعادة النظر في مجمل سياساتها الخارجية والداخلية والاقتصادية والعسكرية عندما تشهد هذه الدولة أو تلك تغيرات تطال بناها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وما يتبع ذلك بطبيعة الحال من تحولات تمس جميع مؤسسات هذه الدولة ومن ضمنها المؤسسة العسكرية .

والحال هذه تنطبق على جمهورية روسيا الاتحادية التي استقلت وأسست قواتٍ مسلحة خاصة بها ، بعد انفراط عقد الاتحاد السوفييتي في مطلع التسعينيات من هذا القرن وتفككه إلى عدة دول .

فانهيار الاتحاد السوفييتي ـــ الذي مثل أحد قطبي التوازن في السياسة الدولية بعد انتهاء

الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع التسعينيات ــ وتفككه إلى عدة دول والتداعيات التي شهدتها دول ما كان يسمى بالمعسكر الاشتراكي وانتهاء عصر الحرب الباردة أدى مجمل هذا إلى تغيير منظومة العلاقات الدولية .

أضف إلى ذلك فإن علاقات الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفييتي بعضها ببعض تغيرت جذرياً بعد أن جمعها اتحادٌ دام أكثر من سبعين عاماً فنشبت حروب بين بعض هذه الدول وشهد بعضها الآخر حروب أهلية وصراعات على السلطة فتعددت مصادر الخطر وتهديد الأمن لهذه الدول المستقلة حديثاً .

وفي مثل هذه الظروف الدولية والداخلية والتغيرات التي طرأت وتطرأ على مجمل عملية البناء الداخلي في جمهورية روسيا الاتحادية أقرت السلطة فيها مذهباً عسكرياً خاصاً بها ، يتضمن أفكاراً ومبادىء جديدة تعكس موقف جمهورية روسيا من الحروب والنزاعات المسلحة واستخدام قواتها ومهامها ووظائفها في زمني السلم والحرب .

إن جملة التغيرات والتحولات الكبرى التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة، والتي حددت خصائص الموقف السياسي ــ العسكري والاستراتيجي الدولي المعاصر وسماته، أملت على قيادات الدول الكبرى ــ بما فيها جمهورية روسيا الاتحادية ــ إعادة النظر في مذاهبها العسكرية ونظرياتها الاستراتيجية ، ووجهات نظرها في البناء العسكري واستخدام قواتها المسلحة .

وفي الثاني من تشرين الثاني ١٩٩٣ صادق الرئيس الروسي بالمرسوم رقم /٨٣٣/ على أهم وثيقة تخص القوات المسلحة الروسية ، المتضمنة «المبادئ الأساسية للمذهب العسكري الجديد في روسيا الاتحادية» .

جدير بالذكر أن مهمة وضع أسس لتنظيم القوات المسلحة الروسية وإعداد مذهب عسكري جديد كانت قد طرحت أمام الدولة منذ إنشاء القوات المسلحة الروسية في أيار ١٩٩٢ ، بعد تفكك الاتحاد السوفييتي إلى عدة دول. ولا يتعلق الأمر هنا بالتأكيد على جملة المبادئ والأفكار للمذهب العسكري السوفييتي الذي كان معتمداً ، بل وضع اتجاهات جديدة في السياسة العسكرية تختلف اختلافاً جذرياً عن تلك التي كانت سائدة، ونجم هذا الأمر عن العوامل التالية :

أولاً ــ تغيرت في مطلع التسعينيات منظومة العلاقات الدولية وطبيعتها ، وتغير الوضع الجيوسياسي في العالم تغييراً جذرياً ، وارتبط هذا التغيير قبل كل شيء بانهيار الاتحاد السوفييتي أحد قطبي التوازن في السياسة الدولية ، وحُل حلف وارسو كتنظيم سياسي وعسكري لدول المعسكر الاشتراكي

سابقاً ، وانتهت « الحرب الباردة » التي تركت آثارها على مجمل العلاقات الدولية ، وبانتهاء الحرب الباردة ابتعد شبح الحرب الكونية الشاملة ، وتم إرساء مقدمات لعلاقات جديدة على المستويين الاقليمي والدولي الشامل ، وظهرت بوضوح اتجاهات جديدة تدعو إلى ضبط العلاقات الدولية وحل المشكلات في إطار هيئة الأمم المتحدة كمنظمة دولية شاملة ، ووفقاً لقواعد القانون الدولي .

هنا لا بد من الاشارة إلى أن نظرية « الردع النووي » والعامل المرتكز على « القوة العسكرية » لا يزالان يقومان بدور أساسي في عالمنا المعاصر ، كما كان الحال سابقاً .

في مثل هذه الظروف تشيد جمهورية روسيا الاتحادية أسس علاقاتها الجديدة مع دول العالم . ولا تستثنى في هذه العلاقات الدولية التي يتم ارساؤها الآن الاختلافات في الرأي والتناقضات التي تأخذ في بعض الأحيان أشكالاً حادة ومتأزمة ، الناجمة من خصوصيةالمصالح الجيوسياسية والاقتصادية والتاريخية للدول .

إن أهم خاصية يتميز بها العالم المعاصر هي ظهور ما يعرف بـ « مراكز القوى السياسية » فبدلاً من دولتين عظميين تتزعمان تحالفات مجموعة دول متجابهة ، يشهد وقتنا الراهن ظهور مراكز قوى جديدة مع الاقرار في المرحلة الحالية الراهنة بالدور المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية ـــ وهذه المراكز ، تتمثل بدول بمفردها أو بمجموعة من الدول مثل [الصين ـــ اليابان ـــ ألمانيا الموحدة ـــ روسيا ـــ دول أوربا الغربية] ، التي يمكنها المحافظة على مصالحها الحيوية والدفاع عنها ، كما يمكنها توسيع دائرة تأثيرها في حل المعضلات الدولية .

كما يلاحظ في عالمنا المعاصر أن عملية « تفاضل » أو « تمايز » تحدث في دول العالم الثالث ، فبعض هذه الدول التي حققت نجاحات اقتصادية ، وأرست أسس صناعات حربية وطنية ، أصبحت مراكز قوى في نطاقها الإقليمي ، وفي بعضها الآخر فالمشهد مختلف تماماً ، حيث تزداد حدة التناقضات الاقتصادية والاجتماعية وتتفاقم المشكلات القومية والعرقية ـــ الاثنية .

ثانياً ـــ لا تزال بعض مناطق العالم تعيش حالة من التوتر والقلق ، الناجمة من الاختلاف والتناقض في الأهداف السياسية لدول هذه المناطق وعدم التطابق في مصالحها الوطنية « القومية » ، وفي بعض منها بسبب عدم اكتمال عملية تكون الدولة ذات السيادة المستقلة تماماً ، أو بسبب التباين الشديد في مستوى حياة سكان هذه الدول وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من العوامل الأخرى المتعددة .

إن مثل هذه الأوضاع في هذه الدول تنذر بخطر نشوب حروب محلية ونزاعات مسلحة على

أرضية التناقضات القومية والعرقية والخلافات على الحدود والأراضي وغيرها من التناقضات الأخرى .

وتظهر هذه التناقضات بشكل واضح وجلي وخطير في تلك الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفييتي بعد تفككه ، فالخلافات على الحدود والأراضي ، والأزمات الاقتصادية ، وعدم التجانس الاجتماعي والسياسي وغيرها من مشاعر العداء القومي والعرقي من تركة السنين الطويلة كل ذلك يؤدي إلى أن الدائرة الأقرب المحيطة بجمهورية روسيا الاتحادية تصبح أحد أهم مصادر تهديد أمنها القومي ، ولا يقتصر الأمر على هذا ، فالموقف يزداد توتراً وتعقيداً من جراء سعي عدد من « دول أخرى ثالثة » في توظيف هذه الأوضاع واستثمارها في خدمة أهدافها ومصالحها ، مما يساعد ويشجع محاولات تلك الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفييتي أن تلوح وتلعب بمجموعة من الأوراق « الأمريكية » و« الأطلسية » و« الألمانية » و« الرومانية » و« التركية » ضد جمهورية روسيا الاتحادية .

فاللعب بهذه الأوراق سيؤدي إلى زيادة التغلغل الأجنبي والتأثير في شؤون الدول المحيطة القريبة بجمهورية روسيا الاتحادية ، وهذا الوضع يمكن أن يؤول إلى إضعاف موقف روسيا الاتحادية وامتهان مصالحها الحيوية الهامة .

ثالثاً ــ إن إعداد المذهب العسكري الجديد وإنجازه ، يتعلق بشكل مباشر بالموقف السياسي والاقتصادي الداخلي ،وبوجهات النظر الجديدة في مسائل السياسة الداخلية والخارجية ولهذا العامل مجموعة من الجوانب الأساسية التالية :

١ــ إن المبدأ الذي أقرته القيادة السياسية الروسية الذي ينص على « أن روسيا الاتحادية في المرحلة المعاصرة لا تعد أية دولة عدواً لها » ، الأمر الذي استوجب ضرورة صياغة مجموعة من الأفكار الجديدة الخاصة بمجمل مسائل البناء العسكري .

٢ ــ أثناء وضع مبادىء المذهب العسكري الجديد وأفكاره الأساسية ، يجب الأخذ بالحسبان الامكانات الاقتصادية والمالية المحدودة جداً في المرحلة الحالية (الوقت الراهن) والانطلاق من الامكانات الحقيقية الواقعية .

٣ ــ إن عملية إعادة التفكير الشاملة ، التي تجري في البلاد بخصوص تحديد أولويات الدولة ومصالحها القومية الهامة ، لا يمكن إلا أن تترك آثارها على نظرية الأمن لروسيا الاتحادية وبالتالي على مذهبها العسكري .

٤ ــ من الضروري الأخذ بالحسبان أمراً هاماً وهو أنه في السنوات الأخيرة ظهر بشكل واضح تهديد لأمن الدولة الروسية ذو طبيعة داخلية إلى جانب التهديد الخارجي . وهذا بدوره يترك

آثاره على وظائف القوات المسلحة وبالتالي على المذهب العسكري .

٥ ـ كما أن تأثيراً كبيراً على مجمل أفكار المذهب العسكري ومبادئه تتركه القوانين التي اتخذتها القيادة السياسية والعسكرية والروسية ، كقانون « الدفاع » وقوانين أنواع القوات الأخرى ، كالقوات الداخلية وقوات حرس الحدود ، والدفاع المدني ، والسكك الحديدية ، وغيرها من أنواع القوات التي تم فرزها من قوام القوات المسلحة ، والمهام ذات الطبيعة الخاصة التي ألقيت على عاتق هذه القوات في زمن السلم والحرب .

والشيء الهام الذي يخص مسألة البناء العسكري هو : تحديد قوام هذه القوات من حيث العدد الأقصى ، سيما وأن السلطة الروسية وافقت على تأجيل أعداد كبيرة في المرحلة الراهنة عن الخدمة العسكرية ، وهذا الأمر لا بد أن يجد انعكاساً له في أفكار المذهب العسكري الجديد .

٦ ـ اتساع دائرة المهام الملقاة على عاتق القوات المسلحة الروسية بشكل دائم ، وهذا الأمر مرتبط قبل كل شيء بالتزامات روسيا الاتحادية بتنفيذ واجباتها الدولية ومشاركتها في عمليات حفظ الأمن والسلام تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة أو غيرها من تنظيمات الأمن الجماعي الدولي .

جوهر المذهب العسكري وتأثيره في تكوين السياسة العسكرية للدولة .

المذهب العسكري بالتعريف هو : « جملة من منظومة الأفكار (النظريات) ووجهات النظر التي تتخذها الدولة وتقرها بخصوص هدف الحرب المحتملة وطبيعتها وإعداد البلاد وقواتها المسلحة لخوض هذه الحرب وطرائق تنفيذها » .

هنا لا بد من الإشارة إلى أنه ليس بالضرورة أن تنجز الدولة مذهباً عسكرياً مصاغاً ومعداً في وثيقة مستقلة ، فعلى سبيل المثال ووفق المصطلحات المستخدمة في الولايات المتحدة الأمريكية ، لا يوجد مصطلح « المذهب العسكري » كما هو الحال في العلم العسكري من وجهة النظر الروسية ، لكن يوجد موضوعياً في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أية دولة غيرها منظومة من الأفكار والنظريات المتعلقة بجوهر وطرائق تنفيذها ، والتي تجد تعبيراً عنها في مقولات متعددة مثل مقولة « الأمن القومي » ، استراتيجية الأمن القومي » ، الاستراتيجية العسكرية القومية ، « النظريات الاستراتيجية » ، وغيرها من المقولات أو (المصطلحات) السائدة في العديد من دول العالم .

والمذهب العسكري لأي دولة بما يتضمنه من مبادىء وأفكار أساسية يتوقف على جملة من العوامل والشروط أهمها :

١ ـــ طبيعة البناء الاجتماعي السياسي والاقتصادي في الدولة .
٢ ـــ مستوى تطور الانتاج .
٣ ـــ حالة وسائط تنفيذ الحرب .
٤ ـــ الوضع الجغرافي للدولة ، وغير ذلك من العوامل والشروط الأخرى .

ومن المفيد ونحن نعالج مبادىء المذهب العسكري لروسيا الاتحادية وأفكاره الأساسية أن نقوم في الوقت ذاته بعرض بعض الأفكار الموازية في المذاهب العسكرية للدول الكبرى ، كما نستعرض ردود الفعل الأولية على هذا المذهب الجديد في الخارج .

لكن في البدء من الضروري أن نشير إلى التعريف المحدد للمذهب العسكري الروسي ، الذي يختلف عن ذلك التعريف العام الذي ورد أعلاه ، كتعريف عام لمفهوم المذهب العسكري في أية دولة . فالمذهب العسكري الروسي هو جملة من منظومة الأفكار والمبادىء ووجهات النظر التي اعتمدتها الدولة رسمياً وأقرتها ، الموجهة للحيلولة دون وقوع الحروب والنزاعات المسلحة ، والخاصة بالبناء العسكري وإعداد البلاد للدفاع وتنظيم الأعمال المضادة لتهديدات الأمن العسكري الروسي ، واستخدام القوات المسلحة وغيرها من أنواع القوات الأخرى من أجل الدفاع عن المصالح الحيوية الروسية وحمايتها .

وهذا التعريف للمذهب العسكري لروسيا الاتحادية يشير إلى التوجه الدفاعي للسياسة العسكرية الروسية وإلى أولوية الطرائق السياسية والدبلوماسية في حل مسائل الخلاف .

فالمذهب العسكري الروسي يرتكز على مفهوم جديد لأمن الدولة الكلي الشامل ، ويُعد جزءاً لا يتجزء من نظرية الأمن القومي لروسيا الاتحادية ، وما تضمنه قانون روسيا الاتحادية من أفكار بشأن « الأمن » يحدد مصالح البلاد وطبيعة التهديدات الحقيقية القائمة والكامنة الخارجية منها والداخلية .

فالمذهب العسكري لا يتضمن فقط استخدام القوات المسلحة بهدف تحقيق أمن البلاد فحسب ، بل وغير ذلك من القوات ، فخبرة جميع النزاعات تثبت دون أي شك أن حل المهام بنجاح في مثل هذه الأوضاع يتأتى عندما تعمل مختلف أنواع القوات (القوى) والوسائط بتعاون وثيق بعضها ببعضها الآخر .

كما أن المذهب العسكري الجديد ينطلق من امكانات الدولة الروسية الاقتصادية والسياسية الحقيقية غير أن ما يميز البناء العسكري الروسي في الوقت الراهن ، أنه يتم في ظروف التحول الصعبة إلى اقتصاد السوق ، وفي الوقت الذي تغير بشكل جذري دور وزارة الدفاع في تكوين السياسة العسكرية الفنية وتنفيذها .

وللمذهب العسكري عادة جانبان :

الجانب الأول : سياسي .

والجانب الثاني : العسكري الخاص أو (العسكري ـــ الفني) .

إلا أن المذهب العسكري الحالي يملك ثلاثة جوانب (أجزاء) مرتبطة بعضها ببعض ، وهذه الجوانب هي :

١ ـــ الجانب السياسي .

٢ ـــ الجانب العسكري الخاص .

٣ ـــ الجانب العسكري الفني والاقتصادي .

إن إبراز الأسس (الجوانب) الاقتصادية والعسكرية ـــ الفنية في المذهب الجديد أملتها عملية التحول الصعبة والمعقدة إلى اقتصاد السوق ، هذه العملية التي تترك بصمات واضحة على مجمل عملية بناء القوات المسلحة الروسية ، فاليوم يجب أن ندرك أن مسائل التأمين المادي ـــ الفني الشاملة وذات النوعية العالية ، لم تعد كما كانت مضمونة « سابقاً » من قبل مؤسسات الدولة المختلفة ، وهذا الأمر مرتبط وإلى درجة كبيرة بطبيعة علاقات التعاون المشتركة بين وزارة الدفاع وبين ما يعرف بـ « الشركات الخاصة » على أساس الالتزام بالدفع مقابل أي نوع من أنواع التأمينات المختلفة .

أما الأسس (الجوانب) السياسية للمذهب العسكري فتعكس موقف روسيا الاتحادية حيال النزاعات المسلحة واستخدام القوات المسلحة وغيرها من أنواع القوات ، كما تحدد هذه الأسس مصادر الخطر العسكري والمبادىء الأساسية والاتجاهات الرئيسة للتأمين السياسي الاجتماعي لأمن روسيا الاتحادية ، كما تتجسد في هذه الأسس (الجوانب) مهام الدولة في مجال السياسة العسكرية .

ولأول مرة يشار إلى أن روسيا الاتحادية لا تعد أية دولة بمنزلة عدوها المحتمل « الكامن » جدير بالذكر أن هذه الفكرة قد لاقت قبولاً وارتياحاً كبيرين في الغرب .

وبالمقارنة مع مبادىء المذهب العسكري السابق وأفكاره الأساسية ، فقد ظهرت اختلافات واضحة بخصوص التقدير السياسي لمسألة وجود السلاح النووي في الدول الكبرى واستخدامه بما في ذلك في روسيا الاتحادية . فالمذهب الجديد يستبعد المبدأ الذي كان معتمداً سابقاً الذي ينص على « عدم استخدام السلاح النووي أولاً من قبل روسيا أي أن تكون البادئة في استخدامه ، هذا المبدأ أثار اهتمام قيادات مجموعة من الدول ، فبريطانيا وألمانيا تعدان أن وجهات النظر الروسية بخصوص استخدام السلاح النووي « كعامل ردع » في نشوب حرب ضد روسيا وحلفائها ، وبصرف النظر

عن نتائجه الكارثية تتناسب وبدرجة ما مع وجهات نظر الدول الغربية النووية ومن وجهة النظر السياسية فإن هذا المبدأ يضع روسيا الاتحادية في موقف مماثل ومساوٍ لموقف الدول الغربية النووية ، فموقف الولايات المتحدة الامريكية موقف مماثل لروسيا الاتحادية بخصوص هذا الأمر ، والدولة الوحيدة التي ظلت ملتزمة بعدم استخدام السلاح النووي أولاً (في البدء) هي جمهورية الصين الشعبية .

أما بخصوص الفقرة التي تضمنها المذهب العسكري الروسي الجديد المتعلقة بـ « امكانية استخدام روسيا السلاح النووي ضد دول غير نووية ، في حال دخول هذه الدول إلى جانب دول نووية الحرب ضد روسيا الاتحادية وحلفائها ، فقد قوبلت بحذر كبير في الخارج ، وعلى سبيل المثال فإن كلاً من بلجيكا وإيطاليا تريان في هذه الفقرة تهديداً غير معلن (خفي) لدول حلف شمال الأطلسي (في حال تدخل هذا الحلف في شؤون رابطة الدول المستقلة) بينما ترى رومانيا أن هذا الأمر هو بمنزلة تهديد لدول أوروبا الشرقية في حال اشتراكها في أعمال قتالية ضد روسيا إلى جانب دول تملك أسلحة نووية .

وفي رأي القيادة الصينية أن تضمين المذهب العسكري الجديد مثل هذه الفقرة إنما يدل على سعي الروس إلى بلوغ أهدافهم السياسية الخارجية ، مرتكزين على مبدأ « الترويع النووي » كما أن بعض الخبراء الأمريكيين ، يرون في هذا المذهب الجديد أنه يحمل إنذاراً وتحذيراً لتركيا (مع أنها لا تملك سلاحاً نووياً خاصاً بها) لحملها على عدم تدخلها في الصراع الدائر بين أرمينيا وأذربيجان ، كما عبرت القيادة التركية عن قلقها بخصوص الفقرة المذكورة في المذهب العسكري المشار إليها سابقاً ورأت فيها تهديداً حقيقياً لمصالحها في آسيا الوسطى وما وراء القفقاس .

وترى واشنطن في السياسة النووية الروسية الجديدة بمنزلة دعوة أوكرانيا إلى التقيد الحرفي بمعاهدة عدم انتشار السلاح النووي ، جدير بالذكر أن زمن مفعول المعاهدة ينتهي في عام ١٩٩٥ ، ومصلحة روسيا ليس فقط في التقيد الحرفي بهذه المعاهدة ، بل وفي استمرار مفعولها الدائم .

لقد حدد المذهب العسكري الهدف الرئيس لاستخدام القوات المسلحة الروسية في النزاعات المسلحة والحروب المحلية ، ويتلخص هذا الهدف بـ« تضييق بؤر التوتر وحصرها ، وإخماد (إنهاء) الأعمال القتالية في مراحلها الأولى بهدف حل النزاعات بالوسائل السياسية والسلمية ، وبالشروط التي تتفق مع المصالح الروسية .

كما حدد المذهب العسكري عدداً من المهام الجديدة للقوات المسلحة الروسية ، التي أملتها جملة الظروف المعاصرة ، وهذه المهام هي :

١ ــ القيام بعمليات حفظ الأمن والسلام بقرار من مجلس الأمن أو أية هيئة دولية للأمن الجماعي ، وخاصة في نطاق رابطة الدول المستقلة ، أما ما يتعلق بأشكال وشروط اشتراك روسيا الاتحادية في مثل هذه المهمات الدولية وطرائق تعاونها مع بقية التشكيلات للدول الأخرى ، فهذا الأمر تحدده قوانين الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية والتشريعات الروسية .

٢ ــ تقديم المساعدة لأجهزة وزارة الداخلية الروسية وقواتها في تضييق رقعة الأعمال القتالية وإخمادها في النزاعات العسكرية في حال نشوبها باستخدام وسائل العنف المسلح داخل جمهورية روسيا الاتحادية ، والتي من شأنها تهديد الوضع الدستوري في البلاد ووحدة أراضيها وسيادتها وغير ذلك من المصالح الحيوية الهامة للمواطن والمجتمع الروسي .

هنا لا بد من التنويه إلى أن هذا لا يعني أبداً أن تقوم القوات المسلحة الروسية بوظائف القوات الداخلية (العائدة لوزارة الداخلية) ، بل يعني فقط تقديم المساعدة في الحالات الضرورية القصوى ، لتهدئة الموقف والسيطرة عليه وتوفير الشروط المناسبة لحل النزاعات بالوسائل السياسية . وهذه المهمة الجديدة للقوات المسلحةالروسية أثارت ردود فعل متعددة في الغرب ، فالكثير من المحللين يرون في إعطاء القوات المسلحة بشكل رسمي مهمة / وظيفة / داخلية ، إنما يعني إضفاء الصفة القانونية والشرعية للوضع السائد حالياً .

لكن بعض الدول الغربية عبرت عن تفهمها لمثل هذه الوظيفة للقوات المسلحة ، فبريطانيا وايطاليا حيث تشترك قواتهما المسلحة (الجيش النظامي) منذ أكثر من عشرين عاماً في تسوية النزاعات الداخلية ومكافحة الجريمة المنظمة ، رأت في مشاركة القوات المسلحة في توطيد الأمن والاستقرار والحيلولة دون إراقة الدماء أمراً ضرورياً في الدولة .

كما تضمنت وثيقة المذهب العسكري الجديد وحددت مهام الدولة الروسية في تأمين أمنها في زمن السلم ، وفي مرحلة التهديد في بداية الحرب .

مهام القوات المسلحة في السلم :

تتلخص هذه المهام بإعداد القوات المسلحة الروسية والبنى التحتية المساعدة لصد أي عدوان محتمل والمحافظة على المقدرة الدفاعية في المستوى الذي يتناسب مع التهديدات العسكرية القائمة حالياً والمحتملة مستقبلاً ، وهنا لا بدّ من الأخذ بالحسبان حالة الاقتصاد في الدولة وضرورة توفر الاحتياط البشري المؤهل والتحسين النوعي للقوات المسلحة وتأمين جاهزيتها في حالة التعبئة القتالية ، التي تضمن أمن البلاد .

كما أن تحديد الأولويات في الموازنة لقضايا الدفاع ووضع كل الامكانات اللازمة لتطوير

التقانة العسكرية في سبيل ضمان الأمن ، وتحقيق عملية تحويل بعض الصناعات العسكرية بحيث لا تضر في مسائل القدرة الدفاعية ، وتعود بالفائدة على الاقتصاد الروسي . كل هذا يعد مهاماً أساسية في مرحلة السلم .

المهام في مرحلة التهديد في بداية الحرب (النزاع المسلح) .

في هذه المرحلة تقع على عاتق إدارات الدولة مهام إعلان حالة الحرب والطوارىء في البلاد (أو في بعض مناطقها تبعاً لطبيعتها واتساع مجالها) ، ونقل القوات المسلحة وغيرها من القوات إلى الجاهزية القتالية المطلوبة ، واتخاذ القرارت وإعطاء الأوامر للتحضير وإعداد العمليات الحربية وتنفيذها .

كما يتوجب على الدولة تعبئة القوى والوسائط الضرورية السياسية والاقتصادية والعسكرية وزجها بهدف الحيلولة دون وقوع العدوان ، وفي حال حدوثه ، صد المعتدي وتدميره .

لا بد من الإشارة إلى ضرورة تنسيق جهود جميع مؤسسات الدولة والتنظيمات الاجتماعية ، كي يتم تكبيد المعتدي تلك الخسائر التي تجبره على الامتناع من تنفيذ أعماله القتالية اللاحقة وضمن شروط تستجيب وتلبي مصالح أمن الدولة الروسية .

أما في مجال العلاقات الدولية : فالدولة تفي بالتزاماتها ، المتعلقة بتقديم المساعدة العسكرية لحلفائها من الدول ، والمشاركة في عمليات حفظ الأمن والسلام التي يقرها مجلس الأمن الدولي أو غيرها من منظمات الأمن الجماعي في سبيل إعادة السلام والأمن في المراحل الأولى قدر الإمكان من تطورات الأوضاع في النزاعات المسلحة .

كما تضمنت الأسس (الجوانب) السياسية للمذهب العسكري تحديد مصادر التهديد الحقيقية القائمة حالياً والممكنة مستقبلاً للأمن العسكري الروسي . وتتلخص هذه المصادر بالآتي :

١ ـــ الخلافات على الأراضي ومسائل الحدود التي تثيرها الدول الأخرى ضد جمهورية روسيا الاتحادية أو غيرها من حلفائها .

٢ ـــ بؤر النزاعات المسلحة والحروب المحلية القائمة حالياً أو المحتملة مستقبلاً ، وخاصة تلك البؤر القريبة من حدود الدولة الروسية .

٣ ـــ إمكانية استخدام السلاح النووي وغير ذلك من أسلحة الدمار الشامل (غير المحظرة) الموجودة لدى الدول الأخرى .

٤ ـــ نشر السلاح النووي أو غيره من أسلحة الدمار الشامل ووسائط إيصاله ، ونشر

أحدث تكنولوجيا الانتاج الحربي بما يستجيب لمحاولات بعض الدول التي تحاول بلوغ مساعيها وأهدافها السياسية بمثل هذه الوسائط .

٥ ــ إمكانية إحداث خلل في الاستقرار الاستراتيجي وزعزعته (نسفه) بسبب مخالفة الاتفاقات الدولية في مجال تحديد التسليح وتقليصه ، ونتيجة لزيادة التسلح النوعي والكمي من قبل بعض الدول .

٦ ــ محاولات التدخل في الشؤون الداخلية في بعض مناطق جمهورية روسيا الاتحادية وزعزعة استقرار الموقف السياسي في هذه المناطق .

٧ ــ امتهان حريات المواطنين الروس الموجودين خارج حدود الدولة الروسية وحقوقهم ومصالحهم القانونية المشروعة .

٨ ــ الهجوم على الأغراض العسكرية للقوات المسلحة الروسية ، المتمركزة على أراضي دول أخرى خارج حدود الدولة الروسية .

٩ ــ توسيع دائرة الأحلاف العسكرية والتنظيمات التي من شأنها أن تؤثر سلباً في مصالح الأمن العسكري الروسي وتهدده .

١٠ ــ الإرهاب الدولي .

أما العوامل الأساسية التي يمكنها أن تساعد وتعمل على تحويل الخطر العسكري إلى تهديد عسكري مباشر لروسيا الاتحادية هي :

١ ــ ازدياد تجميع القوات (القوى) بالقرب من حدود الدولة الروسية ، إلى تلك الدرجة التي تحدث خللاً بتناسب القوى القائم حالياً .

٢ ــ تحضير وإعداد مجموعات وفصائل مسلحة على أراضي دول أخرى ، مخصصة لنقلها وإنزالها على أراضي روسيا الاتحادية أو غيرها من الدول الحليفة لها .

٣ ــ الهجوم (الاعتداء) على الأغراض والمنشآت الروسية على الحدود الدولية الروسية ، أو حدود الدول الحليفة لها ، أو نشوب نزاعات حدودية واستفزازات عسكرية .

٤ ــ أفعال الدول الأخرى ، التي تعيق منظومات التأمين الاستراتيجي للقوى النووية الروسية من حيث أداء وظائفها ، وكذلك الأفعال الموجهة إلى إعاقة عمل مختلف منظومات القيادة العسكرية وإدارات الدولة ولا سيا في مجال الفضاء .

٥ ــ إدخال قوات أجنبية على أراضي قريبة من حدود الدولة الروسية ، إن لم تكن هذه القوات تنفذ مهام إعادة الأمن والسلام بقرار من مجلس الأمن أو هيئة أمن أقليمية وبشرط موافقة روسيا على ذلك .

إضافة إلى ذلك ، فإن ازدياد درجة تهديد الأمن العسكري لروسيا الاتحادية ينجم من عدم

الاتفاق بشكل نهائي على مسائل الحدود والأراضي لبعض الدول مع روسيا الاتحادية ، وكذلك من عدم التوصل إلى صيغة قانونية لوجود بعض القوات الروسية خارج حدود الدولة الروسية .

أما الأسس (الجوانب) العسكرية للمذهب العسكري فتعالج مبادىء بناء القوات المسلحة واستخدامها ، ومهامها ومسائل تنظيم قيادتها .

أما الجزء (الجانب) العسكري الخاص فهو عبارة عن أساس البناء العسكري لروسيا الاتحادية ككل ، والتخطيط الاستراتيجي لاستخدام القوات المسلحة وتنظيم تعاونها مع غيرها من أنواع القوات بهدف تحقيق الأمن لروسيا الاتحادية .

لقد انطلقت القيادة الروسية أثناء وضع الأسس العسكرية للمذهب من أن احتمال نشوب حرب عالمية شاملة نووية أو تقليدية ، قد انخفض بشكل ملحوظ في الوقت الراهن وفي المدى المنظور ، أما خطر نشوب نزاعات مسلحة وحروب إقليمية فالأمر مختلف تماماً ، فهو لم يحافظ على مستواه (درجته) بل تنامى هذا الخطر وازداد ، وهذا ما تؤكده الأحداث والتطورات في مناطق كثيرة من العالم ، وخاصة تلك القريبة من حدود الدولة الروسية أو على أراضيها مثل : ناغورني كراباخ ، أوسيتيا الجنوبية ، بريدنيستروفا ، ابخازيا ، جورجيا ، طاجيكستان وغيرها من النقاط الساخنة .

جدير بالذكر أن وجهة نظر القيادة السياسية العسكرية الأمريكية وغيرها من دول حلف شمال الاطلسي بصدد تنامي خطر هذه النزاعات المحلية والاقليمية تتفق ووجهة النظر الروسية بهذا الشأن . أما بخصوص الحروب الواسعة ذات المجال الكبير ، فالمذهب الروسي يشير إلى ضرورة إعداد القوات المسلحة لتنفيذ العمليات الدفاعية والهجومية في ظروف الاستخدام الكثيف لوسائط الصراع الحديثة المتطورة جداً في أية حرب بصرف النظر عن طريقة وشكل نشوبها وتنفيذها .

كما أن المذهب العسكري الجديد يبتعد عن اعتماد أي نوع أو طريقة في تنفيذ الأعمال القتالية ، وعن تمسكه بنوع واحد من الأعمال القتالية وإعطائه الصفة المطلقة ، فالمذهب الجديد يوجه الكادر القيادي والأركانات في القوات المسلحة الروسية باختيار تلك الطرائق والأشكال التي من شأنها أن تصد العدوان ، وتستجيب لمتطلبات الصراع المسلح وطبيعته وشدته وتتناسب مع الموقف الناشىء .

كما يشير المذهب الجديد إلى ضرورة إنشاء (تكوين) تشكيلات ذات قدرة حركية عالية قادرة على الوصول إلى مناطق محددة في أقصر زمن ممكن ، وهذا الأمر يعد أحد الاتجاهات الأكثر أهمية في المرحلة الراهنة لبناء القوات المسلحة والغرض من هذه التشكيلات هو : « تعزيز تجميعات القوات في زمن السلم في المناطق الاستراتيجية على مسارح الأعمال القتالية وحل المهام ـــ بالاشتراك معها ـــ في النزاعات المسلحة المحلية وتأمين نشر احتياطات القيادة العامة العليا » .

إن مثـل هذا التـوجـه في المـذهـب العسكري الروسـي الجديد يتطـابق مع توجه الادارة الأمريكية ، التي تعير اهتماماً ملحوظاً إلى بناء « قوات الانتشار السريع » ويتطابق كذلك مع وجهة نظر قيادة حلف شمال الأطلسي ، التي تنفذ في المرحلة الراهنة برنامج تكوين (تنظيم) بنية ثلاثية جديدة للقوات البرية في الحلف ، هذه البنية التي ستضم ــ (قوات رد الفعل « الاستجابة » ، قوات رد الفعل الفوري « الاستجابة الفورية » ، قوات الانتشـار السريع) ، إضـافة إلى القوات الدفاعية وقوات التعزيز .

كما أن القيادة الصينية تنفذ برنامجاً مماثلاً لهذا الاتجاه في بناء قواتها البرية ، والأمر مماثل في عدد من الدول الأخرى :

والشـيء الجديد في المذهب العسكري هو ما يتعلق بأمن روسيا وغيرها من رابطة الدول المستقلة ، ومما جاء في المذهب » يمكن لقوات (قوى) ووسائط روسيا الاتحادية أن تتوضع وتنتشر خارج حدود أراضيها بشكل مستقل أو ضمن قوام التجميعات المشتركة في سبيل المحافظة على أمن روسيا وأمن دول الرابطة .

وهذا الأمر أثار ردود فعل سلبية في الغرب ، إذ رأى الغرب في هذه الفقرة من المذهب العسكري الجديد وكأنه أساس شرعي للتدخل العسكري في الشؤون الداخلية للدول المستقلة تحت شعـار أو « بحجة » الدفاع عن مصـالح المواطنين الروس وحقوقهم . جدير بالذكر أن نظريات الاسـتراتيجيـة التحـالفيـة العسكرية الأطلسيـة مثـل « الدفاع المتقدم (الأمامي) » و« الوجود العسكري المقلص « المختصر » لا تختلف في هذا الشأن عن الموقف الروسي المشار إليه أعلاه .

كما تضـمنت الأسس (الجوانب) العسـكرية للمذهب الجديد الأفكـار التي تحدد أنواع الحروب والمبادىء الأساسية لبناء القوات المسلحة . والمذهب الجديد يميز الأنواع التالية للحروب .
أولاً ــ الحرب العالمية أو (الحرب ذات المجال الواسع) النووية والعادية .
ثانياً ــ الحرب المحلية (باستخدام وسائط التدمير العادية أو النووية) .
ثالثاً ــ النزاع المسلح ، الذي يمكن أن يكون خارجياً أو داخلياً ، وهذا يتوقف على مصادر تهديد الأمن الروسي الفعلية الموجودة والمحتملة (الكامنة) مستقبلاً .

وبصرف النظـر عن انخفـاض درجة تهديد نشـوب حرب عالميـة واندلاعهـا ، فالمذهب العسكري الروسي لا يستبعدها استبعاداً كلياً ، فمثل هذه الحرب يمكن أن تندلع أو تنشب بسبب تأزم الموقف الدولي بشكل حاد من جراء استخدام أسلحة الدمار الشامل من قبل أحد الأطراف في حرب إقليمية محلية أو في نزاع مسلح ، أو نتيجة لإطلاق عشوائي لصاروخ نووي ، أو بسبب استخدام وسائط أخرى من أسلحة التدمير الشامل (غير المحظرة) .

ويرى المذهب العسكري الروسي الجديد أن الخطر الأساسي في الوقت الراهن يكمن في الحروب المحلية والنزاعات المسلحة ، وهذا الأمر لا يختلف عن موقف مجمل المذاهب العسكرية الأطلسية في تحديد أنواع الحروب ، والاختلاف قائم فقط في المصطلحات المستخدمة ، فالولايات المتحدة الأمريكية ترى أن تركيز الجهد الأساسي في البناء العسكري يجب ألا يكون موجهاً إلى المسرح الأوروبي للحرب (كما كان سابقاً) ، بل إلى مناطق أخرى في العالم (وقبل كل شيء إلى منطقة الشرق الأوسط ، وإلى جنوب — غرب وشمال — شرق آسيا ، وإلى تلك المناطق التي تتصف بحالة عدم الاستقرار) .

إن هذه التغيرات الجذرية ارتكزت على انخفاض احتمال (امكانية) نشوب نزاع مسلح واسع جداً في المسرح الأوروبي وعلى بقاء حالة التوتر في عدد من المناطق الاقليمية وانتشار أسلحة الدمار الشامل وتكنولوجيا الصواريخ الحديثة .

كما تضمن باب « الأسس العسكرية للمذهب الجديد » جملة من الأفكار والقوانين التي تخص أهداف القوات المسلحة الروسية وغيرها من القوات ، ومبادىء بنائها ومهامها الأساسية ، وهذه الأفكار هي :

أولاً — الرقابة والإشراف على هيئات القيادة العسكرية وعناصرها القيادية مناط بأجهزة السلطة العليا في الدولة (حكومة روسيا الاتحادية) .
ثانياً — تتم مراعاة الحقوق المدنية العامة والسياسية للعسكريين وحرياتهم والتقيد بها تبعاً لطبيعة خدمتهم العسكرية وخصوصيتها .
ثالثاً — يجب أن تكون مركزية القيادة العسكرية وأحادية القيادة في القوات المسلحة قائمة على الأساس القانوني ، وذلك لتنظيم العلاقة بين مختلف هيئات هذه القيادة وضبطها .
رابعاً — يجب أن تتناسب البنية التنظيمية والقوام القتالي للقوات وتعدادها مع المهام الملقاة على عاتق هذه القوات ومع التشريعات الروسية والالتزامات الدولية وامكانات روسيا الاقتصادية .
خامساً — تحقيق مستوى عالٍ للاحتراف في القوات المسلحة وغيرها من أنواع القوات الأخرى .
سادساً — توفير الشروط اللازمة لتنامي القدرة القتالية للقوات المسلحة الروسية بما يتناسب وتنامي التهديدات العسكرية ، وتوفير الاحتياطات المعبأة وإعدادها .
سابعاً — الأخذ بالحسبان الوضع الجيو سياسي والجيوستراتيجي للبلاد .
ثامناً — استخدام الخبرة الوطنية والعالمية في البناء العسكري الروسي .

جدير بالذكر أن بعض أفكار الأسس العسكرية للمذهب الجديد قد قوبلت بردود فعل سلبية في دول الغرب ، فأشير إلى أن المذهب الروسي قد بالغ كثيراً في تقدير درجة الخطر

العسكري وامكانية اندلاع حروب ضد روسيا الاتحادية ، وعدت ـــ الدوائر الغربية أن ما جاء في المذهب بهذا الصدد لا يأخذ بالحسبان ما يجري في العالم من تغيرات ولا تلك الاجراءات التي تقوم بها قيادة حلف شمال الأطلسي ، وهذا بدوره حسب رأي المحللين الأجانب ـــ أدى إلى طرح متطلبات لا مبرر لها لمستوى الجاهزية القتالية للقوات المسلحة الروسية في زمن السلم ، وتوجيهها إلى تنفيذ ليس فقط أعمال قتالية ذات طبيعة دفاعية فحسب ، بل وهجومية .

كما حدد المذهب العسكري الجديد الأولويات في التأمين الفني ـــ العسكري لأمن روسيا الاتحادية والتي تتلخص بـ :

ـــ التطوير المستمر للأبحاث في مجالات العلوم التطبيقية والأساسية ، وتطوير خبرات التصميم التي تحقق سد الثغرة الفنية العسكرية ، والتي تستجيب بشكل فعال لطبيعة التهديدات العسكرية التي تنشأ .

ـــ تصميم وانتاج مختلف نماذج الأنظمة عالية الفعالية والجودة لقيادة القوات والاتصال والاستطلاع والانذار الاستراتيجي والحرب الالكترونية ووسائط التدمير ذات الدقة العالية غير النووية التي تمتاز بحركة عالية ، وكذلك تصميم أنظمة التأمين المعلوماتي لها وانتاجها .

ـــ تعزيز ودعم مجمع التسليح الاستراتيجي ككل والمحافظة عليه في المستوى الذي يحقق أمن روسيا وحلفائها ، ويحافظ على الاستقرار الاستراتيجي وردع الحرب النووية والعادية ، ويوفر الأمن النووي .

ـــ زيادة التجهيزات الفردية ـــ الفنية للمقاتلين من وسائط الاتصال والوقاية لتنفيذ الصراع المسلح .

ـــ تحسين خصائص العتاد العسكري والتسليح في إطار علاقة « المقاتل بالآلة » .

ـــ تطوير المقدرة الدفاعية الصناعية ، وتحقيق ذلك بالاتجاهات التالية :

أولاً ـــ تأمين المستوى المطلوب لإنجاز الأبحاث في مجالات العلوم التطبيقية والأساسية والمبتكرات العلمية التكنولوجية ، وتطوير القاعدة العلمية التجريبية ـــ الاختبارية في المعامل والمصانع والمؤسسات لتنفيذ ما تتطلبه الدولة وقواتها المسلحة من احتياجات تتناسب وواقع التطور العلمي والتقني .

ثانياً ـــ التطوير العقلاني المتوازن للامكانات الدفاعية الصناعية والبنى التحتية المساعدة التي تحقق الأمن العسكري للبلاد ، وتطبيق برامج تحويل الإنتاج الحربي ، وتطوير الاقتصاد ووظائفه .

ثالثاً ـــ تطوير الإمكانات المتعلقة بانتاج التجهيزات اللازمة للتسليح والعتاد العسكري وتحسين القدرات الخاصة بالإصلاح والصيانة .

رابعاً ــ تحقيق التدابير الخاصــة بجاهزية التعبئـة الاقتصـادية ، وتشكيل الاحتياطات الضرورية للدولة .

إن مجمل ما ورد من أفكار المذهب العسكري ومبادئه ، كجزء لا يتجزأ من نظرية الأمن القومي لروسيا الاتحادية ، معنية قبل كل شيء بتحديد طرق ووسائط تحقيق الأمن العسكري للبلاد في المرحلة الانتقالية التي تمر بها الدولة الروسية .

ولا تعد هذه الأفكار والمبادىء أفكاراً أبدية ، غير قابلة للتعديل أو الإضافة ، فتبعاً لمجمل ظروف الدولة الروسيـة ، ونظام العلاقات الدولية وتطورها ، فإن المذهب العسكري سيتم إغناؤه وتطويره بما يتلاءم ومجمل هذه المعطيات .

الفصل الرابع

المذهب العسكري الأمريكي

أولاً : المقدمة .
ثانياً : البداية في الحرب الأهلية .
ثالثاً : التطور والنضوج من خلال خبرات الحرب العالمية الأولى والثانية .
رابعاً : مصدر التهديد والخطر على الولايات المتحدة الأمريكية .
خامساً : طبيعة الحرب المحتملة .
سادساً : السياسة الأمريكية بين الانغلاق والانفتاح على العالم .
سابعاً : خبرات الحرب العالمية الأولى والثانية .
ثامناً : بناء عالم ما بعد الحرب .
تاسعاً : أضواء على الاستراتيجية الأمريكية .
عاشراً : جذور المذهب العسكري الأمريكي ومراحل تطوره .
حادي عشر : حدود الاستراتيجية الأمريكية .
ثاني عشر : عيوب المفهوم الاستراتيجي الأمريكي .
ثالث عشر : العوامل السياسية المؤثرة في تكوين المذهب العسكري الأمريكي .
رابع عشر : المفاهيم الاستراتيجية العامة في المذهب العسكري الأمريكي .
خامس عشر : القدرات العسكرية الأمريكية كما حددها المذهب العسكري الأمريكي .
سادس عشر : مبادرة الدفاع الاستراتيجي .
سابع عشر : مبادئ استخدام القوى النووية في المذهب العسكري الأمريكي .
ثامن عشر : المعركة الأرضية ــ الجوية المشتركة ــ استراتيجية جديدة في المذهب العسكري الأمريكي .
تاسع عشر : أسس الاستراتيجية البحرية الجديدة في المذهب العسكري الأمريكي .

عشرون : حلف الأطلسي ــ نشوءه وتطور مذهبه .
الحادي والعشرون : الاعتبارات السياسية ــ الاستراتيجية الأمريكية ومساسها العميق بالأمن الاستراتيجي العربي حسب وجهة نظر المذهب العسكري الأمريكي .
الثاني والعشرون : حول مسألة النظام الأمني الجديد .
الثالث والعشرون : أضواء على مفاهيم جديدة في المذهب العسكري الأمريكي .

أولاً : المقدمة

قد لا يكون لفن الحرب الأمريكي جذوره التاريخية العميقة لأن المجتمع الأمريكي حديث التكوين ، ولكن وبالرغم من ذلك فقد تمكن الأمريكيون من بناء خبرات متطورة نتيجة للحروب التي دارت فوق أرض القارة الأمريكية .

بعد سنوات الحرب الأهلية ١٨٦١ ــ ١٨٦٥ أخذ فن الحرب الأمريكي طابعه المميز حيث تمت الاستفادة من دروس تلك الحرب في بناء القوات المسلحة وبلورة أسس المذهب العسكري .

في بداية القرن العشرين شارك الأمريكيون في الحرب العالمية الأولى على نطاق محدود في معارك الجبهة الغربية حيث احتكوا مع الجيوش الأجنبية واستفادوا من خبرات تلك الحرب ليضيفوا إلى الفن الحربي الأمريكي تلك الأحكام التي حسنت وطورت مفاهيم كانت سائدة في المذهب العسكري ، ولكن الاختبار الحقيقي كان في الحرب العالمية الثانية التي دخلتها أمريكا بقواها كاملة بعد حادثة بيرل هاربر ، حيث خاضت قواتها البرية ومشاة الأسطول وأساطيلها البحرية . والقوات الجوية المعارك والعمليات في أوروبا وأفريقيا والمحيطين الأطلسي والباسيفيكي وفي الشرق الأقصى وأثبتت الاستراتيجية الأمريكية نفسها . وتطورت من خلال الحرب ، وكذلك تطور المذهب العسكري وفن الحرب الأمريكي وترسخ بشكل عام .

ثانياً : البداية في الحرب الأهلية .

قبل الحرب الأهلية كانت حرب الاستقلال ضد القوات البريطانية حيث خاضها الأمريكيون من خلال ثورتهم على الانكليز بمفارز وقوات معززة انتهت إلى استقلال أمريكا في السبعينيات من القرن ١٨ .. إلا أن البلاد بدأت تتطور بعد الاستقلال بشكل متفاوت ففي الجنوب تمركز الأغنياء من المزارعين حيث احتلت الزراعة المكان الأول في النشاط البشري والاقتصادي فساد الإقطاع في ظل استخدام العبيد على نطاق واسع فيما كان المواطنون البيض يستغلونهم إلى أقصى درجة في الأعمال

كافة بينما تطور الشمال اقتصادياً حيث استهلكت الصناعة موارد البلاد واليد العاملة وكان مجتمع الشمال يرى أن الرق هو أحد الصفحات السوداء في تاريخ أمريكا فسعى الشماليون إلى تحرير العبيد ، ومن هنا بدأ التناقض الذي أشاع جو الإنقسام والمواجهة والتعصب ـــ وبذلك أصبح واضحاً أنَّ الأمة الأمريكية تسير باتجاه الحرب الأهلية .

وفي الثاني عشر من نيسان عام ١٨٦١ وقع ما كان منتظراً بعد توتر شديد سبق هذا التاريخ إذ قام الجنوبيون بقصف حصن سومتر في شارلستون حيث أكدَّ هدير المدافع أنَّ الجدال الذي استمر جيلاً كاملاً ستحسمه الحرب لمصلحة أحد الطرفين وكان واضحاً منذ البداية أنَّ الشمال الصناعي أقدر على خوض الحرب بحكم وجود الصناعات الحربية لديه وتوفر الخبرات الميدانية ، وبعد سنوات من الحرب الأهلية الطاحنة انتصر الشمال وحقق توحيد البلاد في ظل مفاهيمه الموحدة .

كانت الحرب مدرسة تعلم فيها العسكريون أساليب الحرب وطبقوا فيها مفاهيمهم من خلال أفكارهم وآرائهم وبالتالي خرجوا من هذه الحرب بدروس استفادوا منها في صياغة فن الحرب الأمريكي وفي تطوير القوات المسلحة .

لقد برزت خلال سني الحرب ظواهر وتطورات عدة ، حيث بدأت الحرب مع استخدام البنادق التي تستعمل زناد القدح لإطلاقها وكان مداها في حدود ١٠٠ متر إلا أنه تم وبسرعة استبدالها بالبواريد المحلزنة التي ترمي لمسافة ٥٠٠ متر ، واستخدمت كذلك الهاونات المصنوعة من الخشب المعالج المطوق بالأسلاك والأطواق الحديدية ، والرمانات اليدوية والأفخاخ والمصائد ، وكذلك المدافع والألغام المتنوعة والقطارات المدرعة والمواصلات النهرية والبحرية والمناطيد كوسائل لنقل القوات وزيادة القدرة الحركية في مسرح العمليات ، كما قام الشمال بضرب حصار اقتصادي على الجنوب لمنع إمداده بالوسائط القتالية ، وبذلك تم ربط الحرب الاقتصادية بالأهداف العسكرية والأعمال القتالية بالحرب النفسية مما أرغم الجنوب في النهاية على الاستسلام .

ثالثاً : التطور والنضوج من خلال خبرات الحرب العالمية الأولى والثانية :

كان اشتراك الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى محدوداً حيث اشتركت في القتال إلى جانب الحلفاء ضد ألمانيا وعلى الجبهة الغربية . إلا أن التجربة كانت مفيدة حيث تم من خلال الاحتكاك المباشر مع العسكريين الأجانب ومن خلال المعارك تم تطوير الخبرات والمعارف لدى القادة الأمريكان وانعكس ذلك على استمرار تطوير فن الحرب والمذهب العسكري الأمريكي . وعلى بناء وتجهيز القوات المسلحة الأمريكية .

وحيث أن الولايات المتحدة كانت تتطور وبسرعة هائلة من الناحية الاقتصادية فقد أصبح لها وزن سياسي كبير ومتنام في الساحة الدولية وبالتالي بدأت تبحث عن دور عسكري له وزنه في المجال الدولي وقد فهم الأمريكان أن امتلاك أسباب القوة عامة والقوة العسكرية الضخمة بخاصة سيكون المقدمة التي لا بد منها لامتلاك هذا الدور والمحافظة عليه في المستقبل .

ونظراً لأن مجالات الصراع والقوى العالمية كانت متمركزة في العالم القديم أي في أوروبا وآسيا وأفريقيا فقد بدأ المخططون الأمريكيون في التفكير ببناء القوات المسلحة القادرة على العمل بكثافة فيما وراء البحار وبالتالي فإن الهاجس الأساسي كان تأمين نقل القوات والأعتدة والتأمينات على نطاق واسع وبسرعة إلى مسارح العمليات البرية والبحرية عبر العالم .

وفي بداية الحرب العالمية الثانية اشتركت الولايات المتحدة بشكل محدود من خلال أعمال الدعم والحراسة وإعارة الأسلحة والسفن المتنوعة إلى الحلفاء ... إلخ وكانت مترددة في إلقاء كامل ثقلها العسكري في الحرب . إلا أن الهجوم المفاجيء الذي قام به اليابانيون في كانون الثاني عام ١٩٤١ على قاعدة بيرل هاربر البحرية وتدمير وإعطاب عدد من السفن الحربية الضخمة ، جعل القيادة الأمريكية تحسم أمرها وتلقي بكامل ثقلها العسكري والاقتصادي في أتون الحرب العالمية الثانية حيث خاضت القوات الأمريكية معارك برية وبحرية وجوية في أنحاء العالم كافة في أوروبا وأفريقيا وآسيا وفي المحيط الأطلسي والمحيط الهادي واشترك في تلك المعارك تشكيلات أمريكية ضخمة من المشاة والدبابات ومشاة الأسطول والقوات البحرية والقوات الجوية . وقد أظهر القادة الأمريكيون مهارة وقدرة واضحة على قيادة العمليات البرية والبحرية والجوية وحققوا إنجازات مهمة ، وتمرسوا في قيادة الأعمال القتالية البرية والبحرية والجوية والعمليات المشتركة . وأنواع الإنزالات.

رابعاً : مصدر التهديد والخطر على الولايات المتحدة :

لايحتاج الإنسان إلى البحث طويلاً لتحديد مصدر التهديد الأساسي الذي اتخذته الولايات المتحدة كأساس لتحديد العدو المحتمل وبالتالي فقد كان الاتحاد السوفييتي وفيما بعد الاتحاد السوفييتي وحلفاؤه دول حلف وارسو إضافة للدول الإشتراكية الأخرى مثل الصين (قبل الخلاف مع الاتحاد السوفييتي) وكوريا الشمالية هي العدو الأساسي ومصدر التهديد حيث تمثل هذه الكتلة الأخطار التالية :

١ ــ خطراً عسكرياً مباشراً على أوروبا ولاحقاً على أمريكا بحكم توفر أسلحة الدمار الشامل ووسائط دفعها إلى أقاصي العالم .

٢ ــ خطراً على مصالح ونفوذ الغرب عامة وأمريكا من خلال انتشار أفكار التحرر من الاستعمار وتوسع دائرة الدول المستقلة حديثاً والسائرة بنهج غير رأسمالي .

٣ ـــ خطراً على النظام السياسي والاجتماعي حيث تمثل الأفكار الاشتراكية خطراً على الأنظمة الرأسمالية .

وهكذا بدأ الغرب كله وأمريكا خاصة بتسويق هذه المفاهيم ووضع الاحتمالات المختلفة لأنواع التهديد المتشكل وحالات نشوب الحرب القادمة ومسارح العمليات التي تشملها والقوى التي ستشترك فيها ، وكذلك تصورات عن مجريات تلك الحروب المحتملة .

وكانت أمريكا ترى في القوة العسكرية السوفييتية البرية الضخمة والمؤلفة من فرق الدبابات والمشاة الميكانيكية المدعومة بطيران قوي التهديد المباشر لأوروبا ، حيث بإمكان الاتحاد السوفييتي حشد قوة كبيرة واجتياح أوروبا عبر ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا دون مقاومة كبيرة قبل أن تستطيع أمريكا نقل القوات الكافية للمساهمة في الدفاع عن أوروبا ووقف العدوان .

وكان لتطور الاتحاد السوفييتي وخاصة في مجال التسلح أثره على تكريس وتضخيم الخطر ، فقد كان لامتلاك السوفييت للسلاح النووي وفيما بعد للصواريخ العابرة للقارات والمتعددة الرؤوس وتكنولوجيا ريادة الفضاء كانت هذه التطورات من ناحية مفيدة للدعاية ضد السوفييت وحلفائهم ومفيدة لتبرير طلبات زيادة النفقات الدفاعية وزيادة حجم القوات ، وكذلك للإبقاء على الدول الحليفة تحت هاجس الخطر وبالتالي التبعية لأمريكا ، بالإضافة لحثهم على صرف المزيد من المال من أجل تحمل نفقات التسليح الباهظة .

خامساً : طبيعة الحرب المحتملة :

نظراً لأن مصدر الخطر على أمريكا وحلفائها هو الاتحاد السوفييتي وحلفاؤه فإن هذه الحرب من وجهة النظر الأمريكية هي حرب مشروعة وحرب ضرورية لأنها تهدد الكيان والمجتمع والقيم وبالتالي فإن حق الدفاع حق مقدس ومشروع في كافة القوانين والديانات ، ولا يمكن مناقشة هذا الحق ويجب العمل بكافة الوسائل لكي يتم القضاء على العدو الذي يمثل هذا التهديد واحتلال أرضه وإنهاء قوته المسلحة وإجباره على الاستسلام والخضوع لإرادة أمريكا .

ومثل هذه النظرة إلى الحرب وطبيعتها على الأخطار التي تقع على مصالح أمريكا الحيوية وعلى حلفائها .

وسوف تتصف الحرب حسب وجهة النظر الأمريكية بالشمول حيث ستشمل الجبهة ومؤخرة البلاد ومساحة عملياتية كونية بحرية وجوية وبرية وستتصف أيضاً بزج قوى هائلة في الصراع فيترتب على ذلك آثار تدميرية كبيرة ، وفي حال استخدام الذرة فستكون الحرب نووية شاملة قد تدمر العالم بأكمله حيث لا غالب ولا مغلوب .

ونظراً لأن خيال المنظرين لم يرق بعد إلى تصور مدى الدمار الذي سيلحق بالعالم في حال التراشق النووي المتبادل ، فإن جميع الأطراف المعنية بهذه الحرب كبيرها وصغيرها تمارس عقلانية واضحة في تجنب الحرب النووية الشاملة والاكتفاء بالتهديد أحياناً لفرض بعض الإرادات السياسية أو بخوض حروب « بالوكالة محدودة وإقليمية » أحياناً أخرى أو بكليهما معاً .

سادساً : السياسة الأمريكية بين الانغلاق والانفتاح على العالم :

كان لتكوين المجتمع الأمريكي في دولة جديدة وفتية أثره البالغ في اتباع سياسات مختلفة ، فقد تشكل ذلك المجتمع عبر السنين من خلال الهجرات المتتالية لأفواج المهاجرين ذوي المشارب المتعددة والمؤلفة من المغامرين والمحكومين وطالبي الثروة الذين جعلتهم أسبابهم الخاصة يتركون وطنهم الأم ويتوجهون إلى أمريكا وكان معظم المهاجرين في البداية من الجزر البريطانية والبر الأوروبي ومن ثم جاء أو جيء بالعبيد من أفريقيا وتبعتها هجرات من آسيا ، وهكذا فإن المجتمع الجديد كانت له دوماً نزعة تشده إلى أوروبا وإلى علاقة خاصة معها ومع بقية العالم ، كما كانت هناك في الوقت ذاته نزعة أنانية انعزالية تقوم على أن المجتمع الأمريكي قد أثبت نفسه بجدارة وحقق نجاحات هائلة ويتمتع بخيرات وفيرة ينبغي التمتع بها ، وعدم زج البلاد في بحر السياسات الاستعمارية والمصالح المتناقضة لدول لأوروبا وغيرها مما سيجلب بالضرورة خسائر وتكاليف مادية وغيرها بحكم متطلبات الأشتراك والإنغماس في السياسة الدولية . ولما كانت مفاهيم المجتمع الأمريكي غربية وأوروبية أصلاً وأضافت إليها ظروف أمريكا وأحوالها بعض الخصائص الإضافية كالعنف والبراغماتية ونزعة القوة وفرض القوانين والمفاهيم بقوة السلاح . وكان من الطبيعي أن ينجح أنصار التخلي عن العزلة في فرض مفاهيمهم وقناعاتهم ، وبالإضافة إلى الجذور الأخلاقية والاجتماعية والسياسية فإن النظام الاجتماعي والاقتصادي الرأسمالي فرض ضرورة الاتصال بباقي الدول وتأمين تبادل اقتصادي معها لتحقيق متطلبات الاقتصاد الحر ألا وهى تأمين المواد الأولية اللازمة بأسعار رخيصة واستجرار العمالة الرخيصة وجذب المتفوقين لإنتاج واختراع التكنولوجيات الجديدة ومن ثم إيجاد أسواق لبيع السلع بأسعار مجزية لتحقيق الأرباح ، ومن ثم ظهرت ضرورة تأمين المواد الاستراتيجية كالنفط والسيطرة على منابعه وتجارته . وهكذا كان وانخرطت أمريكا بقوتها الاقتصادية الهائلة في السياسة الدولية وبدأت تبحث لها في البداية عن دور قيادي يتناسب وحجمها الاقتصادي ومن ثم ومن خلال توظيف الاقتصاد المتنامي والقوة العسكرية الضخمة التي بنتها ، ومن خلال اشتراكها في الحروب وفي الحرب العالمية الثانية خاصة تبوأت الولايات المتحدة موقع الزعامة ، فقد خرجت من الحرب واقتصادها أقوى من كافة الدول الحليفة ومدنها وبلادها سليمة لم تدمر من خلال الانتصار على دول المحور والذي كان لها فيه الدور المميز . وأصبحت منذ ذلك الوقت تتزعم ما يدعى أو

ما كان يدعى بالعالم الحر أو الدول الغربية . التي وجدت في الحليف السابق الاتحاد السوفييتي وقوته العسكرية الضخمة ودوره في الحرب نداً قوياً حيث بدأ تصوير هذا الند على أنه مصدر التهديد والخطر الجديد الذي يهدد مصالح الدول الغربية ويهدد نظامها الاقتصادي والاجتماعي . وبالتالي فهو يهدد النظام السياسي ووجود الدول من أساسه.على هذا الأساس بدأ الاستقطاب العالمي بعد الحرب حيث شكلت أمريكا وحلفاؤها أحد ألاقطاب ، وشكل الاتحاد السوفييتي وحلفاؤه القطب الآخر ، فيما بدا أنه صراع سياسي اجتماعي اقتصادي حيث برز التناقض بين الشيوعية والرأسمالية والدول الاستعمارية وحركات التحرر ، وبدأ كل من المعسكرين يعد الخطط لمجابهة المعسكر الآخر وتطويق مناطق نفوذه ومحاولة تقويضه بأشكال مختلفة من التدابير والنشاطات السياسية والاقتصادية والعقائدية التي وصلت أحياناً إلى مستوى الصدقات المسلحة بالوكالة كالحروب المحدودة أو المجابهات والأزمات التي لم تستخدم فيها القوة بل جرى التهديد باستخدامها وبما يطلق عليها أزمات وسياسات حافة الحرب مثل أزمة برلين وكوبا . وكان لهذا الاستقطاب آثاره في كلا المعسكرين حيث بدأ الطرفان بإعداد قوات مسلحة ضخمة وصناعة أسلحة متقدمة ، وأحدث ظهور الأسلحة النووية والهيدروجينية تغييرات جوهرية في سياق سباق التسلح وفي مفاهيم الحرب والسلام والردع . وبعد ذلك بدأ غزو الفضاء ليضيف بعداً جديداً إلى عناصر السياسة والقوة العسكرية .

لقد وصفت القوة ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية و ١٩٩٢ بمرحلة الحرب الباردة حيث تطور المذهب العسكري الأمريكي وحدثت فيه تغييرات ودخلت فيه مفاهيم مختلفة جديدة حسب المراحل التي ضمتها تلك الفترة وسنشير إلى تلك المفاهيم لدى دراستنا لجوانب المذهب العسكري الأمريكي . وهنا يمكننا أن نعبر عن معنى المذهب العسكري الأمريكي بأنه مجموعة الآراء ووجهات النظر التي تعالج مسائل الحرب والسلام وبشكل محدد أهداف وطبيعة الحرب المحتملة والتدابير الرامية إلى إعداد البلاد والقوات المسلحة لخوض الحرب وأساليب خوضها .

وفي بحثنا في المذهب العسكري الأمريكي سنجد أن الحدود الفاصلة بين السياسات الدفاعية والاستراتيجيات العليا والمذهب العسكري ستكون واهية وأن هذه المفاهيم الثلاث متداخلة ومتطابقة إلى حد كبير بحيث يجب أخذها على أنها تعبير عن قضية واحدة في الغالب .

لقد نشأ المذهب العسكري الأمريكي وتطور وخاصة في القرن العشرين وهو يضع أمامه هدف وحقيقة السعي لتجسيد القوة الاقتصادية الهائلة للدولة والوزن السياسي والقوة العسكرية على أرض الواقع وتحويل هذه العوامل إلى سيطرة شاملة على السياسة الدولية وإداء دور فاعل ومقرر في الشؤون العالمية ، وقد عمل الأمريكيون لذلك طوال الوقت من خلال استمرار التفوق الاقتصادي ومن خلال بناء قوات مسلحة ضخمة ومتفوقة ، ومنظومة من القواعد العسكرية والأحلاف . وبعد أن تخلوا عن نظرية الانكفاء والتقوقع على البر الأمريكي وعدم التدخل في الشؤون العالمية .

وقد ذكرنا في المقدمة ملخصاً لخلفية وجذور المذهب العسكري الأمريكي التاريخية ولا بد من الإشــارة إلى أنه وبالرغم من أن المذهب العسكري الأمريكي حديث التكوين نسبياً إلا أن أحكامه قد أظهرت عمقاً ومصداقية ، لأنها بنيت على تجارب غنية من خلال معارك وعمليات الحرب العالمية الثانية البالغة التعقيد والتنوع ، مع الاستفادة العلمية والموضوعية من خبرات الدول الحليفة ذات التاريخ العريق .

وينظر الأمريكيون إلى القوة العسكرية واستخدامها أو التلويح باستخدامها على أنه الواسطة الرئيسية لحل التناقضات السياسية مع الدول الأخرى وتأمين مصالح الولايات المتحدة الحيوية . وتأتي بعد ذلك مسائل الدفاع عن الحلفاء وحماية الدول الصديقة . ولم نذكر في البداية مسألة الدفاع عن الأراضي الأمريكية ضد أي تهديد لأننا نعتبر هذه المسألة بدهية ، كما أنها غير مطروحة إلا من خلال مخططي السياسة والحروب الأمريكيين ،لأن الواقع يشير إلى أنه لم تقم أية قوة عالمية بتهديد حقيقي وجدي للأراضي الأمريكية بإستثناء تراشق التصريحات الحربية بين أمريكا والاتحاد السوفييتي في الأزمات .

ويتصور مؤسسو الدولة موقع القوة في السياسة ودور أمريكا العالمي من خلال ما يقولونه حيث وردت الجمل التالية :

« تعتبر القوة العسكرية الواسطة الأساسية والنهائية لتسوية جميع مسائل السياسة الخارجية وحلها وهي المرجع الأخير ، فالولايات المتحدة ليست دولة عادية ، إنها استثنائية لا مثيل لها على سطح الكرة الأرضية . »

ويقول آ . هاملتون « عندما نكون أقوياء نستطيع أن نحقق الخيار بين الحرب السلم » . ونظراً لأن الأمريكيين لم يذوقوا منذ مدة طويلة طعم الدمار الهائل الذي تحدثه الحروب بحكم بعدهم عن مراكز الصراع في آسيا وأوروبا فإنهم يمارسون سياسة القوة بتهور ولا مبالاة ملحوظة .

وبالطبع ومن أجل بناء المذهب العسكري والقوات المسلحة لا بد من وجود مصدر واضح للتهديد . وقد كان هذا المصدر ولفترة طويلة هو الاتحاد السوفييتي وحلفاؤه أو بكلمة أخرى النظام الشيوعي والدول التي تسير على نهجه والمتحالفة مع بعضها وبالرغم من أن القادة السوفييت عبروا عن عدم رغبتهم في الاصطدام مع النظام الرأسمالي وطرحوا سياسات التعايش السلمي والوفاق . إلا أن الأمريكيين والغرب عامة لم يأخذوا ذلك على محمل الجد واعتبروه خدعة للإيقاع بالغرب وتدميره . وهكذا فإن الأعوام من ١٩٤٥ وحتى ١٩٩٢ شهدت بناء المذهب العسكري الأمريكي وحلفائه الغربيين على افتراض أن مصدر التهديد والخطر هو الاتحاد السوفييتي وحلفاؤه بما يمثله من نظام اجتماعي يسعى لتقويض النظام الرأسمالي وتصفية السيطرة الاستعمارية على المستعمرات

،وكذلك منع استغلال الدول الصغيرة ، ومساعدتها على التحرر مما يشكل خطراً جدياً على الغرب وقيمه واحتمالاً جدياً لشن حرب ضد الحلفاء حيث تتوفر لدى حلف وراسو القوات الكافية لزعزعة الاستقرار والقيام بهجوم لاحتلال أوروبا وتهديد أمريكا بالصواريخ ... إلخ .

ولقد استخدمت أمريكا زعامتها للدول الغربية وللعالم الحر كما تحب أن تطلق عليه لتأمين مصالحها عبر العالم فقد كانت الدول الغربية مضطرة بحكم حاجتها وظروفها لاتباع سياسات تلائم أمريكا ، فقد كان هناك عاملان أساسيان يفرضان هذه التبعية ، الأول هو تصوير الخطر السوفييتي على أنه تهديد خطير يتناول وجود وكيان الدول الغربية وبالتالي فإن القوة الوحيدة القادرة على التصدي له هي القوة الأمريكية المسلحة وفي مقدمتها المظلة النووية بالإضافة للقوات التقليدية المتمركزة على البر الأوروبي والأساطيل الضخمة التي تجوب البحار والمحيطات ، والقاذفات والصواريخ الاستراتيجية . أما العامل الثاني فكان ضعف اقتصاد الدول الغربية بعيد الحرب وسيطرة الاقتصاد الأمريكي حتى على الشركات الأوروبية في عقر دارها . مما اضطر معه حكام تلك الدول إلى الخضوع للشروط الأمريكية ، وبالرغم من محاولة الجنرال ديغول بناء موقف متميز لفرنسا من خلال إنشاء قوة نووية مستقلة والانسحاب من الجناح العسكري لحلف الأطلسي وتحقيق قرار وموقف متميز لفرنسا في القضايا الدولية ، إلا أن ذلك لم يدم طويلاً وتلاشى بذهاب ديغول . وتفردت أمريكا بالقرار الغربي تماماً حيث كانت تفرض ما تشاء رغم الاحتجاجات الخجولة أحياناً من هذه الدولة أو تلك .

لقد فرضت أمريكا نفسها زعيمة للعالم الرأسمالي بحكم قوتها الاقتصادية والعسكرية وبحكم طموحات قياداتها في السيطرة على العالم وفرض النظام الاجتماعي والاقتصادي الأمريكي على كافة المجتمعات ، كما أن تأمين مصالحها الحيوية وضرورات النمو الاقتصادي كانت أسباباً إضافية للقيام بهذا الدور . إلا أن دور الزعامة لم يخل من ضرورات وأعباء سلبية وجب حملها وخاصة منها الميزانيات الضخمة للدفاع وخسائر الإنفاق على المنظمات الدولية ومساعدة العملاء والحلفاء والأصدقاء ، والتورط في حروب طويلة منهكة مثل حرب فيتنام التي تركت آثارها الكبيرة على المعنويات والاقتصاد .

سابعاً : خبرات الحرب العالمية الأولى والثانية :

ذكرنا سابقاً أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية اشتركت في الحرب العالمية الأولى اشتراكاً محدوداً وعلى الجبهة الغربية فقط ، غير أنها أفادت من هذه التجربة فائدة كبيرة سواء على مستوى القيادة الاستراتيجية ، أو على مستوى إدارة الحرب وقيادة الأعمال القتالية .

وعندما انفجرت الحرب العالمية الثانية ألقت الولايات المتحدة بكامل ثقلها العسكري فيها

وخاضت القوات الأمريكية أعمالها القتالية على كل الجبهات البرية « في أفريقيا وأوروبا وفي منطقة الشرق الأقصى إضافة إلى الأعمال القتالية البحرية في المحيطين الهادي والأطلسي. وكان لزاماً على القيادة الأمريكية تنسيق التعاون مع قيادات الحلفاء واستخدام الوسائط القتالية الضخمة والمتنوعة على نطاق واسع كما تطلب منها تخطيطاً وإعداداً دقيقاً للعمل في المسارح البعيدة ، وبذلك غدت العمليات الحربية معقدة إذ دخلت فيها أكثر العوامل تنوعاً واختلافاً وأظهر الأمريكيون أنهم على استعداد لإجراء التطور في المفاهيم والأنظمة العسكرية حسب الواقع الجديد ، حيث تبلور على الشكل التالي :

- تعبئة الجيش بالكوادر والقيادات وأنظمة الأسلحة المتطورة والأعتدة الحربية الحديثة بما يلبي متطلبات مسرح العمليات .
- عزل مسرح العمليات عن المؤخرة بقطع خطوط المواصلات ومنع وصول الإمدادات والاحتياطات إلى الجبهة بالإضافة إلى تنفيذ سياسة الخنق الاقتصادي بتوسيع دوائر الحصار .
- استخدام مبدأ القصف الاستراتيجي وذلك بتدمير المدن والتجمعات السكانية ومنابع الطاقة ووسائط النقل والمنشآت الصناعية والأهداف الاستراتيجية الأخرى .
- استخدمت وعلى نطاق واسع الإنزالات الجوية والبحرية ، بالتعاون الوثيق مع القوات الجوية والبرية والبحرية بالإضافة إلى القوات المنقولة جواً .
- دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية بحرية وقوة وبذرائع وحجج مبررة خاصة بعد أن أقدمت اليابان على تنفيذ هجوم جوي مباغت على قاعدة بيرل هاربور في كانون الأول عام ١٩٤١ .
- خاضت القوات الأمريكية معارك اتسمت بالعنف والعناد الجرأة والاستمرارية .
- استخدم الأمريكيون الذخائر النووية لأول مرة في تاريخ الحروب .

ثامناً : بناء عالم ما بعد الحرب :

ــ بعد هموم الحرب ومعاناتها بدا العالم أمام عصر جديد ، ونهج أكثر وضوحاً في تسوية المشكلات الدولية لبناء عالم ما بعد الحرب .

ــ وظهر واضحاً أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي اللذين خرجا منتصرين في الحرب تتبعا نهجاً مشتركاً في تصفية الاستعمار الغربي في الأسلوب وليس في النتائج ، مما أدى بالتالي إلى اختلاف حلفاء الحرب في النهج الواجب اتباعه فيما بعد لحل الأزمات الدولية الحرب الكورية ١٩٥٠ ــ ١٩٣٥ ثم الحرب الفيتنامية ١٩٥٤ ــ ١٩٧٥ ثم حروب الشرق الأوسط .

ــ تطورت أساليب القتال ووسائطه واستخدمت وسائط الحرب الإلكترونية ووسائط الحرب الحركية والذخائر الكيميائية والبكتريولوجية كما أدخل إلى الصف وسائط قتالية ضخمة من

الأسلحة والمعدات الحربية المتطورة .

ـ خسائر الحروب والمعارك كانت فادحة وضخمة جداً في القوى البشرية والاقتصاديةوالعسكرية حيث تجاوزت نفقات امريكا في حرب فيتنام وحدها ١٥٠ مليار دولار .

تاسعاً : أضواء على الاستراتيجية الأمريكية :

من نتائج الحروب والمعارك السابقة التي خاضتها القوات الأمريكية برزت مجموعة أسس استراتيجية اعتمدتها القيادة الأمريكية في مذهبها العسكري منها :

- الحرص على تحقيق التفوق بالقوى والوسائط القتالية بما يضمن النجاح بالإضافة إلى تقديم وسائط الدعم غير المحدودة لمساعدة قواتها على تحقيق النصر المطلوب .
- إعداد وحدات لتنفيذ مهام خاصة وكمثال على ذلك « عندما اصطدم الأمريكيون بأساليب حرب الأنفاق وحرب الخنادق في فيتنام عمدت القيادة الامريكية إلى تنظيم وإعداد وتسليح وحدات خاصة أطلقت عليها اسم وحدات الجرذان للتعامل مع المعطيات الميدانية الجديدة » .
- حرية العمل الكبيرة للقائد العسكري فالقيادة السياسية تحدد الهدف وتقدم ما يلزم ثم تترك للقائد العسكري حرية العمل لبلوغ الهدف وذلك بصرف النظر عن الوسائل التي يستخدمها لأن ذلك مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالذرائعية المميزة للسياسة الاستراتيجية الأمريكية .
- دمج العلم والثقافة بالعمل العسكري وذلك من خلال إفساح المجال الرحب أمام الإبداع والابتكار والتطوير ، وتوجيه العلوم والفنون نحو مجال التطبيق العملي ، وتوافر الإمكانات لحشد الموارد والتمويل بهدف تحقيق إنتاج صناعي كبير ونوعي يصب في المجهود الحربي .
- القدرة الحركية العالية ، واستخدامها هجومياً لزيادة قدرة القوات على المناورة الميدانية الواسعة وكان ظهور تنظيم قوات التدخل السريع ثمرة لهذا التطور .
- دمج كل عوامل الحرب في الصراع المسلح « العوامل العسكرية ـ والسياسية ـ والاقتصادية ـ والنفسية ـ والاجتماعية وكل ما له علاقة بتحقيق الهدف النهائي للحرب » .
- عزل مسرح العمليات وتثبيت قوات الخصم وتشتيتها بهدف فتح عدد من الجبهات في آن واحد .
- الحرص على تطبيق مبادىء الحرب ، وفي طليعة هذه المبادىء : المباغتة والمبادأة وأمن القوات والحشد والتأمين ... إلخ .

ويمكن القول بأن هنـاك أربع ركائز أسـاسية لمفهوم المذهب العسكري الأمريكي ، ذات درجات مختلفة من الحدة أو الأهمية أو الأفضلية المؤثرة بدورها على تصورات وتقديرات صانع القرار الأمريكي ، ويمكن تصنيف هذه الركائز حسب وجهة النظر الأمريكية على النحو التالي :

ــ الدفاع عن الأراضي الوطنية المركزية .

ــ الرفاهية الاقتصادية .

ــ نظام عالمي جديد يعتمد الديمقراطية .

ــ دعم ونشر القيم المعنوية .

عاشراً : جذور المذهب العسكري الأمريكي ومراحل تطوره :

إنَّ المذهب العسكري الأمريكي يعني منظومة الآراء ، ووجهـات النظر لأهداف الحرب الممكنة وطبيعتها ، وإعداد الدولة ، وقواتها المسلحة لها وطرائق إجرائها .

ويرتكز المذهب العسكري الامريكي على جملة من المسـلمـات وضعهـا مؤسسو الدولة الأمريكية ، وتنص على مايلي :

« تعتبر القوة العسكرية الواسطة الأساسية والنهائية لتسوية جميع وسائل السياسة الخارجية وحلها وهي المرجع الأخير ، فالولايات المتحدة ليست دولة عادية ، إنها استثنائية لا مثيل لها على سطح الكرة الأرضية » .

ويؤكد أحد مؤسسيها آ . هاملتون قائلاً : « عندما نكون أقوياء نستطيع أن نحقق الخيار بين الحرب والسلم » .

ولقد حاول أنصـار النزعة العسكرية الأمريكيـة منذ بدايتهـا التمويه وإخفاء حقيقة الأمر بابتداعهم مختلف المصطلحات الرامية إلى تضليل الرأي العام مثل « التهديد العسكري السوفييتي ، والأمن القومي الأمريكي ، وتهديد المصالح الاستراتيجية الأمريكية » ... إلخ .

ويجدر القول إنَّ مضمون المفاهيم الاستراتيجية التي تحدد المذهب العسكري الأمريكي يعاد النظر فيه من وقت لآخر وفقاً لعاملين هامين هما :

- تناسب القوى في العالم .
- تطور أنظمة الأسلحة ، ووسائط الصراع المسلح .

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية سباقة في عدم حصر الفكر الاسـتراتيجي داخل الأوساط العسكرية كما أنها تميزت عن الدول الأخرى غداة الحرب العالمية الثانية بأنها كانت في

طليعة الدول المنتصرة على المحور ، كما كانت أول دولة تمتلك القنبلة النووية وتستخدمها ، وأخيراً أصبحت أعظم قوة اقتصادية في العالم لذلك اعتمد المذهب العسكري الأمريكي أساساً على أداتين :

أولاً : الأسلحة النووية التي ورثتها من الحرب العالمية الثانية ، وما لبثت ان فقدت احتكارها .

ثانياً : القدرة على التجديد التكنولوجي ، التي لا تزال تحتكرها إلى حد بعيد .

وقد كان على المذهب العسكري الأمريكي لحماية المنجزات المكاسب والمصالح أن يجري تعديلات متتالية حيث أدت بالنتيجة إلى ظهور عدد من المشاكل بين الولايات المتحدة من جهة وحلفائها الأوروبيين من جهة أخرى ، كما تطلبت جهوداً متزايدة في مجال التسليح .

إنَّ الصفة الأساسية التي يتميز بها المذهب العسكري الأمريكي هي ادعاؤه بأنه مذهب دفاعي وعندما يحاول تعريف نفسه ، يأخذ بعين الاعتبار قبل كل شيء ، وجود عدو صريح هو الاتحاد السوفييتي من خلال مفهوم يقوم على أساس اعتباره نوعاً من التهديد العسكري المتعاظم للغرب عامة وللولايات المتحدة خاصة .

وبالرغم من أن الاتحاد السوفييتي سابقاً جعل من عدم حتمية الحرب بين الأنظمة الاجتماعية المختلفة في مستوى المذهب الأساسي ، وأقام عليه سياسة التعايش السلمي إلاّ أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تنظر إلى هذه السياسة نظرية جدية واعتبرتها خديعة للإيقاع بالغرب عموماً . ولقد أظهرت هذه الاعتبارات خلال المجابهات المباشرة ، وغير المباشرة التي وقعت بين الغرب والشرق منذ عام ١٩٤٥ ، وفسرت في الغرب على أنها أعمال عدوانية ، وهذه المجابهات هي : أزمة برلين ــ حروب الهند الصينية ــ الحروب الإسرائيلية العربية ــ أزمة كوبا ــ التدخل الكوبي في أفريقيا ــ التدخل السوفييتي في أفغانستان ــ وأخيراً التدخل الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط « حرب الخليج » .

في بداية الخمسينيات وضع منظرو المذهب العسكري الأمريكي استراتيجية العقاب الشامل التي ترتكز على التفوق النووي في حرب نووية شاملة ضد الاتحاد السوفييتي ودول المعسكر الاشتراكي ، ولكن امتلاك الاتحاد السوفييتي السلاح النووي ووسائل نقله إلى أي مكان منع هذه الاستراتيجية من أن تكون قابلة للتطبيق فمنذ البداية قام المذهب العسكري الأمريكي على مفهوم الردع النووي الذي يشكل نظاماً استراتيجياً دفاعياً غايته ثني العدو المحتمل عن العدوان المسلح بواسطة تهديده بالرد النووي .

ويقوم هذا المفهوم على عنصر موضوعي هو العقلانية التي يشترك فيها جميع الخصوم ، ممن لديهم نفس القدرة على تقويم وتقدير المخاطر والمكاسب من الحرب . غير أن هناك مجموعة من العناصر الأخرى الذاتية التي تتدخل في وضع المذهب العسكري الأمريكي . حيث ترتكز هذه

العناصر على تحديد العتبة النووية ، أو بعبارة أخرى تحديد مستوى المواجهة النووية بحيث لا تدفع العالم برمته إلى زلزال شامل لا يبقي على شيء .

في بداية الستينيات شهد العالم تغييراً في تناسب القوى ، حيث تم اتخاذ قرار جديد من قبل الولايات المتحدة لوضع استراتيجية جديدة عرفت باستراتيجية الرد المرن والتي حافظت على جوهرها العدواني كسابقتها ، واعتمدت على سياسة القوة .

لقد وضعت الاستراتيجية المذكورة في حسابها القيام بمختلف أنواع الحروب كما افترضت استخدام القوة العسكرية وبشكل مجزأ ، وفقاً لمقدار المس بالمصالح الأمريكية في هذا المكان أو ذاك من العالم ، أو خطورة تهديد هذه المصالح ، ووفقاً لاستراتيجية الرد المرن بالمقارنة مع الاستراتيجية القديمة يرى بوضوح أن هذه الاستراتيجية لم تلغ كلها بل دخل قسم كبير منها في مضمون الاستراتيجية الجديدة .

وقد عمل حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٦٧ باستراتيجية الرد المرن كشكل من أشكال الاستراتيجية العسكرية الائتلافية ، لكن التغيرات اللاحقة في توازن القوى العالمية أدى إلى إعادة النظر في هذه الاستراتيجية ، واعتبرت القيادة الأمريكية أن استراتيجية الرد المرن لم تعد مناسبة لروح العصر وقاصرة عن تحقيق أطماع الإمبريالية الأمريكية العالمية ، كما أنها لم تأخذ بحسبانها نهج السياسة الصينية ، وهذا بلا شك مما أثر في طبيعة نشر القوات واستراتيجيتها .

لقد كان الرد المرن يهدف إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما :

- رفع العتبة النووية بشكل يحول دون الانزلاق آلياً إلى ذروة الأزمة « أي استخدام الأسلحة النووية » .
- السماح بمعالجة الأزمات باستخدام مستوى من التهديد أدنى من المستوى النهائي غير المقبول ، « أي عَدم المساس بالمصالح الحيوية » .

ورغم اتفاق الجانبين الأمريكي والسوفييتي على الاستدلال والمحاكمة في السيطرة على سباق التسلح من خلال الرقابة على الأسلحة لتحقيق نوع من الاستقرار للنظام الدولي فقد بقي الاتحاد السوفييتي حتى مطلع الثمانينيات لا يعترف واقعياً بهذا الاتفاق مما دفع بالولايات المتحدة إلى محاولة فرض وجهة نظرها بالقوة واعتقدت أن الردع ينسجم مع مفهوم الرد المتدرج أو الرد المرن أو بمعنى أدق الرد المناسب .

إن جوهر استراتيجية الرد المرن التي أعلنتها إدارة الرئيس كنيدي عام ١٩٦٢ وتبناها رسمياً حلف شمال الأطلسي بعد خمس سنوات من ذلك هو توفير قوات تقليدية قادرة على التصدي لعدوان سوفييتي غير نووي دونما حاجة إلى الاستخدام الفوري للسلاح النووي وربط استخدام هذا

السلاح بظروف معينة كمبادأة الخصم باستخدامها ، أو في حالة ظهور دلائل تؤكد قرب هزيمة القوات التقليدية الأمريكية والحليفة .

كما اعتمدت السياسة الخارجية الأمريكية وخططها العسكرية حتى أواخر الستينيات على :

— تبني مفهوم الحربين ونصف كأساس لدراسة موقف القوات التقليدية الأمريكية ويدعو هذا المبدأ إلى توفير القوات اللازمة لمواجهة عدوان من قبل حلف وارسو في أوروبا ، وهجوم صيني في آسيا ، واشتباك أدنى مستوى في أية بقعة في العالم .
— إنشاء وحدات عاملة واحتياطية برية وجوية في أمريكا بهدف التغلب على قلة مرونة القوات الأمريكية المنتشرة عبر العالم وللتخفيض من النفقات .
— توفير احتياط استراتيجي قوي يسمح بالتصدي لأي حادث طارىء ، ويوفر القدرة على تنفيذ عمليات التبديل العادية للقوات كما يوفر أعباء اقتصادية وسياسية ثقيلة شريطة أن تتوفر لها المرونة الكافية للانتقال إلى مسافات بعيدة « طائرات ضخمة وسفن نقل كبيرة » مع تأمين قواعد وخطوط مواصلات مناسبة .

بصورة عامة ، وعلى الرغم من أنَّ قرار الرئيس كنيدي بالتخلي عن استراتيجية الرد المكثف لصالح استراتيجية الرد المرن فإن إدارتي كنيدي — وجونسون لم تنجحا في تشكيل القوات التقليدية الكافية لخوض حربين ونصف في وقت متزامن كما خطط لها .

وإذا ما اعتبرنا حرب فيتنام اختباراً لاستراتيجية الرد المرن فمن الواضح أن هذه الاستراتيجية قد فشلت ، وقد علق على ذلك « جون لويس غاديس » بقوله :

« إن الفشل الأمريكي هناك « أي في فيتنام » قد نبع من تلك الاستراتيجية التي تفيد بأن الدفاع عن جنوب شرق آسيا ذو أهمية قصوى في المحافظة على النظام العالمي ، وأن بإمكاننا استخدام القوة في فيتنام بدقة وضد أهداف مختارة ، وأن هذه الحرب ستزيد من قوة وسمعة ومصداقية الولايات المتحدة في العالم كله ، وقد عكست هذه الفرضيات اهتماماً قصير النظر بالوسائط دون الأهداف ، مما أدىَّ إلى إعجاب غير واعٍ لهذه الوسائط على حساب المهام الموضوعة ، وبالتالي فإن الغاية المرجوة بخلق ترابط بين النوايا والإنجازات لم تتحقق بل الذي حصل فعلاً هو عكس ذلك تماماً » .

بعد ذلك شهدت الفترة بين ١٩٦٩ — ١٩٧٩ تقلصاً ظاهراً في الأهداف المعلنة للاستراتيجية الأمريكية ، وفي حجم القوات الأمريكية ، وعلى الرغم من هذا التخفيض في المجالين فقد استمر كالسابق وجود تفاوت بين القدرة العسكرية الأمريكية وبين الالتزامات المنوطة بها ، كما استمر الاعتماد على الدول الحليفة في تقديم القدرة البشرية للمساهمة مع القوات الأمريكية في الدفاع

عن نفسها ولذلك اتخذت عقيدة نيكسون صيغتها الرسمية في تقرير حول السياسة الخارجية في ١٨ شباط عام ١٩٧٠ ، والذي جاء في بنودها ما يلي :

ــ ستحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على تعهداتها في إطار الأحلاف .

ــ سوف تقدم الحماية اللازمة إذا ما هددت دولة نووية حرية دولة حليفة لنا أو إذا ما وجدنا أن المحافظة على كيان دولة ما عامل حيوي لصالح أمننا ولأمن المنطقة ككل .

ــ وفي الحالات الأخرى سوف نقدم الدعم العسكري والاقتصادي إذا ما طلب منا ذلك وبالشكل المناسب . ولكننا نتوقع من الدولة المعرضة للخطر أن تتحمل المسؤولية الأولى في تقديم القدرة البشرية اللازمة لدفاعها عن نفسها .

إثر الحرب الفيتنامية تكاثفت المعارضة الشعبية مع معارضة الكونغرس لمشاريع إعادة بناء القوات المسلحة الأمريكية بالإضافة إلى متابعة إدارات كل من نيكسون وفورد وكارتر في سياسة الاسترخاء مع الاتحاد السوفييتي ، وعودة العلاقات الطبيعية مع الصين جعلت الفشل نصيب كل من يطالب بميزانية دفاعية أكبر لمواجهة الاستعدادات العسكرية السوفييتية كما أدت إلى تخلي إدارة نيكسون عن مبدأ الحربين والنصف وتبنيها مفهوم استراتيجية الحرب ونصف طبقاً للإمكانات العسكرية المتوفرة .

وقد أوضح الرئيس نيكسون في عام ١٩٧٠ مفهوم استراتيجية الحرب ونصف والأسباب المبررة لها بقوله : « في سعينا نحو التوفيق بين العقيدة والإمكانيات المتوفرة ، اخترنا ما أطلق عليه اسم « استراتيجية الحرب ونصف » وسوف نحتفظ في ظل هذه الاستراتيجية ومنذ زمن السلم بقوات مسلحة كافية لمواجهة هجوم شيوعي واسع النطاق في أوروبا أو في آسيا ، ومساعدة الحلفاء الآسيويين ضد أي خطر غير صيني ومواجهة أي حدث يقع في أي مكان آخر ، وذلك كله في وقت واحد » .

والظاهرة الهامة في اقتصاد الإدارة الأمريكية حتى عام ١٩٧٩ على التخطيط لحرب في أوروبا فقط هي قناعتها بأن أية حرب مع الاتحاد السوفييتي في أوروبا لن تمتد إلى خارج منطقة حلف شمال الأطلسي .

ونتيجة لذلك حامت الشكوك حول ما إذا كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها في حلف شمال الأطلسي قادرين فعلاً على خوض حرب واحدة بنجاح على الأراضي الأوروبية فقط . وسبب هذه الشكوك هذا التطور الذي شهدته القدرة العسكرية السوفييتية في الوقت الذي كان القسم الأعظم من القوات العسكرية الأمريكية التقليدية متورطاً في جنوب شرق آسيا ، وقد أدى هذا التطور في القدرة السوفييتية إلى التساؤل أيضاً حول مدى فعالية عقيدة الدفاع المتقدم التي تبناها حلف شمال الأطلسي وخلال عام ١٩٧٩ وقعت ثلاثة أحداث أدت إلى إثارة المطامع العسكرية

الأمريكية مجدداً وبشكل مفجع . وعكست التوجهات التي سادت في عصر ما بعد فيتنام :

الحدث الأول : الجدل الذي دار في الكونغرس الأمريكي حول تصديق معاهدة سالت ٢ وانتهى بانسحاب إدارة الرئيس كارتر من المعاهدة أثر الغزو السوفييتي لأفغانستان وإعادة النظر في القوة العسكرية الأمريكية وتعزيزها عن طريق زيادة فعلية هامة في ميدان الإنفاق الدفاعي .

الحدث الثاني : هو خلع شاه إيران وانهيار أكبر عميل أمريكي في منطقة الخليج العربي وانتصار الثورة الإيرانية . وجاء سقوط نظام الشاه معلناً عن الضعف الكامن في داخل عقيدة نيكسون التي تعتمد من حيث الجوهر على الاستعاضة حيثما يمكن عن القوة البشرية والتقليدية الأمريكية بقوات محلية .

الحدث الثالث : وربما الأهم خلال عام ١٩٨٠ عندما أعلن الرئيس الأمريكي كارتر في خطاب له بأن « كل محاولة تقوم بها قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج سوف تعتبر عدواناً على المصالح الحيوية الأمريكية ، وسوف نتصدى لمثل هذه المحاولة بالأساليب الضرورية كافة بما في ذلك القوة العسكرية . وهكذا أدت عقيدة كارتر إلى توريط القوة العسكرية الأمريكية في الدفاع عن منطقة جنوب غرب آسيا البعيدة جداً عن أمريكا وحيث لم يكن لها تسهيلات عملياتيه أو لوجستية أو سياسية .

وبغية إعطاء هذا العقيدة دفعاً قوياً وأنياباً حادة عمدت إدارة كارتر إلى تسريع عملية تشكيل قوة ضاربة سريعة الانتشار . وكلفت قيادتها التي دعيت بالقيادة المركزية الأمريكية بتنظيم هذه القوة والإشراف على إعدادها وتجهيزها وتدريبها ووضع الخطط اللازمة لاستخدامها ، وقد تطلب ذلك تخصيص المبالغ اللازمة لتزويدها بسفن الإمداد ، وطائرات النقل الاستراتيجي ، بالإضافة إلى الدخول بمفاوضات مع عدة دول خليجية بهدف الحصول على تسهيلات بحرية لها .

ونتيجة لذلك حدث اختلال في التوازن بين الالتزامات والإمكانيات . وقد علق نائب وزير الدفاع ويليم بيري على ذلك بقوله « المشكلة الحقيقية التي تثير قلقنا هي كيف ننسق بين تطوير وتعزيز الدفاع الأطلسي والخليجي بآن واحد »كما صرح رئيس أركان الجيش إدوارد مير بأن حجم القوات التقليدية الأمريكية غير كاف لصد هجوم سوفييتي في منطقة الخليج دون أن يؤثر على التزامتنا العسكرية تجاه حلف شمال الأطلسي .

وقد كتب المحلل العسكري في الكونغرس الأمريكي جون كولينز يقول : « إن القوة التحميلية لاحتياطنا الاستراتيجي أقل من أن تخوض حتى حرباً متواضعة في منطقة الشرق الأوسط دون القبول بمجازفة محسوبة بانكشاف مصالحنا الهامة في مناطق الأخرى . وفي أحسن الحالات سوف تكون قواتنا على الأرجح عديمة الفعالية في مواجهة السوفييت الذين حسنوا كثيراً خلال السنوات الأخيرة قدرتهم على القيام بعمليات هجومية بعيداً عن حدودهم .

وعندما تركت إدراة كارتر سدة الحكم عام ١٩٨١ خلفت وراءها هوة بين المطامح

العسكرية الأمريكية ، وبين الإمكانيات المتوفرة . ولكنها أوصلت رسالة هامة إلى الاتحاد السوفييتي مضمونها أن منطقة جنوب غرب آسيا منطقة حيوية بنفس درجة حيوية أمن أمريكا الخاص ، وأنها مستعدة للرد على أي عدوان سوفييتي في هذه المنطقة بعمليات مماثلة في مناطق أخرى من العالم حيث يميل ميزان القوى لصالحها .

وعندما تولت إدارة ريغان السلطة صدقت على الالتزامات الأمريكية الجديدة وتعهدت بتوسيع وتحديث شامل للقوى النووية الأمريكية بالاضافة إلى القوات التقليدية . وبقيت الاستراتيجية الأمريكية لسنوات عدة تنحصر في إخضاع النفقات اللازمة لتطوير وتوسيع حجم القوات التقليدية لمدى الحاجة الكافية لخوض حرب على مسرح عمليات وسط أوروبا حيث تقوم قوات حلف وارسو بالمبادأة بالهجوم على قوات حلف شمال الأطلسي وبحيث تستطيع القوات الأمريكية كما جاء على لسان وزير الدفاع غاسبار واينبرغر أن تكون مستعدة لمواجهة حرب عالمية بما في ذلك دعم أوروبا ، والانتشار في جنوب غرب آسيا ، وفي المحيط الهادي بالإضافة إلى تعزيز بعض المناطق الأخرى .

وقد جسدت إدارة ريغان استراتيجية الحرب العالمية والضربات المضادة على المناطق المكشوفة المعادية بالخطط التي وضعتها للقوى البحرية الأمريكية التي نصت على زيادة حجمها إلى مدى أكبر من حجم أي ضعف آخر من القوات العسكرية ، كما اعتمدت في تخطيطها لحجم القوات المطلوب على الأقل فيما يتعلق بصراع محتمل ضد الاتحاد السوفييتي على الأفكار التي وضعتها القيادة العسكرية الأمريكية بأن أية حرب بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية لن تبقى محصورة في أوروبا بل قد تنتقل إلى مسرح أو مسارح عملياتية أخرى . وفي عام ١٩٨٣ وخلال التحضير لدراسة الميزانية المالية للأعوام ١٩٨٥ ــ ١٩٨٩ أوصت هيئة الأركان المشتركة بزيادة كبيرة في عدد الفرق العاملة في القوات البرية ، وفي المجموعات القتالية لحاملات الطائرات ، وفي الأجنحة الجوية ، وطائرات النقل بعيدة المدى ويظهر الجدول الفارق بين القوات المتوفرة عام ١٩٨٣ وبين ما خطط له لعام ١٩٨٩ ، وبين ما اقترحته هيئة الأركان المشتركة لنفس العام .

نوع القوات	القوات المتوفرة	المخطط لعام ١٩٨٩	المقترح من قبل هيئة الأركان لعام ٨٩
ــ فرقة برية عاملة	١٦	١٧	٢٣
ــ قوات برمائية	٣	٣	٤
ــ مجموعة حاملة طائرات	١٣	١٥	٢٤
ــ جناح جوي مقاتل	٢٤	٢٧	٤٤
ــ طائرة نقل بعيد	٣٠٤	٣٤٨	١٣٠٨

باختصار ، وبغض النظر عن تصميم إدارة ريغان ونجاحها النسبي في التقريب بين الالتزامات الأمريكيـة ، وبين الإمكـانيات ، فإن الفجوة بين المسؤوليات العسكرية الأميريكية ، والقدرات المتوفرة بقيت كبيرة وبدرجة خطيرة .

لقد عكست المطـامح العسكرية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية الأهداف الأسـاسية للسياسة الخارجية الأمريكية ، وكانت القوة العسكرية واحدة من طرق عدة لاحتواء المد الشيوعي ، وقد تضمنت هذه الطرق المبـادآت الدبلوماسيـة والاقتصـادية والمسـاعدات الأمنية ، والعمليات السـرية ، والحرب النفسيـة ، ومشـاريع الحد من التسـلح ، وغالباً ما كانت تستخدم الوسـائل العسكرية وغير العسكرية بصورة مشتركة في عملية الاحتواء هذه وفي كل الأحوال بقي احتواء المد الشيوعي هدفاً ثابتاً وأساسياً للسياسة الخارجية وللاستراتيجية العسكرية الأمريكية . ولا أقل ثباتاً من ذلك كان المزيج من الوسائط العسكرية التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق هدف الاحتواء : « الردع النووي ـــ نشر قوات تقليدية في المناطق المهددة عبر البحار ، ثم سلسلة من الأحلاف العسكرية » .

كما كانت الوسيلة العسكرية الرئيسية المتوفرة للوفاء بالتزامات الولايات المتحدة الأمريكية بحلفائها هي الاحتكار الأمريكي للسلاح النووي واعتماده كوسيلة لردع المعتدي طيلة الفترة ما بين ١٩٤٥ ـــ ١٩٦٠ ، وبقي مستوى القوات التقليدية أدنى بكثير من المستوى المطلوب للوفاء بهذه الالتزامات في حال نشوب حرب واسعة وقد نبع الاعتماد المطلق على التفوق النووي الأمريكي من عاملين :

العامل الأول : قناعة راسخة بأن الأسلحة النووية ألغت دور القوى التقليدية الكثيفة وهذه الأسلحة تقدم بديلاً فعالاً وزهيد الثمن للقوات التقليدية وخاصة البرية .

العامل الثاني : الذي شجع على الاعتماد على التفوق النووي هو الافتقار إلى الأموال باعتبار أن الخط الدفاعي الأمريكي الأول هو اقتصاد متين وحيوي وفعال .

وبناء على ذلك فقد رفضت إدارة كنيدي رفضاً صريحاً مفهوم الرد المكثف ، حيث أكدت بأن الأسلحة النووية سواء منها الاستراتيجية أو التكتيكية لا تستطيع وحدها أن تحل محل القوات التقليدية الملائمة كما أقرت هذه الإدارة بأنَّ القوات التقليدية الأمريكية المتوفرة لديها غير ملائمة للوفاء بالالتزامات الخارجية في مختلف أنحاء العالم بدون استخدام الأسلحة النووية .

وكان ماكسويل تيللر قد ذكر في كتابه « البوق المريب » الصادر عام ١٩٥٩ : « إني أعتقد بأن الرد المكثف كمفهوم استراتيجي أساسي قد وصل إلى طريق مسدود ، وبالتالي فهناك **ضرورة ماسة لإعادة تقويم مستلزماتنا الاستراتيجية وأقترحُ استراتيجية بديلة أدعوها باستراتيجية الرد**

المرن وهي تتطلب توفر القدرة اللازمة للتصدي لأي تحد محتمل من مستوى الحرب النووية الشاملة إلى مستوى العمليات العدوانية المحدودة » .

نتيجة لذلك وضعت خطة لتطوير القوات الأمريكية متعددة المهام ، وقد بلغت أوجها إبان حرب فيتنام حيث تبين من الدروس المستفادة ضرورة تطوير مثل هذه القوات لاستخدامها في مسارح العمليات الإقليمية خاصة في منطقة الشرق الأوسط .

لذلك فقد أكد المذهب العسكري الأمريكي على نقطتين اعتبرهما هامتين استراتيجياًوهما :

- اعتبار منطقة الشرق الأوسط منطقة استراتيجية أساسية ، تأتي أهميتها مباشرة بعد أهمية أوروبا الغربية .
- إشراك المزيد من القوة الأوروبية في خطط حلف شمال الأطلسي تخفيفاً عن الولايات المتحدة .

وتبين فيما بعد أنَّ المذهب العسكري الأمريكي خلال العقدين الماضيين لم يكن يتضمن سوى تعابير عن رغبات عسكرية غير واقعية ، إما لافتقارها إلى التقدير الواقعي للقدرات العسكرية المتوفرة أو لعدم مراعاتها للتبدلات الطارئة على الموقف الجيواستراتيجي الشامل فالولايات المتحدة الأمريكية في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لم تملك مطلقاً القدرات العسكرية الكافية للوفاء بالتزاماتها الدفاعية الخارجية الجزئية ، فكيف في تنفيذها كلها بآن واحد .

لذلك فقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية باستمرار إلى التملص من مستلزمات تأمين الوسائط اللازمة لتحقيق أهداف ما سمي باستراتيجية الحربين ونصف ، وحتى الحرب ونصف مما اضطرها إلى زج قسم كبير من القوات الموجودة في أمريكا ، التي تشكل الاحتياط الاستراتيجي في حرب فيتنام التي امتدت أكثر مما هو متوقع ، واستهلكت أكثر مما هو مخصص على الرغم من اعتبارها نصف حرب .

ومما زاد في الأمر سوءاً انحدار القوة العسكرية الأمريكية والذي رافقه توسع في التزاماتها العسكرية الخارجية ، فقد أضيفت التزامات عسكرية واسعة ومكلفة في منطقة الخليج إلى الالتزامات الأمريكية التقليدية في أوروبا وشرقي آسيا في الوقت الذي لم تشاهد القوات العسكرية الأمريكية أي توسع ذي قيمة ، وأدى ذلك إلى توسع الهوة بين الالتزامات الأمريكية والقوات المتوفرة .

وقد عكس وزير الدفاع الأمريكي الأسبق غاسبار واينبرغر أبعاد المشكلة بعد حساب دقيق للأهداف والوسائط في تقريره عام ١٩٨٤ إلى الكونغرس إذ جاء فيه « نظراً لقدرات الاتحاد السوفييتي لا بدّ لنا من توفير الإمكانيات اللازمة للدفاع على المسارح كافة وبوقت متزامن أيضاً » .

كما أقرت هيئة الأركان المشتركة بوجود هذه الهوة الخطرة والمتعاظمة بين الالتزامات الدفاعية والقدرات المتوفرة فقد صرح رئيس هيئة الأركان الجنرال إدوارد مير في شباط من عام ١٩٨٢ « لقد قبلنا بتحمل نتائج مجازفات كبرى إذا ما أخذنا بعين الاعتبار حجم قواتنا والمسؤوليات الملقاة عليها . » .

وقد اعترفت إدارة الرئيس السابق ريغان بالخطر الهائل الناجم عن الهوة الفاصلة بين المهام العسكرية الأمريكية ، وبين القدرات المتوفرة ، وسعت إلى تضييق هذا الفاصل عبر مخطط .لتعزيز القوة العسكرية بشكل كبير ، . وتقرر تحديث الأرجل الثلاث التي يقف عليها الردع النووي عبر القارات ، وتعزيز الأسطول الأمريكي ليصبح عدد سفنه ستمئة قطعة بحرية . ثم تحقيق زيادة ملحوظة في قدرات الجسر الجوي والبحري ، كما رفعت درجة استعداد القوات البرية والجوية الأمريكية بشكل ملحوظ والواقع أنه ما من دراسة للمذهب العسكري الأمريكي سواء في الماضي أو الحاضر أو المستقبل ، يمكنها أن تتجاهل اعتماد أمريكا التاريخي والمستمر على حلفاء أقوياء لتتكمن من الوفاء بالتزاماتها أو لتنفيذ أهدافها الوطنية سواء في فترة السلم أو في زمن الحرب ، فالحرب داخل الأحلاف كانت طيلة القرن العشرين ضماناً للأمن الأمريكي ، وللنجاحات التي حققتها أمريكا ، وفي ضوء هذه الاعتبارات فقد تبنى المذهب العسكري الأمريكي عدداً من الطرق لتأمين المطابقة بين الالتزامات العسكرية الأمريكية والقدرات المتوفرة وهي :

١ ــ توسيع مستوى القدرات العسكرية الأمريكية إلى الحد الذي يمكنها من تلبية متطلبات حرب عالمية بما في ذلك دعم الدول الأوروبية ،والانتشار جنوب غرب آسيا ، وفي المحيط الهادي بالإضافة إلى تعزيز باقي المناطق .

٢ ــ التقليل من الالتزامات الدفاعية الأمريكية الخارجية إلى الحد الذي يمكن للقوات العسكرية المتوفرة حالياً الوفاء بها ، دون التخلي عن الحلفاء .

٣ ــ السعي إلى توفير قدرة متتالية أكبر من القوات العسكرية المتوفرة حالياً عبر إدخال تعديل على أسلوب عمل وزارة الدفاع الأمريكية .

٤ ــ توزيع جديد للجهد العسكري داخل المعسكر الغربي ككل بما في ذلك الخطوط الاستراتيجية والجغرافية مع إلقاء مسؤوليات أكبر على الحلفاء بعد ان تحملت الولايات المتحدة العبء الأكبر منها حتى الآن .

أما فيما يتعلق بالردع النووي.، والحوار الأمريكي السوفييتي . الرقابة على السلاح فقد قامت الاستراتيجية الأمريكية منذ مطلع الخمسينيات على الردع النووي لثني العدو المرشح عن العدوان المسلح ويقوم هذا المفهوم على عنصر موضوعي هو العقلانية كما ترتكز المسألة الأساسية في الردع على تحديد العتبة النووية ، وهكذا فإن المفهوم الردعي يستند اعتباراً من هذه المرحلة على نوع من

القبول وعلى اتفاق مسبق بين الطرفين في الاستدلال والمحاكمة والحقيقة أن الهدف من الرقابة على الأسلحة أو السيطرة على التسابق في التسليح هو تحقيق نوع من الاستقرار الشامل للنظام الدولي ، وفي سبيل هذه الغاية لا بد من الاحتفاظ بالتوترات والاشتباكات التي لا يمكن تفاديها في مستوى أدنى من العتبة الخطرة عن طريق استعمال العقلانية المتبادلة التي لا بد منها لإدارة العنف المسلح .

وقد ترجم هذا المفهوم للواقع بإنشاء جهاز خاص يدعى الرقابة على الأسلحة ووكالة نزع السلاح والأمريكيون لم ييأسوا من إمكانية إقناع السوفييت بمنطقهم الردعي مع أنهم لم يتوصلوا إلى هذا الهدف أما بالنسبة لعملية فرض وجهة النظر بالقوة فهي تحتاج إلى توفر الإمكانيات أولاً والقدرة على تحقيقها بشكل أكيد لكي يكون التهديد مقبولاً ، ولهذه الأسباب اعتقدت الإدارة الأمريكية أن الردع ينسجم مع مفهوم الرد المتدرج والرد المرن أو بمعنى أدق الرد المناسب .

الرد المتدرج يمكن ان يضمن تحقيق هدفين رئيسين هما :

- رفع العتبة النووية بشكل يحول دون الانزلاق آلياً إلى ذروة الأزمة .
- السماح بمعالجة الأزمات باستخدام مستوى من التهديد أدنى من المستوى النهائي غير المقبول « أي عدم المساس بالمصالح الحيوية » .

الجنرال ماكسويل تيللر يعرف الرد المتدرج في كتابه البوق المريب بما يلي :

« يعبر الرد المتدرج عن ضرورة القدرة على رد الفعل ضد جميع الأشكال الممكنة للهجوم ابتداء من الهجوم العام الشامل إلى أنواع الاعتداءات والنزاعات المحتملة المختلفة » لقد بقي هذا المفهوم سائداً حتى الثمانينيات .

أمَّا الحرب المحدودة فهي تشمل جميع أشكال العمليات العسكرية ، أما بالنسبة للسؤال المتعلق بمعرفة ما إذا كان من الواجب استخدام الأسلحة النووية في الحروب المحدودة فيمكن الإجابة بأنه من الضروري قبل كل شيء اللجوء إلى الأسلحة الكلاسيكية مع الاحتفاظ بإمكانية استخدام الأسلحة النووية التكتيكية في الحالات النادرة جداً والتي تقتضيها المصلحة الوطنية ، وفي هذه الحالة لا بد من أن يتضمن التصعيد باتجاه الحد الأقصى انقطاعات متدرجة تؤمن قيام فترات من الراحة تسمح بالتفاوض والوصول إلى تسوية وحسب مذهب شليزنجر عام ١٩٧٤ فإن تعريف درجات التصعيد الكثيرة يؤكد أن الرد المرن مناسب لمواجهة جميع الأوضاع التي يمكن تصورها . وتشتمل خطط الردع عادة على لوحة من الأعمال الممكنة ، ويترك فيها مجال واسع يساعد على مرونة الاختيار بين درجات التصعيد ، ونوع القوات التي تستخدم ، على أن يعطى للقرار السياسي أقصى ما يمكن من الحرية في استعمال القوة وتحديد مستواها في ظروف الأزمة ولهذا فإن الترجمة الأولى للرد المرن يمكن أن تكون الرد المتدرج ، أما مفهوم شيلزنجر لهذا النوع من الرد ، فيمكن

التعبير عنه بشكل أدق باستعمال اصطلاح الرد المناسب ويحتفظ من حيث المبدأ باصطلاح الرد العالي للتعبير عن الرد الذي يستخدم للدفاع عن أراضي الولايات المتحدة الأمريكية نفسها من أجل جعلها مكاناً محرماً لا يمس .

كانت إدراة كارتر متحفظة في البداية حيال مذهب شيلزنجر ، ولكنها سرعان ما وافقت عليه ووصلت إلى حد تدعيمه . أما التوجيهات الرئاسية رقم ٥٩ التي وافق عليها الرئيس كارتر فتضمنت مفهوم الاستراتيجية المضادة للأهداف القيمة .

وهذه الاستراتيجية تقرر بصراحة إمكانية إجراء حرب نووية محدودة أو متمادية مع إضافة أهداف أخرى حسب سير العمليات .

ويستخلص من مفهوم الرد المناسب ميزتان رئيسيتان :

الأولى : يتصور مفهوم الرد المناسب إمكانية فشل الردع في مستوى معين .

الثانية : يقرر الرد المناسب مبدأ الحرب المحدودة ، أو الحرب على مسرح محدد من الكرة الأرضية .

والخلاصة أن مذهب الرد المناسب يمكن أن يترتب عليه حرب عالمية شاملة ، وهذه الحرب تعني بشكل خاص العلاقات بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ولكن ميدان تنفيذها يمكن أن يمتد ليشمل مجمل الكرة الأرضية متجاوزاً الإطار الجغرافي الذي نص عليه حلف الأطلسي :

وعلى أساس هذه الشروط تضمن المذهب العسكري الأمريكي خمسة مبادىء أساسية :

١ ـــ ثني السوفييت عن الإقدام على شن حرب نووية ..
٢ ـــ ثني العدو المحتمل عن ممارسة ضغط عسكري على الولايات المتحدة وحلف الأطلسي .
٣ ـــ في حالة فشل الردع إعادة الوضع لصالح الولايات المتحدة عن طريق السيطرة على التصعيد .
٤ ـــ في حالة فشل السيطرة على التصعيد تكبيد العدو خسائر لا يمكن قبولها .
٥ ـــ الاحتفاظ بالقدرة الضرورية لتنفيذ عمليات استراتيجية محدودة إذا اقتضت الظروف ذلك .

إنَّ تشكيل القوات المسلحة الأمريكية وتنظيمها يعكس استراتيجّية الرد المناسب الذي يقوم بالدرجة الأولى على قوة نووية عابرة للقارات وهنا تجدر الإشارة إلى أن التكامل والانسجام كان كاملاً بين مجموع القوات الأمريكية من جهة والاستراتيجية المقررة رسمياً من جهة ثانية ويسير التحديث والتعزيز بالتوازي مع الاستراتيجية بشكل مطلق .

أمّا التطورات التي طرأت علىالاستراتيجية الأمريكية منذ عام ١٩٤٥ حتى الآن فقد اندرجت في إطار تطور توازن القوى بين أمريكا والاتحاد السوفييتي ، ويمتاز هذا التطور بسلسلة التعديلات التي تم تنفيذها كردود فعل على الاستراتيجية السوفييتية .

وقد استندت مختلف المفاهيم الاستراتيجية الأمريكية على الإيمان بالتفوق التكنولوجي المطبق بشكل خاص على الأسلحة النووية ، ولكن هذه الفرضية لم تنطبق على الواقع وأدت إلى سلسلة طويلة من خيبات الأمل .

أما تاريخ تطور الاستراتيجية الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن فينقسم إلى ثلاث فترات كبرى :

الفترة الأولى : تميزت بطابع الاستخدام . « من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٥٤ » .

الفترت الثانية : ظهرت فيها استراتيجية الردع ، وتميزت بتفوق القوة الأمريكية .

الفترة الثالثة : وهي فترة التعادل بين قوة العملاقين « حتى عام ١٩٧٢ » .

الفترة الأولى :

ــ أمريكا منتصرة .

ــ أوروبا واليابان مدمرة .

ــ خسائر فادحة في الاتحاد السوفياتي .

وبذلك حصلت أمريكا على تفوق واقعي على المستوى العالمي .

الفترة الثانية :

ــ استراتيجية الردع .

ــ مذهب الانتقام الكثيف .

ــ الدرع الكلاسيكي « قوات مزودة بالسلاح النووي التكتيكي » .

وفجاة أقدم الاتحاد السوفياتي في آب ١٩٥٧ على إجراء أول رماية بالصواريخ العابرة للقارات فكانت زلزالاً حطم التفوق الأمريكي نهائياً . وهكذا أصبح الردع الوحيد الجانب ردعاً ثنائياً .

وفي هذه الظروف وضعت استراتيجية الرد المرن والرد المتدرج في عام ١٩٦١ بحيث يستند الرد المتدرج على ثلاثة عناصر :

ــ القوات المسلحة الكلاسيكية .

ــ الأسلحة النووية المتقدمة المتمركزة خارج الولايات المتحدة .

ــ الأسلحة النووية الاستراتيجية .

ويتضمن الرد المتدرج مرحلة وسيطة بين التهديد باستخدام الأسلحة المتقدمة من جهة وتبادل الرمايات الكثيفة النووية من جهة أخرى .

بعدا ذلك أدخل الرئيس نيكسون تعديلاً رئيسياً على مذهب مكنمارا استناداً إلى جوهر مبدأ الرقابة على الأسلحة ، فقد لوحظ أن نظرية التدميرات المتبادلة المؤكدة لم تمنع السوفييت عملياً من متابعة جهودهم في مجال الصواريخ العابرة للقارات .

الفترة الثالثة :

تضاعف التسابق في المجال الهجومي وبدأت مبارزة جديدة في مجال الدفاع الفعال الإيجابي وطبقاً لروح مبدأ الرقابة على السلاح توصلت واشنطن إلى عقد معاهدات مع موسكو .

ـــ في عام ١٩٦٩ سالت ١ ثم اتفاق كامل ١٩٧٢ وبروتوكول ملحق في عام ١٩٧٤ .

ـــ في عام ١٩٧٤ تم الاتفاق أيضاً على استمرار المفاوضات للوصول إلى الاتفاقية التي سميت بسالت ٢ .

– لكي تجابه الولايات المتحدة وضع اختلال توازن القوى مع الاتحاد السوفياتي عمدت إلى تبني مذهب شيلزنجر

حادي عشر : حدود الاستراتيجية الأمريكية :

لقد تم توقيع معاهدة سالت ٢ في عام ١٩٧٩ ولكن تصديقها أدى إلى خلق بعض المشاكل والكشف عن عدة حقائق بددت الشكوك حول حقيقة مفهوم التفوق الأمريكي فاتفاقية سالت ٢ بحد ذاتها أكدت فشل نظام الرقابة على السلاح على أساس الافتراض الأمريكي بوجود قوة ضاربة قادرة على توجيه ضربة جوابية تكبد الاتحاد السوفييتي خسائر لا يمكن قبولها .

ثاني عشر : عيوب المفهوم الاستراتيجي الأمريكي :

من خلال الاعتقاد الامريكي أن الولايات المتحدة قد حصلت على التفوق التكنولوجي بشكل نهائي فقد كان الحل الوحيد هو الردع المتبادل في مواجهة تقدم التكنولوجيا السوفييتية .

ولكي يتصدى الأمريكيون للاستراتيجية السوفييتية كان عليهم أولاً أن يفهموها ، وأن يقدروها حق قدرها ثانياً ثم يعملوا على تحاشيها .

وخيـل للأمريكيـين أنهم وجدوا الحل النـاجع لتجنب ما يسمونه بالاحتمال غير المعقول « هيروشيما في أمريكا » وقادهم هذاإلى الاعتقاد الجماعي الذي يرفض فكرة الكارثة بالإضافة إلى الاعتقاد أيضاً أن السوفييت لديهم نفس النموذج الاستراتيجي الذي يطبقونه هم لأنهم لا يستطيعون تصور حقيقة تختلف عن حقائقهم ، يضاف إلى ذلك أن الأمريكيين يفكرون بإمكانية تسوية كل النزاعات عن طريق التفاوض والشرح والتفسير وذلك بسبب ميلهم الغريزي للمواعظ والتبشير وبينما كان الأمريكيون يعتقدون أن إقامة الارتباط بين واشنطن وموسكو بالمبرقة الكاتبة الحمراء ، وتوقيع عدد من المعاهدات التي تحد من خطر الحرب أصبحت جزءاً من التيار الفكري الخاص بنظام الرقابة على الأسلحة ، كان سلوك السوفييت ينبع من مفهوم التعايش السلمي ، وبذلك وصل الطرفان إلى تصور موحد أنَّ المجابهة المسلحة في المستقبل الحرب محدودة المسرح بالنسبة لواشنطن والحرب المحلية بالنسبة لموسكو مع إمكانية التصعيد تدريجياً نحو حرب عامة .

وهكذا نرى أن الاستراتيجية الأمريكية كانت تعاني من تأثيرات الاستراتيجية السوفيتيية منذ ثلاثة عقود ومما يلفت الانتباه أن الأمريكيين أصبحوا بالنهاية أسرى لمفهومهم على الرغم من أنهم لاحظوا بأنَّ الردع بدأ يرتد ضدهم .

والخلاصة أن الردع يمكن أن يكون قد فشل كاستراتيجية ، ولكنه لا يزال يفرض نفسه كعقلانية عالمية وأن إمكانية الولايات المتحدة لا بد وأن تتضاءل وسيكون على الإدارة الأمريكية أن تصبح أكثر حذراً عند معالجتها للأزمات الدولية .

لقد أخذت الاستراتيجيتان الأمريكية والسوفييتية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى تفكك الاتحاد السوفييتي بركاب سباق التسلح فالاستراتيجية الأمريكية تطالب بالتفوق العسكري (الرد المرن) والاستراتيجية السوفييتية تصر على إحراز النصر وإبادة العدو ، ويصر الطرفان على ضرورة ترسيخ الأمن والسلام ، وعلى استباق الأحداث خوفاً من تفوق الخصم تكنولوجياً ، والنقطة الأخيرة هي أن تظاهرة القوة بالنسبة لهذا الطرف أو ذاك كانت تهدف دائماً للبرهنة على تفوق نظامه السياسي والاجتماعي .

في مطلع الثمانينيات بيَّن التسابق السوفييتي ــ الأمريكي بوضوح الهدف الذي يسعى كل طرف لبلوغه كما بين المستوى التكنولوجي الذي بلغه كل من الطرفين ومما لا شك فيه أن التسابق المحموم على التسلح قد وجد حدوده القصوى في طاقات الاتحاد السوفييتي ، والولايات المتحدة معاً .

ولما كانت الاستراتيجية فناً أو علماً أو كلاهما معاً ، فإنها أيضاً حوار بين إرادات وممارسات وفي هذا الحوار يبدو أن السوفييت قد توصلوا إلى فرض استراتيجيتهم على خصومهم في مرحلة من مراحل الصراع .

وما يؤكد هذا الواقع هو أن الولايات المتحدة وجدت نفسها أمام وضع يؤكد تحليلاً سابقاً لهنري كيسنجر يتوقع فيه تقليص حرية مناورة الولايات المتحدة في العالم بسبب التعادل الذي حققه الاتحاد السوفييتي « إن سلوك السياسة الأمريكية في حالات الأزمات سيصبح حتماً أكثر حذراً » .

ويستنتج من كل ما سبق أنه لا بد من إعادة النظر بتعريف الاستراتيجية العسكرية الأمريكية بل ومجموع الاستراتيجيات الأوروبية الداخلة في مذاهبها العسكرية .

لقد تبدل كل شيء بما في ذلك مفهوم المصالح الحيوية وأنماط الردع ، ولا بد إذن من وضع مفهوم جديد للاستراتيجية ، ويتوقف هذا المفهوم على الأهداف التي يفرضها عليه المشروع السياسي والوسائل التي يقرر هذا المشروع السياسي تحديدها وإعدادها .

وأخيراً فقد اتضح بشكل لا يقبل الجدل وأكثر من أي وقت مضى أن الانسجام الضروري بين السياسة والاستراتيجية والوسائل الجاهزة أمر لا يمكن الاستغناء عنه عند صياغة المذهب العسكري وتكوينه وتطويره .

ثالث عشر : العوامل السياسية المؤثرة في تكوين المذهب العسكري الأمريكي :

تعتبر المفاهيم الاستراتيجية العسكرية المتبناة والمعمول بها من قبل القيادة العسكرية السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية من العناصر الرئيسية في تكون المذهب العسكري الأمريكي علماً بأن هذه المفاهيم تشكل عادة الأسس الهامة المستقلة لهذا المذهب بالإضافة إلى ذلك فهي تحدد الاتجاهات المعتمدة في بناء القوات المسلحة وتعبر عن وجهات النظر المتصلة بطبيعة الحرب ، وطرق خوضها .

ومن الواضح أنَّ المفاهيم الاستراتيجية العسكرية في الولايات المتحدة تعتبر من حيث الجوهر انعكاساً لسياسة الإمبريالية الأمريكية التي يوجهها هدف أساسي يتمثل بالتحقيق الأكثر فعالية لأغراض السياسة الداخلية والخارجية الأمريكية عبر استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها إن المفاهيم الاستراتيجية تعتبر ذات طابع راسخ بالرغم من خضوعها للتدقيق والتعديل في أغلب الأحيان ، أما بالنسبة لجوهرها السياسي وتوجهها أو تأثرها بالسياسة العامة للدولة فإنها تظل غالباً ثابتة .

وعموماً فإنه يمكن أن نذكر من العوامل السياسية التي كان لها تأثير ما على صياغة المفاهيم الاستراتيجية ــ العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية هي :

- الأهداف الساسية للدوائر الحاكمة .
- طبيعة النظام السياسي في الدولة .
- طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ونسبة القوة بينهما .
- الموقف السياسي الداخلي الأمريكي .
- درجة الاعتماد على الحلفاء وطبيعة العلاقات معها .
- موقف الدول الأخرى في العالم .
- الحالة العامة واتجاهات تطور الموقف الدولي .

أما العوامل الأخرى التي صيغت المفاهيم الاستراتيجية العسكرية في ظل تأثيرها فهي العوامل الاقتصادية والمادية التي أعطت سباق التسلح زخماً قوياً ومنحت الدولة قدرة على تمويل القدرات العسكرية وتغطية نفقاتها .

عوامل سياسية خلقت مفاهيم جديدة :

في النصف الثاني من أعوام السبعينيات حاولت الولايات المتحدة تحقيق التفوق التقني ـــ العسكري على الاتحاد السوفييتي ولكنها لم تستطع تحقيق القفزة النوعية التي كانت ستسمح لها بالخروج من حالة المساواة الاستراتيجية ، وما لبث القادة الأمريكيون أن اعترفوا بخطورة النتائج المترتبة ، ثم إن التناقضات ضمن حلف الناتو لم تسمح لواشنطن أن تنفذ بشكل كامل فكرتها عن توزيع أعباء الدفاع المشترك وتشكيل مجموعة قوات موحدة بشكل كاف لتعمل بقيادة جنرالات أمريكيين ، وأظهرت دول أوروبا الغربية الأعضاء في حلف الناتو اهتماماً كبيراً في الانفراج الذي كان سيعمل بالإضافة إلى ما ذكر على إضعاف اعتمادية هذه الدول على الولايات المتحدة الأمريكية .

إن الصيغة الجديدة للمذهب العسكري الأمريكي تدل على تقوية صلابة الخط السياسي العسكري الجديد للولايات المتحدة ، وقد عبر عن ذلك الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر في الكلمة التي ألقاها في جامعة ويك فوريست حيث قال « إن اهتمامنا على المدى البعيد يجب أن يشمل مصالح أمن بلادنا ، وحلفائنا خارج نصف الكرة الغربي وأوروبا ، ولدينا التزامات تاريخية هامة ... في شرق آسيا ، والشرق الأوسط ، ومنطقة الخليج العربي .

وتحدد الإدارة الأمريكية هذه الالتزامات التي يجب أن تنفذها الآلة العسكرية الأمريكية كما يلي « إنَّ حماية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تتطلب الوجود والاستخدام المحتمل للقوات المسلحة الأمريكية في الأماكن التي لا يوجد فيها استقرار ، أو ينشأ فيها توتر أو نزاع مباشر يمس المصالح الأمريكية ، وعلى سبيل المثال ، فإذا نشأ تهديد لأمن الموارد النفطية في الخليج العربي فيمكن عندئذ أن تدعو الحاجة إلى استخدام جزء كبير إلى حد ما من القوات البرية والجوية والبحرية الأمريكية » . وهذا ما حصل فعلاً في عام ١٩٩١ ، ونتيجة لخدمة صدام حسين باحتلاله الكويت .

وانطلاقاً من ذلك فإن الإدراة الأمريكية اعتمدت العوامل السياسية لتوضيح المفاهيم الجديدة التي أصبحت فيما بعد أعمدة المذهب العسكري الأمريكي ، ومن هذه العوامل :

- استخدام القوة العسكرية في مجال العلاقات الدولية .
- تصعيد وتائر سباق التسلح .
- التطوير والتصعيد اللاحقان للقوى النووية الاستراتيجية .
- التقوية والتحديث للقدرات العسكرية لكل من الولايات المتحدة وحلف الأطلسي .
- دعم وتطوير القوى المعدة للاستخدام في آسيا ، والشرق الأوسط ، والمناطق الأخرى من العالم .

ومهما يكن من أمر ، فإن الأهداف الحقيقية لهذه الاستراتيجية تكمن في تحقيق ما يعرف بالقدرة المضادة للقوة ، أي إمكانية القيام بضربة مفاجئة ضد القوات الاستراتيجية السوفييتية ، بالإضافة إلى تحقيق التفوق العسكري بشكل عام .

ولقد أجرت الإدارة الأمريكية في هذه المرحلة بعض التعديلات في أجزاء من مذهبها العسكري التي تتعلق باستخدام القدرة العسكرية في مناطق الدول النامية ، كما أنها أضافت لذلك أيضاً مبدأ توسيع مجال حلف الأطلسي أي الإشراك بشكل أكثر فعالية ونشاطاً للحلفاء في أعمال التدخل العسكري المحتملة في كل من الشرق الأوسط وأفريقيا .

وفي الوقت نفسه قامت الدوائر الأمريكية بالتحضير بوتائر عالية لعمليات التدخل المباشر بواسطة قواتها المسلحة ، وقد كتبت صحيفة نيويورك تايمز ما يلي : « إنّ الأزمة الإسرائيلية أظهرت خطورة الاعتماد على دول محلية عندما يتعلق الأمر بحماية المصالح الاستراتيجية الأمريكية ، وفي البنتاغون يسود الرأي القائل بأنه يجب زيادة دور القوات المسلحة الأمريكية في هذه المنطقة ، ولا سيما في مجال توسيع الوجود العسكري الأمريكي ، وتشكيل مجموعات خاصة من القوات البرية والجوية المعدة لخوض الأعمال القتالية فيها » .

وتسود في الولايات المتحدة الأمريكية حالياً وإلى حد ما اتجاهات تدعو إلى تغيير الخط السياسي العسكري فيها ، وذلك عبر تقديم توصيات تتصل بشكل جوهري بالبدائل للمذهب العسكري ، وهي تعبر عن وجهات نظر بعيدة عن الطابع الرسمي ، وتأخذ بالاعتبار واقعية العصر النووي ، والوضع العام في العالم ويتلخص جوهر هذه التوصيات بأنه يجب أولاً أن يصار إلى الإقلال من الاعتماد على القوة العسكرية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ، وبالتالي إلى تقليص أبعاد ووتائر أعمال التحضير العسكرية ، وخاصة في مجال سباق التسلح ، وثانياً أن يتم تنشيط وسائل السياسة الخارجية في مجال الأسلحة على أساس التعاون مع الاتحاد السوفييتي ، وحسب تقديرات الاختصاصيين الأمريكيين فإن تراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن ادعائها بالنظر إلى العالم كله باعتباره مجالاً لتدخلها السياسي العسكري سوف يسمح لهابأن تقلص نفقاتها العسكرية بنسبه ٤٠ ٪ على الأقل ، ولقد دللت قرارات البنتاغون الأمريكي على الأهداف السياسية العسكرية الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية في بداية الثمانينيات بشمولها ما يلي :

- منع (ردع) نشوب النزاعات المسلحة بوساطة الترويع بالقوة .
- في حالة نشوب النزاع ، العمل على إيقافه ضمن شروط ملائمة للولايات المتحدة الأمريكية .
- الاحتفاظ بقدرة عسكرية كافية بغية منع احتمال استخدام القسر بالقوة ضد الولايات المتحدة ، بغية جعلها تقوم بأعمال غير مرغوب بها .

ـــ تقديم المساعدة لبعض الدول في تأمين دفاعها الذاتي .
ـــ تأمين حرية المجالين الجوي والبحري .

وفي ضوء هذه القرارات والتوصيات شبه الرسمية فقد أكَّد البروفسور الأمريكي يو . بوسفار وهو عميد سابق لكلية العلوم السياسية في أكاديمية القوى الجوية الأمريكية في ضوء المبادىء المعمول بها على أربع مجموعات تنظيمية أو مؤسسات تشترك في صياغة الاستراتيجيات في المذهب العسكري الأمريكي وهي :

ـــ المجموعة الأولى : وتشمل الأجهزة الحكومية والعسكرية التي تعمل بشكل ما أو بآخر في صياغة الاستراتيجيات .
ـــ المجموعة الثانية : وتشمل مؤسسات البحث العلمي غير الهادفة إلى تحقيق الربح والعاملة لحساب الحكومة .
ـــ المجموعة الثالثة : وتشمل المراكز الأكاديمية التي تحتل مكانة أكثر استقلالية ، ولكنها تنفذ غالباً عقوداً تابعة للحكومة وللمؤسسات الأخرى المدعومة من قبل الحكومة .
ـــ المجموعة الرابعة : وتشمل مؤسسات الأبحاث غير المرتبطة بمصادر التمويل الحكومي وهي تستمد تمويلها عموماً من مراكز الأبحاث .

وقد نشرت اللوموند ديبلوماتيك مقالاً بعنوان توجهات السياسة الخارجية والاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة جاء فيه « إنَّ الدراسات الحديثة تشير إلى أنَّ الولايات المتحدة قد وضعت كل ثقلها ، وشغلت كل ما لديها من وسائل لتعزيز هيمنتها على العالم بعد أن باتت قدرة ايديولوجية بلا منافس وقوة عسكرية مطلقة » .

في الولايات المتحدة كما في خارجها ، أفرزت نهاية الحرب الباردة تفكيراً جديداً حول توجهات السياسة الخارجية والاستراتيجية الأمريكية ، وهنالك وثيقتان بهذا الصدد بالغتا الدلالة ، الأولى مصدرها البنتاغون وتنطوي على ٤٦ صفحة وقد أعدت وحررت بالاشتراك مع مجلس الأمن القومي عقب مشاورات جرت مع مستشاري الرئيس والرئيس الأمريكي نفسه . أما الثانية فصدرت عن البنتاغون وهي تقرير من ٧٠ صفحة حررته مجموعة من الخبراء برئاسة الاميرال جيرميا مساعد رئيس لجنة رؤساء هيئات الأركان الجنرال كولن باول ، وموضوع هذا التقرير هو الدراسة المفصلة لمجمل مخططات الصراعات المنظور إليها على أنها الأرجح بعد نهاية الحرب الباردة وبعد حرب الخليج .

لم تترك الصفحات الأولى من التقريرالأول أدنى شك حول الهدف : تأمين وتعزيز وضع القوة العظمى الوحيدة الذي اكتسبته الولايات المتحدة بعد انهيار المعسكر السوفييتي السابق وينبغي أن يبقى هذا الوضع المهيمن قائماً ضد كل محاولة لظهور أية مراكز قوة رئيسية أخرى في أي مكان

من العالم . ويشير التقرير إلى أنَّ على السياسة الخارجية الأمريكية أن تضع نصب عينيها هدف إقناع المنافسين المحتملين بأن لا حاجة لهم للتطلع إلى لعب دور أكبر ، ولتحقيق هذا الهدف يجب أن يظل وضع القوة العسكرية الوحيدة هذا دائماً بالتصرف البناء . والقوة العسكرية الكافية لردع أية أمة أو مجموعة أمم عن تحدي تفوق الولايات المتحدة .

ويتسم مجمل هذا التقرير بالتركيز على أفضلية القوة العسكرية كوسيلة جوهرية للتفوق العالمي للولايات المتحدة ، وهو ما ينبغي الإبقاء عليه . ويشير التقرير إلى إجراءات أخرى أهمها :

- الحفاظ على القوة العسكرية الأمريكية المهيمنة من أجل ردع المنافسين المحتملين حتى عن التطلع لأداء دور إقليمي أو/دولي أكبر .
- يجب التواجد العسكري في أي مكان قد يتعرض فيه الوضع العسكري الراجح للولايات المتحدة لأي خطر .
- في حال الضرورة لن تتردد الولايات المتحدة في العمل العسكري بمفردها عندما تصعب بلورة العمل المشترك أو في حالات الأزمات التي تتطلب عملاً مباشراً .

والتقرير يبرز الإبقاء بأي ثمن على تفكك الاتحاد السوفييتي السابق وتجنب إعادة تكوين أية قوة هامة في روسيا أو حولها في جميع الأحوال . كما يركز على ضرورة التصدي لصراعات محتملة أخرى مثلاً « في كوريا ـــ بنما ـــ أية دولة من دول أمريكا الوسطى ـــ الفيلبين أو أي مكان حيث يمكن أن تتعرض مصالح الرعايا الأمريكيين للتهديد » .

ومنذ حدوث التحولات الهائلة في العلاقات بين الشرق والغرب في منتصف الثمانينيات بدأ الفكر الاستراتيجي الأمريكي في عملية مراجعة وإعادة نظر تتعلق بالتوازن السياسي الدولي وبالدور الأمريكي في إطار هذا التوازن .

وفي هذا المجال برزت مدرستان :

المدرسة الأولى : تنطلق أفكارها من توقع استمرار التنافس بين القوى الكبرى في العمل وبرز في هذا السياق مفهوم « السلام العنيف »ويقصد به أن انتهاء الحرب الباردة لا يعني نهاية التنافس العسكري بين الدول ، بل أنه قد يؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار وتصاعد العنف في بعض مناطق العالم بما يترتب على ذلك :

- القوات الأمريكية يجب أن تكون جاهزة للعمل كقوة تخدم الاستقرار في كل جزء من العالم ، وبالذات في دول العالم الثالث التي تتسم ظروفها بعدم الاستقرار .

ويرتبط بذلك قصور بارز في الفكر الاستراتيجي الأمريكي يشير إلى القضايا غير العسكرية مثل بقع الزيت التي تلوث المياه الدولية ، وتجارة المخدرات ، والإرهاب ويترتب على ذلك إعداد القوات

المسلحة الأمريكية للقيام بمهام جديدة تتفق مع المناخ الدولي الجديد ، وتتضمن القيام بعمليات عسكرية سريعة .

ويتلخص جوهر أفكار هذه المدرسة بوجود تصور عسكري واضح الأبعاد للأمن والحفاظ على التفوق العسكري الأمريكي .

المدرسة الثانية : تنبه إلى ضرورة إعادة النظر في المسلمات التي انطلقت منها الاستراتيجية الأمريكية وضرورة إعادة صياغة التحالف الغربي على أسس جديدة خاصة بعد تغير طبيعة النظم السياسية الحاكمة في أوروبا الشرقية وقيام الوحدة الألمانية وانهيار الاتحاد السوفييتي ،والتوحد الأوروبي الذي قد يأخذ أشكالاً سياسية في السنوات القادمة ، والاستعداد لخوض صراع السنوات الأخيرة في القرن العشرين ، وهو صراع جوهره تكنولوجي اقتصادي أكثر منه سياسي عسكري ، وفي هذا الصراع سوف تتغير المواقع وتختلف الأدوار والتحالفات وأنه على الولايات المتحدة أن تعيد النظر في علاقاتها وتحالفاتها على هذا الأساس إذ قد يصبح مصدر التهديد الأساسي هو اليابان وربما الصين .

وهكذا فإن هذه المدرسة تدعو إلى المراجعة الجذرية للأفكار والمفاهيم الاستراتيجية الأمريكية التي سادت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .

الوثيقة التي نشرت ملخصاً عنها جريدة النيويورك تايمز تشير إلى أن أمريكا هي القوة العظمى الوحيدة في عالم اليوم ، وأنها راغبة بل وقادرة على قيادة العالم من خلال :

- إن أمريكا لم تعد متحمسة لأفكار الأمن الجماعي من خلال الأمم المتحدة .
- وأمريكا لا ترحب بقيام بنية أمنية أوروبية مستَقلة ، وإنما يتم الحفاظ على الأمن الأوروبي في إطار العلاقة الأطلسية .
- وأن انخراط دول شرق أوروبا يجب أن يكون في إطار الأطلسي وليس في إطار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي .

وبالطبع فإن كل هذه النتائج تدور حول محور واحد قوامه تأكيد الدور القيادي الأمريكي . ومنع الحلفاء من إقامة مؤسساتهم الخاصة أو المستقلة .

هذا الاتجاه في التفكير يرتكز على التفوق العسكري الأمريكي الذي يرغب في استخدام هذا التفوق لردع المنافسين المحتملين ، وكذا لإزالة مصادر التهديد الممكنة وبالتأكيد فإن هذا الاتجاه ليس الرأي الوحيد في الدوائر الاستراتيجية الأمريكية ولكن يبدو أنه الاتجاه الأعلى صوتاً حتى الآن .

أما الاتجاهات الأخرى فتتمحور حول :

- خفض التزامات أمريكا الخارجية بسبب النتائج الاقتصادية السلبية التي ترتبت عليها والتي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي . وهذا الاتجاه الانعزالي له أصول وجذور في الدبلوماسية

الأمريكيـة ، وهو يخاطب وتراً حســاسـاً عند المواطن الأمريكي وهو الشعور بالأزمة الاقتصادية .

- ممارسة الولايات المتحدة لدورها المتميز من خلال قيادتها لعمل جماعي على نحو الدور الذي قامت به في حرب الخليج « ائتلاف دولي » هذا الاتجاه يركز على دور الولايات المتحدة لعنصر تجميع وتنسيق وتعبئة للموراد والطاقات على مستوى العالم .
- ممارسة الولايات المتحدة لدورها المتفرد اعتماداً علىالوضع العسكري الأمريكي المتميز في العالم ، وأنه لا توجد قوة تستطيع أن تتحدى الإرادة الأمريكية .

ولا بد من الإشارة إلى أن الرئيس الأمريكي المنتخب بيل كلنتون بدا وكأنه يرغب في تقليص الدور الأمريكي الخارجي والاهتمام بالمســألة الاقتصــادية ومعضـلات أمريكا الداخلية ، إلا أن هذالا يمكن اعتماده بشكل موقف نهائي لأن مسائل أمريكا الداخلية غير معزولة عن العالم الخارجي ولا يمكن حلها دون الخوض في مسائل السياسة الخارجية والأزمات العالمية ، ولا بد للرئيس بعد دراسته لملفات الاقتصاد والبطالة والتأمين الصحي والاستثمارات أن يرى أن ارتباطها وثيق بمسائل السياسة الخارجية والأمن العالمي وقيادة العالم الجديد وبالتالي قد تكون هناك تصورات جديدة تعبر عن استمرار لمعظم عناصر سياسة أمريكا الحالية . التي كانت تمثلها بشكل واضح إدارة الرئيس بوش الجمهورية التي أعلنت أنها تفهم دور أمريكا القيادي وتمارس كل السياسات اللازمة لخدمة هذا الدور وبعد حرب الخليج لجأت الولايات المتحدة إلى إثبـات مصـداقيتها في التدخل في مناطق الصراعات الدموية وبؤرة التوتر في العالم كما حدث في الصومال مستندة في ذلك إلى الشرعية الدولية حيناً وإلى تفردها في قيادة العالم حيث ترغب في ظل النظام الدولي الجديد حيناً آخر لذلك رسمت لنفسها دوراً هاماً في أزمة الصومال وراحت خطوة خطوة تبرهن للعالم عن صحة مقولتها وإجراءاتها لتحقيق مصالحها الحيوية الاستراتيجية . كتب هنري كيسنجر تحليلاً في الهيرالد تربيون حول أبعاد ونتائج التدخل العسكري في الصومال فقال : « على ضوء موجة الموافقة على إرسال قوات أمريكية إلى الصـومال ، قد يكون من الفظـاظة التحدث عن تحفظـات فالهدف نبيـل ويعتبر عملاًدولياً مناسباً ، ولكن مايدعو للتسـاؤل هو توقيت العملية والطبيعة الأحادية لدور أمريكي لعملية من مرحلتين :

الأولى : إنزال قوات أمريكية لإيجاد جو أمن مناسب وهذه المرحلة قد تطول .

الثانية : إنزال قوات متعددة الجنسية تابعة للأمم المتحدة لحمايتها .

وبالطبع فعندما تهرق الدماء سيتبخر الدعم للعملية الأمريكية وكما هو صعب أن تضع خطاً فاصلاً بين المهمة الأمنية وبين متابعتها ، سيكون من الصعب أيضاً الفصل أو التميز بين الجهود الإنسـانية وبين النزاع الداخلي حول من يسيطر على الصومال ويديرها ليت إدارة بوش ضحت

ببعض الكفاءة العسكرية في سبيل دعم سياسي أوسع ، لكن عاملين أثرا عليها :
الأول : هو المقاربة الجديدة التي يتبناها البنتاغون على صعيد التدخل العسكري وخلاصتها أنه لا يجوز إفساد القوة العسكرية الأمريكية لتحفظات أو قيود سياسية .
الثاني : هو السياسة الجديدة التي تميز بين التدخل الإنساني والتدخل الاستراتيجي ووجهة النظر الأمريكيـة هي : أنه في حالة استخدام القوة الأمريكية فلا بد من الاستفادة من دروس فيتنام ، وبالتالي يتعين على أمريكا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أن تناضل وتقاتل مبدئياً دفاعاً عن القيم الإنسانية والأخلاقية وليس دفاعاً عن مصالحها فقط .

على أية حال لا ينبغي أن نتظـاهر بأن أمريكـا تحارب حتى في المناطق التي ليس لها فيها مصـلحة استراتيجية ، لكن عندما تكون حياة الأمريكيين في خطر فلا بد من توظيف مفهوم المصالح الحيوية ، ولا شك أن عقد التسعينيات يستدعي من أمريكا تعريفاً جديداً للمصالح الحيوية سواء كانت أخلاقية أو استراتيجية . وعلينا أن نتوخى الدقة في أحكامنا في أية مشكلة تواجهنا مستقبـلاً فإذا كان من المناسب استعمال القوة الأمريكية في الصومال لأهداف إنسـانية فلماذا لا تستعمل في مكان آخر لنفس الأهداف ؟

إذن لا يجوز أن نظهر الأمريكيين وكأنهم يدعون لأنفسهم الحق في التدخل بقرار أحادي الجانب وعلى نطاق العالم .

وإذا حدث هذا التدخل فإنه لا ينبغي أن يحدث إلاّ بعد استنفاد البدائل كافة لعمل دولي مشترك أولاً وإذا كانت القضية أو المشكلة لا يمكن أن تعالج إلاَّ بالتدخل الأمريكي العسكري ثانياً .

وهكذا بدا أن عرض الولايات المتحدة بإرسال ما يزيد عن ٣٠ ألف جندي أمريكي إلى الصومال يمثل ما يرجح أن يكون محاولة إدارة بوش الأخيرة لتحديد فكرة نظام عالمي جديد المفهوم الذي استخدم لأول مرة لتبرير العمل العسكري الأمريكي ضد العراق .

ففي ذروة رئاسته خلال حرب الخليج أثار بوش روح نظام عالمي جديد تُجر فيه دولٌ مختلفة سوياً في قضية مشتركة لتحقيق الطموحات الشاملة للبشرية في زمن ما بعد الحرب الباردة .

إن مفهوم بوش لنظام عالمي جديد قد طرح للنقاش وأصبح مثار تسـاؤلات خلال فترة مضت في ظل استمرار السلبية الأمريكية في البلقان ، وأشار الناقد إلى أنّ الرفض الأمريكي لإرسال جنود أو القيام بدور قيادي في إيقاف سفك الدماء يظهر أن العمل العسكري الأمريكي في الخليج كان مسألة مرة واحدة فقط . وأن المنحى المهيمن في سياسة الولايات المتحدة الخارجية سيميل نحو الاعتراف بالتكاليف الباهظة ، والفوائد المحدودة للعمليات العسكرية فيما وراء البحار وهكذا بقي

السؤال التالي مطروحاً : « لماذا العمل العسكري الأخلاقي وارد في الصومال وغير وارد في البلقان رغم المذابح والضحايا الكثيرة ؟ » .

يقول أولئك الذين يفضلون تقليصات ضخمة في الدفاع إنه بانهيار الاتحاد السوفياتي فقد بات من الممكن للولايات المتحدة تقليص انتشارها العسكري فيما وراء البحار ويحذّر دعاة إقامة دفاع أمريكي قوي بأنه لا تزال ثمة مشكلات تتطلب الاستخدام العادل للجنود الأمريكيين في الخارج وأنه لا بد من دور ينبغي على الولايات المتحدة القيام به في حقبة ما بعد الحرب الباردة أي في الحقبة المقبلة .

بتاريخ ٢٣ /٤/ ١٩٩٢ نشرت حول هذا الموضوع الهيرالد تربيون مقالاً جاء فيه : الآن هناك فرصة سانحة لصياغة مشروع نظام عالمي جديد للحقبة المقبلة قائم على مفاهيم أمنية جديدة ، ففي شهر تموز من العام ١٩٩١ وضع زعماء الدول الصناعية الكبرى السبع خلال اجتماعهم في لندن مفهوماً عملياً من أجل الحقبة المقبلة متوهمين بالتحالف الذي قام خلال حرب الخليج حيث أكدَّ ضامنو النظام الدولي الذي عَّرف نفسه بنفسه آنذاك . أكدَّ هؤلاء بمقدرتهم على العمل جنباً إلى جنب من أجل استعادة السلام والأمن الدوليين ، ومن أجل حل النزاعات كافة . ولقد حان الوقت لمراجعة المفهوم التقليدي المتعلق بتوازن القوى ذلك المفهوم الذي أدىَّ إلى كل هذا العنف خلال القرن العشرين .

في الحقيقة إن فكرة كهذه تبدو غير ذات صلة بعالم أحادي المحور حيث لا تكون للولايات المتحدة قوة منافسة عسكرياً ، وقد يكون الإطار الملائم لسياسات أمنية أمريكية هو توازن الكبح ، ولأول مرة على مدى عقود من الزمن تستطيع الولايات المتحدة إنزال مستواها في الجاهزية بدلاً من رفعه .

وتوازن الكبح هنا يعني تخفيض حجم المخزونات النووية ، والهبوط على شفير الهاوية بناء على اتفاق استراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا .

رابع عشر : المفاهيم الاستراتيجية العامة في المذهب العسكري الأمريكي :

تتألف القوات الأمريكية ذات الأغراض أو الاستخدامات العامة ، وهي الأكثر تعداداًمن حيث الكم والقوام من : قوات برية وطيران تكتيكي ، وأسطول بحري حربي « لا تدخل فيه الغواصات النووية الاستراتيجية الحاملة للصواريخ » ومن فيلق مشاة البحرية ، وقوات النقل الجوي البحري ، والقطعات والتشكيلات الأساسية من الحرس القومي والاحتياط ، وبطبيعة الحال فإن هذه القوات تضم الأنواع الثلاثة للقوات المسلحة وهي : الجيش ، والقوى الجوية ، والقوى البحرية .

وفي السنوات الأخيرة أخذ البنتاغون الأمريكي يعير اهتمامه الأكبر لتطوير هذا المكون من القوات المسلحة . ولقد أشارت الإدارة الأمريكية إلى ذلك عندما أكدت أن القوات ذات الأغراض العامة لعبت دوراً هاماً في الماضي ، وكذلك في الشروط الراهنة ولقد تم بناء وتحضير القوات ذات الاستخدامات العامة للاستخدام بالتوافق مع مقتضيات عدد من المفاهيم الاستراتيجية العسكرية وأهم هذه المفاهيم هي :

● **مفهوم القوى الإجمالية :**

إن الهدف الرئيسي لهذا المفهوم في ضوء التقديرات الأمريكية يتلخص في السعي إلى الاستخدام الأكثر عقلانية لموارد الولايات المتحدة ، وموارد الدول الغربية الأخرى في تحقيق الأهداف العسكرية العامة على أساس توحيد التخطيط والنشر والاستخدام للقوات العسكرية .

لقد اكتسب مفهوم القوى الإجمالية أو المجمعة أهمية جديدة في منتصف أعوام السبعينيات ، بوصفه رداً ملائماً من قبل الدوائر الحاكمة الأمريكية على الصعوبات الجدية التي اصطدمت بها في مجال تنفيذ منهجها السياسي العسكري وفي السعي لتبرير السمات الاستراتيجية العسكرية لتجميع الجهود العكسرية للدول الغربية لذلك أخذ القادة الأمريكيون يعلنون بأنه كان يسود في السنوات الأخيرة اتجاه لصياغة مذهب عسكري واحد ، ولكن التطبيق اصطدم بالعديد من العقبات بالرغم من وجود بعض الملامح المتماثلة في عدد من العقائد القومية ، ولذلك يتم التفكير بهذا المفهوم من خلال اتجاهين مرتبطين ببعضهما البعض هما :

١ ـــ الاتجاه الداخلي :حيث يتم تكامل أقصى بين المكونات النظامية والاحتياطية للقوات المسلحة في الولايات المتحدة الأمريكية .

٢ ـــ الاتجاه الخارجي : حيث تتم تعبئة الموارد المادية التقنية والبشرية للدول الغربية ، وبالدرجة الأولى لدول حلف الناتو .

إنّ أحد الاتجاهات الرئيسية هو خلق وتقوية الأحلاف العسكرية إذ من المعروف أنَّ ولادة الأحلاف الحديثة بين الدول الغربية كان قد تمت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . ففي عام ١٩٤٧ نشأت منظمة الدول الأمريكية ، وفي العام ١٩٤٩ ظهر حلف شمال الأطلسي المعروف بالناتو ثم ظهرت فيما بعد منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا « السياتو » ومنظمة السنتو وغيرها ، ولكن هذه المنظمات انهارت لأسباب يشكو منها حلف الناتو في الوقت الراهن ـــ وفي السنوات الأخيرة قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمحاولات توسيع استخدام بعض الأنظمة الرجعية في العالم في الأعمال العسكرية لقوات حلف الأطلسي وتشكيل أحلاف عسكرية جديدة وكمثال على ذلك « تدخل حلف الأطلسي في زائير في أيار من عام ١٩٧٨ مع إشراك بعض القوات الأفريقية » .

وثمة اتجاه ثانٍ هو إقامة السيطرة الأمريكية على التحالفات السياسية العسكرية الإقليمية المختلفة كما تم في مناطق آسيا والمحيط الهادي .

أما الاتجاه الثالث فهو إبرام معاهدات ذات طرفين حول تأمين الأمن المتبادل وتتمسك الحكومة الأمريكية بسياسة عدم الصياغة الحقوقية الملزمة في علاقاتها مع الدول الأخرى بغية تحاشي الإجراءات المعقدة للتصديق على القوانين المتصلة بهذه العلاقة في الكونغرس الأمريكي .

وعموماً فلا توجد في وثائق البنتاغون توجيهات واضحة عن مبادىء صياغة القوى الإجمالية ولكن كما تدل الخبرات النظرية والعملية لأبحاث الاختصاصيين الأمريكيين فإن هذه المبادئ تتلخص فيما يلي :

- مبدأ تشكيل أقصى تعداد من القوات المسلحة النظامية الدائمة .
- مبدأ توازن القوى الذي يأخذ بالاعتبار تلك البنية التحتية التي تشكل فيها قوات حلفاء الولايات المتحدة الجزء الأكبر من القوات الإجمالية .
- مبدأ المهام الخارجية الذي تحتكر بموجبه الولايات المتحدة الأمريكية حق نشر القوات الاستراتيجية الهجومية وبالدرجة الأولى الأسلحة النووية الصاروخية بينما يحتفظ الحلفاء بحق* نشر القوات العادية .
- مبدأ توحيد الأسلحة أو ما يعرف بالقدرة على تبادل المهام القتالية في إطار الحلف .

وبالطبع فإن هدف الولايات المتحدة الأمريكية من تطبيق هذه المبادىء يتمحور حول تأمين السيطرة الأمريكية . وأن ما يعرف بالتقويم العام لا يعني سوى الدعوة إلى الأخذ بالخبرة الأمريكية ، واعتبارها النموذج العام الأفضل .

● **مفهوم الحركية الاستراتيجية :**

يعكس مفهوم الحركية الاستراتيجية أحد أهم الاتجاهات في بناء القوات المسلحة الأمريكية ، وهو خلق وتحسين ما يعرف بقوات الحركية الاستراتيجية ، ويفهم من الحركية الاستراتيجية في الولايات المتحدة القدرة على النقل السريع لمجموعات كبيرة جداً من القوات ، والمعدات العسكرية ومواد الإمداد المادي التقني إلى مسارح العمليات البعيدة ، سواء منذ بدء الحرب أو لدى نشوب النزاعات المحلية التي قد تشترك فيها الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت قد بدأت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في الأخذ بما عرف آنذاك باستراتيجية الدفاع الأمامي ، وبالتالي فقد بدأت بتحقيق وجودها العسكري على المستوى العالمي ، حيث أقامت العديد من القواعد العسكرية خارج حدودها بغرض جعل التجميعات الأمامية من قواتها المسلحة على أقرب مسافة من حدود دول المنظومة الاشتراكية .

وثمة أسباب عديدة يمكن أن توضح الدور المتنامي لمفهوم الحركية الاستراتيجية :

— اعتماد البنتاغون مع بدء ظهور حالة المساواة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على تزايد دور القوات المسلحة بوصفها إحدى الوسائل الأكثر أهمية في تنفيذ السياسة التقليدية للقوة ، ويفترض أنَّ القوات ذات الأغراض العامة المعدة للعمل في مسارح حربية بعيدة عن الولايات المتحدة « فيما وراء البحار »تحتاج إلى وسائط وطرق نقل استراتيجية فعالة .

— نظراً للنقص الذي حصل في القواعد العسكرية الأمريكية في بعض مناطق العالم فقد كان على القادة الأمريكيين أن يعوضوا عن هذه الخسارة في الخطة الاستراتيجية عبر رفع حركية القوات المسلحة .

— إن تحقيق مفهوم القوات الإجمالية في الخطة الخارجية يتطلب حل بعض المسائل التكنولوجية الاستراتيجية خاصة في تنفيذ أعمال النقل الاستراتيجي السريع لخلق التفوق في القوى على العدو أو لإيصال القوات إلى المنطقة المنتقاة وفي الوقت المحدد وفي ظروف قتالية مناسبة .

وعموماً فإن مفهوم الحركية الاستراتيجية يجب أن يؤمن حسب المذهب العسكري الأمريكي جعل القوات الأمريكية ذات الأغراض العامة ، ذات حركية ومرونة عاليتين ، وأن يخلق في نهاية المطاف الشروط اللازمة لنشرها وخوضها الحرب مباشرة .

ويمكن أن ينفذ النقل الاستراتيجي بوساطة وسائط النقل الجوي والبحري سواء بشكل منفصل أو مع بعضهما بعضاً ، ولكن الدور الرئيسي في تنفيذ سطلبات مفهوم الحركية الاستراتيحية يقع حسب رأي القيادة العسكرية الأمريكية على عاتق القوى البحرية الأمريكية ، وفي هذه الحالة يجب أن تلعب سفن الإنزال ، وسفن السطح لقوى الأساطيل العملياتية دوراً رئيسياً ، وحسب تقديرات الاختصاصيين العسكريين ، فإن هذا الوسائط تملك إمكانيات كبيرة إذ يمكن للقيادة البحرية العسكرية أن تنقل وتنفذ الإنزال على سواحل غير مجهزة في وقت واحد اكثر من فرقة من مشاة البحرية ، وأن تؤمن أيضاً أعمالها القتالية .

ويعطي البنتاغون أيضاً دوراً هاماً لوسائط النقل الجوي ، ولذا فقد شكلت قيادة خاصة للنقل الجوي العسكري ، وهي مسؤولة عن تنفيذ النقل الاستراتيجي ، وتدخل هذه القيادة من الناحية التنظيمية في قوام القوى الجوية العسكرية ، أما من الناحية العملياتية فإنها تتبع مباشرة لهيئة رؤساء الأركان ، وتتألف هذه القيادة من الجيش الجوي / ٢١ / الذي ينفذ النقل في منطقة المحيط الأطلسي ، والجيش الجوي / ٢٢ / الذي ينفذ النقل الجوي في منطقة المحيط الهادي ، كما يعتبر البنتاغون الأمريكي أن أحد اتجاهات رفع مستوى الحركية الاستراتيجية للقوات المسلحة الأمريكية هو خلق أو إقامة ما يعرف بالقواعد الثابتة الدائمة ، وتطوير أنظمة التوضع المزدوج « مستودعات

للأسلحة الثقيلة ـــ خدمات ـــ أعمال تأمين ... إلخ »ومن هنا بدأت بشكل خاص المحادثات الهادفة إلى إقامة القواعد المتحركة عبر البحار ، وإلى خفض مستوى الوجود العسكري ، وفي الوقت ذاته يتم توضع قوات كبيرة من الاحتياطات الاستراتيجية الخاصة في الأراضي الأمريكية ، وتكون هذه الاحتياطات معدة للتعزيز السريع للتجميعات المنتشرة فعلاً ، والتي يتم تشكيلها لدى الضرورة على مسارح العمليات الحربية .

ويتم الحديث الآن في البنتاغون عما يعرف بأعمال النقل المتكاملة حيث ينفذ النقل حسب سيناريو يضم تشكيل جسر ثلاثي الاتجاهات يتألف من :

ـــ الطيران الذي ينقل مجموعات كبيرة من القوات والمعدات .

ـــ السفن السريعة التي توجه في الوقت ذاته إلى منطقة النزاع على أن تكون مسبقاً موجودة في مناطق قريبة من هذه المنطقة .

ـــ وسائل النقل البحري الموجودة في القواعد البحرية الأمريكية .

ولقد اتخذ مفهوم الحركية الاستراتيجية طابعاً كبير الأبعاد في تحقيقه مع بداية تشكيل فيلق الرد السريع في عام ١٩٧٩ معدة للتدخل بالدرجة الأولى في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي « تعداد هذا الفيلق ١١٠ آلاف مقاتل ويدخل في قوامه الفرقة / ٨٢ / إنزال جوي ، والفرقة ١٠١ المنقولة جواً ، وفرق أخرى من القوات البرية ومشاة البحرية النخبة و٥ ـــ ٦ أسراب جوية و١ ـــ ٢ تشكيل جوي ضارب ، وتشكيلات أخرى من القوى البحرية » .

وعموماً فإن مفهوم الحركية الاستراتيجية ليس ذا طابع دفاعي ، وبالتالي فهو مفهوم عن التحضير للحرب ، وليس لردعها أو منعها كما تحاول الولايات المتحدة أن تصفه .

● بعض المفاهيم البحرية العسكرية :

تشكل المفاهيم البحرية العسكرية جزءاً أساسياً من المفاهيم الاستراتيجية العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي تشمل تعليمات أو مضامين رسمية بما يتصل ببناء واستخدام القوى البحرية مع مراعاة دورها وأهميتها في منظومة القوات المسلحة ، وإمكانيات تحقيق الأهداف السياسية العسكرية الرئيسية للولايات المتحدة في العالم .

وأن القاعدة النظرية الأساسية للمفاهيم البحرية العسكرية الحديثة هي ما يعرف بالاستراتيجية المحيطية « نسبة إلى المحيطات البحرية »التي أعدت في الولايات المتحدة في الثمانينيات وجوهر هذه الاستراتيجية يتلخص في « نقل القدرة الأساسية للقوات الاستراتيجية الهجومية إلى مجال المحيطات العالمية » والهدف تأمين الانتشار على مستوى العالم ، وتحت سطح الماء ، ورفع

درجة احتمال النجاة للولايات المتحدة في حرب نووية شاملة ، وبالتالي التقليل من عدد الضربات النووية المحتمل توجيهها للأراضي الأمريكية وكذلك تأمين السيطرة الفعالة على المناطق الرئيسية في المحيطات ، وإمكانية القيام بضربات نووية ضد الأهداف المعادية .

إن هذه الاستراتيجية وحدها تسمح للولايات المتحدة / حسب المذهب العسكري الأمريكي / أن تمارس ومن موقع القوة ، وبشكل فعال ، التدخل العسكري ذا القوة الكافية ، وأن تؤمن حماية خطوط مواصلاتها البحرية الحيوية الهامة ، والحراسة والدفاع عن الأهداف والقواعد العسكرية الموجودة فيما وراء البحار ، وأن تقيم الحصار البحري والجوي وتنفذ الضربات على العدو ، دون الاضطرار إلى الدخول إلى أراضيه ، وأن تقيم أيضاً لدى الضرورة رؤوس الجسور المعدة للاستخدام اللاحق للقدرة العسكرية ، ويُعطى دور لا بأس به في تبرير « الاستراتيجية المحيطية إلى العوامل الاقتصادية » وبالدرجة الأولى إلى أهمية السيطرة على الموارد الكبيرة من المواد الاستراتيجية الموجودة في المحيطات العالمية وبالرغم من أن الاستراتيجية المحيطية لم يعمل بها في الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها استراتيجية رسمية ، فإن العديد من مضامينها كان قد تحقق من الناحية العملية ، ولعل ذلك يجد انعكاساً في محتوى المفاهيم البحرية العسكرية التي لا تعكس بدورها المسائل الخاصة ببناء واستخدام الأسطول فحسب ، بل وتعكس أيضاً الوضع العام للعقيدة العسكرية في الولايات المتحدة بشكل عام .

والمفهومان الأساسيان من المفاهيم البحرية العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية هما :

ــ مفهوم القدرة البحرية : وهي إحدى الوسائط الأساسية للسياسة التوسعية الأمريكية . وعامل هام في تأمين المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية . أن هذا المفهوم عبارة عن مجموعة من وجهات نظر ذات طابع نظري عسكري عن أشكال وطرق محددة لتطوير كافة العناصر التي تشكل حسب وجهات نظر القيادة العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية ، القوة البحرية للدولة . وتشمل هذه العناصر « القوات البحرية ــ أسطول النقل البحري ــ قواعد (أنظمة) تمركزها .

ــ مفهوم السيطرة على البحار : يأخذ هذا المفهوم بعين الاعتبار ضرورة إحكام سيطرة القوى البحرية الأمريكية على المناطق الهامة من المحيطات العالمية عبر توضع تشكيلات الأسطول ومختلف الأنظمة السلاحية فيها بغرض منع الاستخدام الفعال لأساطيل الدول الأخرى في مختلف شروط الموقف العالمي ودون أي تقييد مهما كان نوعه لهذه السيطرة ، وحسب هذا المفهوم ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تملك حسب رأي أغلب الممثلين العسكريين في القيادة البحرية « حرية مطلقة » في استخدام مساحات المحيطات العالمية أي تملك حقوقاً متميزة في هذا المجال ، بالمقارنة مع الدول الأخرى طالما أن هذا الأسلوب ، هو الأسلوب الوحيد الذي يمكن أن يؤمن أمن الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها خارج حدود القارة الأمريكية .

توجد على علاقة مباشرة مع تحقيق مفهوم السيطرة على البحار تلك المهام الأساسية التي كانت قد ألقيت على عاتق القوى البحرية العسكرية منذ عام ١٩٧٠ حيث يجب على هذه القوى في ضوء هذه المهام أن :

- تصبح المكون الأكثر أهمية في قوات الردع الاستراتيجية .
- تأخذ على عاتقها المسؤولية الكاملة عن أمن المواصلات البحرية العسكرية .
- ترفع دورياً وبشكل منتظم من قدرة حاملات الطائرات النووية والقوات البرمائية إلى مستوى يؤمن المحافظة على الدور البارز للقوى البحرية في الاستراتيجية العامة للدولة .
- تحافظ على مستوى عال لفعالية قوات الإمداد المادي التقني ، وقوات الدعم . مما يؤمن بالتالي أمن وحركية قوات الأسطول الموجودة في البحر .
- المحافظة في زمن السلم على جاهزية قتالية عالية للقوى البحرية .
- تقوية نشاط الاستطلاع المنفذ على قوات الأسطول المعادي في فترة اشتداد حدة التوتر .
- خلق التفوق العددي والنوعي على قوى الأسطول المعادي .

● مفهوم ثالوث القوات الاستراتيجية في المذهب العسكري الأمريكي :

يأخذ هذا المفهوم بعين الاعتبار ضرورة وجود ثلاثة مكونات في قوام القوات النووية الاستراتيجية هي :

— الصواريخ الباليستية عابرة للقارات « العنصر البري » .
— الصواريخ الباليستية في الغواصات « العنصر البحري » .
— القاذفات الاستراتيجية « العنصر الجوي » .

وإدارة الرئيس الأسبق كارتر لم تتوان عن دراسة وتدقيق هذه المفاهيم ، فقد أعلن وزير الدفاع في هذه الإدارة هارولد بروان : « أن التنوع ، ووجود العناصر المضاعفة ، والمرونة التي أمكن تحقيقها في مفهوم ثالوث القوات الاستراتيجية ، تعتبر من الأمور الحاسمة في ثقتنا الدائمة بالأسلحة الاستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية » .

أمَّا الرئيس السابق لهيئة رؤوساء الأركان الجنرال د . جونس فقد قال شيئاً مماثلاً لوزير الدفاع المذكور إذ أعلن « لا أرى أية أسباب لتقليل اعتمادنا على ثالوث القوات النووية من حيث كونه يشكل أساساً لسياستنا الاستراتيجية » .

ويرى الباحثون الأمريكيون أن قرار البيت الأبيض في صنع الصواريخ المجنحة الاستراتيجة هو قرار يهدف أساساًإلى خلق مكون رابع للقوات الاستراتيجية ، وبالتأكيد ، لم يكن أمراً بعيداً أن

يقال إن الصواريخ المجنحة الاستراتيجية تعتبر على الصعيد الرسمي ذراع الاستناد الرابعة للقوات الاستراتيجية .

وثمة سمة أخرى هامة فالعديد من الخبراء في الولايات المتحدة يرون في إضافة القوى النووية الاستراتيجية إلى المكونات الثلاثة لقوى الترويع الاستراتيجية ، تلك القوى المسماة بقوى التوضع الأمامي .

وكذلك فإن بعض المحللين كما كتب جيروم كاهن « بأن نظام التوضع الأمامي الذي نشر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا الغربية وآسيا ، والمؤلف من طائرات تكتيكية حاملة للأسلحة النووية ، ومن سفن حربية حاملة للطائرات يعتبر بدوره الذراع الرابعة لقوى الترويع أو الردع الأمريكية طالما أنها تستطيع أن تنفذ الضربات على أهداف في أراضي الاتحاد السوفييتي .

● **مفهوم الكفاية الاستراتيجية :**

ما أن جاء الرئيس نيكسون إلى قمة السلطة الأمريكية حتى أعلن « **إن هدفنا** يتلخص في أن نكون واثقين من كفاية القدرة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية وقادرين على حماية مصالحنا ، وتنفيذ المهام التي تعتبرها الإدارة الأمريكية هامة لصالح الولايات المتحدة في العالم ، وأني أعتقد بأن الكفاية هي التعبير الأكثر ملاءمة من التفوق أو المساواة » .

بعد ذلك صاغت الإدارة الأمريكية بعض المعطيات الدقيقة المحددة لمعنى الكفاية في القوات الاستراتيجية حيث شملت :

- المحافظة على القدرة الفعالة للقوات الاستراتيجية في تنفيذ الضربة الجوابية بغية ردع الهجوم المفاجىء لأية دولة على الولايات المتحدة الأمريكية .
- تأمين الاستقرار عبر خفض تعرض القوات الاستراتيجية الأمريكية للإصابة .
- عدم السماح بتشكيل أو نشوء ذلك الوضع الذي يمكن **فيه للاتحاد السوفييتي** إحداث درجة من الدمار في السكان والصناعة لدى الولايات المتحدة أكبر مما تستطيع أن تحدثه القوات الأمريكية من دمار في الاتحاد السوفييتي .
- تأمين حماية الولايات المتحدة الأمريكية من الضربات النووية غير الكبيرة ، أو من الضربات التي يمكن أن تحدث بالصدفة .

● **مفهوم الحرب النووية الاستراتيجية « الشاملة » :**

إن المذهب العسكري الأمريكي يفسح المجادل للتبادل غير المحدود للضربات النووية مكاناً هاماً جداً في مجال الأشكال والطرق المحتملة للأعمال القتالية ، وقد روعي في المذهب العسكري

الأمريكي بعض الشروط العامة التي يمكن أن تنشأ من خلالها الحرب النووية الشاملة وهي :

ــ بدء الحرب النووية عن عمد وسبق إصرار عندما يرى أحد الأطراف أنه من الممكن أن يحقق أهدافه السياسية بوساطة الاستخدام غير المحدود للسلاح النووي .

ــ بدء الحرب النووية بالصدفة « الإطلاق العرضي » .

ــ بدء الحرب بنتيجة الخطأ بسبب فقدان السيطرة على الأحداث أو التقدير السياسي غير الصحيح ، في الوقت الذي لا يرغب فيه الطرفان إشعال نيران الحرب الشاملة .

ويتمثل تطور الحرب النووية الشاملة في حالتين أساسيتين :

الحالة الأولى : يتم تبادل الضربات النووية الصاروخية الكثيفة على الأهداف العسكرية فقط في ظل التهديد بالقيام لاحقاً بضربات مدمرة على المراكز السكانية والصناعية ... إلخ لإجبار الخصم على الاستسلام السياسي .

الحالة الثانية : يتم تنفيذ التبادل غيرالمحدود للضربات النووية على الأهداف الهامة كافة باستخدام الوسـائط النووية الاسـتراتيجية بدون استثناء وقد أدى ذلك إلى تحول في المفهوم الاسـتراتيجي العسكري للحرب النووية الشاملة حيث ظهر مفهوم الضربة الثانية « أو الجوابية » .

● مفهوم الحرب الاستراتيجيةالمحدودة :

في بداية عام ١٩٧٤ أخذت الإدارة الأمريكية بمفهوم عسكري جديد هو مفهوم الحرب الاستراتيجية المحدودة ، كما عرف بمفهوم انتقاء الأهداف أو مفهوم إعادة التهديف هذا المفهوم لم يفقد أهميته حتى في الوقت الحاضر .

وقد جرى الحديث في الولايات المتحدة عن تفضيل الحرب النووية المحدودة التي يجب أن تخاض على المستوى التكتيكي فقط الأمر الذي يبعدها عن مسـارح الأعمال القتالية الأمريكية **ويرى مؤيدو هذا المفهوم ومنهم هنري كيسنجر « أن أخذ الولايات المتحدة الأمريكية بهذا المفهوم يجب** أن يقوي الردع طالما أن التهديد بالعقاب الكثيف يصبح أقل احتمالاً » ولقد أدخل هذا المفهوم عناصر جديدة في المذهب العسكري الأمريكي ويحاول البنتاغون خلال ذلك أن يثبت أن هذه التعديلات ممكنة من الناحية التقنية من أجل صنع رؤوس نووية عالية الدقة في ظل الشعار القائل بأن الحرب الاسـتراتيجية المحدودة هي أكثر ملاءمة في الشروط الحديثة ، وأنها موجهة إلى عدم السماح بوقوع الكارثة النووية الشاملة ، وتهدف إلى الحد من أبعاد هذ الكارثة .

ويرى شليزنجر « أحد واضعي هذا المفهوم » إن إمكانية القوات النووية الاسـتراتيجية الأمريكية في تدمير الأهداف العسكرية للعدو بالوسائط ذات الدقة والقدرة الملائمتين وبحيث تدمر الأهداف المحددة ، ويتم الحد في الوقت ذاته من الدمار العام ، وتعطي الولايات المتحدة الأمريكية

حسبما يُزعم في هذه الدولة ، إمكانية إجبار العدو في حالة نشوب حرب نووية على عدم مهاجمة مدن الولايات المتحدة الأمريكية ومدن حلفائها .

إن خطة بعض دوائر البنتاغون في التحضير لحرب استراتيجية محدودة تسير في خط يتعارض مع اتجاهات الإنفراج ، وخاصة مع الإنفراج في المجال العسكري ، وبالتوافق مع روح ونص الإتفاقات المبرمة ، فإن هدف إجراءات الإنفراج العسكري بما فيها إجراءات تحديد الأسلحة الاستراتيجية تتلخص في نهاية المطاف في إزالة إمكانية نشوب الحرب النووية ذاتها ، وليس في إعطاء الطابع الشرعي لإمكانية الاستخدام المحدود للسلاح النووي .

● **مفهوم العتبة النووية :**

يفهم من تعبير العتبة النووية الانتقال من استخدام الأسلحة العادية إلى استخدام الأسلحة النووية ، ويتحدد ارتفاع هذه العتبة في نهاية المطاف بالزمن الفاصل بين بدء الأعمال القتالية وأول استخدام للأسلحة النووية .

● **مفهوم الحرب العادية :**

تحتل مسألة التحضير لخوض الحرب بالوسائط العادية مكاناً هاماً في العقيدة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية حتى بعد ظهور السلاح النووي ، ولعل أكبر دليل على ازدياد اهتمام البنتاغون بهذه المسألة هو نظام القتال الجديد الذي صدر في عام ١٩٧٦ عن خوض عمليات القوات البرية .

وتتلخص وجهات النظر الرسمية الحديثة في الولايات المتحدة الأمريكية عن الحرب العادية باستنتاج أساسي هو أن دورها وأهميتها يزدادان بشكل حاد ، ويكمن في أساس هذا الاستنتاج عاملان مهمان على الأقل .

فمن ناحية أولى تدرك الولايات المتحدة الأمريكية أن الحرب النووية الشاملة تشكل خطراً كبيراً على الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها ، وبالتالي فإن التهديد بإشعال هذه الحرب لا يمكن أن يعتبر فعالاً من الناحية السياسية ، فتغير نسبة القوى في المسرح الدولي ضغط بشكل حاد على إمكانية الإمبريالية في استخدام القدرة النووية .

ومن ناحية ثانية فإن الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية ليست لديها النية في التراجع كلياً عن استخدام القوة العسكرية لحل التناقضات الدولية ، وفي هذه الشروط ، فإنهم يعتبرون أن الأمر الأكثر فعالية هو استخدام القوات المسلحة العادية حيث أن ذلك لن يهدد من ناحية أولى وجود النظام السياسي الاجتماعي الأمريكي ذاته ، كما يؤدي من ناحية ثانية إلى ظهور

إمكانية الحل بالقوة للتناقضات الراهنة في العالم هناك محاولات في الوقت الراهن في الولايات المتحدة الأمريكية لتبرير ازدياد دور وأهمية الحرب العادية وسباق التسلح ، فقد حاول الباحثون الأمريكيون أن يقنعوا المجتمع الأمريكي ان الاتحاد السوفييتي سوف يستمر دائماً في الاعتماد على الاستخدام الكثيف لقواته البرية » وأن المقدرات السوفييتية في مجال القوات العادية قد تنامت بشكل مهدد في السنوات الأخيرة : للحصول على مبررات توظيف إمكانيات كبيرة في تحسين وسائط الصراع العادية ، وتأمين زيادة فعاليتها التدميرية باستمرار .

● مفهوم خوض الحرب النووية على مسرح الحرب :

وجهات نظر المذهب العسكري الأمريكي حول خوض الحرب النووية على مسرح الحرب : تأتي أوروبا في المقام الأول من البؤر المحتملة للنزاع النووي لذلك فإن السيناريوهات الرسمية وغير الرسمية عن الصدام المحلي تعد بتفصيل أكبر في مسرح الحرب الأوروبي .

إن الاستراتيجية الأمريكية المعلنة رسمياً عن الحرب النووية في أوروبا تأخذ بعين الاعتبار إمكانية استخدام السلاح النووي التكتيكي للناتو ، وبشكل أساسي في نوعين من النزاعات الأكثر احتمالاً هما « الأعمال الجوابية » في حال الهجوم النووي من قبل العدو المحتمل « والرد أو الجواب » على هجوم ناجح لهذا العدو بقواته التقليدية غيرالنووية وحسب المذهب العسكري الأمريكي أن القوات النووية التكتيكية الموجودة في مسرح الحرب الأوروبي يجب أن تكون جاهزة لتنفيذ المهام التالية :

ــ القيام بضربات نووية محدودة بغية إيقاع التدمير الانتقائي بالأهداف العسكرية أو الصناعية .
ــ تنفيذ مهام معينة في منطقة أعمال قتالية محدودة .
ــ الاستخدام الكثيف للسلاح النووي بغية تدمير القواعد الجوية والصاروخية المعادية والقيادة الأمريكية تدرس إمكانية الانتقال إلى استخدام السلاح النووي أثناء الحرب العادية في أوروبا . وأن أشكال وطرق هذا الانتقال وشروطه تحدد في مفهوم العتبة النووية .

في العام ١٩٧٦ أصدر الجيش الأمريكي كتيب التكتيك الميداني تحت عنوان اف ام ــ ١٠٠ / ٥ عمليات وقد تضمن التعليمات الأساسية للقتال الميداني الذي عرف فيما بعد بمفهوم المعركة الجوية / البرية ويمثل هذا الكتيب تغييراً جذرياً عن مفهوم القتال الميداني المعتمد في الكتيب الأسبق المعروف بـ اف ام ١٠٠ من حيث تكليف قائد المجموعة المقاتلة في ساحة المعركة بمهمة معينة لإنجازها من قبل القيادة العليا . أما كيفية تحقيق الهدف فلم تعد من مسؤوليات تلك القيادة العليا طالما أن القائد في الميدان يصل إلى أهدافه .

ولعلَّ المثل الأبرز على ذلك كان قيادة الجنرال شوارزكوف في حرب الخليج وما نتج عنها وبواسطتها من أنظمة قتالية شكلت أعمدة هامة في بناء المذهب العسكري الأمريكي :

ــ حدد البنتاغون الأمريكي « القيادة العليا في هذه الحالة لشوارزكوف الهدف الرئيسي للحرب وهو طرد القوات العراقية من الكويت . أما وضع الخطط وإدارةالعمليات لتحقيق ذلك فكان من مسؤوليات القائد العام لمسرح العمليات ولم تتدخل القيادة العليا في ذلك . وطبقاً للمفهوم القتالي المعتمد كان هذا الأمر مستحيلاً في الماضي ، إذ كان البنتاغون قبلاً هو المسؤول عن وضع الخطط برمتها حتى بالنسبة إلى العمليات الميدانية الثانوية .

ــ أما فيما يتعلق بمفهوم المعركة الجوية / البرية الجديد فقد تم وضع الخطط التكتيكية وتمَّ اعتمادها بحيث تؤدي إلى الاحتفاظ بعنصر المبادأة إبان المعركة بحيث تتسم العمليات العسكرية بالقسوة والسرعة والمبادأة مع القبول ببعض المخاطرة المدروسة لتحقيق ذلك .

ــ إعطاء القادة في الميدان درجة أكبر من الاستقلالية في إدارة شؤون المعركة بعد أن ثبت أن الاستقلالية أمر حيوي لأن خطوط القتال الثابتة غير متاحة في المعارك الحديثة التي يجري خوضها .

« الآن يجري تنقيح هذا الكتاب الميداني على ضوء مستجدات حرب الخليج ، وسيكون الكتيب الجديد بعنوان إيه إل بي ــ اف « أي المعركة الجوية ــ البرية المستقبلية » جاهزاً بحلول العام ٢٠٠٠ » .

ــ يجب التشديد على أهمية خطط المناورة القتالية بمجموعات صغيرة نسبياً وبسرعة من خلال سيناريوهات حربية تنفذ على كمبيوترات قوية حيث تتولى إعطاء المعلومات كافة عن الوضع العسكري المعادي بدءاً بالاعتبارات السياسية إلى الأحوال الجوية مروراً بطبيعة أرض المعركة ، والمعلومات الخاصة بالتسليح والقوى البشرية ومستوى التدريب ... إلخ .

ــ استثمار نظم المراقبة الميدانية المتطورة ذات التكنولوجيا الحديثة في تحديد أماكن تمركز قوات العدو بدقة متناهية ثم تدميرها وبالتالي تحديد الأهداف المعادية الثابتة منها والمتحركة والتعرض لها بالنيران بواسطة أسلحة وذخائر مؤثرة جداً ، وبذلك تتحقق انتصارات سريعة لتحسين الخيارات العملياتية ــ الاستراتيجية أمام القيادة العامة .

ــ تبني المعركة الرجراجة « عدم التقيد بخطوط قتال ثابتة » وإعطاء القادة على مختلف مستوياتهم قدراً كبيراً من أهلية القيادة التي تتجلى في الرغبة في تحمل المسؤولية والقدرة على اتخاذ القرار المناسب بسرعة للهجوم أو للدفاع أو لتنفيذ المناورة حسب ما يتطلبه الوضع القتالي بحيث يساهم القادة كافة في تحقيق الأهداف الإجمالية للحرب .

ــ من أجل إجراء المعارك الحربية الناجحة برزت ثلاثة متطلبات بارزة الأهمية :

الأول : اتقان فن القيادة فيما يتعلق بانتزاع المبادرة والاحتفاظ بها .

الثاني : توافر الأسلحة بعيدة وقصيرة المدى ذات التكنولوجيا المتقدمة مع تأمين قدرة مميزة على الحركية ونظم اتصالات تفوق في إدائها النظم الراهنة .

الثالث : إعادة تنظيم هيكلية الخدمة اللوجستية بعد كل حرب على ضوء الدروس المستفادة والمستجدات العملياتية والاستراتيجية .

ـــ على المستوى العملياتي وحسب المذهب العسكري الأمريكي تتألف المعركة الرجراجة من أربع مراحل هي :

١ • مرحلة جمع المعلومات عن القوات المعادية وتحليلها في القيادات العليا لمسارح العمليات مع توافر « معدات استكشافية متطورة برية وجوية نهارية وليلية » بهدف تأمين معلومات وصور في غاية الوضوح بالإضافة إلى تنفيذ استطلاع مسلح إذا دعت الضرورة .
وبذلك يستطيع قائد مسرح العمليات وضع وتطوير خطة المعركة ثم تنظيم هيكلية الخدمات اللوجستية وشبكة قيادة وتحكم واتصالات مأمونة وملائمة .

٢ • مرحلة تحرك الوحدات نحو المراكز القتالية المحددة لها مسبقاً تحت تغطية قصف ناري مركز بعيد المدى على الأهداف الهامة المختارة « صواريخ تكتيكية بعيدة المدى حتى ٤٠٠ كم وسدود النارية الصاروخية والمدفعية والحوامات الهجومية فتنفذ على أهداف حتى ١٠٠ كم » .

٣ • مرحلة تنفيذ المعركة الفعلية حيث يبدأ الاشتباك مع قوات العدو المهاجمة بالخدمات اللوجستية مع وعي قادة الوحدات المهاجمة وذلك على كل مستويات الهرم القيادي .

٤ • مرحلة تنفيذ المعركة الجوية ـــ البرية الرجراجة وتمثل نهاية الاشتباكات حيث تسفر المعركة عن نصر كامل بإلحاق الهزيمة بالجزء الأكبر من القوات المعادية فتستطيع القوات المهاجمة التقدم بسرعة واحتلال أهداف حيوية كالتحصينات والمدن ذات الموقع الاستراتيجي والمراكز الصناعية .

● المفهوم الجديد للاستراتيجية النووية :

أما بالنسبة إلى عقيدة ناتو النووية الجديدة فيمكن تلخيصها بمقاطع من نشرة بعنوان : « مفهوم ناتو الاستراتيجي الجديد » صدرت في تشرين الثاني ١٩٩١ وجاء فيها : إنَّ الهدف الأساسي للقوات النووية الحليفة سياسي ، ألا وهو المحافظة على السلام ومنع التهديد أو منع وقوع أي شكل من أشكال الحرب ، وأن أمن الحلفاء يتمثل في القوات النووية الاستراتيجية ، وعلى الأخص تلك العائدة للولايات المتحدة ، أما القوات النووية المستقلة التابعة لبريطانيا وفرنسا ، والتي تتمتع بدور رادع خاص بها ، فسوف تسهم في الردع والأمن الإجمالي للحلفاء .

وفي ضوء المتغيرات الدولية ، وفي ضوء المذهب العسكري الذي أعلنت عنه موسكو قبل

انهيار الاتحاد السوفييتي وبعد قيام مجموعة الكومنولث من الجمهوريات المستقلة يبدو أن الولايات المتحدة تتجه نحو تغييرات كبيرة في مذهبها العسكري أهمها :

« أنه لا يلغي الحرب كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية ولكنه يغير من أدواتها بحيث يتم توظيف قدرات التكنولوجيا العصرية في ابتكار أنواع جديدة من الأسلحة غير القتالة أو غير المميتة لتحل محل أسلحة القتل والتدمير من استراتيجية وتقليدية ، أي أسلحة تؤدي إلى شل قدرات الخصم وإقعاده عن المقاومة وبالتالي التسليم .

فالمعلومات الواردة من واشنطن تؤكد أن الأجهزة المختصة في وزارة الدفاع تعمل في وضع استراتيجية للأمن الوطني تجند تطوير التكنولوجيا المؤدية إلى إنتاج أسلحة غير قتالة لتحقيق الأهداف العسكرية بدون أضرار جسيمة تحل بالناس والبنى الاقتصادية والبيئة والتي تلازم وسائل الحرب العادية » .

وقد تم رصد مبلغ ١٤٨ مليون دولار للمرحلة التمهيدية من برنامج أبحاث الأسلحة غير القتالة الذي يتولاه العلماء المختصون في مختبر لوس لاموس « نيو مكسيو » ومختبر لورنس ليفرمور الأهلي « كاليفورنيا »وفي الوقت نفسه يقوم فريق على مستوى عالٍ من إدارة رئاسة الأركان العامة بإتمام دراسة خاصة باستخدام الأسلحة غير القتالة في الحروب الجديدة البرية والبحرية مثل أشعة ليزر التي تعمي البصر والمواد الكيماوية التي تشل الحركة ، والموجات تحت الصوتية ، والنبضات المغناطيسية الكهربائية غير النووية وغيرها ، ومدى قدرتها على شل النظم التكتيكية المعادية ، ومنع العدو من شن حرب هجومية ، وكذلك قدرتها على تدمير أهداف استراتيجية مختارة .

إن اتفاقية ستارت ٢ اتفاقية لا تقتصر على تحديد سقوف تطوير الترسانات لكلا البلدين ، بل هي تلغي صنوفاً كاملة من الأسلحة ، وهي تمضي أبعد من أية اتفاقية أخرى بشأن نزع السلاح من خلال النص على تفكيك بعض الأسلحة الأشد فتكاً وتدميراً في ترسانة العظميين الدولتين : الصواريخ النووية عابرة القارات ومتعددة الرؤوس اس اس ١٨ / ١٩ الروسية وام اكس وميديوتمانت الأمريكية التي تجسد الرعب النووي . والتي ينطوي كل رأس فيها على قدرة تدميرية تعادل خمسمائة ضعف قنبلة هيروشيما .

فمع نهاية عام ٢٠٠٣ وإذا طبقت ستارت ٢ فإنَّ الترسانات الاستراتيجية لن تكون إلاّ ظلاً شاحباً لسباق التسلح القديم ، فالمخزون الأمريكي سوف يهبط إلى ٣٥٠٠ رأس نووي ، وروسيا إلى ٣٠٢٧ قذيفة نووية لتعود بذلك إلى مستوى عام ١٩٧٤ وواشنطن إلى العام ١٩٦٠ .

وستارت ٢ نهاية مرحلة ، فقد بدأت مسيرة ضبط التسلح كممارسة ملازمة للحرب الباردة لقد كانت ستارت ١ بداية طيبة إذ سوف يتغير تركيب الترسانات النووية ، وبقدر ما يتم تقليص

القذائف فإنَّ إعادة هيكلية الترسانات هو ما سوف يوطد استقرار لعبة الردع ، ويبعد شبح الكابوس النووي .

وستارت ٢ صفقة يبدو أنها تطالب الروس بأكثر مما تطلب من الأمريكان ، فقد فَضَّلَ الأولون دوماً الرؤوس الثابتة والمرابطة أرضاً بينما فضلت الولايات لمتحدة ومنذ وقت طويل ، صواريخ ترايندت المحمولة على الغواصات .

إذاً فستارت ٢ تسدد إلى جوهر تشكيلة موسكو العسكرية . ولذلك فإن الأهم الآن هو أمر تطبيقها حيث يطرح إشكالات متزايدة في روسيا نفسها وفي ظروف الأزمة الاقتصادية المستفحلة إذ يجدالروس صعوبة في الالتزام بالإيقاع المتفق عليه لتفكيك هذه الأسلحة . ويعود ذلك جوهرياً للتكلفة الباهظة لهذه العملية إذ لا تمتلك موسكو وسائل سباق نزع التسلح بالقدر الذي كانت تمتلك فيه وسائل سباق التسلح ، فروسيا لا تملك وسائل إتلاف ما بناه الاتحاد السوفييتي سابقاً .

خامس عشر : القدرات العسكرية الأمريكية كما حددها المذهب العسكري الأمريكي :

يعكس تشكيل وتنظيم القوات المسلحة الأمريكية بدقة « استراتيجية الرد المناسب » الذي يقوم بالدرجة الأولى على قوة نووية عابرة للقارات ثم تجهيزها بعدد من القاذفات الاستراتيجية والصوارخ ذات الطاقات التدميرية العالية وبإمكانيات متعددة تسمح بالتعبير عن فعاليتها كما وتمتلك الولايات المتحدة جهاز إنذار حديث ذا كفاءة عالية .

والبحرية الأمريكية سلاح بحري فعال ، وهي أداة التدخل المفضلة في الولايات المتحدة وتعتمد على حاملات الطائرات الضخمة وعلى الغواصات الهجومية ، وتشتمل البحرية على قدرة تدخل أخرى هي مشاة الأسطول « قوات التدخل السريع » التي أصبحت جاهزة للعمل بكامل قوامها اعتباراً من عام ١٩٨٥ .

أما القوات المحمولة جواً فقد نمت وتطورت بشكل مذهل وامتلكت الوسائط والأدوات المناسبة لتدخلها في أية منطقة من العالم وبشكل سريع وفعال .

وتجدر الإشارة بهذه المناسبة إلى أن التكامل والانسجام كاملٌ بين مجموع القوات الأمريكية من جهة والمذهب العسكري الأمريكي المقرر من جهة ثانية ، ويسير التحديث والتعزيز بالتوازي وبشكل مطلق .

وتندرج التطورات التي طرأت على المذهب العسكري الأمريكي في إطار تطور توازن القوى

بين أمريكا والاتحاد السوفييتي ، ولا يلاحظ بشكل بارز تأثير استراتيجيات الأمم الأخرى الصديقة والمعادية والمحايدة على هذا المذهب العسكري . ولكن التطور الذي طرأ امتاز بسلسلة من التعديلات تم تنفيذها كردود فعل على المذهب العسكري السوفييتي .

أما تاريخ تطور القدرات العسكرية الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن فينقسم إلى ثلاث فترات كبرى :

• الفترة الأولى : تميزت بطابع الاستخدام الناجح للقدرات مما أعطى الولايات المتحدة تفوقاً واقعياً على المستوى العالمي خاصة على الصعيد النووي .

وامتدت هذه الفترة حتى عام ١٩٥٤ حيث سيطرت مفاهيم أمريكية عديدة منها سياسة الاحتواء ، واستراتيجية الوسائل النووية إلى أن حصل الاتحاد السوفييتي على السلاح النووي « الذرية والهيدروجينية » .

• الفترة الثانية : حتى عام ١٩٧٢ وقد تميزت هذه الفترة باستراتيجية الردع التي رافقها الكثير من الانعطافات والتغييرات مما يتناسب مع التطور التدريجي للتوازن بالقوى بين أمريكا والاتحاد السوفييتي ، ويلاحظ أن المذهب العسكري الأمريكي في هذه الفترة قد ربط بين العناصر النووية والعناصر الكلاسيكية ، فالدرع كان ممثلاً بالقوات الأمريكية الكلاسيكية ، وقوات حلف الأطلسي في أوروبا ، أما السيف فكان ممثلاً بقوة الانتقام الكثيف التي تقدمها قيادة القوى الجوية الاستراتيجية .

ولا بد هنا من الإشارة إلى وجود نقطتين هامتين كانتا تتضمنان فكرة غامضة :

ـــ النقطة الأولى : تتلخص بأن الدرع الكلاسيكي يجب أن يكون قوياً جداً للدرجة التي تضطر الاتحاد السوفييتي لشن هجوم يبرر الاستخدام الاستراتيجي للسلاح النووي .

ولما كانت قوات الحلف الكلاسيكية أضعف من المستوى المطلوب الذي قرره مؤتمر لشبونة فقد تم تزويدها بالسلاح النووي التكتيكي ، وترتب على هذا الإجراء إضعاف الطبيعة الخاصة التي كانت تعطى للأسلحة النووية .

ـــ النقطة الثانية : تكمن في التعديلات الطفيفة التي أدخلها وزير الخارجية الأمريكية فوستر دالاس على استراتيجية الانتقام الكثيف عندما ميز بين الحرب المحلية ، والحرب النووية العامة وعندما أقدم الاتحاد السوفييتي في آب عام ١٩٥٧ على إجراء أول رماية بالصواريخ العابرة للقارات تحطم التفوق الأمريكي وراحت القيادة تجد الخطا على طريق تحقيق تفوق نوعي على قوات الاتحاد السوفييتي ، وفي هذه الظروف وضعت استراتيجية الرد المرن . ثم الرد المتدرج ، ولم تعدل هذه الاستراتيجية إلاّ في عام ١٩٧٤ بعد أن مرت بكثير من المنعطفات حيث استند الرد المتدرج على ثلاثة عناصر هي :

١ ـ القوات المسلحة الكلاسكية .

٢ ـ الأسلحة النووية المتقدمة المتمركزة خارج الولايات المتحدة والمؤلفة من الأسلحة التكتيكية ، وأسلحة مسارح العمليات .

٣ ـ الأسلحة النووية الاستراتيجية المؤلفة من الصواريخ العابرة للقارات ، والوسائل المركزية الموجودة فوق الأراضي الأمريكية .

وبذلك كان الأمريكيون يحاولون تحقيق تفوق نوعي على السوفييت بأساليب وأشكال مختلفة في محاولة جادة لاستعادة التفوق والسيطرة على مسرح العمليات من جديد خاصة بالوسائط الهجومية .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التفوق كان لايمكن الحصول عليه بالوسائل الهجومية فحسب ، بل لا بد له من الوسائل الدفاعية الإيجابية منها والسلبية . والأمريكيون على خلاف مع السوفييت في هذا المجال ، فإنهم يهملون وسائل الدفاع السلبي ، ويكرسون جهودهم للدفاع الإيجابي بالأسلحة والصواريخ المضادة للصواريخ .

وتنفيذاً لمبدأ الرقابة على الأسلحة وقع الجانبان الأمريكي والسوفييتي معاهدة / سالت ١ / / و سالت ٢ / ، ومع ذلك فقد فشل هذا المبدأ ، واتجه الجانبان نحو مفهوم التعايش السلمي .

والخلاصة أن الردع يمكن أن يكون قد فشل كاستراتيجية ، ولكنه لا يزال يفرض نفسه كعقلانية عالمية ، زد على ذلك أن الولايات المتحدة لا تنقصها القوة على الاندفاع والتطور ولا تنقصها الموارد الاقتصادية والتكنولوجية الضرورية ، ولكن كان عليها أن تكون أكثر حذراً عند معالجتها للأزمات الدولية خاصة إذا ما فكرت باستخدام الرد المتدرج في الحروب المحدودة .

ومرة أخرى يعرف الجنزال ماكسويل تيللر الرد المتدرج في كتابه « البوق المريب » بما يلي : « إن الرد المتدرج يعبر عن ضرورة القدرة على رد الفعل ضد جميع الأشكال الممكنة للهجوم ابتداء من الهجوم العامل الشامل إلى أنواع الاعتداءات المختلفة ، والنزاعات المحتملة . وبقي هذاالمفهوم سائداً حتى الثمانينيات ، كم أن طريقة العمليات التي نجمت عنه لا تزال صالحة في إطارها العام ..

وتساءل الجنزال تيللر رئيس أركان القوات المسلحة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي كنيدي « هل من الواجب استخدام الأسلحة النووية في الحروب المحدودة ؟ وكان رده في هذا التساؤل بأنه من الضروري قبل كل شيء اللجوء إلى الأسلحة الكلاسيكية مع الاحتفاظ بإمكانية استخدام الأسلحة النووية التكتيكية في الحالات النادرة جداً التي تقتضيها المصالح الوطنية الأمريكية ، ولكن بشرط أن يتضمن التصعيد باتجاه الحد الأقصى انقطاعات متدرجة تؤمن قيام فترات من الراحة تسمح بالتفاوض ، والوصول إلى تسوية » .

أما مفهوم شليزنجر لهذا المذهب فيمكن التعبير عنه بشكل أدق باستعمالّ اصطلاح الرد المناسب مع الاحتفاظ من حيث المبدأ باصطلاح الرد العالي للتعبير عن الرد الذي يستخدم للدفاع عن أراضي الولايات المتحدة الأمريكية نفسها من أجل جعلها مكاناً محرماً لا يمس ، وينفذ هذا الرد العالي بواسطة الصواريخ المركزية العابرة للقارات المتمركزة فوق أراضي الولايات المتحدة . وهي تختلف بالطبع عن الصواريخ قصيرة المدى التي يوجه معظمها ضد القوات ومخصصة للدفاع عن أوروبا ، ومتمركزة على الأراضي الأوروبية .

كانت إدارة كارتر متحفظة في البداية حيال مذهب شليزنجر ، ولكنها سرعان ما وافقت عليه ووصلت إلى حد تدعيمه بإصدارالتوجيهات الرئاسية رقم ٥٩ التي تضمنت مفهوم الاستراتيجية المضادة للأهداف القيمة ، والتي احتلت لها مكاناً مرموقاً ورئيساً في المذهب العسكري الأمريكي .

في عام ١٩٧١ تبنت الإدارة الأمريكية استراتيجية جديدة عرفت باستراتيجية / الكبح الحقيقي / والتي تعترف بقدرات القوات الأمريكية في ظل توازن القوى الاستراتيجي بين أمريكا والاتحاد السوفييتي ، والتي انطلقت من مواقع القوة لتحقيق أهدافها السياسية بمجموعة من الأفعال المرنة ذات الفاعلية العالية ، وعن طريق تحقيق تفوق في القدرة العسكرية لأمريكا وحلفائها معاً .

وتطورت فيما بعد استراتيجية الكبح الحقيقي عملياً وفقاً لمرتكزها الأساسي في الظروف والشروط الجديدة ، وهذا المرتكز يتلخص بضرورة استخدام ما يعرف بالجرعات المرنة وتوظيف القوة العسكرية على الصعيد الدولي في آن واحد ، وهذا كله يجب أن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمجموعة الإجراءات السياسية والاقتصادية والإيديولوجية والاهتمام بتطوير المباحثات مع الاتحاد السوفييتي بهدف تحقيق ضبط النفس المتبادل والوصول إلى تفوق من طرف واحد ، ولا بد من القول إن الصين في حينه لم توضع في الحسابات الأمريكية كعدو رئيسي مهم .

وتعالج هذه الاستراتيجية مسائل إجراء الحرب النووية الشاملة ، وحروب محدودة نووية وعادية كما وتتضمن الحروب المحلية أيضاً .

لقد تم التخطيط لبناء قدرات القوات المسلحة الأمريكية لتكون قادرة على إجراء ما يعرف بحرب ونصف « حرب كبيرة في أوروبا ، وحرب محلية في أية منطقة من العالم » وسيقع على عاتق الحلفاء في مثل هذه الحالة إجراء الحروب المحلية ، وتقدم الولايات المتحدة المساعدة الفنية وتدعم أعمالها القتالية بالطيران والأسطول الحربي العسكري ، وعندما عمدت الإدارة الأمريكية بزعامة ريغان إلى تقويم هذه الاستراتيجية تبين أنها لا تلبي مطامح الإمبريالية العالمية كل التلبية ، وأن فيها عدداً من النقاط يجب أخذها بعين الاعتبار وهي :

آ ــ لم تأخذ الاستراتيجية المذكورة في الحسبان جهود حلفاء أمريكا لتقويض التأثير المتنامي للاتحاد السوفييتي على الساحة الدولية .

ب ــ لم تقدر دور قوات الاستخدام العام « الأغراض العامة »والتي كان بإمكانها خوض الحرب ليس في أوروبا فقط ، بل في مناطق أخرى من العالم .

وكما هو معلوم فقد تأزمت المواقف السياسية والعسكرية في العالم في السبعينيات من هذا القرن بسبب سياسة الدوائر الإمبريالية ، وأعلنت الإدارة الأمريكية بشكل رسمي أنه توجد مجموعة من مناطق العالم التي تعتبر حيوية ومهمة لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية « ومنطقة الشرق الأوسط من هذه المناطق » واستوجب هذا الأمر وفقاً لرأي القيادة الأمريكية إكمال تسليح قواتها وإعادة النظر في طرائق إجراء الحروب ، وفي أشكال وأنواع تطوير قدراتها لكن يجب القول بأن المذهب العسكري الأمريكي الجديد ظل كما كان سابقاً يرتكز على دور الزعامة الأمريكية للعالم ، وأساسه الايديولوجي العداء الشديد للاتحاد السوفييتي وللنظام الاشتراكي والتقدمي في العالم ويتلخص الجانب السياسي لهذا المذهب بالأهداف التالية :

١ ــ إضعاف الاتحاد السوفييتي وغيره من دول حلف وارسو ومعاكسته وتطويقه .
٢ ــ تأمين المصالح الحيوية للولايات المتحدة .
٣ ــ الدفاع عن القارة الأمريكية وعن حلفائها .
٤ ــ تحقيق الزعامة العالمية للولايات المتحدة وتوحيد جهود حلفائها تحت قيادتها .
٥ ــ الدفاع عن الديمقراطية والشرعية الدولية وحقوق الإنسان حسب إدعاءاتها .
٦ ــ مكافحة الحركات الثورية « حركات التحرر الوطني » وإقامة المعاهدات الاقتصادية والمالية مع الدول النامية الغنية للحصول على ثرواتها ولتصريف ناتجها الاقتصادي .

وينص الجانب العسكري في هذا المذهب على :

١ ــ تحقيق تفوق في القوى والوسائط لتنفيذ الحروب التقليدية والنووية والسعي للحفاظ على هذا التفوق .
٢ ــ تزويد القوات المسلحة بكل ما يلزم من أسلحة ومعدات جديدة ونوعية .
٣ ــ زيادة حجم القوات كماً ونوعاً وتشكيل مجموعات جديدة عسكرية لتعمل في مسارح العمليات كافة بنقل الاحتياجات الاستراتيجية وحسب الطلب .
٤ ــ توسيع قاعدة الصناعة العسكرية وتطوير إنتاجها في مرحلة الإعداد للحرب ، وفي مرحلة إجرائها وعندئذٍ يمكن أن يخصص للأهداف العسكرية حتى ٥٠ ٪ من الدخل القومي .
٥ ــ استخدام القوى الاستراتيجية استخداماً متنوعاً ، والبحث عن أفضل طرائق خوض الحرب بحيث تقلل قدر الإمكان من الخسائر الأمريكية .

٦ ـــ إذا دعت الضرورة خوضِ الحرب النووية المحدودة ، مع الإعداد لخوض حرب تقليدية « من ضمنها حرب عامة مشتركة » .
٧ ـــ تحقيق توازن بين المهام المطلوب تنفيذها وبين القوى المتوفرة من الأنواع والصنوف الحربية .

وفي الواقع فإن هذه القضايا بشقيها السياسي والعسكري تشكل جوهر المذهب العسكري الأمريكي وتنص استراتيجية المواجهة المباشرة التي تأخذ الحيز الأكبر والأساسي من المذهب العسكري الأمريكي على استخدام القدرات العسكرية كواسطة لتحقيق التفوق وفرض الإدارة الأمريكية وسيادتها على الساحة الدولية ، والدفاع عما يعرف بالمصالح الحياتية الهامة للولايات المتحدة في مناطق العالم المختلفة ، وتتضمن أيضاً الإشراف والسيطرة عل مصادر الخامات الاستراتيجية وموارد الطاقة في الدول النامية والدول غير المنحازة .

ويجب القول إن الجزء السياسي للمذهب العسكري الأمريكي الجديد بقي كما كان سابقاً ، ولم يطرأ عليه تغيير جذري ، وهو يقوم على مبادىء ثلاثة :
ـــ مبدأ القوة بتحقيق تفوق فعلي وعملي لا شك فيه .
ـــ مبدأ الاقتسام « المشاركة » وفق ملامح التعاون الاستراتيجي الوثيق بين أمريكا وحلفائها .
ـــ مبدأ المباحثات من موقع القوة والتفوقِ لفرض الأمر الواقع وبما يحقق مصالح أمريكا كافة
وفقاً لما ورد في المذهب العسكري الأمريكي أن أكثر الطرائق فاعلية لتحقيق الأهداف الأمريكية هي استخدام القدرات العسكرية بأوجه مختلفة :
ـــ عرض القوة : وهذا يعني : حضور فاعل وفوري ـــ توزيع وانتشار سريع تدخل مباشر وحاسم ـــ صدامات مع الاطمئنان للنتائج وضمان أكيد لها .
ـــ استخدام القوة : وهذا يعني خوض الحرب مباشرة وبكل الوسائل الممكنة .
ـــ الضغط الاقتصادي : ويدخل فيه الحصار الاقتصادي الكامل .

وتميزت استراتيجية المواجهة المباشرة بين نوعين من الحروب الأساسية هما : « حرب شاملة عامة ، وحرب محدودة » باستخدام كلا النوعين الأسلحة النووية ، والأسلحة التقليدية ، سواء كان ذلك بطابع عالمي أو ائتلافي .

إنَّ تجهيز القواعد العسكرية الأمريكية مادياً وفنياً هو من المسائل المهمة في تطوير القدرات العسكرية وذلك لتتمكن القوات الأمريكية من شن أنواع الحروب المختلفة بغض النظر عن اتساع هذه الحروب وعملياتها ورقعتها ، وتقوم الإدارة الأمريكية بإنجاز جميع الخطط الاستراتيجية وفقاً لرأي الخبراء العسكريين الأمريكيين مثلاً « القوى العالمية الشاملة » الكفاية الاستراتيجية ـــ المواجهة الفعالة ـــ التدرج الجغرافي ، وغيره من الخطط الاستراتيجية » .

ويعالج المذهب العسكري وفقاً لخطة المواجهة الفعالة استخدام القوى الاستراتيجية النووية على شكل ضربات منفردة على أهداف محددة ، وفي مناطق محددة ، أو استخدامها على شكل ضربات مكثفة جماعية على مجموعة من الأهداف المعادية مثلاً : توجيه ضربات نووية مكثفة على مجموعات جيوش مراكز القيادات السياسية والعسكرية ، وعلى الأهداف الصناعية الهامة وعقد المواصلات والاتصالات ، وغيرها من المراكز الإدارية الكبرى والهامة . وحسب المذهب العسكري الأمريكي يتم بناء القوى الاستراتيجية الهجومية وفقاً لخطة « الكفاية الاستراتيجية » والتكافؤ القائم بأسلوب زيادة قدرة القوى الاستراتيجية وتوسيعها ، والمحافظة المستمرة على التفوق التقني العسكري سيما في مجالات أنواع الأسلحة الجديدة ، وإمكاناتها لتوجيه الضربة الأولى .

وترى القيادة السياسية العسكرية الأمريكية ، أنه في الظروف الحديثة تزداد فاعلية منظومات الأسلحة التقليدية بشكل ملحوظ ، وهذا يعني أن القوات المسلحة تستطيع تحقيق أهدافها في الحرب باستخدامها الأسلحة التقليدية ، ولهذا السبب يعير المذهب الأمريكية الحالي الأهمية لإعداد القوات المسلحة والدولة ككل لإجراء الحرب دون استخدام الأسلحة النووية بشرط الاستفادة القصوى من قدرات هذه الأسلحة وإمكاناتها في الوقت المناسب .إنَّ أساس البناء العسكري الآن يتلخص في إعداد قوات ما يعرف بالاستخدام العام لإجراء حرب عادية طويلة الأمد ضد العدو على عدة مسارح أعمال قتالية في وقت واحد .

ووفقاً لخطة التدرج الجغرافي فإنه يمكن للقوات المسلحة الأمريكية وحلفائها في إجراء الحرب وبآن واحد بغض النظر عن اتساع رقعة عملياتها في أية منطقة من العالم ، ويمكن أن تبعد حرب عن أخرى بمسافات كبيرة ، مثلاً في أوروبا ــ الشرق الأوسط ــ الشرق الأقصى وترى الخطة إضافة إلى ذلك توجيه الضربات على العدو ليس في الأماكن التي يهدد مصالح أمريكا فيها فحسب ، بل وفي الأماكن الضعيفة البناء بشكل عام .

كما وتعمل الإدارة الأمريكية وبشكل حثيث لإعادة تسليح قواتها وفقاً لاستراتيجية المواجهة المباشرة وقد حددت جملة الإجراءات الموجهة لإجراء تطوير لعدد من أنواع الأسلحة وهذه الإجراءات هي :

- تطوير الطائرات القاذفة الاستراتيجية .
- إكمال تسليح الطائرة القاذفة للقنابل طراز بي ــ ٥٢ بالصواريخ المجنحة .
- الاستمرار بإنجاز برنامج « ستيلش » الخاص بالقاذفة الاستراتيجية الجديدة والتي سيصعب كشفها بأجهزة الرصد والكشف البري والجوي .
- تسليح الغواصات الذرية الحاملة للصواريخ البالستيكية الجديدة من طراز ترايدنت ــ ٢ .

• زيادة دقة توجيه الصواريخ العابرة للقارات وإصابتها للقواعد الأرضية على أساس استخدام صواريخ إم . إكس في تسليحها .

• تحسين منظومة القيادة والاتصال لتحقيق فاعليتها ودقتها في ظروف الحرب النووية .

ويجري إعادة تسليح القوات الأمريكية بمنظومات من الأسلحة المتطورة مثل المجموعة الاستطلاعية الضاربة وتحسين بنيتها التنظيمية ، إضافة إلى ذلك تطوير نظام التعبئة الاستراتيجية ، ورفع الاستعداد القتالي ، كما تعالج قضية تزويد القوات بأعداد كبيرة من الدبابات الجديدة ، ووسائط مضادة للدبابات ، ووسائط دفاع جوي بهدف زيادة الإمكانات القتالية للقوات المسلحة .

والجدير بالذكر أن القدرة القتالية للطيران التكتيكي تزداد وتتدعم بواسطة الطائرات ذات الفعالية العالية ، طراز أف ١٥ ، وإف ١٦ ، إف ١٨ .

وعن العلاقة بين القوات الأمريكية ، وقوات حلف الأطلسي والأدوار الموكلة إليها .

فقد رفضت الولايات المتحدة تشكيل قوة عسكرية أوروبية مستقلة عن حلف شمال الأطلسي . وحسب قائد الحلف الأطلسي الجنرال جون غالفن أن ما سيعنى به الحلف في استراتيجيته الجديدة هو إدراة الأزمات في أوروبا الشرقية التي كانت واشنطن تتوقع حدوث اضطرابات فيها يستحيل التصدي لها من دون الاعتماد على الردع العسكري والأمريكي في حلف الأطلسي .

في ضوء هذا الواقع يصبح الحديث عن إدراة الأزمات كمهمة جديدة للأطلسي أقرب إلى دعوة لتكريس حق الشراكة الأمريكية في رسم السياسية الأوروبية .

المسؤول الثاني عن الشؤون السياسية في البنتاغون وولفو فيتز عكس هذا التوجه في شكل واضح عندما شدد على استمرارية حلف الأطلسي كحضور يساعد في بناء ديمقراطيات جديدة في شرق ووسط أوروبا ، ويعزز برامج الإصلاح السياسي والاقتصادي كمدخل إلى الاندماج في أسرة الشعوب الحرة .

ما يستوقف هنا أن التركيز على الدور السياسي للأطلسي والمعتمد على الثقل العسكري فيه وهو أمريكي في الغالب كما تطرح واشنطن يهدف إلى توسيع رقعة الحلف بحيث تشمل أوروبا الشرقية تحت شعار المساعدة في بناء ديمقراطيات جديدة وتعزيز الإصلاح السياسي والاقتصادي .

تحدثت الغارديان البريطانية في حينه عن توتر ازدادت حدته بين الولايات المتحدة وأوروبا فقالت : بالرغم من انهيار الاتحاد السوفييتي ، والإعلان عن قيام ما أسماه الرئيس الأمريكي جورج

بوش « النظام العالمي الجديد » الذي يعتمد احترام مبادىء الأمم المتحدة كأساس وعدم التدخل في شؤون الغير ، إلاّ أن المشاكل والاضطرابات لا تزال قائمة في كثير من المناطق في العالم ، وبمعنى آخر فإن عالم القطب الواحد قد أحدث المزيد من الخلل في التوازنات العالمية ، واكتشفت الإدارة الأمريكية أن الأمر ليس سهلاً كما تظن وأنه ليس باستطاعتها كما أنها لا تملك القدرة على بسط هيمنتها على كل مكان في العالم أو حل جميع المشاكل خاصة وأن ذلك قد يعني بشكل أو بآخر المخاطرة بالمصالح الأمريكية لحساب مصلحة النظام العالمي الجديد ، كما أن علاقات أمريكا بالمجموعة الأوروبية تشهد حالة من التوتر بسبب عدم القدرة على صياغة شكل جديد للعلاقة بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال الخطر السوفياتي ، وهو أمر يصعب الوصول إلى العالم السلمي الذي تسعى إليه الولايات المتحدة .

ويبدو من الواضح أن الولايات المتحدة لاتملك المال الكافي لكي تلعب دور رجل شرطة العالم ، فالميزانية الدفاعية خفضت بشكل كبير ، ويفترض في أحسن الأحوال أن يظل ٥٠ ألف جندي أمريكي في أوروبا بعد منتصف التسعينيات ، ويجب أن يظل البناء الائتلافي حجر الأساس للميثاق الاستراتيجي الجديد .

وتصر إدارة بوش أيضاً على أن هناك إجماعاً أمريكياً كبيراً على وجوب بقاء الولايات المتحدة قوة أوروبية ، وعلى ضرورة صيانة وتعزيز وضع حلف الناتو باعتباره مصلحة أمريكية حيوية . إن واشنطن تريد أن ترى الناتو وقد تحول إلى إدارة لتعزيز المصالح العالمية لأعضائه ، ولكي يصبح مصدر جذب للتعاون السياسي والعسكري على القارة الأوروبية .

وحسب المعطيات العسكرية ، يجب على قوات الناتو ان تكون متوفرة للقيام بعمليات خارج الحدود الجغرافية التقليدية لأراضي الدول الأعضاء .

وَعَلقَّ أحد صنّاع السياسة على هذا الأمر قائلاً ، يجب أن يصبح القائد العسكري الأعلى للناتو منسق الناتو الأعلى المتحالف .

وقال جورج بدر مسؤول كبير في البنتاغون ، وأحد مجموعة من المتحدثين الرسميين باسم الإدارة الذين طلبوا بأن يتم تعديل ومراجعة التعريف التقليدي لمصطلح خارج المنطقة وبالتالي لا بد وأن تعدل مسارح عمليات الناتو جذرياً مشيراً إلى أن أهم فقرة من معاهدة الناتو اليوم هي المادة رقم ٤ التي تركز على التشاور السياسي وتجيز للتحالف مخاطبة التهديدات الدفاعية حول العالم .

ويعتقد البنتاغون أن الردع النووي للناتو « الذي حدد أساساً ضد هجوم لحلف وارسو » قد فقد الكثير من أهميته ومعناه ، فالردع لم يستخدم في حرب الخليج ، ولم تبذل أية محاولة من جانب واشنطن للتحدث إلى بريطانيا أو فرنسا خارج إطار المنطق حول ردعهما النووي المستقل .

لكن الضغط المتواصل للسياسة الأمريكية الآن يهدف إلى إقامة دفاع ضد الهجمات الخبيثة مع تأكيد متزايد على محدودية الدفاع الفضائي برنامج حرب النجوم ، كما أن الإدارة الأمريكية تساند بشدة أيضاً الاقتراح الهولندي من أجل تشكيل قوة حفظ سلام تابعة للناتو في متناول مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لاحتواء الصراعات العرقية أو الحدودية إنَّ التميز بين الدفاع الوطني والدفاع الأوروبي الأوسع نطاقاً أساس الإشكالية القائمة بين دول المجموعة الأوروبية ، كما تعتبر قضية تنظيم القوات المسلحة الأوروبية أداة التدخل ، والصناعة بوصفها مصدر القوة الأكبر في دول المجموعة إشكالية أخرى تتحكم في مسارالمناقشات العسكرية الأوروبية حول مستقبل الدفاع في القارة في إطار معاهدة ماستريخت ، والملاحظ الآن أنه ليس هناك أي دولة أوروبية توافق على دمج عناصر هامة من دفاعها ضمن المجموعة الأكبر اتساعاً كما تعارض التأكيد على أن أوروبا ذات إدارة متميزة أي قضية الاستقلال الاستراتيجي والعسكري الذي تتحدث عنه فرنسا مع ولادة التوجه نحو إقامة أوروبا الموحدة .

ويندرج هذا الاستقلال في ظل سياق رسمته الرؤية الأوروبية الجديدة تدريجياً نحو الدفاع الأوروبي المشترك منذ انتهت الحرب الباردة بين الشرق والغرب :

١ ــ وضع بعض الوحدات العسكرية تحت قيادة أوروبية متعددة الجنسيات « تشكيل الفيلق الأوروبي الجديد » .

٢ ــ استقلالية السلاح النووي ووضع موضوع هذه الأداة الفعالة في هذا الإطار .

٣ ــ ضرورة أن تبني أوروبا نظاماً دفاعياً جديداً يلائم مصالحها وتوجهاتها .

ولكن وفي ظل الوضع العالمي الجديد يحاول القادة الأمريكيون الوقوف في وجه أي منافس مستقبلاً كما يرون في أوروبا الموحدة منافساً سياسياً وعسكرياً جديداً .

ويذكر هنا أن المقصود بعبارة الأداة الفعالة للاستقلال الاستراتيجي هو الردع النووي الذي يتساءل كثير من المحللين السياسيين في العالم حول جداوه في عالم يبدو فيه التهديد بالإبادة الشاملة قد زال بزوال القطب الآخر . ومن سيردع من ؟ وبماذا سيردع ؟

وقد أثيرت التساؤلات على نطاق واسع . ويجيب بعض القادة الأوروبيين على هذه التساؤلات أنه على النظام الردعي الأوروبي أن يتيح للأوروبيين الرد على كل التهديدات الخطيرة التي قد يتعرضون لها في المستقبل ، ويشيرون في هذا الصدد إلى أنه ما زال يوجد في العالم عشرات الآلاف من الرؤوس النووية ، ويتساءلون هنا عمن سيضمن عدم استخدامها ضدهم .

أما عن وسيلة الردع فيؤكد هؤلاء القادة على الأسلحة النووية وخاصة الغواصات التي ستضمن لهم في المستقبل مصداقية الردع النووي الأوروبي حيال أي خطر قد يداهم أوروبا ، كما

يؤكدون على ضرورة تطوير أنظمة الأسلحة النووية بحيث تكون أكثر مرونة ، وأخف وزناً وأكثر دقة .

والأوروبيون لا يخفون خوفهم وقلقهم من الاتجاهات الأمريكية الجديدة ، وواشنطن ترى إن إبقاء أوروبا ملحقة بها ومقيدة باستراتيجيتها ضرورة لازمة لنجاح سياستها الرامية إلى إعادة ترتيب الأوضاع العالمية وواشنطن ليست متحمسة للإسراع في حل مشاكل أوروبا الاقتصادية والقومية لأنها تريد أن تحد من النزعة الاستقلالية الأوروبية ، وحتى تبقى الولايات المتحدة قوة مؤثرة على القرار الأوروبي .

كما أنَّ الأوروبيون أنفسهم لاحظو تجاهل الولايات المتحدة لهم خاصة البريطانيين والفرنسيين بعد أن تجاهلت واشنطن دور هاتين الدولتين في منطقة الشرق الأوسط من خلال إبعادهما عن حضور مؤتمر مدريد لذلك يبقى في الاعتقاد أن التزاحم على المقاعد في النظام العالمي الجديد سيستمر وسيبقى العالم ينوء تحت تراكمات العقدين الأخيرين في ساحة مفتوحة على كل الاحتمالات ولعشر سنوات قادمة على الأقل .

سادس عشر : مبادرة الدفاع الاستراتيجي :

أكدَّ الرئيس الأسبق بوش عزمه على متابعة البحث في مبادرة الدفاع الاستراتيجي وتطويرها ، والاقتراح المبدئي لميزانية عام ١٩٩٠ حتى ٥,٦ مليار دولار لهذا البرنامج .

الهدف الأساسي للبرنامج يكمن من الآن فصاعداً في مفهوم (بريان بيبلز أي الحصيات المتألقة) الذي يتوقع أن توضع في المدار بضعة آلاف من الصواريخ المنمنمة المزودة بنظام من أجهزة الإحساس الخاصة بها ، وعلى هذه الصواريخ أن تحدد موضع الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات وتدمرها وهي في مرحلة الإطلاق ، قبل انفصال رؤوس الصواريخ .

إن الدفاع المضاد للصواريخ الممكن التوصل إليه ــ على الرغم من أنه سيكون دفاعاً جزئياً ــ قد عرضه أنصاره على أنه يكلف أقل بكثير مما كان متوقعاً في المرحلةالأولى من برنامج الدفاع الاستراتيجي ، والمعروف أن هذه الكلفة كانت ٦٩ مليار دولار حسبما أوردت منظمة برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي .

القوة النووية :

بعد تكرار إعادة النظر في البرنامج الأرضي للثالوث الاستراتيجي ، وضعت الإدارة الأمريكية ، خطة جديدة تنص على أن تنصب الصواريخ من طراز بيسماكرز الموضوعة في صوامع

بشكل زوجي على سكك حديدية ، وعندما تصبح إعادة نشر هذه الصواريخ على السكك في مرحلة متقدمة جداً يجب أن يبدأ إنتاج الصاروخ البالستيكي العابر للقارات الخفيف ميدجتمان ، وكذلك نشره ولم يعلن بعد عن العدد المحدد اللازم إنتاجه من هذه الصواريخ .

القوات النووية دون الاستراتيجية :

تزودت البحرية الأمريكية بصواريخ جوالة من صنف لوس أنجلوس وبعدد من السفن والطرادات والمدمرات ، وحتى الآن ورغم سحب عدد من الصواريخ أرض ــ أرض ، والجوال الأرضي من الخدمة وتدميرها عقب إتفاق القوى النووية متوسطة المدى فإنه لا يمكن إعطاء معلومات دقيقة عن أنظمة الأسلحة النووية متوسطة المدى التي ما زالت منشورة انتشاراً عملياً .

ولقد انصب الاهتمام السياسي في جزء واسع منه على خطط حلف شمال الأطلسي الرامية إلى تمويل الولايات المتحدة للبحث عن صاروخ يخلف الصواريخ الحالية قصيرة المدى وتطويره .

القوات التقليدية :

اتخذت الإجراءات الكفيلة بإعادة تنظيم بنية القوات الأساسية « المدرعة ــ الطيران ــ الحوامات ، وسائل النقل ، ووسائط القيادة .. إلخ » كما أن البرنامج المقترح لتجهيز القوات الأمريكية في أوروبا قد تم إعداده ، وتوصلت البرامج الرئيسية لإعادة التزود بالمعدات العسكرية الحديثة والمتطورة خاصة فيما يتعلق بالدبابات طراز ابرامز ــ م ــ١ وراجمات الصواريخ متعددة الفوهات وصواريخ باتريوت ــ مركبات القتال برادلي م ٢، وم ــ٣ .

القوات البحرية :

ركزت القيادة على إدخال غواصات تسير بالدفع النووي إلى الصف وعلى الطرادات الحاملة للصوارخ الموجهة وسفن الاقتحام البرمائية أكثرها لن يدخل الخدمة قبل العام ١٩٩٥ نظراً لتقليص الميزانية بمقدار ٥,٨ مليار دولار .

القوات الجوية :

بالإضافة إلى القاذفة ب ــ ٢ أعطت القوات الجوية الأمريكية بعض المعلومات عن الطائرة ف ــ ١١٧ المزودة بتكنولوجيا متطورة . تقلص من انعكاس الأمواج الرادارية وبالتالي يقلل من احتمال كشفها بدرجة كبيرة .

قيادة العمليات الخاصة :

عززت قيادة العمليات الخاصة استقلالها أيضاً تجاه الأقسام الأخرى بأن تزودت بميزانية خاصة بها ، كما شكل أسطولان صغيران إضافيان من القوى الجوية الأول يضم طائرات هـ سي ــ ١٣٠ والاخر يضم حوامات آ هـ ــ ٥٣ .

تحت عنوان « التخلص من التهديد النووي » كتبت مجلة التايم « تشرين الأول ١٩٩١ » اقترح الرئيس الأمريكي إقامة سلام نووي في عالم ما بعد الحرب الباردة ، مثل التخلص من الصواريخ النووية المركزة في السفن الحربية الأمريكية ، وفي غواصات الهجوم وهي مفاهيم أثرت على النظريات الدفاعية الأمريكية والهدف الرئيسي لبوش هو :

- الإملاء على الاتحاد السوفييتي كيفية وجوب إعادة تركيب قواته النووية بحيث يتقلص هذا التهديد فيما بعد .
- تسريع التخلص السوفياتي من البرامج العسكرية المتقدمة والتي تتطلب بزخاً مادياً .
- تحديث القوة الاستراتيجية الأمريكية المتمثلة في : « قاذفة القنابل ستيلث ب ٢ — برنامج الدفاع ضد الصواريخ .
- خطة بوش تتوافق مع نوعين من الأسلحة النووية وهي الصواريخ البالستيكية العابرة الحاملة للرؤوس النووية والعابرة للقارات ، والصوّاريخ متوسطة المدى التي يدعوها البعض بالأسلحة التكتيكية » ، وهذه هي الأنظمة السوفييتية التي تتخوف منها الولايات المتحدة الأمريكية .

وتقول التايم إن المشروع الأمريكي هذا لا يوفر الأموال وذلك للأسباب التالية :

- التكاليف التي تحتاجها عملية تدمير الأسلحة وشحنها إلى تكساس .
- التكاليف التي تحتاجها عملية مواصلة إنتاج أجهزة مثل القاذفة ب ٢ ستيلث ، والتكاليف التي تحتاجها عملية تحديث أجهزة قائمة مثل الرؤوس المتفجرة ميدغريثمان والتي ستكلف اكثر من ٤٠ مليار دولار .

بعد تفكك الاتحاد السوفييتي ، وفي ضوء العقيدة العسكرية التي أعلنتها موسكو ، وبعد قيام مجموعة الكومنولث من الجمهوريات المستقلة . يبدو أن الولايات المتحدة أخذت تتجه نحو تغيير كبير في عقيدتها العسكرية ، أو استراتيجيتها الدفاعية .

والتغير الكبير الذي تتجه إليه العقيدة العسكرية الأمريكية الحديثة يختلف عن مضمون العقيدة التي أعلنتها موسكو ، إنه لا يلغي الحرب كوسيلة لتحقيق أهداف سياسته ، ولكنه يغير من أسلحتها بحيث توظف قدرات التكنولوجيا العصرية في ابتكار أنواع جديدة من الأسلحة غير القتالية لتحل محل أسلحة القتل والتدمير من تقليدية واستراتيجية ، أي أسلحة ومعدات تؤدي إلى شل قدرات الخصم وإقعاده عن المقاومة وبالتالي التسليم .

فالمعلومات الواردة من واشنطن تقول إن الأجهزة المختصة في وزارة الدفاع الأمريكية تعمل في وضع استراتيجية للأمن الوطني تجند تطوير التكنولوجيا المؤدية إلى إنتاج أسلحة غير قتالية لتحقيق الأهداف العسكرية بدون أضرار جسيمة تحل بالتجمع البشري والبنى الاقتصادية والبيئية والتي تلازم بشكل أو بآخر وسائل الحرب العادية .

وترمي الاستراتيجية الجديدة إلى استخدام وسائل الحرب غير المدمرة محل وسائل الحرب العادية والنووية وهي تتطلب تغييراً جوهرياً في العقيدة العسكرية الأمريكية ، وإدخال نظم الأسلحة غير القتالية نظم التطوير والاقتناء والتدريب .

وفي الوقت نفسه يقوم فريق على مستوى عال من إدارة رئاسة الأركان العامه بإتمام دراسة خاصة باستخدام الأسلحة غير القتالية في المعارك الجديدة البرية والبحرية ، وهذه الدراسة ترمي إلى تقويم مدى فاعلية تكنولوجيات الأسلحة غير القتالية في الميدان مثل :

- أنظمة خاصة بالرؤية الليلية .
- معدات الحرب الإلكترونية .
- الرادارات ومعدات الاتصال .
- أجهزة البحث عن الصواريخ .
- أنظمة التحكم في الطيران .
- أجهزة قادرة على التصوير الحراري المستقل .
- أشعة ليزر تعمي البصر .
- مواد كيماوية تشل الحركة .
- موجات تحت الصوتية .
- النبضات المغناطيسية الكهربائية غير النووية .

الهدف :

- شل النظم التكتيكية المعادية .
- منع العدو من شن حرب هجومية .
- تأمين القدرة على تدمير أهداف استراتيجية مختارة .
- تأمين تفوق نوعي تستطيع الولايات المتحدة من خلاله تحقيق زعامة دولية تؤهلها لقيادة العالم .

فمنذ انحسار المد السوفييتي عن أوروبا الشرقية ، وانهيار الحزب الشيوعي السوفييتي ، وانتهاء الاتحاد السوفييتي كدولة عظمى وتحوله إلى مجموعة دول مستقلة مترابطة كومنويلث باتت الساحةالدولية منفتحة على زعامة دولة واحدة هي زعامة الولايات المتحدة .

وهي تهييء نفسها لهذا الدور الجديد . وكما قال وزير الدفاع الأمريكي تشيني إن المشكلة الحقيقية التي تواجه بلاده « هي تحديد العدو الحقيقي الذي سنواجهه في المستقبل » ومن أجل ذلك أصبح من الواجب الأمني للولايات المتحدة أن تكون مستعدة تماماً للمواجهة في أي وقت مع أي عدو يظهر فجأة سواء بملامحه أو بأفعاله أو بحضوره في أي مكان من العالم ولذلك لا بد أن تبقى القوات متفوقة بكل قدراتها الاستراتيجية للعمل الفوري حتى لا تطول أو تتعقد المواجهة » .

قال تشيني أيضـاً « وكذلك لا بد وأن تعرف الولايات المتحدة أبعاد التعاون المنتظر من الحلفاء ومن الأصدقاء على غرار ما تحقق أثناء أزمة الخليج والتي تعتبر بحق بمثابة تجربة نموذجية للعمل الجماعي للتصدي للعدوان والإرهاب الدولي في إطار الشرعية الدولية لتأمين منطقة الخليج والتي تعتبر أهم المناطق الاستراتيجية في العالم » .

وفي الوقت نفسه صرح الرئيس الأمريكي فقال « إن الولايات المتحدة أصبحت مسؤولة عن استقرار السلام الدولي ، وهذا يقتضي أن تكون مستعدة دائماً للعمل في أي بقعة من العالم لردع أي فتنة تهدد الأمن والسلام ، ولهذا سوف تحتفظ بقوات سريعة الانتشار في أكثر من منطقة ، وأن تحتفظ كذلك بقـوة ردع نوويـة خوفاً من ظهـور جيوب إرهابيـة تملك بعض القدرات النووية بصورة ما ، وخصوصاً بعد ان تغيرت الأوضاع بإختفاء الاتحاد السوفييتي ، وما ترتب عليه هذه من الرقابة الواجبة على الجمهوريات النووية المستقلة » .

وتحدث الرئيس الأمريكي حول الاهتمامات الجديدة للولايات المتحدة فقال : « أن يستمر الاستقرار في المناطق الحيوية حتى لا يضطرب الاقتصـاد الدولي ، وخاصة بالمناطق البترولية وفي مناطق الاستهلاك الكبرى بعد أن أصبحت المنافسات الباقية في الساحة الدولية تدور حول القضايا الاقتصادية » .

وأشـار روبرت جيتس مدير وكالة الاستخبـارات الأمريكية المركزية في حديث لمجلة تايم الأمريكية إلى طبيعة الدور الجديد الذي ستعنى به وكالة الاستخبارت المركزية بعد المتغيرات الدولية الأخيرة بقوله : إن نجاح أو فشل أي جهاز للاستخبارت يكون بسبب عدم كفاءة التحليل للأنباء والأحداث من منظور استراتيجي واسع وليس فقط من منظور الأمن العسكري ولا بد أيضاً من التنسيق بين كافة أجهزة الاستخبارات النوعية أو المتخصصة في مجالات معينة ،وذلك من أجل تأكيد صحة المعلومات ودقة محتواها لضمان سلامة التحليل الذي يخدم سلامة التخطيط » .

والملاحظ على حد قوله وكما أشار الجنزال نورمان شوارتزكوف قائد قوات التحالف الدولي في حرب الخليج أن أكبر عثرة واجهها في الخليج هو عدم التنسيق بين أجهزة الاستخبارات مما دعاه إلى الإشراف على تعاونها بنفسه وبمراجعاته لتقاريرها بعد أن ثبت عدم الارتباط الموضوعي فيما بينها مما أدى إلى أخطاء كثيرة لم تظهر للرأي العام بسبب الحرص على ستر تلك الأخطاء » والآن بعد انتهـاء أزمة الخليج كما يقول روبرت جيتس « لا بد من الإفادة من الأخطاء ، ولا بد من تحديد أهداف جديدة محددة وواضحة لتحدد على أساسها عمل أجهزة الاستخبارات في معرفة من هو العدو المنتظر الذي نراقبه ونتابعه ؟ وخاصة بعد أن زال خطر الشيوعية الدولية ، وبعد ان اتجهت دول الكتلة الشرقية كلها إلى الديمقراطية ، وبعد أن ظهرت التكتلات الدولية والإقليمية للتعاون الاقتصادي من أجل التكامل الأمر الذي أدخل موازين جديدة في اللعبة الاسستراتيجية » .

وأضاف مدير الاستخبارات المركزية الأمريكية بأن أهم المناطق المعنية بالاهتمام والدراسة هي منطقة الخليج وحوض المتوسط وشبه جزيرة كوريا ، بالإضافة إلى الأطراف المعنية بالتطور في التسليح وفي التطور التكنولوجي كاليابان مثلاً » .

ومن واقع كل تلك المعلومات من تصريحات المسؤولين الكبار عن تخطيط ومتابعة الاستراتيجية الأمريكية يتضح تماماً أن الولايات المتحدة لن تتوقف عن استمرار استعدادها وتطوير قدراتها وتنميتها في القطاعات العسكرية والعلمية والإعلامية والاقتصادية والسياسية كافة لتضمن احتفاظها بالزعامة والصدارة الدولية ، وذلك بالإضافة إلى انتشار قواتها المسلحة وتجولها المستمر حول الأرض لتؤكد وجودها ومسؤوليتها عن مراقبة الاستقرار الدولي ، وليعطيها ذلك كله حق التخطيط والتوجيه للشرعية الدولية لاستصدار القرارات المناسبة والملائمة بين مصالح الولايات المتحدة غير المعلنة وبين متطلبات الاستقرار الدولي حتى يحق للولايات المتحدة العمل مع القوى الدولية الأخرى بما يضمن لها وبما يكفل مشاركة الأطراف الدولية في نفقات وأعباء العمل الجماعي لحساب الاستقرار الدولي ، وأيضاً لحساب المصلحة الأمريكية ضمناً كما حدث فعلاً في معالجة وإدارة أزمة الخليج .

والملاحظ أن أحداً من المسؤولين الأمريكيين الكبار لم يحدد صراحة هوية العدو الذي تخشاه أو تتوقعه الولايات المتحدة ، وأن كان المفهوم من خلال السلوكيات للدول الغربية الكبرى أن هناك ما يشبه الإجماع بين الدول الغربية بأن العدو مجهول الهوية هو الإرهاب الحديث المتطور بأساليبه وأدواته والمتنوع بأهدافه بما يهدد فرضاً الاستقرار الدولي وبما يوجب حتماً الاستعداد الجماعي لمواجهته وردعه مبكراً وللقضاء عليه حيثما يظهر وبعمل جماعي شرعي ودولي .

وطالما أن هذا العدو المعروف ظناً أو تخميناً والمجهول مقراً وحجماً وقُدرةً فإن الاستعداد الأمني المطلوب من القوة الدولية الكبرى هو الاستعداد بكل القدرات لضمان القضاء على الإرهاب في أسرع وقت وبأقل الخسائر والتضحيات رغم ما سيتكفله برنامج الاستعداد لردع هذا العدو المحتمل .

وبالطبع فإن الاستعداد القتالي الوقائي لن يتطلب قوات بنفس الحجم والضخامة التي تقوم عليها فكرة التفوق بمفهومها التقليدي والتي استندت على النوعيات والعددية في قطاعات التسليح براً وبحراً وجواً ، وفي برامج التسلح الفضائي والعلمي ، وفي تعدد أنواع أسلحة الدمار الشامل باهظة التكاليف في إنتاجها ، وفي المحافظة عليها وصيانتها ، ولكن مواصفات الاستعداد تكنولوجياً في التسليح وخفة الحركة بهدف ضمان الانتشار مع قلة الأعداد في الوحدات حديثة التشكيل .

والملاحظ من تصريحات الرئيس الأمريكي ووزير الدفاع ومدير وكالة الاستخبارات المركزية

أن التصريحات الثلاثة كانت كلها بمثابة تبريرات منطقية وهادئة لاستمرار استعداد الولايات المتحدة في تطوير برامج التسليح ، وفي الاستمرار الموسع للبحث العلمي وأيضاً في ضرورة إنتاج العتاد الجديد لقطاعات القوات المسلحة كلها وتجهيزها بأحدث الأسلحة حتى مطلع القرن القادم على أن يتم خلال السنوات الباقية من هذا القرن تسويق وبيع كل الأسلحة الأمريكية الموجودة حالياً وبالتدريج لكي تفيد الولايات المتحدة من حصيلة بيعها في إنعاش اقتصادها .

وهذا يعني أن العدو الحقيقي الظاهر هو ضعف الاقتصاد بكل عناصره الإنتاجية والخدمية والسياسية والإعلامية والتسويقية والعلمية .

سابع عشر : مبادئ استخدام القوى النووية في المذهب العسكري الأمريكي :

لكي نصل إلى تعريف المبادىء العامة للاستراتيجية النووية ، قد يكون ملائماً استعراض مراحل تطبيق هذه المبادىء على مدار الحقبة الزمنية بدءاً من عام ١٩٤٥ .

لقد وجدت الأنظمة نفسها في مواقف لم تكن معروفة لدى المنظرين العسكريين ، فالقوى النووية المتصارعة تطورت تكنولوجياً بسرعة هائلة ، ولم يواكبها تطور بالنظريات الاستراتيجية التي تتبناها المذاهب العسكرية المختلفة . ويمكن تقسيم تطور الميزان الاستراتيجي النووي بين القوتين الأعظم إلى ثلاث مراحل رئيسية هي :

● مرحلة ١٩٤٥ ـــ ١٩٥٥ :

ـــ تمتعت الولايات المتحدة الأمريكية طيلة العقد الأول الذي تلا الحرب العالمية الثانية باحتكار نووي كامل متبوعاً بتفوق نووي بارز ، بينما أبقى الاتحاد السوفييتي على جيوشه التقليدية التي خاض بها تلك الحرب وشمل رد الفعل الأمريكي حيال تهديد السوفييت لغرب أوروبا ثلاثة عناصر هي : إعادة بناء أوربا اقتصادياً بواسطة (خطة مارشال) المعروفة وإعادة تسليح أوروبا تقليدياً تحت معاهدة حلف شمال الأطلسي ، والعنصر الثالث تشكيل قوة نووية ضاربة منقولة جواً لتقوم بضربة انتقامية شاملة إن برزت الحاجة لذلك . وبسبب محدودية مدى القاذفات الأمريكية آنذاك فإنّ الرادع النووي المنقول جواً اعتمد على إقامة شبكة من القواعد الجوية في أوروبا . وهذه الاستراتيجية الثلاثية حققت النجاح في الحيلولة دون إقامة حكم شيوعي عبر أوروبا بواسطة ثورات سياسية مدّعمة بالقوة العسكرية السوفييتية .

ـــ وكانت الاستجابة المتاحة أمام السوفييت هي استراتيجية ردع دفاعية مقترنة باستراتيجية تعرضية غير مباشرة في كوريا والهند الصينية . أما في المجال النووي فقد بدأ الاتحاد السوفييتي بشن

حملات نفسية بواسطة مؤتمرات السلام والتي استهدفت منع الأمريكيين من استخدام تفوقهم النووي وكذلك استطاع السوفييت خلال تلك المرحلة بناء عدد قليل من القنابل النووية وتشكيل قوة ضاربة بدائية وتحسين الدفاعات الجوية بنظم رادارية ولمواجهة هذه الترتيبات وسعت الولايات المتحدة قوتها الضاربة وحسّنت من قدرتها في اختراق الدفاعات السوفييتية بإنتاج قاذفات جديدة وسريعة على ارتفاعات أعلى من السابقة وحتى ذلك الوقت كانت الولايات المتحدة متفوقة دون شك مما حدا بوزير خارجيتها آنذاك جون فوستر دالس من تبني مبدأ « الضربة الثأرية الشاملة » والذي يعني شن حرب نووية شاملة كرد فعل لأي هجوم سوفييتي . أما القوات المسلحة الأوروربية فلم تكنْ قد تطورت بالشكل الكافي واقتصر دورها على إنذار القوات الاستراتيجية الأمريكية وكان للتفوق النووي الأمريكي الفضل في إذعان السوفييت في كل من كوريا والهند الصينية .

● **مرحلة ١٩٥٥ ــ ١٩٦٢ :**

ــ تطورت القدرة النووية السوفييتية خلال هذه المرحلة وأصبح التهديد النووي متبادلاً ورغم عدم تماثلهما إلا أنَّ موقفاً اتسمَ بتوازن الرعب قد ساد بين القوتين الجبارتين . ومع ذلك بقيت الولايات المتحدة خلال هذه الفترة قادرة على الضربة الأولى .

ــ لقد واجه نمو القدرة النووية السوفييتية ــ خاصة امتلاكها للأسلحة الحرارية النووية ــ واجه الولايات المتحدة الأمريكية بمشكلة هامة زادها تعقيداً مبادرة الاتحاد السوفييتي لتعرض سياسي في الشرق الأوسط وكانت السبل المتاحة للولايات المتحدة آنذاك : تحسين الرادع النووي بتعزيز القدرة التعرضية ــ خاصة استخدام القذائف الموجهة وإحباط تهديد خصمها بإقامة منظومة الدفاع الجوي لشمال أمريكا وتعزيز قدرة قواتها التعبوية باستهداف تجنب موقف يكون الخيار الوحيد لمعالجته هو الضربة الثأرية الشاملة أو الاستسلام .

ــ أدت دراسة تلك المسائل التي بدأت عام / ١٩٥٥ / إلى التوصل إلى القرارات التالية : إقامة نظام دفاع جوي هائل لتغطية أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ــ تحسين تكتيكات القيادة الجوية الاستراتيجية بواسطة إبقاء عدد من الطائرات في الجو باستمرار وتقليص وقت الإنذار وبتوافر قاذفات عابرة للقارات في قواعد لها في الولايات المتحدة الأمريكية وتعزيز الدرع التكتيكي الأوروبي بإدخال أسلحة نووية تكتيكية لتأكيد مقاومة معقولة وكانت الفكرة من وراء ذلك : الإقلال من خطر التهديد المعادي ، وفي حالة وقوع اشتباك ما في أوروبا ، تستطيع القوات المتواجدة فيها تأجيل قرار شن ضربة ثأرية شاملة حتى يتضح مقدار ومدى الاعتداء .

ــ نتج عن قرارات عام ١٩٥٥ تلك هدوء مؤقت نسبياً لكنه يقع دون تحقيق إقامة الردع

الفعال إذ أن السبق السوفييتي في مجال بناء قوة القذائف عابرة القارات ووضع أول قمر صناعي في الفضاء عام ١٩٥٧ والتأكد من أنَّ هذا القمر قادر على توجيه تفجير نووي هائل . كل ذلك أدى لإلغاء الاعتماد على النظام الدفاعي الجوي الأمريكي المصمم أصلاً ضد الطائرات في الوقت نفسة وزود الاتحاد السوفييتي قواته الأرضية بقدرة تكتيكية نووية .

ــ مع ذلك بقيت الولايات المتحدة الأمريكية متفوقة في المجال النووي سواء من حيث العدد أو مصادر الاستخبارات المتعلقة بها ، مما جعلها قادرة على توجيه الضربة الأولى ضد الأسلحة النووية السوفييتية ولذلك بقي الرداع النووي مؤثراً ولكن هامش الأمن ازداد ضيقاً كما برهنت المسألة الكوبية . ففي عام ١٩٦٢ حاول الاتحاد السوفييتي وضع الولايات المتحدة تحت تهديد القذائف المتوسطة المدى من الأرضي الكوبية ورغم اقتصار رد الفعل الأمريكي على التهديد وعلى عدة ضغوط كان من بينها الحصار البحري ، فقد أجبر السوفييت على إلغاء خطتهم وكان التفوق النووي الأمريكي واضحاً تماماً ، لكن خطر الحرب النووية الجدي ، حبس أنفاس العالم طيلة فترة تلك المشكلة وأظهر ضرورة توفر حلول أخرى غير الحرب .

● منذ عام ١٩٦٢ :

ــ وخلال المرحلة الثالثة ، طورت الولايات المتحدة قدرتها العسكرية الردعية بشكل ملموس وذلك بامتلاكها قوة ردع نووية متقدمة ، مما جعلها قادرة على توجيه « الضربة الثانية » التي بإمكانها إيقاع التدمير الشامل لقواعد الأسلحة النووية السوفييتية تقريباً . لكن سرعان ما تمكن الاتحاد السوفييتي من اللحاق بهذه القدرة على توجيه الضربة الثانية أيضاً وبهذا أصبح الموقف متماثلا بين الطرفين ، وهو ما يطلق عليه (الردع المتبادل) .

ــ صممت الاستراتيجية التي تبناها الرئيس جون كيندي لمعالجة عدد من المعضلات : كان هنالك حاجة إلى تحديد احتمال نشوب الحرب نتيجة تقدرير خاطىء . وتم ذلك بتشديد سيطرة رئيس الجمهورية على استخدام الأسلحة النووية لتجنب تسارع ذاتي نحو الهاوية . وثانياً كانت الحاجة ماسة لحرمان السوفييت من القدرة على توجيه الضربة الأولى الشاملة ، مما أدى إلى إقرار تشكيل قوة إنتقامية نووية منيعة تمثلت بوسائط تقنية حديثة ، من بينها غواصات بولاريس النووية وقذائف في قواعد صلبة (Minuteman) وثالثاً برزت الحاجة لاستراتيجية حديثة من شأنها حصر النزاع في مجال محدود ، مما يمهد الطريق إلى تقوية الدرع التكتيكي في أوروبا واستبدال استراتيجية الرد الشامل باستراتيجية الرد المرن (Flexible response) . وبشكل عام ، تحقق الهدفان الأول والثاني . ولكن حالما وصل الاتحاد السوفييتي إلى موقف مماثل للولايات المتحدة الأمريكية وأصبح واضحاً قدرة كلا الطرفين على تحطيم بعضهما بعضاً ، قلل من اعتمادية المبادرة

النووية والوثوق بجدواها ، أي الاعتقاد بأنَّ الجانب المقابل ربما لجأ لتوجيه الضربة الأولى كردة فعل على اعتداء محدود أو غير مباشر وفي محاولة من الجانبين على تحقيق الاعتمادية للضربة الأولى ، تبنى كل من الطرفين موقفاً نفسياً معيناً . فالاتحاد السوفييتي حاول ذلك عن طريق الظهور بمظهر اللاعقلانية ، أما الولايات المتحدة ، فقد حاولت استعادة شيء من الاعتمادية للضربة الأولى بإبداء رغبتها بعدم تعدي حدود أعمال معينة أي أنها أظهرت للاتحاد السوفييتي بأنَّ استراتيجية « الضربة الأولى » ما زالت في حسبانها وتدخل ضمن تفكيرها التخطيطي .

ـــ لم يحقق الرئيس كينيدي هدفه الثالث مباشرة ، فقد تردد الأوروبيون بزيادة قواتهم التقليدية ، لعدم رغبتهم في خوض حرب محدودة لأنَّ حتى هذه الحرب تعتبر خطيرة جداً ولأنَّ موقف قدرة الردع المتبادل السائدة قد تمهد لخوض حرب تقليدية في أوروبا الأمر الذي يحالون تجنبه على أية حال .

ـــ استمر التطور التقني (التكنولوجي) وواكبته تأثيرات هامة على العلاقات الاستراتيجية للقوى العظمى ، إذ استطاع كل من الجانبين تطوير نظم دفاعية من القذائف المضادة (Antiballistic missiles ABM) ورافق ذلك جهود لزيادة قدرة القذائف الاختراقية والذي أدى بالتالي لظهور الرؤوس الحربية القابلة للانقسام إلى عدة رؤوس (MIRV) متفجرة تنتشر على أهداف متعددة ولقد أدت التكاليف الباهظة لسباق التسلح وعدم التأكد من تحسين القدرات الأمنية للأطراف المعنية ، بل ربما قلَّت عن سابق عهدها ، لعدم معرفة النتائج الحقيقية للأسلحة الجديدة ، أدت إلى محاولة تحديد الأسلحة الاستراتيجية عن طريق المفاوضات وبدأت هذه المباحثات كما هو معروف في هلسنكي وفيينا عام ١٩٧٠ وهكذا فإنَّ تغييرات مستمرة كانت تأخذ مجراها في الاستراتيجية النووية لاستمرار تغير المواقف وكذلك قَصُرَ عمر النظم الدفاعية وارتفاع تكاليفها ارتفاعاً جنونياً وما زال مضطرداً ، لأمن ما زال بعيد المنال وبشكل عام فإنَّ الاتجاه نحو التطوير اتبع الخطوات التالية : بادىء ذي بدء اعتقد أنَّ الحرب النووية ليست بعيدة المنال وكان هنالك خوف دائم من المباغتة وسرعان ما قدرت أهمية استراتيجية الردع ولكن عندما وصل الردع لمرحلة متوازنة وأصبحت القدرة على توجيه الضربة الأولى تعتمد على العوامل النفسية والمواقف التي يصعب التكهن بها سلفاً ، كذلك زيادة القوة التدميرية الهائلة لتلك الأسلحة وارتفاع أسعارها ، كل ذلك أدى إلى رغبة الطرفين ولوج باب المفاوضات التي استمرت مدة قاربت ١٣ عاماً إلى أنْ توقفت كما هو معروف في نهاية / ١٩٨٣ / على أثر نشر الصواريخ بيرشنغ المتوسطة المدى في أوروبا والذي كان رداً على نشر السوفييت لصواريخهم المماثلة في أوروبا الشرقية .

إنَّ الصواريخ متعددة الرؤوس تشكل مجال التفوق الرئيسي لدى الاتجاه السوفييتي حيث يملك السوفييت منها عدداً أكبر من الولايات المتحدة أهمها صورايخ اس اس ١٨ الضخمة .

وقد لحظت اتفاقية ستارت التي وقعت بين الرئيسين بوش وغورباتشوف في شهر تموز من عام ١٩٩١ خفض عدد هذه الصواريخ التي تصلح لتنفيذ ضربة نووية كثيفة ودقيقة على قوى وأراضي الخصم ، وللوهلة الأولى قد يبدو هذا الإجراء عادلاً بين الطرفين ، ولكنه في الحقيقة يأتي للمصلحة الأمريكية فسيؤدي عملياً إلى إزالة ٧٦٣ صاروخاً سوفييتي برياً بعيد المدى ذات رؤوس متعددة في مقابل ٣٠٠ صاروخ أمريكي من هذ النوع .

إلا ان الورقة الخفية في الاقتراح الأمريكي تكمن في أنها لا تتطرق إلى الصواريخ البالستية النووية بعيدة المدى التي تطلق من الغواصات لأن الولايات المتحدة تتمتع بتفوق واضح في هذا المجال .

إن قرار الرئيس الأمريكي بوش بتدمير الأسلحة التكتيكية النووية قصيرة المدى عكس التغييرات الكبيرة التي حدثت في أوروبا خلال السنوات القليلة الماضية وكان هدف هذه الأسلحة الأساسي ردع اجتياح سوفييتي لأوروبا الغربية إلاَّ أن تفكك حلف وارسو ، والانسحاب التدريجي للقوات السوفييتية من أوروبا الشرقية جعلا إمكانية مثل هذا الهجوم مستحيلة وبالتالي باتت الأسلحة التكتيكية غير ضرورية في أوروبا .

ولقد حققت مبادرة بوش التي أعلنها في ٢٨ /٩ /١٩٩١ لخفض الترسانة النووية الأمريكية مفاجأة من حيث توقيتها ومن حيث مضمونها ، وذلك بالرغم من أنها تعتبر عملياً المحاولة الثالثة لطرح فكرة التقلص النووي وهي فكرة طرحها الجنرال برنت سكاوكروفت المستشار الخاص للأمن القومي في البيت الأبيض ، وكان يرأس قيادة الدفاع الاستراتيجي العام ١٩٨٣ في عهد ريغان ، وكان يهدف وقتئذٍ من مشروعه لتخفيض الأسلحة النووية إلى تحريك معاهدة سالت ٢ التي سبق أن وقعها الرئيس كارتر مع الرئيس بريجنيف في صيف عام ١٩٧٩ ، ولكن الكونغرس الأمريكي لم يصادق عليها بسبب دخول القوات السوفييتية أفغانستان في ٢٩ /١٢ /١٩٧٩ .

في العام ١٩٨٣ بعدما استقر برنامج المكوك الفضائي بنجاح عملياته عاد ريغان للاهتمام من جديد بالدفاع الاستراتيجي ، فأعلن مبادرته عن هذا الموضوع في ٢٣ /٣ /١٩٨٣ التي أعطاها تسمية براقة لتثير الثقة في التفوق التكنولوجي الأمريكي إذ أطلق عليها اسم برنامج حرب النجوم ورصد للمرحلة الأولى للبرنامج ٢٦,٠٠٠ مليون دولار لمدة خمس سنوات .

ثم أعيد طرح مشروع التقلص النووي من جديد العام ١٩٨٨ قبل أن تنتهي فترة الرئاسة الثانية لريغان وقبل أن يوقع اتفاق الوفاق مع غورباتشوف إذ حرص ريغان على أن يبقى للولايات المتحدة رصيدها النووي مما يكفل لها صفة السيادة إلى جانب تفوقها التكنولوجي واكتفى باتفاق الوفاق الذي سبق إنهاء الحرب العراقية ــ الإيرانية بشهرين .

وفي كانون الأول سنة ١٩٨٩ سنحت الفرصة مرة ثالثة للجنرال سكاوكروفت ليطرح مشروعه على الرئيس بوش لكي يكون المشروع ضمن جدول أعمال أول قمة مع غورباتشوف في مالطا ، ولكن جاءت أحداث الانتفاضة الموسعة في شرق أوروبا من أجل الديمقراطية لتفرض نفسها بكل احتمالاتها ومضاعفاتها ، ولتكون هي الموضوع الأول في القمة ، ولذلك تأجل الحديث عن فكرة خفض الترسانة النووية الأمريكية .

مضمون مبادرة بوش :

تعني مباردة بوش بصفة عامة خفضاً مبدئياً للقدرة النووية الأمريكية بما لا يقل عن ٣٠ ٪ من أنواع مختلفة تتضمن في الدرجة الأولى الأسلحة النووية التكتيكية وقذائف المدفعية الصاروخية والألغام النووية الأرضية والصواريخ متوسطة المدى وصواريخ كروز والصواريخ العابرة للقارات الثابتة والمتنقلة لقد كانت المبادرة صريحة في ترتيب أولويات التخلص النووي من الأسلحة قصيرة المدى والخفيفة الوزن ، والأكثر سهولة في استخدامها وتخزينها وإخفائها لتكون أول ما يتحتم تصفيته وبخاصة أن الاتحاد السوفييتي يتفوق في إعداد تلك الأنواع الميدانية عما تمتلكه الولايات المتحدة .

وبعدما عرف بوش أثر مبادرته في القيادة السوفييتية « الترحيب والتقدير » أعلن مبادرته وناشدها علانية بالاستجابة والتعاون وكان مضمون المبادرة خفض ميزانية الدفاع بتخفيض الترسانة النووية وملحقاتها بين التجهيزات المتممة لها كوسائل الإنذار المبكر وتجهيزات التفتيش الفني والصيانة والحراسة لتلك الأسلحة ، كما تضمنت المبادرة دعماً مباشراً من واشنطن لأي تصرف سوفييتي للتخلص من ترسانته التكتيكية وبذلك يتحقق ضمان الأمن النووي من سوء التصرف في أي جمهورية سوفييتية من الجمهوريات التي تملك تلك الأسلحة وبما يعطي للسلطة المركزية في موسكو دوام سيطرتها على الترسانة والتصرف الصحيح بما يكفل تسرب أي أسلحة ميدانية إلى أيدي العابثين .

أهداف المبادرة :

لا شك في أن هناك أهدافاً خاصة وراء المبادرات تتعلق بالمصالح الذاتية للولايات المتحدة منها :

١ ــ التخلص من الأجيال الأولى من الصواريخ الثقيلة القابعة في الصوامع الأرضية مثل صواريخ ماينيوثمان وتحتاج إلى صيانة مستمرة وحراسة أمنية .

٢ ــ حرص واشنطن على تحديث ترسانتها الاستراتيجية لتقوم على استخدام عدد محدد من الصواريخ الصغيرة المتنقلة طويلة المدى ذات الرأس الواحد والأرخص ثمناً ، والتي تكفي للرد الواقي .

٣ ــ الإبقاء على ترسانة الأسلحة التقليدية غير النووية والتي ستجددها الولايات المتحدة بعدما تتخلص من عتادها المكدس لتقوم استراتيجية التسليح الأمريكي الجديد على نظم حديثة تتناسب مع متطلبات القرن الجديد .

٤ ــ تعديل الميزان التجاري بما يزيدها قدرة على إيجابية التعامل مع المجتمع الدولي وبما يحقق التعاون الوثيق مع المنظمة الدولية .

وفي وقت لاحق اجتمع زعماء حلف شمال الأطلسي في روما لوضع استراتيجية عسكرية جديدة وسياسية موحدة حيال القضايا المشتركة ولا سيما منها المتعلقة بالتعامل مع الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية في ضوء انتهاء الحرب الباردة بين الدولتين وانفراط عقد حلف وارسو وتخلي أعضائه عن الشيوعية .

ولقد تبنى المجتمعون وثيقة من ٢٠ صفحة تنص على استراتيجية جديدة لحلف الأطلسي من شأنها أن تجعله منظمة يغلب عليها الطابع السياسي قادرة على مواجهة المخاطر الجديدة التي ظهرت في أوروبا الوسطى والشرقية وبلدان حوض المتوسط والشرق الأوسط وتقوم الاستراتيجية الجديدة على :

- تخفيض استعدادات الحلف العسكرية ليتلاءم ذلك مع اختفاء التهديد السوفييتي الكبير .
- التكيف مع خفض الموازنات العسكرية في الدول الغربية .
- تخفيض القوات الأطلسية من ناحية الكم ورفعها نوعياً لتصبح أكثر حركية في ظروف فقد السلاح النووي لأهميته الاستراتيجية .

وتنص الوثيقة التي وقعها الحلفاء تحت عنوان المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف على النقاط التالية :

ــ يحافظ الحلفاء على قوة عسكرية مناسبة لإقناع أي معتد بأن استخدام القوة ضد أراضي أي من الحلفاء سيقابل بعمل جماعي ،وأن المخاطر المترتبة على ذلك تفوق أي كسب متوقع .

ــ الدور العسكري لقوات الحلفاء هو ضمان وحدة الأراضي والاستقلال السياسي للدول الاعضاء .

ــ المساهمة في السلام والاستقرار في أوروبا من خلال الحوار والتعاون وزرع الثقة وتحسين الاتصال وإقرار اتفاقيات ضبط الأسلحة .

ــ حجم القوات العسكرية واستعدادها وانتشارها ستظل تعكس طبيعتها الدفاعية وستتأقلم بحسب البيئة الاستراتيجية الجديدة بما في ذلك اتفاقات ضبط التسلح .

ــ ضرورة التخفيض الكمي مع الاحتفاظ بمرونة عالية للقوات وقت الحاجة مع تحقيق تعاون كامل بين القوات البرية والجوية والبحرية .

ــ اعتماد الترتيبات الدفاعية المشتركة للحلفاء على القوات متعددة الجنسيات لتكمل بذلك الالتزامات الوطنية للحلف .

ــ الهدف الأساسي للقوة النووية للحلفاء هو سياسي لحماية السلام ومنع استخدام القوة أو أي نوع من الحروب مع عدم الاعتماد على القدرات الكيمائية مع السعي لمنع شامل وفاعل للأسلحة الكيمائية .

وقرر المجتمعون إنشاء مجلس تعاون شمال الأطلسي لإجراء الحد من التسلح . كما أصدر الحلف بياناً منفصلاً عن الوضع في الاتحاد السوفياتي ضمنه تحذيراً ليستمر في السيطرة الصارمة على الترسانة النووية السوفييتية ، ويحترم الديمقراطية وحقوق الإنسان والقانون الدولي .

كما أكد ليس اسبن رئيس لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس النواب الأمريكي أنه يجب إعادة تشكيل الجيش الأمريكي لإعداده لخوض صراعات أخرى بدلاً من التهديد السوفياتي الذي لا يزال الجيش مستعداً لمقاومته رغم زواله .

ونقلت رويتر عن اسبن قوله في تقرير له قدمه بتاريخ ٦ /١ /١٩٩٢ خلال اجتماع المجلس الأطلسي وهو منظمة مهتمة بشؤون الأمن الأمريكي ــ الأوروبي أن أهم تهديدات الحقبة الجديدة هي :« انتشار الأسلحة النووية ــ الإرهاب ــ القوى الإقليمية » .

ومضى يقول.إن هذا هو الأساس الذي يجب أن تقاس عليه القوة الأمريكية الجديدة وتشكل بناء عليه ، وبناء عليه يجب أن تكون كلفة الجيش الجديد أقل تكلفة من الجيش الحالي الذي يتكلف / ٣٠٠ / مليار دولار سنوياً .

وأشار اسبن إلى أن القوات اعتمدت على القوة الجوية والأسلحة المتطورة تكنولوجياً وذلك يظهر نوع الجيش الذي يريده الأمريكيون وهو جيش يعتمد على نفسه ، ويستغل مزايا التكنولوجيا الأمريكية وقادراً على القيام بعمل حاسم بغير المجازفة بأعداد كبيرة من أرواح الأمريكيين . ومضى اسبن يؤكد أنه لا يمكن ببساطة خفض القوة العسكرية الأمريكية الحالية ولكن يجب إعادة تشكيلها بشكل تصبح فيه مهيأة لخوض أي حرب نووية متوقعة .

ومن الجدير بالذكر أن حكومة بون في ألمانيا قدمت في وقت لاحق إلى حلف الأطلسي مبادرة تقضي بتدمير الأسلحة النووية قصيرة المدى الموجودة في العالم والمركزة على اليابسة ، وتقضي أيضاً بتدمير سلاح المدفعية النووي في العالم .

كما أن الحكومة الأمريكية في الوقت ذاته قررت وقف إنتاج الرأس النووي الوحيد الذي لا يزال صنعه مستمراً في أمريكا لفترة غير محدودة وهو من نوع « W88 » الذي تجهز به الصواريخ البالستية تريدنت « ثمانية رؤوس للصاروخ الواحد »يشكل جزءاً من جهود نزع السلاح النووي

الأمريكي في إطار زوال التهديد النووي ضد الولايات المتحدة وجاء الإجراء الأمريكي هذا بهدف إقناع الجمهوريات التي كانت جزءاً من الاتحادالسوفييتي السابق بصدق نوايا واشنطن فيما يتعلق بنوع التسلح ومن شأنه أن يحضها على أن تفعل بالمثل .

بعد ذلك أعلن الرئيس الأمريكي بوش عن زيادة قدرها ١١ ٪ أي ما يعادل ٢,٢٥ مليار دولار في تمويل إحدى محطات الفضاء للعام ١٩٩٣ وذلك كجزء من محاولة إعادة التركيز على برنامج الفضاء الأمريكي بشأن الاستكشاف بالإضافة لذلك أكدّ بوش أن محطة الفضاء ستكون ذات قيمة بالنسبة للعلماء ، وهي هامة أيضاً بالنسبة لأمريكا بصفتها دولة رائدة ، وأضاف أنه سيؤسس مكتب استكشاف فضائي وطني قريباً .

كما أعلن وزير الطاقة الأمريكي جيمس واتكنز أن البرنامج النووي العسكري الأمريكي سيتم تقليصه بصورة كبيرة ، وأعلن أيضاً أن هذا القرار اتخذ بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ، وبعد قرار الرئيس الأمريكي بوش بسحب الآلاف من الصواريخ النووية التكتيكية والاستراتيجية حيث جاء ذلك نتيجة لتغيير حدث في الاستراتيجية القومية لم تكن مقررة سابقاً .

وبناء على ذلك فقد جاءت المطالب الأمريكية بالتالي :

- الحصول على ضمانات بأن الأسلحة النووية الاستراتيجية والتكتيكية الموجودة في الجمهوريات السوفياتية ستحفظ في أماكن آمنة إلى أن تدمر لاحقاً .
- يجب تحقيق رقابة فاعلة على الأسلحة النووية .
- ضرورة الإسراع بمناقشة مسألة القيادة الموحدة للقوات المسلحة النووية ومبادىء تشكيل المجال العسكري للاستراتيجي والمنظومة الموحدة .

ثامن عشر : المعركة الأرضية ـ الجوية المشتركة استراتيجية جديدة في المذهب العسكري الأمريكي :

قام الجنرال إدوارد مير بعد تعينه رئيساً لهيئة الأركان العامة للجيش الأمريكي بالإشراف على التغيير الأساسي الأول في المذهب العسكري الأمريكي منذ الحرب العالمية الثانية فقد حول الجيش الأمريكي من حيث المبدأ على الأقل إلى أسلوب « الضربة المعاكسة » في القتال وهو أكثر حركية وقابلية للمناورة ، كما باشر المخططون لديه في تحديد احتياجاته من الدبابات والمدفعية والطائرات من أجل تحقيق هذا المذهب الجديد الذي يؤكد حقائق معينة أهمها :

ــ تنفيذ الضربات الجزئية خلف خطوط العدو أو حملات التمزيق المفاجئة المخططة لإنهاك العدو وتدميره .
ــ مقابلة القوات الرئيسية المعادية وإرهاقها بالهجمات المتكررة بواسطة قوات خاصة معدة لهذا الغرض .
ــ تكثيف القوة النارية جيداً وقصف مواقع العدو بوابل من قذائف الطيران والمدفعية حسب مبدأ « الفولاذ أرخص من الأرواح ، ومن السهل الحصول على مقدار كبير منه » .
ــ ظهر للعيان قلق خطير حيال قدرة الصناعة الأمريكية على دعم حرب تقليدية طويلة عن طريق تجهيز سفن ودبابات وذخائر على غرار ما فعلته في الحرب العالمية الثانية كما بدا للعيان شكٌ في مقدرة الولايات المتحدة على خوض حرب استنزاف بالقوة النارية المشاركة في المذهب الجديد .
ــ نظراً لحالة اللاتوازن بين القوات الأمريكية وقوات حلف وارسو عددياً آنذاك سواء في القوى البشرية أو الوسائط المادية اندفعت الولايات المتحدة إلى الاعتماد كثيراً على الأسلحة النووية .

إن ما حدث يشكل سلسلة طويلة نوعاً ما من التبديلات التي تنفذها قيادة الجيش خاصة في نظام القتال الأساسي وأساليب التدريب ومتطلبات أنظمة التسليح إذ ليس من المعقول أن يبقى كل شيء على حاله إذ يمكن أن يحدث في كثير من الأحيان اختلاف بين صيغة الفكرة الجديدة للقتال وتنفيذها الواقعي في أرض المعركة .

كثير من هذه التغييرات أثارتها حركة التجديد العسكري في الكونغرس الأمريكي ، وهي عبارة عن تعديلات في الأفضليات العسكرية لدى الولايات المتحدة الأمريكية من أجل فاعلية قتالية أعظم .

يقول روبيرت كرومر عندما كان نائباً لوزير الدفاع للشؤون السياسية في إدارة كارتر : « إنَّ تبني المذهب الجديد يحظى برعاية ومثابرة لا تحظى بهما سائر الدوائر العسكرية الأخرى ، ومما لا شك فيه أنَّ الجيش الأمريكي من ناحية الأسلحة التقليدية كان متخلفاً وما زال الرجل القابع في أسفل سلم التطور من الناحية المذكورة ، والآن ما أظنه إلاَّ وقد وَطَّد العزم على العمل الجاد والمستمر » .

وقد أطلق كرومر على هذا المذهب الجديد اسم المعركة الأرضية الجوية المشتركة ، وهو يلح على الهجمات المعاكسة العميقة خلف خطوط العدو ، وحسب هذا المذهب نادراً ما ستقاتل القوات الأمريكية على طول خطوط منهجية محددة المعالم ، بل ستحاول التوغل بسرعة كبيرة ضد أهداف استراتيجية هامة تساندها قوات جوية ضاربة ، وقوات خاصة منقولة جواً وبحراً .

ينادي المذهب العسكري الأمريكي الجديد في جوهره بالهجوم المعاكس في حالة الهجوم لنقل المعركة مسافة ٧٥ إلى ١٥٠ ميلاً خلف خطوط تقدم العدو لتحقيق المباغتة والإمساك بزمام المبادرة .

ويقول المذهب الجديد : حالما تعهد السلطات السياسية إلى القوات العسكرية بمهمة تنفيذ الأهداف السياسية ، فلا بد من أن تظفر القوات العسكرية بشيء ما ، وإلاّ فلن يكون هناك أي عامل أو موقف تستطيع السلطات السياسية المساومة عليه ، لذلك لا يمكن أن يكون الغرض من الأعمال القتالية مجرد إبعاد الهزيمة ، بل لا بد من أن يكون النصر الهدف المطلوب .

تشتمل المعركة الأرضية الجوية المشتركة على فكرتين رئيسيتين : إحدهما فكرة الهجوم المعاكس عميقاً خلف خطوط العدو ، وينفذه قائد الفيلق الذي ينسق أيضاً المعركة الرئيسة في المنطقة الأمامية ، أما الفكرة الثانية فتشمل على المناورة والسرعة في التنفيذ وتحقيق المفاجأة ، وهي عناصر لا بد من أن تؤثر في القيادة ، والقتال على المستويات كافة حتى مستوى الفصيلة .

وعند التأمل في ما بعد المعركة الأرضية الجوية المشتركة ، تسعى إحدى الخطط المستقبلية والمعروفة بالمعركة الأرضية الجوية / ٢٠٠٠ / إلى التنبؤ بالطريقة التي سيقاتل فيها الجيش الأمريكي في القرن ٢١ ، يؤكد هذا المذهب المستقبلي تزامن عمل القوات بالإضافة إلى الحركية والمناورة ، ويستبعد ما أسماه كلاوزفيتز بالاحتكاك في المعركة ، بينما يتضمن نظام القتال الجديد مثل هذا التحكم من بعد ، وكذلك تنسيق الأعمال القتالية خلف خطوط العدو نراه مع ذلك يحاول أن يبرهن أن على القادة عدم محاولة التحكم بكل عمل من أعمال مرؤوسيهم ، لأن تشابك الأمور في المعركة لن يسمح بذلك ، وعندما تصبح المعركة أكثر تعقيداً ولا يمكن التنبؤ بها ، من الضروري عندها أن يصبح القرار أكثر لا مركزية .

لم يكن لأي مذهب عسكري مهما كان نوعه أي أهمية لدى الجيش الأمريكي . إذ لم يكن يحدد دائماً ما يجب عمله في المعركة ، كما لم يكن دائماً يعكس خبرة القادة في ميادين القتال . فالمذهب العسكري الأمريكي لم يتغير بصورة ملموسة بين عامي ١٩٤٦ و١٩٧٦ وقد انتهى إلى دراسة تمت مناقشتها في معهد الدراسات لأنظمة الجيش عام ١٩٧٩ ، وخلال تلك الفترة تقول الدراسة بتشديد المذهب على استمرار نمو حرب « القوة النارية ، والاستنزاف على حساب المناورة » .

في كل من الحربين الكورية والفيتنامية تعلم قادة الجيش الأمريكي كيفية القتال بفاعلية أكثر كالتحرك بسرعة وبصورة متواصلة ، والهجوم ليلاً ، واستخدام الخداع والمفاجأة والعمل خلف الخطوط في معركة حركية تحققها الطائرات العمودية .

إلا أن المذهب العسكري الأمريكي بعد هاتين الحربين انتهى إلى أن القوة النارية الكثيفة وحماية الأرض هما الأكثر أهمية من الحركية والمناورة ، وأدركت القيادة الأمريكية أنّه ليس هناك بديل سوى مواجهة القوة السوفييتية الهائلة بأسلحة تقليدية ، وبأعداد من القوات مناسبة تلبي متطلبات المعركة .

وكانت النتيجة نظام القتال لعام ١٩٧٦ اف ــ إم ــ ١٠٠ ــ ٥ الذي أطلق عليه معهد الدراسات قمة تأكيد القوة النارية خلال العقود الثلاثة من الحرب العالمية الثانية على أساس أن هذه القوة توفر القوى البشرية ، وبالتالي فهي تنقذ الأرواح البشرية .

في عام ١٩٧٧ ، وعند تعيين الجنرال ستاري مديراً لإدارة التدريب والمذهب العسكري عكف وأركانه على تدوين بعض الأفكار التي اختبروها في أوروبا ليروا فيما إذا كانت قادرة على التوازن مع ميزات حلف وارسو .

بعد عام ١٩٨٠ ارتفعت وتيرة التغيير ، وذلك عندما باشرت حركة الإصلاح العسكري التابعة للكونغرس في نشر أعمالها الخاصة حيال فنون القتال لدى الجيوش الأخرى ولا سيما تلك المتعلقة بالفرق المدرسية الألمانية عام ١٩٤٠ .

إن ما يتوقع الجيش الأمريكي عمله بالضبط . في ظل مذهبه الجديد في الهجوم المعاكس وهو من ٧٥ ــ ١٥٠ ميلاً خلف خطوط العدو يختلف حسب شروط الموقف ، هل يخطط لاحتلال الأرض أم لتدمير قوات العدو لحظة تحشدها ؟

تقول المعلومات الواردة في المذهب العسكري الأمريكي : لا بد من إفهام قادة العدو بوضوح أنهم إذا قرروا التحرك عسكرياً ، فلن يكون هناك وجود لحالة ما قبل الحرب ، وهو شيء لا بد من استعادته أو بالأحرى فإن الوضع الذي يخلقونه بأنفسهم سيكون حله وفق شروط جديدة .

لقد أظهرت مشاريع التدريب الكبرى القائمة على استخدام الحاسب الإلكتروني ، والتي نفذها الجيش الأمريكي على أساس المذهب العسكري الجديد مستخدماً الأسلحة التي تم الحصول عليها اعتباراً من عام ١٩٨٦ قدرة القوات الأمريكية المدافعة على الصمود في وجه المهاجمين بدون استخدام الأسلحة النووية أو الكيمائية ، الأمر الذي يستتبع تغيير افتراض حلف الأطلسي القائم منذ زمن بعيد على الاضطرار لاستخدام الأسلحة النووية لإيقاف أي هجوم من جانب حلف وارسو .

وقد أسهم كل من حلف الأطلسي وقيادات الجيشين البريطاني والألماني في تطوير المذهب العسكري الأمريكي الجديد على أساس تحقيق قدرة الرد على ضربة النسقين الثاني والثالث من قوات حلف وارسو وذلك بواسطة الأسلحة التقليدية فقط ، وفي حال لجوء قيادة قوات حلف وارسو إلى

تغيير خططها فإن قيادة الجيش الأمريكي ستعمد إلى إرسال وحدات قتالية خلف الخطوط لتنفيذ ضربة معاكسة أكثر مرونة تستطيع فيها الرد على خطط العدو المتغيرة كما قدم مسرح العمليات الأوروبي الزخم الرئيسي لصياغة المذهب العسكري الحديث حيث تضمنت تطبيقاته مناطق أخرى من العالم وفي مقدمتها منطقة الخليج العربي .

وقد تحدث بعض القادة الأمريكيين جهاراً عن تخفيف الجيش برغم من أن فرقتين فقط من الـ ١٦ فرقة العاملة ــ وهما الفرقة ٨٢ المحمولة جواً . وفرقة الانقضاض الجوي ١٠١ ــ كانتا خفيفتين ويمكن نقلهما في حالة الجاهزية القتالية جواً حول الكرة الأرضية ، كما تم وضع برنامج يمكن عن طريقه زج فرقة المشاة التاسعة مع عرباتها الخفيفة بما في ذلك الدبابة الخفيفة الجديدة التي تم اختبارها من قبل رجال مشاة البحرية .

يقول كتاب المذهب العسكري الأمريكي الجديد : إنَّ على القوات الأمريكية أن تتدرب جيداً وأن تحقق مناورات واسعة . من خلال أنظمة جديدة للقتال في الجبال والصحارى وأن الشيء الوحيد الذي يمكن للقيادة الأمريكية التنبؤ به هو عدم إمكان التنبؤ بالحرب القادمة .

ويؤكد الناطقون بلسان الجيش الأمريكي أنه في حال مواجهة الجيش السوفييتي أو أي جيش مدرب وفقاً للمذهب السوفييتي في منطقة الخليج العربي ، فسيكون مذهب المعركة الأرضية الجوية المشتركة هو المجدي نظراً لأنه مصمم للرد على التكتيك السوفيتي .

ومن ناحية ثانية فإن الخطط النوعية المتعلقة بالمنطقة ليست في متناول جميع الأطراف لأنها موضوعة في إدارة الجاهزية ، وهي إدارة مشتركة مسؤولة عن تحرك القوات لمواجهة الاحتمالات في أي مكان من العالم بما في ذلك منطقة الخليج العربي ، وقد تم تطوير هذه الخطط السرية من قبل قيادات قوات التدخل السريع .

والمذهب العسكري الجديد يطالب بأسلحة جديدة ونوعية لتلبية متطلبات ضرب العدو خلف خط الهجوم ، وحماية القوات البرية بواسطة الطيران بأنواعه المختلفة ، وتعاون الجيش مع القوى الجوية مستمر والنتائج وشيكة ، وهي تقدر أن التقنية متيسرة تقريباً وبإمكانها إنجاز المهمة بكلفة قليلة نسبياً .

وللمذهب العسكري تأثير كبير على برنامج الجيش الأمريكي في البحث والتطوير ، وقد أعطيت الأولوية فيه لأربعة مجالات :

ــ أجهزة المراقبة والتوجيه المتطورة .

ــ قيادة القوات والسيطرة والمعلومات المحسنة .

ــ الذخائر التي تستطيع تحويل مسارها وفقاً لحركة الأهداف .

ـــ التقدم في التقنية الحيوية « حل المشكلات المتعلقة بالإنسان والآلة » .

وترى القيادة الأمريكية في هذا المذهب طريقاً فريداً لزيادة حجم حصته الصغيرة تقليدياً في الموازنة العسكرية ، ولكن المجددين يؤكدون أن التكتيك الجديد ، والتدريب الأفضل قد يمنحان الجيش الأمريكي قدرة متتالية أفضل بنفس المخصصات المالية أو أقل .

وسيكون هذا التكتيك الاختبار الأكثر صلابة لقدرة الجيش الأمريكي على تحقيق المذهب الجديد في مجال التدريب والمناورة العسكرية ، كما ترى القيادة الأمريكية بأن الحالة المعنوية للوحدة وتدريبها العسكري ، والإصلاحات المنفذة في سياسة الأفراد ستكون عوامل جيدة تساهم في رفع الكفاءة القتالية لدى الجيش الأمريكي في أعقاب حرب فيتنام .

والجدير بالذكر أن القيادة الأمريكية قد لحظت في مذهبها العسكري الجديد زيادة محتملة لعدد النزاعات والحروب للأسباب التالية :

ـــ إذا كان طابع العلاقات الدولية في الوقت الراهن يتوقف إلى حد ما على طبيعة المواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي فمن المتوقع خلال القرن الحادي والعشرين وبناء على قانون التطور غير المتوازن والمنتظم للرأسمالية تشكل محاور وأحلافاً قوية أخرى من البلدان المتطورة والنامية تتيح لها وتأثر قدراتها الاقتصادية والعسكرية أن تصبح نداً يضاهي الدول العظمى في الوقت الحاضر ، وهذه العملية قد تترافق باشتداد التناقضات وبوقوع نزاعات بين الأحلاف والمحاور وبين الدول على حد سواء .

ـــ إن تطور البلدان المتحررة وبقاء عدد من المشاكل الدولية والإقليمية دون حل تخلق الظروف الموضوعية والشروط الملائمة لاندلاع الفتن والنزاعات بينها .

ـــ ازدياد المشاكل الاقتصادية في العالم في ضوء التفجر السكاني ، ولا سيما مشاكل الطاقة والمواد الخام ومسألة ضمان وصول الاحتياطات الاستراتيجية عوامل قد تلعب دوراً هاماً في تفجير النزاعات والحروب .

ـــ التعاظم السريع للأهمية الاقتصادية للبحار والمحيطات يحدث تناقضاً مع مبدأ المساواة والحق لكل دولة في الاستفادة من ثرواتها بلا قيد أو شرط وبعد أن بدأ التقسيم الفعلي للبحار والمياه الدولية بين البلدان الساحلية والاحتكارات العالمية ، فهذا من شأنه أن يؤدي إلى تصاعد التناقضات واحتدام الخلاف التي قد تبلغ ذروتها عندما تبدأ البلدان الصناعية المتقدمة بأعمال البحث والتنقيب في قاع البحار والمحيطات .

وهنا يظهر في السياسة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في الشروط الحديثة اتجاهان متناقضان فأحدهما هو السعي إلى تسريع برامج إنتاج ونشر منظومات أسلحة التدمير الشامل

والأسلحة العادية مما يؤدي إلى زيادة المقدرة العسكرية وزيادة فعاليتها عبر إعداد المفاهيم الاستراتيجية العسكرية الأكثر خطورة بالنسبة للعالم .

أما الاتجاه الآخر فهو مرتبط بالاعتراف بضرورة التراجع عن أو رفض البرامج العسكرية ذات التكلفة العالية وغير المجدية من وجهة نظر المصالح الحقيقية للأمن القومي الأمريكي والاستمرار في عملية التفاوض عن تحديد سباق التسلح وكمثال على ذلك فقد بلغت الميزانية العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٠ (١٣٨,٢) مليار دولار وفي عام ١٩٨٦ بلغت الميزانية (٣١٢) مليار دولار .

لقد سعت الولايات المتحدة من خلال مذهبها العسكري الجديد لاعتماد الأفكار التالية :

- على الولايات المتحدة أن تتجنب تماماً التورط العسكري مثل تدخل المشاة البحارة في بيروت عام ١٩٨٣ — ١٩٨٤ الذي اتصف بغموض أهدافه السياسية من جهة ، وضعف قدرته العسكرية من جهة أخرى .
- على الولايات المتحدة أن تتجنب أيضاً كما أثبتت حرب فيتنام المجازفات العسكرية التي يتضمنها مبدأ احتواء التوسع الشيوعي في كل مكان وزمان خاصة في المناطق التي ليس للولايات المتحدة فيها مصالح استراتيجية هامة وحيث يتمتع الخصم بمزايا جغرافية وعملياتية .
- احتواء أي توسع سوفييتي في أوروبا والشرق الأقصى « كالمحافظة على حرية الوصول إلى آبار النفط والاحتياطات المعدنية الأخرى في منطقة الخليج وأية منطقة أخرى في العالم الثالث » .
- زيادة حقيقية في النفقات الدفاعية .
- تجنب الاعتماد على الأسلحة النووية كبديل للقوات التقليدية .

ومع اقتراب دخول الولايات المتحدة الأمريكية بدايات التسعينيات فقد واجهت عدداً من الحقائق والفرص التي انعكست مباشرة على كل محاولة لتحقيق الانسجام بين التزاماتها العسكرية والقدرات المتوفرة للوفاء بها .

الحقيقة الأولى : هي مصداقية التهديد بالسلاح النووي أو الرد الفعلي بهذا السلاح على كل عدوان غير نووي سوفياتي أو مدعوم من قبل السوفيات قد تدنت بشكل كبير ، ومن غير المتوقع لها أن تعود إلى سابق عهدها ، ولهذا السبب فقد لجأت أمريكا بإصرار إلى تنمية القوات التقليدية وتطويرها حجماً وتجهيزاً مع الأخذ بعين الاعتبار تطوير الأسلحة النووية الميدانية ووسائط نقلها عبر القارات .

الحقيقة الثانية : هي أن موقع وطبيعة التهديد السوفييتي للغرب قد تبدل تبدلاً كبيراً . في الوقت

الذي لا يمكن نفي احتمال قيام السوفييت بشن هجوم مكشوف على أوروبا نفياً تاماً . وكما قال وزير الدفاع الأمريكي الأسبق جيمس شليزنغر « كنا بحاجة إلى حماية أراضي أوروبا الغربية من غزو سوفييتي محتمل ، أما اليوم فإن المسألة الأمنية قد اتخذت شكلاً معدلاً إذ أن أقصر طريق للسيطرة على أوروبا الغربية من قبل الاتحاد السوفييتي تمر عبر منطقة الخليج » .

الحقيقة الثالثة : الولايات المتحدة وحلفاؤها لم تعد تتمتع بالسيطرة المطلقة على البحار رغم أن التفوق البحري بالنسبة لقوات حلف الأطلسي ضرورة حيوية نظراً لتنامي القوة البحرية السوفييتية .

الحقيقة الرابعة : هي أن العداء التقليدي السائد بين أكبر قوتين شيوعيتين في العالم سوف يستمر مما يعزز العلاقات بين الصين والولايات المتحدة « ثلث القوات السوفييتية البرية والجوية والبحرية في منطقة الشرق الأقصى » كما يعدل المعادلة الجيواستراتيجية الشاملة تعديلاً جذرياً .

الحقيقة الخامسة : تحسن القدرات الاقتصادية والعسكرية للدول الأوروبية الغربية الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية حتى وصل مستوى مجموع النفقات العسكرية الأوروبية لحلف شمال الأطلسي إلى ٤٥ في المئة من المجموع العام ، والواقع أن التحول النسبي في القدرات الاقتصادية والعسكرية داخل الحلف والمعسكر الغربي يجعل من التوزيع العادل للمسؤوليات بين دول حلف الأطلسي ضرورة ماسة أكثر مما هو رغبة .

والجديد في مضمون مبدأ زيادة القدرات لتنفيذ المعركة الأرضية ــ الجوية المشتركة ، هو المطالبة بزيادة مساهمة وسائط التدمير التابعة للمستوى الأعلى في تنفيذ المهام القتالية من قبل تشكيلات المستوى الأدنى وكذلك إتاحة الفرصة للمرؤوسين لتقديم مبادراتهم في سبيل تحقيق الهدف العام للأعمال القتالية .

وطبقاً لمبدأ الحسمية والفعالية يجب الحرص دائماً على امتلاك زمام المبادرة والتمسك بها في الأعمال وفرض الإرادة على العدو وهذا المبدأ يتطلب اتباع طرق وأساليب فعالة (هجومية) في جميع أنواع الأعمال القتالية ومن بينها الدفاع والانسحاب .

مثل تلك الطريقة لأعمال القوات البرية ضد الطرف المواجه ستؤدي حتماً إلى مواقع تصادمية على المستوى العملياتي وخاصة في المرحلة الأولى للحرب . وليس فقط إلى معارك تصادمية للقطعات والتشكيلات . إن نظرية المواقع التصادمية في فن العمليات للجيش الأمريكي لم تلقَ الدراسة الشاملة والمفصلة حتى الآن ، وتعد خاصة بالوحدات والقطعات والتشكيلات فقط وذلك في المرحلة الأولى لإقامة التماس مع العناصر المتقدمة وعناصر حراسة العدو .

تتحول مثل هذه المعارك التصادمية بعد انتشار القوى الرئيسية إلى هجوم عادي محضر خلال فترة زمنية قصيرة .

مبدأ التكثيف :

ويقصد به تركيز جهود القوات والقوة النارية على مراكز الثبات العملياتي (القتالي) لتجميعات العدو ، ولا سيما أسلحة الدقة العالية التي تعد من حيث إمكاناتها التدميرية أقرب إلى الأسلحة النووية التكتيكية .

أن تزايد القوة النارية لتشكيلات القوات البرية ، وتزويدها بمنظومات أسلحة الدقة العالية (في قوام منظومات السطع الضاربة) وجود قطعات ذلك الصنف الجديد أيضاً مثل طيران الجيش ـــ يمكن أن يساعد على التحقيق الفعال لمبادىء الاقتصاد في القوى المناورة والمفاجأة .

إن استخدام حوامات طيران الجيش يساعد على اختصار زمن المناورة بالقوى والوسائط من (٨ ـــ ١٠) مرات ، وتنفيذها على أرض المعركة مراراً عديدة ، وإحراز المفاجأة في توجيه الضربات والتأثير النفسي الفعال على عناصر العدو .

يعير الخبراء العسكريون الأمريكيون اهتماماً خاصاً لتأثير العوامل النفسية على الأفراد في ظروف المعركة الحديثة التي يكتنفها التوتر الشديد .

فقد أشارت الصحافة العسكرية الأمريكية إلى ضرورة الاعتراف بـ « العامل البشري » كمبدأ للحرب أيضاً . ويمكن إعداد نظرية العملية (الموقعة) الجوية الأرضية : التي جاءت كنتيجة للبحث عن الطرق لتحطيم تجميعات العدو المبنية على أنساق عديدة في العمق والمتفوقة عددياً في المرحلة الأولى للحرب مرحلة هامة لتطور فن العمليات وتكوين القاعدة النظرية للتكتيك .

إن المنطلقات الأساسية النظرية الواردة في أنظمة قتال القوات البرية الأمريكية كقواعد للمذهب العسكري الأمريكي هي على المستوى التكتيكي والعملياتي ، إلا أنها قد تستخدم على مستوى عملياتي أعلى . يكمن جوهر العملية الموقعة الجوية الأرضية : في الأعمال القتالية ذات المناورة العالية المنسقة (هدفاً ومكاناً وزماناً) والتي تنفذها تشكيلات القوات البرية بالتعاون مع الطيران التكتيكي الداعم في أثناء استخدام كل ما في ترسانة الوسائط القتالية والحرب الإلكترونية بهدف التأثير على العدو في العمق وعلى بنيته العملياتية وسحقه على مراحل . إن أهم المبادىء التي تعكس جوهر الأعمال القتالية الجوية الأرضية هي : المبادرة ، العمق ، السرعة ، والتنسيق . وخلافاً لمبادىء الحرب ، فإن لهذه المبادىء دوراً وظيفياً محدداً ويخص الأعمال القتالية ذات المستوى العملياتي التكتيكي وترتبط إلى حد كبير بالمتطلبات الأعلى في أرض المعركة إن التمسك بزمام المبادرة هو الشرط الضروري للنجاح في العملية (المعركة) . وفي هذه الحالة تبرز الأهمية الخاصة للمبادرة مع بداية الأعمال العسكرية وفي ظروف الموقف القتالي الطارىء وغير العادي .

تخول أنظمة القوات البرية الأمريكية القادة من مختلف المستويات صلاحيات واسعة في تنفيذ

المهام القتالية بتصرف وإبداع على أن يخدم ذلك المستوى الأعلى ويحقق الهدف العام .

يفترض مبدأ العمق تنظيم السطع الفعال وتنفيذه في مناطق توضع العدو وكذلك التأثير على العناصر الأساسية لبنيته العملياتية (ترتيب القتال) باستخدام الوسائط النارية ، ووسائط الحرب الإلكترونية ، والوحدات الخاصة و« العمليات النفسية » ووالتشكيلات المشتركة (مفارزالإغارة ، المجموعات النارية ، الإنزالات المنقولة جواً ... إلخ) التي تشكل لهذا الغرض .

أما مبدأ السرعة :

فإنه يتجسد بالقدرة العملية للقادة والأركانات والقوات على صياغة الخطط وتنفيذها بسرعة تفوق سرعة العدو .

ويرى الخبراء الأمريكيون أن مبدأ السرعة يشكل الشروط المناسبة لوضع العدو في حالة غير ملائمة وإرغامه على العمل خلافاً للخطط المحددة ، أما القوات الصديقة فتملك زمام المبادرة وتوجه ضربات سبق مفاجئة بوسائط التأثير وبالقوات وقد لوحظ في الوثائق والمواد التي تنشر خبرة التدريب في القوات البرية الأمريكية أن نجاح الأعمال القتالية في الظروف الراهنة يرتبط إلى حد كبير بالتنسيق الدقيق لجهود ووسائط التدمير المستخدمة بشكل مركب وبتشيكلات عناصر التجميع الجوي الأرضي . الإنزالات المحمولة جوّاً ، مجموعات الاقتحام الجوية التكتيكية (العملياتية) ، الوحدات الخاصة « والعمليات النفسية » مقترنة بالضربات النارية لأسلحة الدقة العالية والاستخدام الكثيف لوساط الحرب الإلكترونية .

وفي حالة استخدامها المشترك والمنسق لا تتحقق إمكانية تعويض جوانب الضعف لدى كل منها فحسب وإنما يتم أيضاً تحقيق التأثير الإضافي المتكامل .

وتعد المبادرة (البداهة) التي يجب أن يتحلى بها القادة من المستويات كافة وفي الظروف المختلفة للموقف مبدأ هاماً من بين مبادىء الحرب المترابطة فيما بينها ونظرية العملية الموقعة الجوية الأرضية . إضافة إلى أن كل مبدأ من المبادىء يمكن أن يكون أساسياً وينبغي أن يولى الأهمية الأولى في الموقف العملياتي التكتيكي المتشكل .

ومن المهم تحديد المبدأ الهام من أجل تنسيق جهود التأثير ووسائطه في أثناء تنفيذ المهام القتالية معاً ومن أجل التأثير العميق على العدو المقابل وسحقه مباشرة وتوفير سلامة المؤخرات الصديقة . يشير الخبراء الغربيون الذين يقومون وجهات نظر قيادة القوات البرية الأمريكية لخوض الأعمال القتالية إلى مجموعة ظواهر واتجاهات وتغييرات جديدة في المعدلات والاستخدام القتالي للتشكيلات والقطعات . فمثلاً في الهجوم الذي يعد نوعاً رئيسياً وحاسماً للأعمال القتالية يمكن أن تسند للجحافل والتشكيلات والقطعات مهام قتالية يطابق عمقها عمق منطقة التأثير القتالي :

(للفيلق ــ حتى ١٥٠ كم ، للفرقة ــ حتى ٧٠ كم ، للواء ــ حتى ١٥ كم) .

إن مضمون المهام القتالية لا ينحصر في الاستيلاء على الأرض بمقدار ما ينحصر في سحق تجميعات العدو المتساوية في القوى نسبياً . كما يرى الخبراء الأمريكيون إمكان المحافظة على الوتائر العالية للهجوم بالتنسيق الدقيق من حيث مكان الرمايات والمناورة وزمنهما ، بالتطوير المتتالي للجهود وتغذيتها على حساب زج الاحتياطات في المعركة (الموقعة) ، والإنزالات المحمولة جوّاً واستخدام مجموعات الاقتحام التكتيكة (العملياتية) الجوية ومفارز الإغارة .

لم تأت الوثائق العسكرية الأمريكية على ذكر المعدلات الزمنية والمكانية فيما يتعلق بزج الاحتياطات في الموقعة ، ولكنها ذكرت عدداً من التوصيات المبدئية فيما يتعلق بهذه المسألة ويتخلص جوهر هذه التوصيات بما يلي : يفضل أن تزج الاحتياطات في المعركة (الموقعة) من دون فواصل تكتيكية (عملياتية) ، أي من خطوط قريبة من الأغراض التي حددت للتشيكلات كمهام وسيطة أو (مباشرة) .

وإذا أخذنا في الحسبان الوتيرة المتوسطة للهجوم في ظروف استخدام وسائط التأثير التقليدية (حتى ٢ كم / في المنطقة التكتيكية وحتى (٤٠ ــ ٤٥ كم / ساعة في اليوم في العمق التكتيتكي) ، يمكن القول : إن احتياط اللواء بقوام مجموعة كتيبة تكتيكية يمكن زجه في المعركة من س +١ إلى س +١,٣٠ (على عمق ٦ ــ ٨ كم عن خط الهجوم) ، احتياط الفرقة (حتى لواء) من س +٦ حتى س +٨ (١٢ ــ ١٦ كم) احتياط الفيلق (حتى فرقة) من اليوم الثاني (٢٠ ــ ٣٠ كم)

يمكن زج الاحتياطات العملياتية في الموقعة في اليوم الثالث أو اليوم الرابع بعد احتلال فيالق النسق الأول للأغراض الواقعة على عمق ١٢٠ ــ ١٤٠ كم .

ويمكن أن يسبق زج الاحتياطات في المعركة (الموقعة) الضبائب النارية القوية (الضربات النارية الكثيفة) التي توجه من قبل وسائط التجميع الأرضي وطيران الجيش والطيران التكتيكي . إن الأساس في تحديد زمن إسقاط (هبوط) الإنزالات المحمولة جوّاً (الجوية) هو قدرتها على خوض الأعمال القتالية مستقلة خلال مرحلة زمنية محددة حتى وصول طلائع قطعات القوات الصديقة المتقدمة من الجبهة . يقدر هذا الوقت بالنسبة للإنزالات بقوام سرية بحوالي ٦ ساعات ، ومن (١٠ ــ ١٢ ساعة للكتيبة و٢٤ ساعة للواء) وانطلاقاً مما تقدم يمكن القول : إن سرية إنزال محمولة جواً يمكن إنزالها لصالح فرقة من س +٦ وحتى س +٨ (من أجل احتلال غرض وسيط على عمق (٢٠ ــ ٢٥ كم) ، وبقوام كتيبة من س +١٠ حتى س +١٢ (حتى ٤٠ كم) . ويمكن إسقاط إنزالات محمولة جوّاً لصالح فيلق بقوام إجمالي حتى لواء على عمق ٧٠ ــ ١٠٠ كم ، أما الإنزال الجوي العملياتي لصالح مجموعة الجيش من ١٥٠ ــ ٢٠٠ .

وما هو جديد وجوهري في استخدام الإنزالات المحمولة جوّاً والمجموعات التكتيكية الأرضية الجوية هو الاستفادة ، على نطاق واسع ، من إمكاناتها في التنقلات العديدة مع استخدام الحوامات وتشكيل جيوب متحركة للأعمال القتالية في مواقع توضع العدو ، بحيث تقوم بها الإنزالات المحمولة جوّاً ومجموعات الاقتحام الجوية التكتيكية ومفارز الإغارة خاصة في الظروف الليلية ، وهذا يساعد على تنفيذ المهام بنجاح وشل القيادات وأعمال الإمداد وإعاقة تحرك احتياطات العدو والتأثير النفسي القوي على عناصره .

الأعمال الدفاعية :

تعد الأعمال الدفاعية من وجهة نظر الخبراء الغربيين نوعاً من الأعمال القتالية التي تنفذ لكسب الوقت وإلحاق الخسائر بالعدو ، وتوفير القوى ، وتأمين الأعمال على الاتجاهات الأخرى وتضليل العدو .

ويساعد الاستخدام الواسع للمناورة بالقوات والتأثير الناري القوي على المهاجم إلى جانب الهجمات المعاكسة والضربات المضادة على انتزاع زمام المبادرة منه وخلق الظروف الملائمة للانتقال إلى الهجوم .

لقد ذكرت الصحافة العسكرية الغربية وأنظمة القتال الأمريكية أن تشكيلات القوات البرية الأمريكية قادرة على الدفاع لمدة طويلة ولو كان العدو متفوقاً بنسبة ٣ /١ ، أما إذا كانت نسبة التفوق ٢ /١ فإنها تدافع لفترة قصيرة . إضافة إلى ذلك فقد لُوحِظَ أن الدفاع المتحرك خاص بالتشكيلات المدرعة والميكانيكية ، والدفاع الموضعي (الثابت) خاص بالمشاة ، أما بالنسبة للتجميعات العملياتية ذات القوام المختلط فينبغي الجمع بينها ، عندها يمكن وصفها كأعمال هجومية دفاعية ، لكن الدفاع الصرف (بكل معنى الكلمة) ــ خاص بالوحدات والقطعات فقط . ويتَميز نوعا الدفاع (المتحرك والموضعي) بأربعة مواصفات (مؤشرات) هي : الهدف ، بنية تراتيب القتال (البنية العملياتية) ، تجهيز الأرض وتسلسل أعمال عناصر التجميعات ، وفي الدفاع المتحرك : الذي يهدف إلى سحق العدو وانتزاع زمام المبادرة والانتقال إلى الهجوم ، يتكون النسق الأول من القسم الأقل من القوى والوسائط ، أما النسق الثاني فيتكون من القسم الأكبر .

ينفذ النسق الأول المهام لإنزال الخسائر بالعدو ، وإبطال تحركه ومن ثم تشكيل الظروف المناسبة لاستدراج القوى الرئيسة للمهاجم إلى منطقة غير مناسبة لأعمالها وتطويقها في « جيوب نارية » . وما يميز النسق الثاني عن الأول هو احتواؤه على القسم الأكبر للتشكيلات ذات الحركية العالية والتي تشكل تجميعاً للضربة المضادة (الهجمة المعاكسة) وهو يخصص من أجل إتمام سحق قوى العدو الأساسية المطوقة والانتقال إلى الهجوم إثر التأثير عليها بضربة كثيفة من الوسائط النارية .

أما من الناحية الهندسية فتجهز عند المقاومة القوية على المجنبات المتوقعة في الدفاع المتحرك لخرق القوى الرئيسية المعادية وكذلك المواضع المائلة والدائرية ، ومحاور المناورة ، والخطوط النارية وخطوط انتشار الاحتياطات ، ويفترض تعزيز الجهود في الدفاع المتحرك عن طريق الاستخدام الكثيف لجميع وسائط التأثير ، وفي الوقت نفسه ، زج جميع احتياطات القوات في المعركة (الموقعة) .

الدفاع الموضعي الثابت :

يهدف هذا الدفاع غالباً إلى التمسك بالأرض عن طريق « امتصاص » قوة ضربة المهاجم ، لذلك ففي أثناء تحضيره وتنفيذه يُعار اهتمام كبير لتجهيز الأرض من الناحية الهندسية ، وتشكيل أنساق أولى أكثر قوة وبالتالي زج الاحتياطات في المعركة (الموقعة) ، وذلك من أجل تعزيز الأنساق الأولى المتضررة ، وكذلك من أجل إعادة الوضع إلى ما كان عليه . ومن الأفضل في الدفاع الموضعي استخدام جزء من الاحتياطات خصوصاً في المرحلة الأولى من أجل صد ضربات العدو من الخطوط النارية المحضرة مسبقاً وبالتالي من أجل توجيه ضربات للعدو المخترق وإعادة الوضع إلى ما كان عليه .

تشير السمات المميزة لفن العمليات والأعمال القتالية الراهنة إلى أن القوات البرية الأمريكية تلعب دوراً رئيساً في تنفيذ المهام القتالية على مسرح الأعمال القتالية .

تاسع عشر : أسس الاستراتيجية البحرية الجديدة في المذهب العسكري الأمريكي :

في العام ١٩٨٥ أنهت القيادة الأمريكية وضع أسس الاستراتيجية البحرية الجديدة التي أطلق عليها في حينه اسم استراتيجية الخطوط الأمامية وتشتمل أسس هذه الاستراتيجة على تبريرات لضرورة بناء أساطيل بحرية قوية ، وعلى الأهداف الاستراتيجية لهذه الأساطيل والتي من أهمها :

- عدم السماح باستخدام البحار والمحيطات لتوجيه الضربات إلى أراضي الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها .
- توفير الأمن والسلامة لخطوط المواصلات البحرية .
- تحقيق التأثير في الأغراض والأهداف الواقعة على مسارح الأعمال العسكرية القارية .

إنَّ تحقيق الهدف الأول يقتضي التأثير الفعال في السلاح البحري السوفييتي خاصة الغواصات الذرية عن طريق دفع القوات البحرية الأمريكية للعمل على مقربة من القواعد البحرية

السوفييتية مما يرغم القوى البحرية السوفييتية على سحب غواصاتها الذرية الصاروخية من المياه الدولية والمحيطات المفتوحة وتوجيهها نحو شواطىء الاتحاد السوفييتي للدفاع عنها .

أما سلامة خطوط المواصلات البحرية وأمنها فالقيادة الأمريكية تخطط لشن عمليات هجومية على التجمعيات التي يمكن أن تعمل ضد هذه الخطوط بعد استدراجها « الغواصات ــ الطيران البحري ــ سفن السطح السوفييتية » .

إنّ توجيه الضربات إلى الأغراض على مسارح الأعمال العسكرية القارية ، والقيام بعمليات الإنزال البحرية يهدفان إلى تأمين أعمال القوات البرية ومساندتها بهدف تشتيت القوى السوفييتية حسب نظرية « التصعيد الجغرافي » التي تعد جزءاً من الاستراتيجية البحرية الجديدة ، ويتم تحقيقها بخوض الأعمال العسكرية التي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل هي :

• المرحلة الأولى : التخويف ، الانتقال إلى الحرب ، وينحصر المحتوى الأساسي لهذه المرحلة في تخويف العدو ومنعه من استخدام القوة العسكرية يقول د . واتكينز واضع سيناريو تصعيد النزاعات ، رئيس الأركان السابق للقوى البحرية الأمريكية « ينبغي على الجميع أن يدرك تصميمنا على عدم التخلي عن التزاماتنا ، وألا ندع العدو يبدأ الحرب كما يشاء ، ويجب أن يرافق عملية التخويف التصميم والحسمية .

• المرحلة الثانية : مرحلة الأخذ بزمام المبادرة ، ومن المهم جداً تنفيذها لعدة أسباب أهمها ممارسة الضغط المباشر على العدو سعياً وراء تحقيق الهدف النهائي للحرب .

ويمكن في هذه المرحلة تنفيذ عمليات كلاسيكية « تقليدية » بالنسبة للقوى البحرية مثل : العمليات المضادة للغواصات ، وعمليات الدفاع الجوي الرامية إلى تدمير سفن السطح المعادية وتوجيه الضربات إلى الأغراض والأهداف الساحلية ، وعمليات الإنزال والاستطلاع والتخريب والحرب الإلكترونية ، وكذلك عمليات الدفاع عن خطوط المواصلات المحيطية والبحرية .

• المرحلة الثالثة : هي مرحلة نقل الأعمال القتالية إلى أراضي العدو ، وهدفها القضاء نهائياً على القوى البحرية الأساسية للعدو وانتزاع زمام المبادرة في البر والجو ، وتخصص قوات الإنزال لاحتلال الأراضي المعادية بالاشتراك مع القوى الجوية .

إن النتائج التي تسفر عنها عمليات المرحلة الثالثة تعد عنصراً حاسماً لإنهاء الأعمال القتالية بالشروط المطلوبة لهذه الغاية .

إن تطوير قدرات القوى البحرية وفق منطوق المذهب العسكري الجديد يفرضه الموقع

الجغرافي للولايات المتحدة الأمريكية ، والتزاماتها الدولية ، وعلاقاتها الاقتصادية ، وكذلك تعاظم القدرات القتالية للأسطول السوفييتي .

إن مضمون الاستراتيجية الجديدة يحمل طابعاً أكثر عدوانية ، فإن كانت الفكرة الأساسية في السابق تعتمد على مبدأ انتظار العدو على خطوط منظمة ومحضرة ، فإن مهمة القوى البحرية الأمريكية الآن هي سبق العدو في الانتشار العملياتي ، وفرض الموقعة عليه ومن ثم سحقه .

ويشير الخبراء العسكريون الأمريكيون إلى أن تبني الاستراتيجية البحرية حقق نتائج معينة أهمها :

- تحقيق تفوق بحري ــ بري في منطقة الجناح الشمالي لحلف الأطلسي ، وتجسد هذا في تخزين الأسلحة والأعتدة القتالية لمشاة البحرية هناك وفي المناورات التي يجريها الأسطول الأمريكي وقوى البحرية الحليفة في هذه المنطقة .
- التحول من الاستراتيجية الجوالة إلى التصعيد الأفقي للنزاع الأمر الذي يتطلب تنشيط عمل القوى البحرية الأمريكية في منطقة المحيط الهادي في حالة الحرب .
- الصمت السوفييتي إزاء تقويم أعمال الأسطول السادس الأمريكي ضد ليبيا ولبنان والذي ينظر إليه كإثبات للإمكانات القتالية العالية للقوى البحرية الأمريكية وكدليل ساطع على الثقة بالنفس ، وحسم الأمور على الطريقة الأمريكية .

في كانون أول من عام ١٩٨٩ تحدث وزير الدفاع الأمريكي د . تشيني في مقابلة مع محطة التلفزيون الأمريكية ن بي سي حيث أكد وقوفه بإصرار ضد فكرة تقليص القوى البحرية الأمريكية وأشار إلى أن القوى البحرية ضرورية بصورة مطلقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ولذلك فإن القيادة الأمريكية ليست معنية بتقليص هذه القوى » .

تلقي القيادة العسكرية ــ السياسية الأمريكية الدور الأكبر على عاتق القوى البحرية في تنفيذ مخططاتها العسكرية باعتبار هذا النوع من القوات المسلحة هو الأقدر على تطبيق فقرات المذهب العسكري الأمريكي وأهمها :

ــ خوض الحرب على أراضي الدول الأخرى وفي مياهها الإقليمية .
ــ الحيلولة دون توجيه الضربات إلى المراكز العسكرية والإدارية والصناعية الأمريكية .
ــ الاستفادة قدر الإمكان من قوى الحلفاء لهذه الغاية « قواعد وقوات » .

إن القوى البحرية هي في نظر القيادة الأمريكية ضمانة لوجود الأحلاف التي أنشأتها الولايات المتحدة واستمراريتها ، وتطور علاقات التعاون فيما بينها ، لذلك فإنها توليها اهتمامها الخاص لقدرات أساطيلها على العمل مدة طويلة ، بعيداً عن قواعد الإمداد ، وفي أي بقعة من العالم .

واستناداً إلى الإمكانيات العملياتية ـــ الاستراتيجة التقليدية والجديدة للقوى البحرية ، وأنواع القوات المسلحة الأخرى المتعاونة معها في الصراع المسلح على المسارح المحيطية والبحرية ، وضعت في الولايات المتحدة الأمريكية مع مطلع عقد الثمانينيات « الاستراتيجية المحيطية الجديدة » وبعضهم يطلق عليها اسم « الاستراتيجيةالبحرية الجديدة » أو « الاستراتيجية البحرية الأمريكية الطليعية » التي يتلخص جوهرها على النحو التالي : « أنها استراتيجية لخوض حرب شاملة غير نووية ، واستراتيجية تتناول المؤخرات والأجنحة و المصالح السوفييتية في جميع أنحاء العالم ، وتدعو إلى خوض الأعمال القتالية التأخيرية طويلة الأمد « استنزافية » حتى في حال إخفاق الأعمال البرية الأولى » .

وفي معرض تحديده هدف الاستراتيجية المحيطية الجديدة فقد أعلن أحد منظريها ، والوزيرالسابق للبحرية آنذاك ج ليمان أمام الكونغرس قائلاً « إننا بحاجة إلى التفوق غير المشروط على القوى البحرية السوفييتة ، وهي المهمة التي لا يجوز أن تبحث أن تناقش ، إنها ليست مهمة استراتيجية جديدة فحسب ، بل هي هدف قومي أساسي لا يمكن أن تكون هناك من دون بلوغه أية استراتيجية أمريكية » .

وتعد الاستراتيجية المحيطية الجديدة استمراراً منطقياً وتطوراً ملحوظاً لمذهب القوة البحرية الذي جاء به في العام ١٨٩٠ الأدميرال الأمريكي ألفريد مايهن الذي انطلق بدروه من فكرة بتوليمي القائلة « من يمتلك البحر يحكم العالم » .

ويجري تطبيق الاستراتيجية المحيطية الجديدة من خلال تنفيذ عدد من برامج بناء القوى البحرية وتحديثها « ١٩٨٠ ـــ ١٩٩٠ » والتي من أهم اتجاهاتها زيادة عدد القطع البحرية بنسبة ٣٢ ٪ أي حتى ٦٠٠ قطعة وتزويد قسم منها بالطاقة النووية ، وتسليح جميع السفن بالصواريخ مع نشر أنظمة الاستكشاف الآلية الكونية ، وأنظمة الدلالة على الأهداف . وتشكيل الاحتياطات الاستراتيجية للقوات المسلحةالمشتركة إضافة إلى ذلك تحظى بمكانة الصدارة والاهتمام الأول مهمة تعزيز القوى الهجومية الاستراتيجية برفدها بسلسلة من الغواصات النووية الحديثة من نوع أوهايو ومن المقرر أن تحصل القوى الهجومية الاستراتيجية على مزيد من التطور والتحديث يتمثل في التسليح بصورايخ مجنحة من نوع توماهوك .

تحتل مكانة خاصة في القوات المسلحة الأمريكية قوات الإنزال البحري التي تضم مشاة البحرية وطيران مشاة البحرية والقوات البرمائية بحيث تستخدم هذه القوات أداة للتخويف أو للتدخل المباشر في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى ، أما زمن الحرب فإنها قادرة على القيام بعمليات الإنزال بصورة مستقلة أو بالتعاون مع تجميعات القوات المسلحة الأخرى على مسارح الأعمال العسكريةُ القارية حيث تحتل استراتيجية المحيطات مكانة خاصة في المذهب العسكري

الأمريكي ، ووفقاً لهذه الاستراتيجية ستستخدم القدرة البحرية العسكرية كإحدى أهم وسائل تحقيق نهج السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية ، ويتلخص جوهر هذه الاستراتيجية بالوصول إلى حالة التفوق البحري الأمريكي في البحار حتى المئة عام القادمة .

تتمتع القوة البحرية الأمريكية بوجود أسطولين متميزين : الأسطول السادس والأسطول السابع وعلى الأخص حاملات الطائرات النووية والقوات البحرية الأمريكية تعتمد في الوقت الحاضر من أجل التدخل السريع على قواعد بحرية حليفة وتحقيق التفوق العددي وإضافة طائرات جديدة إلى أسطولها الجوي ــ البحري والإعداد للقتال ضد الغواصات المعادية .

ويؤكد المذهب العسكري الأمريكي على دور القوات البحرية من خلال :

- ضرورة توسيع إمكانات القوى البحرية وزيادة قوامها العددي بالإضافة إلى مضاعفة القوة النارية والحركية والقدرة على المناورة .
- إقامة خط ثان (بعد خط الأطلسي) لمواجهة الاتحاد السوفييتي في منطقة المحيط الهادي .
- العمل جاد لإنهاء العمل لإقامة الغطاء الإلكتروني لمسرح المحيط الهادي والمسارح الآسيوية ، وهو سلسلة من القواعد والمطارات البحرية ، ومراكز الاستطلاع والمراقبة .
- الدوائر الأمريكية تؤكد في كل مرة أن المحيط الهادي هو بحيرة أمريكية ، وأنه من الضروري بمكان تحضير إقامة مسرح المحيط المتجمد الشمالي الجديد .

إن تعاظم الإمكانات القتالية للقوات البحرية الأمريكية رافقه تطوير في طرائق إعدادها وتحضيرها للعمل فمنذ عام ١٩٨٦ بدأت المعالجة العملية للمهام القتالية ودراستها على أرض الواقع وهي بالأفضلية الأولى ــ مهام التأثير في الأغراض البرية . وإبراز الإنزالات خلال عمليات المرحلة الأولى للحرب ، والعنصر الجديد في التحضيرات العسكرية هو إشراك الطيران الاستراتيجي الأمريكي على نطاق واسع في تنفيذ المهام على مسارح الأعمال العسكرية البحرية والمحيطية بالتعاون مع القطع البحرية ، والطيران البحري .

عشرون : حلف الأطلسي :

معروف أنَّ المذهب العسكري مقولة تخص دولة واحدة ، وليس عدة دول ، ففي المعاجم والموسوعات العسكرية ، يعرف المذهب العسكري بأنه : « جملة الأفكار ووجهات النظر المعتمدة في دولة ما ، لفترة زمنية محددة ، حيال جوهر الحرب الممكنة ضد العدو المتوقع وطبيعتها وأهدافها ، وإعداد البلاد وقواتها المسلحة لهذه الحرب ، وطرائق تنفيذها » .

فإذا كان المذهب العسكري مقولة تخص دولة واحدة ، فكيف يكون الحال لحلف أو ائتلاف عسكري يجمع أكثر من عشرة دول ، لكل منها مذهبها العسكري الخاص .

من المنطقي أنَّ قيادة هذا الحلف أو ذاك لن تنتهج مذهباً عسكرياً ، وجهات نظره وأفكاره بعيدة عن أفكار الدول المشاركة فيه ووجهات نظرها . بل سيتبنى مذهباً عسكرياً يتضمن جملة أفكار ووجهات النظر الخاصة بإعداد القوات المسلحة المشاركة في هذا الحلف للحرب الممكنة مع العدو المشترك والمتوقع ، وبالتالي فإن هذا المذهب سيأخذ بالحسبان مصالح هذه الدول والمسائل المتعلقة بإعداد وطرائق قواتها المسلحة وهنا لا بد من القول إن لكل مذهب عسكري جانبين :

الأول : سياسي اجتماعي ويعبر عن وجهات النظر السياسية الخاصة بسياسة الأمن للدولة « الحلف » ومراقبة نشاط العدو وتدابيره .

الثاني : عسكري — تقني يعبر عن وجهات النظر العسكرية في مسائل إعداد الدولة قواتها المسلحة للحرب .

والمذهب العسكري عموماً لا يعد نظاماً أبدياً من الأفكار ووجهات النظر ، فهو متغير دائماً يعتني بالجديد من الخبرات والدروس المستفادة ، وبما تمليه الضرورة الموضوعية الناجمة عن تطور وسائط الصراع المسلح من جهة ، وعن التبدلات والتغيرات في العلاقات السياسية بين الدول المتصارعة وفي مسارح العمليات المتوقعة من جهة ثانية .

نشوء حلف الأطلسي وتطور مذاهبه العسكرية :

معلومٌ أنَّ الاتفاق على تكوين حلف شمال الأطلسي تم توقيعه في الرابع من نيسان عام ١٩٤٩ ومنذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا فإن وجهات نظر القيادة السياسية العسكرية الأمريكية كانت وما زالت هي المعتمدة في هذا الحلف ، فالافتراض الأمريكي الأول بخصوص توزيع الجهود العسكرية للحلف عموماً والذي حددت فيه « أنَّ مهمة تحقيق القصف الاستراتيجي تقع على عاتق الولايات المتحدة الأمركية ، أما البحرية البريطانية والأمريكية فيجب عليهما معاً أن يضمنا تنفيذ العمليات البحرية الأكثر أهمية ، بينما تكون دول أوروبا الغربية وبمساعدة الدول الأخرى المشاركة في الحلف أساس قدرة القوات البرية » وهذا الافتراض ظل كما هو حتى هذا اليوم مع حدوث تطورات جديدة في ضوء المستجدات الدولية لذلك ومنذ البداية فقد تبنى الحلف في جانبه العسكري التقني سياسة الدرع والسيف . والسيف هنا يراد به القوات الجوية الأمريكية الاستراتيجية والدرع القوات البرية في المسرح الأوروبي للحرب بحيث تنفذ أعمالها القتالية بمساعدة الطيران والبحرية وفي أيلول عام ١٩٥٠ وفي الاجتماع الدوري لمجلس حلف شمال الأطلسي تمت الموافقة على المبدأ الاستراتيجي « الدفاع المتقدم » ووفقاً لهذا المبدأ فإن قيادة الحلف انطلقت من ضرورة زيادة قوى الدرع ،

وضرورة وصول القوات الأمريكية والبريطانية إلى القارة الأوروبية في الوقت المناسب ، ومن ثم نقل الأعمال القتالية في المرحلة الأولى للحرب قدر المستطاع باتجاه الشرق .

وفي عام ١٩٥٦ اعتمدت قيادة حلف شمال الأطلسي استراتيجية الانتقام الكثيف ثم شرعت بصياغة ما عرف بثالوث الحلف بقوام كل من :

ـ القوات الاستراتيجية النووية .

ـ القوات النووية على مسرح العمليات .

ـ قوات الاستخدام العام .

ومنذ ذلك التاريخ أعطيت قيادة الحلف صلاحيات واسعة باستخدام السلاح النووي بغض النظر عن وسائط الصراع المسلحة ، ولأجل ذلك شهدت أراضي القارةالأوروبية نصب صواريخ متوسطة المدى الموجهة إلى أهداف محددة داخل الأراضي السوفييتية إضافة إلى أسلحة نووية تكتيكية زودت بها قوات الحلف .

في مطلع الستينيات طرأت تغيرات كبيرة وجادة على الموقف السياسي والعسكري في العالم تجلت في ظهور الصواريخ السوفييتية الباليستية العابرة للقارات على مسرح الأحداث وأصبحت الأراضي الأمريكية في متناول هذه الصواريخ ، وبالتالي انتهت مرحلة عدم الرد « الضربة النووية الجوابية » التي ارتكزت عليها الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي الأمر الذي فرض على قيادة الحلف إعادة النظر في مذهبه العسكري المرتكز على استراتيجية الانتقام الكثيف ، وفي العام ١٩٦١ اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية جديدة سميت باستراتيجية الرد المرن لحماية القلعة الأمريكية وتضييق نطاق الحرب ومجالها بما في ذلك الحرب النووية والاختباء وراء الدرع الأوروبي الاستراتيجي

في هذه المرة رفضت الدول الأوروبية الانضمام إلى هذه الاستراتيجية كما أشارت الصحافةالغربية آنذاك وكانت النتيجة العامة خروج فرنسا من التنظيم العسكري لحلف شمال الأطلسي عام ١٩٦٧ واعتمدت ألمانيا الاتحادية سابقاً فكرة الدفاع المتقدم كجزء لا يتجزأ من استراتيجية الرد المرن .

مذهب آرمل وأفكاره الأساسية :

في عام ١٩٦٧ تقدم وزير خارجية بلجيكا « آرمل » بتقريره إلى مجلس الحلف بعنوان « المهمة المقبلة للحلف » فأقر وتمت الموافقة عليه ومنذ ذلك الحين عرف هذا التقرير بمذهب آرمل وقد أشار آرمل في تقريره إلى أن المذهب السوفييتي في التعايش السلمي غيَّر طبيعة المواجهة مع الغرب ، لكن ليس في المسائل الأساسية الجوهرية ، انطلاقاً من هذا فإنه لا يمكن أن يكون سلام

في أوروبا ، ولا يمكن أن تتحقق سياسة نزع التسلح وإزالة التوتر بدون جهود عسكرية جديدة لحلف شمال الأطلسي ، أما الحلف ذاته فسيظل الضمانة للسلام والاستقرار في القارة الأوروبية .

وقَد حَـدَّد مذهب آرمل آنذاك مبدأين أساسيين لنشاط الحلف :

المبدأ الأول : الدفاع : ويتلخص بزيادة القدرة العسكرية الكامنة للحلف إلى تلك اللحظة طالما لم تُحسم المشكلات الأوروبية المركزية وخاصة المسألة الألمانية وسيحتفظ الحلفاء بالقوات المسلحة المناسبة .

المبدأ الثاني : الانفراج : أي تنفيذ سياسة تخفيف حدة التوتر في القارة الأوروبية بحيث يتم ذلك من موقع القوة ، إذ تعطى الأهمية الأولى إلى المبدأ الأول ، والأهمية الثانوية إلى المبدأ الثاني « أي أن المبدأ الثاني تابع كاملاً إلى المبدأ الأول » .

وهكذا يتبين أن الجانب السياسي ــ الاجتماعي للمذهب العسكري للحلف ارتكز أساساً على مبدأ الاعتماد على القوة ، وخلاصة القول إن الهدف السياسي لحلف شمال الأطلسي يتضمن في مجمـل أفكـاره تغيير الوضع في أوروبا الذي آلت إليه ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية ، كما يتضمن سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى الثأر الاجتماعي أي تدمير النظام الاشتراكي بكامله ، لكن لا بد من القول إن الوثائق الأطلسية في الآونة الأخيرة غيرت من لهجتها وتضمنت كتابات تختلف عن سابقاتها .

فهذه الوثائق الآن تشيد بالإصلاحات الجارية في الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية حتى إن إعلان قادة الحلف والحكومات الأطلسية في آيار عام ١٩٨٩ حدد هدفاً له هو : « منع وقوع الحرب ، والتأكيد على نموذج جديد للعلاقات بين الشرق والغرب » .

إن الهدف المعلن والصريح للحلف ، الذي يتلخص بمساعي الحلف لتجنب وقوع الحرب ، لايلغيها ولا يستبعد أن تكون الحرب وسيلة للسياسة في نظر قيادة هذا الحلف بخصوص الجانب العسكري ــ التقني لاستراتيجية الرد المرن ، فإن زعماء الحلف يصفون كعادتهم هذه الاستراتيجية بالطبيعة الدفاعية ، وجوهرها يتلخص بقدرة الحلف على توجية ضربات تتناسب وحجم التهديد وبالتـالي ــ حسب رأيهم ــ الحيلولة دون وقوع الحرب » وإذا اقتضت الضرورة تدمير المعتدي العسكري مهما كان حجمه ، وفي أي منطقة من مناطق ما يُسمى ويعرف « مناطق المسؤولية للحلف » .

إلا أن التحـليـل الدقيق لجوهر اسـتراتيجية الرد المرن يشـير بوضوح أنه لا مكانة لطبيعة دفاعية ، وأهداف سلمية لمثل هذه الاستراتيجية فمرتكزها الأساسي يقوم على الترويع النووي ، وفي الغرب يطلقون على ذلك تسمية الردع . وهذا الردع يستند إلى مبدأين أساسيين :

المبدأ الأول :السبق في استخدام السلاح النووي .

المبدأ الثاني : التصعيد المخطط للصراع المسلح .

إن مبدأ السبق في استخدام السلاح النووي يرتبط ارتباطاً وثيقاً مع المبدأ الثاني : « التصعيد المخطط » للصراع المسلح ، وجوهر هذا المبدأ يتلخص « بأن حلف الأطلسي يخطط لتنفيذ أية حرب ، بدءاً بالحرب التقليدية وحتى الحرب النووية الشاملة ، منطلقين من أنهم قاردون على التحكم بعملية استخدام وسائط الصراع سواء كانت تقليدية أو استراتيجية نووية » .

وأعلن الجنزال غيلفين القائد العام للقوات البرية الأطلسية ، إن فعالية استراتيجية الرد المرن ترتكز على قدرة الحلف بتحقيق السيطرة علىالتصعيد للحرب بوساطة إختيار (انتقاء) نوع السلاح الذي سيستخدم على مسرحها .

كما يفترض المبدأ الثاني ـــ التصعيد المخطط ، بل يملي على قيادة الحلف المبادرة في الانتقال إلى المرحلة اللاحقة لأي صراع مسلح ، ويطلقون على هذه المرحلة تسمية الهمينة المتصاعدة ، وهذا ما أملى على قيادة الحلف توفير وسائط ضرورية نووية قريبة ومتوسطة المدى ، التي تتناسب والحرب المتوقعة ، لذلك تصر هذه القيادة على تحديث القوات النووية ، وتعويض الصورايخ الأمريكية التي تم تدميرها بموجب الاتفاقات المبرمة بين الحلفين .

من تحليل هذه الاستراتيجية ، يبدو أن من الصعوبة عدم الموافقة على رأي بعض الاختصاصين في الغرب ، الذين يرون أن استراتيجية الرد المرن يجب أن تحمل تسمية استراتيجية التصعيد المرن ، وهذه الاستراتيجية التي اكتسبت منذ مطلع الثمانينيات طابعاً هجومياً أكثر تطرفاً عندما أقرت قيادة الحلف ما يعرف بالعملية الجوية الأرضية و الصراع ضد الأنساق الثانية .

ويتلخص جوهر هذه الأفكار بأنه وإلى جانب سحق النسق الأول توجيه ضربات قاصمة في الوقت ذاته إلى قوات العدو واحتياطاته « مع إنزال جوي واستخدام قوات العمليات الخاصة » وذلك بهدف إحباط زجها في الوقت المناسب في المعركة ، ولهذا يؤخذ بالحسبان الاستخدام المكثف لجميع القوى والوسائط على مسارح الأعمال على عمق ٤٠٠ كم وأكثر .

ولوضع هاتين الفكرتين موضع التنفيذ خططت قيادة حلف شمال الأطلسي وأقرت برنامجاً طويل الأمد حتى عام ٢٠٠٥ لزيادة القدرة العسكرية لقوات الحلف بالأسلحة التقليدية معتمدين أساساً على أسلحة الدقة العالية ذات الأمدية البعيدة .

إن أكبر ضعف تصاب به القدرة العسكرية الغربية هو الصفات الذاتية لحلف شمال الأطلسي والتي تتمثل بما يلي :

- هذا الحلف مؤلف من دول ذات سيادة ، وتتمتع باستقلال تام . انضمت بملء إرادتها لهذا الحلف وتستطيع بملء إرادتها أن تنسحب منه عندما تشاء .
- إنَّ طبيعة هذا الحلف لا تساعد على اتخاذ موقف جماعي موحد تجاه طبيعة الخطر المعادي أو حول أفضل أسلوب للتعامل معه لأنه مما يزيد في تعقيد هذه المشكلة أنه يستحيل التطابق في المصالح الأمنية بين الولايات المتحدة وبين المصالح الاستراتيجية للدول الأوروبية طالما بقيت دول حلف الأطلسي مفصولة عن بعضها البعض بثلاثة آلاف ميل من المياه .
- منذ إنشاء الحلف والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها العضو الأقوى اقتصادياً والأكثر تقدماً عسكرياً يتحمل العبء الأكبر من المسؤوليات العسكرية الخارجية .
- نقل القوات العسكرية ليست مشكلة بالنسبة لمعظم القوات البرية الأوروبية طالما أنها موجودة في مسرح العمليات ولكن الوضع ليس كذلك بالنسبة للتشكيلات الأمريكية التي تحتاج إلى تنظيم وتوثيق وإمكانيات ضخمة لنقلها جواً وبحراً من مواقعها إلى مسارح العمليات المحتملة .
- ومما يزيد الوضع تعقيداً بالنسبة لأمريكا تعدد المناطق التي لها فيها التزامات عسكرية في الوقت الذي ترفض فيه دول حلف الأطلسي إرسال قوات من دولها إلى مناطق خارج إطار الحلف .
- إن مجموعة عوامل متعددة « الانتعاش الاقتصادي الأوروبي » وتنامي القدرة العسكرية الأوروبية ، وبروز أخطار جديدة قد تهدد المصالح المشتركة الأوروبية عوامل جديدة ترفض أن يتحول ما كان حتى اليوم توزيعاً غير رسمي وعام للمهام والواجبات العسكرية داخل حلف شمال الأطلسي إلى توزيع أكثر واقعية وعقلانية وأفضل تنظيماً وتحديداً وفعالية .
- تفرد القوات الأمريكية في الدفاع عن منطقة الخليج الغنية بالنفط الذي يهم أوروبا أكثر من أمريكا ووجود نفور سياسي أوروبي في المشاركة في هذه المهمة ، وقد علقت الايكونومست على هذه القضية بقولها : « المسألة هل ستقوم أوروبا بتحمل جزء من العبء العسكري في منطقة الخليج أم أنها ستبقى مصممة على عدم القيام بأية خطوة حتى تضطر الولايات المتحدة إلى سحب جزء من قواتها المرابطة في أوروبا بهدف توفير القوات اللازمة لهذه المهمة » .
- إعلان الولايات المتحدة عن تخفيض ميزانية الدفاع مما أدى إلى إقفال عدد من مصانع الأسلحة والمعدات التي تنتج لصالح جيوش الحلف .
- اتفاق وزراء دفاع حلف شمال الأطلسي خلال اجتماعهم في جزيرة صقلية الإيطالية بتاريخ ١٨ /١٠/ ١٩٩١ عن إجراء تخفيض بنسبة ثمانين في المئة من الترسانة النووية للحلف ، وهي أكبر نسبة تخفيض في تاريخ الحلف .

كما وافق المجتمعون على قرار الولايات المتحدة بتدمير جميع ما تحتفظ به في أوروبا من قذائف مدفعية تحتوي مواد نووية وصواريخ قصيرة المدى من طراز لانس ، كما وافق المجتمعون أيضاً على تدمير خمسين في المئة من مخزون الحلف من القنابل النووية في أوروبا البالغ عددها ١٤٠٠ قنبلة .

- نفى الرئيس الأمريكي بوش ١١ /٢ /١٩٩٢ أن يكون استمرار التزام الولايات المتحدة لحلف شمال الأطلسي الناتو مشروطاً بتنازلات أوروبية في المفاوضات حول التجارة العالمية ونقلت رويتر عن بوش قوله للصحفيين إن الولايات المتحدة لا تريد ربط التعهد الأمريكي بإبقاء القوات الأمريكية في أوروبا كجزء من منظمة حلف الأطلسي بمفاوضات الجات « الاتفاقية العامة حول التجارة والتعرفة الجمركية » وأن القضيتين منفصلتان وأكد بوش أنه لن يخفض القوات الأمريكية في أوروبا موضحاً أن أي تخفيض سيكون بناء على توصيات هيئة الأركان المشتركة الأمريكية ومن قادة أوروبا العسكريين ، وفي مرحلة لاحقة .

وبعد أن جرت مراسم تعيين الجنرال البريطاني جون غالفين كقائد للفيلق الجديد « الردع السريع » متعدد الجنسيات والتابع للحلف أعلن غالفين أن الولايات المتحدة بدأت سحب جميع صواريخها النووية قصيرة المدى من أوروبا « حوالي ٢٠٠٠ صاروخ » ومعظمها في ألمانيا .

تقول التايم في عددها الصادر بتاريخ ٣٠ /٣ /١٩٩٢ : « يتخوف صانعو السياسة في واشنطن من أن تفقد أمريكا دورها في أوروبا وذلك من خلال حلف الأطلسي وذلك لعاملين :

الاول : الارتباك والتشويش اللذان يسودان المنظمات الدولية الأمنية في أوروبا .

الثاني : التوتر ما بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية بسبب المحادثات التجارية التي جرت في بروكسل .

بالإضافة إلى هذا فإن دول أوروبا وبصورة خاصة فرنسا تود أن ترى مشاركة أمريكية حول الأمور الأمنية أكبر من مشاركتها في حلف الأطلسي . وفي هذا المجال أشار هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية السابق إلى الجمود والتعثر ما بين المصالح المتصارعة وحذر قائلاً « من الممكن قيام تركيبة أمنية لينة إذا ما عدلت فرنسا ومن يدور في فلكها في أوروبا عن معارضة الولايات المتحدة الأمريكية » .

وتشير التايم إلى وثيقة سرية تسربت من البنتاغون تتعلق بالأمور الأمنية في أوروبا حيث جاء فيها أنه على واشنطن المحافظة على نفقاتها العسكرية العالية وعلى دورها الدولي وذلك لإحباط دور القوى الصناعية المتقدمة وبصورة خاصة المجموعة الأوروبية وذلك لضمان عدم تحديها الزعامة الأمريكية .

وتشير التايم إلى الأمن الدولي كما تراه أمريكا وتقول : « تريد الولايات المتحدة والعديد من

حلفائها تغيير حلف الأطلسي المؤلف من ١٦ عضواً وذلك للتكيف مع العلم الجديد الذي انزوت فيه التراكيب الأمنية القديمة وكيفية استخدام قوة التدخل السريع والمؤلفة من ٦٠,٠٠٠ جندي في المستقبل خارج بلدان هذا الحلف .

وبالمقابل فقد طالب تقرير أعدته لجنة عسكرية استشارية الإدارة الأمريكية بتخفيض الترسانة الاستراتيجية النووية في أعقاب تفكك الاتحاد السوفييتي .

وقد أكدّت صحيفة واشنطن بوست أن التقرير أعده خبراء نوويون عملوا أو ما زالوا يعملون في الحكومات المتعاقبة في عهد كارتر وريغان وبوش بناء على طلب مدير المكتب الأمريكي لنصب الأسلحة النووية يقترح خفض الرؤوس النووية إلى خمسة آلاف رأس ، وجعل مستوى التسلح النووي الأمريكي أقل بأربعة آلاف رأس نووي .

ويوضح التقرير أنه وحتى عند مستوى خمسة آلاف رأس فإنه يمكن تطوير خطة لنصب الأسلحة النووية من أجل حماية الولايات المتحدة من الأسلحة التقليدية أو النووية التي يملكها أي خصم محتمل .

وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي ، وجدت أوروبا نفسها وقد تحررت من التهديد الذي يمثله النظام الشيوعي ، والواقع أنه لم يعد هناك إمكانية حقيقية لهجوم روسي مباغت على أوروبا وهكذا أصبحت مستويات القوى المسلحة وهيكلياتها التي صممت أساساً لمواجهة التهديد السوفييتي غير ملائمة .

يمكن القول إن هناك قوساً من الأزمات حول أوروبا مصدرها :

- دول بحر البلطيق التي نالت استقلالها حديثاً .
- انتشار تفاعلات عدم استقرار في مناطق العالم الأخرى .
- التهديد المباشر للمصالح الأوروبية الحيوية .
- نشوب حرب مدمرة في منطقة الشرق الأوسط / منطقة الخليج / .

ومن الواضح أن هناك حاجة لأوروبا لإعادة النظر في هيكلية قواتها المسلحة وحجمها ومفاهيمها في ضوء الظروف الجديدة الناتجة عن التغيير الكبير في الأخطار وزوال الخطر من جهة روسيا وستخفض مستويات قوات الصف الأول بشكل حاسم ، وهذا بالفعل ما يحصل في جميع دول أوروبا الغربية .

وبالمقابل ستتغير المفاهيم العسكرية آخذة بالاعتبار خفض مستويات القوة المعتمدة ، ويقوم حلف الأطلسي بتأسيس ما يسمى بقوة رد الفعل السريع التي سيرأسها قائد « لواء بريطاني » وسيخصص البريطانيون فرقتين لهذه القوة « فرقة مدرعة متمركزة في ألمانيا ، وفرقة متحركة جواً

متمركزة في بريطانيا » ، كما سيكون هناك فرقة متعددة الجنسيات تضم وحدات ألمانية وهولندية ودانماركية ، وفرقة مؤلفة من قوات تنتمي إلى دول الناتو الجنوبية كإيطاليا وتركيا على الأرجح ، وربما أمنت الولايات المتحدة فرقة خامسة .

وعلى أي حال ستساهم الولايات المتحدة في هذه القوة من الناحية اللوجستية وقوة النيران وستوفر قوة رد الفعل السريع لحلف الأطلسي قوة متحركة يمكن استخدامها في أوروبا الوسطى أو في أطراف منطقة الحلف كتركيا والنزوج ، وفي المقابل قد ترتدي الوحدات الأوروبية في قوة رد الفعل السريع رداء الاتحاد الأوروبي الغربي كي تصبح قوة تدخل خارجية قادرة على الانتشار خارج الحدود الأوروبية بموجب طلب من حكومة صديقة ، وعلى كل حال تمثل هذه القوة الحلة الجديدة لمنظمتي حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي الغربي ، قوة مخصصة للتدخل السريع لمواجهة عدد من الأزمات الطارئة .

وإلى جانب ذلك سوف يكّون حلف الأطلسي ما يسمى بقوات دفاع رئيسية مهمتها توفير أساس القوات الضرورية لتأمين سلامة أراضي الحلف ، وستتكون أساساً من قوات ألمانية وما تبقى من قوات أمريكية في القارة الأوروبية ، كما أن حلف الأطلسي سيعتمد بدرجة أكبر في المستقبل على ما يسمى بقوات التعزيز التي ستتيح زيادة حجم القوات الموجودة في منطقة معينة ، أما دور القوات الجوية والبحرية فلم يتغير بشكل يذكر عدا أن هناك تركيزاً أكبر على امتلاك قدرات النقل الجوي الثقيل لمسافات بعيدة ، وتحسين قدرات إعادة التزويد بالوقود جواً .

وفي المقابل فقد أخذ الأمريكيون وشركاؤهم الأوزوبيون حذرهم نتيجة انتشار الأسلحة التقليدية في العالم .

فقد وجهت الولايات المتحدة دعوة إلى الشركاء الأوروبيين يوم ٣١ /١ /١٩٩٢ من أجل إنشاء منتدى اقتصادي يضم ٤٨ بلداً لتوسيع تنظيم مجلس الأمن والتعاون في أوروبا وفي اليوم ذاته أصدر مؤتمر وزراء الخارجية الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بياناً أكدَّ التزام الدول الثمانية والأربعين بمواجهة الخطر الناجم عن تكديس الأسلحة التقليدية بشكل مكثف في بعض مناطق العالم ، وتم التأكيد أيضاً على خطر تصدير الأسلحة إلى مناطق التوتر ، والالتزام بتسجيل صادرات الأسلحة في السجل الخاص بالأمم المتحدة ، والذي تقرر تنظيمه في شهر أيلول ١٩٩١ بهدف أحكام رصد ومراقبة عمليات انتشار الأسلحة التقليدية في العالم .

ولم تكن هذه هي المرة الأولى على كل حال بعد التي تظهر فيه الولايات المتحدة والشركاء الأوروبيون قلقهم ومخاوفهم من انتشار الأسلحة التقليدية ، وهو ما تم التعبير عنه أيضاً في قمة دول مجلس الأمن التي انتهت يوم ١ /٢ /١٩٩٢ حيث تضمن البيان الختامي بنداً خاصاً لنزع التسلح ، والحد من انتشار تقانة صنع الأسلحة .

وبالمقابل راحت دول وحكومات الـ ١٦ أعضاء حلف شمال الأطلسي تتابع أعمالها بتاريخ ٧ تشرين الثاني من عام ١٩٩١ في روما وتحدد دوراً جديداً للحلف في أوروبا لفترة ما بعد الحرب الباردة ولتدعيم حوارها مع أعدائها القدامى في الشرق الأوسط .

وأوضح مانفريدفرنر الأمين العام لحلف شمال الأطلسي في خطابه الافتتاحي أن هزة التحديات الجديدة تتطلب ردوداً جديدة وأشار إلى أن قادة دول الحلفاء سيتبعون استراتيجية جديدة لمواجهة عدم الاستقرار والأخطار غير المنظورة التي حلت محل التهديد السوفييتي وستقدم القمة إلى جميع دول الشرق الأوسط منشورات سياسية منتظمة بشأن المسائل الأمنية كما سيصدر الحلفاء بياناً عن الوضع في الاتحاد السوفييتي في حيث يبرزون أخطاء انتشار الأسلحة النووية بين الجمهوريات في حالة تفكيك الاتحاد .

كما أكدت نتائج المؤتمر أن الحلف وإن كانلا غنى عنه ، لا يمكن أن يكفل وحدة الاستقرار في أوروبا .

وقد توصل المجتمعون إلى اعتماد استراتيجية جديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة حيث اتفقت الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي على استراتيجية جديدة تشكل تغييراً جذرياً في العقيدة العسكرية وفي قوات الحلف الذي تأسس عام ١٩٤٩ للتصدي للتهديد السوفييتي من جهة ثانية يقضي الاتفاق الجديد بتخفيض قوات الحلف وإعادة بناء هياكلها في وحدات متعددة الجنسيات أكثر قدرة على الحركة قد تناط لها مهام جديدة .

وقد رسم الرئيس الأمريكي بوش حدود الدفاع الأوروبي مشدداً على أن دور الولايات المتحدة لا يزال أساسياً لأمن أوروبا ، وأنه لا يمكن أن يكون هناك بديل أوروبي للحلف الأطلسي في مجال الدفاع عن أوروبا كما أعلن الرئيس بوش أن واشنطن لا يمكنها التخلي عن مسؤوليتها ومصالحها ومكانتها في أوروبا على حد تعبيره .

وطرح في هذاالاجتماع عدد من الأفكار للدراسة والمداولة أهمها :

— قدرة أوروبا على الدفاع عن نفسها في مجال السياسة الأمنية بعد الاستغناء عن الدعم لأمريكي .
— إنشاء مجلس تعاون لشمال الأطلسي يكلف تنظيم مشاورات دورية مع دوّل أوروبا الشرقية السماح لبعض دول أوروبا الشرقية بالانضمام إلى هذا الحلف .
— الرفض الشديد لتدخل حلف شمال الأطلسي في السياسة الداخلية للدول الأعضاء وتحديد الدور السياسي والعسكري لحلف شمال الأطلسي في أوروبا ومستقبله .
— الأمنين الأمريكي والأوروبي يجب أن يبقيا مرتبطين ببعضهما بعضاً ويجب تحديد مبادىء

العلاقات بين دول الحلف وموضوع الهوية الأوروبية للدفاع .

ويؤكد الكثير من المراقبين السياسيين بأن حلف الناتو قد بدأ بدخول مرحلة قد تصل إلى درجة الاحتضار بعد الاتفاق الذي تم بين ألمانيا وفرنسا خلال قمة لاروشيل التي عقدت بين الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران والمستشار الألماني هيلموت كول والقاضي بإنشاء فيلق عسكري أوروبي يتكون من وحدات فرنسية وأخرى ألمانية ويكون بمثابة نواة حقيقية للجيش الأوروبي الموحد والمزمع إنشاؤه بعد استكمال الوحدة الأوروبية عام ١٩٩٣ .

ونتيجة لذلك فقد احتدم الجدل بين الولايات المتحدة ودول المجموعة الأوروبية حول مصير حلف الناتو حيث استأثر هذا الجدل باهتمام عالمي واسع لأنه يبرز الهوة السحقية بين الجانبين . ففي الوقت الذي يؤكد فيه المسؤولون الأمريكيون على أن التطورات التي مرَّ بها العالم خلال ـــ سنوات قليلة لم تفقد الحلف أهميته الاستراتيجية وأن باستطاعته لعب دور جديد في العالم بشكل عام وأوروبا بشكل خاص بعد تفجر الصراعات العرقية والدينية التي احتدمت في الكثير من دول أوروبا حيث سيساعد هذا الحلف وحسب الرؤية الأمريكية على إرساء الأمن والاستقرار في أوروبا ، لكن معظم الدول الأوروبية تحاول نسف الحلف من أساسه لأنه حسب وجهة نظرها لم يعد هناك مبرر لوجوده بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه إلى دول لا تشكل خطراً على أوروبا خاصة وأن حلف وارسو بدوره حتى تفكك وانهار .

وقد اعتبرت الخطوة الألمانية الفرنسية بمثابة التمهيد نحو هذه الخطوة خاصة وأنَّ جميع الدول الأوروبية بما فيها بريطانيا التي تعتبر من أقوى الحلفاء الاستراتيجيين للولايات المتحدة ، ومن أكبر المناصرين للسياسات الأمريكية في أوروبا تعارض وجود هذا الحلف وتسعى إلى إنهائه .

ولقد سبب التوجه الأوروبي الجديد نحو إنهاء الحلف الأطلسي إحباطاً وقلقاً لدى المسؤولين الأمريكيين حيث عكست تصريحات البعض منهم هذا القلق ، وخاصة تصريحات ديك تشيني وزير الدفاع الأمريكي الذي قال : « إن الولايات المتحدة لا تزال متمسكة بالأحلاف القائمة بينها وبين كوريا واليابان في المحيط الهادي ، وبينها وبين صديقاتها فرنسا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا في حلف الأطلسي ، ورغم الجدل المثار لم ييأس وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر حيث حاول مراراً إقناع المسؤولين الأوروبيين بالرؤية الأمريكية المطروحة ، إلا أن جميع هذه المحاولات لاقت فشلاً وإصراراً أوروبياً على نسف الحلف بدليل اقتراح باريس بإقامة نظام دفاعي جديد في أوروبا يقوم على جهود أوروبية محضة مستبعدة بذلك الدور الأمريكي من الساحة الأوروبية ، وتستند المجموعة الأوروبية في إصرارها هذا على أمرين هامين :

الأول : الأوروبيون يتساءلون : كيف يمكن لحلف الأطلسي أن يتحول إلى جناح عسكري

لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي كما تقترح الولايات المتحدة خاصة وأن هذا الحلف قام أصلاً على أسس مختلفة تماماً عن الواقع القائم ؟

الثاني : ما سبب استمرار الحلف وقد إنهار الاتحاد السوفييتي وانتهى خطر المد الشيوعي وخوض الحرب الباردة ؟

إن الولايات المتحدة من خلال دعوتها إلى إبقاء الحلف الأطلسي كجناح عسكري لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي تسعى إلى الحفاظ على وجودها العسكري المهيمن في القارة الأوروبية لأنها تخشى من أن تستمر الوحدة الأوروبية ، وكذلك الجيش الأوروبي المنتظر من قيام قوة اقتصادية وعسكرية وسياسية مؤثرة ، لذلك رفضت صراحة الدعوة الأوروبية إلى إعادة النظر في التحالف القائم بين الجانبين وإقامة تحالف جديد على أسس جديدة بين أوروبا الموحدة وأمريكا انطلاقاً من العام ١٩٩٤ لذلك أبدى الأمريكيون تخوفهم بعيد اجتماع وزراء دفاع حلف شمال الأطلسي والذي عقد في بروكسل ، والذي تمخض عن قرارات ينظر إليها الأمريكيون بعين الريبة وخاصة القرار القاضي بإجراء تغييرات جذرية في الهيكل التنظيمي العسكري للحلف خلال فترة ما بعد الحرب الباردة ، إذ سيتم تخفيض حجم القوات الأطلسية الموجودة في أوروبا ، والتي تعتبر القوات الأمريكية عمادها ، كما سيتم تطعيمها بوحدات أوروبية أكثر قدرة على الحركة لأنها أكثر دراية بالظروف الأوروبية كما قرر وزراء دفاع حلف الأطلسي تخفيض عدد العاملين في مقر الحلف بنسبة ٣٠ ٪ فضلاً عن إغلاق بعض مراكز القيادة .

أما فيما يتعلق بجهاز الكوكوم فقد كان هذا الجهاز من أهم الأدوات التي استخدمتها الدول الغربية لحصار دول المعسكر الاشتراكي السابق ، ولا توازي فاعلية الدور الذي لعبه هذا الجهاز الخطير في عملية انهيار الأنظمة الشيوعية ، وسقوط جدار برلين إلاّ السرية التامة التي أحيطت بها أنشطته طوال سنوات عديدة ، فهذا الجهاز الحساس مقره باريس لكن أحداً لا يعلم عدد العاملين به أو مواعيد اجتماعاته أو نتائج هذه الاجتماعات كما أن أحداً لا يعلم شيئاً عن القرارات التي اتخذها الكوكوم منذ إنشائه في خضم الحرب الباردة بين العملاقين وحتى بعد انهيار الأنظمة الشيوعية .

كل ما هو معروف عن الكوكوم هو أنه جهاز تابع لمنظمة حلف الأطلسي ، وأن مهمته الإشراف على فرض حظر حديدي على المواد والسلع الاستراتيجية الموجهة إلى دول المعسكر الاشتراكي فالمواجهة بين العملاقين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وبين المعسكرين الغربي والشرقي .

خلال سنوات الصراع الماضية لم تكن مواجهة عسكرية أو اقتصادية أو عقائدية فقط ولكنها كانت مواجهة تكنولوجية بالدرجة الأولى فمن يسيطر على أدوات التطور التكنولوجي هو

الذي ستكون له الغلبة في النهاية ، وقد نجح العالم الغربي في هذا التحدي الضخم وأغلق أبواب تسرب المعارف التكنولوجية إلى دول المعسكر الاشتراكي فانفجر من الداخل تحت الضغوط الهائلة التي مارسها العالم الغربي عليه بنجاح كبير .

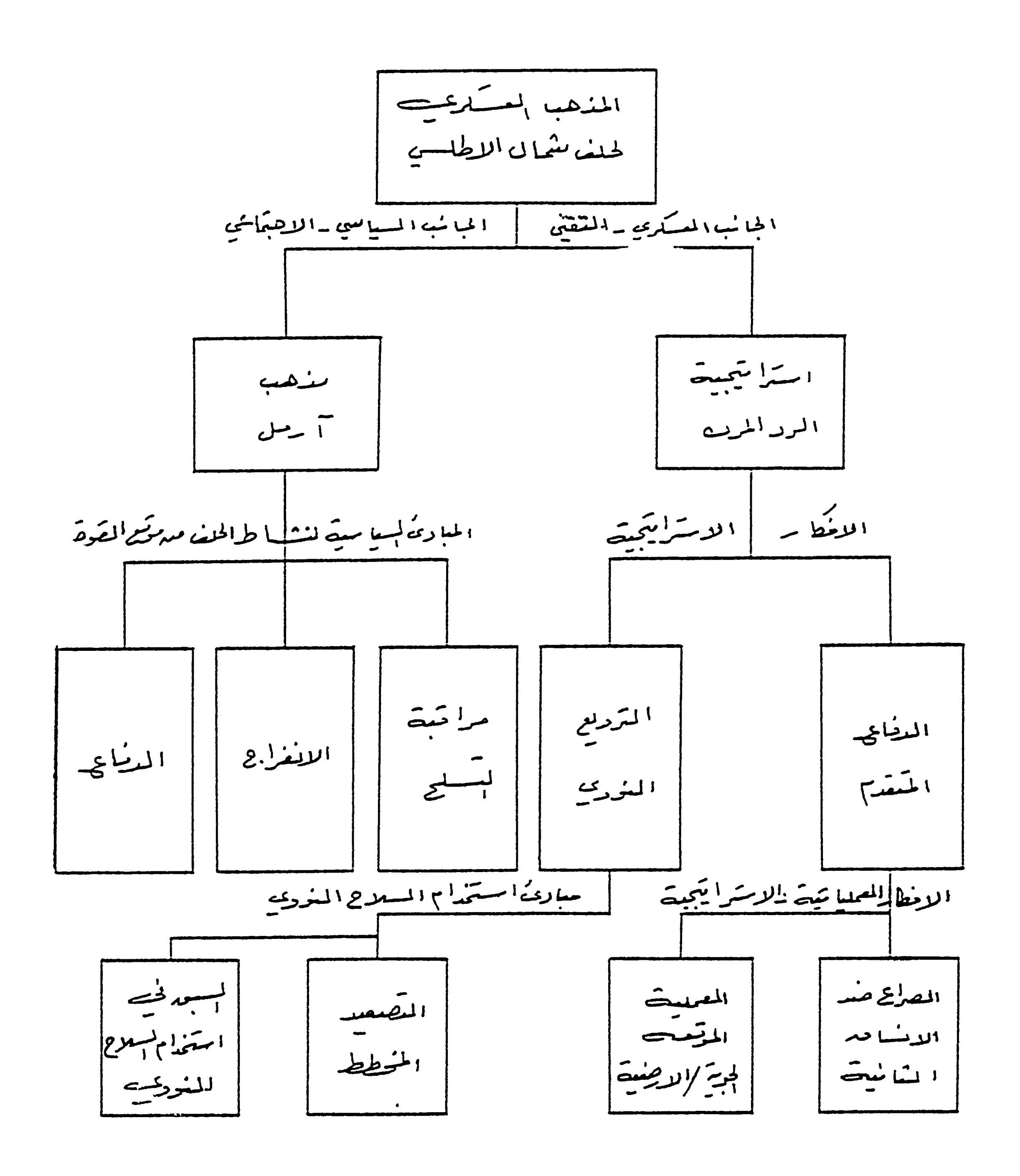
لقد بدأت المواجهة التكنولوجية عندما ألقت الولايات المتحدة القنبلة الذرية لأول مرة في التاريخ في السادس من آب العام ١٩٤٥ على مدينة هيروشيما اليابانية ثم في التاسع من آب العام ١٩٤٥ على مدينة ناغازاكي فأجبرت اليابان على الاستسلام ووضعت نهاية لعصر كامل أغلق بابه بانتهاء الحرب العالمية الثانية .

وكانت الأولوية القصوى عندئذ هي منع الاتحاد السوفييتي وهو المنافس الأول للولايات المتحدة من التوصل إلى تكنولوجيا القنبلة الذرية ، لكن الولايات المتحدة فوجئت بغريمها يصنع القنبلة الذرية ويجري تجربة بإلقاء قنبلة نووية في منطقة خالية من السكان .

وكانت مهمة الكوكوم هي السيطرة على المعلومات والبيانات والسلع الاستراتيجية والعمل على حرمان المعسكر الاشتراكي بصفة خاصة منها وكان لدى هذ الجهاز الخطير معلومات تفصيلية عن أدق ما يجري في الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية بدءاً بمحصول القمح حتى إمكانيات العقول الإلكترونية ، وأدق استخدامات التكنولوجيا في مجال التسليح وإذا كانت المواجهة بين المعسكرين الغربي والشرقي قد انتهت بانتصار حاسم لصالح الأول فإن حرب الخليج قد دقت ناقوس الخطر في آذان المسؤولين الغربين خاصة فيما يتعلق بإعادة النظر في كل ما يتم تصديره لدول العالم الثالث ، ولا يستثنى من هذه القاعدة إلاّ إسرائيل .

وبعد تجربة الكوكوم الناجحة فإن الولايات المتحدة تبحث في إنشاء أجهزة مماثلة للكوكوم تنيط بها مهمة الحظر التكنولوجي والحظر الاستراتيجي بالنسبة للعالم الثالث وخاصة في مجال التكنولوجيا النووية .

وإذا كان إنشاء مثل هذه الهيئة في صالح الدول الغربية ويتسق مع فكرة النظام العالمي الجديد فإن الحظر التكنولوجي الموجه ضد دول العالم الثالث سيكون بمثابة طوق تقيد به طموحات هذه الدول في بناء جيش قادر على حماية أمنها القومي واستقلالها السياسي والاقتصادي خاصة في غياب نظام دولي عادل تطبق فيه نفس القواعد على جميع دول العالم .


المذهب العسكري
لحلف شمال الاطلسي
الجانب العسكري - التقني
الجانب السياسي - الاجتماعي
استراتيجية
الرد المرن
مذهب
آرمل
الاخطار الاستراتيجية
المبادئ السياسية لنشاط الحلف من موقع القوة
الدفاع
المتقدم
الترديع
النووي
مراقبة
التسلح
الانفراج
الدفاع
الاوضاع العملياتية الاستراتيجية
مبادئ استخدام السلاح النووي
الصراع ضد
الانساق
الثانية
المعركة
المرتقبة
الجوية/الارضية
التصعيد
المخطط
البدء في
استخدام السلاح
النووي

الحادي والعشرون : الاعتبارات السياسية ـ الاستراتيجية الأمريكية ومساسها العميق بالأمن الاستراتيجي العربي حسب وجهة نظر المذهب العسكري الأمريكي :

بعد الحرب العالمية الثانية وبدء اليقظة السياسية العربية لتحقيق الوحدة العربية لاحظ الغرب الوجود البحري السوفييتي المنتظم القائم في المتوسط الشرقي في الستينيات بحيث لم يبق هذا البحر وقفاً على الأساطيل الغربية تحتكره وحدها ، ولذا فقد اعتبر الحلف الأطلسي منذ ذلك الوقت أن جناحه الجنوبي قد أصبح مهدداً يلتف على مؤخرته الخصم وانتزعت منه السيطرة البحرية المطلقة في الحوض الشرقي من المتوسط .

وقد أعدت الترتيبات في الحلف الأطلسي لإنشاء قيادة بحرية جديدة ونقل قيادة الجناح الجنوبي إلى الحوض الغربي من المتوسط وتحصين الجزر الإيطالية (صقلية ، سردينيا) والجزر الإسبانية ومحاولة العودة السياسية إلى شمال أفريقيا وتوفير بعض القواعد البحرية والجوية عندالاقتضاء للغرب .

وبدأ التمركز البحري والجوي الغربي حول الممرات الهامة في المتوسط المركزي تطبيقاً لمفاهيم الاستراتيجية الجديدةالغربية ، وتكيفاً مع الأوضاع الاستراتيجية الحديثة في حوض المتوسط الشرقي ، وتحول الجهد البحري الغربي إلى الحوض الغربي في المتوسط وإلى المحيط الأطلسي وبذلك انتقل مركز الثقل العام للقوات البحرية الغربية وفي طليعتها أميركا إلى المحيط الهندي .

وقد سمح هذاالانتقال الاستراتيجي للقوى البحرية الغربية التمركز على مقربة من قارة آسيا وأفريقيا بآن واحد وسرعة اتصالها بالبحر المتوسط عبر البحر الأحمر الوصول سريعاً إلى خلفية القارة الأوروبية .

ومثل هذا الوضع البحري الجديد فسح المجال واسعاً لعمل طليق وبعيد عن الأخطار والتدخل السريع على خطوط مواصلات بحرية رئيسية وحيوية للغرب وعلى محور عمليات بحرية خارجية سواء على اتجاه أفريقيا الشرقية أو سواحل آسيا والعمل على مراقبة اتجاهات الاقتراب الممكنة إلى قلب الاتحاد السوفييتي وتهيئة الضربات إلى آسيا الوسطى السوفييتية عند الاقتضاء .

وفي عهد الأساطيل الذرية والصواريخ العابرة القارات ، أصبح المحيط الهندي منطقة مواصلات بحرية وجوية كبرى ومحطة وسيطة تصل الهادي والأطلسي وتتيح الانتقال إليهما بسرعة والارتباط بينهما بالإضافة إلى خطورة السيطرة على مناطق الطاقة الرئيسية في الخليج والتحكم في

أسواق أفريقيا وآسيا الجنوبية وفي مصادر المواد الأولية الخام وفي مختلف الثروات الأساسية في القارتين .

ومثل هذا القوة البحرية الدائمة المتفوقة تُحقق للغرب أهدافه السياسية والاقتصادية والعسكرية الكبرى وتلبي متطلبات أغراضه الاستراتيجية الضخمة في تلك البقعة من العالم حيث انفردت أمريكا بالمنفعة الاستراتيجية والاقتصادية دون أوروبا ودولها على أثر عدوان إسرائيل وتشجيعها على شنه على مصر والأردن وسورية في حزيران عام ١٩٦٧ تحت مظلة التعايش السلمي آنذاك .

وكان من نتيجة ذلك إغلاق قناة السويس ، وبذلك أصبحت أوروبا تحت رحمة أميركا بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية في دولها ونتيجة فروق الأسعار في النقل البحري إليها بدورانه الكبير حول القارة الأفريقية وطريق رأس الرجاء الصالح وجبل طارق أو بحر الشمال ، كما أغلق ممر الطرق البحرية بين المتوسط والمحيط الهندي فضلاً عن سد الطريق الطبيعي في وجه الأساطيل السوفييتية عبر البحر الأحمر والتي كانت تحاول تثبيت وجودها في المحيط الهندي وتوثيق علاقاتها السياسية والاقتصادية بأفريقيا وآسيا .

وتسنى لأمريكا بعدوان إسرائيل على العرب الذي هيأت له الظروف السياسية والعسكرية المناسبة أن تبلغ هدفاً استراتيجياً ضخماً بصورة غير مباشرة ، فقد وضعت أوروبا اقتصادياً في قبضتها من حيث الطاقة والنقل البحري وأربكت كثيراً التحرك البحري السوفييتي في المحيط الهندي ، وحدت من فعاليته وجعلت العرب يخسرون أراضيهم وسمعتهم ومكانتهم الدولية . فأصيب الأمن الاستراتيجي العربي بضربة عميقة في نقاط القوة للدول العربية المتاخمة لإسرائيل .

ويعود المفهوم السياسي العالمي الأمريكي في السيطرة الدولية على القارات والمحيطات والشعوب إلى مذهب سياسي ـــ استراتيجي عالمي صاغه الساسة الأميركيون منذ أوائل الحرب العالمية الثانية في ترقبهم لأفول أورربا وزوال دولها الكبرى الاستعمارية آنذاك ووراثتهم التامة للنفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري الأوروبي .

ومنذ عام ١٩٤٥ أصبح المبدأ الاستراتيجي الأمريكي الدائم في الشؤون الخارجية العالمية ينص على : « إن مجال السلامة القومية الأمريكية وخطوط دفاعها هي خارج الولايات المتحدة وتبدأ عند حدود الدول الأخرى وسواحلها في آسيا وأوروبا وأفريقيا » .

وكان مركز الثقل العسكري في نظر المخططين الأمريكان وما يزال ، يستند إلى المجال البحري الحيوي للمحيط الهادي وسواحل آسيا فيه ، إلا أن محور الجهد البحري الحديث فقد انتقل منذ الخمسينيات إلى المحيط الهندي حول بحرالعرب والخليج وأصبح في منتصف الستينيات من أهم

المرتكزات الدفاعية ــ الهجومية لسياسة الردع والتعرض على النطاق الإقليمي لدول آسيا وأفريقيا وعلى المستوى العالمي بالنسبة للاتحاد السوفييتي .

وتتركز المجابهة السياسية العنيفة والاقتصادية بين الحلفين العالميين في هذا المحيط بالنظر لحرية العمل البحري الطليق لكليهما من القيود والسواحل القريبةالمسيطرة . وتقدم القواعد الساحلية البحرية أو الجوية التسهيلات اللازمة والضرورية لأية عمليات بحرية وبرية وجوية ممكنة على سواحل هذا المحيط وفي بعض أعماقه القارية .

ويتميز هذا المحيط بمواقعه القارية الحساسة التي لا تغطيها الالتزامات العسكرية للحلفين وبأهمية موارد الطاقة والمواد الأولية المتوفرة في سواحله ولا سيا في منطقة الخليج وأفريقيا الشرقية وقلة عددالسكان في الجزيرة العربية وتزايدها في شرقي أفريقيا وشبه القارة الهندية ، وتعدد أنواع الشعوب ورغبتها السلمية في تجريد هذا المحيط من الأسلحة النووية وإبعاده عن الصراعات الدولية .

وهذا المحيط يتوسط ما بين الأطلسي والهادي ويشكل حلقة اتصال بينهما مع ارتباطهما بالمتوسط عن طريق البحر أو جبل طارق ، كما يؤلف رقعة مائية سهلة لتنقل الأساطيل بين المحيطين الآخرين والمتوسط في أية استراتيجية بحرية عالمية متوازنة ومتكاملة عمادها في هذه الرقعة من الوطن العربي لتنفيذ هذه الاستراتيجية .

وعلى هذا فإن العوامل المؤثرة والعناصر الأولى في السيطرة على المحيط الهندي هي : السكان ونزعاتهم والعوامل الطبيعية والجغرافية والاقتصادية وموادرالطاقة والمواد الأولية والتجارة ، ووجود القوى البحرية للدول العظمى وما يقدم لها من تسهيلات في القواعد البحرية والمطارات والمرافىء والمراسي والجزر والمضايق بالإضافة إلى المسافات الطويلة فيه .

ويعتبر الخليج العربي ووضعيته الجغرافية موقعاً هاماً ومناسباً للوصول إلى طرفيه الشرقي والغربي .

. مواجهة القوى العظمى على مشارف منطقة الأمن العربي وفي داخلها

منذ أن استقر الأسطول السوفييتي في البحر خلال النصف الثاني من الستينيات ، اعتبر الغرب أنه قد طرأ اختلال كبير على النظام الدفاعي للحلف الأطلسي إذ أصبحت مؤخرة هذا الحلف مطوقة في جناحها الجنوبي الشرقي على الأقل ، وغدا الترتيب الاستراتيجي الأمريكي الذي كان محوراه الرئيسيان البحر المتوسط والمحيط الهادي مضعضعاً بسبب فقدان حرية العمل الطليق

فيهما نظراً لوجود أسطولين سوفياتيين أيضاً في هذين البحرين يراقبان التحركات البحرية للدول الغربية ويتعقبان في كل مناسبة الأساطيل الأوروبية الأمريكية .

واضطرت أمريكا والحلف الأطلسي إلى إعادة النظر في الانتشار البحري الاستراتيجي وتوزعهما المتوازن في المتوسط والمحيط الأطلسي والمحيط الهادي . وأصبح المتوسط موقعاً متقدماً للغرب فقط بعد أن كان المركز البحري الرئيسي للغرب من أجل الدفاع عن أوروبا والمشرق والمغرب العربيين وأفريقيا وانتقل محور ثقل الاستراتيجية للأساطيل الغربية إلى المحيط الأطلسي الجنوبي والمحيط الهندي والمحيط الهادي الأوسط وحلت أمريكا مكان بريطانيا عندما أعادت النظر في استراتيجية شرقي السويس التي كانت العمود الفقري لعدة قرون في الترتيب البحري العالمي لبريطانيا العظمى .

ويشكل الأسطول السادس الأمريكي في المتوسط والأسطول الخامس الأمريكي مع السابع وقوات التدخل السريع الخارجي الهيكل الاستراتيجي العام للدفاع الهجومي الأمريكي في المحيطات العالمية . ولئن كان هذا الانتشار البحري يوجه في الدرجة الأولى إلى الاتحاد السوفييتي إلا أنه يهدد بصورة مباشرة الوطن العربي وينال من أمنه الاستراتيجي القومي باعتبار الأسطول السادس مخصصاً لدعم وجود إسرائيل أكثر من المحافظة على المجنبة الجنوبية للحلف الأطلسي وذلك حسب تصريحات المسؤولين الأمريكيين المتعددة في مناسبات كثيرة وباعتبار المفرزة البحرية الأمريكية في المحيط الهندي وبحر العرب معدة للتدخل في الخليج واقتحام حقول النفط ومصافيها على جانبي خليج البصرة ابتداء من مضيق ورأس مسندم حتى عبادان وهكذا أصبح الوطن العربي مهدداً بقوات أجنبية بحرية وجوية وبرية في جبهته الشمالية الغربية وفي خلفيته الجنوبية الشرقية .

ويعد المحيط الهندي وبحر العرب الخط الدفاعي الهجومي الأخير للولايات المتحدة في مجابهتها للوجود البحري السوفييتي وللدفاع عن مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية ولتوجيه الضربات النووية للأهداف الاستراتيجية الأولى في المجال القاري السوفييتي وذلك بالانطلاق من أدنى النقاط حرباً إلى هذه الأهداف المتمثلة في بحر العرب بالنسبة للأهداف في آسيا الوسطى السوفييتية وفي خليج البنغال بالنسبة للأهداف في آسيا الوسطى السوفياتية . أما البحر المتوسط والمحيط الهادي الغربي فلتوجيه الضربات النووية إلى الأراضي السوفييتية في القوقاز وأوكرانيا وللشرق الأقصى السوفييتي وسيبيريا .

ويرتسم حول الرقعة البحرية في المحيط الهندي مجال قاري هائل يشمل قارة آسيا وشرقي أفريقيا وغربي استراليا فيشكل « القوس الروحي » للعالم الشرقي والإسلامي ابتداء من مدغشقر وموزامبيق وكل شرقي أفريقيا ومروراً بالجزيرة العربية وإيران والباكستان وأفغانستان والهند وبنغلادش وبورما والملايو وانتهاء بأندونيسيا .

ويزخر « القوس الروحي » بالطاقات البشرية الكبيرة وبالموارد النفطية الهائلة وبالمصادر الطبيعية والمواد الأولية الغزيرة التي يقوم الرفاه الاقتصادي الغربي عليها ويعتمدها التطور الحضاري الأوروربي ــ الأمريكي والتي بدونها يحدث الشلل والاضطراب في مجمل الحياة الاجتماعية والسياسية والصناعية للدول الغربية والولايات المتحدة معاً .

الدخول الأمريكي المباشر في المنطقة :

الدخول الأمريكي إلى المنطقة شكّلَ ولوجاً سهلاً دون ثمن يذكر كشف بجلاء القيادة السياسية في واشنطن التي أمسكت بزمام الأمور الإقليمية والدولية وعن مهارة القيادة العسكرية وحنكتها في إدارة دفة الحرب واستغلال دروس الحروب السابقة في **منطقة الشرق الأوسط ، وما أفرزته من خبرات** ولقد درجت الإدراة السياسية في واشنطن على إتباع أسلوب التدرج من السهل إلى الصعب ، ومن الرفض المطلق إلى الممكن ثم القبول وذلك على الشكل التالي :

- الحصول على الموافقات الإقليمية « طلب من الكويت وآخر من السعودية بالتدخل ثم شفعه بإصدار قرار من الجامعة العربية يدين العراق ويلزمها بالانسحاب الفوري من الكويت تحت طائلة المسؤولية » .
- إقناع الرأي العام الأمريكي بضرورة التدخل حفاظاً على المصالح الأمريكية مع تهوين الخسائر البشرية المتوقعة والتقليل من الكلفة المادية فالدول الخليجية **وعدد من دول غرب** أوروبا واليابان ستتكفل الخسائر المادية .
- مجلس الأمن أصدر ١٢ قرارً متتالياً بتجريم تصرفات العراق وتخويل دول التحالف بالقيادة الأمريكية إدارة عملية تحرير الكويت .

والأرجح أن دوافع الولايات المتحدة إلى عسكرة أزمة الخليج هي :

- إن الظروف السياسية الدولية ومسرح العمليات العسكري وملابسات بداية الأزمة وتطورها عوامل ملائمة لمباشرة أمريكا دورها المخطط في المنطقة وبشكل مباشر .
- إن الفرصة مهيأة لكي تفرض أمريكا هيمنتها على النظام الدولي الجديد بإعتبارها قطبها الوحيد بعد انهيار قطبه الآخر الاتحاد السوفييتي .

الركائز الأساسية التي استندت إليها خطة العمليات الحربية :

١ ــ الحصول على المعلومات كافة والتي تتضمن حجم وأماكن تمركز القوات العراقية ودفاعاتها وتسليحها ومحاور تقدمها وخطوط انتشارها ونواياها وروحها المعنوية ومقرات القيادة ووسائط الاتصال ، وطرق الإمداد وأماكن المستودعات الاستراتيجية وقد استنفر لهذه الغاية وسائط الاستطلاع البرية والجوية والعملاء والدوريات العاملة خلف الخطوط .

٢ ــ فرض السيادة الإلكترونية المطلقة على مسرح العمليات ، وتعمية الأجهزة الرادارية وتضليل صواريخه المواجهة ، والتشويش على وسائط الاتصال اللاسلكية وكان الهدف من هذه الإجراءات والإجراءات الأخرى هو شل قدرة القيادة العراقية في السيطرة على القوات .

٣ ــ تحقيق السيطرة الجوية الكاملة على أجواء مسرح العمليات ومنع أي تدخل جوي عراقي مهما كان حجمه من العرقلة أو الإعاقة أو تقديم الدعم للقوات البرية أو البحرية .

٤ ــ تطبيق المذهب العسكري الجديد الذي تعتنقه قوات حلف شمال الأطلسي منذ نهاية السبعينيات والمعروف بالحرب البرجوية ٢٠٠٠ لهز الاتزان الاستراتيجي للقوات المعادية في مسرح العمليات وذلك بشن هجوم خاطف ضده مع استخدام كافة أبعاد القتال البري والجوي والبحري ، والاقتحام الجوي الرأسي وحرب الفضاء لتشتيت ذهن الخصم حتى يندحر ويستسلم .

٥ ــ تحقيق التفوق النوعي على الخصم بزج **قوات منتخبة تتميز** بكفاءة قتالية عالية وبتسليح متطور وبروح معنوية عالية وتنسيق تعاون متكامل .

٦ ــ تحقيق مبدأ المفاجأة في الزمان والمكان وفي تنفيذ الخطط الخداعية ، وما يصاحبها عادة من تظاهرات عسكرية على اتجاهات معينة .

٧ ــ وضع خطة إعلامية ملائمة تخلق نفسية الحرب وتلائم أخبارها وتطوراتها وتستند على قدرة من الفعل السياسي والعسكري لتشغيل سلاح الإعلام على الوجه المفيد خاصة الموجه نحو الروح المعنوية للقوات العراقية .

وتطلب تحقيق تلك الركائز بذل جهود مضنية ، وأنشطة مكثفة استغرقت ٢٠٠ يوماً (٤٨٠٠ ساعة) بينما لم تستغرق القتال الفعلي سوى ٤١ يوماً (٩٨٠ ساعة) دارت خلالها الحرب الجوية كما شاركتها الحرب البرية في المئة ساعة الأخيرة .

- توقيع عقوبات اقتصادية وتوجيه الأنظار إلى رفضها من قبل العراق وبالتالي عدم جدواها تجاه التعنت العراقي .
- إبعاد إسرائيل عن ساحة المواجهة ، ومنعها من الدخول على خط الأزمة بشكل مباشر أو غير مباشر منعاً من تثوير مشاعر الشعب العربي .
- إثارة حفيظة الرأي العام الدولي تجاه حجز النظام العراقي لرهائن بشرية من عدة جنسيات واتخاذهم دروعاً لحماية المنشآت العراقية الحيوية .
- رسم هالة معينة حول إمكانية الجيش العراقي « تسليحه وكفاءته وخبراته » لحشد أكبر حجم من القوات الحليفة في مواجهة الحشد العراقي وللمشاركة الدولية في المسؤولية .

وفي هذا المجال لا بد من استعراض سريع للأحداث التي مرت بها المنطقة العربية من جراء

إقدام نظام صدام حسين في العراق على غزو الكويت لأنه ما نتج عنها من أمور ومسائل ونظريات أغنت الاستراتيجية الأمريكية ، وفتحت المجال للمنظرين الاستراتيجيين الأمريكيين لإعادة النظر **بعدد من مفاصل المذهب العسكري الأمريكي وتثبيت بعضها الآخر بعد أن ثبت صحتها وقدرتها ، وذلك للأسباب التالية :**

ــ كانت المواجهة العسكرية بين الجيش العراقي من جهة ، وبين القوات الأمريكية والقوات الحليفة من جهة أخرى ، مواجهة مباشرة « جوية ــ برية ــ بحرية » وبالتالي كانت أيضاً مواجهة بين السلاح الشرقي والسلاح الغربي بما تمتاز به هذه الأسلحة من صفات ومكونات ومقومات .

ــ تم استخدام بعض الأسلحة والمعدات الحديثة والمتطورة لأول مرة في تاريخ الحروب المعاصرة ، فكانت الحرب الخليجية حرب اختبار لهذه المنظومات الجديدة مما ترتب على ذلك أساليب جديدة ، وأشكال معينة من السلوك الحربي تنظيماً وتنفيذاً . فكان لذلك أثر كبير في أنظمة القتال وأساليبها .

ــ كانت حرب الخليج فرصة ذهبية للمذهب العسكري الأمريكي الجديد لمعرفة مدى قدرة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها على تطبيق عدد من المفاهيم العسكرية الاستراتيجية « كمفهوم القوى الإجمالية ــ الحركية الاستراتيجية ــ ومفهوم ثالوث القوات الاستراتيجية ــ ومفهوم الحرب الاستراتيجية المحدودة ــ ومفهوم الحرب التقليدية » .

ــ طبقت الجيوش الأمريكية والحليفة لأول مرة مفهوم المعركة الأرضية ــ الجوية المشتركة بعد أن حشدت له الإمكانات وهيأت له الظروف وأمنته بعوامل أساسية ساعدت على إنجاحه حيث أثبتت هذه الجيوش مقدرة فائقة في التنفيذ وقدرة على حسم الأمور سياسياً وعسكرياً ومعنوياً دون تخطي العتبة النووية .

ــ استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تؤكد للعالم قدرة المذهب العسكري لقوات الحلف الأطلسي ــ والتي وضعت أسسه ومبادئه وأهدافه ــ على العمود وعلى **الفعالية في** الإنجاز ، فقد كانت القوات الكبيرة التي احتشدت بسرعة كبيرة في منطقة صغيرة من العالم كمنطقة الخليج تعمل بتعاون وثيق وتنسيق كامل ، وحسب خطط استراتيجية واحدة لتحقيق هدف واحد ، وكانت النتائج التي تم تحقيقها رسالة واضحة الأهداف والأبعاد موجهة للاتحاد السوفييتي أولاً وللعالم ثانياً حيث تؤكد النتائج سعي الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على العالم وفرض سياسة الأمن الاستراتيجي التي تراها مناسبة لتحقيق مصالحها ومصالح حلفائها .

ــ نجح المذهب العسكري الأمريكي في إبراز دور المفاهيم البحرية العسكرية خاصة فيما يتعلق

بمفهوم القدرة البحرية ، ومفهوم السيطرة على البحار من حيث القدرة على النقل الاستراتيجي ، واستخدام حاملات الطائرات ، والغواصات والاستفادة القصوى من القواعد الجوية ــ البحرية الحليفة وفي المحافظة على مستوى عالٍ من الفعالية لقوات الإمداد المادي التقني ، وقوات الدعم .

ــ ترجم المذهب العسكري الأمريكي الجديد بنود الخطة السرية الشهيرة ١٠٠٢ ــ ٩٠ التي أعدتها إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر ، للتدخل العسكري في الخليج إلى واقع ملموس ، فأصبحت هذه البنود صالحة لأغراض الدفاع المكثف عن هذه المنطقة الحيوية من العالم .

ــ ثبت وبشكل واقعي أن تصريحات المسؤولين الأمريكيين السياسيين والعسكريين حول الالتزام الكامل بالدفاع عن الحلفاء والأصدقاء ، وعن المناطق الحيوية الاستراتيجية من العالم ، والتي تعتبرها واشنطن خطوطاً حمراء لا يمكن السماح لأحد بتجاوزها هي تصريحات تنطلق أساساً من المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة ، وتؤكد مصداقية البنود الاستراتيجية العامة للمذهب العسكري الأمريكي بشقيه السياسي والتقني العسكري .

ونتيجة لذلك فقد تعرضت المنطقة العربية لخطر كبير ، إذ كان من الممكن أن تنشب حرب عالمية ثالثة ، أو حرب نووية مدمرة ، أو حرب تقليدية إقليمية أحد أطرافها إسرائيل المستفيد الأول من نتائج هذه الحرب على الصعد كافة وبذلك تعرض الأمن القومي العربي لمخاطر جسيمة هددت حاضر الأمة العربية ومستقبل أجيالها ومع ذلك فإن ما نتج عن حرب الخليج كان مدمراً بشرياً واقتصادياً وعسكرياً وسياسياً شكل خسارة كبيرة دفع ثمنها العرب من قضاياهم المصيرية وأموالهم واقتصادهم لأن هذه الحرب وقعت فوق أرض العرب وبوسائطهم وبواسطتهم .

ولقد شربت المؤسسة العسكرية الأمريكية حتى الثمالة كأس انتصارها السهل عسكرياً في الخليج وراحت تستخدم هذا الانتصار في أكبر قدر متاح داخل نسيج الحياة الاجتماعية في العالم بحيث لا تريد أن تدع مجالاً للشك بأن الذي جرى في الخليج هو انتصار وطني أمريكي يعيد إحياء الثقة بهذه الوطنية التي زعزعتها أخلاقياً وسياسياً وعسكرياً تجربة فيتنام .

إن الاندفاعة الأمريكية نحو إمساك مفاصل القرار الدولي إثر التغييرات التي غيبت الموقع المنافس للاتحاد السوفييتي ، كانت في خلفية الأسباب التي أطلقت قرار الحسم العسكري الأمريكي في حرب الخليج ،ولقد رسمت نتائج حرب الخليج مؤشراً نوعياً جديداً عكس تنامي قوة الولايات المتحدة ، واستفرادها بالنظام الدولي تحت شعار إعادة الاعتبار للشرعية الدولية .

لقد أعطت نتائج حرب الخليج عائدات كثيرة أفادت في :

١ ــ إنعاش الاقتصاد القومي الأمريكي فقد تحملت دول الخليج كل إعباء ونفقات الحرب بما فيها الأسلحة والذخائر والتي استخدمت لاول مرة من تجارب وإنتاج برامج حرب الكواكب .

٢ ــ تجديد حركة الحياة في المصانع المؤسسات الأمريكية وذلك من خلال عقد صفقات الأسلحة لدعم قدرة دول الخليج للدفاع وخاصة في الطيران والصواريخ والذخائر وإلى جانب ذلك كانت حرب الخليج فرصة لتسويق وبيع الكثير من فائض التسليح الأمريكي بما يسمح للولايات المتحدة بتجديد تسليحها بعد بيع سلاحها الحالي .

أضواء على بعض معطيات الأمن العربي في مرحلة ما بعد حرب الخليج :

● لا توجد منطقة في العالم تبتعد عن الولايات المتحدة الأمريكية بقدر بعد منطقة الخليج العربي ، فالمسافة الجوية بين السواحل الشرقية الأمريكية والخليج تزيد عن سبعة آلاف ميل بحري ، أما المسافة بحراً وهي الطريق التي تستخدمها قوات الانتشار السريع تتراوح بين ثمانية آلاف وخمسمائة ميل بحري عبر قناة السويس واثني عشر ألفاً عبر رأس الرجاء الصالح .

ويتجلى المدلول الإدزاري لهذه المسافات في عوامل ثلاث :

١ ــ القوات البرية والجوية التكتيكية المخصصة للعمل في إطار قوات الانتشار السريع التي أنشئت عام ١٩٨٠ بهدف حماية المصالح الأمريكية في منطقة الخليج متمركزة في الولايات المتحدة نفسها مما يتطلب مخصصات ضخمة جداً لتأمين الوسائط اللازمة لنقلها بسرعة إلى منطقة الخليج .

٢ ــ الولايات المتحدة لا تملك أية قاعدة عسكرية في منطقة جنوب غرب آسيا وهذا الوضع يستدعي اتخاذ تدابير خاصة لإمداد القوات إثر انتشارها في تلك المنطقة « بالطبع عدا قاعدة دييغوغارسيا الصغيرة وإسرائيل » .

٣ ــ إن القوات السوفييتية وسواها من القوات المعادية الموجودة في المنطقة هي في وضع أفضل من الأمريكية إذ أنها أقرب موقعاً وأكبر حجماً .

وبالمقارنة فإن المدة اللازمة للقوات السوفيتيية المحمولة جواً للوصول إل منطقة الخليج تحسب بالساعات والأيام في حين تحسب بالنسبة للقوات الأمريكية بالأسابيع والأشهر وبالطبع فإن النصر سيكون إلى جانب الطرف الذي يصل أولاً وبقوات معقولة ، فالسبق في الوصول يحقق استراتيجية المبادأة وهي أفضل الاستراتيجيات في منطقة الشرق الأوسط سواء للولايات المتحدة الأمريكية أو للاتحاد السوفييتي .

ومما يزيد الصعوبة الناجمة عن بعد المسافة هو افتقار الولايات المتحدة إلى إمكانية النزول إلى الشواطىء زمن السلم أو الرسو عليها لأسباب سياسية وعسكرية ، فجنوب غرب آسيا ليس أوروبا

ولا شمال شرق آسيا حيث تحتفظ الولايات المتحدة بقوات كبيرة على الأرض ولها فيها حلفاء أكفاء .

إن أي تفكير بنشر قوات عسكرية أميركية في مناطق بعيدة لا بد أن يسبقه تخطيط لإيجاد قواعد تموينية ، ومراكز صيانة وسيطة أولاً ثم على تخوم المنطقة المحتمل التدخل فيها ولا يمكن لهذه القواعد إلا أن تكون موجودة على اليابسة ، ومن المعروف أنه لا يوجد للولايات المتحدة الأمريكية مثل هذه الإمكانية في منطقة جنوب غرب أسيا تبعاً لأقوال القائد الأعلى للقوات السريعة الانتشار : « لدينا قوة هامة في أوروبا الغربية ، أما في جنوب غرب آسيا فليس لدينا شيء سوى قطع الأسطول الموجودة في المحيط الهندي ، وفي أوروبا يوجد حجم كاف من المؤن والتجهيزات المكدسة مسبقاً لصالح قوات التعزيز المحتمل وصولها ، في حين لا يتوفر شيء من ذلك في جنوب غرب آسيا ، وهناك في أوروبا مقر قيادة وسيطرة جاهز بعكس جنوب غرب آسيا ، والوضع نفسه ينطبق على الوحدات الإدارية الموجودة في أوروبا الغربية ، وأخيراً الدعم الشعبي الأوروبي الغربي للوجود العسكري الأمريكي مضيمون إبان الأزمات ، وهو غير متوفر في جنوب غرب آسيا ، وتربطنا بأوروبا أحلاف لا وجود لها هنا .

وباستثناء قاعدة ديغوغارسيا التي تبعد مسافة ٢٠٠ ميل عن مضيق [هرمز] فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تملك أية قاعدة عسكرية في تلك المنطقة الواسعة من العالم الممتدة من تركيا حتى الفيليبين ، ولا يبدو أن الظروف مناسبة لا متلاك سواها ، إذ أن معظم الدول في هذه المنطقة لا تريد عقد اتفاقيات رسمية أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وإن حساسية هذه الدول المضيفة تجاه وجود عسكري أمريكي دائم على أراضيها أمر مفهوم ، إذ أن مثل هذا الوجود سيثير الانتقاد لدى العرب المتشددين ، وسوف يتهمون دول الخليج المحافظة بكونها عميلة للولايات المتحدة الأمريكية مما يهدد شرعية الأنظمة التي تسعى الولايات المتحدة إلى حمايتها ، على أية حال هناك من يعتقد بأن وجود قوات أمريكية على أراضي دول المنطقة أمرٌ غير مرغوب فيه إذ من المرجح تعرضها لعمليات فدائية كالتي جرت ضد مقر قيادة المشاة البحرية الأمريكية في بيروت يوم ٢٣ تشرين الأول عام ١٩٨٣ . ويجب أن لا ننسى أن أول وحدة أمريكية مقاتلة أرسلت إلى فيتنام كلفت بالدفاع عن القواعد الجوية الأمريكية لا للدفاع عن الفيتناميين الجنوبيين » .

الدروس المستفادة :

- قدرة الولايات المتحدة في إدراة الأزمات الإقليمية ، وفرض الحلول الملائمة ، وتنفيذ العقوبات المؤثرة على المعتدي لتعويض المتضرر عما خسره وفق الأعراف الدولية .
- تم حسم الأزمة بسرعة وبقوة وبعمل جماعي ، فرض مصداقيته بالسلاح .

• تم حشد قوات عسكرية برية جوية وبحرية بسرعة مذهلة حتى بلغ مجموعها أكثر من نصف مليون مقاتل بتشكيلات منتقاة من ٢٨ دولة .

• برزت وبشكل واضح التكنولوجيا الغربية المتطورة في البر والجو والبحر وأثبتت مقدرة في حسم الحرب بأقل الخسائر وبأقصر وقت .

• فقد الجيش العراقي صموده بسرعة وانهار تحت وطأة الضغوط العسكرية والنفسية **وفقد إرادة** القتال لدرجة أنه لم يبد أي رد إيجابي في ساحة المعركة ، والسبب الرئيس ضعف القيادات واهتراؤها وحمقها وعدم قدرتها على إدارة دفة الحرب .

• حققت الأزمة الخليجية التي سببها نظام صدام حسين لإسرائيل مغانم سياسية وعسكرية واقتصادية ضخمة فضلاً عن تعاطف دولي كبير معها إزاء عدم اشتراكها في هذه الحرب بعد قصفها بالصورايخ سكاد العراقية التي أصابت أهدافاً إسرئيلية بشكل عشوائي .

• استفادت الولايات المتحدة **وحلفاؤها** بسيل جارف من الخبرات والعبر والدروس خاصة في المجالات العسكرية التي استفادت منها مراكز البحوث والدراسات في تطوير الأسلحة والذخائر التي استخدمتها القوات الأمريكية والقوات الحليفة .

• استطاعت المؤسسة العسكرية الأمريكية استيعاب متطلبات تطوير المذهب العسكري وتعديل بعض فقراته على ضوء استخدامها للأسلحة التقليدية في ظروف كان من الممكن استخدام الأسلحة النووية التكتيكية في بعض مواقعها .

ومن الاستنتاجات التي خلص إليها تقرير وزارة الدفاع الأمريكية الذي أرسل إلى الكونغرس الأمريكي والذي تركز على مسار عملية التحالف ونتائجها ونقاط النجاح والفشل فيها لدى صنوف القوات المسلحة الأمريكية وأنواعها هي :

• كان أداء سلاحين هامين من أسلحة الجيش الأمريكي هما الطائرة الهجومية أف ١١٧ المعروفة باسم الشبح وصاروخ توما هوك كروز أقل من المستوى الذي كانت وزارة الدفاع تتحدث عنه بالنسبة لهذين السلاحين حيث أن الطائرة أف ١١٧ أصابت ٦٠ بالمئة فقط من الأهداف المحددة ، وأن صاروخ كروز أصاب نصف الأهداف المحددة له .

• إن أداء الخدمات والجهات المختصة خلال الحرب من عمليات استخبارية قبل وخلال الحرب وبعدها والتغطية الإعلامية كان جيداً وقد لعبت الأجهزة الموضوعة بالتصرف دوراً ملائماً لمتطلبات الحرب .

• القادة العسكريون الأمريكيون لن تتوفر لديهم في الميدان خلال فترة الحرب تقارير آنية ومناسبة في حينها عن الخسائر في جبهة القتال ، وإن ما تم تقديره من خسائر الجانب العراقي لم يكن دقيقاً تماماً .

- قائد جيش التحالف الجنرال نورمان شوارزكوف لم تتوفر لديه تقارير وافية ودقيقة عن فعالية الحملة الجوية ، ومدى الإصابات في الجانب العراقي مما جعل عملية تقدير نجاح القصف والحملات وتقرير الحاجة إلى تكرار القصف أكثر صعوبة .
- كان التعاون وثيقاً وناجحاً **بين قوات التحالف** البحرية والبرية والجوية والخاصة والمساندة منها وقد حققت هذه القوات واحداً من أكبر الانتصارات في التاريخ العسكري سرعةً وكمالاً .
- ظهرت مبالغة في تقارير قادة القوات البرية عن عدد الآليات والعربات والمدرعات العراقية التي تم تدميرها خلال النزال البري الذي **استمر مئة ساعة .**
- إن الحملة الجوية لم تدمر أجزاء من منشآت التسلح النووي العراقي وذلك لأن برنامج التسلح العراقي أكثر اتساعاً مما كان يظن سابقاً ، وأن هذا البرنامج لم يتعرض لانتكاسة جديدة حسب ما كان مرغوباً به .
- استراتيجية التحالف الدولي ضمنت إجراء الحرب في ظروف مواتية اعتمدت على نقاط القوة لدى التحالف ونقاط الضعف لدى الجيش العراقي الأمر الذي أدى إلى هزيمة استراتيجية صدام العسكرية والسياسية .
- التعاون الإقليمي ــ الدولي أوجد فرصاً جديدة للتقدم في عملية السلام لحل مشكلة الصراع العربي ــ الإسرائيلي ، وأوجد آمالاً تمثلت في هذه العملية التي بدأت بمؤتمر مدريد للسلام .

وقد أكدَّت الولايات المتحدة خلال وثيقة البنتاغون أنَّ هناك أخطاراً محتملة في العالم يمكن أن تشكل تهديداً للمصالح الحيوية الأمريكية مما يستوجب الاحتفاظ بقدرات عسكرية رادعة كما أكدت هذه الوثيقة أن أوضاع منطقة الشرق الأوسط ستظل لها الأولوية في اهتمامات الولايات المتحدة ، وأن احتمال أن تتدخل الولايات المتحدة في المنطقة مرة أخرى سيظل قائماً .

وحين يشير الخبراء الأمريكيون إلى منطقة الشرق الأوسط فإنهم عادة يقصدون الصراع العربي الاسرائيلي والمشكلة الفلسطينية ، وقد توسعت دائرة ذلك المصطلح لتضم أيضاً منطقة الخليج حيث ثبت أنه لا يمكن فصل أي جزء من قضايا المنطقة عن الأجزاء الأخرى ، ولعل ذلك ما جعل مخططي عملية السلام تتخذ مسارين متوازيين في آن واحد وهما :

ــ مسارالمفاوضات الثنائية بين إسرائيل وكل من الأطراف العربية المعنية .
ــ مسار المفاوضات متعددة الأطراف التي تدور حول المشكلات الإقليمية بشكل عام .

الثاني والعشرون : حول مسألة النظام الأمني الجديد :

• بانتهاء الحرب الباردة بين ما كان يسمى بالعملاقين ، وتخلي القيادة السوفياتية الجديدة عن الصراع الإيديولوجي في العالم ، وقلب نظامها السياسي رأساً على عقب من خلال انفتاحها على العالم الغربي طُرح نظام جديد اسمته الولايات المتحدة بالنظام الأمني الجديد حيث ارتفعت وتيرة صوت هذا النظام خلال حرب الخليج وبعدها ـــ عندما حارب التجمع العسكري العالمي العراق تحت هذا الشعار الذي يرى في الشرعية الدولية المعيار الأساسي لهذا النظام .

• إنَّ أول امتحان لهذا النظام هو في طروحات التسوية للقضية الفلسطينية ، إذ أنه لمن السهل رفع الشعارات البراقة ، وتزيين قرارات الأمم المتحدة بالتزام عناوين التسوية العادلة للتدليل إلى التمسك بالشرعية الدولية ، ولكن الواقع يفرض على المراقب تساؤلات هامة :

ـــ هل حقاً أن المنطقة ستنعم بالحقوق الإنسانية والأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي ؟ وهل ستعود الحقوق التي اغتصبتها إسرائيل إلى العرب بموجب النواميس الشرعية الدولية التي يجب أن تأخذ دورها الفاعل في قيادة العالم ؟

ـــ من سيتصدى لإسرائيل التي لا تزال مصرة على الإمساك بزمام التسوية وفق مفهومها للسلام وترفض الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة وإعادة الحقوق المغتصبة للشعب العربي الفلسطيني ؟

ـــ هل الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة التي قدمت للعالم هذا النظام الأمني الجديد قادرة على فرض الشرعية الدولية على إسرائيل كما فرضتها على العراق بالقوة ؟

ـــ هل يضمن النظام الأمني الجديد أمن العرب خاصة بعد انحسار الحرب الباردة وفي ظل بطء التسلح انطلاقاً من الوصاية التي ستفرضها الدول الكبرى على دول الشرق الأوسط ومن التبدلات التي حدثت في دول المعسكر الاشتراكي ؟

لقد كان من حظ الرؤساء الأمريكيين في الأربعين سنةالأخيرة أن كان لديهم خصم جاهز وعدو منتظر وهو الاتحاد السوفياتي والشيوعية الدولية « إمبراطورية الشر » ثم ذابت هذه الإمبراطورية بطريقة لم تحدث من قبل لأية إمبراطورية في التاريخ وبدأت عملية المراجعة تعبر الأطلسي إلى الولايات المتحدة حيث أصبح الوقت مناسباً . لتحويل جزء من الأعباء الباهظة لسباق السلاح إلى الخدمات كما راحت الولايات المتحدة تبحث عن طرق مواجهة وسط دعوات تطالب باختصار ميزانية القوات المسلحة ، وبقيت عملية البحث عن هدف للقوة**العسكرية الأمريكية** مستمرة .

ـــ ردع أي هجوم عسكري ضد الولايات المتحدة وحلفائها وأي بلد مهم بالنسبة لها .

ـــ زيادة نفوذ الولايات المتحدة في العالم بما يخلق مناخاً يساعد على التطور الديمقراطي والتجارة

الحرة ــ وفتح أسواق العالم أمام الولايات المتحدة بما يسمح لها الحصول على كل الموارد ، والوصول إلى كل المحيطات ، وحرية الحركة في الفضاء .

ــ تحقيق الأمن الاقتصادي فلا فرق بينه وبين الأمن العسكري لأن كل واحد منها مندمج في الآخر .

ومع ذلك بقي الهدف العسكري الأمريكي ضبابياً لأنه لا توجد قوة يمكن أن تشعر بأهميتها إلاّ بالقياس إلى قوة أخرى أمامها .

وهكذا فلم تكن الولايات المتحدة وحدها في عملية بحث عن فكر استراتيجي جديد يتلاءم مع ظروف متغيرة وإنما كانت دول العالم بأسره معها والوطن العربي مثله مثل باقي دول العالم كان هو الآخر يعيش حالة من الفوضى السياسية لم يكن منشؤها اختفاء العدو الذي يهدد الأمن القومي العربي ، إنما اختفاء المعادلة التي قام عليها الأمن القومي العربي ابتداء من سنة ١٩٥٥ .

وكانت القضية الفلسطينية أولى القضايا التي تأثرت وعانت بالفوضى التي أنشاتها حالة الفراغ الاستراتيجي الزاحفة على المنطقة كما يئست سورية من مقولتها التقليدية عن ضرورة استعادة التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل في المنطقة ، وكانت دول الخليج تزداد انطواء على نفسها وتحاول الاحتفاظ بثروتها .

ومن ناحية أخرى وبعد توقف الحرب العراقية ــ الإيرانية فإن الفراغ العربي العام الذي غطى المنطقة راح يشد العراق إلى دور إقليمي أوسع من حدوده .

وكانت إسرائيل تتابع ، وكذلك الولايات المتحدة ، بينما كانت أوروبا الغربية التي أغراها الفراغ إلى حلم بالعودة لمواقع نفوذ تقليدي في العالم العربي تحلم بالسيطرة من جديد .

أما عن الاستراتيجية الأمريكية إزاء المسيرة السلمية في منطقة الشرق الأوسط فقد صدر تقرير عن معهد واشنطن للدراسات الاستراتيجية تحت عنوان الاستراتيجية الأمريكية إزاء المسيرة السلمية يوحي بما يلي : على الولايات المتحدة القيام بالخطوات التالية التي من شأنها إحداث التغييرات :

أولاً : الأمن الإقليمي :

١ ــ تعزيز الوجود العسكري البحري الأمريكي في المنطقة .

٢ ــ تخزين الإمدادات العسكرية الأمريكية بشكل مسبق .

٣ ــ إجراء مناورات عسكرية مشتركة مع عدد من جيوش المنطقة .

٤ ــ تقديم ضمانات أمريكية ذات مصداقية لدول الخليج .

٥ ــ تحقيق المزيد من التعاون الأمني مع مجلس التعاون الخليجي .

٦ ـــ تخفيض مبيعات الأسلحة التقليدية وحصر المبيعات في تلك المصممة لتحسين الدفاع الأولي .
٧ ـــ تسهيل قدرة الولايات المتحدة على التدخل في الوقت المناسب .
٨ ـــ التطبيق الصارم لقرارت الأمم المتحدة المتعلقة **بنزع الأسلحة العراقية ومراقبتها .**

ثانياً : مراقبة التسلح :

١ ـــ ضرورة وجود مبعوث أمريكي خاص لتنسيق المساعي من أجل مراقبة التسلح .
٢ ـــ تشديد مصدر السلاح على القيود التي يفرضها .
٣ ـــ بذل المساعي لتوسيع نطاق المعاهدات الدولية للحد من التسلح في الشرق الأوسط .
٤ ـــ التركيز الخاص على اتفاقيات الأسلحة الكيميائية .
٥ ـــ بذل المساعي الإقليمية للحد من التسلح في إطار مفاوضات السلم العربية ـــ الإسرائيلية ، ولا سيما تدابير بناء الثقة المتبادلة .

ثالثاً : التنمية الاقتصادية :

١ ـــ تخفيف الفقر في المنطقة من خلال الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية .
٢ ـــ التركيز على النمو الاقتصادي بدلاً من إعادة التوزيع .
٣ ـــ إعادة صرف الأموال في البرامج الاجتماعية عوضاً عن البرامج العسكرية .
٤ ـــ تامين ضمانات القروض لتمويل استيعاب المهاجرين الروس في إسرائيل .
٥ ـــ دعم وتشجيع المشاريع سياسياً « المشتركة » مثل مشروع سد نهر اليرموك .
٦ ـــ تطبيق التعويضات العراقية .
٧ ـــ تطبيق النفقات الدولية للمساعدات الإنسانية .

وعلى الولايات المتحدة أن تأخذ في الاعتبار التغيرات التالية في المنطقة :
١ ـــ إيران تبذل مساعيها لتصبح أقوى قوة في الخليج وفي المنطقة إجمالاً .
٢ ـــ يبدي **الأصوليون** الإسلاميون عداءً صارخاً لأمريكا والغرب وذلك بدعم إيراني .
٣ ـــ ليس في وسع عملية السلام أن تحل المشكلات القائمة لكنها مشكلات قادرة على التأثير على ديبلوماسية السلام .

وعن المصالح الأمريكية في تسوية الصراع العربي ـــ الإسرائيلي فقد ورد في التقرير أن هذه المصالح تكمن في ما يلي :
ـــ تعزيز أمن واستقرار إسرائيل .
ـــ تشجيع العلاقات الجيدة ما بين أمريكا والدول العربية .

ـــ العمل على الحؤول من نشوء الصراع في منطقة شديدة الأهمية .

وفي رأي التقرير أن هناك تغيرات كثيرة حدثت في المنطقة أهمها :

ـــ تدمير القوى العسكرية العراقية .

ـــ تشويه سمعة منظمة التحرير الفلسطينية .

ـــ لم تعد سورية تعتمد على الاتحاد السوفييتي السابق .

ـــ آلت نهاية الحرب الباردة ونتائج حرب الخليج إلى انهيار جبهة الرفض العربية .

لذلك لابُدَّ من تلافي الأخطاء التي قد تعيق المسيرة السلمية كنشوب عمل عسكري جديد في المنطقة أو قيام متاعب جديدة وشديدة في وجه المفاوضات أو حصول انقسام كبير في الإجماع العربي على متابعة المسيرة السلمية .

إنَّ المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط هي مجموعة مصالح الولايات المتحدة في عالم ما بعد الحرب الباردة وفي أفضل إدراك عام يجب على الولايات المتحدة أن تسعى للمحافظة على استقلالها وخزينتها ورفاهيتها الاقتصادية . لكن يمكن خدمة المصالح الأمريكية بشكل أفضل لو تمكنت الولايات المتحدة بالتعاون مع الدول ذات العقلية نفسها من العمل على تشجيع استقرار أكبر والتسوية السلمية للنزاعات ، وسيكون هذا أحد أهم العناصر المهمة فيما وصفه الرئيس بوش بالنظام العالمي الجديد .

إنَّ الغزو العراقي للكويت هيأ قضية اختبار ناجحة لتقرب أمريكا من النزاع الأقليمي في التسعينات والتقرب الجماعي الذي اتخذته معظم المجموعة الدولية ضد هجوم العراق على الكويت يؤلف نموذجاً مثالياً لجهود مؤتلفة مستقبلاً .

ومع ذلك ورغم التغييرات التي أحدثتها نهاية الحرب الباردة ، وحرب الخليج ، فإنَّ مصالح أمريكا التقليدية في المنطقة ستبقى إلى حدٍ كبير أساس تورط الولايات المتحدة في الشرق الأوسط .

المصالح الأمريكية تتمحور حول سلامة المواطنين الأمريكيين وممتلكاتهم ، وحماية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط « حرية التجارة وأمن إسرائيل والدول العربية الصديقة وتركيا وتحقيق الاستقرار وتسوية النزاع وحرية البحار والنفط بأسعار معقولة » .

إن أحد الدروس المهمة التي يمكن استخلاصها من عاصفة الصحراء هو أن بإمكان الولايات المتحدة المحافظة على علاقات استراتيجية حتى خلال الأزمات مع إسرائيل والدول العربيةالصديقة ، وأيضاً المحافظة على المصالح القوية مع الدول العربية الصديقة إما بسبب مركزها بالنسبة لاستقرار المنطقة أو بسبب أهميتها كمنفذ إلى النفط ، كما لدى أمريكا مصالح هامة في المساعدة على

حماية تركيا من التهديدات الخارجية باعتبارها حليفاً حيوياً في حلف الأطلسي .

إنَّ للولايات المتحدة مصلحة قومية في المحافظة على إقامة نظام إقليمي أكثر ثباتاً يمكنه أن يحمي أصدقاء أمريكا وأن يحمي تدفق النفط .

بهذا الخصوص قال بوش : « يجب علينا أن نعمل سوياًلإقامة ترتيبات أمنية مشتركة في المنطقة . الوقوف ضد العدوان عليهم والاستعداد للعمل معهم لضمان السلام » .

وفي هذه الحالة فقد انصبت استراتيجية الأمن الأمريكية في الشرق الأوسط على عدد من العناصر الجوهرية بما فيها :

- ترتيبات أمنية ملائمة لإقامة توازن عسكري أكثر استقراراً بما في ذلك وجود أمريكي ملائم .
- مبيعات السلاح وسياسة السيطرة على التسلح .
- تحسين قدرات الوصول الأمريكية العسكرية إلى الأهداف البعيدة .
- تشجيع تسوية النزاعات الأقليمية عن طريق المفاوضات .

ثمة نقاط إضافية ذات علاقة يجب ألاّ تغيب عن البال وهي :

١ يجب أن يكون زعماء أمريكا واضحين لدول المنطقة والرأي العام الأمريكي في ماهية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط .

٢ ــ يجب أن تستمر الولايات المتحدة في أن تلعب دوراً مباشراً في أمن ودبلوماسية الشرق الأوسط .

٣ ــ أنه من الضرر السماح للعراق أو أية قوة أخرى بتحقيق هيمنة إقليمية .

٤ ــ يجب على الولايات المتحدة أن تكون أكثر احتراساً من الماضي إزاء سياسة التكيف مع المنتقمين في الدول المحلية .

٥ ــ يجب أن تكون متطلبات أمريكا الدفاعية في المنطقة متناسبة مع قوة القوى العسكرية المحلية ، كما يجب على أمريكا أن تخطط للاعتماد على نفسها إلى درجة كبيرة في المراحل الأولى من الأزمات مستقبلاً .

ولذلك فإن الولايات المتحدة ستلعب دوراً مميزاً في أمن الخليج بما في ذلك زيادة المناورات العسكرية متعددة الأطراف وخزن المعدات العسكرية ، وزيارات على مستوى عالٍ والتخطيط المشترك إزاء الأزمات المحتملة .

ثمة ثلاث مسائل قد تحتاج إلى أن ينكب عليها صانعوا القرارات في الولايات المتحدةعلى المدى المتطور :

- وجود أمريكي يعزز الروع ويحسن سرعة انتشار القوات الأمريكية في المنطقة .

- الإسراع بتقديم ضمانات أمنية أمريكية واضحة بغية تعزيز الروع لدول المنطقة .
- على الولايات المتحدة أن تحاول الحصول على تعهد يضمن خفض مبيعات الأسلحة التقليدية إلى المنطقة .

ولكنه يبدو أنه من الصعب جداً التفاوض حول اتفاقات إقليمية للسيطرة على التسلح في الشرق الأوسط في غياب تقدم سياسي واتصالات دبلوماسية بين الدول العربية وإسرائيل .

لقد جرى الحديث كثيراً ومازال عبر وسائل الإعلام ومن خلال تصريحات بعض قادة العالم الغربي عن نظام عالمي جديد يقوم على توازن المصالح وتطبيق الشرعية الدولية وإحترام حقوق الإنسان والدفاع عن الديمقراطية وغيرها من المبادئ . فالنظام العالمي الجديد هذا كما يقال لا وجود فيه لخلاف ايديولوجي بعد انهيار معظم أركان أحد أطراف النزاع وتسليمه بالهزيمة بل سيكون نظام التعاون العالمي بين دول المركز للارتقاء بمجتمعات الأطراف المختلفة التي تشكل مصدراً للأزمات حيث تدخل المؤسسات العسكرية في دول المركز بعد زوال الخصم التقليدي إلى متاحف التاريخ وتعيش مجتمعات الأطراف بحرية تامة بعيدة عن أي تدخل في شؤونها الداخلية ، والعدل هو القاعدة التي سيقوم عليها ذلك النظام .

والسؤال بعد ذلك هل هناك حقاً نظام عالمي جديد له هذه الأهداف السامية ؟

من أجل الرد لا بدّ من الاضطلاع على نشأة النظام العالمي السابق وسماته الرئيسية أولاً وإبراز ملامح النظام العالمي الجديد ثانياً .

- قبل الحرب العالمية الثانية كان السائد هو النظام الهرمي العالمي .
- بعد الحرب العالمية الثانية شهد العالم انبثاق نظام عالمي بديل شكل تعبيراً عن مصالح الحلفاء المنتصرين الذين صاغوا العالم من جديد تبعاً لمصالحهم دون الاهتمام بمصالح الآخرين مما شكل وضعاً حُدد فيه مناطق نفوذ بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة .
- في عام ١٩٤٦ أعلن مبدأ ترومان الذي ينص على التزام الولايات المتحدة بالتصدي للنفوذ السوفييتي بكافة الوسائل بما في ذلك الوسائل العسكرية وبدأت الحرب الباردة .

وفي إطار سياسة الغرب الجماعية لمواجهة الخطر الشيوعي أقيمت تنظيمات إقليمية اقتصادية وعسكرية وسياسية تمثل امتداداً للحلف الأطلسي .

ورغم أن الاتحاد السوفييتي لم يشكل خطراً حقيقياً على مصالح الولايات المتحدة وأن سياسته تميزت بالتدرج نحو الانفراج الدولي والتعايش السلمي فإن سياسة الولايات المتحدة وأهدافها لم تتغير باتجاه إقامة نظام عالمي جديد .

- إذا كانت قمة يالطا قد وضعت أسس نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد عملت

قمة مالطا في كانون الأول لعام ١٩٨٩ على إنهاء ذلك النظام . وكان اعترافاً رسمياً بهزيمة الاتحاد السوفييتي وبلدان حلف وارسو أمام الولايات المتحدة وحلف الناتو نجم عنه تخلي الاتحاد السوفييتي عن دوره كطرف مؤثر في عملية السلام .

وبذلك حدث اختلال في نظام القوى العالمي لصالح الولايات المتحدة . وبالتالي لم يعد توازن القوى هو مرتكز النظام العالمي الجديد ، وإنما أصبح العالم يخضع لنظام القطب الواحد بزعامة الولايات المتحدة وبقيمها الصالحة لكافة الشعوب ، ولكن الاقتصاد الأمريكي المصاب بالركود والتراجع لا يسمح للولايات المتحدة بدور مهيمن وأساسي في العالم أمام إمكانيات اليابان الاقتصادية ، وقوة أوربا الاقتصادية ، ولهذا فإن الولايات المتحدة تتحدث عن أخطار وهمية تهدد مصالح الغرب واليابان مع الإيحاء بأنَّ القدرة الأمريكية هي المؤهلة وحدها للتصدي لهذه الأخطار لتدفعهم صاغرين للانقياد وراءها تحت غطاء مزعوم بأن أي خروج عن هذا المفهوم يشكل تهديداً عالمياً .

ورغم زوال الخطر الشيوعي فإنَّ سياسة القوة والعدوان الأمريكية لم تتغير في ظل النظام العالمي الجديد على أساس أن كل نظام يتوافق والمواقف الأمريكية هو نظام مقبول ، وكل نظام يرفض الدخول في بيت الطاعة الأمريكي هو نظام متطرف معاد للشرعية الدولية والنظام العالمي الجديد ، وكمثال على ذلك فإن اختفاء النزاع غرب / شرق لم يُؤد إلى إلغاء مؤسسات الغرب العسكرية كحلف الناتو مثلاً .

إنَّ مواقف الولايات المتحدة المتباينة تثير لدى العالم قضية ازدواجية معايير الشرعية الدولية في سياستها حيث تكيل بمعايير متناقضة لا علاقة لها بالقانون الدولي ، ولا بالحقوق الإنسانية والديمقراطية ، فالتناقض في المعايير حسب مصالح القوة ، وليس حسب معايير الحق والقانون الدولي .

الثالث والعشرون : أضواء على مفاهيم جديدة في المذهب العسكري الأمريكي :

- **السيطرة على العالم والتحديات المحيطة :**

مع تفكك الاتحاد السوفييتي ـــ وإغلاق القواعد الأمريكية في الفيلبين العام ١٩٩٢ والتخفيض المرحلي للقوات الامريكية في اليابان وكوريا الجنوبية ، كل هذا قد يؤدي إلى إحداث فجوة أمنية في شرق آسيا وقد تظهر حالة من الفراغ العسكري .

فهل يمكن للولايات المتحدة في هذه الحالة تحت الشعور بالغرور لامتلاكها أكبر قوة عسكرية في العالم دون منازع أن تفكر في أن تهيمن على العالم وتحقق مما يسمى بالسلام الأمريكي ؟ « تطبيق النظام الأمريكي السياسي والاقتصادي والعقائدي » .

إنَّ الوثيقة الأمريكية السرية التي تسربت من البنتاغون ونشرتها النيويورك تايمز تتحدث عن الدور الأوحد للولايات المتحدة لحماية الأمن العالمي كقوة عظمى متفردة .

وفي شهادته أمام الكونغرس الأمريكي قال مدير المخابرات الأمريكية روبرت **جيتس إن** احتمالات تفجر الموقف مرة أخرى في روسيا وجمهوريات الكومنولث المستقلة الأخرى . وكذلك في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج لا تزال قائمة ، وأضاف مدير المخابرات المركزية ان الولايات المتحدة الأمريكية رغم المتغيرات المهمة التي حدثت في **الاتحاد السوفييتي سابقاً** لا تزال تضع في **اعتبارها بقاء ٣٠ ألف رأس نووي في هذه الدول ، وأن هذه الأسلحة وغيرها من الأسلحة** الاستراتيجية والتقليدية تمثل خطورة إذا ما تعرضت دول المنطقة لهزات عنيفة .

واللافت للنظر أن وجهة نظر مدير وكالة المخابرات المركزية تأتي مؤكدة لما سبق أن أذاعته الولايات المتحدة تحت عنوان دليل التخطيط العسكري من ١٩٩٤ ـــ ١٩٩٩ متضمنة ما أسمته بالأعداء الجدد الذين تتصورهم وزارة الدفاع الأمريكية يمثلون تهديدات محتملة للمصالح الحيوية الأمريكية ويعني ذلك إمكان دخول الولايات المتحدة في حرب ساخنة للدفاع عن تلك المصالح وقد تركزت التهديدات المحتملة حولِ مناطق جغرافية معينة من بينها منطقة الخليج وكوريا وروسيا وما حولها ومنطقة الشرق الأوسط ، فقد قررت الوثيقة التي أثارت ردود فعل دولية واسعة النطاق أن احتمال نشوب صراع مسلح تشترك فيه الولايات المتحدة يصبح قائماً في حالة إقدام روسيا على غزو جمهورية ليتوانيا أو هجوم كوري شمالي على كوريا الجنوبية أو تكرار لأزمة منطقة الخليج بصورة أو **بأخرى أو محاولات انقلابية في بنما أو الفيلبيين . وفي تعبير شامل قالت الوثيقة (عودة ظهور قوة عظمى معادية مثل روسيا) .**

وما يهم في ما جاء بوثيقة البنتاغون في دليل التخطيط العسكري أو تصريحات مدير وكالة المخابرات المركزية روبرت جيتس أن مخططي الاستراتيجية الأمريكية لا يزالون ينظرون إلى منطقة **الخليج بصفة خاصة ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ، وكذلك إلى دول الاتحاد السوفياتي سابقاً على أنها مناطق أخطار محتملة ، ويعني ذلك أنها مناطق غير مستقرة لأسباب متعددة .**

ويمكن القول إن الولايات المتحدة تنظر لتلك المناطق على أنها مناطق فراغ أمني بمعنى أنها غير قادرة على حماية أمنها ، وبالتالي ستظل مناطق عدم استقرار يصعب التنبؤ بحركة الأحداث فيها وهو الأمر الذي يقتضي من وجهة نظر مخططي الاستراتيجية ووفقاً لنظرية المصالح الحيوية الأمريكية أن

تظل للولايات المتحدة قادرة عسكرياً على التعامل بكفاءة مع أي متغير محتمل يهدد تلك المصالح .

● نظام الأسلحة الصاروخية :

أدّت نزعة القيادة الأمريكية الجامحة لتحقيق السيطرة على العالم إلى سباق التسلح الهائل الذي يشهده هذا العالم ، وقد حظيت الأساطيل البحرية الأمريكية بالمرتبة الأولى من اهتمام القيادة **الأمريكية نظراً لأهميتها الكبرى في السيطرة على مسارح العمليات ، وقدرتها على الحشد السريع** والانتشار الدائم في القواعد المتقدمة ومسارح البحار والمحيطات .

إن اختيار نظام الأسلحة الصاروخية يعتمد قبل كل شيء على المهام الأساسية الملقاة على عاتق القوات البحرية ، وكذلك على ضرورة تأمين الدفاع الفعال عن السفن ضد مختلف وسائط التدمير المعادية ، وتتحكم تلك العوامل في توجهات الدول البحرية المتقدمة لإنتاج الأسلحة الصاروخية المتطورة ووسائط حملها ومن أهم هذا التوجهات :

التوجه الأول : تحسين الصورايخ عابرة القارات ووسائط إطلاقها « الصورايخ النووية البالستية التي تتسلح بها الغواصات النووية » .

التوجه الثاني : إنتاج صورايخ هجومية متوسطة المدى وقصيرة المدى ، وهو مبني على استخدام صورايخ مجنحة من نوع بر ـــ بحر وبحر ـــ بحر وكذلك جو ـــ جو .

التوجه الثالث : إقامة أنظمة صاروخية دائرية قادرة على تنفيذ المهام الدفاعية ولا سيما الدفاع المضاد للغواصات ضد الأهداف الجوية ، وذلك بالنسبة للسفينة الواحدة او لتشكيل السفن .

● القوات التقليدية وضرورة تطويرها تنظيماً وتسليحاً وتدريباً :

وعلى الصعيد العملي ، يرى البنتاغون ضرورة المحافظة على مقدرة مؤثرة للقوات المسلحة العادية ، وبالتالي فإن التركيز الأساسي حسب تقدير وزير الدفاع الأمريكي السابق هارولد راوف يجب أن يوجه إلى تنفيذ المهام الرئيسية التالية :

- رفع القدرة القتالية للقوات العادية في حلف الأطلسي عبر تحسين التدريب القتالي والعملياتي للقوات ، وتجهيزها بأحدث أنواع الأسلحة .
- إمتلاك إمكانية أكبر في نقل التعزيزات بسرعة من الولايات المتحدة إلى مسرح العمليات وإجراء مناورات مشتركة مع قوات الدول الحليفة .
- **تحسين نظام الاحتياطات الأمريكية والحليفة ، التي يمكن أن تتم تعبئتها بسرعة .**

• تحقيق التنظيم المنسق لقوات حلف الأطلسي . أي تأمين التآلف بدرجة أكبر **بين القوات** المسلحة لدول هذا الحلف .

وتنطلق القيادة الأمريكية في حساباتها من إعداد القوات وتزويدها بالأسلحة الحديثة والذخائر المتطورة لتلبية متطلبات المواقف القتالية التي يمكن أن تنشأ في التسعينيات في هذه المنطقة أو تلك من الكرة الأرضية لذلك فقد أعد البنتاغون مثلاً نظرية المعركة جو ــ أرض لخوض المعارك والحروب مع عدم استخدام السلاح النووي ، والاكتفاء بالأسلحة التقليدية والذخائر المتطورة المتوفرة .

كما تعتبر القيادة الأمريكية أنَّ الإدخال الموسع لأنظمة القيادة المؤتمته هو أحد السبل الأساسية لزيادة الإمكانات القتالية لذلك صممت الولايات المتحدة زهاء ١٥٠ نظاماً مؤتمتاً لقيادة القوات البرية ، جميعها ذات وظائف ومستويات مختلفة ، وأنظمة أخرى لصالح صنوف وأنواع القوات الأخرى وفق برامج خاصة بحيث تلبي المتطلبات الأساسية التالية :

١ ــ مرونة بنية نظام القيادة المؤتمت والذي يتيح في أي نوع من أنواع التأثير التي يمارسها العدو .

٢ ــ المواصفات الاستثمارية العالية لجميع الوسائط الفنية لنظام القيادة المؤتمت في الشروط القتالية وعملها الذاتي .

٣ ــ تخصيص بنية قواعد المعلومات التي تقوم بحل مهام قيادة القوات وحتمية إعادة تعمير هذه القواعد في الموقف القتالي .

٤ ــ تخفيض مؤشرات أوزان الوسائط الفنية ومقاييسها إلى الحد الأدنى .

ولتحقيق المتطلبات أو الأهداف المذكورة أعلاه ، تخطط قيادة الجيش الأمريكي لاستخدام الأنظمة التالية في تسليح قواتها المسلحة .

ــ **نظام مؤتمت** لقيادة الأعمال القتالية على مستوى الفيلق لجمع المعلومات العملياتية ومعالجتها ، وحفظها وتوزيعها في الوقت المناسب .

ــ إكمال تصميم **الأنظمة المؤتمتة** المتفوقة وفي مقدمتها النظام أوكيس الذي يعمل كنظام قيادي سعوي متعدد الأقنية لإرسال المعلومات الفورية .

ــ وضع أنظمة جديدة لقوى ووسائط الاستطلاع وطيران الجيش والدفاع الجوي ومدفعية الميدان والمؤخرة وأركانات المستويات الأعلى .

● **استخدام الحوامات بكثافة في الحرب المشتركة البرية ــ الجوية لتحقيق العمق الثالث :**

ترى القيادة العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية ، وفي بعض دول شمال الأطلسي ضرورة الاستخدام الكثيف للحوامات المضادة للدبابات ضد التجمعات المدرعة المعادية ،

ولتحقيق ذلك عمدت القيادة الأمريكية إلى تشكيل وحدات وقطعات من الحوامات ضمن ملاك تشكيلات القوات البرية بمهمة خوض الصراع المضاد للدروع بأسلوبين :

ـــ توجيه ضربات متتابعة على مدرعات العدو .

ـــ توجيه الضربات في آن واحد من قبل عدة مجموعات .

ونظراً لإشباع القوات المتزايدة بالوسائط م / د الحديثة ذات الفاعلية العالية ـــ يحظى تطوير مبادىء تنظيم الصراع ضد الدبابات ، وتنفيذه على ساحة المعركة بالاهتمام الزائد ومن أهم المبادىء :

ـــ الفاعلية العالية في مكافحة الأهداف المدرعة من خلال زيادة عمق الضربات والاستمرارية والمناورة الحاسمة والسبق في توجيه هذه الضربات .

ـــ تركيز الوسائط م / د وحشدها على الاتجاه الرئيسي والحاسم وفي اللحظة المناسبة .

ـــ المفاجأة في توجيه الضربات .

ـــ وقاية الدبابات والوسائط م / د الصديقة من ضربات العدو .

● **مفهوم مركز الثبات العملياتي :**

إنّ مفهوم مركز الثبات العملياتي « القتالي » يقتضي وجود حلقة وصل في التجميع تكمل القدرات الكامنة لعناصر هذا التجميع الهامة ، وتعد هذه الحلقة مصدراً للقوى البدئية وإرادة القتال ، ومصدراً لحرية أعمال القوات في مناطق معينة ، وفي شروط عملياتية تكتيكية محددة .

وتشير الصحافة العسكرية الأمريكية إلى أن مثل هذا المصدر في التجميعات العملياتية يمكن أن يكون جزءاً من تجميع القوات ، أو وسائط التدمير الهامة ، والفرج بين الجحافل العملياتية ، ومقار السيطرة الأساسية ، بالإضافة إلى المهارات القيادية لقادة التجميعات وعلاقاتهم بحلفائهم « في التجميعات المتحالفة » وكذلك قواعد الإمداد الإدارية وإن مراكز الثبات القتالي يمكن ان تشبه في التجميعات التكتيكية من حيث الوظيفة أغراض الفيالق والفرق .

وخلال سير الأعمال القتالية « نتيجة للخسائر التي يكبدها كل من الأطراف المتصارعة للآخر »فإن إمكاناتهم القتالية يمكن أن تتساوى خلال فترة معينة ، ونتيجة لذلك يتشكل موقف متوتر يرتبط بفقدان زمام المبادرة في الأعمال ، وتزايد توقع زج الاحتياطات والتجميعات الضاربة في الموقعة ، والانتقال لاستخدام أسلحة التدمير الشامل . ومثل هذا الموقف المتوتر يكفي تماماً لتوضيح مفهوم « مرحلة الذروة » . ويبرز أفضلية سحق القوى الأساسية للعدو قبل ظهوره .

يبحث الخبراء العسكريون للقوات الأمريكية في المسائل المرتبطة بخوض الأعمال الهجومية بحسب الاتجاهات ، ويعتقدون أن من الأفضل في أثناء سير الحملات أو العمليات الواسعة تركيز

الجهود كقاعدة عامة على أحد الاتجاهات الذي حُدد كاتجاه رئيسي ، ولا يُسمح بتوزيع الجهود على عدة اتجاهات إلاّ عند خوض الأعمال ضد عدو منهك .

إن تحديد اتجاهات العمل هي من صلاحية قائد التجميع العملياتي ، وتتوقف صحة هذا الاختيار على مهاراته القيادية ، والمراعاة الموضوعية لمجموعة العوامل التي تصف الموقف القتالي المتشكل والمتوقع .

إن اتجاهات عمل التجميعات المشار إليها والمبنية في فكرة العملية هي التي تحدد طريقة سحق العدو **وتبرز** وجهات نظر قيادة القوات الأمريكية لخوض الأعمال القتالية بوضوح في مضمون مبادىء الحرب ونظرية « العملية ــ الموقعة ــ الجوية الأرضية » .

إذ تفترض هذه المبادىء فهماً دقيقاً لفكرة المستوى الأعلى والمهام القتالية للصديق ، وقابلية تحقيقها بما هو متوفر من قوى ووسائط .

في هذه الحال يجب على القادة **أن يبادروا إلى** العمل بإبداع ومثابرة ، وضمن إطار فكرة المستوى الأعلى الذي يؤثر بوسائطه على الأنساق الثانية ، واحتياطات العدو التي تحركت إلى منطقة الأعمال القتالية .

وتعتبر قوات التدخل السريع حسب وجهات نظر الاختصاصيين العسكريين أكثر القوات استعداداً وجاهزية ، وذات قدرة حركية عالية لتنفيذ هذه المبادىء وتستطيع أمريكا استخدامها في أية منطقة من مناطق العالم حيث تهدد مصالحها .

ويجب **القول إن منطقة** الشرق الأوسط ، والمنطقة التي تضم أفغانستان وتركيا وإيران هي من أكثر المناطق احتمالاً لاستخدامها .

ومن بداية عام ١٩٨٣ بدأت القيادة المركزية الأمريكية للقوات المسلحة بتنفيذ وظائفها على أساس قوات التدخل السريع في المنطقة التي تعرف بنطاق المسؤولية .

- **القوات البرية :**

تُعد القوات البرية الأمريكية عنصراً هاماً في القوات المسلحة ، ومطلوب منها الرد السريع على التهديد الواقع أو الممكن للمناطق الحيوية الهامة في العالم .

ويستند الخبراء العسكريون الأمريكيون في تقدير الحالات الممكنة وشروط استخدام تشكيلات القوات البرية إلى ضرورة مراعاة التوازن المتشكل في السلاح النووي بين الولايات **المتحدة والاتحاد السوفييتي** ، والذي لا تزال قواته تتفوق عددياً على القوات الأمريكية حتى بعض التقليص .

وترى القيادة الأمريكية أن الصراع المسلح على مسرح العمليات القتالية سيتسم بحسمية الأهداف وبالتالي بالفاعلية العالية ، والسبق في توجيه الضربات المفاجئة « الضربات الوقائية » وتنفيذ المناورات السريعة وانتزاع زمام المبادرة في المواقع والمعارك ، وطبقاً لهذا فإن الأعمال القتالية يمكن أن تتمتع بحركية أعلى مما هي عليه في الوقت الحاضر ، ومجالات أوسع ، وتنفذ في أغلب الأحيان ، على اتجاهات مستقلة منعزلة ، مع وجود فواصل في تراتيب القتال وفرج في البنية العملياتية للتجميعات .

إنَّ استخدام وسائط التأثير ذات الفعالية العالية يكسب الأعمال القتالية للقوات البرية على المستويات كافة طابعاً بؤرياً ، وسمات هجومية ـــ دفاعية من دون تحديد خطوط الجبهة ، والمجنبات ومناطق المؤخرة تحديداً واضحاً ، كذلك أصبح مجال الأعمال القتالية واسعاً من حيث العرض والعمق والارتفاع .

وعلى ضوء ما تقدم ، فإن المسألة الهامة التي تتركز عليها جهود الباحثين العسكريين الأمريكيين هي إعداد الأساليب والطرق الجديدة لاستخدام القوات البرية بشكل فعال لسحق تجميعات العدو المتفوقة والموزعة على أنساق في العمق .

● **فن العمليات :**

المذهب العسكري الأمريكي الجديد اشتمل على فن العمليات بكونه جزءاً أساسياً منه ، وحلقة وصل بين الاستراتيجية والتكتيك .

فالفن العملياتي كما عرفه المذهب العسكري الأمريكي هو : النظرية والتطبيق لاستخدام القوات المسلحة من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية على مسرح الحرب عن طريق تخطيط الحملات والعمليات الواسعة وتنظيمها وتنفيذها .

والحملة هي : مجموعة من العمليات الواسعة المترابطة فيما بينها ، تنفذها القوات المسلحة على التوالي في البر والجو والبحر ، والفضاء الخارجي ، وتنحصر في أطر زمينة تحددها مرحلة الحرب ، وهي تهدف إلى تحقيق المهمة الاستراتيجية .

أمَّا العملية الواسعة : فهي مجموعة من الأعمال المنسقة لتجميعات القوات العملياتية الضخمة في مرحلة معينة من مراحل الحملة ، **يكون لها تأثير حاسم على نتائجها .**

وما زال الفن العملياتي الأمريكي في طور الإعداد ، إلاّ أن بعض الأسس (القواعد) جديرة بالاهتمام ، وخصوصاً مفهوم مركز الثبات العملياتي (القتالي) ، مفهوم « مرحلة الذروة »« واتجاه الأعمال » .

● الذخائر ذات الدقة العالية :

إنَّ اعتماد القيادة الأمريكية في التطوير على الذخائر ذات الدقة العالية في الإصابة عمل إلى حد كبير على تحقيق الأهداف المرسومة وأهمها :

ــ زيادة القدرة القتالية للقوات .

ــ زيادة القدرة التدميرية للسلاح العادي مع إدخال القنبلة المسماة بقنبلة الضغط الزائد أو الانفراغية في التسليح .

ــ توفير في استهلاك الذخائر لإصابة الأهداف المعادية .

ــ الابتعاد ما أمكن عن الحرب النووية والتركيز على الحرب العادية مع استخدام السلاح النتروني على أساس أن التقدم التقني سوف يؤدي في نهاية الأمر إلى حرب أوتوماتيكية .

وثمة أمر آخر ذو أهمية ، هو الزيادة المستمرة للقدرة التدميرية للسلاح العادي ، ناهيك عن حقيقة صنع السلاح النتروني ، مما يخلق صعوبة في السيطرة على تطور الأعمال القتالية العادية ، والمشكلة هنا هي أن تحسين السلاح العادي يؤدي في نهاية المطاف إلى إزالة الحدود بين الحربين العادية والنووية .

فالقنبلة ذات الضغط العالي هي ذات نصف قطر تدمير يعادل تقريباً نصف قطر التدمير للسلاح النووي ذات العيار الصغير [كما تشير إلى ذلك الصحافة الغربية] ، بالإضافة إلى ذلك ، فإن صنع السلاح النتروني سوف يثير احتجاج العالم نظراً لأن استخدامه يمكن أن يؤدي إلى التصعيد السريع في استخدام وسائط التدير الشامل .

● تطويرات محتملة :

كشف المجلس الوطني للبحوث التابع للإكاديمية الوطنية للعلوم في الولايات المتحدة النقاب عن ملف من ٣٠٠ صفحة أنجزته مجموعة من الخبراء العسكريين .

ويحدد الملف المذكور الوسائل المستخدمة في الحروب المستقبلية ، وقد أكدَّ الخبراء أن العقول الإلكترونية والرجل الآلي سيشكلان قوام الأسلحة التي سيتم استخدامها في الحروب القادمة ، ويضيف هؤلاء « إن الحروب التي ستستخدم فيها هذه الأدوات ستصبح أكثر خطورة حتى عام ٢٠٢٠ مع ذلك ، سيقتنع الرأي العام بهذه الحروب في حال تراجعت نسبة الخسائر .

ويشير كاتبو التقرير أنه في عام ٢٠٢٠ ستستخدم القوات المسلحة عدداً كبيراً من الرجال الآليين للقيام بمهام التجسس والكشف عن قوات الأعداء وإزالة الألغام ، ونقل الجرحى وبشكل خاص القتال في الصفوف الأولى .

من هذا المنطلق وضع الخبراء تصوراً للأشخاص الآليين الذين سيتولون هذا المهام فقد زودوهم بتجهيزات ومعدات ذكية ، ومن الممكن نشر هؤلاء الأشخاص الآليين المبرمجين بأعداد كبيرة في المناطق الأكثر خطورة ، ولن يتمكنوا فقط من خوض المعركة ومجابهة العدو بل أنهم سيتمكنون أيضاً من جمع المعلومات بفضل المعدات التي سيزودون بها .

ويتوقع الخبراء أيضاً إمكانية تطوير صواريخ وقذائف يتم تزويدها بعقل إلكتروني تنطلق من الأرض أو حتى إسقاط قذائف وقنابل مجهزة تجهيزاً قادراً على زرع الموت وانطلاقها من مكان بعيد عن ساحة المعركة .

وسوف تنعكس هذه التغييرات المتوقعة من قبل الخبراء على الفن العسكري وعلى المذاهب العسكرية من حيث استخدام جنود المستقبل الذين سيجهزون بلباس خاص لمقاومة ومواجهة احتمال حرب كيمائية أو جرثومية ، كما سيجهزون بكمبيوتر صغير يختزن بدوره جملة من المعلومات واستناداً إلى ما يشير إليه خبراء مركز الأبحاث الوطني سوف تجهز قوات المشاة في عام ٢٠٢٠ بجهاز قادر على توقيف محرك الدبابة .

ويشير التقرير في نهاية المطاف إلى خوذة ذكية مجهزة بشكل تجعل حاملها قادراً على أن يرى من خلال الضباب والغيوم والجبال .

ولقد كانت الولايات المتحدة سباقة في عدم حصر الفكر الاستراتيجي داخل الأوساط العسكرية ، وتحويل الجامعات الأمريكية المعروفة إلى مراكز نشيطة جداً في ميدان البحوث والدراسات الاستراتيجية مما أدى إلى ظهور فئة جديدة من المفكرين والكتاب المدنيين أطلق عليها اسم مثقفو الدفاع .

والواقع أن أمريكا تميزت عن الدول الأخرى غداة الحرب العالمية الثانية بأنها كانت في مقدمة الدول المنتصرة دون خسائر مادية وبشرية مؤثرة كما كانت أول دولة تمتلك القنبلة النووية وتستخدمها ، وأخيراً أصبحت أعظم قوة اقتصادية في العالم وهذه الأسباب وأسباب أخرى صدمتهم بأحداث جنوب شرقي آسيا وفي أماكن أخرى من الكرة الأرضية دفعتهم للتفكير الجدي في المذاهب العسكرية الأخرى في العالم والاهتمام بالأفكار العسكرية الاستراتيجية الأخرى خاصة المتعلق منها بالاستراتيجية العسكرية السوفييتية ومعرفة تفاصيل أوضاع ومستوى قوات الاتحاد السوفييتي المسلحة ، وقوات حلفائه .

وأمريكا اليوم في عهد كلينتون تواجه تحديات متوارثة من عهد كيندي وهو عهد التوسع في الحرب الباردة وحرب الصواريخ « منذ أزمة صورايخ كوبا » وعهد السباق إلى أجواء الفضاء ، وما ترتب على ذلك من الاستدانة لتغطية فجوة التفوق السوفييتي في مضمار الأسلحة الاستراتيجية .

وبعد تولي الرئيس ريغان بدأت طفرة التوسع من التسلح والتطور وأعاد ريغان مشروع الطائرة ب / ١ وبدأت خطة إنتاج الطائرة الخفية ب / ٢ وظهر سباق الفضاء مع تطور الصواريخ الروسية المضادة للصواريخ ، بينما واصل ريغان تنمية برنامج المكوك ، وتعددت أهداف السباق الفضائي حتى أعلن ريغان عام ١٩٨٣ بدء برنامج حرب النجوم **فأضاف** إلى الديون مبلغ ١٣٤٠ مليار دولار على مدى ثماني سنوات شارك فيها بوش كنائب للرئيس ، وأخيراً أضاف بوش إلى ديون أمريكا ١٠٠٠ مليار دولار ، وبذلك أصبح الاقتصاد الأمريكي لأول مرة في خطر حقيقي .

وبعد تفك الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة كان من الضروري تخفيض إنتاج الأسلحة إلى ما بعد التخلص من الفائض المتراكم بعد انتهاء حرب الخليج خاصة وأن أمريكا أصبحت القوة الوحيدة الكبرى في العام كما أصبح التفكير جدياً في إنتاج أسلحة الحرب الناعمة وذلك بالتوسع في تطوير توظيف التكنولوجيا في استخدام أشعة الليزر والموجات القصيرة والموجات الكهرومغناطيسية في وقف الإرسال وتعطيل شبكات الاتصال ، وتوقيف محركات الآليات ، وإتلاف إطارات الطائرات والسيارات واستخدام الموجات التي تسبب التزيف الداخلي أو العمى بالنسبة لأطقم الدبابات والمدرعات ، وهناك عشرون مشروعاً جاهزاً بالبنتاغون للإنجاز ، إن استخدام هذه الأسلحة الناعمة لن يطلق ما تطلقه ترسانات الأسلحة الثقيلة بالإضافة إلى قوة فعاليتها دون زيادة في خسائر القتلى أو في الدمار الذي تسببه الحرب حتى ولو كان دماراً غير شامل .

هذه بعض الأماني المتطورة كإمكانات لتطوير التسليح ، وبالتالي لتطوير استراتيجية الدولة على أساس الخفض الكبير في النفقات ، وفي حجم الوحدات وتغيير تكتيكات الحرب ، وما زال أمام واشنطن ثماني سنوات قبل حلول القرن الجديد وذلك لتخطيط الاستراتيجية الأمريكية على ضوء تفاعلات ومواجهات تحكم العوامل والاعتبارات ، والتي ستفرض حتمية التخلص من كثير من العوامل التقليدية والاستثنائية بما يعني ضرورة التجديد في الحركة للعهد الجديد مع عدم الإهمال بالحقائق الجارية في كثير من الساحات الدولية .

● **تطوير العلاقات الدولية وإيجاد صيغ جديدة مناسبة :**

إن التوقعات حول التزام استراتيجي صيني أوثق محتملة على المدى الطويل ، إذا لم يكن في مواجهة مجموعة دول الكومنولث فبوجه أخطار أخرى تهدد المصالح الحيوية المشتركة في تلك المنطقة ، وعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تستمر في محاولاتها هذه بإصرار ، وبغض النظر عن الخلافات القائمة بينها وبين الصين في مجالات أخرى مثل التبادل التجاري ، وموضوع تايوان ، والوجود العسكري الأمريكي في كوريا الجنوبية أو على الأقل على الولايات المتحدة ألا تسمح لهذه الخلافات أن تتضخم لدرجة قد يفكر فيها بعض زعماء بكين بالتقرب من موسكو ، وكان الرئيس الأسبق ريتشاد نيكسون قد حذر بقوله « إذا ما عادت الصين إلى الفلك السوفييتي ، فإن ميزان

القوى في العالم سيختل بشكل كبير لغير صالح الولايات المتحدة الأمريكية » .

تبني استراتيجية قتالية هجومية تستغل بانتظام وبشكل مدروس مواطن الضعف **الكامنة في** الجهاز العسكري السوفييتي وهي من وجهة النظر الأمريكية تتمحور حول ما يلي :

ـــ حلفاء غير موثوقين في وقت الشدة ، وحتى أن بعض الدول الاشتراكية تقاوم الهيمنة السوفييتية

ـــ قصور العقيدة العملياتية عن القدرة على التنسيق الكامل في ظل **نظام قيادة مركزي** وجامد نابع من التقاليد السياسية والعقائدية .

ـــ الصعوبة التي تعترض وصول الأسطول البحري السوفييتي في أية حرب قد تنشب على أراضي الكتلة الأوروبية الآسيوية هي التي تعرقل أية حرب بحرية تخوضها الأساطيل السوفييتية ضد الغرب .

ـــ هشاشة خطوط المواصلات البرية بين القسم الأوروبي من الاتحاد السوفييتي ، وبين الشرق الأقصى السوفييتي .

ـــ الاتحاد السوفييتي متخلف تكنولوجياً عن **حلف شمال الأطلسي** رغم انتقال الكثير من التكنولوجيا الغربية الصالحة للأهداف العسكرية إلى الاتحاد السوفييتي أحياناً بشكل عادي وأخرى بسبب الإهمال أو قلة الإدراك ، وهذا التخلف ملاحظ خاصة في التكنولوجيا المرتبطة بالحرب البحرية والجوية ، وفي مجال الذخائر االتقليدية المتطورة ووسائل قذفها .

● **القوات الاحتياطية :**

الاعتماد على القوات الاحتياطية أكثر مما هو جار حالياً ، فهذه القوات إذا ما أحسن تدريبها وتجهيزها ودعمها ودمجها بالقوات العاملة ، قد تكون أفضل قوة دفاعية ممكنة وتسمح بتخفيف معقول بعدد القوات العاملة الباهظة التكاليف بالإضافة إلى تنفيذ برامج رفع مستوى المرونة الاستراتيجية الجاري تحقيقها فذلك يقلل من عمق الفجوة بين الالتزامات والقدرات وذلك من خلال توسيع قدرة النقل الجوي الأمريكي والنقل البحري والبري .

متطلبات خاصة أكدّ عليها المذهب العسكري الأمريكي الجديد :

- الواقع أن وزارة الدفاع الأمريكية لم تقف مكتوفة الأيدي تجاه الحواجز السياسية التي تعيق التمركز الدائم للقوات الأمريكية على أرض دول الخليج بل سعت إلى الحصول على بعض التسهيلات في كينيا والصومال وعُمان وإسرائيل ، ولكن توفر هذه التسهيلات على أساس الاستفادة منها في حالة التوتر فقط لا يغني عن الوجود الدائم لقواعد أمريكية تسمح بحرية العمل دون أن تتأثر بالوضع السياسي للدول المضيفة إبان الأزمات .

- ضرورة توفير قوات أصغر حجماً وأكثر مرونة ، وأقدر قتالياً تتمركز على ظهر سفن السطح وتمون من سفن خاصة ، وتدعم من قبل الأسطول البحري وخاصة الطائرات الرابضة على سطوح حاملات الطائرات مما يسمح بالنزول إلى الأرض بالقوة عند اللزوم مثل هذه القوة تعتمد النوعية لا الكمية ، وتكمن قوتها في وجودها الدائم وقدرتها على التدخل الفوري بدل إضاعة الوقت في التحرك من قواعدها في الولايات المتحدة حتى مناطق الأحداث ، وعلى اكتفائها الذاتي من حيث الإمداد والتموين دونما حاجة إلى تسهيلات على السواحل .
- الاعتماد على القوى البحرية ، وخاصة على الطائرات الرابضة على قواعد بحرية والمستودعات المحمولة على متن سفن خاصة تعمل في المحيط الهندي بشكل دائم خاصة وأن قدرة السفن على التحرك وبعدها عن الشواطىء تؤمن مرونة عسكرية أكبر ، وأمناً أفضل ضد العمليات الفدائية .
- ضرورة إشراك قوات أوروبية بدلاً من أن تتحمل الولايات المتحدة كامل العبء العسكري في هذه المنطقة بمفردها لتأمين حرية مرور النفط عبر الخليج ، هذا النفط الذي تعتمد عليه أوروبا أكثر من اعتماد الولايات المتحدة عليه ، خاصة وأن العديد من الدول الأوروبية الحليفة تملك فعلاً قوات برية ذات مرونة استراتيجية عالية وصالحة للتعامل مع مختلف الاحتمالات .
- إن حلف شمال الأطلسي هو منظمة غير ملائمة للعمل كقوة عسكرية غربية موحدة ضد الأخطار التي تهدد المصالح الغربية خارج منطقة الحلف ، والمطلوب هو تحالف غير رسمي يعبر عن الاستعداد للتعامل مع التحديات العسكرية **التي يمكن أن** يواجهها الغرب خارج منطقة الحلف ، كما أعلنت أمريكا عن استعدادها للتدخل جواً لمساعدة الفرنسيين في منطقة شابا عام ١٩٧٨ ، وكي يكون مثل هذا التحالف فعالاً عسكرياً لا بد من إنشاء مجموعة عمل عسكرية غير رسمية قادرة على تبادل المعلومات اللازمة ولوضع الخطط المناسبة ، كما لا بد من التفكير بتنفيذ بعض المناورات العسكرية المشتركة بين **قوات حلف شمال** الأطلسي وقوات الانتشار السريع الأمريكية خارج منطقة الحلف .
- على الدول الأوروبية الغنية ـــ اليابان ـــ أن تساعد الولايات المتحدة الأمريكية في تمويل المنشآت العسكرية المتعددة الخاصة بقوات التدخل السريع في منطقة جنوب غرب آسيا وفي تأمين بعض السفن التجارية الخاصة لتساهم في عملية النقل الاستراتيجي الأمريكي .
- إن الوجود البحري الدائم في المحيط الهندي مسؤولية أمريكية أوروبية مشتركة فهو أمرٌ حيوي لصالح عمليات حلف الأطلسي .

وعموماً فإنَّ حقائق السنوات الأخيرة تدل على تقوية أعمال التحضير في الولايات المتحدة

لأمريكية لخوض الحرب العادية ، وكما ذكرنا سابقاً ففي وجهات النظر عنْ خوض الحرب لعادية يحتل مكاناً هاماً موضوع الحرب الصغيرة أو « نصف الحرب » التي يغطيها المفهوم الاستراتيجي ــ العسكري عن الحرب ونصف الحرب .

وتكمن خطورة الحرب العادية « الصغيرة » في أنها يمكن أن تتحول ، وتتطور بسرعة إلى حرب نووية شاملة خاصة وأنه تؤخذ بعين الاعتبار في الولايات المتحدة إمكانية استخدام السلاح النووي التكتيكي في النزاعات المحلية .

وكانت مجموعة من الباحثين الغربيين قد أصدرت كتاباً بعنوان « البديل هو المعركة الفاصلة » **حيث أعطوا** فيه الشكل أو السمة المثالية لعدوان حزيران الذي نفذته إسرائيل ضد الدول العربية عام ١٩٦٧ ، واعتبروه نوعاً من الحرب **الأكثر إنسانية والفعالة** والمقبولة ، وبطبيعة الحال فقد كان الهدف من ذلك واضحاً ، وهو تبرير حق القيام بعدوان صغير ، ومحاولة إقناع الرأي العام بأن الولايات المتحدة تستطيع كما يزعمون أن تحقق في المستقبل أهدافاً سياسية محددة ، بواسطة الأعمال العسكرية الصغيرة وبدون أي خطورة على أمنها .

والموازنة الأمريكية للعام ١٩٩١ ــ ١٩٩٢ لم تتضمن كما لم تتضمن الخطة الخمسية القادمة أية إشارة مميزة لقوات التدخل السريع فهل تجاوز الزمن قصة تلك القوات التي برزت بشكل حاد في نهاية عقد السبعينيات ومطلع عقد الثمانينيات أم أمور هامة جديدة برزت دفعت بالاهتمامات الأمريكية بهذه القوات إلى الوراء .

- ــ التطورات المتسارعة للتقانة لم تترك مجالاً واسعاً ومؤثراً لعمل هذه القوات .
- ــ وجود قوات التدخل السريع ضرورة للحرب الباردة وبانتهاء هذه الحرب فقدت القوات الخاصة دورها .
- ــ زوال المنافسة السوفييتية قضى على الحروب المحدودة إلى حد ما وبذلك لم يعد لقوات التدخل السريع ضرورة .

كما أنَّ المذهب العسكري الأمريكي لم يسقط من حساباته احتمالات الحروب المحدودة رغم زوال المنافسة السوفييتية وتراجع خطر الحرب الشاملة ولذلك شرع في تطوير سياسته الاستراتيجية على المستوى العالمي اعتماداً على مجموعة من القواعد والأسس منها :

١ ــ يعتمد التوجه الجديد للسياسة الاستراتيجية الأمريكية على مجموعة من البدائل التي قد تجهض احتمال تفجر الحروب المحدودة . ويتمثل ذلك في الضغوط المختلفة التي تبدأ من الضغط الاقتصادي ، والضغط السياسي والحصار والعزل الإقليمي وتصعيد التوتر والتهديد بالحرب ، ونهاية بالحرب .

٢ ــ كما اعتمدت السياسة الاستراتيجية الأمريكية في توجهاتها الجديدة على إيقاف انتشار الأسلحة النووية ، ويقترن هذا الاتجاه بجهد مماثل للحد من سباق الأسلحة التقليدية ، وفرض رقابة صارمة على تصدير الأسلحة وتبادلها وعقود بيعها .

٣ ــ ربط اقتصاد دول العالم بالاقتصاد الأمريكي ، وهو ما برز واضحاً في جولة الرئيس الأمريكي بوش في نهاية العام ١٩٩١ وبداية عام ١٩٩٢ والتي شملت عدداً من أقطار الشرق الأقصى .

يظهر مما تقدم أن الاستراتيجية العسكرية الأمريكية لا تعتمد على ما هو متوافر للولايات المتحدة من القدرة القتالية وإنما على التكامل في عوامل الحرب ، وأول هذه العوامل الهيبة وعوامل تحقيقها هي :

ــ قدرة الولايات المتحدة على التدخل السريع والحاسم على أي مسرح من مسارح العمليات في أي مكان من العالم .

ــ توفر أساطيل بحرية وحشدها في البحار والمحيطات وتزويدها بحوامات نقل وبقدرات نارية كبيرة وبقوات إنزال بحري متفوقة مع وسائط إنزالها .

ــ توفر قوات جوية قادرة على حمل ونقل الفرق لزجها في عمليات مستقلة تتفاوت في شكلها وتتباين في حجمها مع درجة التهديد .

المسألة بالتالي هي مسألة توافر قدرة حركية عالية للقوات الأمريكية تؤمنها قوات قادرة على التدخل السريع ، ولهذا يتركز الجهد الأمريكي في المرحلة الراهنة على تطوير هذه القدرات سواء من حيث النوع « التقانة » أو من حيث الحجم « العدد » في ظل نظام عالمي مهيمن وحرص واضح الأبعاد على ربط كل بقاع العالم بشبكة من الاتصالات السريعة « تطوير مشروع حرب النجوم » .

وقوات التدخل السريع « البعد الثالث » هي قوات موجودة ، وليس من الضروري أن تشكل تنظيماً مستقلاً طالما أن القوى البحرية الأمريكية تمتلك مقومات وجودها وطالما أن هناك الجيش الجوي الأمريكي المنظم للإنزال في أية بقعة من العالم لأنه يمتلك القدرة الحركية ، والقدرة النارية لتنفيذ عملياته .

وهكذا فإن عدم التركيز في المرحلة الراهنة من إعادة التنظيم لجيوش الدول العظمى على دور قوات التدخل السريع أو حتى عدم التعرض لذكرها لا يعني أبداً انتهاء دورها . ولا يعني تراجع أهميتها ، بل أن الأمر على النقيض تماماً ، ولعل كل التطورات في التقانة « الحركة والنار وتنظيم الاتصال » جاءت كلها لتساعد على زيادة حجم هذه القوات ودعم قدراتها للاضطلاع بدور أكبر حجماً في حروب المستقبل مع بقاء عمل هذه القوات في إطار السياسة الاستراتيجة بحيث يبقى

مرتبطاً بالحاجة والضرورة والشواهد تؤكد أنه في حال استخدامها ستكون هذه القوات في طليعة القوات المسلحة الأمريكية وفي مقدمتها .

وهكذا نرى من خلال استعراض تاريخ المذهب العسكري الأمريكي وتطوره حتى الاستراتيجية الجديدة ـــ المواجهة المباشرة ـــ التي تعتبر مرتكز المذهب العسكري الأمريكي في الوقت الحاضر ، هي بمثابة الوسيلة الرئيسية لحل القضايا الدولية والمعتمدة على سياسة التهديد بخطر استخدام القوة أو استخدام القوات المسلحة فعلياً لتحقيق الأهداف الخارجية الكبرى للإمبرايالية الأمريكية وزعامتها الدولية والمحافظة على حالة التفوق العسكري على أي دولة أو تحالف قوي قد يظهر في المستقبل المنظور .

الفصل الخامس

المذهب العسكري الإسرائيلي

مقدمة

أولاً : المذهب العسكري والأمن الإسرائيلي .

ثانياً : المذهب العسكري وقضايا الحرب والسلام .

ثالثاً : مراحل نشوء المذهب العسكري وآفاق تطوره .

رابعاً : المذهب العسكري الإسرائيلي .

آ ــ الجانب السياسي في المذهب العسكري الإسرائيلي .

ب ــ الجانب التقني في المذهب العسكري الإسرائيلي .

خامساً : المذهب العسكري الإسرائيلي في الثمانينيات .

سادساً : ملامح التغيير في أهم مكونات المذهب العسكري الإسرائيلي .

سابعاً : مفهوم التسوية السياسية في المذهب العسكري الإسرائيلي .

ثامناً : مفهوم التسوية السياسية الإسرائيلية في ظل مؤتمر السلام الدولي .

تاسعاً : مفهوم الردع النووي في المذهب العسكري الإسرائيلي .

عاشراً : المذهب العسكري الإسرائيلي والنظام الدولي الجديد .

الخاتمة



المذهب العسكري الإسرائيلي

مقدمة .

عندما بدأت إسرائيل ببلورة مفهومها العسكري ، وعقيدتها الأمنية الشاملة في أعقاب حرب ١٩٤٨ ، حدد الإسرائيليون الأوائل بمن فيهم — بن غوريون — وغيره من مؤسسي الكيان الصهيوني ، بعض الأسس الحيوية في المجال الأمني ، التي لا تزال سارية المفعول حتى الآن ، ومنها ضرورة تشكيل عقيدة متكاملة تتألف من المبادىء والتوجيهات العملياتية المحددة ، مع الالتزام بإعادة النظر في المفهوم الأمني الشامل بشكل دائم ، في ضوء المتغيرات المستمرة على ساحة الصراع العربي — الإسرائيلي . والواقع أنّ العناصر الأساسية من العقيدة العسكرية الإسرائيلية باتت ثابتة ومعروفة ، مما دعا اللواء / إسرائيل تال / أحد المفكرين الاستراتيجيين إلى القول بأنّ مجمل الفكر العسكري في إسرائيل ليس سوى ملاحظة هامشية تضاف إلى المفهوم العسكري الذي تم تطويره في الخمسينيات .

ومن هنا ، فقد بدأ بعض المحللين الاستراتيجيين الإسرائيليين من الجيل الجديد بالتساؤل حول ما إذا كانت إسرائيل قد تناست الشق الثاني من المفهوم الأمني الأصلي ، والقائل بضرورة إعادة النظر بالمذهب العسكري القائم بين الحين والآخر ، وما إذا كان الوقت قد حان للقيام بمثل هذه المراجعة الآن .

ومنذ قيام إسرائيل والفكر الاستراتيجي الإسرائيلي يؤكد على ضرورة الالتزام بوقفة دفاعية على الصعيد الاستراتيجي العام ، من خلال الحفاظ على الوضع القائم ، أما على الصعيد الميداني فقد أكدت الرؤية الإسرائيلية أنه لا بد من تبني عقيدة هجومية تتألف من شقين أساسيين :

الأول : نقل الحرب إلى أرض العدو بسرعة .

الثاني : الاعتماد على المبادرة ، والقيام بالضربات الاستباقية أو الوقائية عند اللزوم .

وحسب هذه الرؤية هناك جملة من الاعتبارات التي تبرر هذا المفهوم الهجومي منها :

- الحاجة لإنهاء الحرب بسرعة بسبب غياب المقدرة الإسرائيلية على متابعة الأعمال القتالية لمدة طويلة خوفاً من تزايد الخسائر البشرية . وتأثر اقتصاد البلاد بسبب تعبئة القوى البشرية في الجيش .

- الخوف من احتمال التصعيد العربي بدخول قوات عربية جديدة في الحرب ، وبالتالي احتمال دخول وسائط صراع جديدة تقلل من التفوق الذي تحققه إسرائيل ميدانياً ، نتيجة اتساع مسرح العمليات الحربية .
- تزايد فرص التدخل الخارجي من قبل الدول الكبرى أو (الأمم المتحدة) .
- الحاجة لتحقيق النصر الواضح والدائم في كل مواجهة تخوضها مع العرب ، بغية تعزيز مصداقية الردع الإسرائيلي العام ، واستقطاب التأييد الداخلي . لأن خسارة الحرب معناها تهديد وجود الدولة بالزوال .
- السعي لاستغلال أولويات إسرائيل في مجال الحرب الحركية مقابل الحرب الثابتة التي يفترض أنّ العرب أقدر على إدارتها بنجاح .

وهكذا ركزت إسرائيل طوال سنوات البناء والتنظيم على إعداد جيش قويّ بغرض دعم مذهبها العسكري وتطويره على أساس الهجوم ، والمبادرة ، والحركية ، ووصلت الممارسة الإسرائيلية الهجومية إلى الذروة في العدوان على الأمة العربية في حزيران من عام ١٩٦٧ .

غير أن هذا النجاح العسكري الذي حققته إسرائيل دفع الدول العربية إلى إدخال تعديلات وتغييرات جوهرية واسعة النطاق في بنية قواتهاالمسلحة وعقائدها القتالية .

وحسب وجهة نظر بعض المحللين الإسرائيليين فقد أدت هذه التغييرات علاوة عن التحولات السياسية والعسكرية الأخرى في المنطقة خلال العقدين ونيف الماضيين إلى تعديل بعض العناصر الحيوية في المفهوم الأمني الإسرائيلي التقليدي ، وقد حددها مؤخراً إرائيل ليفيتي من معهد « جافي » للدراسات الاستراتيجية في تل أبيب على النحو التالي :

التحالفات السياسية والسلام : يذهب ليفيتي إلى أن هناك تحولين رئيسين في الوضع السياسي الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٨ .

أولهما : توفر الحلفاء الخارجيين .

فقد وجدت إسرائيل نفسها في السنوات الأولى دون حليف خارجي استراتيجي أساسي ولم تحصل في الواقع على دعم عسكري أساسي من الخارج حتى منتصف الخمسينيات عندما توطدت العلاقة الإسرائيلية الفرنسية الأمنية والسياسية ، وبعد انهيار هذه العلاقة أثر حرب ١٩٦٧ حلّت الولايات المتحدة مكان فرنسا حتى حصلت إسرائيل على مكان متميز بين حلفاء أمريكا الخارجيين بحلول عام ١٩٨٧ عندما منحت مكانة « الدولة الحليفة خارج حلف الناتو » .

وثانيهما يتعلق بالوضع في الساحة المحلية (الإقليمية) حيث يتزايد التهديد العربي مع مرور الزمن (مما يهدد الوجود الإسرائيلي) من خلال :

ـــ التبديلات إلتي حصلت في العقيدة العسكرية العربية وفي تسليح القوات المسلحة وإعدادها وتدريبها واستخدامها لأنظمة تسليحية متطورة بهدف توفير المقدرة على ضرب العمق الإسرائيلي ومواجهة الردع النووي الإسرائيلي .

ـــ الثورة التكنولوجية في المنطقة بدخول الأسلحة والذخائر ذات الدقة العالية .

ـــ الانتشار الجيواستراتيجي وتطوره وخاصة المتعلق بالعمق الاستراتيجي الإسرائيلي ، وحماية المراكز السكانية والاقتصادية الحيوية الإسرائيلية .

ـــ المحدوديات الاقتصادية الإسرائيلية وزيادة الاعتماد على الدعم الاقتصادي والعسكري الأمريكي .

ـــ حصول خلافات في الرأي العام الداخلي الإسرائيلي ، وحدوث انقسامات حول الاتفاق على الشؤون الأمنية والإجماع على ضرورة حرب البقاء وشكلها ومضمونها ، وتقدير اللحظة التاريخية .

أولاً : المذهب العسكري والأمن الإسرائيلي :

وضعت العقيدة العسكرية وبالتالي الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية لتكون الأداة والوسيلة في تطبيق ما يسمى نظرية الأمن الإسرائيلي التي وضعتها وجددت أسسها الثابتة وأهدافها البعيدة الصهيونية العالمية ، وكان مبدأ التوسع مرتبطاً دوماً بنظرية الأمن الإسرائيلي منذ قيام ما يسمى بدولة إسرائيل ، حيث أنّ التوسع يزيد من احتمالات الأمن (أمن الوجود واستمرار هذا الوجود) لأنه يخلق هوامش حيطة ومسافات أمان من وجهة النظر العسكرية ، كما يسمح بالحصول على الأرض لاستيعاب مهاجرين يهود جدد . مما يزيد الطاقة البشرية ويؤمن زيادة القوة اللازمة للأمن ، وبالمقابل فإنّ الأمن عامل أساسي في تكريس التوسع وجذب القوى البشرية ورؤوس الأموال التي تجعل التوسع الجغرافي توسعاً ديموغرافياً واقتصادياً . وهذا ما يبرر احتلال أراض عربية جديدة وضم بعضها .

وإذا ما حصل الانسحاب من أرض عربية احتلت ، فإن ذلك يكون بشروط ومكاسب مرحلية تساعد الصهيونية في التخطيط لخطوة جديدة ، والثمن المدفوع من الجانب العربي مقابل الأرض قد يكون كله لإسرائيل مباشرة أو لقوة أخرى تتعاون استراتيجياً مع الصهيونية . وفي كلا الحالتين الثمن سيعود إلى دولة العدو الإسرائيلي . أما نوعية الثمن المدفوع فقد يكون شروطاً سياسية ، وقد يكون ثروة اقتصادية تنهب وتذهب إلى خزائن الرأسمالية العالمية تزيد من قوتها لتستمر في القهر والعدوان بدلاً من أن تستثمر في تطوير حياة الشعب العربي صاحب الحق الشرعي فيها ، وتجعله قادراً على أخذ دوره الطبيعي في بناء الحضارة الإنسانية المعاصرة .

ولقد اعتمدت الصهيونية سياسة مرحلية الأهداف سعياً لتحقيق هدفها الكبير (إقامة دولة إسرائيل الكبرى ، دولة يعيش فيها جميع يهود العالم) .

ورغم النجاحات المرحلية التي تحققت حتى الآن فإنّ الحلم الكبير لا يزال بعيد المنال ، مما اقتضى وضع سياسة مرحلية جديدة تتضمن جملة من الأهداف والمهام المرحلية يوكل أمر تنفيذها لإسرائيل أساساً . لأن الوسيلة العسكرية هي الأكثر نجاعة في تحقيقها حسب ما يؤكد عليه المذهب العسكري الإسرائيلي .

● الطموحات التي تسعى الصهيونية إلى تحقيقها من خلال وجود إسرائيل ودورها في تحقيق الأهداف المرسومة لها :

إنّ الحركة الصهيونية أو حركة النهضة القومية للشعب اليهودي كما يسميها الصهاينة أنفسهم وضعت لنفسها هدفاً استراتيجياً كبيراً هو (إقامة دولة يهودية في فلسطين العربية تكون بمثابة ملجأ آمن لكل يهودي يريد أو يضطر للهجرة إليه وخلق مجتمع جديد يقوم على أساس العدل والمساواة وحرية الإنسان) .

وجاءت الظروف وحققت الصهيونية بعض أهدافها المرحلية في خلق دولة إسرائيل على قسم من أرض فلسطين العربية في عام ١٩٤٨ وأوكلت مهمة تنفيذ أهداف الصهيونية الأخرى إلى قيادة هذه الدولة ، وجاء (بن غوريون) ليعلن صراحة أنّ استراتيجية إسرائيل تستند على الأسس التالية :

١ ـــ دولة إسرائيل هي الحل المنشود للمشكلة اليهودية ، وهي تعبير عن التطلعات القومية للشعب اليهودي ويجب أن تضم جميع اليهود المشتتين في العالم .

٢ ـــ أرض دولة إسرائيل هي جميع المناطق والأماكن التاريخية التي تحرك فيها اليهود ، وأقامت فيها القبائل العبرية في الماضي بالإضافة إلى الأراضي التي تعتبر حيوية لاقتصادها وأمنها .

٣ ـــ يجب أن تتمتع دولة إسرائيل بمقومات الدولة القادرة على الإكتفاء الذاتي من الوجهة الاقتصادية ، والمنعة من الوجهة العسكرية . وهذا يتطلب سيطرتها على مناطق من الأرض ، حيوية لأمنها ومنابع المياه الضرورية لزراعتها وصناعتها .

ولاشك أنّ تحقيق هذه الأهداف مرهون بإلغاء وجود عربي ليحل محله وجود صهيوني ، وهذا أمر صعب جداً ومستحيل تاريخياً ، غير أن النجاحات المرحلية للصهيونية أغرت العدو الإسرائيلي بمتابعة العمل لتحقيق أهدافها بشتى الوسائل والأساليب ، وفي مقدمة ذلك الأعمال العسكرية .

ولكي تتحقق الاستراتيجية الصهيونية طلب من إسرائيل أن تكون عامل جذب ليهود الشتات للهجرة والاستيطان في أرض الأجداد ، وذلك بتطبيق المبدأين التاليين بشكل متوازن :

١ ـــ التوسع باحتلال مناطق عربية جديدة وضمها كلها أو جزء منها حسب ما تسمح به الظروف لاستيعاب مهاجرين جدد .

٢ ــ خلق إحســاس بالأمن لدى اليهود في العالم بأن إسرائيل قوية وأنها المكان المناسب ليس للعيش بسلام وحسب وإنما لاستثمار أموالهم وكفاءاتهم العلمية أيضاً ، وبالتالي تشجيعهم على الهجرة بكافة السبل وخصوصاً المؤهلين والأغنياء .

إنّ إسرائيل تعيش في حالة نزاع مسلح مع العرب منذ عام ١٩٤٨ ، وينطوي هذا النزاع على تحدّيين رئيسيين :

الأول : تحدي البقاء العسكري في بيئة استراتيجية معادية ، وهذا ما يشكل البعد العسكري للأمن القومي الإسرائيلي .

الثاني : تحدي ترسيخ الاعتراف الدولي بشرعية وجودها كدولة ذات سيادة ، وهذا ما يعبر عنه بالبعد السياسي للأمن القومي الإسرائيلي .

والهدف الأســاسي والوحيد الذي يستقطب الإجماع الوطني هو حماية الكيان أي إحباط ما يهدده بواسطة قوة إسـرائيل الذاتية ، ويعبر إسحاق رابين عن الفكرة ذاتها عندما يحدد المهام الرئيسية للمؤسسة الأمنية الإسرائيلية في الثمانينيات بأنها بناء قوة عسكرية تحمي إسرائيل من أي هجوم عربي يشن عليها ومن ثم نقل معالجة حل النزاع العربي ــ الإسرائيلي من ميدان القتال إلى طاولة المفاوضات .

وتنطلق نظرية الأمن القومي الإسرائيلية من فرضية أساسية تؤمن بها المؤسسة السياسية ــ العسكرية الحاكمة وهي « إنّ إسرائيل مهددة في كيانها ، ويعني ذلك أنّ انتصاراً واحداً للعرب معناه زوال إسرائيل . لذلك فإنّ عليها أن تكون متأهبة دائماً للتصدي بقوتها الذاتية للخطر المحدق بها ، والوجه الآخر لهذه الفرضية هو أن إسرائيل في حالة استعداد عسكري دائم » .

وقد مارست هذه الفرضيـة سطوتها على مخططي السيـاســة الإسـرائيـليـة فأعطوها صيغـاً استراتيجية مختلفة ، فعمد المفكرون الاستراتيجيون الإسرائيليون إلى تدعيمها بدراسة العوامل المؤثرة فيهـا ، وملاحقة ما يطرأ بخصوصها من معطيات جديدة على المستويات كافة : جغرافياً وسياسياً وعسكرياً وتكنولوجياً بقصد تطويرها أو تعديلها ، ووضعها في أطر نظرية يمكن الاسترشاد بها في المستقبل .

ولقد مرت نظرية الأمن الإسرائيلية بمراحل متعددة ، وتباينت إسهامات القادة السياسيين والعسكريين الإسرائيليين ، وكذلك رجال الفكر الاستراتيجي في محاولة تتبع تطور هذه النظرية ، ورصد عناصرها ومكوناتها ، والعوامل المؤثرة فيها وطبيعة هذه المؤثرات واتجاهها ، بقصد الخروج بقوانين عامة ، أو على أقل تقدير بالخطوط العريضـة التي تحكم مسارها بهدف السيطرة عليها ، وتوظيفها لخدمة مذهبها العسكري ودوره في الصراع العربي ــ الإسرائيلي في المنطقة .

ترتكز نظرية الأمن القومي الإسرائيلي على مقولة أساسية مضمونها أنّ إسرائيل تعيش محنة كيانية أي في حالة تهديد مستمر يمس وجودها ذاته .

وتكشف نظرية الأمن هذه العوامل المؤثرة في الموقف الاستراتيجي ، وهي ليست عوامل ساكنة بل في حالة من التغير النسبي المستمر ، فرضتها وتفرضها حقيقة أنّ الصراع ما يزال مستمراً ومحتدماً ، وهو وإنْ بدا محصوراً في منطقة الشرق الأوسط فإنه في الوقت ذاته يتصل بمحيط أكبر ، دائم التغير قد يمتد ليشمل العالم كله .

وعلى سبيل المثال فإن الاعتبارات العسكرية في إسرائيل ظلت تأخذ الأولوية على الاعتبارات السياسية حتى عام ١٩٦٧ حيث كان المذهب العسكري الصهيوني يتبنى استراتيجية هجومية بحتة تتضمن ضرورات لا بد منها ، تنحصر في نقل المعركة إلى أرض الغير ، والقيام بالضربة المضادة الاستباقية ، والاستناد إلى مجموعة من ذرائع الحرب .

بعد عام ١٩٦٧ وبعد أن ضمنت إسرائيل عمقاً استراتيجياً مقبولاً بضم الأراضي التي احتلتها في هذه الحرب تخلتْ عن الاستراتيجية الهجومية الصرفة إلى حد ما وتبنت استراتيجية دفاعية ، على الصعيد العام كما أشرنا سابقاً . مع توفر الوسائط كافة والتي تسمح بالتحول إلى الهجوم بسرعة وكفاءة لتحقيق الحسم في المعركة .

وفي الوقت الذي تركز فيه القيادة الإسرائيلية على المستوطنات الأمنية ، يشعر الصهاينة أنّ هناك عدة متغيرات طرأت في المنطقة ، أدت إلى زعزعة الأمن القومي الصهيوني .

وحول هذا الموضوع يقول الاستراتيجي الصهيوني دوف تماري في صحيفة يديعوت أحرونوت تحت عنوان من أهمل الأمن القومي ؟

« الأمن القومي هو الموضوع الرئيسي الذي تعتبر الحكومات في إسرائيل مسؤولة عنه ، وأنّ أمن إسرائيل في الماضي والحاضر ، وعلى ما يبدو في المستقبل أيضاً يجب أن يعتمد على عدد من المرتكزات التي لا بديل لها تقريباً وأهمها :

- جيش قوي يعتمد على التعبئة الشاملة للموارد البشرية والمادية في إسرائيل .
- نظرية أمن تقوم على أساس نقل الحرب وبسرعة إلى أرض العدو ، وتحقيق حسم يجبر الخصم على قبول وقف إطلاق النار .
- اقتصاد متين وبالقدر الكافي يتيح توجيه موارده إلى الأمن ، وفي الوقت ذاته دمج متطلبات الأمن في الاقتصاد القومي وتسخيره لصالحها .
- علاقات دائمة مع دول صديقة تتيح جلب أموال لتعزيز الأمن ، أو استيراد مباشر لأسلحة متطورة وضرورية .

- دعم دائم من دولة عظمى ، ومن دول مهمة أخرى يتيح لجيش إسرائيل التعاظم العسكري المضطرد الذي يعتبر شرطاً للصمود في سباق التسلح ، والغطاء السياسي والعسكري من جانب دولة عظمى عشية الحرب وخلالها وبعدها ، هو أمر مهم لأنه من غير الممكن تحقيق إنجاز في الحرب بدون غطاء من دولة عظمى .
- إنّ مثل هذا الدعم من شأنه أيضاً ردع العدو عن استخدام أسلحة غير تقليدية .
- تأييد دولة عظمى لإجراءات عسكرية محدودة ، ولكن حيوية تتم في أوقات الهدوء .
- إن التأييد أو على الأقل التفهم الدولي الذي يتيح لإسرائيل أن تكون البادئة بالحرب إذا اتضح أنّ الحرب محتملة من شأنه الحيلولة دون الحاجة إلى عملية عسكرية قد تؤدي إلى إطالة أمد الحرب ، وإلى تآكل في القوات والمعدات .

إن هذه المرتكزات حتى وإن لم يكن من الممكن دوماً ضمانها ، والحفاظ على وجودها اعتبرت أساساً لسياسة الأمن الدائمة لغالبية الحكومات في إسرائيل .

وفي الفترة من ١٩٦٧ ـــ ١٩٧٣ كان يبدو أنّ خطوط وقف إطلاق النار يمكن أن تمثل بديلاً لجزء من مرتكزات الأمن القومي ، حتى جاءت حرب يوم الغفران وأثبتت عدم وجود بديل حتى وإن رابط الجيش الإسرائيلي في سيناء والجولان .

ويضيف دون تماري يقول :

وخلال سنوات حكم الليكود الخمس عشرة لم تكن سياسة الحكومة الإسرائيلية ثابتة ، فقد اتسمت السنوات الأربع الأولى بمسيرة سلام كانت مساهمتها في أمن إسرائيل كبيرة حيث خرج أكبر أعدائنا من دائرة الحرب ، بينما عملت الولايات المتحدة على تنمية مصالحها المشتركة بينها وبين كل من مصر وإسرائيل .

وهكذا تم بناء تفاهم ومشاركة إسرائيلية ـــ أمريكية لا مثيل لها ، ولكن للآسف لم يكتب لها الاستمرار ، وكانت قصيرة العمر . وجاءت حرب لبنان العام ١٩٨٢ لتبشر بحدوث تحول شديد في نظرية الأمن القومي وبدت مسيرة السلام مع مصر كفترة عابرة وصلت إلى نهايتها .

وبدأت حكومة الليكود في تعزيز الايديولوجيا الخاصة بأرض إسرائيل الكاملة ، ويتمثل الأساس الايديولوجي في أنّ حرب ١٩٤٨ لم تكن الحرب الأخيرة والنهائية على حدود إسرائيل ، بل على العكس من ذلك ، كل الحروب منذ ذلك الحين هي مراحل في صراع متواصل لم ينته بعد ، وهذا الصراع يمكن أن ينتهي إذا ما حظيت المناطق التي احتلت في العام ١٩٦٧ بوضع مماثل لوضع الجليل والنقب وغيرهما . والمغزى العملي هو تخليد النزاع والإبقاء عليه ، حتى وإن دخلت عليه فترات مرحلية من مفاوضات السلام .

ويتابع الاستراتيجي اليهودي قوله :

وهكذا يتم منذ أكثر من عشر سنوات تنمية أفكار وتطبيق نظرية الأمن التي تعتبر العمق الجغرافي وتوطينه بالسكان أساساً ومرتكزاً شبه مطلق في أمن إسرائيل ، ولكن جرد معلومات الأمن يثبت أن حالة سائر مرتكزات الأمن القومي في غاية السوء .

- جيش إسرائيل يقوم منذ بضع سنوات بنشاط لتقليص كمي لحساب تعاظم نوعي ليس مضموناً بعد حتى على المدى المنظور .
- اقتصاد إسرائيل في حالة من الضعف ، وغير قادر على تحمل عبء جيش قوي ومتطور ، أسندت له مهمة التصدي للتهديدات والأخطار المرتقبة .
- الحكومة الإسرائيلية لم تعد مستعدة لوضع ميزانية طويلة الأجل للأمن تتيح للجيش الإسرائيلي تعاظماً نوعياً فعالاً مستعداً للحرب في أي وقت .
- العلاقات مع الولايات المتحدة تفاقمت خاصة بشأن جلب أموال للأمن أو إمدادات أسلحة كمنحة ، بالحجم الذي عرفته إسرائيل منذ العام ١٩٧٣ وحتى الآن .
- الصناعات الأمنية وفيرة التكنولوجيا تمر بوضع صعب ، بالإضافة إلى أنه لم يعد هناك غطاء من الولايات المتحدة لإجراءات عسكرية إسرائيلية تقوم على المبادأة .
- لقد فقدت إسرائيل مكانتها كثروة استراتيجية إقليمية للولايات المتحدة، مثلما كانت في عهد الحرب الباردة ، والتفاهم الذي أبدته دول صديقة إزاء متطلبات إسرائيل الأمنية أخذ في الانحسار والتضاؤل .

لذلك وبناء عليه ، وفي ظل هذه الأوضاع لن تستطيع إسرائيل السماح لنفسها بشن حرب ، أو توجيه ضربة استباقية حسبما اعتادت على ذلك في الماضي . كما إنّ إسرائيل سوف تضطر لأن تمتص هجوماً عربياً ، وتدافع عن نفسها بثمن باهظ ، حتى تتمكن من الانتقال إلى الهجوم الذي يؤدي إلى إنهاء الحرب .

أما فيما يتعلق بمرتكزات الأمن وعناصره فإنه لم يتبق منه إلاّ العمق الديمغرافي الذي تسعى الحكومة الإسرائيلية ببطء إلى درجة الإهمال لتوطين اليهود في عَرَبَةْ وفي غور الأردن وفي الجولان وعلى حدود لبنان .

وهكذا يتضح أنّ حدودنا مع الخصم لم تردعه عن شنّ حرب ضدنا ، وأنّ العمق الجغرافي لا يمكن أن يحل محل العمق السياسي والعمق الاقتصادي لذلك ، لا بد للسلطة في إسرائيل من أن تسجل عدداً من الأهداف أهمها :

- في الحرب المستقبلية سيكون الهدف الرئيسي هو إحراز نصر عسكري حاسم بالشكل الذي

لا يمكن معه فرض مفاوضات على إسرائيل حول مصير الضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان .

- حماية إسرائيل من مغبة حرب غير تقليدية قد تكون مروعة » .

وفي الوقت الراهن تطور إسرائيل نظرية أمن جديدة تأخذ في حسبانها متغيرات العالم ومستجدات المنطقة ، وهذه النظرية هي الآن موضع اختبار مطروح على التجربة ، ومقتضى الخطوط العريضة في هذه النظرية كما يلي :

ــ إنّ إسرائيل ليست مستعدة للتخلي عن أراضي مما هو تحت سلطة الاحتلال الآن فهذه الأراضي ضرورية للدعوى الأسطورية غير قابلة للتجزئة وضرورية للتوسع والاستيطان .

ــ إن الأمن الآن وبعد وصول الصواريخ العراقية بصرف النظر عن تأثيرها المادي لم يعد ممكناً ضمانه في المستقبل بالأدوات العسكرية وحدها ، ذلك أنّ تكلفة مثل هذه الأدوات العسكرية يمكن أن تكون أغلى مما يحتمله الاقتصاد الإسرائيلي .

ــ إنّ الاقتصاد الإسرائيلي مقبل أكثر وأكثر على ظروف تقلص وانكماش ترجع إلى الأزمة الاقتصادية الأمريكية ولاحتمال تناقص المساعدات العسكرية ـــ الاقتصادية الأمريكية مع تصاعد احتياجات إسرائيل .

ــ على المستوى المنظور قد لا يتوفر مساعدات أو استثمارات غربية أو يابانية في إسرائيل ، لأن كل ذلك قد يتوجه نحو الاتحاد السوفييتي السابق ودول أوروبا الشرقية .

لذلك فإن الاستراتيجية الإسرائيلية الآن تركز على فكرة مشروع السوق الشرق أوسطية « وفرة موارد المياه التركية ـــ سعة السوق الاستهلاكية العربية ـــ مقدرة التكنولوجيا الإسرائيلية » . واتحاد هذه العوامل الثلاثة ممولة بفوائض أموال بترول الخليج .

لذلك سعت إسرائيل ونشطت وسط الزحام ، فحصلت على ورقة التطمينات التي كانت نصوصاً لتعهدات محددة لها قوة فعل مستقلة ومؤكدة . وتحاول الإبقاء على الالتزام بها :

١ ـــ العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة مبنية على علاقات فريدة بين الدولتين ، تستند على قيم ومصالح مشتركة مع الاعتراف الكامل باحتياجات أمن إسرائيل .

٢ ـــ **التزامات الولايات المتحدة بأمن إسرائيل باقية وثابتة ، بما في ذلك الالتزام بتثبيت وتأكيد** التفوق الكيفي .

٣ ـــ أمريكا لا تؤيد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ، ولا تريد أيضاً إدخال منظمة التحرير الفلسطينية في أية عملية تسوية قادمة .

٤ ـــ كل تسوية سلمية مع سورية يجب أن تقوم على بقاء إسرائيل في هضبة الجولان وأمريكا على استعداد لاقتراح ضمانات لترتيبات أمنية .

ثانياً :المذهب العسكري الإسرائيلي وقضايا الحرب السلم :

تحتل قضية الحرب والسلم مكاناً خاصاً ضمن المعضلات المعاصرة ، لأن تأثيرها على مصائر الشعوب تزايد بشكل كبير ، ومسألة الحرب والسلام تحتل دوراً ريادياً في سلسلة مسائل تكوين المذهب العسكري السياسي للدول عموماً ، لأن تناسب مفهومي الحرب والسلام وعلاقتهما هما أساس تحديد طبيعة المذهب العسكري والسياسي للدول .

تنظر الحكومة الإسرائيلية إلى مسألة العلاقة بين السياسة والحرب بأسلوبها الخاص ، ولكن قبل أن نخوض في هذا الموضوع مباشرة ، وكيف يجري حله في المذهب العسكري السياسي الإسرائيلي ، لا بد لنا من التوقف عند تلك المبادىء التي تستقر في أساس بناء الدولة الإسرائيلية ، والتي تستند إليها وجهات نظر القيادة الصهيونية في مسائل الحرب والسلام . ويمكننا هنا تمييز ثلاثة مبادىء رئيسية هي :

المبدأ الأول : **أن إسرائيل دولة استعمار استيطان إقليمي** ، وأنّ محتوى هذا المبدأ يتلخص في توطين اليهود من أنحاء العالم كافة في أراض تنتزع من أصحابها الأصليين ، وتقوم الصهيونية العالمية بتحقيق هذا المبدأ تحت شعار كاذب ألا وهو (أرض بدون شعب ، لشعب بدون أرض) وقد أعلنت غولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل السابقة بشكل واضح قائلة : (لا يوجد شعب اسمه الفلسطينيون) .

المبدأ الثاني : **أنّ إسرائيل أخذت عن الألمان النازيين فكرة** المجال الحيوي ومفهومه وتسلحت به ، وتسير خطوة خطوة على طريق تحقيق أهدافها في إحراز السيطرة على المنطقة ، لتحقيق (إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات) .

والمبدآن مترابطان فيما بينهما بشكل جدلي حيث أن هجرة اليهود إلى إسرائيل تقتضي تهجير السكان العرب وطردهم ، وأنّ الأراضي المسيطر عليها حديثاً ، (أي بعد كل انفجار جديد للصراع العربي الصهيوني ، وفق مخطط التوسع الامبريالي الصهيوني) تتطلب تدفق قوى بشرية إضافية من أجل استيطانها ، أي تنظيم هجرة جديدة أيضاً .

المبدأ الثالث : **إسرائيل دولة تابعة ضمن السياسة الاستعمارية** الامبريالية في المنطقة العربية ، فعندما ينفذ الكيان الصهيوني سياسته العدوانية ضد الوطن العربي فإنه بذلك يتمكن من تحقيق الأهداف الامبريالية بتأمين هيمنتها السياسية والاقتصادية والعسكرية على الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط ، ومنع العرب من تحقيق التقدم والتطور وإنجاز التحرر الوطني .

إنّ إسرائيل دولة مبنية على العدوان والتوسع والعمالة تنفذ سياسة حربية ، (طبقاً لمفهوم القيادة الإسرائيلية) والسياسة حسب مفهومها واسطة للحرب وليس العكس ، كما نظر إليها كلاوزفيتز .

وعلى سبيل المثال قال الإرهابي رئيس الوزراء السابق مناحيم بيغن في كتابه (الثورة) : « العالم لا يحزن على الموتى ، العالم يحترم المقاتلين ، والسياسة هي فن القوة ، عندما تضرب بمطرقة على الحديد فإن القعقعة تخيف الجميع ، أما عندما ترتدي القفازات فلن يلاحظ أحد ، حتى حضورك . والعسكري الذي يرتدي الحذاء ذا النعل هو الذي يصنع التاريخ » .

أن الجهاز الضخم من الدبلوماسيين والسياسيين الذي أنشىء في إسرائيل ومعه نشطاء الحركة الصهيونية إنما يقوم بخدمة هدف وحيد هو تبرير احتلال أراضٍ جديدة ، وما يرافق ذلك من عمليات طرد للعرب من أراضيهم ، وإنشاء المستوطنات الصهيونية العسكرية على تلك الأراضي ، فبعد كل عدوان يطلق الصهاينة آلتهم السياسية من أجل إقناع العالم بقانونية احتلالهم وشرعيته ، وضرورة ذلك الاحتلال ، وتهجير السكان العرب أيضاً ، وتغيير معالم الأرض ، مخالفين بذلك الاتفاقات والمواثيق الدولية كافة ، وعلى رأسها اتفاقيات (لاهاي) المحددة لعلاقات الحرب والسلام .

وهنا يمكن استعراض تفسير إسرائيل لجوهر قرار هيئة الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ تاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ ، فقد رد وزير الخارجية الصهيوني آنذاك على هذا القرار ، مخاطباً الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام ١٩٧٧ كما يلي : (إنّ هذا القرار لا يطالب إسرائيل من جانب واحد بسحب قواتها ، من الأراضي المحتلة ، لعام ١٩٦٧ ولا يطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة كافة ، و يطرح فكرة إجراء مباحثات سلمية ، كشروط أساسية لخروج القوات الإسرائيلية وهو لا يحدد الحدود) .

إنّ هذا التفسير (المغالط لحقيقة القرار) والذي تعطيه إسرائيل لوثائق هيئة الأمم المتحدة ومقرراتها يأخذ فيما بعد (صيغة قانونية) نتيجة أعمال القرصنة الإسرائيلية .

فالقيادة الصهيونية اعتماداً على أحكام التلمود المغايرة للعلم ، وتفسيراتها التاريخية الكاذبة ، تسعى لربط هذا كله بمقولة تنفيذ الصراع المسلح ، حتى الوصول إلى امتلاك الأرض ، الكاملة الموعودة ، والتوصل إلى السلام والأمن حسب مفهومها .

وأوضح مثال على ذلك ، كلمات للإرهابي مناحيم بيغن : « إن حق الشعب اليهودي بالأرض حق أبدي ، مرتبط بحق السلام والأمن ، ارتباطاً وثيقاً » .

إن مفهوم (أرض إسرائيل) بهذا المعنى وكما يتحدث عنها تلمودهم . يقتضي أن تبقى إسرائيل في حالة صراع دائم ، حتى الوقت الذي تتمكن به من الوصول إلى السلام والأمن على كل (أرض إسرائيل) التي تحلم بها الصهيونية ، أي من النيل إلى الفرات على الأقل .

وهكذا يبدو الصراع المسلح في المرحلة الحالية للتطور التاريخي الذي تعيشه إسرائيل بالنسبة

للقيادة الصهيَونية حالة طبيعية وضرورية .

انطلاقاً مما تقدم تبوأ الجيش الإسرائيلي مواقع السيطرة في الكيان الصهيوني ، وقد كتب الباحثان الانكليزيان ي سولبيتر ، وآ اليتور في كتابهما (من يقود إسرائيل) : « أن الدور الرئيسي في قيادة هذه الدولة يعود للعسكريين . والمجمع العسكري الصناعي الإسرائيلي ، قد أمسك بالحياة الاقتصادية والسياسية للبلاد ، على منوال أكثر الدول الامبريالية المتطورة . » .

ولا غرو في أن هذا المجمع الصناعي الحربي ، قد أخذ شكلاً أكثر بشاعة مما هو عليه في أكثر بلدان الغرب العسكرية تطوراً ، مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، ويتضمن ما يلي :

١ ــ القوات المسلحة الإسرائيلية .

٢ ــ جهاز الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد) ومقاومة التجسس وأفرع الاستطلاع .

٣ ــ وزارة الدفاع (الحرب) .

٤ ــ الصناعة الحربية والتي بدورها تنقسم إلى :

أ ــ مؤسسات الدولة ، ومؤسسات القطاع المشترك (المختلط)

ب ــ المؤسسات الخاصة (على الأرض التي تحتلها إسرائيل وخارج حدودها)

وعلاوة على هذا يمتلك الكيان الصهيوني أسهماً في المؤسسات العسكرية في البلدان الأخرى وفي مقدمتها المؤسسات العسكرية الأمريكية .

ويتقاضى العاملون في المجالات السياسية بما فيها زعماء الأحزاب الإسرائيلية وأعضاء الكنيست وممثلو الاتحادات والمنظمات المختلفة رواتب من هذه المؤسسات كما ويساهمون في دفع عجلة الصناعة الحربية الإسرائيلية أيضاً .

بالإضافة إلى ذلك ، فإن لبعض المؤسسات كلجنة الطاقة النووية ، والبوليس ، ووحدات الصراع ضد الإرهابيين ؛ واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها علاقة متينة مع الكيان العسكري الصهيوني .

والصفة المميزة للمجمع العسكري الإسرائيلي الذي يمثل اتحاداً شريراً بين النخبة العسكرية وأرباب صناعة السلاح وعملائهم في الحكومة ، تتمثل في أنّ عناصره الرئيسية والقوى السياسية والروحية المحركة له موجودة في أيدي الصفوة العسكرية العليا ، فأعضاء القيادة العسكرية العليا هم دوماً على استعداد لاستلام المناصب القيادية السياسية والاقتصادية في حياة البلاد ، فعلى سبيل المثال في سنوات ١٩٧٠ ــ ١٩٨٠ ترأس الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة كل من الجنرال إسحاق رابين ومناحيم بيغن ، وعلى رأس وزارة الخارجية توالى كل من الجنرال إيغال آلون وموشي دايان ، وفي مركز وزير الصناعة والتجارة الخارجية ، أرييل شارون ، كما ترأس الحكومة شمعون بيريز الذي شغل

في سنوات الخمسينيات مركز المدير العام لوزارة الدفاع .

وليس من الصعب تمييز زوال الحدود والفوراق بين السلطات العسكرية والمدنية واختلاط الجيش بالقيادة السياسية ، وعند التحدث عن المجمع العسكري الإسرائيلي لا بد من التطرق إلى اقتصاد البلاد الموضوع في خدمة الهدف العسكري ، فالصناعة الإسرائيلية موضوعة عملياً في خدمة الجيش الإسرائيلي ، كما تحتل إسرائيل الآن المرتبة العاشرة في صناعة الأسلحة بين الدول الرأسمالية .

وتضم الصناعة العنسكرية الإسرائيلية أكثر من ثمانمئة مؤسسة يعمل بها ما ينوف على ثلاثمئة ألف إنسان ، وهذا العدد يربو على نصف تعداد المشتغلين في المؤسسات الصناعية كافة .

وحيث الإنتاج الحربي الإسرائيلي يؤمن زهاء ٩٥ ٪ من احتياجات الذخائر الحربية للجيش الإسرائيلي ، و٧٠ ــ ٨٠ ٪ من التجهيزات الإلكترونية و٣٠ ٪ من الطائرات القتالية ، و يصل مجموع ما تنتجه البلاد من الأسلحة والأعتدة القتالية زهاء ٦٠٠ نوع .

إن إسرائيل منذ قيامها تعاني أزمة عضوية لم تعرف كيف تجد حلاً جذرياً لها . وهذه الأزمة التي تتمثل بعجز إسرائيل عن اكتساب قوة اقتصادية ذاتية ، توازي قوتها العسكرية . وكانت الحرب الوسيلة الرئيسية التي اعتمدتها الحكومات الإسرائيلية في مرحلة أولى لمواجهة الأزمات الاقتصادية المتكررة .

فمن المعروف أنّ المشروع الصهيوني في فلسطين هو مشروع استيطاني يعمل على استقدام أكبر عدد ممكن من يهود العالم وتوطينهم ، وتأمين مستوى معيشي مناسب لهم ، من شأنه أن يبقيهم في فلسطين ويغري في الوقت نفسه اليهود الآخرين على القدوم .

ولما كان هذا المشروع يتطلب من إسرائيل المزيد من التوسع والاحتلال للأراضي فإنّ صمود الأمة العربية أبقى إسرائيل في حالة حصار عسكري واقتصادي وسياسي شبه دائم ، وأجبرها على تخصيص جزء كبير من مواردها الاقتصادية لتعبئة عسكرية شبه دائمة أيضاً ومستمرة تجعلها جاهزة لشن الحرب ولتنفيذ عدوانها في أي وقت تراه مناسباً لذلك .

وكانت الحرب العلاج الرئيسي الذي تلجأ إسرائيل إليها عندما تصل الأزمة إلى أكثر أطوارها حدة ، فتحقق من ورائها أحد هدفين أو كليهما معاً ، وهما الحصول على المزيد من التأييد والدعم الخارجي ، والتوسع باحتلال المزيد من الأراضي العربية .

ومع مرور الزمن أصبحت العلاقة بين الاقتصاد من جهة والعسكرة والحرب من جهة ثانية أكثر عضوية ، الأمر الذي أضفى على الاقتصاد الإسرائيلي سمة التأزم المستمر . فازداد بشكل موازٍ زخم المساعدات الخارجية إضافة إلى مساعدات المؤسسات الصهيونية العالمية ، وعلى الرغم من

التوازن الذي حققه الاقتصاد الإسرئيلي فإنه لم يتوصل إلى تأمين محرك ذاتي لنموه ، واستمر هذا النمو رهينة للمساعدات الخارجية .

وعلى الرغم من أنّ الإنفاق العسكري ارتفع بمعدلات كبيرة بعد عدوان حزيران ١٩٦٧ فإنّ الاقتصاد الإسرائيلي شهد في الفترة ١٩٦٨ ـــ ١٩٧٢ ارتفاعاً في معدلات نموه تمثل بنمو صناعي ملحوظ وذلك للأسباب التالية :

ـــ توسع قاعدة الاقتصاد المنتج كثيراً من خلال وضع اليد على الأملاك العامة وأملاك الفلسطينيين والمصادرات التي طالت كل شيء تقريباً .
ـــ المساعدات الغربية والأمريكية .
ـــ اللجوء إلى المكننة والري وعلى نطاق واسع بهدف تحقيق درجة عالية من الاكتفاء الذاتي في إنتاج المواد الغذائية لإيقاف الاستيراد وتوفير الأموال .
ـــ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان « أراض وموارد ونفط ومصادر مياه إضافية » .
ـــ توسع سوق تصريف المنتوجات الإسرائيلية وتوفر اليد العاملة الفلسطينية الرخيصة .

وهكذا أضحت الصناعة بشكل عام ، والصناعة العسكرية بشكل خاص المستفيد الرئيسي في هذا الإطار ، فأخذ القطاع الصناعي ينمو بمعدلات مرتفعة حتى أصبح يمثل نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي .

وتركز الاهتمام في الصناعات المعدنية والكهربائية والإلكترونية أي تلك التي تلبي الحاجات العسكرية بشكل خاص ، فاستحوذت على نصف الاستثمارات الصناعية ، وأصبحت تمثل نحو ثلث الناتج الصناعي ، وبشكل موازٍ لنمو هذه الصناعات التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة ، لحق تغيير جوهري ببنية الصناعة الإسرائيلية ، فانخفضت حصة الصناعات الاستهلاكية وارتفعت حصة الصناعات الإنتاجية المخصصة للتصدير ، ومنها الصناعات العسكرية . باختصار أصبحت الصناعات العسكرية المحرك الرئيسي للصناعة الإسرائيلية ، وأصبح القطاع العسكري في موقع الهيمنة داخل الاقتصاد الإسرائيلي ككل لكونه أكثر القطاعات تقدماً من الناحية التقنية ، وأكثرها دينامية من الناحية الإنتاجية .

وعلى الرغم من الارتفاع الهائل في المساعدات الخارجية لإسرائيل بعد حرب تشرين ١٩٧٣ فإنّ اقتصادها دخل مرحلة من التأزم الشامل والمتواصل امتدت حتى عام ١٩٨٢ تبلور بما يلي :

ـــ عجز متصاعد في الميزان التجاري من ٢,٥ مليار دولار عام ١٩٧٧ إلى ٥ مليارات عام ١٩٨٢ .
ـــ تدهور سريع في سعر صرف العملة .

ـــ تسارع في وتيرة التضخم .
ـــ هبوط في معدلات النمو .
ـــ ارتفاع في معدلات البطالة .
ـــ تقلص في حجم الوافدين من اليهود الجدد .
ـــ تراكم الديون الخارجية .
ـــ ارتفاع نسبة الإنفاق العسكري ارتفاعاً كبيراً بالنسبة للناتج القومي .
ـــ ازدياد عسكرة الاقتصاد فأصبح ربع القوى العاملة يعمل مباشرة وغير مباشرة لمصلحة المؤسسة العسكرية ، وأصبح القطاع العسكري يستقطب نسباً تتراواح بين ٢٥ و٥٥ بالمئة من الإنتاج الإجمالي ومن التجارة الخارجية والاستثمارات والتحولات المالية من الخارج والتقنيات المستخدمة .

وعليه لم ينجح رهان إسرائيل على الصناعة في الحد من تفاعل الأزمة ، وفي رفع القدرة الذاتية لاقتصادها .

تبنت القيادة الصهيونية حل المشكلات السياسية بالطرق العسكرية مباشرة ، وهذا ما يسير عليه حكام إسرائيل حتى اليوم . إلا أنّ حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣ ، وغزو لبنان فيما بعد عام ١٩٨٢ قد أظهرتا تنامي القوة العسكرية للدول العربية ، مما أجبر السياسيين الإسرائيليين على إعادة النظر في تقويماتهم السابقة .

إنَّ مصطلح (السلام الإسرائيلي) مرتبط بمفهومين هما (الشعب اليهودي) و(أرض إسرائيل) ؛ ففي مفهوم الشعب اليهودي يمكن تحقيق السلام فقط في حال وجود الأمة اليهودية النقية في الدولة ، وهذا ما يوضح انبثاق سياسة التمييز العنصري والتفرقة ضد العرب .

وفي مفهوم أرض إسرائيل يعطي أسلوب احتلال الأراضي العربية الأولوية في نهج إسرائيل السياسي ، وذلك بهدف إنشاء المجال الحيوي ، الذي يؤمن التطور اللاحق لظاهرة هجرة اليهود من كل العالم إلى الأرض الموعودة ، وحسب رأي المنظرين الإسرائيليين فإنه ما لم تتحقق هذه الشروط وبالحجم والشكل الذي تحدث عنه التلمود ، فسوف تبقى إسرائيل دولة ذات حدود غير ثابتة ديموغرافياً وجغرافياً .

وفي هذه الحالة تبقى الحدود الديمغرافية غير ثابتة ، فالهجرة تدفع إلى الاحتلال والتوسع ، وهذا يفتح الطريق مجدداً أمام الهجرة ، هذه هي الحسابات النظرية التي ينطلق منها السياسيون والمنظرون الإسرائيليون بالنسبة لمصطلح السلام الإسرائيلي ، فهم ينطلقون من أن الأهداف النهائية لا يمكن تحقيقها في الظروف الحالية ، ولكي تؤمن إسرائيل لنفسها فترة لالتقاط الأنفاس ، في

ظروف الصراع العربي الصهيوني ، قدمت القيادة الإسرائيلية بإيعاز من الولايات المتحدة الأمريكية ومشاركتها الفعلية ، عدة طروحات يمكن لإسرائيل على أساسها أن توقع على اتفاقية سلام مع العرب .

« وهذه الطروحات أقرب ما تكون إلى الاستسلام وليس إلى السلام وأهمها : »

١ ـــ الانطلاق من أن القرار ٢٤٢ وثيقة تضمن المصالح الإسرائيلية وتحقق الرغبات الإسرائيلية أيضاً .

٢ ـــ رفض حل المشكلة الفلسطينية بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، ورفض إقامة الدولة الفلسطينية .

٣ ـــ نزع المقدرات والثروات المادية من الجولان والتمسك بالمواقع الهامة التي تمنع سورية من استثمار ثرواتها المائية ، كما تمنع سورية من تحرير أرضها المحتلة .

٤ ـــ رفض إعادة قطاع غزة لمصر ، (أو للدولة الفلسطينية) ، وتأمين حرية الملاحة في مضائق تيران وقناة السويس وشرم الشيخ .

٥ ـــ رفض إعادة الضفة الغربية لنهر الأردن إلى المملكة الأردنية ، لأن إسرائيل تعتبر أن ضفتي نهر الأردن جزء من أراضي الميعاد المزعومة . وبالأحرى رفض القبول بأن تكون الضفة الغربية المحتلة أساساً للدولة الفلسطينية .

٦ ـــ الإبقاء على مدينة القدس عاصمة موحدة لدولة إسرائيل .

لقد انعكست هذه البنود والأحكام جزئياً في معاهدة السلام المنفرد الموقعة بين مصر السادات وإسرائيل في عام ١٩٧٩ ، والتي لم تؤد إلى السلام المطلوب في المنطقة كما هو معروف .

ويؤكد القادة والحكومات في معظم بلدان العالم ـــ أنّ الطريقة الوحيدة لتسوية سلمية لمشكلة الشرق الأوسط هي عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة ، وباشتراك الأطراف المعنية كافة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي .

كان الاتحاد السوفييتي سابقاً أول من دعا إلى عقد هذا المؤتمر ، وقد أيده كل من سورية والأردن ومصر وبلدان أوروبا الغربية ، إلا أن الحكومات الإسرائيلية نظرت إلى مسألة عقد المؤتمر الدولي حسب برامج الأحزاب الرئيسية التي تتألف منها ، وليس انطلاقاً من ضرورته للسلام ولا سيما تلك الحكومات التي سيطر عليها الليكود بزعامة رئيس الوزراء إسحاق شامير ، فهذه الكتلة ترفض الفكرة رفضاً كاملاً معتبرة أن دعوة المؤتمر تلحق ضرراً بأمن إسرائيل ، وأما كتلة المعراخ التي كان يترأسها شمعون بيريز فكانت لا ترى مانعاً من الدعوة لانعقاد المؤتمر لأنها ترى أنّ ذلك يعتبر مدخلاً مناسباً لإجراء مباحثات ثنائية ومباشرة بين إسرائيل وكل بلد عربي مجاور على حدة . مما أدى إلى شق

الائتلاف ، وقيام الليكود بتشكيل حكومة جديدة لم يدخلها المعراخ ، بل تعتمد على الأحزاب الدينية الصغيرة المتشددة لتأمين الأغلبية في الكنيست .

كما تم رفض فكرة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في أعمال المؤتمر ، ولا شك أن موقف المعراخ في الموافقة على المؤتمر الدولي ليس إلا حركة تكتيكية لا تضيف جديداً على مواقف القيادة الصهيونية من مسألتي الحرب والسلم .

وفي كل مرحلة مناسبة تجدد إسرائيل مواقفها في رفض شروط السلام العادل والشامل على الأساس الذي تفترضه الشرعية الدولية لتكريس واقع الرفض الذي تتكامل فصوله ، لتجعل من السلام أمراً مستحيلاً .

وواقع الرفض هذا يتمثل في :

١ ـ موازنة الحرب التي وافقت عليها حكومة شامير والتي تجلت في تخصيص الأموال لعملية الاستيطان ومضاعفة إجراءات الهجرة اليهودية والتوطين انطلاقاً من فرضية وصول ربع مليون مستوطن إلى فلسطين المحتلة خلال عام ١٩٩٢ م .

٢ ـ طلب إسرائيل الحصول على ضمانات مالية أمريكية لقروض استيعاب المهاجرين بمبلغ عشرة مليارات دولار .

٣ ـ مناورات المسؤولين الإسرائيليين حول إعادة النظر بالموافقة على حضور المؤتمر الدولي بكامله من خلال إصرارهم على كل ما يعرقل التوجه نحو السلام بدءاً من تمسكهم بالبقاء في الأراضي العربية المحتلة ، ورفضهم التخلي عن القدس المحتلة أو إشراك أي ممثل عنها في مؤتمر السلام المقترح .

٤ ـ مقابلة الجهود الدولية المبذولة لعقد مؤتمر السلام بأعمال استفزازية وسلبية وابتزاز فاضح من أجل إحباط هذه الجهود ، وتعطيل المؤتمر الدولي للسلام ، كما روج المنظرون الصهاينة لفكرة تقول : بما أن الدول العربية لم تعترف بحق إسرائيل في الوجود ، وتسعى لإزالتها والقضاء عليها ، فإنّ هذا يعني أن إسرائيل تجد نفسها في حالة تطويق عدائي ، وبالتالي تعيش حالة حرب معها .

وحسب آراء الصهاينة سوف يبقى الخطر محيطاً بوجود إسرائيل حتى يتم التوصل للانتصار المطلق للصهيونية وسيادة السلام الإسرائيلي المزعوم ، والذي يعني سيطرة إسرائيل المطلقة على المنطقة العربية برمتها .

إنّ طرح مفهوم الأمن الإسرائيلي بهذه الصيغة يقدم غطاء للاستراتيجية الامبريالية الخاصة بالشرق الأوسط ، والتي تتجسد في خدمة مصالح الاحتكارات التي تسمح لها بنهب الثروات

الطبيعية لهذه المنطقة وفي مقدمتها النفط ، تحت التهديد بالخطر التوسعي الصهيوني وغيره .

وتنطلق هذه الاستراتيجية من فكرة تحويل الشرق الأوسط إلى بؤرة توتر دائم ، هادفة إلى إعاقة التطور الحضاري للدول العربية وتفرقتها ، ومنع إيجاد حل عادل ودائم لقضية فلسطين .

لقد حاولت الصهيونية من اللحظة الأولى لإنشاء دولة إسرائيل التظاهر بحالة تفرض ضرورة تأمين الوجود المستمر والآمن لإسرائيل ، متمثلة بظاهرة الدفاع الاستراتيجي والذي يعد هدفه إحباط أية محاولات تقوم بها البلدان العربية لتحرير فلسطين أو أجزاء من أراضيها المحتلة أو حتى المساس بأمن إسرائيل وسلامتها .

وحسب تعابير المنظرين الإسرائيليين فإنّ عنصر الدفاع الاستراتيجي موجود في صلب المذهب العسكري الإسرائيلي ، بسبب محدودية مساحة الأرض ، وقلة الكوادر البشرية ، وعلى هذا الأساس تكّون المذهب السياسي العسكري الإسرائيلي منذ البداية من قسمين ، الإعاقة التأخيرية ، والضربة الجوابية ، وهذا يعني بمفهوم الاستراتيجيين العسكريين الإسرائيليين ، محاولة درء الحرب عن طريق التأخير ، وإذا لم تنجح هذه المحاولة فيجب أن تؤدي القدرة على الدفاع والانتقال إلى الهجوم الحاسم عن طريق الضربة الجوابية إلى حل عسكري ملائم لإسرائيل .

وغالباً ما تلجأ القيادة العسكرية الإسرائيلية انطلاقاً من مذهبها العسكري إلى القيام بضربة وقائية استباقية مدعيّة أنها مهددة بهجوم وشيك ، أو بخطر ماحق ، وبالطبع فإنّ هذا الادعاء غالباً ما يكون كاذباً .

إنّ تجسيد المفهوم العسكري بشكل واقعي وتنفيذه على الأرض يحتاجان إلى جهد اقتصادي كبير ، وهو أكبر بكثير من القدرات الإسرائيلية الخاصة المتاحة ، وقد تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بتغطية النقص .

لقد تعهدت الاستراتيجية الامبريالية الشرق أوسطية بدعم إسرائيل والإبقاء عليها دولة قوية في المجال العسكري ، ومستقرة اقتصادياً وسياسياً بمستوى يؤمن لها البقاء قوة مهيمنة في المنطقة ، وتضمن لها التفوق على قدرات الدول العربية مجتمعة .

وتمتلك إسرائيل أكبر جيش في العالم كله (بالقياس إلى عدد السكان) وتم كل ذلك بالمساعدات الأمريكية الضخمة العسكرية منها والاقتصادية ، وبإخضاع سياسة إسرائيل الداخلية والخارجية لصالح مفهوم الأمن الإسرائيلي العدواني ، ونظراً للشروط الجغرافية لفلسطين المحتلة فقد بنى الإسرائيليون مذهبهم العسكري السياسي اعتماداً على وسائط الحرب العدوانية . ولكن هذه الحرب لا تمكن إسرائيل من فرض إرادتها على الدول العربية كافة بتحقيق انتصار عسكري ، بينما يستطيع العرب أن يصلوا إلى الانتصار النهائي إذا ما حققوا نصراً عسكرياً .

ويتضح ذلك في قول الصهيوني دافيد بن غوريون (نحن لا نستطيع توجيه ضربة واحدة قاصمة ضد العدو ، بحيث تكون نهائية ، فبعد كل معركة نربحها نجد أنفسنا نواجه ضرورة حل (المشكلة ذاتها) .

لهذا دخل في المذهب العسكري السياسي الإسرائيلي المفهوم التالي : « أن أي نصر عسكري للإسرائيليين ، سيكون نصراً تكتيكتاً فقط ، بينما أي نصر للعرب سيكون له أهمية استراتيجية لأن أية هزيمة كبيرة ستلحق بإسرائيل ستقود إلى تدميرها والقضاء عليها » .

مفهوم السلام لدى إسرائيل

حدد (بن غوريون) مفهوم الصهيونية للسلام بقوله « إنّ اتفاقاً مع العرب هو أمر ضروري لنا ، ولكن ليس من أجل خلق السلام ، إذ ليس من الممكن بقاء البلاد في وضع من الحرب الدائمة ولكن السلام هو وسيلة لنا » .

إن السلام بالمفهوم الإسرائيلي وسيلة وهدف مرحلي تفرضه اعتبارات تتعلق بحاجة الكيان الصهيوني إلى فترات من الهدوء النسبي من أجل البناء وترتيب البيت والإعداد للمرحلة التالية .

والسلام بالمفهوم الإسرائيلي هو التحقيق الكامل والمطلق للصهيونية ، وهذا يعني السيطرة المطلقة على المنطقة العربية ، والمنطقة التي تعتبرها (إسرائيل) مجالاً لأمنها الحيوي ، وهذا ما قصده (يجال آلون) في كتابة الستار الرملي عندما قال : « السلام اليهودي هو فرض السيطرة الإسرائيلية على المنطقة التي تعتبر مجالاً حيوياً لإسرائيل وأمنها وهذه المنطقة لا يمكن أن تؤمن لمجرد الحصول على حدود جغرافية معينة ، بل بالوصول إلى حدود أخرى من خلال سيطرة غير مباشرة لفرض السلام الذي يؤمن رضوخ المناطق المجاورة » .

وبما أنَّ القيادة الإسرائيلية تعيش حالة جنون الحرب أو هستريا الحرب ، ولا فارق بين التسميتين ما دام مضمونهما ودلالاتهما واحدة، وقد تكون هذه الحالة هي محصلة التقاء مجموعة من العوامل لعل أولها وطليعتها هو عجز إسرائيل في مواجهة المأزق الذي واجهته عبر مسيرة السلام وجولات مباحثاتها التي لم تحقق شيئاً مذكوراً، ولكنها أظهرت ورغم كل الانهيارات على الجبهة العربية، ورغم التمزق المؤلم الذي تعيشه هذه الجبهة أنّ إسرائيل لن تستطيع تحقيق ما عجزت عن تحقيقه في ظروف الحرب ، فلا هي قادرة على الانفراد باستلاب مغانم الأرض والمياه وحتىٰ السكان ولا هي قادرة على فرض شروط تضمن لها السيطرة على المنطقة العربية على نحو ما تصوره لها مطامعها .

إنّ هناك حقيقة ، وهي أنّ إسرائيل ما قامت إلاّ بالحرب ، وما توسعت إلاّ عن طريق الحرب ، وما حصلت على ما اكتسبته من القدرات المتنوعة إلاّ بسبب دورها الوظيفي وهو الحرب

ضد العرب منفردين ومجتمعين ، فإسرائيل كيان عاش بالحرب وللحرب ، وقد جاءت المتحولات الدولية والعربية ضد تيار الحرب ، فهل يمكن الافتراض أن القيادة الإسرئيلية قد اكتسبت من خلال ذلك اندفاعاً في تيار الحرب لا يمكن وقفه ؟

وبما أنَّ أمريكا تزود إسرائيل بالسلاح المتطور لدعم آلتها العدوانية ضد العرب ، وفي ظل التحولات الدولية فإنه لا يمكن فهم إحياء التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، إلاّ على أنه دليل على عداء السياسة الأمريكية للعرب ، وانحيازها لإسرائيل ، إذ كيف تستوي هذه الضمانات المالية وتلك الهبات العسكرية وتمويل مشاريع التسليح والتصنيع العسكري الإسرائيلي مع ما قدمته الإدارة الأمريكية من تأكيدات للمشاركة العادلة في عملية سلام حقيقي يعيد الحقوق حسب مبدأ السلام !

لذلك فإنّ الصفات التالية تنطبق على كل ما يجري في محادثات السلام المعقودة تحت الرعاية الدولية :

- إصرار إسـرائيـل على التمسك بمقولاتها القديمة والقائمة على رفض منطق السـلام ومنطلقاته الأساسية والثابتة ، ومبدأ مقايضة الأرض بالسلام .
- تصوير المباحثات على أنها إيجابية بغية تضليل الرأي العام العالمي عن حقيقة ما يدور في أروقة العالم من مباحثات ومناقشات خوفاً من الإدانة .

استغلال ما يحدث على الساحة الدولية من متغيرات ، واستغلال تفكك الاتحاد السوفياتي ودول المعسكر الاشتراكي ، وتردي الأوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة .

- السعي الجاد والعمل المتواصل لإبقاء مؤتمر السلام في دوامة المناورات والمماطلات والجدل العقيم .
- العبث بقرارات المنظمات الدولية وفي مقدمتها القراران ٢٤٢ و٣٣٨ في عربدة مكشوفة دون الاقتراب من معطيات السلام ، بالإضافة إلى تمسك إسرائيل بسياستها التوسعية دون أن تقيم أي وزن للجهود الدولية المبذولة .
- السعي لتحقيق التطبيع والاعتراف العربي بوجودها ، ومبـاشـرة التعـاون الإقليمي قبل أن تلتزم إسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي المحتلة .

والمتطلبات الأولى لأي سياسة تريد تحقيق السلام حسب وجهة النظر الإسرائيلية هي :

ــ الحد من عدم الاستقرار المتوارث ما بين العالم العربي وإسرائيل .

ــ على إسرائيل الاحتفاظ بقوة عسكرية تكون قادرة على تأمين الحلول للمشاكل التي تواجه المناطق العربية الشاسعة ، والأعداد العربية الهائلة والتيار الأصولي في العالم الإسلامي .

ــ على إسرائيل أن تكون قادرة على الدفاع عن نفسها من المخاطر والتهديدات التي من الممكن

أن تبرز في أية دولة في المنطقة .

ــ يجب الأخذ في الاعتبار الأسلحة غير التقليدية والأسلحة التي من الممكن أن تظهر في الشرق الأوسط .

ــ على إسرائيل الاحتفاظ بإمكانات الرد السريع وأيضاً معالجة الطاقات العربية الكامنة ، والقوة العربية العسكرية التقليدية الهائلة المدعومة بصواريخ غير تقليدية ، أو بأنظمة أخرى .

ــ عند مناقشة الحد من التسلح في المنطقة يجب الاعتبار بأنه من السهل التفتيش عن السلاح في إسرائيل صغيرة المساحة ، ومن الصعب تحقيق هذا الهدف لدى الدول العربية شاسعة المساحة .

وفي هذه الحالات الهامة يتبين أنه يجب تأمين الاستقرار في المنطقة من خلال تجربة إسرائيل في معالجتها العسكرية لقضية التفوق النوعي الذي قد يحدث عند تآلف الدول العربية .

ثالثاً : مراحل نشوء المذهب العسكري الإسرائيلي وآفاق تطوره

المرحلة الأولى :

لقد وضع الإسرائيليون هدفاً رئيسياً لمذهبهم العسكري السياسي هو تأمين سلامة وجود إسرائيل ، وتأمين تحقيق أطماعها التوسعية ، وبقي ذلك جلياً منذ اغتصاب فلسطين وحتى الآن .

إن التعمق في الأحكام الرئيسية لهذا المذهب ، والتحليل الجاد للسياسة الإسرئيلية على امتداد أربعة عقود تقريباً يوضح أن شعار « الرسالة التاريخية لإسرائيل » و« المحافظة على أمن وجودها » ليستا إلا تغطية للأفكار العدوانية ، والاندفاعات التوسعية للامبريالية والصهيونية ، والآن أصبح المذهب العسكري السياسي الإسرائيلي حلقة أساسية في سلسلتي التحالف الإسرائيلي الأمريكي في الشرق الأوسط .

لقد تشكل المذهب العسكري السياسي الإسرائيلي تدريجياً ، وكانت أحكامه الرئيسة قد تشكلت في منتصف الخمسينيات ، حيث يعتبر (دافيد بن غوريون) أهم مؤسسيه ، فهو منظر صهيوني مشهور ، وأول رئيس لدولة إسرائيل ، ومنذ ذلك الوقت احتلت العلاقة المباشرة بين أمن إسرائيل ووجودها مكان الصدارة في المذهب السياسي الإسرائيلي .

ومنذ البدايات الأولى فقد اعتبر المذهب العسكري الصهيوني الدفاع نوعاً مؤقتاً من أعمال القتال بشرط أن لا يدفع الجيش الإسرائيلي إلى خوض معركة دفاعية طويلة الأمد ، قد تستنزف طاقات إسرائيل البشرية والاقتصادية ، ويضعها في موقف دولي لا تحسد عليه .

وانطلاقاً مما تقدم برزت أولوية المذهب الهجومي من وجهة النظر العسكرية الإسرائيلية ،

بهدف الوصول إلى نجاح عسكري كبير بوقت قصير جداً ، وبأقل خسائر ممكنة ، وهكذا اعتمد الإسرائيليون فكرة الحروب الوقائية التي اعتبرت أفعالاً وتدابير ضرورية لمنع اختلال توازن القوى ونسبتها لصالح العرب ، ولإحباط عملية تحضير الجيوش العربية لخوض عمليات هجومية .

وعلاوة على هذا فإنّ المذهب العسكري الهجومي الإسرائيلي ، يتضمن نقل الأعمال القتالية إلى أرض الغير ، وإنجاز الحرب الخاطفة (التفوق المطلق) ولهذا فإنّ الأهداف الرئيسية للحرب الإسرائيلية هي : « تدمير القوة العسكرية العربية ؛ واحتلال المزيد من الأراضي العربية ؛ وفرض سياسة الأمر الواقع على العرب في ظروف دولية مناسبة وقد عملت إسرائيل لتحقيق هذا الهدف من خلال :

آ ــ ضم الأراضي العربية المحتلة ، وبناء المستوطنات الجديدة لاستيعاب المهاجرين اليهود الجدد .

ب ــ تحقيق تفوق دائم عسكري على العرب .

ج ــ بناء قوة رادعة « نووية » تستخدم في الوقت المناسب .

د ــ التظاهر بالمساومة على السلام بجزء من الأرض بحيث تستخدم هذه الورقة لتحقيق ضغوط سياسية في أية مفاوضات لاحقة . وهذه الطروحات تستند إلى الرفض الدائم للحلول السلمية من قبل العرب .

ويبقى احتلال الأرض هدفاً استراتيجياً للصهيونية ، وهذا ما يؤكده الصهاينة دائماً بأنّ حدود إسرائيل ترسمها الحسابات العسكرية في كل مرحلة من مراحل الصراع العربي الصهيوني .

وحسب أقوال بن غوريون فإنّ الحدود النهائية للدولة الإسرائيلية ، ستحدد حسب الموقف المتكون على أرض المعركة . وانطلاقاً من الخصائص الهجومية للمذهب العسكري السياسي الإسرائيلي فقد تم تحديد مفهوم البناء العسكري وكيفية تحقيقه ، عن طريق الاستخدام الأفضل للوسائط المتوفرة كافة ، في زمن الحرب ، وتعويض نقص التفوق بالطاقة البشرية بما يطلق عليه مصطلح (التفوق النوعي) ، وللقوات المسلحة الإسرائيلية والتوصل إلى ذلك بتشكيل قوة ضاربة مشتركة في إطار الجيش النظامي (جوية ــ برية ــ بحرية) تتكفل بأعمال الصد في بداية الحرب ومن ثم استدعاء الاحتياط ، واستكمال القوى لحسم الأعمال القتالية ، وإنهاء الحرب بالانتصار .

وحسب هذا المذهب وفي حالة اندلاع الحرب تكون القوات النظامية جاهزة لصد هجوم العدو ، ومنعه من التقدم ، أو توجيه ضربة وقائية ، وفي هذا الوقت تُجرى التعبئة بصورة عاجلة ، وتتحرك القوات الاحتياطية إلى مناطق الأعمال القتالية منتشرة حسب الخطة الموضوعة مسبقاً .

وأثناء ذلك تكون القوى الجوية في فترة التحضير لصد الهجوم العربي مستعدة لامتلاك زمام السيطرة المطلقة في الجو ، بإنشاء مظلة جوية ، لمنع العرب من إعاقة عملية الاستدعاء والتعبئة

الاحتياطية ، وبعد هذا ينقل الجيش الإسرائيلي أعماله الهجومية القتالية إلى الأراضي العربية .

يتضمن البناء العسكري الإسرائيلي كذلك ، إنشاء عمق عسكري استراتيجي اصطناعي على حساب ما يدعى بالدفاع الإقليمي ، حيث تتحول كل مستوطنة يهودية إلى موقع عسكري دفاعي ، بينما تشكل مجموعة المستوطنات منطقة محصنة .

يتضح مما سبق أنّ الأحكام الرئيسية للمذهب العسكري السياسي الإسرائيلي قد تمت صياغتها ، في الفترة ما بين عام ١٩٤٩ ــ ١٩٦٧ ، وفيما بعد تعرضت هذه الأحكام الرئيسة لبعض المتغيرات حسب الموقف المتكون في المنطقة ، وفي العالم كله .

المرحلة الثانية :

تكونت المرحلة الثانية من تطور المذهب السياسي العسكري الإسرائيلي في فترة ما بين عامي ١٩٦٨ ــ ١٩٧٣ ، وعمليـاً بدأت هذه المرحلة مع حرب حزيران ١٩٦٧ ، وقد اعتبر الاستراتيجيون الإسرائيليون أنّ حرب حزيران تمثل نجاحاً مطلقاً للمذهب العسكري السياسي الإسرائيلي ، فقد قال وزير الخارجية الإسرائيلية السابق يغال آلون والذي يعتبر من أهم القادة العسكريين الإسرائيليين المعروفين في فترة حرب ١٩٤٨ :

« في حرب حزيران تمكنّا من توسيع الفارق النوعي بيننا وبين العدو ، والبرهنة على أنه لا صحة لقول من يقول : بأن هذا الفارق سوف يتقلص مع الزمن ، وفي ذلك الوقت سادت بيننا فكرة أنه في الفترة ما بين حرب حزيران ١٩٦٧ وحرب تشرين ١٩٧٣ كان تفوقنا مضموناً ، وعامل الزمن لا يمكن أن يقلقنا » .

في ذلك الوقت تعززت لدى الصهاينة فكرة الاعتماد على القوة الجوية الإسرائيلية ، وهو ما أصبح واحداً من المبادىء الأساسية الاستراتيجية الهجومية .

وبعد حرب حزيران ١٩٦٧ ، أصبحت العمليات الجوية مفتاحاً للأعمال الناجحة للجيش الإسرائيلي برمته ، وأصبح التفوق الجوي عنصراً أساسياً للإعاقة والتأخير ، ومع احتلال أراض عربية جديدة في سيناء وهضبة الجولان والضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة . وعندما امتلكت إسرائيل عمقاًاستراتيجياً ، بدأ المنظرون الصهاينة الاستراتيجيون بدراسة إمكانية إسرائيل لتنفيذ الهجوم المرن والدفاع المرن معاً .

ووجدت فكرة الدفاع تطبيقاً لها أثناء بناء خطوط الدفاع كما حدث في خط بارليف على قناة السويس ، أو خط آلون في مرتفعات الجولان .

وجرى في الوقت نفسه تعزيز بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة ، ولا سيما

على طول نهر الأردن وفي الجولان بهدف بناء خط جديد للدفاع الإقليمي ؛ وكان ذلك ظهورا لمفهوم الحدود الآمنة في المذهب العسكري السياسي الإسرائيلي .

وعلى أساس هذا المفهوم جرى تثبيت احتلال الأراضي العربية ، وتكريس الأمر الواقع ، في الفترة ما بين الحربين ١٩٦٧ ـــ ١٩٧٣ ، وتم تركيز الاهتمام على إعداد استراتيجية (الإعاقة أو التأخير الكثيف) ، وكان هدفها المحافظة على الوضعية التي تكونت بعد حرب حزيران .

ولهذا ضاعفت واشنطن المساعدة العسكرية والاقتصادية لإسرائيل التي بذلت بدورها كل الجهود لتقنع الأقطار العربية بفشل وإخفاق الاعتماد على الوسائل العسكرية في حل مشكلاتها ، ففي الفترة ما بين ١٩٦٨ ـــ ١٩٧٠ كانت هناك سلسلة من الغارات الجوية التي قام بها الطيران الإسرائيلي على مواقع في الأردن ولبنان ، ومواقع القوات العربية في قناة السويس ومرتفعات الجولان .

وفي عام ١٩٧٠ بدأ الطيران الإسرائيلي عملية غارات ضد أهداف وأغراض موجودة في عمق الأراضي المصرية السورية ، وبعد أن عززت سورية ومصر علاقتهما مع الاتحاد السوفييتي ، وبعد أن ازدادت بمساعدته فعالية وسائط الدفاع الجوي للجيوش العربية ، حيث أخذت تكبد الطيران الإسرائيلي خسائر مهمة ، قام التحالف الأمريكي الإسرائيلي بمناورة سياسية مقدماً خطته التي عرفت باسم (مبادرة روجرز) وكان هدفها الأساسي إيقاف حرب الاستنزاف .

ويعتبر قسم من الباحثين الصهاينة المختصين في الشؤون العسكرية الاستراتيجية أنه بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ، تم إدخال بعض الأحكام الخاطئة وفي مقدمتها مفهوم الدفاع .

ويرى الباحث الإسرائيلي شغيرتسوت أنَّ : المذهب الدفاعي يتطلب كمية كبيرة من القوات ، وبسبب محدودية الطاقة البشرية في إسرائيل ، وحتى لو زادت مدة الخدمة الاحتياطية ، فلن تؤمن الكثافة المطلوبة على الخطوط الدفاعية ، التي يمكن خرقها ولو تكبد المهاجم خسائر كبيرة .

المرحلة الثالثة :

كانت بداية المرحلة الثالثة في تطوير المذهب السياسي العسكري الإسرائيلي حرب تشرين التحريرية ١٩٧٣ والتي تميزت بالتحليل الذي قام به الاستراتيجيون الإسرائيليون في المذهب العسكري السياسي للدولة ، وإعادة النظر في مبادئه وأحكامه الرئيسة (أن الإرباك المخجل الذي ظهر في الأيام الأولى لحرب تشرين قد قلب الأوراق كافة من الأسفل إلى الأعلى) .

لقد فندت حرب تشرين ١٩٧٣ الكثير من الأساطير حول التفوق النوعي للجيش الإسرائيلي ، كما تعرض المذهب العسكري السياسي الإسرائيلي إلى هزة كبيرة ، حتى كتب المراسل

العسكري لصحيفة هاآرتس فاد حتسور قائلاً : « لقد أصبح عدم شعورنا بالأمان بعد الفشل الذريع الذي أحاق بكل الأحكام والعناصر الأساسية للمذهب العسكري الإسرائيلي ، إحدى النتائج الخطيرة المستفحلة بعد الحرب » .

إن الدرس الأهم الذي خرج به الصهاينة بعد حرب تشرين ١٩٧٣ هو تقويم القدرة على الصد والإعاقة باستخدام القوات الجوية والبرية ، ومدى هذه القدرة ، وإلى أين مداها .

كما ثبت أنّ القوات العربية في كل من مصر وسورية قادرة على التجميع والحشد والهجوم والدفاع والمطاردة ، واستخدام القوات الجوية بالتنسيق مع الأسلحة الصاروخية المضادة للطائرات استخداماً جيداً وفعالاً .

لقد كانت إسرائيل على وشك الانهيار ، ولولا الجسور الجوية الأمريكية التي هبّت لنجدتها بالأسلحة والمعدات الحديثة والمتطورة لتغير مجرى الحرب ، ولاستطاع العرب تحقيق انتصارات تعيد لهم كرامتهم العسكرية التي خسروا بعضها في نكسة حزيران ١٩٦٧ .

وقد تمكنت الامبريالية والصهيونية من إخراج مصر السادات من الصف العربي ، وهدفت أيضاً آنذاك إلى تأجيج النزاعات العربية ، ونسف علاقات الصداقة العربية السوفييتية ، تحت شعار إقناع العرب بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة العظمى والوحيدة القادرة على تسوية النزاع العربي الصهيوني .

ومع خروج مصر من الجبهة العربية اختل توازن القوى في المنطقة بشكل حاد لصالح إسرائيل ، فبدأت الطغمة العسكرية الإسرائيلية بإنشاء ما اطلق عليه منظومة (السلام المطلق) أو (الأمن المطلق) .

يصف ر . فاد حتسور هذه المنظومة فيرى أن مفهومها يتلخص في « إعتماد الوسائط النارية لصد أية محاولة من جانب العرب لخرق توازن القوى الراهن لصالحهم » .

بعد ذلك ظهر في المذهب السياسي العسكري الإسرائيلي مفهوم جديد هو استيعاب وامتصاص أية إمكانية للعرب مهما صغرت للهجوم قد تدفعهم لتحرير الأراضي المحتلة ، والانتقال مباشرة بعد اندلاع الحرب إلى الهجوم الحاسم ، ونقل الأعمال القتالية إلى أرض العدو ، ولتجسيد هذا المبدأ عملياً أعد الصهاينة خطة لتطوير وزيادة القوة العسكرية للجيش النظامي ، وإنشاء تشكيلات جديدة مدربة مزودة بأسلحة حديثة وأعتدة حربية متطورة .

وقد أدى تنفيذ هذه الخطة إلى تحول الآلة العسكرية الإسرائيلية بعد حرب تشرين إلى (بعوضة عملاقة) تبتلع حتى ٤٠ ٪ من الدخل القومي الإسرائيلي ، كما ركز الصهاينة اهتمامهم

الأســاسي لبنـاء تشكيـلات مدرعة متنقلة ، لأنهم اعتبروها قوة قادرة على حمل العبء الأكبر للهجوم ، ولا سيما عند خرق الدفاع المعادي ، إلى جانب هذا استمر تطوير وتعزيز القوات الجوية وهي السلاح الأكثر فعالية عند توجيه الضربات على الأغراض الأرضية العربية ، كما أنها علاوة على ذلك قادرة على تأمين الحماية وحرية العمل عند إجراء التعبئة الاحتياطية ، وتأمين التغطية الجوية للعمليات البرية والبحرية .

وبهذا الشكل تعززت في إسرائيل بعد حرب تشرين فكرة بناء جيش كبير قادر على القيام بحرب في ظروف (ليست مواتية إلى درجة كبيرة) كما يسميها الصهاينة « الحرب التي يمكن أن تنشب بهجـوم عـربي مفــاجىء ، حيث لا يكـون لدى إســرائيـل وقت كاف لاستـدعـاء الاحتيــاط » ، وهكـذا بدأت إسـرائيـل بعد حرب تشـرين بتنفيذ برنامج واسع لتجهـيز الجيش بأحد ث الأســلحـة . وقد سمي هذا البرنامج (الأمن) أما جوهره فكـان زيادة القوة العسكرية ومضاعفتها ، لتصبح إسرائيل متفوقة عسكرياً على الأقطار العربية كافة . وقد قسم هذا البرنامج الذي تم البدء بتنفيذه على أساس شحنات الأسلحة والأعتدة الأمريكية الحديثة إلى إسرائيل إلى ثلاث مراحل نفذت كما يلي : المرحلتان الأولى والثانية نفذتا ما بين تشرين الثاني ١٩٧٣ وأيلول ١٩٧٥ . وجرى بعد تنفيذهما في البنتاغون تحليل وتقويم لميزان القوى ، وتم التوصل إلى استنتاج مفاده إن إسرائيل تتفوق عسكرياً على الدول العربية ، وقد ورد في أحد تقارير البنتاغون ما يلي : (بعد وصول شحنات الأسلحة لإسرائيل حسب برنامج « الأمن » أصبحت تملك قوة كافية لتأمين تفوقها على البلدان العربية كافة ومجتمعة ، وليست إسرائيل بحاجة لتعزيز كبير . وبالرغم من ذلك وبرغم خروج مصر السادات من الجبهة العربية إلا أنّ برنامج « الأمن » تابع مساره حيث بدأت مرحلته الثالثة في أيلول عام ١٩٧٥ وقد نفذت هذه المرحلة خلال خمس سنوات بدلاً من عشر سنوات كما كان مخططاً لها .

لقد أثر الموقف الدولي آنذاك على تطور المذهب العسكري السياسي الإسرائيلي ، ففي إطار تصعيد العدوان الإسـرائيلي الأمريكي تجلت مســاعيهمـا لنسف أسس الانفراج الدولي في تلك الحقبـة ، ومحاولاتهما لإعادة العالم إلى حالة الحرب الباردة وسباق التسـلح ، فقد ظهر في نهاية السبعينيات (مذهب كارتر) .

وحسب هذا المذهب فقد اعتـبر الشـرق الأوسط منطقـة مصـالح حيوية أمريكية حيث تشـكــلت قوات التـدخـل السـريع ، وشبكـة القواعد الأمريكيـة في هذه المنطقـة ، كما ظهرت الاستراتيجية الأمريكية الشرق أوسطية الجديدة لحماية المصالح الحيوية والسيطرة على النفط .

ولقد أعطي لإسرائيل حسب هذه الاستراتيجية دورٌ أكبر أدى إلى توسيع التحالف الأمريكي الإسرائيلي الاستراتيجي . وقد فهم الصهاينة جيداً موقعهم في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط ، وبناء على ذلك وسعوا اندفاعاتهم ومطالبهم[١]، وقد ظهر هذا بعد وصول كتلة الليكود إلى السلطة في عام ١٩٧٧ ، وهي الكتلة التي رأت أن المهمة الرئيسة لسياستها هي تحويل إسرائيل إلى دولة إقليمية عظمى .

وقد عرفت هذه السياسة بالشارونية نسبة إلى أرائيل شارون وزير الدفاع الإسرائيلي ، في الفترة ما بين ١٩٨١ ــ ١٩٨٣ بعد ذلك عززت حكومة الليكود سياستها عن طريق مبدأ العقاب (الحرب الكثيفة) والذي ينحصر جوهره في تخويف العرب بقدرة الجيش الإسرائيلي على توجيه الضربة في أية منطقة من مناطق الوطن العربي إذا ما حاول العرب الإمساك بزمام المبادرة .

إنّ هذا يعني أنّ إسرائيل تستخدم القوة العسكرية ليس لحماية ومواصلة احتلالها فقط ، بل ولتكريس الموقف المتشكل في المنطقة ، وإحباط أية محاولات لتغييره لصالح العرب ، ولتبرير عدوانية هذا المبدأ قدم شارون فكرة توسيع مجالات المصالح الإسرائيلية الاستراتيجية ، بحيث تشمل إضافة إلى دول الطوق العربية الموجودة في حالة حرب مع إسرائيل منطقتين جغرافيتين مؤثرتين على أمنها ، وهاتان المنطقتان تضمان عملياً وبشكل مطلق كل الأقطار العربية والدول المجاورة للأقطار العربية في أفريقيا وآسيا مثل تركيا وإيران وباكستان أيضاً ، وفي أفريقيا تشمل الكثير من الدول ولا سيما اثيوبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى وأوغندة والنيجر ومالي والسنغال أيضاً إضافة إلى كينيا .

وعلاوة على هذا فقد دعا شارون إلى تنفيذ سياسة الردع النووي ، واحتكار إسرائيل لهذا النوع من السلاح في المنطقة ، وفي إطار تجسيد العمل لهذه السياسة منذ بداياتها تم شن هجوم عدواني واسع النطاق على الجنوب اللبناني في آذار عام ١٩٧٨ ، وقصف المفاعل النووي العراقي في حزيران عام ١٩٨١ ، ثم العدوان الشامل على لبنان في حزيران عام ١٩٨٢ .

● الهجرة إلى إسرائيل ضمن إطار المذهب العسكري السياسي الإسرائيلي

تعتبر الهجرة إلى الكيان الصهيوني أحد الثوابت الأساسية في برنامج الأحزاب السياسية الإسرائيلية كافة ، لأنها كانت وستبقى أحد الأهداف الرئيسية للصهيونية ولدولة إسرائيل . فالهجرة مبرر قيام الدولة ، والاحتياط البشري الاستراتيجي اللازم لإشغال الأراضي المحتلة ، كما أنها تشكل مبرراً للتوسع مستقبلاً .

وتمثل هجرة اليهود السوفييت سابقاً والروس حالياً حدثاً خطيراً وبالغ الأهمية تصل إلى حد المؤامرة ، حيث تشارك فيها أطراف دولية .

والواقع أن الهجرة عدوان لا يقل عن العدوان المسلح إن لم يكن أخطر منه لأنها تحمل خطراً كبيراً على عملية السلام ، وتشكل انتهاكاً خطيراً لقرارات الشرعية الدولية التي أكدت غير مرة على عروبة الأراضي المحتلة التي يتم تفريغها من سكانها العرب الأصليين تحت سمع وبصر العالم أجمع وبأساليب همجية نازية ممجوجة .

وتعد الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة من أخطر المسائل التي تمس جوهر الصراع العربي ــ الإسرائيلي وذلك لأنّ الصهاينة من كل لون ينظرون إلى الهجرة كضرورة موضوعية وحتمية لاستمرار بقاء كيانهم العنصري ، وتسويغ للاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة ، واحتلال المزيد من الأراضي العربية بقوة السلاح من خلال حروب تفتعلها إسرائيل في الوقت المناسب ويقول شامير رئيس الوزراء السابق الإسرائيلي في هذا المجال : « إنّ الهجرة اليهودية المكثفة تتطلب أيضاً إسرائيل كبرى . لقد جاء الوقت إلينا بهذه الهجرة وتمّ حلّ كل شيء » .

ولأن الهجرة اليهودية كمقولة نظرية في الفكر الصهيوني والممارسة الإسرائيلية ، تشكل أحد أركان المشروع الصهيوني الأساسي الهادف إلى تهويد فلسطين أرضاً وشعباً ، وبالتالي تحويل ذلك إلى حقيقة سياسية بالواسطة العسكرية إذا تطلب الموقف ذلك .

وإذا كانت إسرائيل منذ قيامها عام ١٩٤٨ وحتى اليوم قد أقامت مئات المستوطنات لاستيعاب المهاجرين اليهود ، فإنّ ذلك لا يتم إلا بعد إبادة أو تهجير الشعب الفلسطيني ، وتدمير وردم مئات القرى والمدن الفلسطينية تحت وطأة الجرافات .

وواضح أيضاً أن حكام تل أبيب يعملون كل ما بوسعهم لتغيير الطابع الديمغرافي في الأراضي المحتلة كما فعلوا تماماً عام ١٩٤٨ هادفين الإخلال بالتوازن السكاني القائم الذي يؤدي عملياً إلى تحقيق عدة أهداف في وقت واحد من أهم هذه الأهداف :

١ ــ توطين المهاجرين اليهود الجدد في الأراضي العربية المستولى عليها .
٢ ــ الاستيلاء بالقوة على ما تبقى من أراضٍ يمتلكها العرب ، وتحويلها إلى مستوطنات يهودية .
٣ ــ تحويل الفلسطينيين إلى أقلية في أرضهم ووطنهم عن طريق إرغامهم قسراً على تركها والهجرة عنها ، وتصفية الوجود الفلسطيني لتوفير مستلزمات ومسوغات الاستيطان الجديد .

وهذه الأهداف تُظهِر بوضوح أنَّ إسرائيل قد تمادت كثيراً في استهتارها بالإرادة الدولية بشان وقف بناء المستوطنات وأنها تسعى إلى استكمال تنفيذ أضخم مشروع استيطاني في الأراضي العربية المحتلة .

إنّ لإسرائيل هدفاً استراتيجياً ثابتاً هو إقامة إسرائيل الكبرى بحدودها التوراتية الزائفة ما بين النيل والفرات ، ولأن تحقيق هذا الهدف يستلزم بالضرورة أرضاً واسعةً ومياهاً وافرة وهجرة يهودية

مستمرة ، واستيطاناً كثيفاً ترفض إسرائيل مبادرات السلام وتستعدي العرب ، وتوتر المنطقة ، وتدفعها إلى سباق تسلح رهيب ، وتبني نظاماً دفاعياً قابلاً للتحول إلى نظامٍ هجومي في الوقت المناسب لتدمير ما بناه العرب ، واحتلال المزيد من الأراضي العربية استعداداً لعملية جديدة من الهجرة والاستيطان .

وكنتيجة للعدوان فقد توسعت إسرائيل حيث احتلت أراضٍ عربية جديدة ، وأعلنت ضم قسمٍ منها كالجولان السورية ، واتخذت إجراءات في بعض مناطق الضفة الغربية لنهر الأردن أقوى من إعلان الضم ، وغزت جنوب لبنان ، وفرضت سيطرتها على منطقة بعمق حوالي عشرة كيلومترات من الأراضي اللبنانية وتمتد من البحر حتى مرجعيون ، تحت شعار دولة لبنان الحر بزعامة العميل الرائد سعد حداد الذي خلفه العميل انطوان لحد، تمهيداً لفرض شروطها وضم المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني وشرقه ليكون نهر الليطاني من منبعه حتى مصبه في البحر هو الحدود الشمالية لدولة إسرائيل اليهودية وهو المصدر المائي الأهم لها .

لقد حصل التوسع واحتُلت أراض عربية جديدة غير أنّ الأمن المنشود لم يتحقق ، وبالتالي فإنّ الهجرة المطلوبة لم تتحقق ،لأن عوامل الجذب ضعيفة . وبقيت دولةإسرائيل جالية يهودية كما وصفها اللواء الاحتياطي (بني بيلد) في مقابلة صحفية أجريت معه نشرتها مجلة (بمحانيه) العسكرية الإسرائيلية بعددها رقم (٣٢) تاريخ ٢٠ /٤ /١٩٨٣ وللفائدة أثبت ما قاله (ليس لنا دولة البتة والعلاقات بين إسرائيل ويهود الشتات كالعلاقات القائمة بين جاليات يهودية ، حيث ليس لإسرائيل جاذبية كافية لليهود في المهجر لأسباب عدة منها : أنها تعيش في حالة مجابهة دائمة مع جيرانها ، ولديها عدد كبير من المشاكل التي لا تعيشها جاليات يهودية أخرى) .

وفي رأي اللواء المذكور أن أهم عوامل الجاذبية لهجرة اليهود هي وجود دولة لها حدودها ودستورها ، وتحكمها مجموعة قوانين وأنظمة حديثة ليبرالية نابعة من التعاليم اليهودية وكتاب التوراة بما يتفق ومفهوم العدالة السائد في العصر الحديث .

وبخصوص حدود الدولة قال بالحرف ما يلي (هناك حد أدنى من الأرض يجب أن يمتلكه كيان سياسي في أرض إسرائيل ، يمكن حمايته من تدمير القوى القائمة في المنطقة . وبعد الدراسة والتمحيص ودراستي لتاريخ المنطقة ، وما أتوقعه في المستقبل توصلت إلى استنتاج بأن الأرض المطلوبة يحدها من الشمال نهر الليطاني من البحر المتوسط حتى منبعه ، ثم الخط الذي يحيط بجميع مصادر مياه حوض الأردن ، ونزولاً على امتداد نهر الأردن إلى منطقة إيلات وطابا ، ثم تمر الحدود شمالاً إلى العريش . إن التجربة التاريخية لآلاف السنين الأخيرة علمتنا أن كل مملكة ذات سيادة كانت تسيطر على أقل من هذه المساحة لم تستطع أن تقيم جملة علاقات متوازنة مع إمبراطورية النيل ومع

شعوب الصحراء ، ومع دول الهلال الخصيب إن الأرض المذكورة مطلوبة لحاجة واقعية وعملية لأنها حق الآباء والأجداد) . وحسب الواقع الراهن سيطرت إسرائيل على المنطقة التي حددها (بيلد) ولكن لم يتحقق حلمه بأن تتحول إسرائيل إلى دولة لها جاذبية ليهود الشتات ، لأن احتلال أجزاء من الأرض لا يعني احتلال قلب الإنسان العربي ، وقتل روح الصمود لديه وقهر إرادته .

وفي عام ١٩٧٠ نشر في إسرائيل كتاب (لأرييه الياف) بعنوان أهداف جديدة لإسرائيل ضمنه وجهة نظره في مسألة الصراع العربي ــ الإسرائيلي وبعض الأهداف الجديدة للصهيونية ومما قاله حول الحرب مع العرب ما يلي (في الحرب المفروضة علينا يجب أن نصمد وننتصر ، يجب علينا أن نعاجل إلى قتل من ينهض لقتلنا ، في الحرب المفروضة علينا لست اعترف بخطوط وقف النار ، لأنها ليست فعلاً خطوط وقف إطلاق نار ، إذا استمرت الحرب المفروضة علينا ، يمكن أن تأتي لحظة تضطر فيها إسرائيل إلى تجاوز خطوط وقف إطلاق النار لعام ١٩٦٧ وأتوقع أنه حتى نهاية القرن العشرين لن تكون دولة إسرائيل بحاجة للتوسع لكي تتحقق جميع أهدافها) .

إنَّ هجرة اليهود إلى إسرائيل هدف مرحلي للصهيونية يحتاج تحقيقه إلى الأمن . حيث يبلغ عدد اليهود الموجودين خارج ما يسمى بإسرائيل حوالي (١٢) مليوناً موزعين في المناطق التالية : حوالي ستة ملايين يهودي في أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) وحوالي أربعة ملايين في بلدان أوروبا الشرقية معظمهم في روسيا الاتحادية وحوالي مليون في بلدان أوروبا الغربية وحوالي ثلاثة أرباع المليون في أمريكا الجنوبية وربع مليون في بلدان آسيا وأفريقيا . والتجمعات اليهودية خارج إسرائيل هي تجمعات بارزة للطبقة المتوسطة وفوق المتوسطة ، ومعظمهم من ذوي الاختصاصات الجامعية ، ويعملون في مهن عالية في السلم الاجتماعي (رجال علم وتعليم ، طب ، هندسة ، قانون ، إعلام ، سياحة ، تجارة) ونسبة قليلة منهم تمارس مهناً صناعية أو تعمل في الزراعة .

تنظر الصهيونية وقيادة دولة إسرائيل بشغف كبير إلى الخزان المهني الكبير للطاقة البشرية اليهودية في الخارج ، وتعمل جاهدة في هذه المرحلة لخلق شروط الهجرة واستثمار طاقاتها في خلق دولة إسرائيل المتطورة الحديثة . وليس سراً أن إسرائيل بواقعها الحالي ليس لديها القدرة على استخدام وتوظيف هذا الحجم الكبير من الخبرات والكفاءات العلمية . ولحل هذه المشكلة وضعت الصهيونية لنفسها هدفاً جديداً هو (إسرائيل مركز للاحتياجات الدولية) . والمنطلقات النظرية التي وضعت للاهتداء بها .

١ ــ إسرائيل مركز طبي دولي وهذا يفرضه العدد الكبير من الأطباء اليهود الذين سيهاجرون إليها ، فعندما تتجمع في إسرائيل مراكز الأبحاث ومراكز المعالجة ومراكز البعثات الطبية يمكن استيعاب عشرات الألوف من الأطباء اليهود . وسوف يأتي للمعالجة في إسرائيل آلاف الناس من جميع أنحاء العالم . إن هذا المنطلق هو الذي يجعل النظرة إلى عدد الأطباء لا على أساس

عدد سكان إسرائيل ، وإنما على أساس الدور الذي تقوم به إسرائيل كمركز طبي دولي ، ومركز يلبي احتياجات دولية في هذا المجال .

٢ ــ إسرائيل مركز للدراسة والتعليم وللصناعة التعليمية وهذا يتطلب إنشاء العديد من المدارس والمؤسسات التعليمية لصالح اليهود وغير اليهود .

٣ ــ إسرائيل مركز للبحوث العلمية والدراسات الذي يستخدم الطاقة البشرية الخبيرة والوسائل العلمية المتطورة بشكل لا يسمح بالمزاحمة العالمية في منطقة الشرق الأوسط على الأقل .

٤ ــ إسرائيل مركز تجمع رأس المال العالمي وهذا سيأتي عندما تتركز في إسرائيل المشاريع ومراكز الأبحاث والدراسات الكبيرة التي تحتاج إلى مبالغ أسطورية تعجز عنها الدول العظمى . ولا بد من تجميع رأس مال عالمي بأيد أمينة موثوقة تملك الخبرة في إدارته واستخدامه ، وتقدم لأصحابه فوائد كبيرة تتجاوز الحدود المقدمة في المشاريع الأخرى . وهكذا نرى أن هدف الصهيونية في تجميع اليهود في دولة واحدة يصعب تحقيقه إلا بتحقيق هدف آخر هو الأمن والسلام بالمفهوم الإسرائيلي ، والهدف الأخير شرط أساسي لتحقيق هدف جديد هو خلق إسرائيل جديدة (قمة الطب ، الجمهورية التعليمية ، المركز المالي ، منبع تزويد العالم بالعلماء والمعارف العلمية) . إلى آخر هذه الصفات التي أطلقها (اريبه الياف) على دولة إسرائيل الجديدة . وحسب خبرتنا من صراعنا الطويل مع الصهيونية أن ما تضعه من منطلقات نظرية ، وما تطرحه من شعارات تعمل لتحقيقه بجميع الوسائل ، وتتحالف مع القوة العالمية الأكثر نفوذاً ومصلحة في تدمير الحضارة العربية . وأنّ الهدف الصهيوني الكبير المطروح حالياً ، يحتاج إلى سنين طويلة من الصراع لخلق شروط وظروف تحقيقه . وقد يكون الصراع المسلح (الحرب) على رأس الوسائل المستخدمة .

وإذا كان المشروع الصهيوني مشروعاً استيطانياً استعمارياً يرمي إلى إقامة إسرائيل الكبرى بحدودها التوراتية المزعومة ، الممتدة على أجزاء واسعة من الأرض العربية ، فإنّ الهجرة اليهودية تشكل شريان هذا المشروع الاستعماري الخطير . فالاستيطان بما هو تجسيد عملي للفكرة الصهيونية لا يتحقق إلاّ بالهجرة الواسعة ، بهدف إشغال الأرض التي يجري التوسع فيها بالعدوان والاحتلال . ولهذا تحديداً انصبّ اهتمام السياسة الصهيونية على موضوع الهجرة ، وجرى الربط المستمر بين الهجرة كأداة والأطماع التوسعية الصهيونية كهدف .

إن الزعماء الصهاينة متفقون جميعهم على « أن بقاء إسرائيل يعتمد على توفر عامل هام وهو الهجرة الواسعة إليها ، وأن مستقبل الصهيونية العالمية يتوقف على سياسة الهجرة اليهودية » .

إذن فأهداف الهجرة اليهودية التي شكلت عاملاً أساسياً في تأسيس إسرائيل ، وفي تقوية طاقاتهاالعسكرية والاقتصادية هي :

ـــ دعم أهداف العدو الإسرائيلي العدوانية والتوسعية عن طريق الحروب المتكررة .
ـــ الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة واستغلالها وتهويدها .
ـــ تقوية طاقات إسرائيل الإقليمية والدولية من النواحي كافة .
ـــ تقوية البنى العسكرية والاقتصادية برفدها بالكفاءات والكوادر العلمية والعملية .
ـــ استغلال الهجرة للتأثير على اليهود في الخارج بهدف دفعهم للهجرة لإسرائيل ، أو تقديم الدعم المالي المناسب .

إنَّ الهجرة تقوم على الايديولوجية الصهيونية التي تدعي بأن اليهودية عبارة عن قومية تنادي يهود العالم بعدم الاندماج في المجتمعات التي يعيشون فيها . وتستغل الحركات اللاسامية ، وتقيم علاقات وطيدة مع دعاتها لعزل اليهود عن مجتمعاتهم ، حملهم على الهجرة إلى فلسطين .

كما تدعي الصهيونية ووليدتها إسرائيل إنَّ جميع المجتمعات التي يعيش فيها اليهود سواء أكانت مجتمعات اشتراكية أم رأسمالية هي مجتمعات معادية لليهود ، وتزعم فيما تزعمه أنّ معاداة اليهود ستستمر ما دام اليهود يعيشون في المنفى ، وإنَّ الطريق الوحيد لخلاصهم يأتي عن طريق عودتهم إلى أرض الميعاد .

ولقد ركزت الصهيونية على هجرة الشباب اليهودي المؤمن والمؤهل والمدرب ، وعلى هجرة الأطفال لتربيتهم تربية صهيونية عدوانية .

وقد كان طبيعياً من وجهة النظر الإسرائيلية أن يصل الغضب الإسرائيلي إلى ذروته من إصرار الرئيس بوش على تأجيل مسألة منح ضمانات القروض الأمريكية لإسرائيل ، لأن المسؤولين الإسرائيليين أنفسهم يرون أن هجرة اليهود إلى إسرائيل هي الحرب الجديدة ضد العرب ، وهي الحرب التي يجب أن تستمر دون توقف .

رابعاً : المذهب العسكري الإسرائيلي بوجهيه السياسي والتقني ـــ العسكري

من المعروف أنّ المذهب العسكري لأي دولة هو تعبير عن وجهات النظر المتبناة في الدولة والمتعلقة بالتقدير السياسي للحرب المقبلة ، ونظرة الدولة للحرب هي التي تحدد طبيعة الحرب المقبلة ، وتتخذ الإجراءات المناسبة تحضيراً لها كإعداد البلاد من النواحي الاقتصادية والمعنوية ، وبناء قوات مسلحة ، واعتماد أساليب قتال وفقاً لذلك ، وهذا ما يؤكد صحة القول إن الحرب استمرار للسياسة بوسائل العنف ، وإن السياسة هي القائد والموجه للاستراتيجية العسكرية والمستفيدة من نتائجها .

إن هذا المفهوم لا ينطبق على إسرائيل لأنها ليست دولة ، وإنما هي سلطة عسكرية حاكمة تنفذ تعليمات سلطة سياسية عليا هي الصهيونية العالمية وقيادة الامبريالية العالمية . ومن واجب القيادة العسكرية أن تهتم قبل كل شيء بالإعداد للحرب ، وتعيش أجواءها دائماً لتؤمن شروط النجاح عند خوضها ، وربما كان هذا الدور الذي تمارسه السلطة الحاكمة في الكيان الصهيوني هو الذي جعل بعض المفكرين العسكريين يقول : « إن السياسة في إسرائيل هي استمرار للحرب وواسطة لها » .

فإسرائيل منذ أن وجدت تعاني من نقص شديد في الموارد العامة ، وفي الطاقة البشرية مقابل تفوق عربي كمي ملحوظ ، وقد تمثل الرد الإسرائيلي على هذا التحدي المزدوج ببناء قوة عسكرية متفوقة ، واستغلال الموارد بفعالية . وهذا ما يعبر عنه الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي بمصطلح النوعية مقابل الكمية .

ويتبدى التأثير الحاسم للاستعانة بميزة التفوق النوعي في عدة نماذج على الصعيد العملياتي ، فنظام تعبئة قوات الاحتياط في إسرائيل قلّص إلى حد كبير من تأثير الفجوة في عدد السكان على ميزان القوى العسكري بينها وبين الدول العربية ، وكذلك فإنّ الحرص على تحقيق التفوق التكنولوجي على صعيد الوسائل القتالية المستخدمة في الجو والبحر والبر ليس سوى أحد النماذج للجهد الإسرائيلي ، لسد الفجوة على صعيد ميزان القوى الكمي ، ويصب في المجال نفسه كيفية استخدام هذه المعدات المتفوقة تقنياً . لهذا يجري الاهتمام بتنمية المهارة المهنية على مستوى الجندي في الخدمة بهدف تحقيق قابلية الاستخدام الأمثل للوسائط القتالية ، كما أن تنمية المهارة المهنية على مستوى المقاتل تهدف إلى تحقيق الأداء الأمثل لهذه الوسائط من خلال استثمار كل إمكانياتها .

ويؤكد القادة الإسرائيليون أنّ تفوق إسرائيل النسبي على العرب في هذا السياق إنما هو نتيجة للتزاوج بين عوامل اجتماعية ، وعوامل عسكرية ، فالقدرة على الرد المرن التي تتمتع بها أجهزة القيادة والرقابة والاتصال في ظروف ضباب المعركة . تتطلب في الوقت نفسه قدرة على استخدام هذه الأجهزة في الوقت المناسب للتصدي للأخطار المفاجئة ولتحقيق ما يسمى بالقدرة على امتصاص الضربة الأولى قبل القيام بالهجوم المضاد . ولكن حرب تشرين ١٩٧٣ كشفت عن عيوب المذهب العسكري الإسرائيلي خاصة المتعلقة منها بالاستراتيجية الدفاعية ، وكان من نتائجها أن تبنت إسرائيل استراتيجية عسكرية جديدة بدأت بمحاولة ترميم نظمها الدفاعية ، وانتهاج سياسة المساومة ، وتبني ما يسمى بالترتيبات الأمنية والمناطق العازلة ، ثم انتقلت إلى الاستراتيجية الهجومية ، وتبني نظرية ذرائع الحرب . ومن أهم مفاهيم هذه الاستراتيجية :

* **العمق الاستراتيجي :**

يعرّف أهرون ياريف مفهوم العمق الاستراتيجي بأنه : المنطقة الواقعة ما بين الخط الأمامي المتقدم الذي تستطيع دولة ما أن تحتفظ فيه بقوات عسكرية للدفاع عن نفسها ، وبين مناطقها الحيوية دون المساس بسيادة دول أخرى .

والمنطقة الحيوية هي : المنطقة التي يعني احتلالها من قبل العدو ، والقضاء على سيادة تلك الدولة ، وفي المنظور الإسرائيلي القضاء على الوجود المادي للدولة .

وقد مرت الحلول الإسرائيلية لمسألة العمق الاستراتيجي بعدة مراحل :

- **تبني استراتيجية هجومية تقوم على الضربة المضادة الاستباقية :**

بعد إنشاء الكيان الصهيوني تبنى بن غوريون نظرية نقل الحرب إلى أرض الغير ، وفي منتصف الخمسينيات جرى التوسع في هذه المقاربة الهجومية وجرى تبني صيغة جديدة عبر عنها (يغال آلون) بالضربة المضادة الاستباقية ، بعد ذلك تم تعزيز التطوير الجديد للمقاربة الهجومية الإسرائيلية بتبني ما يسمى باستراتيجية الردع التي تستند إلى قوة إسرائيل التقليدية ، ونجاح هذه الاستراتيجية مرهون بشرطين :

الأول : القدرة الإسرائيلية الفعلية .

الثاني : تصور العرب لهذه القدرة .

ولكن إسرائيل اضطرت إلى توفير بديل لحالة الردع ، وقد صاغ (إسحاق رابين وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق ورئيس الوزراء الحالي هذا البديل بالكلمات التالية : في حال عدم صمود قوة الردع سيتم النظر في قوة الحسم التي يتمتع بها الجيش الإسرائيلي ، بيد أنّ هذه الصيغة لم تحل المشكلة العملياتية المتعلقة بتشخيص فشل الردع ، وقد وفرت الحل الجزئي لهذه المشكلة مجموعة من ذرائع الحرب .

- **الحدود الآمنة :**

ظل المنظرون العسكريون الإسرائيليون يسترشدون بهذه الاستراتيجية حتى حرب حزيران ١٩٦٧ حيث منحت لهم هذه الحرب متسعاً من الأرض يمكن تسميته عمقاً استراتيجياً . مما يعطي إسرائيل متسعاً للإنذار والتصرف .

ولقد مهدت المتغيرات الناتجة الطريق أمام تغيير مفاهيم الأمن الإسرائيلي نحو تبني نظرية جديدة إزاء العنصر الإقليمي للنظام الدفاعي الإسرائيلي ، وقد أطلق على هذه النظرية في البداية الحدود الآمنة ، ثم بعد ذلك الحدود القابلة للدفاع . وكانت الدلالة الاستراتيجية لهذا المفهوم وفق

تعريف آبا إيبان « حدود يمكن الدفاع عنها من دون مبادرة استباقية » .

- **نظرية المناطق العازلة ، والعودة إلى الاستراتيجية الهجومية :**

في حرب تشرين ١٩٧٣ استطاع الجيش المصري تقويض الوضع الدفاعي الاستراتيجي للقوات الإسرائيلية بعبور قناة السويس ، وتدمير منشآت خط بارليف ، ومن ثم التصدّي للهجمات الإسرائيلية المضادة بتشكيل كثيف من قوات المشاة المزودة بأسلحة مضادة للدروع .

كما أتاح الهجوم الناجح الذي شنته القوات السورية ضد المواقع الإسرائيلية في منطقة الجولان وصول هذه القوات إلى المواقع الاستراتيجية فيها ، وبذلك كشفت حرب تشرين أنَّ العمق الاستراتيجي لم يكن حلاً لمشكلة الأمن القومي الإسرائيلي ، وأنه من الضروري البحث عن بدائل كان أبرزها نظرية المناطق العازلة المجردة من السلاح أو محدودة القوات ، وتقوم عليها ترتيبات عسكرية خاصة .

كان الغزو الإسرائيلي للبنان في حزيران عام ١٩٨٢ ، وما أثاره من جدل وخلاف في إسرائيل أوضح نموذج لما أصاب الإجماع الوطني من شروخ إذ لم تهدف الاستراتيجية الإسرائيلية ببعدها العملياتي آنذاك إلى إحباط تهديد للوجود بواسطة قوة إسرائيل الذاتية ، بل هدفت إلى شن حرب لتحقيق إنجازات سياسية منذ البداية تتجاوز الإنجازات المترتبة عن النظرية الإحباطية ، ونتيجة تلك الحرب أسيء إلى هدف الحرب الأساسي الوحيد الذي كان يمكن بلورة وفاق وطني واسع حوله في إسرائيل ألا وهو إحباط تهديد كيان الدولة بواسطة قوة إسرائيل الذاتية .

وبعد حرب تشرين حدثت تطورات وتبدلات لا بد من ذكرها في هذا المجال :

- بدأ الانحسار في الإجماع حول قضايا الأمن ، وبدأ الخلاف في الرأي بشأن الشروط الإقليمية الضرورية للحفاظ على قدرة إسرائيل على الدفاع عن نفسها ، وفتح المجال لتداخل اعتبارات ايديولوجية وسياسية في تشكيل الفكر الأمني الإسرائيلي .
- لأول مرة فقدت الاعتبارات العسكرية ـــ التقنية مكانتها المستقلة كعنصر مقرر وحاسم ، وبدأ الاعتراف بارتباط القرارات الاستراتيجية بالاعتبارات السياسية والايديولوجية .
- بدأ سباق تسلح كمي ونوعي في المنطقة أدى إلى تقليص قدرة إسرائيل إلى حد ما على مواكبة هذا السباق ، مما انعكس بآثاره السلبية على وتيرة النمو الاقتصادي ، وأصبحت مسألة حجم ميزانية الدفاع موضوع خلاف اقتصادي ذي أبعاد سياسية في سياق مسار السلام ، وذي انعكاسات عسكرية في سياق نظام بناء القوات الإسرائيلية .
- زاد اعتماد إسرائيل على الولايات المتحدة ، المصدر الوحيد للسلاح المتطور والحديث لإسرائيل وقد عبّر إسحاق رابين عن ذلك بقوله « منذ حرب تشرين ، ومنذ التغيير الجذري

الذي حدث في مفاهيم الجيش الإسرائيلي ، وجهاز الأمن لجهة احتياجات إسرائيل من الأسلحة والعتاد ، أدركنا أنها لا تستطيع الاعتماد على مواردها وحدها وهي ستضطر إلى الاستعانة بالولايات المتحدة خلال الثمانينيات » .

كما تزايد اعتماد إسرائيل على الولايات المتحدة في المجالات السياسية والدبلوماسية بسبب تزايد عزلتها الدولية خلال السنوات الأخيرة .

على هذا لأساس تم إعداد خطط جديدة للبناء العسكري ، وبدأ العمل على تطبيقها في عام ١٩٨١ بنيت الخطة في جوهرها على أساس تأكيد التفوق النوعي لإسرائيل ، والذي تكون نتيجته التفوق الكمي في الحالات كافة .

وحسب هذه الخطة فقد ظهرت دبابات جديدة (مركافا) في القوات المدرعة خلفاً للدبابة سنتريون ، وغيرها من النماذج القديمة . وقد جرى تصنيعها في إسرائيل حسب التكنولوجيا الأمريكية ، وفي القوى الجوية ظهر مكان الطائرات (سكاي هوك) طائرات إف ١٥ وإف ١٦ ، والشيء نفسه تقريباً حصل لأنواع القوات المسلحة الإسرائيلية وصنوفها الأخرى ، وحتى عام ١٩٨٣ وحسب معلومات الصحف الإسرائيلية وصل الجيش الإسرائيلي إلى حدوده القصوى عدداً وتجهيزاً ، فقد وصل عدد أفراد القوات المسلحة إلى ٥٧٠ ألف جندي ، منهم ١٧٠ ألفاً في الجيش النظامي ، كما أصبح عدد الدبابات العاملة ٣٦٥٠ دبابة إضافة إلى زهاء ٨٠٠٠ عربة قتالية و ٦٠٠ طائرة قتالية منها ٤٠٠ طائرة ذات تصاميم جديدة ، و١٨٠ حوامة و٨٨ طائرة نقل ، و١٠٠٠ مدفع ، وعدد كبير من الصواريخ المتعددة الطرازات ، وقد أصبح في إسرائيل حتى عام ١٩٨٣ ، ١١ فرقة مدرعة و١٥ لواء مشاة و٥ ألوية إنزال ومظلات .

ونتيجة لاتفاقات كامب ديفيد بين مصر والسادات وإسرائيل، والعدوان الإسرائيلي على لبنان فقد دخل إلى المذهب العسكري السياسي الإسرائيلي مفهوم جديد هو بناء ما يسمى (الأحزمة الأمنية) في الأراضي العربية المجاورة . ويتم تشكيل هذه الأحزمة إما عن طريق اتفاقيات رسمية ، كما كانت بالنسبة لشبه جزيرة سيناء ، حيث شكلت منطقة منزوعة السلاح ، أو بطريقة تنفيذ سياسة الدفاع عن الخارج ، والتدخل العسكري في شؤون الدول الأخرى لإنشاء منطقة حدودية على أراضٍ عربية تحت السيطرة الإسرائيلية ، وباشتراك القوات الدولية الأخرى ، كما هو الحال بالنسبة لجنوبي لبنان . لكن نتائج المغامرة العدوانية الفاشلة على الجنوب اللبناني عام ١٩٨٢ سرعان ما برهنت على أخطاء في أحكام المذهب العسكري الإسرائيلي ومبادئه ، كما أنها وجهت ضربة مؤلمة لهذا المبدأ بالرغم من أن الصهاينة قد استخدموا في هذه الحرب ١٨٠ ألف جندي منهم ٩٠ ٪ خدموا في الجيش النظامي ، و٢٨٠٠ دبابة ، وعربة قتالية ، و٢٦ سفينة حربية تشكل ٨٥ ٪ من

مجموع القوة البحرية الإسرائيلية ، وبالرغم من امتلاك إسرائيل لتفوق مطلق في القوى والوسائط ، واستخدامها لأحدث منظومات الأسلحة والاعتدة ، فإن الحرب قد أوصلت إسرائيل إلى طريق مسدود ، حيث لم تستطع تحقيق الأهداف العسكرية السياسية المقررة .

فقد أظهرت الحرب داخل إسرائيل وخارجها شكوكاً كبيرة فيما يخص الجيش الإسرائيلي ، وقادت إلى التسليم بفكرة محدودية الوسائل العسكرية (في الوقت الحاضر) للوصول إلى الأهداف السياسية ، لقد أكدت الحرب في لبنان ما كانت حرب تشرين ١٩٧٣ قد أكدته وهو أن الحرب الإسرائيلية ضد العرب ليست ترويحاً أو نزهة سهلة ، فقد لاقت فكرة الحروب الاحتلالية فشلاً ذريعاً .

كما أظهرت الحرب اللبنانية أن الجيش الإسرائيلي ، يعاني ضعفاً عند خوض الأعمال القتالية ضد الفدائيين وعناصر المقاومة ، أو تلك الحرب التي تجري في شوراع المدن ، وليست لديه استراتيجية مخططة للصراع ضد مفارز المقاومة الوطنية ، التي استمرت في لبنان بالرغم من لجوء الصهاينة إلى سياسة العصا الحديدية ، والعقوبات الجماعية .

وعلاوة على هذا فإن العدوان على لبنان جعل خطة إسرائيل لتشكيل وضع استراتيجي جديد عن طريق العدوان الحربي السافر ، قد مني بالإخفاق ، مثلما أخفقت محاولة جعل لبنان قاعدة لقوات التدخل السريع الأمريكية ورأس جسر للعدوان على سورية وغيرها . كذلك فشلت محاولة تعميم نمط كامب ديفيد بعقد معاهدة صلح ثنائي مع لبنان ، وتمكنت سورية مع كل الوطنيين في لبنان من وأد اتفاق ١٧ أيار مع إسرائيل في مهده .

بعد ذلك ظهر مفهوم (الصد المتحرك) وذلك بعد أن استنتجت القيادة العسكرية الإسرائيلية أنه لا يمكن إيقاف المقاومة الشعبية اللبنانية والعمليات الفدائية عن طريق الحرب والعدوان المسلح ، ولهذا بدأ الإسرائيليون في استخدام سياسة أكثر واقعية ، وتتمثل في إضعاف المقاومة بالضربات الجوية الجوابية وغارات المجموعات المدرعة خارج منطقة الحزام الأمني ضد قواعد المقاومة .

آ ــ الجانب السياسي في المذهب العسكري الإسرائيلي

يبدو أن أهم استنتاج توصل إليه الصهاينة في مجال المذهب العسكري السياسي هو أن الحرب المستقبلية يجب أن تكون في أساسها موجهة ضد سورية ، التي تعتبر الخطر الأساسي على إسرائيل ، ولأن سورية هي القلعة الصامدة التي تمنع تحقيق الخطط الأمريكية الإسرائيلية في المنطقة ، ولأن أية حرب تشعلها إسرائيل في أي مكان لا يمكن أن تقود إلى بعد سياسي أو عسكري كامل طالما بقيت سورية قوية وقادرة . وطالما أن الجيوش العربية لا تزال تعد قواتها على أساس عصري . ولقد أكد هذه

الحقيقة وزير الدفاع السابق الإسرائيلي (إسحاق رابين) في محاضرته لطلاب المعهد التقني في حيفا ، حين قال (إن دروس الحرب في لبنان لا تشكل أهمية بالنسبة للحروب المقبلة للجيش الإسرائيلي ، لأن هذه الحروب إذا ما نشبت فسوف تكون ضد الجيوش العربية ، وليس ضد الإرهابيين) .

لقد عكف المنظرون الإسرائيليون على تحليل الموقف الذي ظهر في المنطقة بعد إستسلام مصر السادات وإبرام المعاهدة الثنائية للسلام بين مصر وإسرائيل . وقد خرج هؤلاء المنظرون باستنتاج مفاده أنّ المرحلة التي تلت ذلك هي مرحلة انتقال من عصر عدم الاعتراف العربي المطلق بإسرائيل ، إلى عصر الوصول إلى سلام ما حسب الرأي الإسرائيلي . وحسب رأي هؤلاء المنظرين فإنّ هذه المرحلة ستكون طويلة وذات أطوار عديدة ومتوترة وخطيرة . ومن المتوقع خوض صراع شديد ، طوال سنوات هذه المرحلة ولا سيا على الجبهة الشمالية ، كما أنه ليس من المستبعد أن تنضم دول عربية أخرى إلى اتفاقية كامب ديفيد وعملية السلام التي أفرزتها . وفي الوقت نفسه يرى هؤلاء الصهاينة إمكانية إلغاء اتفاقية كامب ديفيد أو تجميدها ، وهو ما سيدفعهم إلى نشر الأسلحة النووية في المنطقة . وقد وصل الإسرائيليون إلى الاستنتاج التالي : « عدم السماح بتعرض أمن إسرائيل إلى خطر كبير ، يمكن أن يظهر من خلال التحولات الجذرية للموقف المتكون ، طالما لم تشكل في المنطقة قوى قادرة على ضمان أمن إسرائيل والسلام معها » .

ويعتقد الصهاينة اليوم أنّ ميزان القوى ما يزال لصالح إسرائيل ، وقد قدم معهد البحوث الاستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب تقريراً عن تناسب القوى في المنطقة لعام ١٩٨٤ جاء فيه : « أنَّ الأوضاع العربية الراهنة في المنطقة تخدم المصالح الإسرائيلية ، فالحرب في الخليج امتصت بشكل كامل اهتمام ومقدرات إيران والعراق اللتين تشكلان عملياً الاحتياط الاستراتيجي في الحرب الكبيرة ضد إسرائيل » .

وعملية السلام بين مصر وإسرائيل تتواصل حيث كان موقف مصر في فترة الحرب الإسرائيلية ضد لبنان محايداً ، ورغم العداء التي تظهره الدول العربية لإسرائيل في السنوات السبع الأخيرة ، إلا أن التقارب المصري من الولايات المتحدة الأمريكية ، قد تطور وأصبح أكثر عمقاً ، ولهذا لا يتوقع في الوقت الحاضر ، أن تشكل الأقطار العربية جبهة موحدة ضد إسرائيل نظراً لتناثر القوى في العالم العربي ولضعفها .

كما يرى الباحث العسكري الإسرائيلي زئيف شيف أنّ هناك رأياً سائداً في الدوائر الإسرائيلية حول الوضع الراهن في العالم العربي يتلخّص بالشكل التالي (يوجد اليوم في العالم العربي نزعتان متضادتان وهما :

الأول : ضعف الاستراتيجية العربية .
الثاني : ازدياد قوة كل قطر عربي على حدة ، دون تعاون مع البلدان الأخرى أو تنسيق .) .

لقد أصبحت الجيوش العربية في غالبيتها مدرعة ، وميكانيكية كما دخلت أسلحة قوية في تجهيزها ، وظهرت صنوف جديدة من القوات مثل الحرب الإلكترونية ، وأصبحت هذه الجيوش قادرة على خوض معركة عميقة ، حيث يتضح من كل هذا أنّ العرب يحضّرون أنفسهم لحرب طويلة الأمد ، ولقد شهدت الثمانينيات تقلص التعاون بين البلدان العربية ، مقارنة مع سنوات الستينيات والسبعينيات ، كما ظهر تراجع النظرية الاستراتيجية العربية الشاملة .

ولقد أكدت الحرب في لبنان عام ١٩٨٢ ، عجز الدول العربية في مجال تنسيق وتوحيد جهودها ، حيث وصلت الخلافات العربية إلى مستوى قياسي ، فمصر كانت منفصلة عن الوطن العربي ، والحرب في الخليج أكدت على ضعف استراتيجية العرب ، لأن بعض الأقطار العربية كانت تعتبر الحرب مع إيران أشد خطراً من الحرب مع إسرائيل ، ولا غرو في أنّ هذه الحرب قد أضعفت البلدان العربية اقتصادياً ، وطوال فترة استمرارها كانت درجة الخطورة التي تواجهها إسرائيل متقلصة جداً .

وأخيراً لم يعد النفط سلاحاً فعالاً في أيدي العرب كما كان في سنوات السبعينيات ».

كما توصل إلى الاستنتاج ذاته ـــ آهرون ياريف مدير معهد البحوث الاستراتيجية في جامعة تل أبيب في تعقيبه على التقرير السنوي الذي قدمه المعهد عام ١٩٨٥ عن تناسب القوى في المنطقة فقد قال : « رغم الازدياد المضطرد للقدرة العسكرية للبلدان العربية ، إلا انها غير قادرة حتى اليوم على تشكيل جبهة موحدة ضد إسرائيل بسبب الخلافات العربية نفسها » .

فالحرب العراقية الإيرانية ، ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وغيرهما ، إضافة إلى الأزمة النفطية ، كل ذلك قد قلّص مقدرة الدول العربية لزيادة قوة جيوشها .

وهكذا توصل المنظرون الإسرائيليون إلى الاستنتاج التالي : « نظراً للصعوبات الداخلية في العالم العربي ، والبعد الجغرافي لأكثر الأقطار العربية ، عن خط المجابهة مع إسرائيل ، فإن الفارق النوعي بين الجيش الإسرائيلي والقوات المسلحة في البلدان العربية وفقاً لتناسب القوى الراهن يساوي ثلاثة إلى واحد لصالح إسرائيل » .

ولكن هؤلاء يدركون أنّ الوضع الحالي يمكن أن يتغير في المستقبل ، ولأن الإسرائيليين يخشون كثيراً من المتغيرات الاجتماعية السياسية العاصفة التي يمكن أن تحدث في الشرق الأوسط .

فالإسرائيليون يرون أن الخطر الأكبر المتنامي باستمرار ، والمحدق بهم يتمثل في نمو القوة العسكرية السورية ، وخطواتها على طريق (التوازن الاستراتيجي) ويتحدث المسؤولون العسكريون

الإسرائيليون يومياً تقريباً عن هذا الأمر ، مؤكدين أن سورية تعتبر اليوم عدو إسرائيل الأول لأنها من وجهة نظرهم تشكل خطراً على أمنها ، ويحذرون من قدرة سورية على شن هجوم ضد إسرائيل في أية لحظة ، معتمدة على قدراتها الذاتية بشكل مباشر . فهم يشيرون إلى أن الفارق النوعي بين سورية وإسرائيل عسكرياً قد بدأ يتقلص .

إنّ العسكريين الإسرائيليين قد توصلوا إلى النتيجة التي ترى أنّ الحرب مع سورية لن تكون سهلة ، وستكبد إسرائيل ضحايا وخسائر كبيرة ، ومن المحتمل أنها سوف تنتهي دون أن يحرز كيانهم نتائج مثمرة وحاسمة .

كما أن الاستراتيجيين الإسرائيليين لا يستثنون إمكانية تشكيل الجبهة الشرقية بقوام كل من : سورية ، الأردن ، العراق ، السعودية ، وذلك لأن الوضع الراهن الذي يمنع من تشكيل هذه الجبهة غير محصن ضد التغيير .

كما يشير الإسرائيليون إلى احتمال اشتراك الجماهيرية الليبية في جبهة صراع مباشرة ضد إسرائيل . وهو ما تؤكده الجهود الكبيرة التي تبذل لتعزيز القوات البحرية الإسرائيلية والقوات الصاروخية وقوات الإنزال أيضاً .

إن هذا التقويم الإسرائيلي للموقف في المنطقة ، قد دفع بالقيادة الإسرائيلية للخروج بنتيجة ترى بأن سلامة إسرائيل في المستقبل القريب ستكون معرضة بدرجة أقل من الخطورة ، وليس لدى القيادة العسكرية الإسرائيلية إلا اختيار واحد فقط هو تبني الأحكام والمبادئ التي يتضمنها المذهب السياسي العسكري الإسرائيلي ، كما يؤكد ذلك الباحثون العسكريون الإسرائيليون .

ويتضمن الجانب السياسي للمذهب العسكري ـــ السياسي الإسرائيلي مسألة القضاء على الأنظمة التقدمية العربية ، وقمع حركات التحرر الوطني للأقطار العربية والشعوب الإفريقية ، وتفرقة العرب وعزلهم ، وتأمين المواقع العسكرية الاستراتيجية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط ، واحتلال الأراضي العربية بالقوة توسيعاً لأراضي إسرائيل تحت شعار (إسرائيل الكبرى) أي احتلال الأراضي التي جاء ذكرها في توراتهم وتلمودهم ، ورفض مطالب الشعب العربي الفلسطيني في الوصول إلى حقه المشروع بإقامة دولته الوطنية .

ب : الجانب التقني في المذهب العسكري الإسرائيلي

وفيما يتعلق بالجانب التقني العسكري للمذهب السياسي العسكري الإسرائيلي ، فإنه يتضمن ما يلي :

١ ـــ المحافظة على القوات المسلحة والاحتياطات على درجة عالية من التعبئة والجاهزية القتالية .

٢ ــ خوض الحرب على أراضي العدو ، وذلك لأن محدودية أبعاد الأراضي المحتلة حسب رأي الإسرائيليين لا تسمح لهم بإنشاء عمق استراتيجي ، ولهذا يجب أن يبنى هذا العمق أثناء مجرى الأعمال القتالية على أراضي العدو ، أي نقل الحرب إلى أراضي الدول العربية المجاورة بهدف التوصل إلى مجال عملياتي ، من شأنه تأمين مناورة القوات ، واستخدام التعبئة والنفير إلى أبعد مدى ممكن ، وإبعاد التدمير والخسائر ما أمكن عن المراكز الهامة الاستراتيجية في عمق إسرائيل .

٣ ــ الحرب الخاطفة ، أي توجيه ضربة موجعة للعدو ، تؤدي إلى هزيمته العسكرية خلال زمن قصير جداً (٣ ــ ٤ أيام) ونظراً لأن معظم القوات الإسرائيلية المسلحة مكونة من الاحتياطيين في زمن الحرب ، فإنّ الحرب الطويلة التي تتطلب تعبئة طويلة الأمد غير ممكنة الوقوع ، لأنها تشل الحياة الاقتصادية للبلاد حسب رأي القيادة العسكرية الإسرائيلية ، ولأن الرأيين ، الرأي العام العالمي والرأي العام داخل إسرائيل لن يتحملا إطالة الحرب .

٤ ــ تركيز القوات الرئيسية والوسائط على الاتجاه الهام وفي القطاع الحاسم ، واستخدام عنصر للهجوم المفاجىء ، وبالقوة الجوية بالدرجة الأولى على الأرض العربية .

٥ ــ تخصيص الدور الرئيسي في تنفيذ المهام المسندة للقوى الجوية ، والقوات المدرعة ، ووحدات الإنزال الجوي والبحري إذا أمكن .

وهكذا ركز المذهب العسكري والسياسي الإسرائيلي الاهتمام الرئيسي على تكريس احتلال الأراضي العربية التي احتلت بعد عدوان حزيران عام ١٩٦٧ وضرورة استمرار التدخل في لبنان ، والسعي لاستمرار احتلالها لجنوبه ، لجعله بؤرة توتر مستمرة ، ولاستخدامه ورقة رابحة عند المساومة ووسيلة ضغط وإرهاب لفرض الشروط الإسرائيلية .

وستعمل إسرائيل على توسيع ما تحتله مجدداً وفصله الدائم عن لبنان الأم تحت شعار (ضمانة سلامة أمن إسرائيل) وكإجراء جديد (مركب) وفي هذه المرحلة بالذات ، سوف يتم إدخال عنصر أو حكم جديد في المذهب العسكري السياسي الإسرائيلي في إمكانية إسرائيل في الأعمال المضادة ، ويتلخص : « في عدم السماح بظهور متغيرات في العلاقات مع مصر ومنع وحدة القوى العربية في الجبهتين الشمالية والشرقية ، والوقوف في وجه الخطر العسكري السوري » .

وينص المذهب العسكري الإسرائيلي على أنّ أي تغيير في الموقف يجب أن يفهم على أنه سبب لقيام إسرائيل بحرب وقائية وفيما يتعلق بمجابهة سورية تتكرس لدى الدوائر العسكرية السياسية، الفكرة التي ترى بأنه كما أظهرت الحرب اللبنانية يجب أن تكون القوة العسكرية الإسرائيلية الأساسية موجهة ضد سورية مستقبلاً . إن المنظرين العسكريين الإسرائيليين يرون أنه إذا كانت الحرب السورية الإسرائيلية واقعة لا محالة فإنه من الأفضل لإسرائيل أن تبدأ الحرب قبل أن تصل

سورية إلى تحقيق مستوى متقدم في مسألة التوازن الاستراتيجي معها .

إنّ عجز إسرائيل عن القيام بحرب طويلة الأمد سببه محدودية الاقتصاد والموارد البشرية ، والذي أدى إلى ظهور نزعة الحرب الخاطفة ، والاستخدام الأقصى للحروب والضربات الوقائية لإحباط التحضيرات العسكرية العربية . وهذا يعني عملياً رفض الحروب واسعة النطاق ، وبروز أهمية العمليات التكتيكية .

كما يؤكد المذهب العسكري السياسي الإسرائيلي على كيفية بناء القوات المسلحة ، فقد صرح وزير الدفاع الإسرائيلي السابق رابين بما يلي : « يجب أن تكون إسرائيل مستعدة لخوض حرب صعبة ، ولهذا فهي تحتاج إلى جيش كبير قادر على صد الهجوم المعادي المفاجىء وكسب الحرب » .

وعلى هذا الأساس تبقى المهمة الأساسية لبناء القوات المسلحة في الظروف الحديثة هي التطوير المتواصل للجهد العسكري ، وإنشاء جيش عامل كبير نسبياً قادر على صد هجوم معادٍ ، وتوفير الوقت لنشر الاحتياط أيضاً .

وهكذا تستمر في إسرائيل عملية تنفيذ خطط تطوير القوة العسكرية ، بينما تبقى المشكلة الرئيسية في البناء العسكري الإسرائيلي هي محدوديةَ الموارد البشرية ، ولكي يتم تعويض هذا النقص أعدت في إسرائيل خطة (التطوير النوعي) . ولكن تصاعد الهجرة إلى إسرائيل ، وانتهاء الحرب الباردة ، تعطيان عاملاً جديداً لحل هذه المشكلة .

وفي تقرير معهد البحوث الاستراتيجية يتضح أن هذه الخطة قائمة على أساس استخدام تفوق إسرائيل في التكنولوجيا ، وتنظيم العمل اللذين ينتشران في المجالات كافة . مثل : تحضير الكوادر ، إنتاج الأسلحة الجديدة ، تنظيم وبناء الوحدات والتشكيلات القتالية ، وعناصر القيادة والمراقبة والإشراف ، ومستوى الاستخبارات ، وتطوير المذهب العسكري السياسي ، وتخطيط التدريب القتالي .

وفي إطار خطة التطوير النوعي للجيش الإسرائيلي يركز انتباه خاص للقوات الجوية بحيث يجب أن يعوض تطورها الإبقاء على قوات البحرية في المستوى السابق ، وهكذا سيتزايد عدد الطائرات القتالية الجديدة خلال السنوات المقبلة . كما سيتم انجاز تحديث الطائرات من طراز فانتوم عن طريق تركيب محركات جديدة لها ، وتجهيزات ألكترونية حديثة . وسوف تتم زيادة وتوسيع الاستخدام القتالي للحوامات وتطوير التدريب على الطيران الليلي والأعمال الليلية عامة ، وسوف تحصل البحرية الإسرائيلية أثناء السنوات المقبلة على زوارق صواريخ أكثر من طراز (ساعار ــ ٥) وسفن الاستطلاع ، وغواصات ديزل جديدة ، وحوامات بحرية ،لأن إسرائيل تأخذ بعين الاعتبار احتمال دخول ليبيا في الحرب : ومن المهم هنا أن نضيف القول إلى أن كل هذه الخطط العسكرية تموّل كاملاً من الولايات المتحدة الأمريكية .

خامساً : المذهب العسكري الإسرائيلي في الثمانينيات

يجمع المخططون الاستراتيجيون الإسرائيليون على أن الشرط الأساسي لتحقيق الأهداف الإسرائيلية في الثمانينيات هو استمرار التمسك بالمفاهيم الاستراتيجية التي تعتبر أساساً للعقيدة الأمنية الإسرائيلية ، وهي الحفاظ على إسرائيل قوية ومتفوقة بشكل مطلق على الدول العربية ، وخاصة من الناحية التكنولوجية .

ففي مقال للجنزال إسحاق رابين بعنوان مشكلات أمن إسرائيل في الثمانينيات (١٩٨٨) كتب يقول : « الهدف الأول والأساسي في سياسة إسرائيل للثمانينيات هو ضمان عدم تحول نسب القوة العسكرية بيننا وبين القوى العربية الشاملة التي قد تشترك في الحرب لغير مصلحة إسرائيل ، بل يجب تحسين هذه النسب إذا أمكن وتأمين التزود بالأسلحة المطلوبة إزاء تزايد القوة العسكرية ... وعلى جيش الدفاع الإسرائيلي أن يكون متأهباً للاحتفاظ بقوة عسكرية تتيح له إقناع السوريين وحلفائهم بأنهم لن يحققوا شيئاً عن طريق الحرب ، وإذا فُرضت الحرب على إسرائيل فيجب أن يتلقى السوريون ضربة ساحقة ... وقوة جيش الدفاع الإسرائيلي هي العامل الأساسي لردع مصر عن خرق الاتفاق مع إسرائيل ، ولضمان المحافظة على معاهدة السلام ، وعلى أية معاهدة قد توقع مع دول عربية أخرى . » .

قال الجنزال يسرائيل تال في مقال له بعنوان « أمن إسرائيل في الثمانينيات » إنّ العقيدة الأمنية الإسرائيلية نصت دائماً على أنَّ جيش الدفاع الإسرائيلي يجب أن يحتفظ بالقدرة على الردع ، وإذا لم يكن الردع كافياً عليه أن يحسم ، فالردع والحسم وجهان لعملة واحدة .

ويقول الجنزال الاحتياطي شارون وزير الدفاع السابق إنّ « على إسرائيل أن تطور قواتها على أساس الحصول على التفوق التكنولوجي ، والتمتع بقدرة ردع تمنع خرق الاتفاقات بينها وبين الدول العربية » .

ويضيف شارون « بأن الحصول على الأهداف الاستراتيجية لإسرائيل في الثمانينيات يتطلب منع نشوب حرب عن طريق الردع . فإذا انهار الردع يجب ضمان قدرة عسكرية للحفاظ على سلامة إسرائيل في بداية أي حرب ، وتقويض الائتلاف الحربي للعرب ، وضرب عمقه الاستراتيجي » .

إن القادة الإسرائيليين يخططون للحفاظ على التفوق العسكري من خلال محاولة الاستمرار

في الحفاظ على ما يسمونه بالتفوق النوعي والتكنولوجي ، والربط بين التفوق النوعي هذا والقدرة على الردع ، ومحاولة فرض وقف لسباق التسلح في المنطقة ، والإعلان عن خط أحمر بالنسبة إلى تسلح الدول العربية يكون تجاوزه بمثابة ذريعة لحرب وقائية من جانب إسرائيل ، وكذلك عن طريق الاحتكار الإسرائيلي للأسلحة النووية في المنطقة ، وهو الأمر الذي برز في قصف إسرائيل للمفاعل النووي العراقي في حزيران عام ١٩٨١ .

إنَّ قاعدتي الحرب الخاطفة ، والضربة الاستباقية في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي يحتمان بالضرورة الالتزام ببرنامج كثيف للتسلح ، متقدم ومقترن بفكر عسكري مرن يواكب التطورات العسكرية عند العرب ، والتجديدات والاكتشافات الحديثة في العالم للتكنولوجيا العسكرية ، كما يحتمان الالتزام بترسيخ قاعدة اقتصادية ، وحليف خارجي قوي يمد إسرائيل بالخبرة والسلاح ، ومن هنا كان الركن الثالث في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي يرتكز على خلق جيش إسرائيلي متفوق على الجيوش العربية مجتمعة من ناحية قدرته الضاربة .

وثمة اتفاق في الرأي بين معظم صانعي السياسة في إسرائيل حول أهداف معينة ، وهي أن كل تسوية لمسألة الأراضي العربية المحتلة لا بد أن تكفل أموراً معينة أهمها :

ــ منع تمركز قوات جوية ومدرعات ومدفعية على الحدود ، ومنع نصب صورايخ أرض ــ جو تحول دون تحليق الطائرات الإسرائيلية .

ــ السماح بتمركز قوات إسرائيلية تسيطر على هذه المناطق بما يكفل صد تقدم قوات معادية من الاتجاهات الخطرة . حتى تتمكن إسرائيل من تعبئة قوات الاحتياط ، وترسيخ خط دفاعي يبقي هذه المناطق تحت سيطرتها العسكرية .

الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية في ضوء هذه الأهداف :

« الاستراتيجية العسكرية ، نظرية الأمن ، سياسة الدولة العليا » تسميات مختلفة لفظاً ، واحدة من حيث المضمون ، وضعت أسسها الثابتة الصهيونيةُ العالمية ، وعملت قيادة الكيان الإسرائيلي على تنفيذها معتمدة جملة من المبادىء كان أهمها :

ــ الحرب حالة دائمة .

ــ القلة مقابل الكثرة .

ــ التحالف مع طرف دولي .

ــ الردع والإجهاض .

لا شك أن آثار المبادىء المذكورة كانت ظاهرة جلية في جميع إجراءات العدو الإسرائيلي العسكرية ، سواء أكان ذلك الإجراء تحضيراً للحرب أو عدواناً عسكرياً محدوداً أو حرباً شاملة مع

دولة عربيـة أو أكثر . وانطـلاقاً من معرفتنـا طبيعـةَ العدو المبـاشـر (إسـرائيل) وطبيعة حلفائها الإمبرياليين ، ومصلحتهما المشتركة في محاربة أية ظاهرة تقدم وتطور في أي دولة عربية ، وقتل أية محاولة تضامن في مهدها ، هذه المعرفة تجعلنا نؤكد أن المبادىء المذكورة ستبقى هي الأساس الذي تعتمد عليه الاستراتيجية العسكرية في إجراءاتها لتنفيذ المهام الجديدة ، وإنما بتطوير أساليب التنفيذ بما تتطلبه الشروط المرحلية للصراع .

ــ الحرب حالة دائمة :

ولا شك أنّ كل شـيء في إسـرائيـل من حياة الفرد الإسرائيلي العادي في بيته إلى النظام الاقتصادي في الدولة أعد وفقاً لمنظور الحرب واحتياجاتها ، وحتى قيادة الدولة وعلى رأسها السلطة الحاكمة فعلاً ممثلة برئيس الوزراء والوزراء ما هي إلا قيادة عامة لقوات مسلحة أفرادها هم جميع مواطني الدولة ، واهتماماتِ السلطة منصبة في الدرجة الأولى على إعدادِ هذه القوات للحرب من تسليح وتدريب وإعادة تنظيم .

ــ القلة مقابل الكثرة :

كان لهذا المبدأ تأثير كبير في نظام القوات المسلحة الإسرائيلية وعلى نظام استغلال الطاقة البشرية بشكل خاص . تمكنت إسرائيل من توفير أكبر نسبة من الطاقة البشرية لصالح الوحدات المقاتلة باعتماد الأسس التالية :

١ ــ استخدام أعداد كبيرة من الحواسب الالكترونية في المهام التنظيمية والخدمات .

٢ ــ استخدام الإناث في جميع المجالات الإدارية ، والخدمات التي لا تحتـاج إلى جهد عضلي .

٣ ــ الاعتماد على المتطوعين الأجانب في سد النقص في الطاقة البشرية في أثناء التعبئة العامة .

٤ ــ القلة في الطاقة البشرية تفرض اعتماد أساليب قتال ووسائط حماية شخصية تقلل من الخسـائر قدر الإمكان ، كما أن هذا الموضوع يؤثر على اختيار الهدف العسكري المطلوب تنفيذه .

٥ ــ القلة في الطاقة البشرية فرضت استخدام وسائط قتال (حاجتها قليلة نسبياً للقوى البشـرية كالمدرعات ، كما أنها تركز دائماً على التفوق النوعي في السـلاح والعتـاد (طائرات وسائط الكترونية ، ذخائر ، وطائرات بدون طيار) .

٦ ــ اعتماد تنظيم للوحدات المقاتلة يؤمن استغلال طاقتها الكاملة في المعركة في الحجم والعدد الضروري من المقاتلين ، كاعتماد كتيبة المدرعات المختلطة « دبابات ومشاة

ميكانيكية مما يوفر قيادة كتيبة » . ووحدة خدمات وتأمين إداري حتى في مستوى اللواء مما يوفر نسبة من الطاقة البشرية تعادل ٢٥ ٪ على الأقل ...

٧ ــ القلة فرضت تنظيم استغلال وسائط النقل والمعدات الهندسية في الدولة لتكون في خدمة القوات المسلحة بدلاً من توفير حد أدنى من هذه الوسائط لكل وحدة عسكرية كما هو معروف في الجيوش المحترفة .

٨ ــ تنظيم أعمال التأمين والخدمات (طبية + إمداد + تموين + فنية) بالاعتماد على المؤسسات والمنشآت المختلفة في الدولة ، وبشكل يضمن حسن سير العمل في أيام السلم والحرب على حد سواء .

٩ ــ كان لمبدأ القلة مقابل الكثرة دور كبير في اعتماد مبدأ آخر في الحرب وهو تحاشي القتال على أكثر من جبهة في وقت واحد لضمان التفوق ، وإذا فرض القتال على أكثر من اتجاه عملياتي كما حصل في حرب تشرين عام ١٩٧٣ يجب اعتماد سلم الأفضليات وفقاً للموقف القتالي المتشكل وتهيئة القوات لتنفيذ مناورات واسعة على مسرح العمليات .

١٠ ــ كما أن امتلاك أسلحة نووية وأنواع أخرى من أسلحة التدمير الشامل (غازات ، جراثيم) يمكن اعتباره عاملاً فرضه مبدأ القلة إلى جانب كونه عامل ردع استراتيجي .

ــ التحالف مع طرف دولي :

لم يعد هذا المبدأ الاستراتيجي بحاجة إلى إثبات ، فالشواهد كثيرة منذ بدأت المنظمة العالمية للصهيونية عملها لتحقيق هدفها في إقامة الدولة اليهودية في المنطقة العربية ، وبعد أن تحقق هدفها المرحلي في خلق دولة إسرائيل ودخولها عضواً في منظمة الأمم المتحدة . وكان الحليف والشريك دولاً استعمارية لها مصلحة حقيقية في تدمير الحضارة العربية (انكلترا ، فرنسا ، الولايات المتحدة) . وأصبح واضحاً أنّ التحالف مع القوى الاستعمارية أمر تفرضه الطبيعة العدوانية للصهيونية العالمية وعقلية الاستعلاء التي زرعتها في نفسية القسم الأكبر من يهود العالم .

لقد تأكد استمرار التحالف المصيري للصهيونية بحركة الاستعمار الرأسمالي الغربي المستغل . فقد أخذت الصهيونية منذ نشأتها تعرض خدماتها ومخططاتها كسلعة في أسواق الدول الاستعمارية بعد مؤتمر (بال عام ١٨٩٥ وانتقلت من دولة إلى أخرى تعرض تلك الخدمات . فما من قيصر أو إمبراطور أو شخصية على درجة من المسؤولية في الدول الأوروبية إلا حاولت الصهيونية استغلال نفوذه مقابل تعهدها بتأمين مصالحه . ولقد تدرجت الحركة الصهيونية من الارتماء في أحضان بريطانيا إلى فرنسا حتى استقرت أخيراً في أحضان أمريكا ، باعتبارها أقوى دولة استعمارية امبريالية

في الوقت الحاضر ، كما كان التحالف والعمل العسكري المشترك مع طرف دولي ملموساً منذ قيام ما يسمى بدولة إسرائيل ، ولم يقتصر على إمداد هذا الكيان بالسلاح والعتاد ، أو تزويده بالخبرات العسكرية المختلفة ، وإنما تمثّل باشتراك فعلي في الحرب كما في العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ على مصر العربية واحتلال سيناء بتعاون جيوش (فرنسا انكلترا وإسرائيل) .

وبالرغم من الدعم اللامحدود من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في عدوان حزيران ١٩٦٧ وبالجسر الجوي الأمريكي في حرب تشرين ١٩٧٣ الذي أنقذ دولة العدو من الانهيار وخير شاهد على صحة هذا القول ما ورد في كتاب مذكرات الرئيس الأمريكي نيكسون حيث جاء فيه ما يلي : « إنّ إحدى الأوليات التي يجب أن تنطلق منها السياسة الأمريكية هي التزامنا الأخلاقي الشديد نحو المحافظة على دولة إسرائيل التي أثبتت في أربع حروب خاضتها خلال الثلاثين سنة الماضية بأنها قادرة على الوقوف في وجه جيرانها العرب والآن بعد أن حيدت مصر وأزيح خطرها ، أصبحت قدرة إسرائيل أكثر حقيقية ، ولكن إذا كان الاتحاد السوفياتي سيقوم بتدخل شامل كما سبق له وهدد بالقيام به عام ١٩٧٣ فإنّ إسرائيل ستكون بخطر ، حتى ولو كانت ستملك أو أنها تمتلك السلاح النووي لأن قدرتها النووية المتواضعة لن تقف حاجزاً قوياً في وجهه القدرة النووية السوفياتية . لذا فإنّ الأساس لبقاء إسرائيل هو تصميمنا على مسك الحلقة في وجه السوفيات » .

وتجسد التعاون الفعلي في عدوان إسرائيل على العرب عام ١٩٨٢ فوق الأرض اللبنانية بقيام الأسطول السادس الأمريكي بعزل المنطقة الشرقية للبحر الأبيض المتوسط ، بحيث ضمن حرية التحرك والاستخدام للبحرية الإسرائيلية وكان التنسيق بين القيادتين كاملاً في كل خطوة عسكرية أقدمت عليها القوات الإسرائيلية .

ـ الردع والإجهاض .

الردع عامل نفسي ومعنوي له دور كبير في استراتيجية العدو الإسرائيلي ، يسعى من ورائه أن يدخل اليأس في روع القيادات العربية بشكل خاص ، بحيث يولد الإحساس بشكل عام أنه لا مجال للمنافسة العسكرية معه ، والأفضل القبول بالواقع على طريقة (اقبل بالشر خوفاً من الأشرّ منه) وللردع في استراتيجية إسرائيل أساليب متعددة منها التهديد الدائم بالعدوان العسكري ، أو ممارسته بأشكال متنوعة ، حسب ما تسمح به ظروف الموقف ، ومنها الحرب النفسية المعنوية، وممارسة التخريب مباشرة أو بواسطة العملاء ، أو حياكة المؤامرات ضد أنظمة الحكم التقدمية في الوطن العربي ، وحتى إن أنظمة الحكم العربية الأخرى البعيدة عن خطوط المواجهة لا تسلم من مخططات العدو الإسرائيلي كوسيلة ضغط وتهديد تمنعها من المساهمة ولو بشيء بسيط يخدم معركة العرب المصيرية مع الصهيونية .

ولقد أدركت إسرائيل أكثر من غيرها أنّ أساليبها غير العسكرية لأغراض الردع لم يكن لها الدور الحاسم . لذا لجأت إلى اعتماد العمل العسكري المباشر كوسيلة للإجهاض والردع معاً ، كما أنّ إسرائيل لم تضع في حسابها سابقاً أنها تستطيع تحقيق الهدف العسكري الذي تضعه أية دولة أمام قواتها المسلحة عند خوضها الحرب وهو تدمير القوات المسلحة المعادية ، وفرض شروط المنتصر عليه ، حيث كانت تدرك أكثر من غيرها أنّ هذا صعب تحقيقه لعوامل كثيرة (عربية ودولية) لذا لجأت إلى حروب وأعمال عسكرية محدودة بين فترة وأخرى لأغراض إجهاض الاستعدادات العسكرية العربية ، أو لتدمير جزء من القوات المسلحة العربية في هذه الدولة أو تلك ، متوقعة أنها بالإجهاضات المتتالية تتمكن من الوصول إلى هدفها بعد تدمير إرادة القتال لدى العرب ، وتصميمهم على متابعة الإعداد للحرب التي تكفل لهم تحقيق انتصار ما يعيد لهم حقوقهم المغتصبة .

كما تعتبر سياسة الردع والإجهاض من الأساليب الناجحة لخدمة أهداف الصهيونية ومصالح الحليف الأمريكي بشكل خاص ، والغرب بشكل عام ، فهي بتدمير قسم من القوات المسلحة لدولة عربية أو بتدمير منشأة عسكرية متطورة كالمفاعل النووي العراقي ، أو تدمير القوة المسلحة للشعب العربي الفلسطيني تخدم نفسها وأهدافها دون أن تحرج حلفاءها أمام ما يسمى بأصدقائهم العرب ، وتجعلهم يتدخلون كوسيط مخلص لوقف القتال ، والتظاهر بكبح جماح إسرائيل .

كما أنّ عدم حسمية العمل العسكري الإسرائيلي في التطبيق لا تخرج عن كونها باباً من أبواب الإجهاض النفسي والمعنوي خدمة لعامل الردع وتطبيقاً لمبدأ من مبادىء الحرب من وجهة نظر الكاتب العسكري ليدل هارت الذي يقول فيه : « من المبادىء الأولية الاستراتيجية إذا وجدت خصمك في موقع يكلفه ثمناً باهظاً ، وأرغمته على التراجع عنه ، فعليك أن تترك له خط الرجعة كأفضل طريقة لضعضعة مقاومته أي أن توفر لخصمك سلماً ينزل على درجاته » .

وتقتضي سياسة الردع في إسرائيل امتلاك القوة العسكرية المتفوقة على العرب وهم في أفضل حالات التضامن للعمل المشترك . وقد يكون التفوق كماً ونوعاً أحياناً وتفوقاً نوعياً في معظم الأحيان . والمهم ألاّ يصل القادة العرب إلى الحالة التي يشعرون فيها أنّ الخروج للحرب أفضل من استمرار الواقع الراهن . وهذه السياسة جاءت تطبيقاً لقاعدة من قواعد العمل العشرة التي حددها الرئيس الأمريكي السابق (نيكسون) نفسه ونص القاعدة المذكورة « **لا تجعل خصومك أبداً يقللون من قيمة ما قد تفعله رداً على التحدي ، ولا تجعلهم يعرفون مسبقاً ما قد لا تفعله** » .

وعن التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط في الثمانينيات صدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة حيفا الإسرائيلية كتاب بعنوان التوازن الاستراتيجي الشرق الأوسط

لعام ١٩٨٣ وأهم النقاط البارزة في الكتاب هي :

— أنّ إسرائيل وصلت في الثمانينيات إلى أقصى معدل من القوة البشرية ، يستطيع جيشها الوصول إليه . ولذلك فليس هناك احتمال لأية زيادة في قوة الجيش الإسرائيلي البشرية على امتداد سنوات الثمانينيات .

— إنّ ميزانية الجيش يجب أن تلبي متطلبات القوات المسلحة بالإضافة إلى اعتماد الصناعات المحلية التقليدية .

— أنّ السياسة الاقتصادية الإسرائيلية تهدف لإمساك طرفي نقيض في يد واحدة : وتنشيط الاقتصاد الاسرائيلي ، والإنفاق العسكري لضمان قيامها بمهامها العسكرية والسياسية في المنطقة .

وكمثال على ذلك فقد بلغ الإنفاق العسكري في إسرائيل على شكل التالي :
عام ١٩٥٣ « ٥٨ مليون دولار » .
عام ١٩٦٠ « ٣٤١ مليون دولار » .
عام ١٩٧٢ « ٢٢٥٧ مليون دولار » .
عام ١٩٧٧ « ٣٤٣٠ مليون دولار » .
عام ١٩٨٢ « ٤٢٥٧ مليون دولار » .

فيما تشير إحصائيات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن إلى أنّ الإنفاق العسكري قد ارتفع من ٤٨٣٤ مليون دولار عام ١٩٨٠ إلى ٥٨٢٤ مليون دولار عام ١٩٨٢ .

إن الصورة الدقيقة لعبء التسلح لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار ذلك الحجم الهائل للمستوردات العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة كمساعدات وهبات وهي بالتالي تخفف من أعباء التسلح على الاقتصاد الإسرائيلي .

وكتبت صحيفة (هاآرتس) بعددها الصادر بتاريخ ١٧ /٤ / ١٩٨٩ مقالاً جاء فيه : « مرة أخرى يبرز أحد العيوب الأساسية في مسار رسم سياسة الأمن القومي في إسرائيل لدى إتمام بلورة خطة العمل طويلة الأجل للجيش الإسرائيل ، والخطوط الهيكلية لهذه الخطة لا ترسم فقط صورة الجيش الإسرائيلي في السنوات العشر القادمة ، وإنما ترسم أيضاً وبحق الاستراتيجية العليا لإسرائيل في ضوء سياسة التوازن الاستراتيجي في المنطقة . وعلى هذه الخلفية ينبغي التأكيد على أنه

في النصف الثاني من العقد الحالي ، مرت إسرائيل بوضع يتطلب اتخاذ قرار بشأن تغيير نظريتها الأمنية ، والاستعداد الجديد للجيش الإسرائيلي وفقاً للخطوط الهيكلية لنظرية عسكرية حديثة هو فقط الذي يتيح إحراز مستوى معقول من الأمن-القومي في المستقبل ، وأن خطة العمل طويلة الأمد التي بلورها الجيش الإسرائيلي يجب أن تعبر عن التغيير المطلوب » .

وعند مناقشة نظرية الحرب اللازمة لإسرائيل ، والمغزى الأمني للمناطق تم التوصل إلى استنتاج بأنّ إسرائيل تحتاج لحرية كبيرة في الانتشار والتحرك العسكري في المناطق العربية المحتلة ، واستخدام هذه المناطق كعمق استراتيجي وكبوابة إقتحام .

وتأتي نظرة إسرائيل إلى الموقف العسكري من خلال :

ـــ قوة القوات التقليدية ومقدرتها في التأثير على مجرى الأعمال القتالية في مسرح العمليات .

ـــ يمتلك العرب أسلحة حديثة ومتطورة وبعيدة المدى ، وهذا من شأنه إحداث مفاجأة في الحرب على صعيد عدم القدرة على التكهن بطابع المفاجآت وبثقلها الاستراتيجي . بالإضافة إلى توجيه ضربات مؤلمة إلى المؤخرة المدنية .

ـــ سينشأ في الشرق الأوسط ميزان رعب في مجال الأسلحة الكيماوية ، والبيولوجية والنووية .

ـــ سعي سورية إلى تحقيق توازن عسكري مناسب تحقق من خلاله قوة ردع دفاعية وقوة هجومية تحقق الأهداف السياسية أو جزءاً منها وقد عبر الناطق العسكري الإسرائيلي عن ذلك بقوله : « في السنوات العشر الأخيرة ، وبالذات بعد نجاحات نسبية تحققت لهم في المواجهة البرية أمام الجيش الإسرائيلي في لبنان ، توجه السوريون بصورة مكثفة لبناء قوة عسكرية تستطيع أن تدير وحدها مواجهة مدبرة مع الجيش الإسرائيلي ، وقد بدؤوا ببناء نظام دفاعي قوي براً وبحراً وجواً ، وفي المرحلة الثانية بدؤوا في بناء قدرة هجومية ، وبالذات في المجال البري ، وبالتوازن مع ذلك تزودوا بشبكة صواريخ أرض / أرض لضرب عمق إسرائيل ، وفي السنوات الأخيرة تدربت القوات السورية على الخروج السريع للهجوم من داخل معسكراتها الدائمة . إن وجود القوات السورية في لبنان يعني بالنسبة للسوريين بمثابة دفاع عن أحد الأجنحة في الجبهة الطويلة المواجهة لإسرائيل . .

وفي هذا السياق ينبغي دراسة موقف السوريين من خلال ثلاثة محاور على الأقل « علاقاتهم

مع الاتحاد السوفياتي ، علاقاتهم مع الولايات المتحدة ، وموقفهم بالنسبة للمسيرة السياسية التي بدأت تتطور في المنطقة مؤخراً » .

كما نشرت صحيفة هاآرتس في عددها الصادر بتاريخ ٢ /٥ /١٩٨٩ مقالاً تحت عنوان يد سورية على الزناد جاء فيه : « إن سعي السوريين للوصول إلى توازن استراتيجي مع إسرائيل إنما يهدف علانية إلى تمكينهم من مواجهة الجيش الإسرائيلي من دون مساعدة فاعلة من دولة عربية أخرى . وتتمثل الأهداف السياسية لهذه الحرب في استعادة هضبة الجولان ، أو تحقيق إنجاز أرضي يحمل إسرائيل إلى مائدة المفاوضات مع الاستعداد لإعادة مناطق إلى سورية » .

○ **نحو عقيدة جديدة :**

تستدعي التغيرات المشار إليها بنظر كيفيتي ، إعادة نظر شاملة في العقيدة العسكرية الإسرائيلية نحو إدخال المزيد من التوازن بين الشقين الدفاعي والهجومي . ويذهب كيفيتي إلى أنّ المطلوب هو إضافة عنصر دفاعي قوي من أجل التكيف مع الاعتبارات التالية :

- كون عملية اختراق الجبهة السورية في المراحل الأولى من الحرب أصبحت متزايدة الكلفة والإشكال .
- مقدرة القوات السورية في المجال الدفاعي وضعفها النسبي في المجال الهجومي .
- اعتماد القوات الإسرائيلية على تعبئة الاحتياط جزئياً على الأقل من أجل تنفيذ الهجوم العملياتي في بدء الحرب . وعلى القوات الإسرائيلية أن تكون مستعدة للقتال حتى بدون الاحتياط بالأخص ، نتيجة كون عملية التعبئة ونقل تشكيلات الاحتياط إلى ساحة القتال منكشفة بتزايد أمام الهجمات العربية (الجوية والصاروخية) .
- سيواجه سلاح الجو بالضرورة الكثير من المصاعب عند محاولة تقديم الدعم التكتيكي الفعلي للقوات البرية عند أطراف ساحة القتال الأمامية في المرحلة الأولى للحرب ، وستتناقص المصاعب لاحقاً .
- سيكون للاعتبارات السياسية المحلية (مسألة الإجماع) والدولية (ردود الفعل الأمريكية والمصرية مثلاً) دور هام في جعل الحكومة الإسرائيلية تتردد أمام الموافقة على الحرب الوقائية حتى العمليات الوقائية المحدودة إلى أن يصبح من الواضح بالتمام بأن الحرب وشيكة أو لربما حتى ما بعد هذه المرحلة .
- ضمان الحقائق الجغرافية كون الحرب الإسرائيلية التي يتم تنفيذها على الأرض السورية ، أو حتى على الأرض اللبنانية بالقرب من الحدود مع سورية ستبدو وكأنها تمثل تهديداً مباشراً

لدمشق . وهذا التهديد ، في حال بروزه سيفرز احتمال مواجهة سياسية مع العرب وربما مع أمريكا .

إن كافة هذه الاعتبارات ذات العلاقة بمرحلة الحرب الأولى الحيوية تتطلب مراجعة العقيدة العسكرية الإسرائيلية الحالية بنظر أريل كيفيتي . وبشكل محدد يطرح كيفيتي ضرورة تركيز القيادة الإسرائيلية أكثر على الحرب البرية الدفاعية عند اندلاع القتال على كافة الأصعدة (التدريب والتعبئة والبنية العسكرية والتخطيط العملياتي) بغية ضمان النصر في الحرب وبوتيرة خسائر مقبولة إسرائيلياً . ويجب على إسرائيل برأي كيفيتي خوض المعركة الدفاعية بشكل ، يسمح لقيام الظروف التي تجعله من الملائم أو من الحصافة اللجوء إلى هجوم معاكس واسع النطاق . هكذا فالمطلوب هو تركيز على الحرب الدفاعية حتى في حال المضي بخطة القوات الإسرائيلية متعددة المراحل الجارية للسنوات المقبلة ، كما يجب إدخال التعديلات الملائمة على هذه الخطة للحصول على الأنظمة السلاحية المتطورة وإدخال التغييرات البنيوية اللازمة . ولكن عملية التسليح التي تتم بعيداً عن إعادة النظر الأساسية بالمبدأ الإسرائيلي الهجومي لن تعطي المردود المطلوب حسب تقديرات كيفيتي .

في نهاية عام ١٩٩١ صدر عن معهد جافا للدراسات الاستراتيجية كتاب تحت عنوان (الحد من التسلح في منطقة الشرق الأوسط) شارك في إعداده يهود لهم وزنهم في الأوساط العسكرية والسياسية الاستراتيجية مثال موردخاي غور وشاي فيلدمان وتوماس هيدشفيلد وغيرهم .

وقد صدر هذا الكتاب الاستراتيجي الهام في الوقت الذي يدور فيه نقاش جاد حول الحد من التسلح في المنطقة التي تشهد محادثات سلمية يحاول فيها العدو الصهيوني الاحتفاظ بقوته الاستراتيجية ، وذلك لكي يبقى متفوقاً على العرب جميعهم ، ولفرض شروطه الحالية والمستقبلية دون مقاومة .

لقد شهدت منطقة الشرق الأوسط في عقد الثمانينيات درجة كبيرة من امتصاص المزيد من السلاح أكثر من أية منطقة في العالم . وفي العام ١٩٨٧ بلغت نسبة استيراد سلاح الشرق الأوسط ٣٨ في المئة ، بينما بلغ استيراد أمريكا اللاتينية ٧ في المئة وشرق آسيا ١٣ في المئة لذلك يرى العدو الصهيوني :

- أن حرب الخليج قد أثبتت ان ترسانته من الأسلحة هي وسائل شرعية من أجل الاحتفاظ بالأهداف القومية .
- من جهة أخرى يعتقد أن انتشار الصواريخ الباليستيكية والمقاتلات الهجومية ذات المدى

البعيد ، والأسلحة غير التقليدية في المنطقة أدخل عموماً عدم استقرار إلى ميزان القوى العسكرية لدول المنطقة ، كما عزز الانتشار الكيماوي من احتمال استخدام الضربات العسكرية الوقائية في منطقة الشرق الأوسط . وهكذا امتزج في المنطقة عاملان جديدان هما الصواريخ الباليستيكية البعيدة المدى وأسلحة الدمار الشامل مثل الأسلحة الكيماوية ، وقد خلق هذا كما يعتقد الاستراتيجيون الإسرائيليون عوامل عدم استقرار جديدة .

- وأنَّ اتجاه الولايات المتحدة نحو الحد من التسلح في منطقة الشرق الأوسط مرتبط بسياستها تجاه الدولة التي تطلب السلاح ، وتعمل الجهات المؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة على تنفيذ إجراءات معينة تهدف إلى تحقيق الحد من التسليح على الدول العربية ، مع الإبقاء على حرية إسرائيل في الحصول على السلاح تحت أية ذريعة .

ولقد كتب موردخاي غور مشيراً إلى أسس الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والتي تتضمن عاملين أساسيين هما : حل المشكلة الفلسطينية ، وخلق توازن في ميزان القوى الذي من شأنه التخلص من الرعب العسكري ، كما تعرض لمصادر عدم الاستقرار فقال : « تعتبر إسرائيل بلداً صغيراً يعيش وسط عالم عربي كبير جداً ، وعالم إسلامي أكبر . ولو بدأت إسرائيل بالتحرك نحو السلام الشامل فإن العديد من الدول العربية ستقرر مواصلة نظرتها الأصلية إلى إسرائيل على أنها دولة عدوة حتى ولو ظهر للوجود سلام جزئي . فمن شأن هذا إبقاء جو في منطقة الشرق الأوسط ، مَن شأنه المساهمة في عدم الاستقرار .

- لدى البلدان العربية مساحات شاسعة ، بينما تقع إسرائيل ضمن بقعة صغيرة من الأرض ولدى الدول العربية عمق استراتيجي هام بينما تفتقر إسرائيل إلى ذلك . ونتيجة لذلك فإن معظم سكان إسرائيل هم تحت رحمة تهديد نيران الدبابات والمدفعية العربية ، بينما معظم مراكز السكان العرب هي في منأى عن إسرائيل ، ولكي تتعرض مراكز السكان العرب للخطر المماثل للخطر العربي يتوجب على إسرائيل استخدام صواريخها وقواتها الجوية . ولذا فإن الحيز الجغرافي يقودنا إلى ميدان السلاح .
- بالإضافة إلى هذا بإمكان الدول العربية استخدام أراضيها الشاسعة لتوزيع وإخفاء مثل تلك الأنظمة المعقدة ، ومن شأن هذا أن يزود العرب بفوائد عديدة في أي نظام للحد من التسلح .
- في الميدان العسكري بإمكان الدول العربية أن تقدم جيوشاً كبيرة مستعدة ومدعومة بقوات احتياط قليلة ، بينما في إسرائيل يختلف الوضع وذلك بسبب قلة السكان إذ أن القوات الإسرائيلية تعتمد على جيش صغير قائم على قوات احتياط كبيرة .
- وفي ميدان القدرة العسكرية لأية دولة عربية ضد إسرائيل تم التأكد من أنه من السهل إعادة نشر قوات عربية كبيرة إذا ما كان هدفها هدفاً عربياً واحداًوهو مقاتلة إسرائيل .

وفي الحقيقة فإن العامل العسكري الهام لعدم الاستقرار في الميزان العسكري للشرق الأوسط هو الثغرة الجغرافية الهائلة ما بين الجيوش العربية والجيش الإسرائيلي .

وجهات نظر استراتيجية :

• ليس هناك أي أساس للرأي القائل إنَّ الضفة الغربية وغزة لم تعد ضرورية للأمن الإسرائيلي ، وذلك لأنه بالإمكان شن هجوم بالصواريخ وحدها أو بأسلحة ردع أخرى .

• إن منافع قوة النار على الرغم من الخسائر الفادحة التي توقعها لا تحدد نتائج المعارك ، ولم تفقد الحرب البرية أهميتها في عصر الصواريخ ، كما أن سرعة التحرك لا تزال ضرورية ويجب مرافقة ذلك باحتلال بعض مناطق أراضي العدو لإجراء تغييرات سياسية حقيقية في زمان الحرب . إذن لا يزال للمناطق ــ الأراضي ــ أهمية كبرى .

• الجيوش العربية الضخمة المنتشرة على طول الحدود الإسرائيلية لا تزال تشكل المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار الإقليمي ، كما أنها تؤكد الأهمية المتواصلة للاعتبارات الإقليمية . ومن المشكوك فيه أن يحدث أي شيء في المستقبل السياسي بإمكانه تغيير هذه الحقائق الاستراتيجية .

• بإمكان دول المواجهة العربية استخدام قواتها البرية التقليدية وقواتها الجوية وصواريخها قصيرة المدى ، كما أنه بإمكان الدول العربية البعيدة عن إسرائيل تهديد تل أبيب باستخدام الصواريخ بعيدة المدى ، وهكذا باستطاعة الجيوش العربية التقليدية شن حرب تقليدية ضد إسرائيل تحت مظلة صاروخية مناسبة . إذن ولتحقيق الاستقرار لا بد للعرب من معالجة هذا الوضع بالتخلص من جيوشهم ، وبإقامة سلام شامل في المنطقة .

• لدى المناقشة للعلاقة ما بين السلام الشامل وتحقيق الاستقرار تبرز ظاهرتان للمشكلة الفلسطينية يجب معالجتهما : الإرهاب وطبيعة الحل السياسي .

هاتان الظاهرتان تشكلان خطراً على السلام . فقد كانتا سبباً لاندلاع الحرب في الشرق الأوسط أكثر من مرة .

ويتابع موردخاي غور حديثه فيقول : علينا الأخذ في الاعتبار المتناقضات عندما نستخدم عبارة السلام الشامل من جهة والميزان العسكري من جهة أخرى ، وعندما نتحدث عن الحد من التسلح أو المسيرة السلمية .

ففي الميدان العسكري على إسرائيل التركيز على التفوق النوعي ، وفي الوقت نفسه علينا الأخذ في الاعتبار كل التهديدات العسكرية لدول المواجهة العربية القائمة في الخط الأول والدول العربية المساندة القابعة في الخط الثاني بحثاً عن التوازن بالأعداد » .

ويظهر أنَّ هؤلاء الاستراتيجيين الصهاينة يعتمدون على ما يرونه من تناقضات في الصف

العربي لخلق حالة من عدم الرضى المتبادل ، وفي المقابل يحاولون التشديد على قدرة إسرائيل النووية ، وتفوقها في الوصول إلى أي مكان في منطقة الشرق الأوسط ، لإيهام الرأي العام أنَّ العرب أعداء السلام ، ولا يزالون متخلفين عن إسرائيل في التقنية العسكرية ونوعية السلاح .

ويبدو واضحاً من هذه الدراسات التي نشرها مركز جافا للدراسات الاستراتيجية أن إسرائيل تسعى إلى توجيه رسائل معينة ومحدودة الأهداف إلى الرأي العام العربي في محاولة لزرع حالة من الإحباط .

سادساً : ملامح التغيير في أهم مكونات المذهب العسكري الإسرائيلي

تعرضت بعض مكونات المذهب العسكري الإسرائيلي خلال السنوات العشر الماضية للتغيير ، وقد تركزت أهم هذه التغيرات في مكونين أساسين هما : النظام الدولي ، والنظام الإقليمي .

١ ــ النظام الدولي :

النظام الدولي شهد تغيرات جوهرية حين انتقل من الحرب الباردة إلى الانفراج الدولي ، ولعل أهم ما يعنينا في هذا المجال التغيرات الضخمة التي طرأت على السياستين الأمريكية والسوفياتية تجاه المنطقة عموماً ، وتجاه إسرائيل بالذات .

فقد تطورت السياسة الأمريكية في اتجاه الإنحياز الكامل لإسرائيل ، وهو التطور الذي دخل مرحلة نوعية مع بداية الثمانينيات في إطار علاقة التحالف الاستراتيجي ، كما لجأت الولايات المتحدة إلى تبرير استجابتها للمطالب العسكرية الإسرائيلية انطلاقاً من أن إسرائيل القوية الآمنة تكون أكثر قدرة على صناعة السلام .

ويمكن القول بأن مذكرة التعاون الاستراتيجي مثلت نقلة نوعية في العلاقات الأمريكية ــ الإسرائيلية في اتجاه حلف يقوم على التعاون العسكري الشامل بما في ذلك تخزين أسلحة أمريكية متقدمة في مستودعات طوارىء داخل إسرائيل ، ودعم الصناعة العسكرية الإسرائيلية ، وزيادة الدعم الاقتصادي من معونات وهبات وقروض طويلة الأجل لإسرائيل ، وزيادة التعاون الاستخباراتي ، والسماح للقوات الأمريكية باستخدام القواعد العسكرية الإسرائيلية في أي وقت ، ورفع القيود الأمريكية على بيع إسرائيل منتجاتها العسكرية لدول العالم الثالث ، وإعطاء إسرائيل وضعاً مماثلاً لوضع حلفاء أمريكا في حلف شمال الأطلسي .

كما أن التحول الذي طرأ على توجهات السياسة السوفييتية في عهد غورباتشوف لم يكن أقل أهمية ، ويمكن القول بأن أهم مغزى لهذا التحول هو القيام بدور أداة اتصال من أجل تسوية في إطار صيغة مؤتمر يرعاه مجلس الأمن بما يقتضيه ذلك من توسيع نطاق الاتصالات مع إسرائيل ، وتوجيه

الجهد الرئيسي لتجنب مخاطر الانتشار النووي ، ووقف سباق التسلح ، وتسوية النزاعات الإقليمية ، وبعد أن أصبحت الحرب وسيلة غير مرغوب فيها لحل هذه النزاعات من خلال المفهوم الجديد (توازن المصالح) .

٢ ـــ النظام الإقليمي :

تعتبر التغيرات التي طرأت على النظام الإقليمي هي الأكثر جوهرية وعمقاً في البيئة الواقعية للسياسة الخارجية ، ومحور هذه التغيرات تراجع العداء العربي إلى حدّ ما والذي كان يصل إلى حد التهديد بإزالة إسرائيل .

فقد أدت نكسة حزيران ١٩٦٧ إلى تراجع سريع للمواقف القومية التي كانت تنطلق من اعتبار الوجود الإسرائيلي ذاته بمثابة الخطر الرئيسي على الأمة العربية ، وحدود هذا الخطر ومكوناته وكيفية مواجهته ، ومنذ ذلك الوقت بدأت عملية التراجع العربي بشكل تدريجي ، وهذه عملية طويلة ومتصلة حتى اليوم مروراً بالقبول بالقرار ٢٤٢ واستبدال شعار تحرير فلسطين بإزالة آثار العدوان ، وتوقيع اتفاقيات الفصل بين القوات العربية والقوات الإسرائيلية ، وزيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧ وتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد ، ثم معاهدة السلام المصرية ـــ الإسرائيلية . وجاء مشروع السلام العربي المعروف بخطة فاس في ٦ أيلول عام ١٩٨٢ كأهم وثيقة عربية جماعية تشير إلى القبول بإسرائيل ، وشهدت الفترات التالية مزيداً من التنازلات حتى طالت منظمة التحرير الفلسطينية ، حيث وصلت إلى ذروتها بالخروج من لبنان بفعل الغزو الإسرائيلي للبنان في حزيران ١٩٨٢ ثم الانقسامات الحادة في صفوفها .

وعلى هذا النحو فإنّ التغيرات الجوهرية التي طرأت على الموقف العربي العام تجاه إسرائيل يمكن القول بأن النظام الإقليمي كأحد مكونات البيئة الواقعية أصبح حافزاً رئيسياً على تغيير البيئة النفسية للسياسة الخارجية الإسرائيلية ، حيث أنهت العداء الرسمي العربي لإسرائيل ، والسعي إلى تحقيق صياغة معينة تؤدي إلى بذل جهود سياسية لعقد مؤتمر دولي لإحلال السلام في المنطقة .

٣ ـــ المكونات الأخرى :

إنّ وجود مناخ دولي عام لتسوية النزاعات الإقليمية يرتبط بعملية الإنفراج الجديدة الآخذة في التشكل . لا يعني ضرورة تسوية جميع النزاعات ، فللصراع العربي ـــ الإسرائيلي طبيعة خاصة مرجعها الطابع الاستعماري الاستيطاني لأحد طرفيه ، وهو الطرف الذي يمسك بمفاتيح التسوية ، كما أن علاقة هذا الطرف بحليفه الرئيسي الولايات المتحدة تتيح له قدراً من حرية الحركة ، وحتى إذا توفرت إرادة أمريكية للتسوية على خلاف أسس السلام الإسرائيلي فهذا لا يعني بالضرورة خضوع إسرائيل لها .

حدود تأثير الانتفاضة على الاستراتيجية العسكرية السياسية الإسرائيلية

ثمة تغير أخذ يفرض نفسه منذ كانون الأول ١٩٨٧ وهو الانتفاضة الفلسطينية . وهذا التغيير يأتي في اتجاه مضاد لكل التغيرات الجوهرية السابق الإشارة إليها ،لأنه يمثل أول تحدّ جدي لإسرائيل أولاً ، وللعجز العربي ثانياً ، ويمكن استعراض حدود التغير على الشكل التالي :

- تأثير الانتفاضة على القوتين الرئيسيتين في النظام الحزبي الإسرائيلي ظل محدوداً في مجال موقفهما من قضية التسوية بشقيها المضموني والإجرائي . وقد ظهرت الحكومة الإسرائيلية موحدة في مواجهة فعل الانتفاضة ، حيث اتفق قطباها على استخدام القمع بهدف إخمادها ، كما برز التوافق بين قطبي الحكومة على ضرورة إنهاء الانتفاضة وعودة الهدوء قبل أي تحرك في اتجاه التسوية السلمية ، فيما بعد استمر التوجه العام ضد الانتفاضة بعد انفراط الائتلاف في ظل حكومة شامير وبعدها .
- الانقسام الإسرائيلي لم يكن وليد التغيرات في البيئة الواقعية الخارجية الأساس بقدر ما هو نتاج التطور في النظام الحزبي الإسرائيلي (البيئة الداخلية) في اتجاه حالة تعادل لا سابقة لها بين حزب العمل والليكود . واستمرت حتى انتخابات ٢٣ حزيران ١٩٩٢ التي عبر فيها المجتمع الإسرائيلي عن رغبته في التغيير ، وسحب تفويض الليكود وسياسته وإعطاء أرجحية للعمل وحلفائه .

محاولة الخروج من العزلة الدولية :

لقد حاولت إسرائيل مراراً الخروج من دائرة العزلة الدولية بسبب تعنتها ومناوراتها في طمس جوهر الصراع العربي ــ الإسرائيلي ، وبالتالي مواصلة تضليل المجتمع الدولي ، وتخريب الجهود المبذولة لإطفاء بؤرة التوتر المشتعلة في المنطقة بكل ما يعنيه ذلك من تمسك إسرائيل بنهج العدوان والتوسع عبر مواقف معلنة أقل ما فيها عدم الانصياع للإرادة الدولية والإصرار على المضي في سياسة الاستيطان ، ووضع برامج استيعاب المهاجرين على حساب شعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة . فقد كانت إسرائيل وبشكل دائم :

- تعرض المصداقية الدولية للامتحان الصعب .
- تراهن على ضعف العرب وتمزقهم واستثمار أي انهيار في الوضع العربي .
- تقفز فوق الشرعية الدولية لحقوق الإنسان ، وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها المتخذة بشأن القضية الفلسطينية ، سواء في الهيئة العامة أم في مجلس الأمن الدولي ، مع اتخاذ واشنطن حصان طروادة لخرق صفوف الرأي العام الدولي الضاغط على إسرائيل .
- مجتمع عسكري متكامل قائم بذاته فهي سياسياً كيان عمودي وعسكرياً كيان أفقي ، وغالباً ما تستعمل الذرائع الأفقية لتبرير الوضع العمودي للكيان .

فالسياسة الخارجية الإسرائيلية تبدو محكومة بالظروف الخاصة للتكوين التاريخي الصهيوني ــ الإسرائيلي الذي هو نتاج تفاعل مكونات أهمها : الايديولوجيا الصهيونية والميراث التاريخي اليهودي والمشكلة الأمنية التي تشتمل بدورها على مكونات ايديولوجية وتراثية ، لكنها تتضمن أيضاً مكونات جغرافية واقتصادية فضلاً عن المكون العسكري الرئيسي .

لقد أحست إسرائيل ، بل أدركت أن المبادرة العسكرية لم تعد في يدها بشكل مطلق في مواجهة سورية ، ولولا ذلك لأقدمت إسرائيل على شن حرب ضد سورية في ظروف سابقة كانت أكثر ملاءمة لها ، ووردت في هذا الصدد إشارة إلى تصريح أدلى به دان شامرون رئيس الأركان الإسرائيلي « بغض النظر عما إذا كنا سنبدأ نحن الحرب أو لا فإن الثمن الذي سندفعه سيكون مؤلماً للغاية » .

وأشار المحلل العسكري في معهد السياسة الشرق أوسطية في واشنطن / سيث كاروس / وزميله في المعهد نفسه هيرش غودمان في أوائل عام ١٩٩٠ نقلاً عن قادة إسرائيليين كبار من أن المفارقة التي تواجه المخططين العسكريين الإسرائيليين هي أنهم بينما يدركون أن إسرائيل يمكن أن تحتفظ بتفوق عسكري على سورية ، وعلى أي تحالف عربي يتشكل ضدها ، إلا أنّ كثيرين من هؤلاء المخططين يعتقدون أنّ إسرائيل لا تستطيع في التحليل النهائي أن تكسب الحرب بالمعنى الكامل . ولهذا فقد أصبح حجر الزاوية في فلسفة إسرائيل الاستراتيجية هو الردع ، والمهمة الرئيسية للجيش الإسرائيلي ليست الانتصار في الحرب وإنما منع الحرب من الوقوع .

وكتبت صحيفة عال همشمار بتاريخ ١٦ /٣ /١٩٨٩ مقالاً جاء فيه : « يؤكد الجنرال دان شامرون أنّ الجيش الإسرائيلي يجب أن يحتفظ لنفسه بعنصر المفاجأة الهجومية على الجبهة السورية ، وعلى المناطق اللبنانية الجنوبية » .

وفي هذه الحالة فإنّ الجيش الإسرائيلي يحتفظ لنفسه بخيار القيام بمبادرة هجومية ، ولدى قيادة الجيش الإسرائيلي من الخبرة ما يكفي لرؤية مجمل الوضع والصورة الكاملة في ضوء ما قد يتم حدوثه .

« حاجة إسرائيل المتواصلة إلى أرض إسرائيل وذلك كوعاء إلهي لاستيعاب اليهود العائدين من الشتات » بالإضافة إلى خوف إسرائيل من الترسانة العسكرية العربية فإنها أشد ما تخشاه هي الترسانة البشرية العربية التي قد تنفجر يوماً داخل إسرائيل ، فإذا ما حدث ذلك تساقط الهيكل دون قرع طبول الحرب .

وهكذا فإن مفهوم الأمن القومي الذي تتمسك به إسرائيل يتخطى الإطار العسكري إلى الإطار البنيوي نفسه . فقد كتبت ها آرتس بعددها الصادر بتاريخ ٢٢ /٣ /١٩٨٩ موضوعاً بعنوان (على ماذا ترتكز معتقدات الأمن) جاء فيه : « تعتبر المحافظة على الأمن في إسرائيل إحدى المشاكل الرئيسية التي تشغل الشعب اليهودي في البلاد منذ بداية الاستيطان وحتى الآن ، ولا يعتبر

هذا الانشغال مفاجئاً في ظل النزاع العربي ــ الإسرائيلي المتصل . لأنه من وجهة النظر الإسرائيلية فإن مصدر النزاع هذا يرتبط مباشرة بوجود دولة إسرائيل » .

إن معتقدات الأمن تمثل جزءاً من المفهوم الذاتي للواقع وهي تتطرق إلى أربعة موضوعات عامة :

١ ــ درجة توفر الأمن في البلاد .

٢ ــ الموضوع الذي يتركز عليه اهتمام الأمن .

٣ ــ طبيعة الخطر .

٤ ــ شروط ضمان الأمن .

وهذه الأمور الأربعة مرتبطة بتعاظم قوة الجيش الإسرائيلي . ومن تحليل معتقدات الأمن هذه نجد أنها تستند إلى مصادر خارجية ، وعقلية الحصار التي يعيشها الشعب اليهودي منذ القديم ولا يزال ، وبالايديولوجية السياسية التي يؤمن بها هذا الشعب وهي أرض إسرائيل الكاملة ، وأيضاً بمدى الثقة في العدو من خلال تجارب سابقة ، فالبحر هو البحر ذاته ... وما زال الهدف هو تدمير إسرائيل .

ومن مقال نشرته مجلة معراخوت العدد ٢٨٦ شباط ١٩٨٣ عن محاضرة ألقاها اللواء يسرائيل طل في كلية الأمن القومي « وطالما أن العرب يواصلون اعتراضهم على وجود إسرائيل ويرفضونها كدولة في المنطقة فإنه يخيم على إسرائيل خطر كبير »« تفوق بشري وموارد كبيرة » .

وقد كان تفوق العرب الكمي نصب أعين واضعي نظرية الأمن الإسرائيلية ولذلك قام الأمن القومي على أساس الردع العسكري الذي يعتمد على التفوق العسكري الذي يتحقق بفضل الدعم الأمريكي لإسرائيل .

بعد حرب الاستقلال ساد البلاد إحساس أكيد بوحدة المصير ووحدة الهدف ، ولكن بعد حرب حزيران ١٩٦٧ أحدثت الاحتلالات تحولاً جذرياً .فقد تغيرت الأهداف القومية وساد الشعب الانقسام ، وعمقت حرب ١٩٧٣ هذا الانقسام فلم تعد هناك وحدة هدف ، وأصبح الإحساس بوحدة المصير وحيداً ، وأصبح البناء القومي والمتوازن يقف على دعامة المصير المشترك فقط ، ووصل الخلاف داخل الشعب إلى ذروته إبان حرب لبنان ١٩٨٢ عندما ظهرت النظرية الجديدة التي طمحت إلى قلب نظرية الأمن القومي التقليدية رأساً على عقب ــ نظرية الحرب الاختيارية .

ولذلك أصدرت الحكومة الإسرائيلية وهي الرابعة والعشرون في تاريخ إسرائيل خطة عملها ، ومما ورد فيها من ركائز أساسية تضمنت تعزيز قوة الجيش الإسرائيلي ، وتوسيع الهجرة ودائرة الاستيطان ، باعتبار ذلك حقاً أبدياً للشعب الإسرائيلي غير قابل للتفاوض ، وجزءاً لا ينفصم من الأمن القومي لإسرائيل .

أكدت الحكومة الإسرائيلية بالإجماع أنّ نظرية الأمن القومي في إسرائيل تحتاج لإعادة تنظيم

جذرية من خلال توضيح الأماني القومية وأهداف إسرائيل وخططها ، ومن ثم وضع نظرية الأمن طبقاً لها ، وطبقاً للتطورات الدولية ، وللوضع السياسي الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط .

سابعاً : مفهوم التسوية السياسية في المذهب العسكري الإسرائيلي :

كتبت هآرتس في عددها الصادر بتاريخ ٤ /٤ /١٩٨٩ الآتي : « بعد حرب حزيران ١٩٦٧ يزداد الإدراك بأن الخيار الوحيد لوقف حالة الحرب في المنطقة هو الحوار مع العرب ، وهناك احتمالان للتقدم على طريق السلام في الشرق الأوسط :

ــ الاحتمال الأول : هو فرض تسوية بالإكراه .

ــ الاحتمال الثاني : هوالتوصل إلى اتفاق شامل بين إسرائيل والدول العربية .

وفي هذه الحالة فإنه يجب على إسرائيل أن تصر بشدة على ثلاثة موضوعات :

١ ــ طبيعة السلام : سلام كامل يتضمن إقامة علاقات دبلوماسية ، وقيام رحلات وعلاقات تجارية كاملة .

٢ ــ لا يتم الانسحاب فوراً وإنما قد يستغرق على الأقل خمس سنوات من أجل ضمان تنفيذ الاتفاقية .

٣ ــ نزع السلاح ولمسافات عميقة .

وفي حال الرفض فإن إسرائيل ستحقق نصراً في الصراع .

وفي تاريخ الصراع ــ العربي لم يحدث أن طرحت مسألة التسوية السياسية على إسرائيل ، واتخذت مجرى عملياً دون حدوث هزة في الخارطة السياسية والعسكرية . حتى عندما جاء السادات إلى القدس وأكمل مشواره إلى كامب ديفيد فقد حدث نوع من الانقلاب في الخارطة السياسية ، وأفرز اليمين الإسرائيلي عدداً من يمين اليمين تلاه تحولات عسكرية جذرية طالت تنظيم القوات المسلحة الإسرائيلية وتوزيعها ، ومهامها في ضوء المستجدات في الداخل الإسرائيلي ، وفي هذه المرحلة والمبادرة الأمريكية تقرع أبواب إسرائيل بشدة ماذا يعني هذا الهدوء المريب ؟

إنه يعني أن إسرائيل مستعدة لأن تذهب إلى المفاوضات التي قد تتضمن التفاصيل كافة : الحياة ــ الأمن ، تجريد العرب من السلاح ... إلخ وتبقى هناك أمور ومسائل تقررها الأجيال الإسرائيلية القادمة وأهمها : مستقبل المناطق العربية المحتلة ، مستقبل القوات المسلحة الإسرائيلية ، ومستقبل علاقات التطبيع بين إسرائيل والدول العربية . أما ما يتعلق بأمن إسرائيل فيجب :

ــ ترسيخ العلاقات الإسرائيلية ــ الأمريكية « ألم يحضر الأمريكيون ومعهم الباتريوت للدفاع عنّا أثناء حرب الخليج ؟ » .

ــ تعزيز البديل الأمني إذا تم التنازل عن الأراضي العربية كلها أو بعضها ، إذ يجب أن تعتمد الترتيبات الأمنية على القوة العسكرية الإسرائيلية .

ـــ مقابل السخاء السياسي الإسرائيلي إزاء العرب يجب ألا تتضرر القدرة الدفاعية الذاتية .

إن عداء إسرائيل للسلام ولأي جهد يتركز في اتجاه تحقيقه هو عداء تقليدي محكوم دوماً بثوابت الفكر الصهيوني ، وتجسيد لمفهوم الاستعمار الاستيطاني بكل ما يعنيه هذا الاستعمار من عدوان مسلح ، وتوسع في أراضي الغير وحقوقهم ، ومن استيطان استعماري يقوم على إجلاء السكان الأصليين ، وإحلال مستوطنين جدد محلهم وكانت الثمانينيات هي العقد الأكثر راحة لإسرائيل في المجال الاستراتيجي . فاتفاقيات السلام مع مصر ألقت حجر الأساس لهدوء عسكري نسبي ضد إسرائيل وخاصة عندما قام العراق بشن حرب على إيران استمرت ثماني سنوات ـــ حتى عام ١٩٨٨ . وبعد توقف القتال عاد العراق إلى عمله التقليدي ضمن المجموعة العربية لتأسيس ائتلاف حرب ضد إسرائيل حتى عام ١٩٩٠ حين زج نظام صدام حسين جيش العراق في أتون حرب الخليج التي أخرجت هذا الجيش ولأجل غير مسمى من ساحة المواجهة مع إسرائيل .

ردود فعل أزمة الخليج على إسرائيل قبل الحرب :

تصاعدت نغمة ردود الفعل مع تطورات أحداث الخليج ومن التصريحات التي صدرت عن إسرائيل :

آ ـــ إسرائيل قوية ، وتملك جيشاًممتازاً « ونحن نعتقد أن في مقدورنا صد أي خطر » .
ب ـــ من الضروري تعزيز التعاون الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة .
ج ـــ في حال تحرك قوات عراقية غرباً إلى الأردن ، ستضطر إسرائيل إلى القيام بعملية وقائية .
د ـــ الاستنتاج الذي ينبغي استخلاصه عن الغزو العراقي للكويت هو أن إسرائيل لا ينبغي لها أن تتنازل عن العمق الاستراتيجي الذي تمنحه لها الضفة الغربية .
هـ ـــ ظهور خيارات أخرى غير الخيار العسكري :

* دعم التمرد الكردي في شمال العراق دعماً يبعث فيه روح الحياة من جديد .
* حرب المياه .
* فرض حصار بري وجوي وبحري على العراق .

وفي هذه الحالة على إسرائيل أن تساعد الولايات المتحدة قدر الإمكان ، وذلك من منطلق وجود حلف استراتيجي يجمعهما . وإذا قررت الولايات المتحدة اتخاذ خيار عسكري تجاه العراق ، ووصل طلب أمريكي للحصول على مساعدة إسرائيلية فإن إسرائيل ستلبي الطلب « تقديم مساعدة استخباراتية ولوجستية على الأقل » وعلينا ألا ننسى أن الأمريكيين يقدمون إلينا العون منذ أربعين سنة . ومن الضروري تعزيز القدرة الإسرائيلية على الردع باعتبار ذلك هو الرد الإسرائيلي الأمثل على التهديدات العراقية .

وقد نشرت صحيفة ها آرتس بعددها الصادر بتاريخ ٣ /٤ /١٩٨٩ ما أعلنه اللواء ايهود

باراك نائب رئيس الأركان حول خطة عمل الجيش الإسرائيلي لعام ١٩٩٠ الآتي :
ترتكز خطة عمل الجيش الإسرائيلي لسنة ١٩٩٠ على النقاط التالية :

- الاستعداد والتأهب لاحتمال نشوب حرب مع العرب (السوريين) .
- صد العمليات الإرهابية من لبنان ومن سائر الحدود .
- مواصلة مكافحة أعمال الانتفاضة .
- العودة إلى نظام معقول من التدريبات .
- بذل جهد للتعاظم العسكري على المدى البعيد ، والتسلح بالوسائل الجديدة والوسائل الأخرى التي تم تطويرها .
- تعزيز الجيش الإسرائيلي في أطره الداخلية وفي نوعيته .

كما جاء في تصريح لرئيس شعبة الاستخبارات في سلاح الجو الإسرائيلي بتاريخ ٢٢ / ٤ / ١٩٩١ أن التفوق النوعي الذي يتميز به سلاح الجو الإسرائيلي على أسلحة الجو للدول العربية قد يتقلص كثيراً في السنوات القادمة ، وذلك في أعقاب سباق التسلح لدى الدول العربية وخاصة في المجال الجوي والذي تصاعد بعد حرب الخليج ، حيث إنّ بعض الدول العربية (مصر وسورية والسعودية) تخصص لتسليح قواتها الجوية بحوالي ٨٠ ٪ من نفقاتها العسكرية .

وبتاريخ ١٤ /٥ /١٩٩١ أعلنت القيادة العسكرية الإسرائيلية بإنّ الخطة متعددة السنوات للجيش الإسرائيلي التي ستستكمل بتاريخ ١٥ /٧ /١٩٩١ ستؤدي إلى تقليص الفترات التي يمضيها جنود الاحتياط ، وإلى تقليص الخدمة العسكرية للمجندات ، فضلاً عن تخفيض عدد الضباط في الخدمة الدائمة وتقليص المشاريع التدريبية .

وأضاف الناطق باسم القيادة العسكرية الإسرائيلية بأنّ هذه الخطة تتضمن مشروع إنتاج وتطوير صاروخ حتيس الإسرائيلي المضاد للصواريخ ، وتطبيق الدروس المستفادة من حرب الخليج ، والهدف من هذه الإجراءات عدم المس بالقدرة القتالية التي يتمتع بها الجيش الإسرائيلي .

فإسرائيل في الوقت الحاضر تراهن على أمور كثيرة لإعادة تشكيل المنطقة :

* الله منحها الأرض وهجرة اليهود السوفيات تعطيها الرجال ، وواشنطن تغدق عليها الأموال دون حساب .
* الخلافات الأمريكية ـ الإسرائيلية سيدفع ثمنها العرب .
* اللاآت العربية تعني نتيجة طبيعية في استهلاك بقايا الثروة العربية .
* الإفادة من القوة الأمريكية المسيطرة « سياسياً وعسكرياً » والضعف العربي والقول المأثور : « من يملك الأرض والقوة يملك السلام » .

* إسرائيل وحدها بما تمتلكه من قدرة وقوة « بما فيهما الردع النووي » قادرة على إقفال فوهة بركان الشرق الأوسط قبل انفجاره .
* الأمريكيون استعادوا السيطرة على منابع النفط في الخليج بالقوة العسكرية فلماذا لا تستعيد إسرائيل حقها التاريخي « الأرض » بالقوة العسكرية ؟

وهكذا يثبت بالدليل القاطع أنه لا وجود لمفهوم التسوية السياسية في المذهب العسكري الإسرائيلي ، وصدور مثل هذه التصريحات من قبل قادة عسكريين إسرائيليين لا يعني بالضرورة إيمان هؤلاء القادة بهذا المفهوم وسعيهم لتحقيقه . بل هو مناورة واضحة الأهداف والأبعاد ، وجسر يؤدي في النتيجة إلى تحقيق هدف سياسي بالواسطة العسكرية .

ردود الفعل الإسرائيلية بعد حرب الخليج :

* إسرائيل تريد الحرب لذلك راحت تدفع باتجاهها لأنها تريد تدمير العرب ، ولأنها تصر على خلق مناخ الحرب ، وتصعيده عن طريق إيجاد الذرائع والوسائل الكفيلة بتدمير أية قوة عربية تشكل تهديداً من أي نوع لها في المنطقة .
* إسرائيل أرادت أن تفرض نفسها طرفاً في الأزمة على الرغم من الجهود الدولية التي بذلت لإبعادها عنها ، وأرادت أن تساهم بشكل ما في تدمير القوة العربية تحت غطاء القرارات الدولية .
* إسرائيل هدفت من وراء توتير الموقف السياسي الوصول إلى موقع عسكري يؤهلها لفرض شروط ابتزازية تحقق بواسطتها أهدافها المرسومة .
* استغلت إسرائيل إطلاق الصواريخ العراقية عليها لتقوم بأوسع حملة دعائية ضد العرب ، ولتكسب من جديد صواريخ باتريوت المتطورة جداً لتنضم إلى التكنولوجيا الحربية التي بحوزتها ، والتي عجزت إسرائيل في السابق عن الحصول عليها . وقد وصف رئيس الكيان الإسرائيلي حايم هرتزوغ هذا الوضع بأنه « أعظم هدية من السماء » .

ومما لا شك فيه أن أي خلاف أو حرب تقع في المنطقة العربية ويكون العرب أو جزء منهم طرفاً فيها ، ولا تكون هذه الحرب ضد إسرائيل فهي حكماً لمصلحة إسرائيل .لأن حرباً كهذه ستقود إلى إضعاف العرب ، وتبديد طاقاتهم ، وفي الوقت نفسه هي مصدر قوة لإسرائيل وذريعة لاستدرار عطف العالم والأموال والتكنولوجيا الحديثة عليها .

إنّ أبشع ما ارتكبه صدام حسين هو إلغاء المواجهة مع العدو التاريخي ، ومحاولته إلهاء العرب عن معركتهم الأساسية ، وتوجيه أنظار العالم نحو الخليج حيث آبار النفط وبذلك استفادت إسرائيل سياسياً وعسكرياً واقتصادياً من هذا الوضع فقامت بتطوير أنظمتها العسكرية كما أنزلت إلى الصف

أعتدة وأسلحة حديثة ومتطورة وعززت أمنها القومي ، وصعّدت من هجمتها الشرسة ضد انتفاضة الأهل في الأراضي العربية المحتلة .

وكاستنتاج نهائي نستطيع أن نؤكد أن ما جنته إسرائيل بلغ حداً خيالياً ، وضرب رقماً قياسياً بالنسبة لها ، وليس هذا الكم المعلن من المال « ١٧ مليار دولار » وبطاريات صواريخ باتريوت وعروض بتقديم كل أشكال الدعم والمساندة العسكرية والسياسية والاقتصادية ، وكل تلك التحولات الاجتماعية لصالحها ، إلا القسم الظاهر من الفوائد ، وعلينا أن نقرأ جيداً تصريحات قادة إسرائيل :

- إسحاق شامير يؤكد امتلاك إسرائيل للقوة النووية والجرثومية ، ويؤكد على حق إسرائيل في استخدامها .
- وتصريحات ديفيد ليفي لوفد الأمريكيين اليهود والتي جاءت لتعبر عن رغبة تحرك اللوبي الصهيوني في أمريكا لتحقيق مخططات وأهداف إسرائيل المرحلية والاستراتيجية .

إنّ حرب الخليج أعطت إسرائيل كثيراً من الدروس المستفادة أدخلتها فوراً في مذهبها العسكري . فقد نشرت إحدى الصحف الإسرائيلية تحت عنوان (استراحة في ظل الحرب) نص المقابلة العسكرية مع قائد سلاح الجو الإسرائيلي اللواء أفيا هوبن نون والتي جاءت تقويماً لحرب الخليج ولانجازاتها العسكرية ، وما يلفت النظر في هذه المقابلة هو الدرس الذي يستخلصه من هذه الحرب ، لحرب المستقبل ، وأن الخطة المتعددة السنوات للجيش الإسرائيلي لحظت ما جرى في منطقة الخليج مما جاء في هذه المقابلة : « إذا تسلحنا كما خططنا ، سيصبح ممكناً الوصول إلى وضع تكون في القوة الرئيسية التي ستتيح حسم الحرب بالحد الأدنى من السحق للقوات البرية والبحرية ، هي القوة الجوية » .

واستطراداً يؤكد « أن النموذج الأمريكي المطبق في حرب الخليج هو النموذج الصحيح » وفي الوجه الآخر للمذهب العسكري الإسرائيلي يطرح موتيه غور وهو رئيس أركان سابق للجيش الإسرائيلي « تشديدات أمنية لأية تسوية قادمة » كما يستخلص غور من حرب الخليج مقولة تنطوي على مفارقة كبيرة من الوجهة العسكرية مفادها « أنه لكي يتم الاحتفاظ بحرية المناورة العسكرية لا بديل عن استخدام كثيف للقوات الجوية ، واستخدام الأسلحة الذكية والدقيقة » .

ويبدو أنّ الخيارات العسكرية متعددة أمام المنظرين العسكريين الإسرائيليين والمستقبل هو الوحيد الذي سيكشف التعديلات الخطيرة التي ستدخل على المذهب العسكري الإسرائيلي من خلال خيارات الصفقات العسكرية والسياسية التي تصب في النهاية في صالح إسرائيل .

فقد أوردت مجلة نيوزويك مؤخراً أخباراً حول أسرار صفقات الأسلحة إلى إسرائيل

فقالت : « مع أنّ إسرائيل تعتمد منذ مدة طويلة على الولايات المتحدة في شراء الأسلحة إلاّ أنها بدأت مؤخراً تعتمد على مصادر أخرى وهي :

ـــ تسعى إسرائيل للحصول على مساعدة من هنغاريا لبناء مفاعل نووي .

ـــ تنفق إسرائيل سنوياً ما يزيد على ٣ مليارات دولار لشراء الذخيرة العسكرية والأنظمة العسكرية .

ـــ يوجد نوع من التعاون التقني العسكري بين إسرائيل والصين .

ـــ اشترت إسرائيل صواريخ باتريوت وطائرات أباتشي من الولايات المتحدة بالإضافة إلى الطائرات المقاتلة من طراز اف ١٥ والغواصات الحربية » .

وفي هذا الصدد يقول تقرير نيوزويك : « في أعقاب حرب الخليج اجتمع كبار قادة إسرائيل العسكريين مع القادة المدنيين لمناقشة موضوع سقوط صواريخ سكود العراقية على أهداف إسرائيلية وحققوا الاتي :

ـــ دخلت صواريخ باتريوت خطوط الدفاع الجوي الإسرائيلي .

ـــ أسرعت القيادة الإسرائيلية في تطوير صواريخ آرو المضادة للصواريخ .

ـــ السعي للحصول على أنظمة جديدة ومتطورة تقنياً للتغلب في المستقبل على أنظمة الصواريخ العربية » .

وبتاريخ ٢٦ /٦ /١٩٩٢ صادق مجلس النواب الأمريكي على مشروع قائمة المساعدات الخارجية الأمريكية التي تبلغ قيمتها الإجمالية ١٣ مليار دولار . وذكرت إذاعة صوت أمريكا في حينه أنّ جزءاً كبيراً من هذه المساعدات سيخصص لإسرائيل حيث تمنح إسرائيل ثلاثة مليارات دولار كمساعدات مالية للعام الحالي ١٩٩٢ ، وأوضحت الإذاعة الإسرائيلية أنّ المعونات السنوية التي أقر مجلس النواب الأمريكي منحها لإسرائيل تشمل مساعدات عسكرية تقدر قيمتها بحوالي ملياري دولار . بالإضافة إلى ذلك فهناك مساعدات أمريكية سنوية متنوعة إلى إسرائيل أهمها :

ـــ المبيعات العسكرية عن طريق شراء معدات عسكرية إسرائيلية « دبابة ميركافا ـــ وقطع تبديلية » كمبيعات عسكرية أجنبية .

ـــ تخصيص أموال لبناء مرافق ومستودعات في إسرائيل لصالح تكديس المعدات والأسلحة والذخائر الأمريكية .

ـــ المساهمة في تطوير الإنتاج الحربي الإسرائيلي « حرب النجوم ـــ الصواريخ الباليستية ـــ وسائط وأجهزة الإنذار المبكر » .

ـــ حسم نسبة مئوية من أسعار الأسلحة الأمريكية المصدرة لإسرائيل « كمعدات الدفاع الجوي والطائرات » .

ـــ شراء الولايات المتحدة معدات إسرائيلية ، وذلك في مجال التجارة العسكرية مع إسرائيل .
ـــ حصول إسرائيل على منح مالية اعتماداً على العون الاقتصـادي دفعة واحدة بالإضافة إلى حصولها على فوائد هذه المنح من الخزينة الأمريكية .
ـــ بناء المشافي والمدارس والمعاهد الأمريكية ، ودفع تكاليف عملها واستمرارها .
ـــ عمل إسرائيل كوسيط لإيصال الأموال من ميزانية المساعدة الخارجية التابعة لوكالة العون الدولية الأمريكية إلى دول أمريكا الوسطى وأفريقيا .
ـــ تقديم الهبات المالية لإسرائيل عن طريق لجان العمل السياسي المناصرة .
ـــ استئجار الولايات المتحدة حقول الاختبار الإسرائيلية في النقب لتدريب واختبار الذخائر الأمريكية المستخدمة من الطائرات .
ـــ مساعدة الصناعة الإسرائيلية في التكيف بصورة أفضل إزاء نظام للمشتريات التابع للبنتاغون الأمريكي .
ـــ تقديم أموال أمريكية معينة على شكل دعم اقتصادي للميزانية الإسرائيلية السنوية .
ـــ إعادة تمويل القروض المقدمة لإسرائيل وإعادة جدولتها .

ثامناً : مفهوم التسوية السياسية في ظل مؤتمر السلام الدولي :

بات العالم يعرف تمام المعرفة بأنّ عملية المفاوضّات من أجل إقامة سلام في المنطقة والتي بدأت في مؤتمر مدريد في الثلاثين من تشربن الأول العام ١٩٩١ تقوم على أساس وحدة القضية وتنفيذ قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨ . وقد تعهد راعيا المؤتمر الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي « سابقاً » يؤيدهما العالم كله بتطبيق القرارين المذكورين ، وإحلال السلام الشامل والعادل في المنطقة . وعلى هذا الأساس تجاوب الطرف العربي مع الجهود المبذولة وفي إطار مفهوم الأرض مقابل السلام .

وإذا كانت إسرائيل قد قبلت بعد التسويف والمماطلة الذهاب إلى جولات مؤتمر السلام للشرق الأوسط ، فليس هذا إلاّ من قبيل المناورة والتضليل وكسب الوقت .

فإسرائيل تبغي من وراء مناوراتها المستمرة حول تأجيل وتعطيل جولات المؤتمر وإصرارها على نقل هذه الجولات من مكان إلى آخر ، إبقاء مباحثات المؤتمر تدور في إطار التشكيلات والأمور الإجرائية ، بعيداً عن النقاط الجوهرية التي يجب أن ترتكز عليها مباحثات المؤتمر لأن الانتقال إلى الأمور الجوهرية ـــ وهي تتعلق بأساسيات السلام ـــ سيضع إسرائيل في الموقف الحرج ، ويظهرها على حقيقتها كقوة تسعى إلى الحرب والتوسع وليس إلى السلام .

ونظرة سريعة إلى ميزانية الاستيطان والتي بلغت أكثر من ستة مليارات من الدولارات وإلى ميزانية الحرب الإسرائيلية والتي تجاوزت سبعة مليارات من الدولارات تؤكد أن إسرائيل قد أعلنت حرباً سافرة على السلام ، ونسفت كل مقوماته وأسسه وتشبّثتْ بسياسة العدوان بالقوة العسكرية الغاشمة .

إنّ الأرقام التي أعطتها الحكومة الإسرائيلية عن موازنتها لعام ١٩٩٢ ظلَّ فيها ما هو مستتر وغير معلن ، فالأرقام الرسمية المخصصة للنفقات العسكرية رغم كبرها فهي لا تمثل إجمالي النفقات العسكرية بل يجري إخفاء الكثير منها ، وعلى الرغم من ذلك فإن ما خصص علانية من الموازنة الإسرائيلية للأغراض العسكرية والاستيطانية أكثر من ثلاثة عشر مليار دولار يشكل إنذاراً بحرب سافرة على العرب ، بالإضافة إلى أن هذه الموازنة قد أضافت دليلاً جديداً إلى مواقفها الرافضة لجهود السلام من حيث أنها تريد إثبات استحالة التقدم باتجاه تحقيق السلام ، وأن لغة القوة وسياسة الغزو والتوسع هي خيارها الوحيد .

إنَّ الموازنة الإسرائيلية بتخصيصاتها الضخمة للأغراض العدوانية ضد العرب وسيادتهم تشكل خرقاً للأعراف الدولية ، خاصة في مرحلة تطبيق النظام الدولي الذي يسعى حسب ادعاء منظريه إلى إطفاء بؤر التوتر في العالم .

لقد ارتكز المنظور الإسرائيلي للدورة التساومية إدارة المفاوضات على الدعائم التالية :

١ ــ مرحلة جس نبض العرب وهي مرحلة سبقت المفاوضات ، وتصاحبها وذلك بأسلوب مباشر للتعرف على نيات العرب وتوجهاتهم الرئيسية ، ومدى استعدادهم للمحادثات عن طريق طرح الأفكار ، ومناقشتها وتسريبها ضمن إطار عام يخدم الإطار الخاص .

٢ ــ مرحلة تحديد السياسة العامة واختيار استراتيجية التفاوض من قبل النخبة الحاكمة التي تضم عادة رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير الدفاع ووزير الخارجية ومدير الاستخبارات ، وبمشاركة من رئيس لجنة الأمن والشؤون الخارجية في الكنيست .

٣ ــ مرحلة اختيار وفد التفاوض وإعداده ويضم عادة خبراء ومستشارين سياسيين وعسكريين وقانونيين واقتصاديين .

٤ ــ مرحلة إدارة المفاوضات وهي مرحلة يجب أن تكون مدعمة بعناصر القوة والضغط بما يدعم الاستراتيجية العامة وتتضمن عناصر القوة « التشبث بالأرض والقوة العسكرية المتفوقة ، وتأييد دول عظمى ودعم إعلامي إقليمي ودولي في مقدمته المنظمة الصهيونية العالمية .

وتعتمد إسرائيل في المفاوضات على نمط سيكولوجي محدد

- عدم الكشف عن المطالب والمصالح الحقيقية في المراحل الأولى للمفاوضات واختبار قوة العرب على التحمل ، ومدى تعاطف الوسطاء مع الموقف الإسرائيلي .

- إتباع أسلوب التسويف والمماطلة والمراوغة لزيادة الضغط النفسي على العرب .
- سيكولوجية المساومة وإطالة زمن المفاوضات استناداً لاحتمال وقوع تفاقم في الموقف العربي وانقسامات حادة تضعفه وترغمه لتقديم تنازلات جديدة .
- التركيز على الصياغة واللعب بالتفسيرات والمفاهيم والمعاني اللغوية .
- استغلال الإعلام لدرجة كبيرة في توضيح الموقف الإسرائيلي الجاد من عملية السلام وتقديمه للتنازلات الصغيرة بهدف كسب الرأي العام الإسرائيلي والدولي ، واتهام العرب بعرقلة مساعي السلام فيما إذا فشلت المفاوضات .
- التمسك بصغائر الأمور وتضخيمها والاهتمام بالشكليات وتقديمها على المضامين الأساسية ، وتصوير التنازل عنها على أنه مخاطرة ومغامرة لبث اليأس في نفوس المفاوضين العرب ودفعهم إلى المزيد من التنازل .

أخفقت جولات عديدة من محادثات السلام لأنَّ إسرائيل حالت دون إحراز أي تقدم إيجابي في المسيرة السلمية ، ولأنَّ إسرائيل تثبت ربما للمرة الألف أن السلام القائم على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، وشريعة المجتمع الدولي ليس وارداً في تفكير قادتها وساستها على مختلف انتماءاتهم الحزبية واتجاهاتهم السياسية ، وذلك أنّ التصريحات والمواقف التي يتخذها هؤلاء القادة تعكس بشكل جلي إصرارهم على المضي في العدوان ، وعدم رغبتهم في التخلي عن أطماع التوسع والسيطرة مهما كانت النتائج المترتبة على هذا النهج الخطير ، بل يمكن القول في ضوء ما يردده حكام تل أبيب من ترهات وأباطيل .

إنّ إسرائيل لا تكتفي بما تحتله الآن من أراضٍ عربية في الجولان والضفة القطاع وجنوب لبنان ، وإنما تفكر بإحتلال المزيد منها . وهذا ما عبَّر عنه دوف شيلانسكي رئيس الكنيست الإسرائيلي بكل صراحة ووضوح عندما هدد بتوسيع منطقة الاحتلال في الجنوب اللبناني .

وتعتقد إسرائيل أنها بأساليبها العدوانية والاستفزازية سوف تدفع الجانب العربي إلى اليأس والقنوط ، وستقوده إلى التسليم باستحالة الوصول إلى أي حل أو تسوية دون تقديم الكثير من التنازلات . وهي تظن أنها بمثل هذه الأساليب ستتمكن من تحقيق أمانيها في الاستحواذ على الأرض والسلام في آن واحد .

لقد تمحورت الطروحات الإسرائيلية أثناء مرحلة المفاوضات على رفض الإنسحاب من الأراضي العربية المحتلة ، واستمرار الإستيطان وطرح مبدأ السلام مقابل السلام بدلاً من مبدأ الأرض مقابل السلام الذي اعتمد لتكون المباحثات على أساسه ، انطلاقاً من مضمون القرار رقم ٢٤٢ والقرار رقم ٣٣٨ لإقامة سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط ، وبصورة واضحة فإن إسرائيل تعطي الوهم والوعود لا أكثر مقابل السلام الذي ترغبه .

وإذا كان حزبا العمل الليكود هما الحزبان الرئيسيان في الكيان الصهيوني ، وتناوبا على تشكيل الحكومات الصهيونية . وارتكاب العدوان والتوسع ، ورفضا جهود السلام الدولية وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، فإن هناك من الأحزاب في إسرائيل ما يوازيهما بل ما يفوقهما تطرفاً وعداء للعرب وحقوقهم ، وجميعها تلتقي على العمل من أجل تحقيق المخطط الصهيوني التوسعي في الوطن العربي ، والوصول إلى منابع ثرواته النفطية والمائية وإلى العواصم العربية وأسواقها .

وليس من شك أن المجتمع الدولي بات على دراية تامة بأن إسرائيل هي الطرف الوحيد الذي يقف حجر عثرة أمام إحراز أي تقدم في عملية السلام ، وأنها تحاول بشتى السبل اختلاق العقبات والعراقيل التي تجعل من قضية السلام أمراً في غاية الصعوبة والتعقيد ، وقد تراكمت حتى الآن مئات الأدلة والبراهين التي تثبت أنّ إسرائيل تعتبر نفسها غير معنية باستثمار فرصة السلام وإنجاحها ، بقدر ما هي معنية بتوفير كل العوامل والظروف التي تؤدي إلى إضاعة هذه الفرصة ، والقضاء على كل الآمال التي بنيت عليها لتحقيق الحل العادل والشامل الذي يعيد الأمن والاستقرار لهذه المنطقة ، ويخلصها من أسباب التوتر والتفجير .

وفي هذه العجالة لا بد من القول إن الأحزاب في إسرائيل كافة تشكل موقفاً إسرائيلياً واحداً من حقوق الشعب الفلسطيني والأراضي العربية المحتلة سواء أتعلق الأمر بما يسمى الأحزاب العمالية أو الأحزاب الدينية أو اليمينية ، فالايديولوجية الصهيونية التوسعية تمثل القاسم المشترك بين جميع القوى السياسية والحزبية في إسرائيل التي تعتمد على تغيب وجود وحقوق الشعب الفلسطيني ، ليس فقط على صعيد المواثيق والطروحات والأفكار ، وإنما أيضاً على صعيد الجغرافية والتاريخ .

وللدلالة على ذلك يكفي الإشارة إلى نص وثيقتي الائتلاف ، وخطة العمل بين المعراخ والليكود في الحكومة التي ترأسها إسحاق شامير من تكتل الليكود في نهاية عام ١٩٨٨ حيث استأنف الليكود والمعراخ تعاونهما في الحكومة . فقد أكدت خطة العمل على أنه « لا خلاف بين توجهات الحزبين الرئيسيين . فهناك اتفاق تام على مواجهة ما أسموه الخطر الفلسطيني ، ومواجهة الانتفاضة بأقسى الممارسات والأدوات واستقدام المزيد من المهاجرين اليهود الجدد وبناء المستوطنات ، وتطوير المقام منها ، وزيادة التسلح وعدد قوات الجيش الإسرائيلي ليكون قوة رادعة ضد العرب .

تعالج إسرائيل قرارات الأمم المتحدة داخل عملية المفاوضات عن طريق صدمهما مباشرة بمخزون الترسانة النووية التي تمتلكها . فجوزيف كالب التوارتي يقول في معرض تعقيبه على فكرة مقايضة الأرض بالسلام « هذه المقايضة يجب أن تأخذ منحى آخر ، بحيث يتخلى العرب عن الأرض فنتخلى عن القنبلة النووية » .

وموريس اميتاي رئيس اللوبي اليهودي في واشنطن يعتبر أن كل ما يجري من مفاوضات يعطي إسرائيل كل الذرائع للقيام بحرب وقائية ، وإلاّ فإن هذه المرة لن يكون الشتات موتاً في المكان فقط . بل أيضاً في الزمان » . حتى إن جورج بول الدبلوماسي الأمريكي يحذر من أنّ أي خطأ قد يدفع بالمنطقة إلى هيروشيما ثانية ، ولو حدث مثل هذا الاحتراق لقلب العالم بمعيار المصالح الحيوية .

فإسرائيل ذهبت إلى المفاوضات وهدفها إسقاط الاحتمالات ، وحقيبتها مترعة بالمشاريع الخاصة بمناقشة مشروع السلام على أساس حسابات القوى وتفاضلاتها دون أن يعني ذلك الخوض في مناقشة ما يلزم لتطبيق قرارات الأمم المتحدة ، وبالتالي برمجة الانسحاب من الأراضي المحتلة .

فعندما تضع إسرائيل الصواعق النووية فوق طاولة المفاوضات فإنها بذلك تنفي كل إمكانات المواجهة العسكرية المتكافئة . أي نفي كل إمكانات السلام المتكافىء .

إنَّ ثمة ضجيجاً هائلاً ينتشر بصورة غوغائية في الأروقة السياسية يعبر عن نفسه بما يلي :

- البرمجة الذاتية للعاصفة السياسية الإسرائيلية تقول لا للانسحاب من الجولان ولو أدى ذلك إلى الحرب ، خاصـة بعد أن لقن كيسنجر القـادة الإسرئيليين نظريته التي تقول : « إن الحروب هي التي تصنع السلام ، ولكن كيف إذا كانت الحروب والمفاوضات المبرمجة التي تصنع تفاصيلها العقول الصهيونية » .
- الإعلان بين الحين والحين عن قرار قد يتخذ بشن هجوم عسكري ضد سورية ، واحتمالاً من البوابة اللبنانية .
- ممارسة عملية تمويه معلوماتية ــ إعلامية تمارسها إسرائيل لتكون جزءاً من حرب نفسية معلنة ضد الأمة العربية ، وفي الوقت نفسه تعرف أن الكلام عن السلام المنشود لا يمكن أن يخفي عن المنطقة أصوات طبول الحرب التي يهيّىء لها قادة إسرائيل .

ويؤكد ريتشاد هاس المستشار في مجلس الأمن القومي الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط : « أن التفوق التكنولوجي مهما كان ساحقاً لا يستطيع احتواء المجتمعات التي تبدو كأنها في حالة هروب أبدي من شيء ما ... حتى إنّ القوة الأمريكية لن تستطيع إلغاء تلك الاحتمالات الأخرى ، فلدى إسرائيل هاجس الخدعة الخرافية التوراتية إعادة السيطرة على التاريخ والجغرافيا » .

إن التحرك الأمريكي من أجل دعم وإنجاح المفاوضات لإحلال السلام العادل في منطقة الشرق الأوسط يفتقر إلى المصـداقيـة ، فالدور الأمريكي جاء ليدعم المناورات الإسرائيلية والتي تهدف إلى نسف عملية السلام من أساسها ، وذلك من خلال التأجيل إلى ما بعد الانتخابات النيابية الإسرائيلية وانتخابات الرئاسة الأمريكية . وفي هذه الفترة تكون إسرائيل قد حققت كل أغراضها في ظل صمت دولي كامل .

وهذه السياسة الدولية التي تقودها واشنطن أدت ، وستؤدي إلى مضاعفات على الصعيد العربي يدفع ثمنها الذين تضغط عليهم واشنطن لتنفيذ أغراضها .

وثمة تساؤلات لا يزال المراقبون يطرحونها بإلحاح وهي : هل تتجاوز الوفود العربية تلك الممرات اللولبية الضيقة التي صنعتها إسرائيل بالرعاية الأمريكية ؟ وهل تستطيع إسرائيل الحصول على مكاسب إقليمية معينة وفي مقدمتها إنهاء الحرب والمقاطعة العربية ، وتشريع تقاسم المياه وإقامة تعاون اقتصادي تتمكن بواسطته من النفاذ إلى العمق العربي ؟ والتساؤل الثالث الصعب هو : ماذا يدور في أروقة واشنطن ؟

لعله الخوف هو الذي أوصل الحاخام اليهودي مناحيم كوهين لأن يقول : « إذا كان التطبيق الرديء والمتجزىء للايديولوجية هو السبب في انهيار الاتحاد السوفياتي فلماذا لا يكون التطبيق الرديء والمتجزىء للايديولوجية هو السبب في انهيار إسرائيل » في حين يقول الفرد للينتال : « إذا كان الخوف هو الذي اخترع إسرائيل فالخوف نفسه هو الذي يقوم بإلغائها وإسقاطها » .

الولايات المتحدة تبحث في حقوق السلام ، والعرب يساعدون في البحث ، وإسرائيل تعد لحربٍ جديدة . فهل يعني ذلك دخول المنطقة في حرب مشروعة دولياً لتحقيق مصالح كل طرف على حدة ؟ .

إن العالم الذي يبحث عن آلية جديدة للاستقرار والطمأنينة ، وعن صيغة تعاون بين دوله ، يقيم عليها نظامه الجديد لا يمكن أن يسكت وهو يرى إسرائيل وحدها تمارس الغطرسة والعدوان في منطقة ساخنة مشتعلة ، بالإضافة إلى أن العرب الذين تعاملوا مع المتغيرات الدولية ، وطروحات السلام بكل صدق ومسؤولية لا يمكن أن يسمحوا لإسرائيل أن تمارس احتلالها وحماقاتها المتصاعدة ، ولا لحرب الديبلوماسية أن توفر غطاء لإسرائيل للعدوان على الأمة العربية ، وإجهاض تطلعاتها والقضاء على كل مقومات تقدمها ووجودها .

وثمة معلومات تؤكد أن إسرائيل مصرة على إسقاط مصطلح السلام ، وإنهاء كافة الاحتمالات التي تؤجل الحروب الضرورية لإنجاز مشروع إسرائيل الكبرى ، وآراء العديد من الخبراء الاستراتيجيين توصلت مؤخراً إلى قناعة يائسة مفادها أنّ أي تسوية سياسية هي خطوة عسكرية ، وأنّ إسرائيل ستحارب داخل أي مؤتمر سلام عن طريق دفع المطلق التوراتي بلباس الممكنات ، وأحياناً بلباس التمنيات لا سيا وأن إسرائيل دخلت إلى المفاوضات وهي تهدد بمخزونها النووي .

أما العالم الأمريكي توماس هيدلر فيرى أنّ اللعبة اللاهوتية في منطقة الشرق الأوسط معقدة جداً بحيث إن استعمالات للقنبلة النووية قد تكون ممكنة في أية لحظة لتوافر مظاهر كثيرة للتقهقر السيكولوجي ، وحتى تصل تلك الخيارات اللولبية إلى نتيجة ما يبقى الشرق الأوسط داخل الخريطة الساخنة وحتى إشعار آخر .

وهنا نؤكد أن الموقف العربي الذي تقوده سورية تجاه مسألة السلام هو موقف ثابت ، وينسجم مع قرارات المجتمع الدولي ، وهو عدم التفريط بأية ذرة من التراب العربي المحتل ، والتأكيد على الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ، وهما حقان أقرهما المجتمع الدولي ، وصدرت بصددهما قرارات دولية .

تاسعاً : مفهوم الردع النووي في المذهب العسكري الإسرائيلي :

يكمن الردع في صلب الاستراتيجية الإسرائيلية ، وإذا بحثنا في التاريخ السياسي ـــ العسكري ـــ الاستراتيجي لإسرائيل منذ عام ١٩٤٨ نستطيع القول بأن نظرية الردع التقليدية أحرزت نجاحاً رغم ما حققه العرب من مكاسب عسكرية في حرب تشرين التحريرية . ورغم محاولاتهم امتلاك قدرة نووية لخلق واقع يسمى في علم المصطلحات النووية « قدرة أكيدة على التدمير المتبادل » أي خلق توازن جاد من الردع يجعل المواجهة قاصرة على الصعيد التقليدي فقط .

لم تعترف إسرائيل بأنها تمتلك أسلحة نووية ، وكانت سياستها الرسمية دوماً هي سياسة الغموض المتعمد التي تتلخص في الإعلان عن « أن إسرائيل لن تكون البادئة بإدخال أسلحة نووية إلى الساحة الشرق أوسطية » . وهذا الإعلان ينطوي على توجه من الردع الواضح ، فضلاً عن تلميحات مختلفة تم إدخالها إلى الرأي العام العالمي ، وهذا أيضاًهو السبب الذي جعل إسرائيل ترفض التوقيع على إتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية في العالم .

ولقد تعددت الإشارات الأخرى عن إمكان استغلال إسرائيل للعامل النووي لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية محدودة . وليس فقط الحفاظ على بقائها ، ومن ذلك إمكان استخدام الأسلحة النووية التكتيكية ضد حشود القوى التقليدية ، أو ضد أهداف محدودة ذات قيمة استراتيجية عالية ، وهذه الإمكانات تزايدت مع التطور والتعقد في القدرة النووية الإسرائيلية لأن هذه القدرة ليست مجرد قنبلة ، ولكن هناك أيضاً ما يسمى بالخيار النووي الإسرائيلي التكتيكي عبر تطوير رؤوس نووية مصغرة لاستخدامها في ميادين المعركة ، وهو الخيار الذي لجأت إليه إسرائيل نظراً لعدم المصداقية الكاملة للسلاح النووي الاستراتيجي الذي قد لا يمارس تأثيره بالفعل في كل الحالات التي قد تؤثر على مسألة الصراع ونتائجه ، ولقد أكد الاستراتيجيون العسكريون الإسرائيليون : « أن وجود سلاح نووي في إسرائيل كان دائماً حتى إبان حرب الخليج قضية مهمة ، أي معلنة غالباً ، وخاضعة لتفسيرات مختلفة .

ومن عقيدة الردع المكشوف ، أُشْتق أيضاً الغموض النووي في المنطقة نظراًإلى ما استطاعت الدولتان العظميان السماح به لنفسيهما بفضل مكانتهما ، والمسافة الهائلة التي تفصل بينهما وعدم وجود نزاع إقليمي بينهما . والطابع العقلاني المزعوم للخلاف الذي كان بين الكتلتين ، يبدو وكأنه

غير موجود في الشرق الأوسط ، ولا يوجد هنا صراع بين اثنين بل بين كثيرين ، منهم المنقسمون في ما بينهم مثلنا ، والمتنازعون في ما بينهم مثل العرب ، المسافات قصيرة ، والحدود غير نهائية ، ولذلك ممن الصعب جداً تحديد خطوط حمراء كتلك التي وافق عليها السوفييت في أوربا في ذروة الحرب البـاردة ، تبدو الأطراف غير عقلانية ، كل طرف على طريقته أكثر من ذلك ، حتى لو افترضنا أنه لم يكن لإسرائيل خيار سوى التزود بالسلاح النووي ، وذلك بسبب نسب القوى بينها وبين العرب ، فإنّ العرب سيحاولون اللحاق بها أو على الأقل الحصول على ضمانات نووية أو فعاليات نووية من أية جهة كانت .

ومن الأفضل لإسرائيل ألا تطور سلاحاً نووياً بشكل عام . وإذا حصلت عليه يوماً ما من الأفضل ألا يكون مكشوفاً ... فالجمهور الإسرائيلي لا يدرك كما ينبغي أنّ أمنه مرتبط في الحقيقة بديمونا وبالأمريكيين » .

وهذا يؤكد في ظل تغير الظروف الدولية والإقليمية ، وضرب الاحتمال الوحيد لامتلاك خيار نووي عربي أنّ إسرائيل تسعى إلى حرمان العرب من امتلاك أسلحة نووية لأن هذا يعني بالتأكيد ضم الخيـار النووي الإسـرائيلي إلى رزمة ما سيتم بحثه عند جلوس الجميع على طاولة المفاوضـات كواسطة ضاغطة على العرب . وإذا ما فكروا بالتزود بمثل هذا السلاح واستخدامه فإنّ إسرائيل قادرة على الرد بقوة ، فقد جاء في تصريح لوزير الدفاع الإسرائيلي السابق إسحاق رابين أنه « يجب أن يكون واضحاً لكل دولة عربية أنّ إسرائيل ستدمر أية دولة عربية إذا ما استخدمت أسـلحة كيماوية ضد إسرائيل » .

وإذا كان قيام إسرائيل بإطلاق قمر اصطناعي إلى الفضاء يعتبر بمثابة الإعلان عن انضمام إسرائيل إلى برنامج الفضاء عموماً وإلى برنامج حرب النجوم الأمريكي تحديداً ، فإن لهذا العمل مغزى كبيراً ، وهو ما يكشفه من قدرة تقنية لدى إسرائيل من حيث امتلاكها لأنظمة صواريخ بعيدة المدى ، دقيقـة التوجيـه ، مما يسمح باحتمال إستغـلالها الفضــاء للشـؤون العسكرية عبر أقمار التجسس .

إن برنامج صواريخ أريحا ، وبرنامج الفضاء الإسرائيلي ، قد حققا لإسرائيل نقلة نوعية على المستوى الاستراتيجي الدولي ، حيث أصبحت من الدول القليلة في العالم التي تمتلك تكنولوجيا الصواريخ ، وتكنولوجيا الفضـاء ، وإذا كان هناك من أهمية سياسية لمعرفة الدول التي تقدم المسـاعدة الفنية والتكنولوجيا لإسرائيل في برامجها هذه ، فإن ما يهمنا عملياً أنها كشأنها في العادة تستخدم جميع الوســائل العـلنيـة والسـرية للحصـول على أرقى التكنولوجيات في إطار اسـتراتيجيتها العامة التي

تعتمدها ، والتي تسعى إلى امتلاك التفوق التكنولوجي على العرب في مواجهة التفوق البشري والمادي للدول العربية .

وفي كتاب بعنوان الكيان الصهيوني عام ٢٠٠٠ من تأليف مجموعة من الباحثين الإسرائيليين عام ١٩٨٦ يقول يعقوب باعل شيم : « ستحدد صورة دولة إسرائيل ومناعتها في عام ٢٠٠٠ إلى حد بعيد بمدى تقدمها في مجالي العلم والتكنولوجيا » .

وعلى هذا وعندما أطلقت إسرائيل القمر الصناعي الأول أفق ١ في ١٩ /٩ /١٩٨٨ اعتبرت الأوساط العسكرية والعلمية الصهيونية آنذاك « أنه عندما يتم التوصل إلى تطوير قمر صناعي تجسسي أكثر تطوراً يصبح لدى إسرائيل الخيار العسكري الفضائي » .

وفي هذا المجال تحدث وقتها رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي فقال : « إذا امتلكت إسرائيل قدرة فعلية في الفضاء ، فلن يكون بعيداً اليوم الذي تطرح فيه خياراً عسكرياً على جدول أعمالها » .

وفي الوقت نفسه شرح المعلق العسكري الصهيوني رون بن يشاي جوهر هذا الخيار بقوله : « من الخيار الذي يمنح إسرائيل أكبر مقدار من الأمن هو قمر أو أقمار صناعية تحلق واقفة فوق المنطقة على ارتفاع ٢٥٠ ــ ٤٠٠ كيلومتر تعطي معلومات استخبارية بالمشاهدة ٢٤ ساعة في اليوم و٣٦٥ يوماً في السنة » .

مجلة تايم الأميركية قالت في معرض تعقيبها على عملية إطلاق القمر الصناعي الإسرائيلي أفق ٢ « إن هذا القمر سيعطي إسرائيل معلومات فورية عن الدول المجاورة فهو مزود بآلة تصوير كهربائية ضوئية حديثة وقد تمت برمجته ليظل في مداره عامين على الأقل » .

وقال الخبير الفضائي جيرالد شتا ينبرغ الذي كان يعمل في وكالة الفضاء الأمريكية ناسا : « إنّ المغزى السياسي مهم لأن منصة الإطلاق يمكن أن تستخدم أيضاً في إطلاق صواريخ ولأغراض عسكرية » .

وبذلك فإنّ إسرائيل تلوّح بالخيار العسكري الفضائي ، وهذا يعني أنها ستضيف إلى ترسانتها العسكرية سلاحاً جديداً ومتطوراً جداً متجاوزة إمكانياتها المحدودة جغرافياً وبشرياً إضافة إلى الإمكانات العسكرية الهائلة التي تمتلكها حتى الآن .

ولا شك هنا أن برنامج إطلاق الصواريخ إلى الفضاء الخارجي يمثل فتحاً إسرائيلياً جديداً في مجال الأبحاث الفضائية الإسرائيلية ، ويجسد بوضوح الأهداف الاستراتيجية الصهيونية في التركيز على نواحي التطوير ووضع الخطط الطموحة لتنفيذ مشاريع جديدة ذات مستوى عالٍ من الدقة في المجالات العسكرية كافة ، كما يعطي المذهب العسكري الإسرائيلي زخماً متطوراً لترجمة خطط

القوات المسلحة الإسرائيلية نحو عقائد هجومية عدوانية لمواجهة الاحتمالات والخيارات القادمة .

ويعتبر اشتراك إسرائيل في برنامج حرب النجوم جزءاً من البناء العسكري ، وعنصراً إضافياً جديداً من عناصر المذهب العسكري السياسي الإسرائيلي ، مع اعتبار ضرورة تحويل إسرائيل إلى مركز صاروخي نووي ، وقاعدة نووية للحلف الأطلسي في الشرق الأوسط .

وواضح أن مشكلة الأسلحة النووية تحتل الآن مكاناً هاماً في الاستراتيجية الإسرائيلية ، ولقد أكدت وسائط الإعلام مراراً وجود أسلحة نووية في إسرائيل . ففي عام ١٩٦٩ كتبت مجلة دير شبيغل الألمانية الغربية ، أنه في حرب ١٩٦٧ كان لدى إسرائيل قنابل نووية . أما الصحيفة الانكليزية (تايمز) فكتب أنه لدى إسرائيل ما بين ٦ ــ ٧ قنابل .

وخلال حديث جرى مع الصحافيين المصريين ، قال المختص في مجال البحوث النووية إنه لدى إسرائيل ما بين ١٠ ــ ١٢ قنبلة تساوي بالقوة تلك القنابل التي ألقيت على المدن اليابانية ، وحسب معطيات وكالة الاستخبارات الأمريكية التي صدرت في نشرة الوكالة عام ١٩٧٨ أنه منذ عام ١٩٧٤ كان لدى إسرائيل أسلحة نووية ، وفي عام ١٩٧٦ كتبت إحدى المجلات العسكرية الألمانية المختصة أنه يوجد في إسرائيل ١٣ قنبلة نووية (حسب رأي المجلة) يمكن أن تصل إلى أهدافها عن طريق الطائرات الإسرائيلية من طراز كفير أو الطائرات الأمريكية من طراز فانتوم المجهزة خصيصاً لهذا الغرض .

وقد كتبت مجلة نيوزويك في عام ١٩٨٠ أنه يوجد لدى إسرائيل زهاء ٢٠ قنبلة نووية ، وأن المفاعل النووي في ديمونا قادر على إنتاج الأسلحة النووية ، وفي الأول من أيلول في عام ١٩٨٠ ظهر في لندن كتاب تحت عنوان (الأسلحة) لأحد الصحافيين الإنكليز وفي أحد فصول هذا الكتاب وصف مفصل لأحداث حرب تشرين عام ١٩٧٣ ، لوزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك عندما استلم من رئيسة الوزراء (غولدا مائير) تعليمات لتحضير ١٣ صاروخاً من طراز أريحا باستخدامها على الجبهة السورية . وقد طلبت منه رئيسة الوزراء أن يتم نقل هذه الصواريخ بالسرعة القصوى إلى الحدود السورية ، وأن تكون جاهزة للاستخدام ، وكان من الممكن في الحالات القصوى والطارئة أن تستخدم مع رؤوس نووية ، وقد صدر أمر لتحضير ١٣ رأساً نووياً خصيصاً لهذه الصواريخ ، إلا أن الأحداث انتهت إلى انعدام ضرورة استخدام السلاح النووي ضد سورية .

وحسب معطيات صحيفة كارنيك الصادرة في نهاية عام ١٩٨٤ كان لدى إسرائيل ٢٠ قنبلة نووية حتى ذلك الوقت ، ومن الممكن أن يصل هذا العدد إلى ثلاثة أضعاف عام ٢٠٠٠ .

أما الصحيفة الإنكليزية صاندي تايمز فقد أكدت معتمدة على أقوال فانونو الخبير النووي الذي كان سابقاً يتعاون مع المركز النووي الإسرائيلي في ديمونا وغيره من الخبراء النوويين السابقين ، أن إسرائيل تملك زهاء ٢٠٠ قطعة من الذخائر النووية .

وفي السنوات الأخيرة برزت نقاط جديدة في ميزان القوى بين إسرائيل والأقطار العربية التي ربما دفعت إسرئيل لاستخدام السلاح النووي ضد العرب ، أو اتخاذ قرار بذلك ، لتضع حداً لمرحلة الحرب الكلاسيكية ، وإلغاء دور هذه الأسلحة ، ويمكن أن تبرز في هذه النقاط أو العناصر ما يلي .

أولاً : توازن القوى العام حسب كمية الأسلحة ، والذي تكون في المدة الأخيرة ، بين إسرائيل والدول العربية المجاورة لها فيما إذا مال باتجاه هذه الأخيرة ، فإذا ما عملت هذه الدول بجبهة واحدة فيترتب على إسرائيل أن تواجه جيشاً لديه زهاء ٩٥٠٠ دبابة و ١٥٠٠ طائرة و ٦٥٠٠ مدفع ثقيل أو أكثر من ذلك .

ثانياً : إن التحدي الاقتصادي أمام إسرائيل يرغمها اليوم على تخصبص ٤٠ ٪ من ميزانية الدولة لحاجات الدفاع ، ومن الطبيعي أن يقود هذا إلى خلل في البنية الاجتماعية ، ويزيد من وتيرة تصاعد التضخم ، وهو ما يمكن أن يقود إل فقدان إسرائيل لأهميتها في المنطقة ودورها أيضاً .

وفي كل مناسبة فإن إسرائيل تؤكد أنّها لن تتنازل عن أي جزء من الأراضي العربية المحتلة ، فهي تختزن من القنابل النووية ما يكفي لتدمير دول المواجهة ، وفي الوقت نفسه تشارك في صناعة الصواريخ ، والصواريخ المضادة وتطويرها ، وتشارك أيضاً حكومة جنوب أفريقيا في أشد صناعات السلاح تطوراً وخطورة ، ولن يكون أمام المفاوض العربي سوى خيارات ثلاثة هي :

الأول : الرضوخ للمطالب الإسرائيلية .

الثاني : الانسحاب من المحادثات والقبول مؤقتاً ببقاء الاحتلال ، مع استمرار المساعي السياسية .

الثالث : اللجوء إلى القوة العسكرية بعد تبرير استخدامها على الصعد كافة .

وبهذا الصدد كتب شاي فيلدمان يقول : « إسرائيل تشكل بالنسبة إلى الميزان العسكري في المنطقة العنصر الهام للتهديد ضد العرب . وفي الوقت الذي نشعر فيه أننا نواجه تهديداً من قبل معظم جيراننا فإننا نشكل تهديداً لهم . وفي الوقت الذي نتخذ في إجراءات لتعزيز أمننا ، فإن العديد من الدول العربية يعتبر هذه الإجراءات تقليلاً وإنقاصاً لأمنها . كما تعتبر أن القوات الإسرائيلية متفوقة عسكرياً وما على العرب إلاّ القبول » .

وفي هذا السياق فقد كان التركيز العربي على القدرة العسكرية الإسرائيلية بعيدة المدى ، حيث تشكلت لديهم القناعة أنّ لدى إسرائيل قدرات بيولوجية وكيماوية ونووية . وهذه القدرات تشكل عاملاً هاماً في اختلال التوازن في منطقة الشرق الأوسط ، كما تشكل لديهم انطباعاً أنه بإمكان إسرائيل أن تطال أية بقعة نائية في المنطقة بإرسال رؤوس نووية ، وذلك باستخدام أريحا ٢ وصورايخ اف ١ إلى مدى يمتد إلى ١٤٠٠ كم وأكثر .

وفي هذا السياق هناك دلائل تؤكد المخاوف العربية من ضربة نووية إسرائيلية وقائية . ففي بيان لرئيس وزراء إسرائيل السابق بيغن أدلى به في أعقاب تدمير المفاعل العراقي تموز في العام ١٩٨١ قال فيه إن إسرائيل لن تسمح ببناء مفاعل نووي مشابه للمفاعل العراقي في العالم العربي ، وقد نظر إلى هذا البيان على أنه تصميم إسرائيلي على أن يبقى العرب متخلفين في الميدانين العلمي والتقني .

من المخاوف التي تساور العرب دعوة الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل إلى مشاركتها في برنامج حرب النجوم .

ومن الأمور الأخرى التي تقلق العرب عنصر يتعلق بطبيعة المبدأ العسكري الإسرائيلي الذي يعتمد استراتيجية توسعية إقليمية تهدف إلى نقل المعركة إلى أرض العدو عند بدئها لتحقيق مكاسب .

ومن المخاوف الأخرى التي يركز عليها العرب اهتمامهم باعتماد إسرائيل على الضربات الوقائية . ففي أوائل العام ١٩٨٩ صرح رئيس أركان الجيش الإسرائيلي شومرون بأنه يفضل العمل الوقائي .

والقصد من هذا العرض هو الإشارة إلى أنّ الإسرائيليين يرون أن العديد من التطورات السياسية والعسكرية قد تؤدي إلى الإخلال بميزان القوى العسكري في الشرق الأوسط ، وبالتالي إلى حدوث حرب لا أحد يعرف أبعادها أو يقدر نتائجها .

عاشراً : المذهب العسكري الإسرائيلي والنظام الدولي الجديد :

في الظروف التي سادت ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وفي ظل سباق التسلح ، وصراع المصالح وظهور الاستقطاب الدولي ، استمدت إسرائيل أسباب حياتها وقوتها ، وذهبت بأطماعها التوسعية وبآلتها الحربية مذاهب بعيدة ، وساهمت مجموعة عوامل إقليمية ودولية في تمادي إسرائيل وتعنتها برفض الإرادة الدولية ممثلة بقرارات الأمم المتحدة وأهم هذه العوامل :

- انحياز الغرب الكامل لإسرائيل سياسياً واقتصادياً وعسكرياً .
- ابتزاز سياسي واسع النطاق مارسته إسرائيل في دول أوروبا الغربية وأمريكا ، من خلال مجموعات الضغط المنظم الصهيونية « اللوبي » .

ـــ واقع التجزئة العربية الذي شتت الإمكانات جميعها في مواجهة إسرائيل .
ـــ طبيعة إسرائيل العدوانية (عدوان ـــ توسع ـــ استيطان » .

باجتماع هذه العوامل ، وعوامل أخرى مساعدة رفضت إسرائيل على الدوام احترام قرارات الأمم المتحدة وإرادتها الدولية ، وخرقت كل مواثيقها ومعاهداتها ، وكان موقف الأمم المتحدة العجز وضعف الإرادة .

ومع انهيار الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية ونهاية الحرب الباردة ، ظهرت الملامح الأولى للنظام الدولي الجديد غداة حرب الخليج التي أرخت للأمم المتحدة بداية استعادة هيبتها الاعتبارية ، وقدرتها على تنفيذ قراراتها ، واستعمال صلاحياتها من خلال :
ـــ قراراتها الصادرة خلال أزمة الخليج والتزام الجميع بالتنفيذ .
ـــ المبادرة السلمية وفق قاعدة الأرض مقابل السلام .

ولقد سعت إسرائيل ولا تزال منذ بدايات تشكيل النظام العالمي الجديد إلى محاولة تجيير كل المتغيرات الدولية والمواقف الجديدة الناشئة عنها لتصب في مصلحة طموحاتها التوسعية .

يقول الجنرال الإسرائيلي افيجدور بنجال الذي تابع دورات عسكرية مكثفة في الولايات المتحدة ، ليبقى هناك بعدما خسر رهانه على تولي منصب رئيس هيئة الأركان يقول إن الأمريكيين يعرفون حساسية النفط العربي بالنسبة إلى الاستراتيجية الأمريكية ، ويدركون أيضاً أن حقول النفط هذه في متناول الصواريخ الإسرائيلية ، ولذلك فإن الجنرالات الأمريكيين مقتنعون بأنه لا يمكن الاستغناء عن إسرائيل في بناء الصيغة المستقبلية للشرق الأوسط ، خاصة بعد أن تمت إقامة غرفة للعمليات في البنتاغون مهمتها إدارة القرن الحادي العشرين . فكل العالم يجب أن يعود إلى البيت الأبيض قبل الغروب . فها هو التنين يجلس القرفصاء في الصين مقابل بعض الأجهزة المتطورة « أجهزة كمبيوتر فائقة السرعة ـــ تكنولوجيا الصواريخ ، أجزاء من الأقمار الصناعية ... إلخ »وها إن الإمبراطورية السوفييتية قد زالت لتدخل روسيا في أزمنة الجليد ، ودون أن تملك أوروبا الديناميكية اللازمة لإطلاق الإمبراطورية الموحدة .

ويؤكد الجنرال بنجال أن الجنرالات في واشنطن ليسوا واثقين تماماً من التعهدات الإسرائيلية بأن استخدام الأسلحة غير التقليدية في مواجهة محتملة لن يتم قبل إعلام الولايات المتحدة بذلك . وهم يؤكدون أن إسرائيل دخلت في مرحلة دقيقة جداً ، ولا بد من بناء ذلك الوضع الوقائي الذي يتيح فرصاً أكبر للمجابهة ، ويتساءلون « ولكن ماذا لو ان الوضع الوقائي اقتضى عملية وقائية على الأرض ؟ » .

ما من شك في أنّ حرب الخليج الثانية وما تلاها من أحداث كانت نقطة تحول جوهرية في

تاريخ العالم عامة ومنطقة الشرق الأوسط خاصة .

وقد كان من نتائج هذا التحول تأثر الرؤية الاستراتيجية الأمريكية لدول المنطقة ، كلّ على حدة ، وإعادة تقويم أدوارها على المسرح الدولي .

فعلى أنقاض أزمة الخليج وقع الانهيار الكبير للشيوعية في أهم معاقلها في الكتلة الشرقية من ناحية ، ومن ناحية ثانية برز في حرب الخليج التطور الهائل للثورة الصناعية الثالثة في وسائل الاتصال المدنية منها والعسكرية ، وبالتالي فقدت القواعد العسكرية المتقدمة جزءاً كبيراً من أهميتها الاستراتيجية .

ومن البديهي أن ذلك يطرح عدة تساؤلات :

- هل لا تزال إسرائيل تحمل القيمة الاستراتيجية القصوى نفسها ، كما كانت من قبل للغرب الأمريكي ؟
- وإذا كانت الولايات المتحدة قادرة على حماية مصالحها بنفسها فما هي الحاجة إذن لإسرائيل ولماذا تتصدى واشنطن للدفاع عنها ؟

ثمة أحداث أدّت إلى زيادة الوزن الاستراتيجي لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات ، وهذه الأحداث دفعت مخططي السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط إلى زيادة الاعتماد على إسرائيل ، وإلى إطلاق بريجنسكي مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر لشؤون الأمن القومي لمفهوم قوس الأزمة على تلك المنطقة الممتدة جغرافياً من عدن حتى أفغانستان ، وأن هذا القوس تحكمه أنظمة هشة سياسياً واجتماعياً في منطقة ذات أهمية حيوية بالغة لواشنطن مهددة بالتمزق والثورات السياسية .

والمتابع لحركة الأحداث يمكنه أن يرتب أهداف الولايات المتحدة من وجود إسرائيل وحمايتها ودعمها ، على النحو التالي قبل حلول التسعينيات :

- دعم إسرائيل كخط دفاعي أولي ضد الشيوعية في منطقة الشرق الأوسط .
- إن إسرائيل كقاعدة عسكرية متقدمة رخيصة التكاليف للغرب وغير منظورة يمكنها أن تؤدي مهام أي دولة حليفة في حلف الأطلسي .
- منع قيام أي تكتل عربي إقليمي ، أو تضامن عربي فعال ، قد يهدد المصالح الغربية تقوده تيارات قومية أو أصولية معادية .
- حماية المصالح الغربية في المنطقة وفي مقدمتها النفط .

ثم جاء عام ١٩٩١ ليكون عاماً مصيرياً حاسماً لإسرائيل حيث وقعت فيه تحولات جوهرية في الفكر الاستراتيجي الغربي عموماً والأمريكي على وجه الخصوص إبان أزمة الخليج ، وانهيار الاتحاد

السوفياتي ، وبرزت حاجة إسرائيل لمن يدافع عنها خارجياً . هذا بالإضافة إلى أزماتها الداخلية وما تسببه من أزمات خارجية ، كل ذلك أدى إلى إعادة النظر في قيمة إسرائيل في المنظور الاستراتيجي الأمريكي من خلال المعطيات التالية :

- انهيار الشيوعية وزوال خطرها .
- إسرائيل كقاعدة عسكرية مكلفة للغاية والواقع أثبت ذلك من خلال استنزاف دافع الضرائب الأمريكي لحماية ودعم إسرائيل .
- تقدم وسائل الاتصال وجمع المعلومات لدرجة مذهلة قلل من قيمة القواعد المتقدمة والثابتة .
- في إطار التوازن الإقليمي أثبتت حرب الخليج عدم قدرة إسرائيل على حماية نفسها بقدراتها الذاتية ويمكن ضربها بسهولة ولو من على بعد ، وأنها بحاجة إلى السلاح والجنود الأمريكيين للدفاع عنها .
- واسرائيل لا تزال جزيرة معزولة مكروهة ، وسط بحر مشحون بالعداوة لسلوكها وازدياد تعنتها في رفض السلام العادل وفق مفاهيم توراتية متشددة وهي في هذا السياق حليف مكلف ومشاغب وحجر عثرة في المفاهيم السياسية العسكرية الأمريكية لمستقبل الشرق الأوسط .

إن نظرة أكثر واقعية بدأت في الظهور في واشنطن للتعامل مع إسرائيل يعزز منها قوة العلاقات العربية ـــ الأمريكية ، وازدياد نشاط المنظمات العربية في مواجهة اللوبي الصهيوني على الأرض الأمريكية في ظل نظام دولي جديد قائم على الشرعية الدولية ، وإزالة بؤر التوتر سلمياً ، وهو ما يعكس بصورة لا تقبل المناقشة إلى حد ما انخفاض قيمة الوزن الاستراتيجي الإسرائيلي في المنظور الغربي بصفة عامة والأمريكي بصفة خاصة .

لا شك بان أمريكا استخدمت وسائل كثيرة لتدجين إسرائيل ، وضبطها للاصطفاف مع النظام العالمي الجديد ، وواشنطن تتوخى من ذلك توعية الإسرائيليين . بما يترتب على التغيرات الدولية الكبيرة ، واختلاف الأدوار لحلفاء أمريكا القدامى والجدد .

البعض يظن أنَّ واشنطن لم تعد تنظر إلى إسرائيل كثروة استراتيجية وحيدة في المنطقة ، لكن ذلك لا يقود إلى إيهام النفس باحتمال حدوث تغيير جذري في التحالف الأمريكي ـــ الإسرائيلي قد يتجاوز مرحلة التدجين .

في الجهة المقابلة يتخذ هذا الصراع منحىً آخر مختلفاً تماماً في إسرائيل :

- فإسرائيل ترفض مساواتها من حيث القيمة الاستراتيجية بأية دولة أخرى في المنطقة ، لأنها نصف الشرق الأوسط على حد قول شامير .
- وهي تنظر إلى أبعاد الصراع الراهن مع الأمريكيين كمحاولة بعيدة المدى ، تحولها إلى

جمهورية خاضعة للإرادة الأمريكية كجمهوريات الموز مثلاً في أمريكا الجنوبية .

- وإسرائيل تؤكد بأنّ التخلي الأمريكي عنها لن يؤدي إلى إضعافها وأنه بالإمكان إيجاد البدائل الاستراتيجية في العالم ، ويمكن الإشارة إلى الغزل الإسرائيلي للصين وتقديم التكنولوجيات الحديثة الأمريكية والإسرائيلية كمقدمة لعلاقات أكثر تطوراً .
- يجب الاعتماد الذاتي على الصناعة العسكرية الإسرائيلية ، ويجب تطويرها بسبب رفض بعض دول العالم تزويد إسرائيل بالأسلحة والمعدات المتطورة ، والسعي لاختراق أسواق السلاح المتطورة في العالم ، ومن بينها السوق الأمريكية ذاتها . وكمثال على ذلك « شراء أمريكا طائرات إسرائيلية من دون طيار لدوريات وراء الأفق من نوع بيونير التي طورتها الصناعة الجوية » كما تعلم الخبراء الأمريكيون من إسرائيل « تطوير بعض وسائل الدفاع الاستراتيجي ، وتطوير الرادارات » .
- السعي لرفع الكفاءة القتالية للقوات الإسرائيلية بعيداً عن السيطرة الأمريكية ، وذلك بتزويد هذه القوات بأسلحة ومعدات متطورة إسرائيلية خاصة ، تحقق لها التفوق على الجيوش العربية . وفي الوقت نفسه تحقق لها استمرار في الحرب إذا ما طالت دون ضغوط خارجية لإيقافها قبل استكمال الهدف السياسي النهائي . « الصاروخ حيتس ــ الصاروخ جو ــ جو بيتون ٣ ــ الصاروخ م / د كافتس ــ الصاروخ نمرود موجه بالليزر لتدمير الأهداف الأرضية النوعية » .
- الاكتفاء الذاتي في مجال الاستطلاع بتطوير الأقمار الصناعية الخاصة بها لكسر الاحتكار الأمريكي للمعلومات .
- تطوير التعاون بين الصناعات الإسرائيلية وصناعات جنوب أفريقيا ، وخصوصاً في مجال الأسلحة غير التقليدية .
- البحث عن أسواق عالمية لتطوير وتعديل الأسلحة والمعدات القديمة وتحديثها نظراً لتقلص الطلب على السلاح سواء بسبب المصالحة بين الكتلتين . أو بسبب السعر المرتفع لوسائل القتال الحديثة ، أو حل معظم النزاعات المسلحة سلمياً ، وانخفاض الطلب على منظومات التسليح عامة .

إن إسرائيل كما تدعي لم تقدم على تطوير صناعتها العسكرية كهدف قومي . لقد فعلت ذلك كما يؤكد القادة الإسرائيليون من دون خيار بعد سنوات من الانتظار للتزود بالسلاح لتحقيق مصالحها وحماية أمنها القومي .

ففي التوجه الإسرائيلي الراهن تتجنب إسرائيل تكرار تجربتها مع فرنسا عبر صناعة معظم أسلحتها التقليدية وغير التقليدية ، كما تسعى إلى عدم ارتهانها للأسلحة والمعدات الأمريكية ، وتبذل

الجهود لتحقيق الاكتفاء الذاتي بتزويد الجيش الإسرائيل بما يلزمه من معدات وأسلحة بهدف الحفاظ على دورها المتميز في المنطقة عن طريق التفوق العسكري على العرب .

ماذا باعت إسرائيل من نظم للأسلحة المتطورة ؟

ـــ باعت صواريخ جو ـــ جو بيتون ٣ إلى تايلاند والصين وجنوب أفريقيا وهذا الصاروخ هو تطوير إسرائيلي متقدم للصاروخ سايدويندر الأمريكي الصنع .

ـــ باعت الصاروخ حيتس لجنوب أفريقيا والصين وفنزويلا .

ـــ نقلت إسرائيل تكنولوجيا صاروخ باتريوت إلى الصين .

وليست المرة الأولى التي تقوم فيها إسرائيل بإعادة تصدير الأسلحة والتقنية العسكرية الأمريكية ، لكنها الأكثر جرأة من كل المرات السابقة .

فالمعلومات التكنولوجية الخاصة بالصاروخ باتريوت التي قامت إسرائيل ببيعها إلى الصين . تأتي بعد فترة قصيرة جداً من تسلمها لبطاريتي الصواريخ اللتين أهدتهما الولايات المتحدة لإسرائيل خلال حرب الخليج . والغريب في الأمر هو أن هذه التقنية قد بيعت لبكين على حساب التحالف التقليدي بين إسرائيل والولايات المتحدة . غير أن العلاقات الدولية التي تشهد كل يوم تغيراً مذهلاً في التحالفات أسقطت أية غرابة .

إنَّ إسرائيل وهي تتجه إلى أقصى الشرق تسعى إلى إبعاد حليف مهم للعرب عن مساندة قضاياهم ، وإقامة علاقات متينة معه ، تعي تماماً مدى أهمية الصين للأسباب التالية :

١ ـــ تشير التوقعات إلى أن الصين ستكون عما قريب واحدة من أهم القوى الاقتصادية والسياسية المؤثرة على الساحة العالمية .

٢ ـــ سعي الصين للخروج من شرنقة الايديولوجية إلى العالم منافساً ومؤثراً .

٣ ـــ الصين دولة حليفة تقليدية للعرب ومؤيدة لقضاياهم .

ولعل الثمن الذي دفعته إسرائيل كان باهظاً إذ أنه إلى جانب التفريط في أسرار تكنولوجيا أهم صاروخ مضاد للصواريخ ظهر في الآونة الأخيرة ، وهو الصاروخ الذي تم به تدمير أعداد كبيرة من صواريخ سكود . فإن حصول بكين على أسرار باتريوت يعني القضاء على فعالية هذا الصاروخ ذي الشهرة العالمية ، والذي تحول إلى سلعة رائجة عقب أدائه الجيد في حرب تحرير الكويت وإلى جانب ذلك فإن إسرائيل ببيع هذه الأسرار تكون قد غامرت بتأثر علاقاتها مع واشنطن .

لقد كان تكاثر الأسلحة ملائماً جداً لإسرائيل التي يقدر العارفون ترسانتها غير المعلنة من الأسلحة النووية بين ٦٠ و٣٠٠ رأس . إلا أن احتكار إسرائيل للقوة النووية في المنطقة مهدد من

جهات متعارضة . وفي مقدمة هذه الجهات خطة الولايات المتحدة للحد من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط ، بالإضافة إلى خطتها الداعية إلى حظر إنتاج وامتلاك الوقود الضروري لصنع القنابل النووية على أن يتم بعده إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية . عندها سيتوجب على إسرائيل وفقاً لهذه الخطط أن تقفل مفاعل ديمونا مع الاحتفاظ بالأسلحة والذخائر التي تمتلكها ، على أن تنتزع هذه الأسلحة تدريجياً وبشكل كامل .

ويسود الاعتقاد بأن أهمية إسرائيل عسكرياً ستقل بعد استقرار النظام العالمي الجديد ، وأن إسرائيل ستبحث عن حلفاء جدد بين الدول الآسيوية مثل اليابان والصين .

كما يسود الاعتقاد أيضاً أن النظام العالمي الجديد سيكون بعد استقراره متعدد القطبية ، وأن قيمة العامل العسكري في قوة الدول ستأتي في ظل هذا النظام بعد العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية .

ومن المعروف أيضاً أن العلاقات الأمريكية ـــ الإسرائيلية قد تطورت ، وبلغت درجة لا مثيل لها على صعيد العلاقات بين بلدين تفصل بينهما مسافة جغرافية كبيرة ، وخصوصاً في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات ، حيث وقعت عدة أحداث هامة من بينها قيام الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩ ، وانتعاش الحرب الباردة بين الشرق والغرب ، مما دفع الولايات المتحدة إلى رفع مستوى علاقاتها مع إسرائيل وتأطيرها في اتفاق التعاون الاستراتيجي الذي وقعت مذكرته الأولى الأولى في تشرين الثاني ١٩٨١ ثم الاتفاقية النهائية في كانون الأول ١٩٨٣ وبعد حرب الخليج أدرك العديد من المسؤولين والخبراء الاستراتيجيين الصهاينة مدى التغيير الذي أصاب العالم ، وبدء تشكيل تحالفات دولية على أسس ومصالح جديدة ، لذلك راحوا يبذلون الجهود لإعادة التعاون الأمريكي ـــ الإسرائيلي إلى سابق عهده ، وإنهاء كل البوادر التي من شأنها التخفيف من أهميته أو تعطيله . وبالمقابل شعر المسؤولون الأمريكيون بما يدور في المنطقة ، لذلك فقد نفوا حدوث أي خلل في العلاقات الأمريكية ـــ الإسرائيلية ، وتراجع أهمية إسرائيل كحليف حيث أعلن مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط إدوارد جيرجيان التزام الولايات المتحدة بتفوق إسرائيل العسكري في المنطقة . وأكد وزير الدفاع الأمريكي ديك تشيني هذا الالتزام بالموافقة على تمويل تكاليف برنامج تطوير الصاروخ آرو ، والموافقة أيضاً على تصدير إسرائيل طائرات مقاتلة من طراز كفير إلى كل من تايوان والفيلبين ، بالإضافة إلى دعم مادي لتجميع المقاتلات من طراز اف ١٦ في إسرئيل ، والتعهد بتوسيع ميناء حيفا وأحواض بناء السفن باستثمار أمريكي كامل .

واللافت للنظر أنه في إطار المساعي والمحاولات الأمريكية والإسرائيلية لإعادة صياغة تحالفها الاستراتيجي في ضوء المتغيرات الدولية تكشف الدور الوظيفي الجديد لإسرائيل ، والذي يتجاوز المنطقة إلى أنحاء أخرى من العالم ،فقد أعلنت مصادر وزارة الحرب الإسرائيلية أن إسرائيل عرضت

نفسها كميناء مجازي في بحر من الأزمات الإقليمية . وأشارت هذه المصادر إلى الحرب الدائرة في أفغانستان ويوغوسلافيا والأوضاع في الجزائر ، والتباعد في الرأي بين أوروبا وأمريكا بخصوص المسائل الأمنية ، وعدم الاستقرار في آسيا ومنطقة الخليج وأفريقيا وغيرها من المشاكل التي تحتاج الولايات المتحدة وهي تتعاطى معها إلى صديق وحليف قوي ومستقر في شرق البحر المتوسط .

وفي الوقت الراهن حيث الأنظار تتوجه إلى تركة الاتحاد السوفياتي وبالتحديد جمهوريات آسيا الوسطى الغنية بالنفط والغاز واليورانيوم والذهب وغيرهما من المعادن ترى إسرائيل أن ملايين الدولارات الأمريكية مع الخبرات الإسرائيلية في المجالات المختلفة تتيح لها اختراق هذه الجمهوريات ، ومنع أية امتدادات لدول أخرى تطمح لتعزيز إمكاناتها ، والاضطلاع بدور نشيط في المنطقة بما قد يهدد مصالح الغرب عموماً والولايات المتحدة بشكل خاص ، وبمعنى آخر « تطلب إسرائيل شراكة رسمية وعلنية مع الولايات المتحدة وسط آسيا » وهو ما يمكن تفسيره بحدوث تحول ما في وظيفة إسرائيل في إطار التحالف الاستراتيجي عن ذراع عسكرية وقاعدة متقدمة للتدخل السريع دون تكاليف باهظة ، إلى رافد اقتصادي يتوقع أن يحقق ربحاً مادياً إلى جانب الأرباح الاستراتيجية .

وعن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية كتب اللواء احتياط غازيت في صحيفة يديعوت أحرونوف يقول : « بالرغم من أن الولايات المتحدة لا تزال تصرّ على أن تبقى إسرائيل هي أقوى دولة عسكرياً في المنطقة ، وعلى الرغم من تأكيد بوش على أهمية التلاحم الاستراتيجي بين واشنطن وتل أبيب ... فإنّ المحللين العسكريين الإسرائيليين بدؤوا يقرون أنّ إسرائيل لا تملك القدرة العسكرية لفرض حل سياسي على العرب ، وإسرائيل تدفع ثمناً باهظاً بالأرواح والممتلكات في كل حرب . ويبدو أنّ إنجازها الوحيد في نهاية المعارك العسكرية هو تلافي الهزيمة العسكرية ، هزيمة يمكن لها في ظروفنا الخاصة أن تحدد مصير وجودنا القومي .

منذ التاسع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٧ أي قبل أقل من ٤٥ عاماً خلت شهدنا سبعة حروب ، وقد شكلت كل واحدة من هذه الحروب مرحلة معينة في السلّم الذي نتسلق عليه ، ونصعده :

— حرب ١٩٤٨ : كانت حاسمة في امتحان الصراعات العسكرية المباشرة والعلنية ، لأنها حددت الحقيقة الأساسية لوجودنا القومي المستقل .
— حرب ١٩٥٦ : كانت مرحلة بدائية في السلم لأنها منحت إسرائيل عشر سنين من الهدوء لتعزيز القاعدة الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية .
— حرب ١٩٦٧ : تأكدت حقائق مفادها « القوة الرادعة — احتلال الأرض ضروري لاستيعاب المهاجرين — إسرائيل ولا شيء غيرها » .

ـــ حرب ١٩٧٣ : صدمة ومعارك مريرة وضحايا لا تزال غضة في ذاكرتنا .

ـــ حرب لبنان ١٩٨٢ : سيطرت إسرائيل على الجنوب ، وقضت على القواعد العسكرية والسياسية للفلسطينيين في الجنوب اللبناني .

ـــ الحرب السادسة : حرب الانتفاضة : أفهمت إسرائيل أن الوضع القائم في الأراضي المحتلة قد استنفذ نفسه ، وأنّ هناك حاجة ملحة للتغيير في الاتجاه للمبادرة واقتراح حل سياسي .

ـــ الحرب السابعة : في الطريق لتسوية النزاع كانت حرب الخليج ، أدركنا فيها نتائج استخدام الأسلحة غير التقليدية، وفهمنا مدى الخطر الذي يتربص شعوب المنطقة إذا ما استخدم مستقبلاً .

علينا أن لا نقع ضحية الأوهام ، فأمامنا لا تزال طريق مزروعة بالألغام ، لكن من المهم تفهم درجات السلم السبعة التي تسلقناها » .

وعن التغيير الدرامي في السياسة الأمريكية إزاء إسرائيل يقول ستيورات ايزنشيتات نائب رئيس مكتب المحامين في واشنطن : « هناك ثلاثة عوامل تعتبر مسؤولة عن هذا التغيير الدرامي في السياسة الأمريكية إزاء إسرائيل :

أولاً : مع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الشيوعية السوفياتية يبدو أنّ إدارة بوش تعتقد ـــ وهذا بالطبع خطأ ـــ أنّ أهمية إسرائيل للمصالح الأمنية الأمريكية قد تضاءلت الآن ، ولم تعد كما كانت عليه في ذروة التواترات بين الشرق والغرب .

ثانياً : بما أنّ الولايات المتحدة تعمل الآن في الشرق الأوسط كدولة عظمى وحيدة ، فإنّ إدارة بوش تعتقد أنّ في مقدورها إظهار قدر أكبر من الود تجاه أعداء إسرئيل من دون المساس بالمصالح الأمريكية .

ثالثاً : ليس لبوش ميل غريزي تجاه دولة اليهود أو تقدير عميق للتاريخ اليهودي لذلك على الولايات المتحدة واسرائيل معاً من أجل إصلاح الضرر الذي قد ينشأ أن تبادر الولايات المتحدة إلى الإعلان من جديد وبمصطلحات قاطعة وجلية عن الطابع الخاص للعلاقات . وعن الالتزام المطلق تجاه إسرائيل وفقاً للنظام العالمي الجديد .

كما يجب التأكيد على التعاون الأمريكي العسكري والاستخبارات بين البلدين وبالمقابل على إسرائيل أن تتوخى أكبر قدر من ضبط النفس ، واتخاذ خطوات إيجابية لإعادة بناء الثقة بين واشنطن وتل أبيب ، وعدم المبالغة في تقييم استعداد الكونغرس لمساعدة إسرائيل في مسألة ضمانات القروض وإقامة المستوطنات الجديدة .

الخـاتمـة

يبقى المذهب العسكري السياسي الإسرائيلي عدوانياً فقد كان كذلك منذ نشوء دولة إسرائيل وسيبقى لأنه يخدم أسـاسـاً المصـالح العسكرية الإسرائيلية العليا ، والمجمع الصناعي العسكري الإسرائيلي ، ومصالح الصهيونية العالمية والإمبريالية .

كما أن تجسيد أحكـام هذا المذهب وتنفيذها عملياً يهدد أمن بلدان المنطقة واستقرارها ، ويشكـل عقبـة رئيسـة ، في طريق تحقيق السـلام العادل ، للقضية الفلسطينية ، لأن تجسيد هذا المذهب في الواقع العملي ، ممكن فقط إذا قدم دعم أمريكي لإسرائيل عسكرياً وسياسياً غير محدود إضافة للدعم الاقتصادي الحيوي .

لا غرو في أنّ الدعم الأمريكي لإسـرائيل يزداد عاماً بعد عام فمنذ نشوء الكيان الصهيوني وصل إلى إسرئيل من الولايات المتحدة الأمريكية وحدها أكثر من ٣٠٠٠ دبابة وألف مدفع وأربعة آلاف ناقلة مدرعة و ٢٠٠ حوامة . وفي السنوات الأخـيرة حصـلت إسـرائيـل أيضـاً على أكثر من ٧٠٠ دبـابة و ٤٠٠ مدفع و ١٠٠٠ ناقلة مدرعة وزهاء ٢٥٠ طائرة و ٢٠ قارباً صاروخياً وكميات كبيرة من الأسلحة الأخرى والتقنية العسكرية .

ثمة قاعدة ثابتة يرتكز عليها المذهب العسكري الإسرائيلي تقوم أساساً على مبـدأ القـوة والاحتفـاظ بالتفوق ، وتكريس الأمر الواقع . وإجماع كل الأحزاب الصهيونية على الفصل بين الحدود الآمنة والسلام. وتؤكد الحقائق التاريخية أنّ هذه الأحزاب تطبق مقولة يغال آلون « حدود آمنة قابلة للدفاع عنها دون سلام ، أفضل من حدود لا يمكن الدفاع عنها مع السلام » .

الفصل السادس

المذاهب العسكرية والنظام العالمي الجديد

١

المذاهب العسكرية والنظام العالمي الجديد

اتسع النقاش الدائر حول النظام الدولي الجديد مؤخراً في كل الاتجاهات ، وبقراءات متباينة مفعمة بالقلق أو حافلة بالاطمئنان .

لقد قدم القرن العشرون لنا أنماطاً ثلاثة من الأنظمة العالمية إذا جاز التعبير :

أولاً : نظام دولي متعدد القوى متحدر من القرن التاسع عشر تلعب فيه دول أوروبا الغربية مركز الثقل ، إلى جانب قوى ناشئة كاليابان وأمريكا ، وعدة الصراع التفوق الصناعي ، وبالتالي التقنية العسكرية .

ثانياً : مع ظهور النظام الاشتراكي من خلال نظام الحزب الواحد ، وكان أهم ما ميز هذا الوضع بروز الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو .

ثالثاً : النظام الرأسمالي من خلال التعددية الحزبية ، وكان أهم ما ميز هذا الوضع أيضاً بروز الولايات المتحدة وحلف الأطلسي .

وكان أهم ما ميز القرن العشرين تدهور نسبي في موقع أوروبا الغربية وبروز الثنائية الأمريكية السوفياتية ، ولم يكن بوسع أحد الخروج جبرياً على هذه الثنائية « السوفياتية ـــ الأمريكية » في عالم بلغ فيه تدويل عمليات الإنتاج والتداول والاستهلاك والفكر حدّه الأقصى . كما أن حاجات الاستقطاب السياسي والاقتصادي والعسكري العالمي التي استدعت مؤسسات فوق قومية « الأطلسي ـــ وارسو » استدعت في ميدان الاقتصاد نشوء إطارات فوق قومية ، أبرزها بلا شك السوق الأوروبية المشتركة . وبالمقابل برزت بوادر تفكك وأزمات في المعسكر الاشتراكي على جرعات « تشيكوسلوفاكيا ١٩٦٨ ـــ بولونيا ١٩٧١ و١٩٧٧ وبعدها ... إلخ » وبصرف النظر عن طبيعة هذه العمليات وعلتها ، فقد أدَّتْ إلى تفكك أوروبا الشرقية ، وبالتالي تفكك النظام الثنائي العالمي الذي ساد منذ مؤتمري يالطا وبوتسدام حتى مؤتمر باريس ١٩٩١ الذي أعلن نهاية الحرب الباردة . وقد تلقت هذه العملية دفعة أكبر ليس بزوال الرقعة الاشتراكية ، بل بتفكك الاتحاد السوفياتي إلى مكونات قومية جزئية في أكبر عملية يشهدها التاريخ المعاصر .

ويقفز للأذهان على الفور الاستنتاج بأنّ العالم أصبح أحادي القطبية قائماً على الهيمنة الغربية وبالذات الأمريكية ، وذلك بزوال الحد المقابل الذي كان يقيد حركتها بلا رادع .

لقد عاش الغرب متلاحماً تحت وقع الخطر الخارجي القادم من الشرق . وهذا أحد أسرار التلاحم الأوروبي ــ الأمريكي ، والياباني الأمريكي على الأقل من ناحية الحاجة إلى المظلة النووية الأمريكية . إن زوال هذا التهديد وهنا المفارقة ، قد أدى على غير قصد من أحد إلى فتح المجال للاستقلال الأوروبي عن الولايات المتحدة ، ونشوء اتجاه مماثل في اليابان . وبموازاة ذلك نجد أنّ الاستقطاب العسكري الذي جعل الولايات المتحدة القوة العسكرية الأولى يتعارض مع الاستقطاب الاقتصادي العالمي بقوائمه الثلاث : أوروبا ممثلة بألمانيا ، اليابان والولايات المتحدة .

إن النظام الدولي يقوم على الجبروت الاقتصادي ، والقاعدة الأساسية للتفوق العسكري وبالتالي النفوذ السياسي ، وإنّ الاستقطابات العسكرية اليوم لا تتوافق مع الاستقطابات الاقتصادية بل تتفاوت معها . ولعل أبرز تحولات النظام الجديد التي ما تزال تحولات أولية هي الاستقلال الأوروبي ، وتوسع إطار الوحدة الأوروبية مرشح للازدياد إلى ٢٠ دولة بموازاة ذلك ، ومع أنّ أوروبا الشرقية فقدت وزنها الدولي إلى حد كبير فإنها مرشحة في فترات قادمة للاندماج في أوروبا الغربية جزئياً . واندماج بعض أجزائها الأخرى في منطقة الشرق الأوسط ، وينظر بعض المراقبين إلى دول أوروبا الشرقية وبعض دول الكومنولث الجديد الساعية إلى الاندماج في المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، والمجتمع الأوروبي كأنها حصان طرواده الذي سيؤدي إلى إضعاف إمكانيات أوروبا الاقتصادية واستمرار تبعيتها لأمريكا .

لقد بدأت الولايات المتحدة حربها الباردة ضد الشيوعية في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة . ومن بنود هذه الحرب تبلورت أشياء وأمور كثيرة منها « سياسة الاحتواء ــ حلف شمال الأطلسي ــ مشروع مارشال ــ الحرب الكورية ــ موجة المكارثية ... إلخ » .

وفي منتصف السبعينيات بلغت ذروة الطروحات الأمريكية تحت سؤال لماذا انهزمت أمريكا في فيتنام ؟ ومن هذه الطروحات ارتسمت معالم جديدة في السياسة الخارجية الأمريكية منها « عدوان حزيران ١٩٦٧ على الأمة العربية » ــ وإلغاء ارتباط الدولار الأمريكي بغطاء ثابت من الذهب ــ والانفتاح الأمريكي على الصين ــ والاتفاقات الأولى مع الاتحاد السوفياتي للحدّ من التسلح ، ثم تصعيد سباق التسلح من جديد .

وبرز في التسعينيات السؤال الجديد : من يرث الاتحاد السوفياتي في أوروبا الشرقية ، حيث تطور إلى سؤال جديد آخر بعد حرب الخليج وهو من يرث العالم ؟

وتطرح الوثيقة التي سربتها وزارة الدفاع الأمريكية أخيراً إجابة أولية متكاملة داخل العقل الأمريكي تتضمن باختصار أنّ على الولايات المتحدة أن تكون بمفردها التي ترث العالم .

فأولاً : يستهدف هذا التفكير الجديد أن تحتكر الولايات المتحدة لنفسها كل مجالات التكنولوجيا النووية .

وثانياً : المطاردة الأمريكية لبعض دول العالم الثالث بحجة خطر التسلح النووي كما حدث في كوريا الشمالية والعراق والجزائر وإيران وليبيا ... إلخ .

وثالثاً : إلغاء فكرة الأمن الجماعي بهدف قيادة العالم ، في ظل تغطية جماعية دولية لهذه القيادة ، وذلك من خلال إلزامات والتزامات تفرضها السياسة الأمريكية أينما تشاء ، ووقت ما تشاء وكمثال على ذلك .

- تسليم عدد من المواطنين الليبيين إلى السلطات الأمريكية لتقديمهم للمحاكمة بحجة تورطهم في إسقاط الطائرة الأمريكية فوق لوكربي .
- نسف محطة كهربائية في العراق بحجة أنها تخدم العودة إلى التسلح .
- محاولة اعتراض سفينة كورية بحجة أنها تحمل أسلحة ومعدات إلى سورية وإيران .
- إلزام فرنسا التوقف عن دعم مزارعيها بحجة أنّ هذا يضايق المزارعين الأمريكيين .
- إلزام اليابان شراء حصة محدودة من السيارات الأمريكية ، بحجة تصحيح العجز التجاري الأمريكي .
- وإلزام تشيكوسلوفاكيا إغلاق مصانعها الحربية ، بحجة أنها يجب ألاّ تنافس صناعة السلاح الأمريكي وعدم تزويد الدول المتورطة في صراعات عسكرية بأسلحة جديدة .

ورابعاً : ورغم انتهاء الحرب الباردة فإنه لا يزال على جمهورية روسيا الاتحادية أن تتقلص عسكرياً في آسيا .

وخامساً: وتحت شعار حقوق الإنسان الذي طرحته الولايات المتحدة فإنه يصبح من الضروري السماح لملايين اليهود السوفييت بالتدفق إلى فلسطين المحتلة ، وبالمقابل عدم ضرورة الإفراج عن آلاف الفلسطينيين المعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي .

إنّ فكرة احتفاظ الولايات المتحدة بمكانة القوة العظمى المنفردة في العالم هي في الأساس فكرة اقتصادية ، وإن كانت تحت الحماية العسكرية ، أو بالأحرى تحت حماية التفوق العسكري والولايات المتحدة تستخدم حرب الخليج « إنجازات ونتائج » كنقطة انطلاق إلى تصور أمريكي لعالم ما بعد الحرب الباردة ، حرب تشكلت من ثلاثة عناصر « القيادة الأمريكية ـــ وبصمة الأمم المتحدة على أساس الموافقة ـــ والتمويل السخيّ لمن له مصلحة في ذلك » .

لكن المشكلة هنا هي أنّ حرب الخليج لا تمثل سوى حالة استثنائية . والتصور الأمريكي

يريد أن يجعل من هذه الحالة الاستثنائية قاعدة لصياغة العالم الجديد وقيادته .

إنّ انهيار الاتحاد السوفياتي ليس نهاية التاريخ ، وإنما هو نهاية حقبة وبداية أخرى . وهذا شيء طبيعي في العالم الذي نعيش فيه ، إذ حينما تحدث واقعة كبيرة فإن الثوابت التي سبقتها تتغير والقوانين التي حكمتها تتبدل ، فسقوط الشيوعية أنهى الحرب الباردة دون استخدام الحرب الساخنة ، كما حدث دائماً في ظروف سابقة ، وأخذ العالم يبحث عن الاستقرار المنشود والسلام الدائم ، كما حدث في الماضي عقب انتهاء الحرب النابليونية وهزيمة نابليون في واترلو . فقد تمت محاولة في مؤتمر فيينا نجحت في فرض سلام المئة عام وكما حدث في الحرب العالمية الأولى ومعاهدة شامبين ، وفي الحرب العالمية الثانية ومعاهدة باريس .

وحتى بعد انتهاء الحرب العالمية الباردة قامت حرب محدودة في الخليج في عملية عاصفة الصحراء ، فقد وجه الرئيس الأمريكي بوش خطاباً للعالم أكدَّ فيه بداية نظام عالمي جديد .

إذن لقد سقط النظام العالمي الذي تحكمت قوانينه أيام الحرب الباردة ، والتي اعتمدت على توازن القوى بين الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفياتي ، وعلى نظريات الردع الشامل ، والردع المتدرج وسيناريوهات الحربين ونصف ، والحرب ونصف .

وانتهاء الحرب الباردة معناه الواضح هزيمة الاتحاد السوفياتي كدولة ، وسقوط الشيوعية كعقيدة . وما حدث خطير ولا شك مثل غيره من الأحداث العالمية الكثيرة السابقة . والنتيجة الطبيعية لقيام مثل هذه الأحداث أن العالم « أنظمة وعقائد » يجد نفسه أمام حالة شك وعدم وضوح ، وهو يحاول أن يرسم طريقه وسط الظروف المتغيرة .

وقد اعتمد الصراع في الحرب الباردة على المهارة في استخدام القوة لمنع المواجهة المباشرة بين القوتين العظميين في ما نسميه بالردع ، أي استخدام القوة في حالتي إطلاق الحرب وإنهائها . وهذا يثبت القول المتعارف عليه بأن للقوة تأثيراً كبيراً سواء استخدمت في حالة السكون « أي الردع » أو في حالة الحركة « أي القتال » .

إذن فإن للقوة دوراً كبيراً وهاماً وفاعلاً في الوقت الراهن ، وهي ستشكل عاملاً أساسياً في بناء النظام العالمي الجديد .

ونحن بدورنا نتساءل : ما دور القوة في ممارسة الدبلوماسية ؟
وما دور القوة في الصراعات الإقليمية ؟
آخذين بالاعتبار أنّ الصراع ليس هو القتال ، فوسائل الصراع متعددة ، وتشمل كلّ إمكانيات الدولة وهو ما يسمى القدرة ، أما القتال فوسيلة القوة العسكرية .

وقد يكون العالم مقبلاً على العيش في حالة سلام واقعي ، وليس في حالة سلام كامل ، لأنّ السلام الكامل هو اختفاء الصراعات كلية بين العائلة الدولية وهذا مستحيل بينما السلام الواقعي هو الذي يعترف بوجود التناقضات بين الدول مع محاولة حلّها قبل أن تتفاقم باستخدام جميع الوسائل عدا القوة المسلحة « القوة » .

وهذا يعني أنه في العقود المقبلة سيتركز الاهتمام أكثر بفن إدارة الأزمات ، منعاً لحدوث مواجهاتٍ عسكرية وهنا يمكن القول إنّ العالم سيختار إحدى الطرق التالية لبناء نظامه الجديد :

الأول : الأمن العالمي الجماعي كما حصل في عملية عاصفة الصحراء في منطقة الخليج العربي .

الثاني : الهيمنة من قبل دولة كبرى تمتلك قوة عسكرية مؤثرة ومتفوقة ، وليس لها منازع .

الثالث : توازن القوى هو الطريق التقليدي الذي سار عليه العالم منذ بداية الكون .

ولا شك أنّ الولايات المتحدة ستقوم بدور فاصل في تحديد الطريق ، ولكنها لن تكون مطلقة الحرية تماماً في اختيار الطريق ، إذ يتوقف هذا أيضاً على عوامل كثيرة أهمها :

- دور أوروبا في بناء النظام الدولي الجديد .
- دور الكومنولث الروسي .
- دور العملاقين المحتملين الجديدين اليابان والصين .
- دور العرب في منطقة الشرق الأوسط ، كأمة وأنظمة وحلّ الصراع العربي ـــ الإسرائيلي .

إنّ حدوث الأزمات شيء طبيعي ، ولا عالم دون أزمات صغيرة أو كبيرة ، خاصة في ظل تضارب المصالح ، وفي ظل تطبيق المبادىء ، وفي ظل غرور القوة المتفوقة ، لأن الشعور بالقوة له تأثيره الحاسم في اتخاذ القرارت ، وهي ـــ أي القوة ـــ عامل محايد ولكن إذا ما شعرت بتعاظمها وامتداد حجمها انطلقت من عقالها ، لأن لها صفة الانتشار ، ولا تتوقف إلاّ إذا واجهتها قوة أخرى أقدر منها لتوقفها عن التوسع أولاً ، ثم لتجبرها على الارتداد من حيث انطلقت ثانياً .

فهل يعود العالم من جديد إلى طريق توازن القوى ، لكن مع اختلاف كبير في مفهوم هذا التوازن قبل وبعد انتهاء الحرب الباردة ؟

إنّ القوة المطلقة لعالم اليوم هي القوة الأمريكية المتطورة . فهل ستهب رياح التهديد لتحقيق التوازن من الكومنولث الروسي الحالي في ظل تصاعد مشاعر القوميات ، وتحلل القوة المركزية وتفككها ، ووجود قوة عسكرية متلاحمة ، ولو كانت في ظل قيادة سياسية ضعيفة ، وفي ظل الخوف من الانتشار النووي ، وتفكك السيطرة على الأسلحة الاستراتيجية .

والتهديد الآخر تهديد ناتج عن تكتلات اقتصادية متعددة « الكتلة الأوروبية » ونواتها

ألمانيا . والكتلة الآسيوية رنواتها الصين واليابان . والكتلة النامية التي تختزن مصادر الطاقة والمواد الخام مما يدفعها إلى التنافس الذي يتطلب القوة لحمايته ، وتسهيل مروره إلى الأسواق العالمية .

بانتهاء الاتحاد السوفياتي وبتغير أقطاب الصراع الدولي بدا أنّ هناك صراعين أحدهما بين الولايات المتحدة واليابان على حوض المحيط الهادي وشرقي آسيا ، والثاني بين الولايات المتحدة وألمانيا ومن خلفها أوروبا على دول حوض البحر المتوسط والشرق الأوسط وأوروبا .

وربما كانت هذه الصراعات لم تصل بعد إلى الحد الذي وصلت إليه الصراعات السابقة بين موسكو وواشنطن ، كما أنها لم تخرج بعد على السطح كما كان الأمر بالنسبة إلى سابقاتها في الحرب الباردة . إلاّ أن الصراعات الجديدة تتسم بكثير من الحدة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي .

وعلى سبيل المثال لا الحصر إقدام ألمانيا على توثيق علاقاتها بتركيا على مختلف الصعد ومنها العسكرية ، حيث سعت بون إلى المزيد من تعزيز العلاقات . وهذا ما جعل ألمانيا إلى جانب الولايات المتحدة على رأس الدول التي ترتبط تركيا بها بعلاقات مميزة .

وإنّ أحداً لا يستطيع أن يتجاهل حجم الصراعات الدائرة في أوروبا ، خاصة بين واشنطن وبون ، وكان الخلاف الحاد حول مشروع إقامة جيش ألماني ــ فرنسي أو جيش أوروبي من أبرز الدلائل على حدة تلك الصراعات . إذ وصل الأمر بالرئيس الأمريكي جورج بوش إلى حد تهديد حلفائه في أوروبا علانية .

ويقول دبلوماسيون إن ألمانيا وحلفاءها في أوروبا اتفقوا ضمنياً على عدم المطالبة بانسحاب القوات الأمريكية من أوروبا ، خاصة أنه لن تعد هناك حاجة لبقاء هذه القوات بعد انهيار المعسكر الاشتراكي ، وذلك من أجل استمرار تكبيد الاقتصاد الأمريكي عبء الإنفاق على هذه القوات ، والذي يقدر بأكثر من خمسين مليار دولار سنوياً ، ناهيك عن رفض الأوروبيين زيادة حجم مساهمتهم في تمويل بقاء هذه القوات .

إن المتغيرات الدولية التي حدثت في السنوات القليلة الماضية لم تنته بعد ، والزلزال الكبير الذي ضرب عدداً من الدول والأنظمة لا يزال يولد مزيداً من النتائج المليئة بالتبدلات الخفيفة والحادة . والصحيح في هذا الموضوع أن الإفرازات الناتجة حتى الآن تكفي لإصدار أحكام أولية على طبيعة المتغيرات الإقليمية والدولية ، ورسم صورة مبدئية لنظام العالم الجديد الذي سيطبق حكماً على منطقتنا ، وله بعض التصورات غير المتفائلة :

١ ــ الصورة ليست وردية بالنسبة للأمة العربية على الصعد كافة الاقتصادية والسياسية والعسكرية . فالعرب مدركون تماماً أن النظام الدولي الجديد له لون واحد وطعم واحد ،

ومضمون واحد ويسعى إلى إدخال العرب في دهليز معتم بعيد عن انبعاث قومي مضيء ، ضحى العرب من أجله بالكثير للوصول إلى تحقيق أهدافهم العادلة ، وإلى إثبات وجودهم الحضاري والتاريخي .

٢ ــ الصهيونية وفي المقدمة إسرائيل هي المستفيدة من التغييرات الدولية من حيث الاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة ، وإفشال مساعي تحقيق السلام العادل في المنطقة ، واستيراد المزيد من المهاجرين الجدد واستبعابهم .

٣ ــ فرض حظر شديد على العرب لمنعهم من امتلاك أسباب القوة واستيراد الأسلحة وتحديثها ، في الوقت الذي يقف النظام الدولي الجديد إلى جانب إسرائيل مستغلاً ضعف العالم ، وغياب الشرعية الدولية العادلة ، والقانون الدولي .

٤ ــ لقد أحدثت الوثيقة التي أعلنتها وزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون أصداء دولية عميقة وبخاصة لدى دول العالم . لأن بنود هذه الوثيقة كانت أكثر تحديداً ووضوحاً للدور الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية في المرحلة الراهنة ، ولأن الوثيقة كانت الأولى التي تتحدث بصراحة عن الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في النظام العالمي الجديد ، والتي ترفض مفهوم الأمن الدولي الجماعي الذي ساد العالم بعد الحرب العالمية الثانية ، وتطالب بمنع إقامة بنية أمنية أوروبية ذاتية لا تعتمد على الولايات المتحدة . ولأنها ترفض المنافسة في هذا المجال مما يشير إلى حقيقة واقعة وهي انفراد الولايات المتحدة بالقوة العسكرية ، وبالتالي أن تكون الحلول اللازمة للقضايا الدولية حلولاً أمريكية .

إنّ هذا يدفع إلى تساؤلات عديدة أهمها :

ــ ما هو هدف الولايات المتحدة ، وما هو توجهها المعلن لحل المشكلات الدولية ؟

ــ هل تخلت الولايات المتحدة عما سبق أن مارسته بنجاح في كسب حرب الخليج ، وهو أسلوب المشاركة الدولية السياسية والعسكرية والمالية في هذه الحرب ، حتى بلغ عدد الدول المشاركة ٢٨ دولة ؟

ــ هل تسعى الولايات المتحدة إلى تطبيق الشرعية الدولية في حل بعض المشكلات الدولية وليس كلها ، بهدف تخفيف الأعباء الاقتصادية والعسكرية عن كاهل الولايات المتحدة التي تعاني من ضائقة اقتصادية أصبحت تمثل مشكلة أساسية داخلية يعاني منها المجتمع الأمريكي ؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات قد تحتاج إلى تحليل استراتيجي لتحديد أبعاد التوجهات الأمريكية المعلنة والمستورة . وعنوان هذا التحليل أن الولايات المتحدة أعلنت وبوضوح في هذه

الوثيقة أنها القوة الوحيدة في العالم والقادرة على حفظ النظام الدولي الجديد ، وعلى حماية المصالح الأمريكية الحيوية في الكرة الأرضية ، بعيداً عن ركائز النظام المتمثل بالمنظمة الدولية ، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ، وخلو الساحة الدولية من قوى قادرة ، عدا بعض القوى الأوروبية الصاعدة ، واليابان والصين .

ولعل أهم ما يلفت النظر في الوثيقة الأمريكية التي تحدد الدور السياسي الاستراتيجي للولايات المتحدة في النظام الدولي الجديد صدورها عن البنتاغون الذي يمثل المؤسسة العسكرية الأمريكية وقيامها على الفكر العسكري الاستراتيجي في المقام الأول ، وهي تتحدث عن مفاهيم الهيمنة الأمريكية من خلال القوة العسكرية المطلقة ، وفي الوقت نفسه تحدد الدور الأساسي الذي يجب أن تلعبه القوة العسكرية الأمريكية في تطبيق السياسة الخارجية الأمريكية .

وذكر البيان الذي أصدره البنتاغون الأمريكي لتفسير الوثيقة أن الولايات المتحدة لا تريد القيام بدور الشرطي الدولي ، ولكنها متمسكة بأن تلعب دوراً قيادياً في العالم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة . ولذلك يتعين عليها المحافظة على الدور المهيمن ، والإبقاء على القدرات العسكرية الأمريكية على أعلى مستوى .

إن تعبير المصالح الحيوية هو الاصطلاح التقليدي الذي تستخدمه الاستراتيجية الأمريكية في توصيف المسائل ذات الأهمية الخاصة من وجهة النظر الأمريكية التي يتحتم حمايتها والدفاع عنها ولو باستخدام القوة العسكرية . وما يتطلبه ذلك من احتفاظها بقدرتها على الردع الفوري لأي تهديد ، والتالي لا بد أن يستمر امتلاكها لقوة ردع نووية ، فضلاً عن قوات أمريكية تنتشر في مواقع متقدمة ، قادرة على منع أي قوى معادية تحاول السيطرة على مناطق تعتبرها حيوية « كمنطقة الخليج مثلاً » .

وبالطبع فإن هذا يتطلب العمل على تأمين طرق الملاحة البحرية والممرات المائية اللازمة لمرور القوات البحرية بالإضافة لوجود أجواء دولية مفتوحة للطيران الحربي الأمريكي . لذلك وفي ضوء هذه المعطيات التي تطرحها الاستراتيجية الأمريكية نجد أنّ الدعوة لتقليص القوة العسكرية الأمريكية أمرٌ يتناقض مع متطلبات هذه السياسة . فالخطط التي وضعها البنتاغون الأمريكي للاحتفاظ بقوات أساسية في أوضاع متقدمة وأمامية تكون على درجة عالية من الاستعداد ، وقوة التسليح ، وخفة الحركة الاستراتيجية لمواجهة أي أحداث إقليمية طارئة تقع في بعض المناطق الحساسة في العالم ، وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص .

هذه الخطط من الصعب التصور بأن هدفها هو مواجهة إحتمال التدخل في أحداث إقليمية معينة ، بل تدفع إلى القول إن هدفها العام يمتد إلى مواجهة بعض القوى الدولية الصاعدة التي قد

تنافس أمريكا في صياغة وتطبيق النظام الدولي الجديد .

إذن فالقدرة العسكرية تشكل المرتكز الأساسي للنظام العالمي الجديد ، وهذه القدرة لا تكمن فيما تمتلكه الولايات المتحدة حالياً ، أو فيما يحتمل لها أن تُطوِّره في المستقبل ، بقدر ما يعتمد على تجريد الآخرين ، وبالمقدار ذاته من مصادر قدرتهم العسكرية المختلفة .

لذلك حرصت الإدارة الأمريكية من خلال التطور المتسارع للتقانة على ربط أجزاء العالم المتناثرة برابطة قوية . ويفسر ذلك حرص الولايات المتحدة على تطوير مشروع حرب الكواكب ، فهذا المشروع علاوة على استخداماته العسكرية في مجال حرب الأسلحة الصاروخية ـــ المتوسطة المدى والعابرة للقارات يؤمن ربط أجزاء العالم بعضها ببعض بشبكة مركزية قوية للرصد والاستطلاع والإنذار وللاتصالات . وقد جرت تجربة هذه الشبكة في مناسبات عديدة ، مما شجع على تحسينها وتطويرها . وصحيح أنّ احتمال التراشق النووي قد تراجع إلى حد بعيد ، غير أن الإدارة العالمية تتطلب وجود نظام قوي وثابت للإدارة والسيطرة ، ولا يعني ذلك سيطرة عسكرية بقدر ما يعني سيطرة على الأحداث في وقت مبكر ، مما يسمح باتخاذ القرارات العسكرية المناسبة في المكان والزمان المناسبين .

ولتأمين استمرارية الدور الأمريكي فإنّ واشنطن ستسعى إلى اتخاذ كل الإجراءات وتسخير كل الإمكانيات المتاحة ، من أجل منع أي طرف دولي من تحقيق توازن بالقوة مع القوة الأمريكية ، حيث يمكن توقع تنفيذ الأعمال الأساسية التالية :

- تصعيد نشاطات مراكز البحوث العلمية لتطوير التكنولوجيات المتقدمة وحجبها عن باقي الدول ، ومن ثم الإفراج عن الأجيال السابقة لبيعها ، بعد أن تصبح غير مؤثرة على سياق التفوق الأمريكي المطلق .
- مراقبة نشاطات الدول كافة بوسائل الاستطلاع المختلفة ، لكشف أي تطور يهدد التفوق الأمريكي . ومن ثم تدميرها أو شلَّها عن العمل باستخدام كل الوسائل ، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن وتطبيقها بالقوة .
- استقطاب الكفاءات العلمية من أنحاء العالم .
- الإمساك بمصادر المواد الاستراتيجية والسيطرة على أسعارها ونظام الإمداد بها .
- مراقبة وتحجيم القدرات العسكرية للدول في الحدود التي تراها مناسبة .
- السعي لإجهاض التكتلات الاقتصادية في أوروبا والشرق الأوسط ، والشرق الأقصى وتخفيض الفائض الاقتصادي لدى الدول المتطورة ، من خلال خلق الأزمات المالية والاقتصادية والأمنية .

- اختلاق الأعداء الجدد ، والطلب إلى الدول ، المساهمة في الإعداد للمواجهة .
- خلق أنظمة حكم فيما وراء البحار تعيش ضمن مناطقها الإقليمية ، وتنفذ سياسات أمريكا لتحقيق أهدافها المخططة بشكل غير مباشر .

إن البحث عن المسببات الحقيقية لظهور بوادر التغيير في بنية الخارطة الجيوسياسية للعالم يجب أن ينطلق من تراكم التناقضات التنافرية في بنية النظام القديم ، والتي نمت ونضجت مع نمو ونضوج هذا النظام ، كما يجب البحث عن هذه المسببات في تلك التغييرات النوعية والدرامية التي حصلت في بنية أحد ركائز النظام العالمي القديم الأساسية في الاتحاد السوفياتي ، وأوروبا الشرقية ، بسبب ظهور سياسة البيروسترويكا والغلاسنوت والتخلي عن البنى التي سادت عقوداً طويلة .

لقد انتهت الحرب العالمية الثالثة قبل أن تبدأ ، وخرج الغرب من هذه الحرب منتصراً دون أن يطلق رصاصة واحدة . ووصل العالم إلى وضع طالما حشد الغرب ، للوصول إليه ترسانات ضخمة من الأسلحة ، ومجموعات كبيرة من مذاهب عسكرية مختلفة ومتنوعة ومتطورة ومن ايديولوجيات وسياسات .

وكما في نهاية كل حرب عالمية لا بد من إعادة تقسيم العالم ،لا سيما أن التغييرات أصابت معسكراً واحداً دون الآخر . والتحولات البنوية بقيت مقتصرة على هذا المعسكر دون أن تؤدي إلى تحركات مماثلة في البنى الأساسية للمعسكر الآخر ، وفي نمط تفكيره ، ونظام تعامله مع العالم .

ولا شك أنّ التحولات السريعة التي يشهدها عالمنا ، والتي طرأت على الواقع الدولي سيكون لها انعكاس نوعي ومباشر على التصورات الجيوسياسية للعالم . ولا شك أن المبادىء والأسس التي بنيت عليها هذه التصورات تتغير تغيراً نوعياً رغم ثبات الثوابت والأهداف النهائية لهذه التصورات ، وهي الثوابت التي تشكل نمط تفكير القوى العظمى الرأسمالية وأسلوب نظرتها إلى العالم .

- إن الثابت الأول في التصورات الجيوسياسية لعالمنا المعاصر هو النظرة الغلوبالية « الكونية » إلى العالم ، والمفهوم الكوني يمثل محور الجيوسياسية كنظرية ، وكعلم نشأت في أفكار راسل وماكيندر وماهان وغيرهم ، وتركزت على دراسة تأثير الأوصاف الجغرافية لمنطقة ما ، على نمط التطور القومي والثقافي والحضاري لهذه المنطقة وشكله . أي أن الجيوسياسة نشأت كعلم مناطقي وليس كوني .

وعلى الرغم من كل ذلك فإنّ نشوء هذا العلم في الدول الاستعمارية أدى إلى مزج المناطقية بالعالمية ، وإلى ظهور الكونية كسمة أساسية لكل تصور جيوسياسي ، سواء أكان هذا التصور هجومياً أم دفاعياً . والسبب في هذا المزج بين المناطقية والعالمية هو ظهور نظام اقتصادي عالمي مترابط رافق نشوء الرأسمالية في أوروبا ، مع كل ما في ذلك من توجهات استعمارية وإمبريالية ترتبط

ارتباطاً وثيقاً بالعملية الاقتصادية في المراكز الرأسمالية ، وتسعى إلى تأمين ما يدعى بالعامل الخارجي الهام للاقتصاد الوطني الرأسمالي .

إن التغيرات التي حدثت مؤخراً في النظام الدولي مع ما رافق ذلك من انهيار لتوازنات كانت قائمة ، ولبنيـة ثنائية القطب ، لن تغير من التزام القوى العظمى بالنظرة الكونية للعالم ، بل على العكس فإنّ مجرد انهيار التوازنات ينشط العامل الكوني في النظرية الجيوسياسية المعاصرة ، تماماً كما يكون الوضع الديناميكي أكثر إثارة للاهتمام مع الوضع الثاني الساكن نسبياً .

• الثابت الثاني في المشروع الجيوسياسي المعاصر هو الهدف الغائي والنهائي الذي هو من وجهة نظر كل قوة عظمى تأمين الموقع الأفضل في إعادة تقسيم العالم ، والسيطرة على أكبر قدر ممكن من الحلوى العالمية ، وإنقاص قدرة الخصم على مثل هذه السيطرة .

ومن الملاحظ أنَّ انهيار النظام ثنائي القطب سيزيد من أهمية هذا الهدف النهائي للتصورات الجيوسياسية المعاصرة .

• الثابت الثالث يتعلق بالصراع بين القوى العظمى كسبيل ضروري ووحيد في عملية التعامل الجيوسياسي مع العالم ، ومن المهم التأكيد أنّ هذا الصراع لا يظهر بصورة ساخنة ، بالضرورة بل هو في كثير من الأحيان متواجد في وسط عملية التفاهم بين القوى ؛ لأن التفاهم هو تعبير واقعي للصراع في إطار الحل الوسطي ، والمساومة التي لا تعني تخلي كل قوة عن مواقف الحد الأقصى ، وإنما تشـير إلى تنـازل مؤقت من جانب كل طرف عن مطـالب الحد الأقصى ، انتظاراً منه لظروف أنسب ، وترصداً لظهور إمكانات أفضل .

لذا فإن كل تفاهم هو تفاهم متوتر وليس مستقراً ، إذ أنه يخفي بين ثناياه صراعاً مستتراً ومستمراً . هذه الثوابت الثلاثة الأساسية ما زالت في صلب كل تصور جيوسياسي للعالم ، لكنها لا بد أن تظهر في المرحلة الحالية بأساليب جديدة ومتحولة ، وتكتسب مضامين تختلف عما كانت عليه في مرحلة سابقة ، وذلك لأن الثابت يقوم في الزمان عبر المتحول ، والمتحول يمثل في كل مرحلة أسلوب توضُّحِ الثابت ، وطريقة ظهوره ووجوده .

إنَّ انهيـار البنيـة ثنـائيـة القطب سيؤدي إلى تحول هام في بعض المفاهيم التي بنيت عليها التصورات الجيوسياسية في فترة الحرب الباردة ، ومن هذه المفاهيم المتحولة مفهوم التطويق كأحد أهم الأدوات الجيوسيـاسيـة في فترة الحرب البـاردة . وهذا المفهوم على ما يبدو لم يعد ذا فائدة كبرى ، على الأقل بالنسبة لتعامل الغرب مع الاتحاد السوفياتي سابقاً وأوروبا الشرقية ، ومن المعروف أنّ النظرية الجيوسيـاسيـة قسمت العالم بشكل غلوبالي إلى ثلاثة أقسـام انطلاقاً من الخصـائص الجغرافية والجيوسياسية لهذه الأقسام :

• القسم الأول : هو الهارتلاند ويضم تلك الكتلة البرية الآسيوية الأوروبية الهائلة ،،والتي نشأ فيها النظام الشيوعي « الصين ـــ الاتحاد السوفياتي ـــ أوروبا الشرقية » وهوالقسم الذي كان لا بد من تطويقه ، منعاً له من الخروج إلى المياه الدافئة في المتوسط والأطلسي والهندي والهادي .

• القسم الثاني : هو القسم الهام الذي يدعى بالريملاند « أراضي الحافة » وهي تلك المنطقة الممتدة من النرويج شمالاً وحتى جنوب شرقي آسيا جنوباً . ومن أهم خصائصها أنها تقع على شواطىء البحار الهامة ، وتحيط بالهارتلاند من كل جوانبها باتجاه البحار الدافئة .

• القسم الثالث : هو الحلقة الخارجية ، وتضم الأمريكيتين بشكل أساسي .

إنّ انهيار النظام الشيوعي في القسم الأول سيؤدي حتماً إلى تخلي النظرية الجيوسياسيةالغربية عن المفهوم الأول وهو التطويق كأحد أهم أدواتها وأساليب تفعيلها ، والمتحول الثاني يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمتحول الأول ، ويتعلق بالتخلي عن سياسة الأحلاف العسكريةالتقليدية ، بسبب التخلي عن سياسة التطويق « حلف ناتو ـــ الحلف المركزي ـــ حلف جنوب شرق آسيا » .

أما المتحول الثالث وهو بدء اضمحلال العامل السياسي ـــ الايديولوجي المبني على التقويمات المسبقة ، كرابط أساس وكعامل قاعدي في التكتل الدولي . وهو ما سيؤدي حتماً إلى تغيير نوعي في بنية العلاقات البنيوية لدول التحالف الغربي . وهذه العلاقات ستكون أقل تماسكاً ووحدة في تعاملها مع العالم ، لأنّ النظام العالمي سيتجه عاجلاً أم آجلاً نحو بنية متعددة الأقطاب والمصالح .

والمتحول الرابع في التصور الجيوسياسي للعالم هو انهيار التحالفات الدائمة والمستقرة نسبياً ، وظهور تحالفات جزئية ومتحركة ومؤقتة بين الدول ، وهذه البنية التعددية غير المستقرة للتحالفات ستؤدي إلى تسارع كبير في حركة المفاهيم والممارسات الجيوسياسية ، في منظور الدولة العظمى .

والمتحول الخامس هو متحول هام جداً ، يتعلق بانهيار الحالة الراهنة كإطار ضروري للواقع الجيوسياسي للعديد من المناطق ، كما سيؤدي ذلك إلى ظهور حركة سريعة وحادة نحو التغير الفعلي ، على حساب الوضع الحقوقي للعديد من المناطق في العالم .

وفي الحقيقة فإن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية شهدت تغيرات فعلية في الحدود السياسية على الأرض ، لكن هذه التغيرات اقتصرت على العالم الثالث .

وفي غالب أحيانها تثبتت على أساس مفاهيم الحرب الباردة ، لكن أوروبا حافظت على الوضع الراهن بشكل دقيق حتى ظهور التغيرات الجديدة ؛ فاندفعت معها عملية تغير نوعية في الخارطة الجيوسياسية للعالم ، قد تؤدي إلى حل مشاكل دولية معلقة ، وإيضاً إلى ظهور مشاكل جديدة .

أمّا المتحول السادس فهو انقاص دور العامل العسكري في إطار تحديد عوامل القوة الدولية ، ونموّ دور العامل الاقتصادي في هذا الإطار ، مع كل ما يتضمنه ذلك من ظهور قوة جديدة تحاول أن تعمل ، وتؤثر في السياسة الدولية بشكل مستقل نسبياً « ألمانيا ـــ اليابان » خارج نطاق التحالفات الايديولوجية والعسكرية المنضبطة تماماً ، ويكون لها تصورات جيوسياسية قد تختلف عمّا عند حليفاتها السابقات من تصورات .

فعالمنا ما زال في معمعة التحول والتغير والاحتمالات عديدة ومتناقضة تتزاحم للخروج على مسرح التاريخ البشري ، وتتبلور هذه الاحتمالات في اتجاهين يتنازعان البقاء :

ـــ اتجاه يحاول إعادة بناء النظام أحادي المركز على أنقاض النظام ثنائي القطب .
ـــ واتجاه آخر يعمل على توطيد أسس بناء نظام دولي متعدد الأقطاب ، وهو النظام الذي يبدو أوفر حظاً في الصيرورة ، لأنه يتفق مع منطق الحدث التاريخي الراهن .

أدّت التبدلات والمتغيرات الدولية العميقة التي حدثت في العالم إلى نشوء أوضاع معينة صبت جميعها في قناة استئثار الولايات المتحدة بالقرارات الدولية ، بما فيها قرارات الشرعية الدولية . وهذا يعني صياغة أوضاع إقليمية تؤمن مجالاً حيوياً لمصالحها .

فغياب عنصر التوازن من نظام عالمي سيقود بالضرورة إلى تقسيم تعسفي للعالم بين قويّ يقود ويفرض مشيئته ، وعالم مستضعف يقاد تحت ضغط القوة . وفي حال كهذه يصبح العالم الضعيف محكوماً بالتبعية للعالم القوي ، أو محكوماً بالتهديد الدائم ، إذا ما أراد الاستقلالية وتجسيد ذاته . وهذا الوضع يشكل خروجاً قسرياً عن روح الشرعية الدولية في الحفاظ على كيانية الشعوب والأمم ودولها واستقلالها ، عملاً بميثاق الأمم المتحدة الذي يشكل المعيار الأساسي للشرعية الدولية .

وقد أثبتت التجارب للوضع الدولي الراهن أنّ معيار الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة ، في معالجة القضايا الإقليمية والدولية يتم وفق مكيالين ، وعلى أساس من ازدواجية في الواقع تنبت من المصالح الأمريكية خاصة والغربية عموماً ، لا من دافع البحث عن حلول موضوعية وجذرية وعادلة لهذه القضايا .

وعلى سبيل المثال لا الحصر فحين بدأت لحظة معالجة قضية الصراع العربي ـــ الإسرائيلي ، وتم طرح المبادرة الأمريكية ، والجهود المرافقة لها ، والتجاوب العربي الإيجابي مع السلام العادل وأسسه ومتطلباته ، وفق ما أقرته الشرعية الدولية ، تمردت إسرائيل على الإدارة الدولية ، وعلى الجهود الأمريكية ، ووضعت الشروط التعجيزية ، وأعلنت أنها لن تتخلى عن شبر واحد من الأراضي العربية المحتلة ، بل جاهرت أكثر بأحلامها المريضة ، أحلام التوسع وإقامة إسرائيل الكبرى . وعلى مدى جولات المحادثات التي جرت لم تحقق هذه المحادثات أي تقدم ، نتيجة التعنُّت الإسرائيلي . فماذا

فعل النظام العالمي الجديد ، والقطب العالمي الواحد لمجابهة العصيان الإسرائيلي والتمرد السافر ؟

لقد بدا واضحاً غياب الإجراءات الدولية ضد إسرائيل ، بل ظهر من يقول إن القرارات الدولية التي تصدر عن مجلس الأمن ملزمة للجميع باستثناء إسرائيل .

فهل يعقل أن يكون قرار لمجلس الأمن الدولي ملزماً ، وقرار آخر غير ملزم ، حين يتعلق الأمر بإسرائيل ؟ لقد أصبحت ازدواجية المعايير إحدى السمات البارزة لما يسمى بالنظام العالمي الجديد ، ولم يعد خافياً حقيقة الكيل بمعايير مزدوجة ، واستغلال متغيرات العالم ، وما يسمى بنظامها العالمي الجديد ، في اتجاه عزل الأمة العربية ، وتجريدها من حقوقها ، ومنعها من امتلاك وسائل الدفاع عن وجودها القومي وحقها في الحياة .

والأمر الواضح تماماً أنّ إسرائيل هي المستفيدة الكبرى من الأوضاع الجديدة وتطوراتها . لأنَّ كلّ المخططات المعادية للأمة العربية ترسم وتنفذ لمصلحة إسرائيل .

إنّ العداء السافر للأمة العربية ليس جديداً ، ولكن الجديد في الأمر الحِدَّة التي يتسم بها هذا العداء ، ومحاولة إلباسه لباس الشرعية الدولية .

لقد كان مبدأ حق تقرير المصير ، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، من جملة المبادىء التي اعتنقتها الشعوب ، وسعت إليها بكل جهد مستطاع في كل العصور والأزمان ، ولكن القويّ راح يتدخل في مصائر الضعيف عنوة . وبذلك بدت قصة التدخل في الشؤون الداخلية ذات جوانب متعددة ووجوه متباينة ، فلئن كانت الدول الغربية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة تستغل ورقة الديمقراطية ، أو ورقة الحريات ، أو ورقة حقوق الإنسان : أو ورقة التعددية الحزبية ، أو حتى ورقة الإرهاب وسواها من الأوراق ، فلأنها تعرف مدى تاثيرها في الشعوب المحرومة من هذه القيم والمبادىء والأسس ، وأنّ الاحتجاجات ضد استخدام مثل هذه الأوراق للتدخل ، ليس أكثر من ضجيج انفعالي ، محروم من أي مضمون ، إذ لم تعد الشعوب قادرة على قبول الحرمان من القيم الأساسيةالتي يتطلع إليها كل إنسان في الدنيا .

إنّ مسالة التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول الأخرى هي مسألة نوعية بحيث يصعب تحديد حدود لها أو ضبطها بصورة قانونية ملزمة ، ولكن كيف يمكن ضبط عملية التدخل هذه ؟ من خلال مفاهيم سائدة محكومة بمجموعة من القيم والمبادىء مثل السيادة الوطنية والطموح القومي ... إلخ فالطرف الأقوى أو الذي يخطط للتدخل ، ويعمل له قد يصطدم بمعوقات كثيرة ، إذا ما كان لدى الطرف الآخر رصيد قوي من القيم التي تتعارض مع أهداف التدخل . لهذا فإن حرص الشعوب على تنمية رصيدها من القيم والفضائل الاجتماعية والوطنية والقومية والدينية هو بمثابة

الدرع الواقي للحد من أخطار التدخل الخارجي . وهكذا قد تأخذ استرتيجية التدخل شكل حرب حقيقية ، وصراع عنيف ، ولكن دونما إشهار للحرب الساخنة ، ولو أنّ هذه الحرب ليست مستبعدة تماماً ، بل إنها كثيراً ما ترسم ظلالها من خلال ذرائع التدخل . ومن خلال المراحل المتتالية لتطوير هذا التدخل .

ومن خلال المراحل المتتالية لتطوير هذا التدخل ، ونتيجة لذلك ، وكما تضيق حدود التدخل الخارجي ، أو تتسع عبر الصراع المستمر أو المتصاعد فإنّ وسائل التدخل تتطور ، وتتنوع ولعل من أبرز الوسائل التي مارست دورها بوضوح في السنوات الماضية « دبلوماسية التدخل بالوكالة » وهي البديل عن الحرب بالوكالة ، والتي استخدمت على نطاق واسع أيام الحرب الباردة . حيث تتطابق أساليب العمل السياسي وطرائقه مع أساليب العمل العسكري وطرائقه ، مع كل ما يتبع ذلك من أساليب العمل في المجالات والأنشطة كلها ، وعلى هذا الأساس دخلت عناصر جديدة في عدد من المذاهب العسكرية .

إن عصبة الأمم التي ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الأولى لتكون أول تنظيم عالمي لحل مشكلات العالم ، بالطرائق السلمية وعن طريق الحوار المتحضر لم تستطع حل أية مشكلة من مشكلات اصطنعتها الدول العظمى التي نظمت عصبة الأمم . مما أدى إلى انسحاب الدول منها وبالتالي انهيارها .

ويظهر أن الدول العظمى قد أفادت من التجربة السابقة ، فطورت أجهزتها ، وعملت على توسيع دوائر تخصصها ، ونوعت من أساليبها ، فأمكن لها الإسهام بدور أكبر في تنظيم العلاقات الدولية ، وفي معالجة المشكلات التي تبرز بين فترة وأخرى في إطار من الحلول التوفيقية .

وباتت المطالبة بأن تكون التنظيمات الدولية أكثر عدالة ، أو أكثر ديمقراطية ، أو أكثر حرية هي مطالبة مشروعة وقانونية ، ولا بدّ من الاستجابة لها .

لقد انسحب الخيار العسكري في التدخل الخارجي ، وتراجع إلى ما وراء التدخل السياسي والاقتصادي ولكن هذا الخيار بقي موجوداً ، وليس هناك برهان أكثر وضوحاً من البيان الذي صدر عن قيادة حلف شمال الأطلسي يوم ١٠ /٤ /١٩٩٢ حيث اجتمع رؤساء هيئات أركان الحلف في بروكسل للبحث في إعادة التنظيم الشامل لما بعد الحرب الباردة ، وتقرر إنشاء أسطول للبحر الأبيض المتوسط ، وذلك على ضوء أزمة حرب الخليج ، ولحماية الجناح الجنوبي لأوروبا .

إنّ مجرد إنشاء مثل هذا الأسطول هو برهان على نوايا التدخل والعدوان ، وهو إجراء لا مثيل له ، ولا حجة لإبرازه ،لا سيا بعد أن اتجهت دول العالم جميعها نحو تسوية أمورها بالطرائق

السلمية ، بما في ذلك مسألة الصراع العربي الإسرائيلي . وليس تنظيم هذا الأسطول إلاّ حالة إعلان حرب سافرة ضد الدول العربية منفردة أو مجتمعة . وبالتالي هو تدخل سافر في سياسة المنطقة واتجاهاتها الدبلوماسية .

إن عالم اليوم هو عالم تشابكت فيه المصالح بصورة مثيرة . وارتبطت في أقاليم العالم بعضها مع بعض بشبكات من الروابط غير المحدودة « سمعية وبصرية ومقروءة » برية وبحرية وجوية ، بحيث بات من المحال على أي قطر أو حتى مجموعة أقطار إحاطة نفسها بستار . وبالتالي فإن فكرة العزلة حتى ولو تبنتها واعتمدتها دول عظمى أو كبيرة هي فكرة قد تجاوزها الزمن ، وهي استطالة غير طبيعية لأفكار قديمة لم يعد لها مجال في عالم التطورات المثيرة والمتسارعة . ويجب حذفها من القاموس السياسي والعسكري على حد سواء .

إن القبول بخيار تطوير العلاقات الإقليمية ، أو حتى القارية والدولية عبر تبادل المساعدات المتنوعة ومنها التنمية الاقتصادية ، وقد أصبح خياراً إلزامياً لا مفرّ منه ، ولا بديل عنه . ولكن هذا الخيار لا يزيل في كل الحالات موانع التدخل الخارجي التي قد تكوت بدورها ضرورة حتمية ، بل أحد مقومات إعادة البناء والتطوير لكل التجمعات البشرية . ويتطلب ذلك على ما هو معروف تأمين وحماية الظروف المناسبة لتحقيق التوازن بين مسألة المساعدات المتبادلة من جهة ، وبين الحد من التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، من جهة ثانية . ويأتي عامل القوة الاقتصادية . والقوة السياسية ليمارس دوره في تحقيق هذا التوازن ، ويصبح لزاماً على كل تجمع بشري ، كبر أو صغر ، أنْ يعيد تنظيم أموره ، بحيث يأخذ من المساعدات ما هو ضروري لتطوير قدراته الذاتية ، في حدود الكفاية ، حتى لا يكون مضطراً للتنازل عن قيمه وفضائله التي تحفظ وجوده ، والتي تميز شخصيته وكيانه .

ولقد استوعبت معظم هذه الدول وشعوبها دروس الماضي سواء عندما خضعت لإرارة الاستعمار الغربي ، أو عندما اضطرت لأسباب متنوعة السير في نهج الاستقطاب الذي هيمن على عصر الحرب الباردة . لذلك راحت تسعى لاتخاذ كل ما هو ضروري من التدابير والإجراءات ، للحد من الأخطار الخارجية مهما كان نوعها ، أو مهما كان مصدرها .

ويمكن تلخيص النتائج الرئيسية للحرب الباردة إلى ثلاثة عناصر هي :

١ ـــ الاستقطاب الذي لم يسبق له مثيل في السياسة العالمية إيديولوجياً وجغرافياً .

٢ ـــ نزوع النزاعات العسكرية الإقليمية إلى التصعيد نحو الشكل ، أو الطابع السياسي .

٣ ـــ إنّ الخطر القابل للانتشار ، والخوف الذي يمس الشعوب يمكن أن يخرجها عن السيطرة في يومٍ ما ، مع احتمال وقوع الكارثة النووية .

ولكن انتهاء الحرب الباردة غيّر الوضع على نحو واضح . فقد انتهت هذه الحرب إلى سلام فاتر ، وبقي الطرفان المنتصر والمغلوب في صمت وتعتيم على الحقيقة ، ولو أن الحقيقة بانت بأنّ النصر كان للغرب .

وهكذا بدا أنّ انتهاء النزاع ولا سيما في ضوء النتيجة الأحادية الطرف غَيَّر على نحو حاد النتائج الأمنية الرئيسية الثلاث للحرب الباردة .

ـــ من ناحية أولى : نجد أن الاستقطاب استُبدل بحالة تفوق إحدى القوتين في المسرح الدولي وهي أمريكا .

ـــ **من ناحية ثانية : نجد أنّ النزاعات الإقليمية لم تعد تسبب إحراجاً على المستوى العالمي .**

ـــ من ناحية ثالثة : يحتمل أن يتحول الاهتمام السياسي العالمي إلى نواحٍ أخرى في الأمن الدولي ، وربما تكون هذه النواحي متعلقة على نحو مميز بالقضايا المرتبطة بالرفاهية العالمية .

وهكذا نستطيع القول إنّ انتهاء الحرب الباردة يعتبر ثالث التحولات الرئيسية في تنظيم بنية السياسة ، والعسكرية الدولية ، وجوهر تحريكها ، والتحولات الكبرى الثلاث :

• لقد فشل التحول الأول حيث لم تستطع أوروبا أن تنظم نفسها بعد الحرب العالمية الأولى ، والوصول إلى تحقيق نظام دولي شامل . وجاءت النتيجة فشلاً شاملاً ، إذ كان النظام الأوروبي من الهشاشة أنه لم يستطع البقاء طويلاً . وجاءت الحرب العالمية الثانية لتجهز على أوروبا بعد أن وصلت إلى فشل نهائي . في أن تصبح مركزاً فعالاً للسياسة الدولية . ولكنها أصبحت المسرح الحرج للتنافس العالمي بين دولتين قويتين غير أوروبيتين ، وشكلت رهاناً رئيسياً لكل من هاتين الدولتين في الحرب الباردة .

• وأيضاً فشل التحول الثاني في السياسة الدولية ، شأنه شأن التحول الأول في تحسين الأمن الدولي فقد استمّر النزاع ٤٥ سنة بين القوتين العظميين ، حيث أدى إلى تطوير وتصعيد في سباق تسليح عظيم ومتسارع . وبذلك أصبح التنافس مكلفاً على الصعيد الاقتصادي ومدمراً على الصعيد العسكري ، إلى درجة قلما يمكن إدراك أبعاده ولكن أمريكا نجحت في ردع الاتحاد السوفياتي عن تحقيق التفوق في أوروبا . ومن ناحية ثانية استطاعت تعرية ايديولوجيته ، وإنهاكه اقتصادياً . وهكذا فإنّ أزمة السلطة في الكرملين والإحساس بالفشل التاريخي أدّيا في نهاية المطاف إلى تفتت الإمبراطورية السوفياتية .

• يترتب على ذلك أنّ للحرب الباردة ـــ ولا سيما لنتيجتها الأحادية الجانب ـــ تأثيراتها المباشرة في هذا التحول الكبير الثالث الذي حدث في هذا القرن ، في مجال السياسة الدولية . وإذا أمكن القول إن التحول الأول كان قد أثار الطموحات القومية في أوروبا التي لم تعد قادرة على السيطرة على العالم ، وإن كانت قادرة على إفساد هذه السيطرة ، وإنّ التحول الثاني أثار نزاعاً عالمياً

مكثفاً وذا طابع إيديولوجي بين القوتين العظميين ، فإنّ بنية التحول الثالث وجوهره يتشكلان على نحو متنامٍ بوساطة التأثير السياسي والفلسفي ، للتحالف الغربي الناجح ، من خلال مؤسسات متنامية .

وفي هذا السياق فإنّ السياسة الدولية والتأثير المتبادل ، والصراع بين الدول ، تتحول كلها إلى عملية سياسة عالمية ، أكثر تجذراً خاصة أنّ الحرب أصبحت نوعاً من الترف الدولي ، والمذاهب العسكرية تحولت إلى متاحف للتاريخ .

إنّ التهديدات الدولية كانت ولا تزال توصف تقليدياً بأنها العلاقات بين الدول ، وكانت تلك هي الحالة في العصر الذي كانت فيه الدولة الأمة تشكل الوعاء أو الشريان الرئيسي للعمل السياسي الحاسم . ومهما يكن من أمر ففي عصر السياسة العالمية العضوية « المتجذرة » الذي كان قد نشأ ولا يزال سائداً الآن ، ونجد أنّ الأمر لا يختلف عما كان عليه ، ولا سيما في كون التهديدات الرئيسة تنشأ ، أو يمكن أن تنشأ ضمن الدول ، سواء عبر النزاعات الأهلية ، أو بسبب التطور التكنولوجي المتزايد في انتشار أسلحة التدمير الشامل .

والتهديدات هي :

١ ــ كيف ستصنف أوروبا نفسها في نهاية المطاف ، وما هو دورها في مجال تحسين الأمن العالمي ؟

٢ ــ كيف سيتحول الاتحاد السوفياتي سابقاً ، وماذا سيكون دور دوله المستقلة في مسار الأمن الدولي ؟

٣ ــ هل ستبقى الولايات المتحدة مشتركة على نحو حاسم في الترتيبات الأمنية في منطقة الباسيفيك ؟ وما دور اليابان في الأمن الإقليمي وفي الأمن الدولي ؟

٤ ــ يتركز المأزق أو التهديد الرابع ، في منطقة الشرق الأوسط ، فهل ستعجز الولايات المتحدة التي تنخرط على نحو عميق في مشكلات هذه المنطقة المعقدة عن تطوير إطار عملي نشيط للأمن ، وتسوية الخلافات أو هل ستكون مشكلات المنطقة على درجة من الصعوبة تجعل من الحكمة بمكان اللجوء إلى سياسة الدبلوماسية الحذرة ؟ وما هو بالتالي الأمر المفضل من منظور الأمن الدولي ، وقدرة أمريكا السيطرة عليها ؟

٥ ــ هل تتأثر المذاهب العسكرية تقدماً أم تراجعاً ؟ وهل سيسيطر العسكريون على سياسات دولهم أم يتراجعون إلى الصف الثاني ، كأداة تنفيذية عند الضرورة ؟

إنّ الوحدة الألمانية كانت أهم تغيير جيوبوليتي نجم عن انتهاء الحرب الباردة . وكان له تأثير غير متوقع إلى حد ما في الحفز الفعلي للأوروبيين الغربيين على تبنّي جدول زمني أكثر طموحاً لا في

التكامل الاقتصادي فحسب ، بل في التكامل السياسي وحتى العسكري ، في نهاية المطاف لهذا الجزء من القارة الأوروبية . ومن الحكمة بمكان القول إن الألمان أنفسهم قادوا هذا التسارع بقوة . ودعمهم بذلك الفرنسيون . وإنّ أملهم هو أن تظهر أوروبا الغربية حتى نهاية العقد الحالي ، بوصفها لاعباً موحد الذهن والهدف بدرجة أكبر في المسرح العالمي .

ويأتي التحدي البنوي الآخر للأمن العالمي في فترة ما بعد الحرب الباردة ليشمل الشرق الأقصى أيضاً . وهكذا فبغض النظر عما يحدث في المستقبل غيرالمرئي للاتحاد السوفياتي سابقاً نجد أنه يحتمل بدرجة أقل أن تؤدي الاهتمامات الأمنية المشتركة إلى تخفيض التناقض الاقتصادي الذي يشتد يوماً بعد يوم بين الولايات المتحدة واليابان . ولا بد بالتالي من بذل جهد يؤدي إلى تحديد جوهر المشاركة الحقيقية بين أمريكا واليابان . وفي الوقت ذاته يجب أن تعالج المسألة الأمنية في هذه العلاقة ضمن المنظور الاستراتيجي الذي يتسم بالحساسية ، إزاء الديناميكية الإقليمية الأكثر اتساعاً .

وفي الواقع فمن المحتمل جداً أنّ أمن الشرق الأقصى سوف يتحول في عقد أو عقدين من الزمن ، وعلى نحو حاد ، بسبب ظهور الصين كقوة أكبر ، وذلك على غرار ما حدث من تحول في أمن أوروبا نتيجة لتفكك الاتحاد السوفياتي . وإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية فإنّ الصين سوف تنضم إلى نادي الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية واليابان ، بوصفهما إحدى القوى الاقتصادية الأربع الأولى في العالم .

وفي أي حال فثمة لعبة متبادلة لا تضم اليابان والصين فحسب ، بل يوجد فيها لاعبون آخرون أيضاً . فقد بدأت فعلاً في التشكل ، فكوريا إذا ما توحدت يمكن أنّ تصبح على سبيل المثال دولة نووية . وأيضاً هناك أندونيسيا والهند ، ولكن الولايات المتحدة مصممة على البقاء كقوة باسيفيكية ، وعلى نشر قواتها في أرجاء الأرض الآسيوية كلها . ومع ذلك ففي الوقت ذاته ترغب هذه الدولة أن تمارس اليابان دوراً عسكرياً أكبر على أساس أنَّ هذا الدور سوف يعزز مكانتها المتمثلة في كونها عملاقاً اقتصادياً ، إضافة إلى كونها قوةً عالميةً ، تبرز على المسرح الدولي ، كما يعزز دورها في دور أمني مناسب .

وهنا يبرز سؤال هام ينطبق على الصعد كافة : ما هو الدور العسكري المتنامي للولايات المتحدة ، وهل ستتأثر المذاهب العسكرية المختلفة بهذا الدور ؟

تتضح معالم الجوانب المتناقضة للدور العسكري المستقبلي للقوة العسكرية الأمريكية من خلال انتصار أمريكا في الحرب الباردة ، نتيجة انهيار الموقع العالمي للاتحاد السوفياتي ، وانتصارها أيضاً على العراق .

وفي الجدل القائم حول ما هية المفهوم الذي سيحلّ محل التصدي للقوة السوفياتية ، كأساس للسياسة الخارجية الأمريكية يوجد العديد من المتناظرين :

أولاً : هنالك الانعزاليون الجدد الذين يحاولون أن يبرهنوا بأنّ الولايات المتحدة ستدير ظهرها للدور العالمي الذي كانت تقوم به ، وتوجّه اهتماماتها كلها نحو حاجاتها الداخلية المتفاقمة .

ثانياً : وجهة النظر الثانية تؤكد أن التنافس الاقتصادي قد حلَّ محل التهديدات العسكرية ، كتحدّ رئيسي للولايات المتحدة ، وعليه فإنّ عليها أن تخفض من دورها كزعيمة لائتلاف متعدد الأطراف مهما كان غرضه ، وتلتفت إلى حل مشاكلها الداخلية ، وتأمين مصالحها الاقتصادية .

ثالثاً : أما وجهة النظر الثالثة فإنها ترى أنه على الرغم من انتهاء الحرب الباردة ، فإنّ أمام واشنطن فرصاً جديدة لن تستطيع استغلالها إلا إذا تمسكت ، بل وزادت من دورها الدولي الفعّال ، وذلك بهدف تأمين المصالح الأمريكية فيما وراء البحار ، ومنع ظهور أي كيانات دولية عدائية منافسة .

إن النقاشات بين أنصار وجهات النظر هذه لم تكن قد وصلت إلى أية نتيجة عندما اجتاح العراق الكويت ، محدثاً سلسلة من التطورات والأحداث التي أضافت عناصر جديدة هامة إلى الجدل القائم ، ولكن بعد الاجتياح تحولت السياسة الأمريكية سريعاً من أسلوب التوفيق بين الأطراف المختلفة إلى أسلوب الحل الجذري عن طريق تشكيل ائتلاف دولي ، مزود بقوة عسكرية فاعلة ، تحمل صبغة دولية « متعددة الجنسيات » استطاعت أن تحرر الكويت ، وتعطي دفعة قوية للمكانة العسكرية الأمريكية .

وعند التقييم فإنّ تجربة الخليج تعزز التوقعات في دور أمريكي ناشط في المستقبل ، لأنها أبرزت أنّ الولايات المتحدة تتمتع بقوى وإمكانيات فريدة من نوعها ، وهنا يبرز سؤال آخر : من مع ومن ضد تجربة أمريكا في حرب الخليج ؟

— الانعزليون الجدد سيشيرون إلى تكاليف الحرب ، والتي تعدلت بسبب انهيال المساعدات المادية ، وأنّ أمريكا لن تتخلى عن دورها القيادي في الشؤون الدولية . وهذا بالطبع سيسيء إلى مصالح أمريكا بالذات ، وبالتالي يصبح تذليل المصاعب الداخلية أصعب من ذي قبل .
— أما الاقتصاديون الوطنيون فإنهم يتذمرون لأن الولايات المتحدة باتت وكأنها متطوعة في فرقة إطلاق النار العالمية . وبهذا تخدم أغراض منافسيها الاقتصاديّين ، وتتجاهل مصالحها الخاصة .
— أنصار الهيئات الدولية يشيرون بإيجابية إلى العمل القيّم الذي تقوم به هيئة الأمم لأول مرة

منذ العام ١٩٤٥ وهو العمل في الدور الذي أُعِدّتْ له من خلال إطار المقاومة الجماعية ضد الإرهاب الدولي والعدوان .

في هذا السياق فإن الدرس الأول الذي يمكن استخلاصه هو أن أزمات أخرى يمكن أن تتكرر في المستقبل ، لذلك فإن القوة العسكرية تبقى هي الحكم في النزاعات الدولية ، على مسارح الاضطرابات ، في العالم .

لقد ألقت حربُ الخليج الضوء على الدرجة التي وصلتها الولايات المتحدة من المقدرة العسكرية التي لا تجارى ، وعلى مساحة العالم . فما من دولة أخرى تقترب من الولايات المتحدة في ما تملكه من مجموع القوى والقواعد ، والتقنية والدفع اللازم لخوض عملية من وزن عاصفة الصحراء ، وعلى مثل هذه المسافة البعيدة . وتحت تلك الظروف الصعبة ، ولا تملك أية أمة أخرى الطاقة لتنظيم وتنسيق مثل هذا الجهد العسكري الدولي .

إنّ الصعوبات الاقتصادية التي تواجه الولايات المتحدة ، والنداءات المتكررة لخفض ميزانية الدفاع إلى حد قاسٍ تثير الشكوك في مقدرة أمريكا على السيطرة العسكرية ، في أية مجابهة إقليمية مقبلة .

فحسب تقديرات البنتاغون فإنّ القوة العسكرية الأمريكية ستتقلص بنسبة الربع ، والتكنولوجيا العسكرية قد تفيد في تحقيق التوازن في العلاقات الدولية ، والأسلحة الجيدة يمكن أن تتغلب عليها الأسلحة الأفضل ، خاصة عندما تكون مدعومة بتدريب رفيع المستوى ، وقيادة ممتازة ، بالإضافة إلى توفر أعداد كافية من القواعد والناقلات الجوية والبحرية لتسهيل نقل القوات إلى الميادين البعيدة .

ومن أجل ذلك فإنّ الولايات المتحدة بحاجة إلى دعم خارجي ، خاصة عندما يتعلق الأمر بتدخل عسكريّ على نطاق واسع . وعلى هذا الأساس أدخلت إضافات وتعديلات جديدة في مذهبها العسكري الذي بات يتناسب وسياستها الخارجية .

إنّ إيجاد مثل هذا الدعم في الأزمات المستقبلية سيكون في معظم الحالات مطلباً سياسياً ، وفي بعض الأحيان مطلباً مادياً . فقد أثبتت أزمة الخليج وبشكل محسوس أهمية وجود دائرة للتنظيم ، والإشراف على ائتلاف الدول الساعية نحو مصالحها .

• إنّ من بين كل مناطق العالم ينفرد الشرق الأوسط بكونه :

— **منطقة ساخنة ، فالتهديد باستخدام القوة ، واستعمالها ، يسود فيها كطريقة لحل مشاكل الإقليمية والدولية .**

ــــ منطقة تجتمع فيها عداوات قديمة متأصلة مع بنى عسكرية قوية ، ودول ضعيفة وغنية ، وأخرى قوية وفقيرة . بالاضافة إلى رغبة ظاهرة باللجوء إلى القوة لدى جميع الأطراف .
ــــ إن جميع المحاولات لصياغة توازن إقليمي في هذه المنطقة تبدو فاشلة .

إنَّ موقف الولايات المتحدة مرهون بالمعطيات التي تفرضها المنطقة ، معطيات سياسية تتفاهم على أساسها كافة الأطراف ، وتعاون عسكري داخل المنطقة ، بحيث تستطيع أمريكا إرسال التعزيزات العسكرية بشكل سريع ، وبناء هيكل مناسب لمخططات وبرامج من شأنها تسهيل أي تدخل عسكري في المستقبل .

فالسياسة الأمريكية لا يمكن أن ترتكز في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بشكل رئيسي على مواجهة الاعتداء العسكري حتى تستطيع الولايات المتحدة أن تستعيد نشاطها الاقتصادي وأن تطور أسباب القوة والنفوذ ، من اقتصادية وسياسية ، ودبلوماسية بشكل يتناسب مع استطاعتها الحربية ، وطاقاتها العسكرية .

وحتى يتم هذا ليس من الممكن بناء نظام أمني عالمي بشكل مرضٍ . وعلى أي حال فإنّ أزمة الخليج قد أكدت ذلك ، وبسبب كل التغييرات الأخيرة التي شهدها العالم فإنّ القوة العسكرية الأمريكية يمكن أن تكون وسيطاً فريداً في السياسة العالمية في المستقبل . والأمر الأكثر أهمية هنا هو أنّ الولايات المتحدة تستطيع أن تعبىء الإرادة السياسية لصالح هذا الوسيط .

والقوة العسكرية هنا لا بد لها أن تصبح عنصراً هاماً من عناصر السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط . وبالطبع فإنّ الدول صاحبة المصالح الكبرى لا تقفز إلى القوة العسكرية من اللحظة الأولى أمام أي خطر محتمل ، وإنما تتدرج المسائل خطوة بعد خطوة :
ــــ الخطوة الأولى : الدبلوماسية هي خط الدفاع الأول عن المصالح الوطنية .
ــــ وبعد الدبلوماسية وقبل القوة العسكرية ، هناك العمل الخفي بوسائله المختلفة . وهذا يعني استعمال القوة بغير حرب ، كالحرب الباردة مثلاً .
ــــ ثم يجيء دور القوة المسلحة عندما تعجز الدبلوماسية ، وعندما لا يقدر العمل الخفي على لعب دوره .

ولقد بدأت الاستعدادات العسكرية الأمريكية في المنطقة منذ اللحظة التي تمكنت فيها الولايات المتحدة من امتيازات بترول السعودية . وهكذا فإن بناء قاعدة الظهران الضخمة بدأ فعلاً بينما الحرب العالمية الثانية لم تضع أوزارها بعد . وفي الخمسينيات أضيفت قاعدتان بحريتان عسكريتان : إحداهما في الدمام على الخليج ، والثانية في ينبع على البحر الأحمر . ثم راحت القواعد العسكرية الأمريكية والتسهيلات تنتشر في أرجاء المنطقة من إيران إلى المغرب .

وكانت تلك هي الفترة التي برز فيها دور الأسطول الأمريكي السادس في البحر المتوسط ، ليتحول إلى رمز حي لقبضة القوة الأمريكية واستعدادها للضرب .

وكانت تلك هي الفترة التي تعاظم فيها دور إسرئيل ، عندما تحولت بعد معركة السويس ١٩٥٦ إلى قاعدة أمامية للقوة العسكرية للغرب .

وبعد حرب تشرين ١٩٧٣ وهي حرب البترول الأولى فكرت الولايات المتحدة في وجود عسكري فاعل ، أقرب من منابع النفط . ثم جاءت الثورة الإسلامية في إيران ، وكانت تلك هي مقدمات حرب البترول الثانية .

في نيسان من عام ١٩٨٠ بدأت الولايات المتحدة تفكر في الخطّة التي عرفت فيما بعد باسم الصحراء رقم ١ وهي الخطّة التي تصورت إمكانية إنقاذ الرهائن الأمريكين في مجمع مباني السفارة الأمريكية في العاصمة الإيرانية ، عن طريق إرسال مجموعة من سبع طائرات هليوكوبتر ، وثلاث طائرات نقل جنود بحرية ، ولكن هذا التصور باء بالفشل ، واضطر الرئيس الأمريكي كارتر للتصديق على قرار إيقاف العملية ، وإحساسه بعجز القوة الأمريكية طاغٍ ومرير .

كانت تلك هي الدواعي والمقدمات التي فرضت إنشاء ما يسمى بقوة الانتشار السريع ، وتحقّق إنشاء هذه القوة في عهد ريغان .. ولكن دول منطقة الشرق الأوسط لم تكن قادرة على توطينها فوق أراضيها .

وكان وزير الدفاع كاسبرواينبرغر هو العقل المفكر وراء إنشاء قوة الانتشار السريع ، ووراء إعدادها للمهام التي أنشئت من أجلها . وقد حدد واينبرغر ثلاثة أهداف رئيسية لا بد من تحقيقها ، حتى تتهيأ الظروف لدور قوة الانتشار السريع ولعملها :

الهدف الأول : القواعد العسكرية في المنطقة يجب أن تخرج من العتمة إلى النور .

الهدف الثاني : يجب أن تتبدى هذه القواعد للجميع حية وعاملة .

الهدف الثالث : أنّ المنطقة يجب أن تتعود خطوة بعد خطوة على وجود هذه القواعد ، وهي فاعلة .

ومع مجيء عام ١٩٩٠ كانت المنطقة قد تعودت على سماع صوت هدير المدافع ، وأزير الطائرات ، وانفجار القنابل الأمريكية ، وقوة الانتشار السريع لم تعثر بعد على هدفها وفي الشهور الأولى من سنة ١٩٩٠ حتى وقبل أن تبدأ أزمة الخليج في ٢ آب كانت هذه القوات تحت إحساس بأنّ مجال عملها القادم سيكون في الشرق الأوسط .

بعد تفكك الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩٢ وبعد انتهاء حرب الخليج أصبح في العالم قوة كبرى واحدة هي الولايات المتحدة ، حيث صارتِ عملاقاً وحيداً بلا منازع ولا خصم .

وبالتأكيد فإنّ هذا الوضع سيكون مؤقتاً . فلا يمكن له أن يستديم ويستمر إلى الأبد . فسوف تظهر قوى كبرى جديدة على الساحة الدولية تنافس الولايات المتحدة . فهذه هي سنة الحياة ، ودرس بليغ من التاريخ . فكم من دول كبرت وأصبحت إمبراطوريات سادت لزمن ، ثم ضعفت وانهارت . وظهرت بدلاً منها دول أخرى أكثر قوة وأشد بأساً .

لقد شهد العالم قوة الإمبراطورية العثمانية ، ثم تلاشت وأفل نجمها ، ثم الإمبراطورية البريطانية التي كانت لا تغرب عنها الشمس . وانفرط عقدها بعد الحرب العالمية الثانية . وأخيراً جاء دور الاتحاد السوفياتي الذي كان قوة عظمى لسنوات طوال ، وإذا به ينهار ، وينهار معه المعسكر الإشتراكي كلُّه .

ونظرة واحدة إلى خريطة عالم اليوم ، ودراسة متأنية للدول التي يحتمل أن يعلو نجمها ، وتصبح قوى عالمية جديدة في المستقبل ، نجد أنها تتمثل في دولتين هما اليابان وألمانيا . وسبب ترشيح هاتين الدولتين للظهور على المسرح العالمي كقوى كبرى هو قوتهما الاقتصادية الكبيرة التي تجعلهما تبحثان عن دور عالمي كبير وطموح .

إن استراتيجية أي دولة تقوم على ثلاثة عوامل اقتصادية وسياسية وعسكرية ، وهذه العوامل الثلاثة تتفاعل بعضها مع البعض ، ويكمل كل منهما الآخر .

ولعل القوة الاقتصادية للدولة تكون أساساً تقوم عليه قُوتهما السياسية ، وتعتمد عليه قدراتها العسكرية . فإذا كان اقتصاد الدولة قوياً بفضل صناعاتها إنتاجاً وتسويقاً ، شعرت الدولة بوقوفها على أرض صلبة ، تمكنها من أخذ مكانةِ دولية وسياسية مرموقة . كذلك فإنّ قوة الدولة في النواحي الاقتصادية توفر لها فرصة إنشاء جيش قوي ، ذلك أنّ التصنيع الحربي والتسليح وتدريب وإعاشة القوات تحتاج كلها إلى ميزانية كبيرة، وقادرة على الإنفاق على القوات المسلحة بأعداد كبيرة وتشكيلات ضخمة وأسلحة جديدة ومتطورة . كل ذلك مع عدم التأثير على احتياجات الدولة الأخرى ومتطلباتها الحياتية .

لقد كان الاتحاد السوفياتي قوة كبرى عندما كان اقتصاده قوياً ، وعندما اهتز اقتصاده انهارت قوته العسكرية والسياسية ، حيث فقد القاعدة الصلبة التي يمكن الاعتماد عليها . ولكن المعادلة الصعبة هي كيف تحافظ الدولة على اقتصاد قوي مع إنفاق عسكري كبير ؟

فالتفوق العسكري يكلف الدولة المليارات لتطوير أسلحتها ومعداتها الحربية ، ويدفع بها إلى

سباق تسلح رهيب نازف ، وهذا ما حدث بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقاً . فقد كان سباق الأسلحة الذرية والنووية والصاروخية ، ثم حرب الفضاء ، كانت كلها عبئاً ثقيلاً على ميزانية كل منهما . وظهر أن الاقتصاد السوفياتي لم يتحمل هذا الإنفاق الباهظ ، فتصدع وانهار ، في حين أن الاقتصاد الأمريكي تحمل واستمر في الصمود أكثر ، وانتصر رغم أنه خرج من الصراع منهكاً .

وعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وقيام منظمة الأمم المتحدة بعد وضع ميثاقها ونظامها الأساسي ، واستقلال العديد من دول العالم عن السيطرة الاستعمارية المباشرة ، بدأت تظهر في العالم دعوات لإقامة نظام دولي جديد يستند إلى العدل والمنطق والديمقراطية في العلاقات الدولية تنتفي منه كل أسباب القهر والظلم والتخلف ، وتتساوى فيه كل الشعوب والدول والأمم كبيرها وصغيرها ، طبقاً لما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في المادة الثانية منه :« تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها » . واستمرت هذه الدعوة حتى خلال سني الحرب الباردة بين قطبي العالم الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة حتى أوائل التسعينيات ، ولكن هذه الدعوة لمثل هذا النظام لم تلق أيَّ رد إيجابي ، خاصة من الغرب الذي كان يتوجس خفية من مثل هذا النظام خوفاً على مصالحه .

وحين بدأت المتغيرات الدولية تعصف في دول المنظومة الاشتراكية ، بدأ الغرب هذه المرة بالدعوة إلى نظام دولي جديد ، دون تحديد ما هية الأسس والشروط الواجب توافرها ، حتى يتحقق قيام هذا النظام .

وتأسيساً على ذلك ، وعلى الخلط بين مفهوم النظام الدولي الجديد والوضع الدولي الراهن ، يمكن إبداء جملة ملاحظات تؤثر سلباً وإيجاباً في الوقت نفسه على المذاهب العسكرية في العالم ، ومن هذه الملاحظات :

١ ــ غياب عنصر التوازن الدولي : وبذلك يصبح العالم الضعيف محكوماً بالتبعية للعالم القوي ، أو محكوماً بالتهديد الدائم إذا ما أراد تجسيد ذاته . لذلك لا بدّ من توازن يحقق النظام والبناء والتطور ، ويمنع الظلم ، ويدفع بدول العالم ، وعلى قدم المساواة وبالتعاون نحو التطور الحضاري والإنساني .

٢ ــ ازدواجية المعايير : أثبتت تجربة سنوات ما بعد العام ١٩٩٠ للوضع الدولي أنّ معيار الغرب في معالجة القضايا الإقليمية والدولية يتم وفق مكيالين ، وعلى أساس من ازدواجية في الموقف تنبع من مصالح الغرب ، لا من دافع البحث عن حلول موضوعية وجذرية لهذه القضايا « موقف الغرب من حرب الخليج أولاً ومن مسألة الصراع العربي ــ الإسرائيلي ثانياً ، وثالثاً من موضوع الإرهاب الدولي » .

٣ ـــ غياب الديمقراطية الدولية : مما لا شك فيه أن تعبير النظام الدولي هو مفهوم يتصل بالعالمية ، وهذا يعني أنّ بناء نظام دولي جديد هو شأن عالمي بالضرورة ،لا بد أن يكون لكل دول العالم دور في صوغ محتواه ، وتحديد أسسه ومبادئه ، والقيم التي تشكل فلسفته العامة ، بهدف تحقيق ديمقراطية دولية فاعلة تقضي بالمساواة بين الدول ، والتعامل الحر والند للند ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والسيادة والاستقلال ، وعدم استخدام القوة العسكرية في حل القضايا الإقليمية والنزاعات الدولية .

إنّ أي تنظيم سياسي دولي أو نظام عالمي يجب أن يستند إلى بواعث أخلاقية تجسد العناصر الحضارية للبشرية ولا تهدمها . وإذا كان العامل السياسي في بناء الدول ، ومنها إلى عدم استخدام القوة العسكرية في حل مشاكلها ، فإن علم الاقتصاد كان الأكثر أهمية في قيام التطور في العلاقات بين الدول . وقد قدم حجتين بهذا الصدد : الأولى تحض على أن تطوير مثل هذه الروابط تخفف من احتمال نشوب الحرب والنزاعات المسلحة في العلاقات الدولية ، لأنه لن يكون من مصلحة الدول أن تجازف بتدمير تجارتها واقتصادها . أما الحجة الثانية فهي تؤكد على تمدين العالم الدولي من خلال التراكيب الاجتماعية والروابط الدولية التي تتعدى كونها اقتصادية بحتة .

وهنا لا بد من طرح التساؤلات الأساسية فيما يجري من عملية ترتيب العلاقات الدولية والتي تبرز بشكل واضح في مسائل ثلاث هامة :

أولاً : العامل السياسي والذي يتجلى من خلال فرض علاقات دولية تمس بشكل أو بآخر السياسات المحلية والشؤون الداخلية للدول .

ثانياً : العامل الاقتصادي من خلال بناء تكتلات اقتصادية تجعل من دول العالم الثالث مراكز خدمية للتجمعات الاقتصادية الدولية .

ثالثاً : العامل العسكري والذي يظهر بشكل واضح بين الدول القوية المنتجة للسلاح والعتاد الحربي ، وبين الدول الصغيرة المستوردة لهذا السلاح للدفاع عن استقلالها ووجودها . وبذلك تصبح الدول الصغيرة والفقيرة تحت رحمة الدول المنتجة للسلاح والتي تمتلك القوة وأدواتها ، وأساليب استخدامها عند الضرورة .

من خلال هذه العوامل الثلاث نجد أن الدول الصغيرة قد وقعت تحت هيمنة نظام أحادي التأثير ، وغير خاضع لقوانين التوازنات الدولية ، من خلال امتلاكه لشروط القوة العسكرية والسيطرة السياسية والتأثير الاقتصادي .

لقد دخلت السياسة في صلب الاستراتيجية العسكرية الأمريكية فاتحدت معها ، وأصبحت شرطاً من شروط استمرارها بل نجاحها يقول رئيس هيئة الأركان المشتركة جنرال متقاعد وليام

كراو : « أنا أعتقد أن الرئيس العظيم كي يصبح عظيماً يجب أن يتوافر له شيئان :
أولهما : يجب أن تخوض حرباً لتصبح رئيساً عظيماً .
ثانيهما : عليك أن تجد حرباً لتصبح رئيساً عظيماً بشرط أن تكون أنت المهاجم فيها » .

قبل حرب الخليج كان الاعتقاد أنّ سياسة الحكومة الأمريكية للتخفيض النووي ، وللصواريخ ذات القذائف الموجهة هو اعتقاد مجنون . وأنّ الدرع الفضائي لحماية أمريكا أو مبادرة الدفاع الاستراتيجي هي مجرد أوهام ، ولقد أثبت هذا التحليل مصداقيته خاصة بعد بروز نتائج حرب الخليج وانتهاء الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية .

لقد اتخذت الاستراتيجية العسكرية الأمريكية منحى جديداً من حيث :
ــ عدم الرضى عن النظام الاستراتيجي للقوى الجوية .
ــ عدم الاتفاق في استخدام « الصواريخ الصغيرة المسمّاة « ميد جتمان » أو الصواريخ الأكبر المسمّاة « إم اكس » .
ــ الاتفاق على وضع خطط استراتيجية وبشكل مسبق لعدد من المناطق في العالم ، والتي لها أهمية أمنية ومصالح استراتيجية ، بشرط أن تتضمن هذه الخطط عملية نقل مفصلة ، وعمليات نقل تموين وجنود وذخائر وغيرها .
ــ وضع استراتيجية مشتركة « عسكرية ــ اقتصادية » مع إشراك المخابرات المركزية للعمل في « عمق العدو » لتحقيق قوة موجعة ومؤثرة .
ــ في حال اندلاع الحرب في أي منطقة من العالم الاعتماد على الهجمات الجوية كرد أولي تحت شعار العنف خير وسيلة لضرب العنق .
ــ اختيار الأهداف المعادية حسب الأهمية والأفضلية ، لتدميرها على مراحل ، وكل هذه المراحل تنفذها القوات الجوية خدمة لمرحلة الهجوم البري .

لقد اعتمد المذهب العسكري الأمريكي قواعد رئيسية في حرب الخليج أهمها :
ــ لا تهاجم قوة العدو واذهب حيث لا يوجدون .
ــ أرسل قوة مناسبة وكافية لتنفيذ المهمة .
ــ ابحث عن هجوم مناور ، بعيداً عن الجبهة وباتجاهات غير متوقعة .

لقد استمرت حرب الخليج ٤٢ يوماً « الحرب الجوية ٣٨ يوماً وعلى ثلاث مراحل ، أما الحرب البرية فقد استمرت ٤ أيام فقط » .

يقول نائب مارشال الجو و . ج . وراتن في تقريره عن الحرب الجوية : « سوف يسجل التاريخ أنّ حرب الخليج كانت أول حرب جوية بالكامل تقريباً » ويؤكد هذه المقولة الجنرال كولين

باول فيقول : « إنّ القوة الجوية الأمريكية كانت العنصر الحاسم في الحرب » .

خلال الأعوام ١٩٨٩ ـــ ١٩٩٠ ـــ ١٩٩١ انهارت الأنظمة الشيوعية ، وسقط جدار برلين ، وتناقصت النزاعات الإقليمية ، وراحت الديمقراطيات الجديدة تتصارع ، وغزا صدام حسين الكويت وانهزم فيها . وبذلك أصبحت أمريكا زعيمة العالم .

لذلك فقد تأثرت الاستراتيجية الأمريكية العسكرية بثلاثة اتجاهات :

الاتجاه الأول : لم تعد هناك أخطار محدقة ، وعلى الولايات المتحدة أن تكتفي بما حققته من انتصار ، وتنسحب من الساحة العالمية إلى داخل حدودها .

الاتجاه الثاني : أنَّ القوة العسكرية لم تعد العنصر المركزي الذي يقوم عليه فن الحكم ، ولا الأساس الوطيد الذي تقوم عليه السياسة الأمريكية الخارجية حتى إن القدرة الاقتصادية والجيواقتصادية صارت تتفوق على القدرة العسكرية والجيوسياسية ، ويخلص هؤلاء إلى الاستنتاج بأنّ على أمريكا أن تحول سيوفها ليس إلى محاريث بل إلى رقائق الكترونية .

الاتجاه الثالث : أنّ أولئك الذين يرون أنّ أمريكا آخذة بالانحطاط مخطئون لأنهم يأخذون تمنياتهم وكأنها حقائق . فالولايات المتحدة قوية عسكرياً واقتصادياً ، فهي لا تزال لها أعلى درجة في الإنتاجية العامة .

إنَّ المذهب العسكري الأمريكي يؤكد أن المثالية بدون واقعية سياسة عاجزة ، والواقعية بدون مثالية سياسة لا أخلاقية . لذلك فإن على الولايات المتحدة أن تتصرف مع الأمم المتحدة إذا كان ذلك ممكناً ، وبدونها إذا كان ذلك ضرورياً .

كما يؤكد ضرورات لا بد للآخرين أن يأخذوا بها وهي :

- عدم الإنفاق المفرط على الأمور العسكرية .
- عدم عرقلة محادثات الرقابة على التسلح ، والسعي لتخفيض السلاح على طاولة المفاوضات .
- زيادة التعامل التجاري والنشاط الاقتصادي بين الأطراف الدولية .

لقد اعتمدت القيادة الأمريكية أركاناً خمسة للبيت الأطلسي المشترك وذلك من خلال :

١ ـــ ضمانات حلف الأطلسي لبلاد أوروبا الشرقية اقتصادياً وعسكرياً وأمنياً وسياسياً .
٢ ـــ سياسة أمريكية نشطة في أوروبا الشرقية ، تقوم على أساس المصالح المشتركة وتقديم العون المتنوع .
٣ ـــ مشاركة أمريكية ـــ ألمانية لتوسيع إمكانات الصرف على الأمور الدفاعية .
٤ ـــ إعادة بناء الحلف الأطلسي من أجل مهمات جديدة .

ومن أجل تعزيز قدرات الحلف على التصدي للنزاعات [خارج المنطقة] لحظ المذهب العسكري الأمريكي تنشيط العمل خلال مجالات ثلاثة هي :

المجال الأول : إنَّ على الأعضاء الأوروبيين في الحلف أن يشكلوا قوة انتشار سريع مشتركة ، كي تتدخل حسب الظروف بصورة مستقلة ، أو تحت إمرة قيادة موحدة ، إلى جانب القوات الأمريكية من ذات النوع .

المجال الثاني : على الولايات المتحدة أن ترحب بالنشاط الأوروبي المتنوع في أقسام من العالم النامي ، عدا النشاطات العسكرية .

المجال الثالث : على حلف الأطلسي أن يطور آلية أفضل لضمان تنسيق أكبر لإدارة الأزمات ، وأن يليّن بنيته لا أن يصلبها .

ولكن هذا الاعتماد بات مهزوزاً حيال ما أقدمت عليه المجموعة الأوروبية من إجراءات اقتصادية وعسكرية حاسمة .

عندما طرح الاقتصادي والسياسي الفرنسي كولبير مقولته : « بأنّ التجارة هي المورد للمال ، وإنّ المال عصب الحرب » كان يعبر في مقولته هذه عن حقيقة تاريخية ثابتة . فتاريخ الشعوب والدول التي مارست دوراً مميزاً في بناء الحضارة الإنسانية لم يكن إلا تاريخ اقتران القوة بالثروة .

لقد ظهر واضحاً منذ تفكك الاتحاد السوفياتي « في العام ١٩٩١ » وقيام دول الكومنولث الروسي أنَّ الولايات المتحدة قد أصبحت القوة العسكرية الأولى في العالم ، وأنه ليس باستطاعة بقية القوى العالمية بما فيها قوة أوروبا الموحدة ، في الظروف الراهنة أن تنافس القدرة العسكرية الأمريكية .

والعالم يدرك أنّ سباق التسلح في الأفق الاستراتيجي كان العامل الحاسم في انهيار النظام السوفياتي وتفككه . إذ إنّ اضطراب المعادلة « أو الموازنة بين القوة والثروة » كان السبب في ذاك الانهيار بصورة مباشرة . ولقد استوعبت الولايات المتحدة هذه الحقيقة ، وكانت أول من أدركها لتأمين مكاسب جديدة للاقتصاد الأمريكي ، من خلال الحصول على تعويضات مباشرة ، ومن خلال التحكم بأسعار الطاقة البترولية .

إذن فقد جاء تركيز الجهد الأمريكي السياسي والاقتصادي بكل فروعه على مسألة التنمية الاقتصادية العالمية ، لإعادة التوازن للسياسة الاستراتيجية الأمريكية نحو الاتجاه العالمي ، من خلال ما أطلق عليه اسم النظام العالمي الجديد .

وإن عدم تحقيق هذا التوازن يضع السياسة الاستراتيجية الأمريكية أمام واحد من خيارين :

أولهما : انسحاب أمريكا من النطاق العالمي إلى النطاق القاري ، وفقاً لمبدأ مونرو القديم .

ثانيهما : رسم اتجاهات استراتيجيات عالمية جديدة تحقق الهدف الأمريكي ، ولا تتساهل في إمكان بروز تهديدات تعترض تحقيق هذا الهدف . ونظراً لما يحتاجه بلوغ هذا الهدف من الأمن والاستقرار على المستوى العالمي ، فلا غرابة إن اقترنت مسألة الأمن العالمي بما يطلق عليه اسم النظام العالمي الجديد .

إن الولايات المتحدة لم تستجب للإغراء الأوروبي خوفاً من الزج في صراعات أوروبا ، وما قد يتفجر منها في المستقبل من استنزاف للقدرات الأمريكية .

فبالنسبة لأوروبا أعلن القائد الأعلى لقوات حلف شمال الأطلسي في أوروبا — بروكسل — الجنرال الأمريكي جول غالفين يوم ١٨ شباط ١٩٩٢ أنّ الولايات المتحدة قد بدأت سحب كل صواريخها النووية قصيرة المدى من أوروبا .

وفي اليوم ذاته كان وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر يجري مباحثات مع نظيره الروسي اندريه كوزريف في موسكو لمتابعة المباحثات التي كانت قد بدأت مع الرئيس الروسي بوريس يلتسين بهدف إجراء المزيد من التخفيض في الأسلحة النووية الاستراتيجية . من المؤكد في هذه الحالة أنّ الولايات المتحدة تسير على اتجاه خاص ومميز لتطوير قدراتها الاقتصادية من جهة ، والحفاظ عليها من الهدر غير المجدي ، ولتحقيق توازن أفضل بين التنمية الاقتصادية والقدرة العسكرية من جهة ثانية .

إنّ ما نفذته المجموعة الأوروبية من إجراءات يؤكد سير هذه المجموعة على اتجاه خاص ومميز لتطوير قدرتها الاقتصادية من جهة ، ولتحقيق توازن أفضل بين التنمية الاقتصادية والقدرة العسكرية . ومن ذلك ما أعلن يوم العاشر من نيسان ١٩٩٢ من أن قيادة حلف شمال الأطلسي قد اتخذت قراراً بإنشاء أسطول للبحر الأبيض المتوسط ، على ضوء أزمة الخليج ، وفي إطار إعادة التنظيم الشامل لقوات الحلف ، بعد زوال عصر الحرب الباردة ، وذلك لحماية الجناح الجنوبي لأوروبا .

ولكن وبعد أسبوعين في ٢٣ /٤ /١٩٩٢ أعلنت ألمانيا وفرنسا أنهما قررتا إنشاء تشكيل بحري مشترك في البحر المتوسط ، وأنه ستجرى مناورات مشتركة لهذا التشكيل البحري . فماذا يعني ذلك ؟

- هل أصبح حلف شمال الأطلسي حلفاً أوروبياً لأوروبا الموحدة ؟
- أم أنّ ألمانيا وفرنسا قد قررتا التمرد على حلف شمال الأطلسي والإجهاز عليه ؟
- أم أنهما قررتا العمل خارج الحلف مع الإبقاء على هذا الحلف مجرد مركز قيادي ، لتنسيق التعاون الأمريكي — الأوروبي ؟

هناك ما يشبه الاتفاق بين الباحثين والمحللين في العالم أن أوروبا الجديدة والموحدة ستنطلق انطلاقة قوية اقتصادية وعسكرية خلال سنوات قليلة قادمة وسيكون لها دور عسكري متميز لضمان المجال الأمني الحيوي الذي ستكون في حاجة إليه ، ولئن اعتمدت الولايات المتحدة في ممارسة دورها في العالم على مبدأ الدفاع عن مصالحها الحيوية في كل مكان من العالم ، وكانت حرب الخليج تعبيراً عن هذا المبدأ وتأكيداً له ، فإنّ بقية القوى الاقتصادية والعسكرية العالمية تسير على الاتجاه نفسه . وصحيح أنّ الولايات المتحدة تنفرد على الأقل ، وحتى الآن بامتلاكها لمفاتيح التفوق في مجال الأسلحة الاستراتيجية ، علاوة على تفوقها في مجال القدرة الحركية البحرية والجوية ، بفضل ما تمتلكه من أساطيل بحرية وجوية ، غير أن هذا التفوق غير ثابت وغير مستقر ، أمام تعاظم القدرات المنافسة في أفق المستقبل .

إنّ تحقيق الأمن العالمي من خلال تفكك القدرة السوفياتية (سابقاً) ومن خلال تدمير القوى الصغرى « كما في حرب الخليج » لن يكون أكثر من هدنة مؤقتة أو تهدئة مرحلية للحد من هيجان العالم واضطرابه .

لقد بدأت الولايات المتحدة سعيها الجاد والنشط بسبب غياب إطار أمني رسمي شبيه بحلف الأطلسي في تقرير مستقبل شواطىء المحيط الهادي بما يكفي لتحقيق التوازن في هذه المنطقة .

فغزو العراق للكويت شكل مأزقاً لليابان كان سببه عدم مساهمة الجيش الياباني في الدفاع عن مصالحه الحيوية ، وبذلك أصبحت مشلولة القرار أمام أسئلة ثلاث : « ماذا عليها أن تفعل ؟ ومتى يجب أن تفعله ؟ وكم عليها أن تعطي ؟ » .

لذلك فإن المذهب العسكري الياباني وجد نفسه أمام خيارين :

الأول : تطوير القدرات النووية الذاتية .

الثاني : عقد صفقة بمبادلة العون الاقتصادي مقابل الحماية العسكرية .

إن الخطر الأكبر الذي يهدد العلاقات الأمريكية اليابانية لا يكمن في النزاعات الأمنية فحسب ، بل في التناقضات الاقتصادية أيضاً حيث يشكل فقدان التوازن التجاري بين أمريكا واليابان لبّ الموضوع . والوجود العسكري الأمريكي في المنطقة قوة وحيدة لأن القوى العسكرية الأخرى في المنطقة ملقاة أمام الباب حسب المنطق الأمريكي .

كتب هيربيرت ستان يقول : « إنّ أمريكا بلد غني جداً ... لسنا أغنياء بالمقدار الكافي لعمل أي شيء ولكن الولايات المتحدة غنية بما فيه الكفاية لعمل كل شيء هام وكمثال على ذلك في المجال العسكري ولتأمين سلامتنا والدفاع عن مصالحنا يجب تشكيل قوات خفيفة أصغر حجماً ،

ولكن بتوزيع أكثر مرونة ، قادرة على الرد على طوارىء غير متوقعة في أماكن أخرى من العالم ، بالإضافة إلى قوات إضافية مدربة ومجهزة لتعزيز حلفائنا » .

يوم ٢٤ كانون ثاني ١٩٩٠ أعلن الرئيس الأمريكي بوش في خطابه التقليدي السنوي « إنَّ الولايات المتحدة تقف على أبواب القرن الحادي والعشرين . ولا بد أن يكون هذا القرن الجديد أمريكياً بمقدار ما كان القرن الذي سبقه قرناً أمريكياً .

لقد استطاع المذهب العسكري الأمريكي في ضوء مستجدات الساحة السياسية ، ومن خلال معطيات المذاهب العسكرية في العالم أن يحدد أهدافه :

١ ـــ ردع أي هجوم عسكري ضد الولايات المتحدة ، وحلفائها وأيّ بلد مهم بالنسبة لها .
٢ ـــ زيادة نفوذ الولايات المتحدة في العالم .
٣ ـــ تحقيق الأمن الاقتصادي ، فلا فرق بينه وبين الأمن العسكري .

وهكذا فلم تكن الولايات المتحدة وحدها في عملية بحث عن فكر استراتيجي جديد يغني مذهبها العسكري ، ويتلاءم مع الظروف المتغيرة ، وإنما كانت المذاهب العسكرية في العالم بأسره تعيش حالة من البحث والتدليل والبرهان ، بهدف استعادة التوازن الاستراتيجي الخاص بها ، وسط متغيرات دولية تفرض نفسها على العصر ، هذا العصر الأمريكي الذي له أولوياته المحددة ، دون المساس بالمصالح الأمريكية .

لقد كانت أبرز ملامح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة في أعقاب حرب الخليج تتمحور على الشكل التالي :

ـــ فرض نوع من الفصل بين شواطىء الخليج حيث يوجد البترول ، وبين العمق العربي .
ـــ اعتماد فكرة ظهرت في أوروبا « صرف النظر عن القومية ، والاقتصاد هو الذي يوحد » .
ـــ رسم وتنظيم العلاقات الأمريكية ـــ الإسرائيلية على أساس أن إسرائيل استراتيجياً تتمتع بعلاقات متميزة تستند على قيم ومصالح مشتركة . وأن أمريكا تلتزم بأمن إسرائيل مع التأكيد على التفوق الكيفي . وعلى العالم أن يلبي احتياجات إسرائيل لتصبح ذات موضع فاعل في المنطقة .

ثم ماذا وأين مستقبل المذاهب العسكرية في ظل السيطرة الأمريكية ، والعالم محفوف بمصاعب واحتمالات قد تبدو مستعصية على الحل ؟

إنه المستقبل وحده قادر على الرد على هذا السؤال الصعب والمعقد والشائك في آن واحد ، وقد يأتي الرد قريباً أو بعيداً ، وهذا يعود إلى مدى فرض النظام العالمي الجديد على العالم ومدى نفاذه وتطبيقه .

الفصل السابع

محاولة لتحديد ملامح المذهب العسكري السوري

أولاً : مقدمة لا بد منها .

ثانياً : الجمهورية العربية السورية .

ثالثاً : أضواء على تشكيل القوات المسلحة العربية السورية .

رابعاً : منابع المذهب العسكري السوري وجذوره .

خامساً : تحليل عام للوضع العسكري والسياسي الراهن .

سادساً : مصادر التهديد المحتملة .

سابعاً : طبيعة الحرب المحتملة .

ثامناً : الوجه السياسي للمذهب العسكري السوري وأحكامه الأساسية .

تاسعاً : الوجه العسكري ــ التقني للمذهب العسكري السوري وأحكامه الأساسية .

عاشراً : مسألة الإعداد الاستراتيجي للدولة .



أولاً : مقدمة لا بدَّ منها

تعتبر دراسة التاريخ العام ضرورة قومية ووطنية ، لأنها مظهر لمدى السعي لتعميق وعي الأمة لذاتها وجدارتها وفعاليتها في مسار تطور الأحداث المعاصرة ، ولو حللنا تاريخنا العسكري كجزء أساس من تاريخنا العام لتوصلنا إلى حقائق ثابتة ، وخصائص مميزة لفن الحرب عند العرب في فترات طويلة من الكفاح والجهاد الذي خاضه الأجداد طلباً للحرية والاستقلال . فحروب العرب في سبيل تحرير أرضهم من حكم الرومان والفرس تدل دلالة واضحة على السياسة التحررية الصادقة عند العرب ، والاستراتيجية الشاملة التي تخدم تلك السياسة .

وقد كان للحروب والمعارك التي خاضها أجدادنا العرب نتائجها الكبيرة على الصعد كافة ، فالخبرات القتالية التي اكتسبوها تدل على مدى قدرتهم على استيعاب فنون الحرب ، والانتصارات التي حققوها في ميدان المعارك تفسر الدور الرائد الذي قاموا به في تطوير المعارف والعلوم العسكرية حسب مفاهيم ذلك العصر ، وقدرتهم على حسن استخدام الأسلحة وتطويعها والإبداع في تصنيع بعضها وتطوير البعض الآخر بما يلبي متطلبات المعركة . ويخدم الخطط القتالية الاستراتيجيّة والتكتيكية ، وينسجم ومستلزمات الصراع مع العدو .

قد تكون الفتوحات العربية الإسلامية موضوع جدل كبير ، وقد تختلف وجهات النظر في تقويم منهجها ونتائجها ، ومهما كانت الاختلافات متباينة ومتباعدة فثمة أمور عديدة اتفق عليها الباحثون والاستراتيجيون العسكريون وهي :

ـــ أنَّ الحروب العربية في العراق وبلاد الشام وفي شمال أفريقيا والأندلس مدرسة حقيقية للحرب فسحت المجال لبناءِ مجتمعات جديدة ولخلق نظم قتالية حديثة ومتطورة .

ـــ وأنَّ هذه الحروب والمعارك لم تكن إلاَّ صورة مبكرة لعمليات ومعارك ذات حركية عالية في مسرح عمليات واسع جداً . وما هي إلاَّ صورة مُثلى ومتكاملة لحرب الحركة .

ـــ أنَّ فن الحرب عند العرب لم يقتصر في عطائه على تقديم الأمثولات الرائعة في مجال الإعداد للحرب وإدارتها . بل قدم عبر التاريخ عطاءً فكرياً مميزاً كان له دوره في إثراء الفكر العسكري العالمي وفي تطويره .

ـــ أنَّ للإنسان دوره في المعركة وللسلاح دوره في المعركة أيضاً ، والروح المعنوية والإيمان بعدالة القضية والإصرار على تحقيق الهدف ، كلها عوامل يجب أخذها بعين الاعتبار قبل مباشرة الحرب .

ويرى الباحثون في الشؤون والخطط العسكرية أيضاً أنَّ العرب اعتمدوا في حروبهم مع الفرس والروم المبادئ والطرق والأساليب التالية :

- تكتيك حروب الإنهاك وهو ما يطلق عليه اليوم حرب الاستنزاف ، وذلك بشن الغارات المركزة على العدو وتجنب الاشتباك معه في معركة حاسمة قبل إنهاكه .
- اتباع تكتيك إعداد معنوي وسياسي من خلال استراتيجية عامة « التضامن والوحدة والتعاون وبث الروح المعنوية والإيمان بعدالة القضية والإقدام على الشهادة » .
- المعرفة العميقة للعدو المقابل « حجمه ـــ تسليحه ـــ أساليب قتاله ـــ مكائده وطرق خداعه... الخ » .
- تنفيذ الاستطلاع بكل أشكاله وأنواعه .
- اتباع أسلوب التعبئة وعلى نطاق واسع وتجهيز الجيوش والتعاون الكامل فيما بينها بعد تقدير موقف يتضمن جوانب المعركة كافة .

- إعطاء الأهمية إلى وسائط التأمين وأسلوب إيصالها خاصة وأن الأهداف المعادية بعيدة جداً عن مواقع انطلاق القوات .
- اصطحاب المؤخرات التي تضم النساء كعنصر محرض على الحرب وعنصر خدمة وهدف لا يجوز التخلي عنه .
- اتبع العرب أسلوب الحرب الخاطفة ، والهجوم بموجات لإحداث الثغرات في تحصينات العدو ومن ثم الاندفاع باتجاه الحواضر الكبرى لتحريرها بعد تطويق العدو والعمل فيما بعد باستقلالية شبه كاملة .
- اتصفت المعارك التي خاضتها القوات العربية بالخفة والسرعة والمناورة وإعادة التجميع والحشد .
- امتلك العرب زمام المبادرة فأسقطوا بخططهم القتالية خطط العدو وحققوا أهدافهم الاستراتيجية .

نستخلص مما تقدم أن فن الحرب عند العرب كان على مستوى عالٍ من التطور فقد أبرزوا قدرتهم على خوض المعارك والحروب خاصة في مجال توحيد القيادة وتقدير الموقف واتخاذ القرارات الصائبة وفي الوقت المناسب والمناورة في أرض المعركة ، واستبسالهم ولا سيما مسألة تكوين الفرق الانتحارية .

إضافة لما تقدم فإن الدور البارز للعمل السياسي والمعنوي في القوات قد ظهر تأثيره الكبير . كما أن تراتيب القتال التي كانت تتوافق ومتطلبات المعركة مع الاستفادة الفورية من أخطاء العدو ، والأوامر الواضحة التي كان يصدرها القادة ، كل ذلك شكل عوامل هامة وأساسية ساهمت في تحقيق نصر العرب على العدو ، كما قدم القادة باندفاعهم على رأس القوات وشجاعتهم النادرة نماذج تحتذى لمقاتليهم الذين اقتدوا بقادتهم وحققوا بشكل مشترك النصر المؤزر .

وبالرغم من أنَّ التاريخ العربي غنيّ بروائع العلم والأدب والفن ، إلاَّ أنَّ تاريخنا العسكري أكثر غنىً فهل هناك أغنى من جيوش صغيرة تنطلق

من الجزيرة العربيّة قليلة في عددها ، فقيرة في تسليحها ، قويّة في إيمانها ، تتحدّى أقوى قوى العالم وتثبت على أنّها على مستوى هذا التحدّي فتزيل أعظم دولتين لهما أمجادهما العسكريّة وقوّاتهما الكبيرة علاوة على إمكاناتها المادية الضخمة ، وتحرر البلاد وتسترد الحقوق ؟

ومع مرور الزمن تتطوّر الجيوش العربيّة في عددها وحجمها وتسليحها ، ويتطوّر تبعاً لذلك تنظيمها القتالي وأسلوبها الحربي ، وتزداد ميادين القتال بعداً وتصبح ساحات العمليّات الحربيّة واسعة .. وهنا تبرز الاستراتيجيّة العسكريّة العربيّة وفق مخطّط منظّم بعيد عن الارتجال والعفوية ، حيث يؤكد القادة مقدرتهم في قيادة الجيوش رغم اتساع مسرح العمليات ، ورغم تعقيداته المتنوعة .

إنّ حسميّة الأهداف السياسيّة الّتي وضعها العرب أمام استراتيجيّتهم العسكريّة تعلّل تعدد وسائط إعداد القوّات العربيّة للحرب وطرقها وأساليبها . وقد استفادوا بسرعة من دروس المعارك الفاشلة وطوّروا استعداداتهم . ففي عام / ٦٢٩ / م ، هاجم العرب المسلمون بلاد الروم فخسروا في جنوبي شرقي الأردن معركة مؤته ، وفيها استشهد قائد الحملة زيد بن حارثة ، وبعده جعفر بن أبي طالب ثم عبد الله بن رواحة ، فأخذ الراية خالد بن الوليد ، ولمّ الصفوف ورجع بها إلى المدينة . وبعد مضي فترة من الزمن تمّ خلالها استقصاء الأخبار والمعلومات عن العدو قرّر النبي ﷺ أن يثأر لتلك النكسة ، فأمر بإعداد جيش يعهد بقيادته إلى أسامة بن زيد ، وكان ذلك عام / ٦٣٢ / م ، حيث تم تحقيق الهدف .

لقد كان هناك الكثير من التفاصيل الصغيرة في مظهرها خلال فترة الإعداد للرد أدّتْ إلى فوائد جمّة في تحقيق النجاح لاحقاً وهي تدل على قدرات القادة والمخططين في استكشاف متطلبات المعركة بشكل مبكر وأهمها :

- خبرة العرب في شؤون الحرب من إعداد وتجهيز وتدريب .

• معرفة العرب بالمناخ السياسي والمعنوي المحيط بعد استطلاع للعدو دام أكثر من ثلاث سنوات .
• توثيق المعلومات السياسيّة والبشريّة لما لها من تأثير على استراتيجيّة الحرب المقبلة ، وتدقيقها ، والوقوف على امتدادها في محيط منطقة العمليّات .

كما كان لهذه المعطيات أثرٌ كبيرٌ في الأعمال العسكريّة السياسيّة التي أدّت ، فيما بعد ، إلى تحقيق الانتصار في ميدان المعركة .

لقد أكّد العرب في أكثر من مجال أهدافهم من شن الحرب ، وحسب رؤيتهم : « فإنَّ الحرب هي الوسيلة النهائيّة لتحقيق ما عجزت الوسائل السلميّة عن تحقيقه ، كما وضعوا المخطّطات والدراسات لتطبيق السياسة المرحليّة في تحقيق التوازن بين معادلة الهدف والإمكانات المتوافرة ، ممّا يدلّ على أنّ الفكر الاستراتيجي للقيادة السياسيّة ـــ العسكريّة العربيّة ، كان عاملاً أساسياً فيما حقّقته الجيوش العربيّة من انتصارات » .

وبالطبع فإنَّ الأهداف السياسيّة الّتي وضعت أمام الاستراتيجيّة العسكريّة العربيّة تمحورت على تعزيز مكانة العرب وتعريف العالم بالقيم الّتي كانوا يحملونها ، وفي تصفية قواعد العدوان وإزالة خطر التهديد « دولتي فارس والروم » ، ولذلك فقد شكّلت الجيوش الصغيرة والكبيرة ووضعت الخطط الاستراتيجيّة الحربيّة لتنفيذ الأهداف السياسيّة هذه .

ومن هنا نستطيع القول إن الحرب لم تكن هدفاً بحد ذاتها من أهداف العرب ، بل كانت وسيلة لإغناء الحضارة وتحقيق العدالة ونشر السلام العادل وتحرير المناطق العربية من الاحتلال الأجنبي .

لقد كانت القيادة السياسيّة العربيّة تقيم الحوار المستمر مع القادة العسكريّين وذلك بإشراكهم في أعمال المجالس السياسيّة وإعداد القرارات العسكريّة ، كما وأوجدت نوعاً من التنسيق لتوحيد وجهات النظر في هذه

الأهداف العامّة السياسيّة ، ولإيجاد الوسائل العسكريّة الملائمة لتنفيذ هذه الأهداف . وهذه الظاهرة جديرة بالملاحظة والتسجيل لأنَّ الأحداث التاريخية اللاحقة أكّدت تبني كل الدول هذا الأسلوب في الإعداد والتخطيط المشترك بعد العرب بمئات السنين .

يقول ليدل هارت : « الاستراتيجيّة العسكريّة هي فن توزيع واستخدام جميع الوسائل العسكريّة لتحقيق هدف السياسة » .

ويقول كلاوزفيتز : « الاستراتيجيّة العسكريّة هي استخدام الاشتباك وسيلة للوصول إلى هدف سياسي مخطّط » .

ويتحدّث بوفر عن الاستراتيجيّة العسكريّة فيقول عنها : « هي فن استخدام القوّة إلى الأهداف السياسيّة » .

ويقول العماد مصطفى طلاس : « الاستراتيجيّة هي فن إعداد الحرب وإدارتها لتحقيق نصر لا يتعارض مع سلم مقبل » .

قال المارشال الألماني فون دركولتز يصف مصداقية العرب في حربهم : « لقد اتّبع العرب في حربهم مع الفرس والروم حرباً معنويّة مدروسة . فقد اعتمد القادة العرب على الصدق في التهديد ، كما وجّهوا الأبصار لتحطيم إرادة القتال لدى العدو ، وكانت مصادر قوّتهم تكمن في الإيمان والانضباط والاستعداد للقتال » .

كما طبّق العرب منذ زمن طويل استراتيجيّة بقعة الزيت « الخرشوفة » فأخذوا يدمّرون مجموعات العدو على التتابع ويوّسعون قاعدة عمليّاتهم خطوة بعد خطوة حتّى إذا جاءت المعارك الكبيرة الحاسمة ، كانت الجيوش العربيّة على استعداد نفسي ومعنوي وعسكري كامل لخوض القتال ، بينما كانت إرادة القتال عند أعدائهم في حال إحباط كامل ، وكان في ذلك سبب هام من أسباب النصر .

هذا ما أثبته العرب من خلال معالجتهم للصلات التي كانت تربط الاستراتيجيّة العسكرية بالسياسة ، وثبت وبشكل جلي أنَّ الربط

بين الاستراتيجيّة العسكريّة والسياسيّة كان محكماً ويدل على بعد نظر وحكمة القيادات السياسية والعسكرية في ذاك الوقت .

ويؤخذ على أكثر الاستراتيجيّين العسكريّين تعصبّهم لمذاهبهم العسكريّة ، فهم لم يشيروا في أكثر مؤلّفاتهم إلى الفتوحات العربيّة الإسلاميّة ولا إلى القادة العسكريّين والاستراتيجيّين العرب ، وكان تجاهلهم لتاريخنا العسكري كاملاً رغم أنَّ العرب أجادوا فنون الحرب ، فسيّروا الجيوش بعشرات الآلاف ونفذوا المناورات الاستراتيجيّة والتكتيكية بقوى كبيرة وبجرأةٍ نادرةٍ ، وبرعوا في قيادتها .. كما أعدّوا الجيوش إعداداً نفسيّاً ومعنويّاً رائعاً قبل وخلال المعارك وما بعدها . وخلّفوا وراءهم دروساً عظيمةً في الاستراتيجيّة العسكريّة استفادت منها معظم الدول في صياغة مذاهبها العسكريّة وفي توسيع نظرتها وآفاقها لتظهر في أكمل صورها .

لقد اعتمد المذهب العسكري العربي حوالي القرن السابع ميلادي اتّجاهاً جديداً ومميَّزاً حين استطاع العرب أن يكوّنوا دولة مترامية الأطراف ، ومع أنّ الروح المعنويّة العالية الّتي تحلّى بها العرب في مطلع نشوء دولتهم هي الّتي حقّقت لهم الانتصار على دولتين كبيرتين هما « دولة الفرس ودولة الروم » ، يجب ألا يُنس الفكر العربي المتفتّح وأساليب القتال التي لجأ إليها العرب في معاركهم ضدّ أعدائهم .

لقد تجلّى المذهب العسكري العربي في المعارك الكبيرة كمعركة القادسية واليرموك ، وفي فتوحات شمالي أفريقيا والأندلس ، كما تميّز بالبراعة في اتّخاذ تراتيب القتال الملائمة رغم ما حقّقه الرومان والفرس من تفوّق بالقوى البشريّة والعتاد الحربي .

كما شكّلت المعارك الكبيرة الّتي خاضتها القوّات العربيّة نموذجاً رائعاً لتطبيق استراتيجيّة الحرب الحديثة ، ونموذجاً لوضع الفكر الاستراتيجي العربي في تصميمه وتنفيذه ، خاصّة في مجالات حشد

وتوزيع القوى وتحديد الأفضليّة والمركزيّة في القيادة ، والمحافظة على هدف العمليّات وحشد القوى والاقتصاد في استخدامها ، وفي تحقيق مبادئ الحرب في المباغتة والتمويه والمناورة والاعتماد على مقاتلين مدرّبين يتمتّعون بروح معنويّة عالية ، وكفاءة بدنيّة جيّدة ، وتدريب ممتاز في تحقيق المهام المعقدة المسندة » .

وخلال فترة الفتوحات العربيّة في شمالي أفريقيا والأندلس ، حدثت تطوّرات كبرى في فن الحرب عند العرب حيث أمكن ترسيخ القواعد والمبادئ والدروس المستقاة من المعارك المتتالية ، فأخذت مبادئ فن الحرب تظهر في أقوال القادة العرب وخططهم العسكريّة بشكل واضح .

وكان من عوامل هذا التطوّر في مذهبهم العسكري زيادة حجم القوّات المقاتلة ، واتّساع مسرح العمليّات برّاً وبحراً ، والتنسيق الكامل في مجال التأمينات والاهتمام بالمعنويّات .. وجاءت الفتوحات العربية تطبيقاً عمليّاً لاستراتيجيّة الهجوم غير المباشر ، واستراتيجيّة الردع في الحروب « الدفاع المتحرّك والهجمات الوقائيّة » . ولقد أفاد العرب من هذه الحروب بقدر ما أفادوا من تجاربهم الناجحة ، ففي معركة طبريا التي نشبت بين العرب المسلمين بقيادة صلاح الدين الأيوبي والصليبيين بقيادة الدوق ريجلند قائد الجيوش الصليبية في أواخر شهر رمضان الموافق لصيف عام / ١١٨٧ / م ، برزت عبقرية العرب العسكرية بشكل واضح عندما :

- اختار صلاح الدين لجيوشه الأماكن المسيطرة على طرق التموين والمواصلات .
- احتل آبار الماء ومنع الصليبيين من الاستفادة منها .
- التقى القادة وحثّهم على القتال مؤكداً أن هذه المعركة من المعارك الفاصلة مع العدو .

- آشعل النار في الأعشاب البرية فحملت الريح الدخان إلى صفوف الصليبيين ، فانفصل مشاة الفرنجة عن فرسانهم .
- بدأ الهجوم عاصفاً واستطاع بمناورات متعددة أن يُذهل جنود الفرنجة الذين كانوا يقاتلون يائسين يسعون للنجاة .

وفي معركة عين جالوت ، وفي الثامن من رمضان لعام / ٦٥٨ هـ /١٢٦١ / م ، هبَّ العرب المسلمون لملاقاة التتار الذين خرّبوا المدن المزدهرة واجتاحوا البلاد فدمروها وأفسدوها ، وكان قائد الجيوش العربية الإسلامية سيف الدين قطز ، عند عين جالوت (قرية صغيرة على الحدود الشامية في الأرض الفلسطينية) ، نشبت المعركة في ظروف صعبة ومعقدة ، فقد كان جيش المسلمين حديث التكوين وكان الطقس حاراً جداً وجيش التتار جيش متمرس مزوّد بأسلحة ومعدات كبيرة ويتمتع بروح هجومية عالية ، ومع ذلك فقد استطاع العرب المسلمون تحقيق الانتصار الكبير ووقف زحف التتار وتشتيت شملهم حيث لم تقم لهم قائمة بعد هذه المعركة الفاصلة التي يذكرها التاريخ بكل فخر واعتزاز .

يقول المارشال الألماني فون دركولتز « يزخر التاريخ العربي الإسلامي بإنجازات عسكرية عظيمة ، وأعمال باهرة مجيدة قامت بها الجيوش العربية الإسلامية ولا يوجد في تاريخ الحروب معارك فاقت في تألقها وحسميتها معاركها ، وكذلك لا يوجد قادة فاقوا في الشجاعة والمهارة قادة العرب المسلمين الموهوبين » .

إن العرب انتصروا بفضل تفوق فنهم الحربي ، وبفضل وحدة إرادتهم وصحة قراراتهم والأساليب التي اتبعوها في خوض هذه الحروب متعددة الأنواع والأشكال :

١ ـ الاستطلاع وذلك بتوجيه الدوريات الاستطلاعية وخطف الأسرى واستجوابهم والسعي للوصول إلى مؤخرات العدو بواسطة

العيـون لتـدقيق المعـلومـات ومطـابقتهـا مع ما ورد من اتجاهات أخرى .

٢ ــ خداع العدو : « في الزمان والمكان والطريقة استناداً لقول الرسول ﷺ (الحرب خدعة) » .

٣ ــ التمويه العملياتي : في أسلوب الحشد وفي تحديد اتجاه الحركة نحو الهدف والمحـافظـة على السـر العسكري ومكـافحـة الجاسـوسيـة المعادية .

٤ ــ الإعداد والتدريب والجاهزية القتالية كما قال الله تعالى : ﴿ وأعدوا لهـم مـا استطعـتم من قوة ومن رباط الخيـل ترهبون به عدو الله وعدوكم ﴾ .

٥ ــ الاهتمام بالعامل المعنوي والنفسي .

٦ ــ الاهتمام بالتعبئة العامة .

٧ ــ اتباع أسلوب الحرب الوقائية .

٨ ــ إجادة فن القيادة ، وتطبيق مبادئ الحرب .

وفي التـاريخ العربي أمثـلة كثيرة وشواهد متعددة على اتباع هذه الاسـتراتيجيـة وإن كانوا في الماضي لا يفرقون كثيراً بين الاسـتراتيجية والتكتيك .

فالإغارات العربية هي نوعٌ من الكر والفر مشـابه للغارات التي كان الطرفان يشنها في الحرب العالمية الثانية ، وقد تمرس العرب في حرب العصابات فهم الذين صنعوا مجد لورانس في حرب الصحراء إلى جانب الحلفـاء ، وهم أيضـاً أصحـاب تلك التكتيكات ، وهم صـانعو تلك الهجمات التي استنزفت الأتراك .

وبالمقـابل فقد ألَّف العرب زهاء أربعمائة كتاب في ميدان علم الحرب وفنـه وذلك قبل أن يولد كارل فون كلاوزفيتز ومن تلاه وفق إحصاء اللورد فونستر في كتابه « رسالة في فن الحرب عند العرب » .

كانت تلك نظرة سريعة إلى تاريخنا العسكري العربي القديم والذي يستحق منا الدراسة والبحث والخروج منه بدروس قيمة تناسب عصرنا . صحيح أن تاريخ فجر الإسلام لم يشهد وجود مؤلفات تعالج مسائل فن الحرب وهو أمر طبيعي في ذلك العصر ، إلا أن الخبرات المتوارثة عن الآباء والأجداد وإبداع القادة العسكريين وشجاعتهم أضافا إلى الخبرات الكثير الكثير وحقق النجاحات ، ونذكر هنا التوجيهات الخاصة للنبي الكريم ﷺ للمدافعين في معركة أحد وبخاصة لرماة النبال ونذكر أيضاً مناورة خالد بن الوليد في تلك المعركة بفرسانه عندما رأى الرماة يتخلون عن موقعهم مخالفين قرار القائد ، وكيف اتخذ خالد بن الوليد قراره بسرعة وذكاء بناءً على مجرياتِ الأمور في ساحة المعركة مّما غير مجرى الأحداث ، وكذلك المناورة الواسعة من مسرح عمليات العراق إلى مسرح عمليات الشام بجيش خالد بن الوليد لنجدة جيش الشام .

إنَّ العرب يقفون اليوم أمام تحدي معطيات القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين وأمام تحدي استراتيجيات الهيمنة والتفرد في السياسة الدولية واستراتيجية التوسع والاستيطان الإسرائيلي ، فهل تلهمهم إنجازات الأجداد وتحديات العصر بالنهوض والتوحد بنجدة شعبنا وتحريره من الاحتلال ، وتوحيد مفاهيمهم وأهدافهم ووضع استراتيجية عربية شاملة تعاكس أهداف واستراتيجيات الأعداء ؟

الجواب عن هذا السؤال يجب أن يكون التفاؤل برغم الظواهر المثبطة للهمم .

ثانيـاً : الجمهورية العربية السورية الموقع والحدود والعمق الجغرافي والبشري والمجال الحيوي .

الجمهورية العربية السورية والأقطار العربية الأخرى في أشكالها الجغرافية الحالية ليست إلا نتاج ما تمخضت عنه الحرب العالمية الأولى واتفاقياتها من اقتسام تركة السلطنة العثمانية « الرجل المريض » .

وأمام هذا الواقع ، كانت سورية أول الأقطار وعياً للماضي وإدراكاً للحاضر وأكثر دقةً في رسم صورة المستقبل . لذلك هَـبَّ الشعب ثائراً ضد الاستعمار بكل أنواعه وأشكاله مطالباً بحريته واستقـلاله وتحقيق وجوده واحتلت سورية موقع الصدارة في النضـال المستمر والدؤوب ورهنت وجودها لتحقيق ذات الأمة العربية في دولة واحدة تمتد من المحيط إلى الخليج .

مع انتهـاء الحرب العـالمية الثانية ، تحولت بريطانيا العظمى من امبراطورية لا تغرب عنها الشمس إلى جزيرة يعلوها الضباب ، كما بدأ انحسار الامبراطورية الفرنسية حتى أصبحت فرنسا ضمن حدودها الطبيعيـة ، وشهد العـالم قبلاً انهيار الدول الاستعمارية البرتغال واسبانيا وهولندة وإيطاليا ، بينما ظهرت قبلاً الولايات المتحدة كقوة عظمى جديدة خاصة بعد استخدامها للسلاح الذري ضد اليابان ، وترافقت هذه الأحداث مع التحرك الذي قامت به الصهيونية العالمية لتحقيق أطماعها الاستيطانية استناداً لما ورد من مزاعم وأباطيل في توراتهم وتلمودهم ، فكان قيام الكيان الصهيوني « إسرائيل » ضربة كبيرة لآمال العرب وأمانيهم الوطنية والقومية ، مما فرض عليهم تهيئة أنفسهم وإعداد البلاد وتنظيم الجيوش لمواجهة هذا الخطر . وكان قدر جيش سورية أن يكون جيش الأمة العربية الذي أصبح بعد ذلك في مقدمة جيوش المنطقة عدداً وعدة وتجهيزاً وتدريباً وجاهزية .

أما المذهب العسكري السوري فهو وإن وردت فقرات عنه أو دراسات تتعلق ببعض بنوده ، فإنَّه لم يرسم أو يكتب بشكل رسمي أو أكاديمي دقيق وكامل حتى الآن ونحن في هذا الفصل أمام محاولة جادة للسعي للوصول إلى تحقيق جزء هام من هذا الهدف أو كله .

المـوقـع :

تقع الجمهورية العربية السورية في قلب الوطن العربي ، وعند ملتقى القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوربا . تشرف على الحوض الشرقي للبحر المتوسط ، يحيط بها من الشمال تركيا ومن الشرق العـراق ومن الجنـوب الأردن ، ومن الغـرب فـلسـطـين ولبنـان والبحر المتـوسـط ، تبـلغ مسـاحتهـا ١٨٥,٠٠٠ كم٢ وطول حدودها ٢٤١٣ كم منهـا ١٨٣ على البحر المتوسط ، وعدد سكانها بحدود ١٥ مليون نسمة .

التـاريـخ :

يصف المؤرخون سوريا « خلاصة تاريخ العالم » فعلى شاطئها اخترعت أول أبجدية في العالم « أوغاريت » وعاصمتها دمشق أقدم مدينة ما تزال موجودة على الأرض .

وبازدهار الحضارة العربية الإسلامية تألقت سورية بعد أن تحررت من البيزنطين إثر معركة اليرموك ٦٣٦ وعرفت دمشق عصرها الذهبي كعاصمة الدنيا وأضحت المركز السياسي للعالم آنذاك ومقر الحركة الفكرية للحضارة العربية في العهد الأموي .

وفي حين كانت سورية تشع علماً وفكراً على العالم ، كان الغزاة يعدون العدة للانقضاض عليها وسلبها دورها القيادي في الحضارة الإنسانية والاستيلاء على موقعها الاستراتيجي كمفتاح للقارات الثلاث ، ومعبر بين الشرق والغرب .

وهكذا توالت على سوريا الهجمات الغازية من البيزنطيين والصليبيين ، إلا أنَّ العرب عادوا وحرروا بلادهم وانتصروا على الغزاة .

وفي العام ١٥١٣ سقطت سورية في أيدي العثمانيين الذين استمروا يحكمون بلاد العرب حتى الحرب العالمية الأولى حيث بدأت مرحلة جديدة في تاريخ سوريا الحديث . أثناء الحرب ساند العرب ومنهم سورية الحلفاء ضد العثمانيين على أمل أن تتحقق آمالهم في الاستقلال كما وعدتهم بذلك بريطانيا ، لكن القوى الاستعمارية كانت تبيت مصيراً آخر للبلاد قررته في اتفاقية سايكس بيكو الذي كان من نتيجته تقسيم المشرق العربي إلى سورية ولبنان وفلسطين والأردن .

كما أعطت هذه القوى وعد بلفور العام ١٩١٧ لإقامة دولة لليهود في فلسطين ، ونتيجة للثورات المتصلة استقلت سورية في ١٧ نيسان ١٩٤٦ .

طبيعة مسرح الأعمال القتالية في منطقة الشرق الأوسط :

لا يزال الموقف في منطقة الشرق الأوسط أحد أكثر مناطق العالم اضطراباً . فهو يزداد تفاقماً وتعقيداً خاصة في أعقاب حرب الخليج ونشاط الدوائر الامبريالية لفرض إرادتها وسياستها على دول المنطقة ، وتعتبر إسرائيل العدو الأول للعرب والمصدر الرئيسي للاستفزازات العسكرية كافة في هذه المنطقة .

لذا كان لزاماً على سورية في مواجهة مهامها الوطنية والقومية اتخاذ التدابير والإجراءات الهادفة لتحضير قواتها المسلحة وأرضها لصد العدوان ودحر قوى الشر المتمثل بإسرائيل ومن يدعمها .

إن مسرح الأعمال القتالية هو مساحة محددة من اليابسة وما يحيط بها من مجال جوي وبحري

والتي في حدودها يمكن أن يجري صراع مسلح . ينفّذ على مسرح الأعمال القتالية مهام استراتيجية كبيرة نابعة من خطة الحرب العامة .

تبلغ المساحة العامة لمسرح الأعمال القتالية في الشرق الأوسط حوالي ٤٠٠ ألف كم² منها أكثر من ١٠٠ ألف كم² بحراً ، كما يبلغ عدد سكانها حوالي ٣٠ مليون نسمة ويصل طول حدود المسرح من الشمال إلى الجنوب حوالي ٢٠٠٠ كم ، ومن الغرب إلى الشرق حوالي ٨٠٠ كم .

يتميز اقتصاد بلدان مسرح الأعمال القتالية بالتبعية ، فهي تستورد المواد الصناعية والغذائية والأسلحة والمعدات الحربية وما يتبعها .

لا توجد في بلدان المسرح باستثناء إسرائيل صناعة حربية كبيرة ، لذلك فإن جميع الأعمال القتالية ستنفذ بأسلحة وأعتدة حربية تستورد من بلدان أخرى . يمكن أن يتم استعواض الخسائر في الأعتدة والأسلحة في مجرى الأعمال القتالية من الاحتياطات المشكلة مسبقاً في بلدان المسرح . وبفضل استيرادها من بلدان أخرى وعن طريق الجسور الجوية .

ويتميز مسرح الأعمال القتالية في منطقة الشرق الأوسط بأنه شبه صحراوي تكثر فيه التلال والسلاسل الجبلية ، يقع بينها وديان سهلية صالحة للأعمال القتالية .

كما يسمح وجود بعض المرتفعات الحاكمة في منطقة الجولان المحتلة من قبل إسرائيل للعدو بكشف ورؤية خطوط المواصلات وأهم الأغراض على كامل عمق البنية العملياتية لقوات الجمهورية العربية السورية ، كما تساعدها على حشد قواتها وتسمح لطيرانها بالتقرب على ارتفاعات منخفضة وخارج مدى إمكانيات الكشف لمحطات الرادار السورية .

إن المجال المائي في البحر المتوسط والملاصق للبر يسمح لسفن الاسطول البحري من خوض أعمال قتالية غير محدودة في البحر ، كما تسمح لسفن الدعم الناري بدعم القوات البرية العاملة على الشريط الساحلي ، كما يسمح بتنفيذ الإنزالات البحرية .

وهكذا عند تقدير وتقويم تضاريس الأرض يمكن استنتاج ما يلي :
« تخلق السلاسل الجبلية على المرتفعات الحاكمة ظروفاً ملائمة من أجل تنظيم الدفاع ، وتخلق بنفس الوقت بعض الصعوبات أمام القوات المهاجمة » .

أمّا فيما يتعلق بالمناخ ، فالطقس في مسرح الأعمال القتالية في الشرق الأوسط يتميز بشتاء دافئ ومقبول وبصيف حار وبجو صاف ومتوسط الحرارة السنوي + ٢٥ درجة وقد تصل الحرارة صيفاً إلى ٤٠ مئوية وأحياناً أكثر من ذلك ، وتهب في الربيع رياح جافة حارة تسمى بالرياح الخمسينية .

إن شبكة الموانع المائية في أراضي مسرح العمليات القتالية عبارة عن أنهار ضحلة « قليلة المياه » وعن أقنية ري .

من الموانع المائية التي تعيق عمل القوات نهر الفرات ونهر العاصي ونهر الأردن وبحيرة طبريا ونهر اليرموك والبحر الميت ونهر الليطاني .

وهنا لا بدَّ من تعريف مسرح الأعمال الحربية العملياتي ــ الاستراتيجي وحدود المسرح بشكل مفصل . لقد اختلف الباحثون وكذلك المراجع والقواميس والموسوعات العسكرية المختلفة في تعريف مسرح الأعمال الحربية .

عرفته موسوعة أمريكانا « بأنه ساحة المعركة والمناطق المجاورة لها التي تتوضع فيها المؤخرات بما فيها أماكن القوات الإدارية والتموينية اللازمة للعمليات الحربية » وعرفه قاموس الأسلحة والمصطلحات العسكرية الأمريكي بقوله : « إن لمسرح العملية أهمية كبيرة لكافة العمليات العسكرية دفاعية كانت أم هجومية ، ويجب أن يكون مطابقاً لهدف موضوع حسب خطة مسبقة » .

أما الفرنسيون فقد كانوا أكثر تحديداً لمسرح الأعمال الحربية من الأمريكان والأنكليز ، فقد عرفت موسوعة لاروس الكبرى مسرح العمليات بأنه منطقة جغرافية تعبِّر عن وحدة سياسية واقتصادية تدور فيها أو يمكن أن تدور فيها عمليات حربية كما وصفها الجنرال ديغول « بأنها رقعة الأرض التيتم عليها أعمال تخدم الغرض الاستراتيجي » والتعريف الأكثر شمولية والأوفى بالغرض والأقرب إلى الواقع هو التعريف السوفييتي ، فقد عرفت الموسوعة السوفييتية الكبرى مسرح الأعمال بأنه « جزء من أراضي المعمورة بما في ذلك الشواطئ التي تحيط بالمحيط والبحار الداخلية والفضاء أو مياه أحد المحيطات التي تشمل ما يوجد فيه من خلجان ملاصقة له والنطاقات الساحلية للقارات والفضاء الجوي الذي يمكن أن تنشب ضمن حدوده الأعمال القتالية ــ ويتألف من عدة اتجاهات استراتيجية وعدة مناطق بحرية داخلية أو محيطية « المحيطات » ، وهو يحدد من قبل القيادة العسكرية والسياسية لكل دولة ، والتي تحدد قوامه وحدود الأعمال الحربية ضمنه انطلاقاً من المهام الاستراتيجية التي تشتق من الخطة العامة للحرب مع اعتبار العوامل السياسية والاقتصادية والعسكرية الخاصة ، ويدخل في مسرح الأعمال الحربية حدود الدولة نفسها ، ودول التحالف الصديقة والمعادية .

ولكن ينقص التعريف السوفييتي ما توصل إليه التعريف الفرنسي من ذكر أن مسرح الأعمال القتالية هو منطقة جغرافيةتعبر عن وحدة سياسية واقتصادية واستراتيجية ، كما لم يذكر الكمون العسكري للدولة ضمن مسرح الأعمال الحربية والشروط الطبيعية وغيرها من العوامل ، لذلك فإن وجهة نظرنا في تعريف مسرح الأعمال الحربية على الشكل التالي :

« هو ذلك الجزء من اليابسة أو البحر أو كليهما معاً والفضاء الخارجي الموجود ضمن منطقة جغرافية تعبر عن وحدة سياسية واقتصادية واستراتيجية وكمون حربي معين ، تنشب أو يمكن أن تنشب فيها الأعمال الحربية مع العدو ، ويمكن أن يشمل المسرح اتجاهاً أو عدة اتجاهات استراتيجية برية أو بحرية أو فضائية ، ويحدد من قبل القيادة السياسية والعسكرية للدولة التي تحدد قوامه وحدود الأعمال الحربية انطلاقاً من المهام الاستراتيجية الموضوعة التي تشتق من الخطة العامة للحرب ، وتشمل فيما تشمل أراضي العدو وحلفائه وفضائه وبحاره التي تشملها أو ستشملها الأعمال الحربية » .

إنَّ ابعاد وحدود المسرح هي مؤشرات اصطلاحية غير ثابتة ترتبط بمجموعة من العوامل أهمها :

ـــ الموقف السياسي ـــ العسكري وأهداف الحرب .

ـــ الشروط الجغرافية « التضاريس والموانع الطبيعية » .

ـــ وسائط وأساليب خوض الصراع المسلح .

ـــ الاتساع المحتمل للعملية .

وعند تخطيط مسرح العمليات يجب الأخذ بعين الاعتبار المصادر البشرية والاقتصادية لتعبئة القوات والشروط المناخية وتوفر إمكانيات التعاون الاستراتيجي بين أنواع وصنوف القوات المسلحة وكذلك مع القوات الشقيقة والحليفة .

ـــ إنَّ مسرح الأعمال القتالي الجنوبي الغربي لمنطقة الشرق الأوسط يضم كلاً من سورية ولبنان والأردن وشبه جزيرة سيناء وفلسطين المحتلة وشاطئ البحر المتوسط المتاخم لها من الغرب والشمال .

ـــ يقع هذا المسرح بين ثلاث قارات ويعتبر صلة الوصل بين الشرق والغرب ، ويشرف على البحر المتوسط ذي الأهمية الاستراتيجية ، وفيه قناة السويس ذلك الممر المائي الهام ، ويجاور أكبر مستودعات احتياطي النفط في العالم ويضم أربع عواصم هي دمشق ـــ بيروت ـــ عمان ـــ القدس ـــ يحده من الشمال الحدود التركية ـــ السورية ، ومن الشرق الحدود العراقية ـــ السورية ، ومن الغرب الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط ، ومن الجنوب الحدود السعودية ـــ الأردنية والبحر الأحمر .

ـــ يبلغ طول المسرح من الشمال إلى الجنوب أكثر من ٢٠٠٠ كم وعرضه من الغرب إلى الشرق حوالي ٨٠٠ كم ومساحته ٣٥٠ ألف كم^{٢} والمياه الأقليمية المتاخمة أكثر من ١٠٠ ألف كم^{٢} .

أمَّا الاتجاهات الاستراتيجية والعملياتية على مسرح الأعمال القتالية « سوريا ولبنان » ، فإنها تحدد وفقاً للشروط الطبيعية ، وتبعاً لوضعية العدو ، بحيث تمكن من استخدام القوى والوسائط

والصنوف اللازمة لتحقيق هدف العملية ، وتبحث الاتجاهات عن أقصر الطرق للوصول للأغراض الاستراتيجية مثل العواصم السياسية ، والمراكز الإدارية والصناعية الهامة والكتلة الرئيسية للتجميع المعادي بحيث يمكن الوصول إليها واحتلالها من تحقيق هدف الحرب أو تحقيق مرحلة هامة على هذا الطريق .

أمّا الاتجاهات العملياتية فتعتبر اتجاهات فرعية من الاتجاه الاستراتيجي العام وتحدد بحيث تؤمن الوصول إلى أهداف عملياتية كعقد الطرق الهامة ، والمعابر الجبلية والمائية والمراكز السياسية والصناعية والإدارية .

وهنا تلعب وسائط الصراع المسلح دوراً هاماً في اختيار الاتجاهات الاستراتيجية والعملياتية .

واستناداً للشروط الجغرافية وامتداد الحدود وخطوط الفصل بين القوات المتحاربة وتجميعاتها ضمن حدود المسرح يمكننا أن نحدد ثلاثة اتجاهات استراتيجية رئيسية هي :

ـــ الاتجاه الساحلي : « حلب ـــ اللاذقية ـــ بيروت ـــ تل أبيب ».
ـــ الاتجاه الجنوبي الغربي : « دمشق ـــ القنيطرة ـــ تل أبيب » .
ـــ الاتجاه الأردني الإسرائيلي : « عمان ـــ القدس ـــ قلقيلية ـــ تل أبيب » .

الجولان حيث مسرح العمليات :

تحتل منطقة الجولان موقعاً استراتيجياً هاماً ، فهي بحكم موقعها الجغرافي وطبيعة حدودها الشمالية والغربية والجنوبية ، وتضاريسها ومناخها المتنوع وثرواتها الاقتصادية ، وبحكم موقعها على عقدة المواصلات التي تربط لبنان بالأردن ، وسورية بفلسطين ، لعبت دوراً كبيراً في تاريخ المنطقة .

لقد قامت إسرائيل في حزيران العام ١٩٦٧ بعدوان غادر على الأمة العربية وذلك ضمن إطار سياستها العدوانية ـــ التوسعية ، فاحتلت الضفة والقطاع والجولان ، ومنذ ذلك التاريخ وسلطات الاحتلال الصهيوني تسعى إلى تكريس سياسة الاستيطان من خلال عدد من الإجراءات القانونية والإدارية المزورة والباطلة وإقامة المستوطنات والمشاريع الاقتصادية وكان آخرها قرار ضم الجولان .

تقع منطقة الجولان في الجزء الجنوبي الغربي من الجمهورية العربية السورية ولها حدود طبيعية واضحة ومتميزة .

تحدها من الشمال كتلة جبل الحرمون حيث ترتفع القمة إلى ٢٨١٤ متراً ، وفي الغرب يشكل نهر الأردن وبحيرة طبريا خط الحدود السورية ـــ الفلسطينية ، أما في الجنوب فإن المجرى

السفلي لوادي اليرموك يشكل الحدود الطبيعية للجولان إذ يرسم هذا الوادي خط الحدود السورية ـــ الأردنية .

تبلغ مساحة الجولان ١٨٦٠ كم٢ ، وتأخذ شكلاً طولانياً ، إذ يبلغ أقصى طول من الشمال إلى الجنوب حوالي ٦٧ كم وعمقها حوالي ٢٥ كم .

تمثل منطقة الجولان امتداداً طبيعياً لطية الحرمون المحدبة ، وهي منطقة اندفاعات بركانية وذات تضاريس مشوشة وصخور وحجارة بازلتية سوداء ، وتتألف من مرتفعات ووهاد وأودية وسهول ويبلغ متوسط ارتفاع الهضبة حوالي ٨٥٠ متراً .

في الجولان تنتشر الجبال والهضاب البركانية وإلى جانبها توجد في الجولان مجموعة من الوديان التي تتشكل في الهضبة وتصب في وادي الأردن .

يصنف مناخ الجولان ضمن المناخ المتوسطي ، ويتصف بشتاء بارد وممطر وصيف حار وجاف نسبياً وفصلين انتقاليين قصيرين .

منطقة الجولان عامرة بالأحراج حيث تمتاز الأشجار بقصرها وبطء نموها وشدة مقاومتها لظروف الحياة وأكثر الأنواع انتشاراً هو البلوط والسنديان .

عام ١٩٦٧ بلغ عدد سكان الجولان حوالي ١٥٣ ألف نسمة ، وتعتبر منطقة الجولان من المناطق الكثيفة بالسكان نسبياً إذ بلغت الكثافة الحسابية ٨٦,٤٤ شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد .

وهكذا يضم مسرح الأعمال العسكرية في ضوء الظروف الطبيعية ـــ الجغرافية ، وامتداد الحدود الدولية وخطوط فصل القوات . وأماكن تعسكر القوات المسلحة أربعة اتجاهات استراتيجية أساسية هي :

١ ـــ الاتجاه الاستراتيجي الساحلي : حلب ، اللاذقية ، بيروت ، تل أبيب .

٢ ـــ الاتجاه الاستراتيجي الجنوبي ـــ الغربي : دمشق ، القنيطرة ، تل أبيب .

٣ ـــ الاتجاه الاستراتيجي الأردني ـــ الإسرائيلي .

٤ ـــ اتجاه سيناء الاستراتيجي : الاسماعيلية ، غزة ، تل أبيب .

إنَّ وجود أغراض ذات أهمية استراتيجية وعملياتية ضمن حدود الاتجاه الاستراتيجي ، وكذلك الظروف الطبيعية ـــ الجغرافية والتجهيز العملياتي قد يدعو إلى ضرورة توزيع جهود تجَمعات كبيرة من القوات على عدة اتجاهات . وهذا بدوره يتطلب توزيع جهود تجميعات كبيرة من القوات على عدة اتجاهات ، وهذا بدوره يتطلب توزيع « تقسيم » الاتجاه الاستراتيجي إلى اتجاهات عملياتية عدة .

والاتجاه العملياتي هو نطاق من الأرض تتواجد ضمن حدوده تجميعات القوات والأغراض الأخرى ويسمح بخوض الأعمال القتالية من قبل الجحافل العملياتية بقوام عدة تشكيلات . ويمكن أن تتغير أهمية الاتجاهات العملياتية تبعاً لتغير أهداف ومهام العملية وهي تتحدد دوماً على ضوء الموقف العملياتي ــ الاستراتيجي المتشكل على مسرح الأعمال القتالية .

١ ــ وهكذا وضمن حدود الاتجاه الاستراتيجي الساحلي يمكن تحديد ثلاثة اتجاهات عملياتية هي :

ــ الاتجاه العملياتي الشمالي الغربي « حلب ــ اللاذقية » بعرض ٦٠ كم وبطول ١٧٠ كم .

ــ الاتجاه العملياتي الساحلي « طرطوس ــ بيروت ــ حيفا » بعرض ٥٠ كم وبعمق ٢٦٠ كم .

ــ الاتجاه العملياتي اللبناني ــ الجبلي : « حمص ــ زحلة ــ حيفا » بعرض ٤٠ كم وبعمق حتى ٣٠٠ كم .

يتسع كل اتجاه من هذه الاتجاهات لـ (٢ ــ ٣ فرقة) .

٢ ــ وعلى ضوء الظروف الطبيعية ــ الجغرافية ، وامتداد الحدود الدولية وتعسكر قوات الطرفين (الأطراف) والتجهيز العملياتي للأرض ضمن حدود الاتجاه الاستراتيجي الجنوبي الغربي يمكن تحديد ثلاثة اتجاهات عملياتية هي :

ــ الاتجاه العملياتي المركزي : « دمشق ــ القنيطرة ــ حيفا » يصل عرض هذا الاتجاه إلى ٥٠ كم وعمقه إلى ١٦٠ كم ويقع هذا الاتجاه على امتداد الطرق الرئيسية « دمشق ــ القنيطرة ــ حيفا » حيث دارت المواقع والمعارك الكبرى خلال الحروب السابقة مع إسرائيل . ومن الجدير بالذكر أن الظروف الطبيعية والجغرافية لهذا الاتجاه تسمح بخوض الأعمال القتالية من قبل تجميعات كبيرة من القوات تصل إلى ٦ فرق .

ــ الاتجاه العملياتي الواقع جنوب بحيرة « طبريا ــ نوى ــ فيق ــ عفوله » . ويصل عرض هذا الاتجاه إلى ٣٠ كم وعمقه إلى ١٤٠ كم وسعة هذا الاتجاه ١ ــ ٢ فرقة . اتجاه « درعا ــ أربد ــ بيسان ــ ناتانيا » . ويبلغ عرض هذا الاتجاه ٣٠ ــ ٥٠ كم ويصل عمقه إلى ١٦٠ كم ويوجد عائق طبيعي هو نهر الأردن ، سعته ٣ ــ ٤ فرق .

٣ ــ الاتجاه الاستراتيجي الأردني ــ الإسرائيلي : ويضم هذا الاتجاه طبقاً لشروطه الطبيعية ــ الجغرافية وتجهيزه العملياتي ثلاثة اتجاهات عملياتية وهي :

ــ اتجاه أربد العملياتي « المفرق ــ أربد ــ بيسان ــ نابلس » ويصل عرض الاتجاه إلى ٤٥ كم وعمقه إلى ١٠٠ كم ويتسع إلى ٢ ــ ٣ فرق .

ــ اتجاه القدس العملياتي « عمان ــ القدس ــ تل أبيب » . يتراوح عرض هذا الاتجاه بين

٥٠ ــ ٨٠ كم ويصل عمقه إلى ١٤٠ كم ، يقلص البحر الميت إلى حد كبير عرض القسم البري حيث يعتبر عائقاً مائياً كبيراً ، يتسع هذا الاتجاه لـ ٥ ــ ٦فرق .

ــ اتجاه العقبة العملياتي « عمان ــ معان ــ إيلات » يصل عرض هذا الاتجاه إلى ٦٠ كم ويبلغ عمقه حتى ٣٠٠ كم ويتسع لـ ٢ ــ ٣ فرقة .

٤ ــ اتجاه سيناء الاستراتيجي : ويضم هذا الاتجاه ثلاثة اتجاهات عملياتية هي :

ــ الاتجاه العملياتي الشمالي « القنطرة ــ العريش ــ تل أبيب » يتراوح عرض الاتجاه بين ٥٠ ــ ٦٠ كم ويبلغ عمقه حتى ٢٨٠ كم وهو اتجاه ساحلي سعته العملياتية ٣ ــ ٤ فرق .

ــ اتجاه سيناء العملياتي الأوسط « الاسماعيلية ــ العوجا ــ القدس » عرض هذا الاتجاه ٣٠ ــ ٤٠ كم ويصل عمقه إلى ٣٠٠ كم ويتسع لـ ٢ ــ ٣ فرقة .

ــ الاتجاه العملياتي الجنوبي « ميناء السويس ــ تاماد ــ رامات أشلات » . يتراوح عرض الاتجاه بين ٣٠ ــ ٥٠ كم ويصل عمقه إلى ٣٠٠ كم سعته ١ ــ ٢ فرقة .

العامل السكاني

يعتبر سكان أي بلد من البلدان من حيث عددهم ومعدل نموهم وتركيبهم العمري وكذلك من حيث مستواهم الثقافي والصحي ومؤهلاتهم العلمية والإنتاجية ومستوى وعيهم الوطني وغير ذلك من الصفات والخصائص العامل الأكثر أهمية في تطور البلد المعني وتقدمه وزيادة قدراته الدفاعية والاقتصادية والاجتماعية .

التجهيز العملياتي

ويفهم من التجهيز العملياتي وجود وتوفر المنشآت المقامة بأيدي السكان من أجل تأمين حياتهم وتنقلاتهم سواء داخل البلد أو للاتصال مع البلدان الأخرى ، والتي يمكن أن تستخدم لصالح القوات المسلحة أثناء الحرب .

يتضمن التجهيز العملياتي :

ــ شبكات الطرق : وتتضمن « الطرق المعبدة والطرق الميدانية والسكك الحديدية والنقل الجوي والنقل البحري » .

ــ أنابيب النفط .

ــ الخطوط الدفاعية المحضرة .

ــ شبكة الاتصالات .

بلغ عدد سكان الجمهورية العربية السورية حوالي ١٥ مليون نسمة عام ١٩٩١ وتؤكد عمليات الإحصاء أنَّ السكان يتضاعفون كل عشرين عاماً تقريباً وسيصل العدد إلى حوالي ١٨ مليون نسمة في عام الألفين أي بزيادة تتجاوز ٤٠٠,٠٠٠ نسمة سنوياً . ويعتبر معدل النمو السكاني هذا من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم ، وحتى بالمقارنة مع البلدان النامية العربية منها وغير العربية .

ويمكن اعتبار معدل الزيادة السكانية في سوريا أحد أهم المتغيرات تنعكس آثاره على العديد من الظواهر الاقتصادية والسكانية والدفاعية فمستوى تزايد السكان يؤثر بشكل واضح على حجم القوة البشرية ، والقوة العاملة ، وإمكانية تأمين حاجات الأنشطة الاقتصادية للأيدي العاملة .

إنَّ لمعدل التزايد السكاني تأثيراً مباشراً على كل من حركة القوة البشرية ، والقوة العاملة . وتتألف القوة البشرية من : مجموع السكان القادرين على العمل ممن هم في سن العمل وفي القطر السوري هم تلك الفئة من السكان الذين تبلغ أعمارهم من عشر سنوات فما فوق مستبعدين منهم العاجزين عن العمل غير القادرين على أداء أي عمل ذي قيمة اقتصادية .

أما قوة العمل فهي ذلك الجزء من القوة البشرية الذي يتألف من جميع الأفراد ذوي النشاط الاقتصادي الذين يقدمون عرض العمل سواء كانوا يعملون في إنتاج السلع والخدمات ، أم كانوا يبحثون عن مثل هذا العمل .

المسألة الصناعية في سورية وحالة الاقتصاد وأهميته ودوره في المجهود الحربي :

أصبحت مسألة التصنيع أحد أهم محاور الأبحاث المهتمة بمشكلات التنمية الاقتصادية وبالمجهود الحربي .

والقطر العربي السوري مثله مثل غالبية البلدان النامية التي حصلت حديثاً على استقلالها السياسي . لقد ابتدأ القطاع الصناعي يلعب دوراً متزايداً عندما جرى التركيز على :

- تطوير قاعدة الإنتاج الصناعي .
- تطوير التفاعل المثمر بين القاعدتين الصناعية والزراعية .
- البحث عن الموارد الطبيعية واستثمارها وترشيدها .
- تطوير حركة الناتج الصناعي لصالح الناتج القومي .

لقد أدركت القيادة السياسية في سورية أهمية قطاع الصناعة بشكل مبكر منذ ثورة آذار العام ١٩٦٣ . وتعاظَمَ الاهتمام بالتصنيع في أعقاب الحركة التصحيحية في تشرين الثاني ١٩٧٠ ، مع التأكيد على أهمية القطاع الصناعي كقطاع قائدٍ للتنمية الصناعية وكشريك للقطاع الزراعي

وبالتالي ، التركيز على تأمين الموارد الأولية كالنفط والغاز والتمويل المادي اللازم لتأمين مستلزمات الإنتاج .

وتعتبر الموارد البشرية في سورية من أكثر الموارد المتاحة للتنمية الاقتصادية بالنوعية والكمية وتشكل قوة العمل السورية حوالي ٣٧ ٪ من القوة البشرية وحوالي ربع سكان القطر ، وتتميز اليد العاملة السورية بكفاءتها إضافة لرخص أجورها مما يوفر واحداً من أهم الشروط اللازمة للتنمية الصناعية .

إنَّ الحالة الاقتصادية والثروات الطبيعية وتوفر المياه يمكن أن تؤثر إلى حدٍ كبير على مسرح الأعمال الحربية باعتبار أن الحرب الحديثة تحتاج إلى موارد اقتصادية كبيرة والتي تحدد إمكانيات التأمين المادي للأعمال الحربية فإذا كان مسرح العمليات غني بالأراضي الزراعية فإن دول المسرح في هذه الحالة تعتمد اقتصادياً على الزراعة بدرجة أكبر .

ويمكننا القول في هذا المجال بأن القيادة في سورية قد أخذت بعين الاعتبار الحالة البشرية والاقتصادية للبلاد مستندة في ذلك : فهمها لمضمون الكمون الحربي والاقتصادي ، إذ أنَّ الكمون الحربي وكذلك الاقتصادي للدولة لهما التأثيرات الأساسية على تأمين الاحتياجات المباشرة للقوات المسلحة زمن السلم والحرب على حدٍ سواء .

فالكمون الحربي هو : « الإمكانات الموضوعة للدولة أو لمجموع الدول المتحالفة التي يمكن استخدامها لدعم قوتها الدفاعية وخوض الحرب ، والعنصر الرئيسي للكمون الحربي هو القوات المسلحة ، أما الكمون الاقتصادي الحربي لمسرح الأعمال الحربية فهو الإمكانات الموضوعية للاقتصاد والذي يؤمن الاحتياجات المباشرة للقوات المسلحة في زمني السلم والحرب على حد سواء » .

قوام القوات المسلحة وإمكانات التعبئة في حدود مسرح الأعمال القتالية

إنّ تعداد القوى البشرية المدربة والمؤهلة يعتبر أحد الدلائل على القدرة القتالية للقوات المسلحة النوعية منها ، وذلك يتوقف أيضاً على تعداد سكان البلاد وتحضيرهم واستعدادهم لخوض الحرب ، ومن أجل استيعاب العتاد القتالي الجديد لا بدَّ من توفر مستوى تعليمي وثقافي عالٍ لدى العسكريين ، وتدريب فني جيد ، وروح معنوية عالية .

يقول السيد الرئيس حافظ الأسد في هذا المجال : « ومهما يكن دور الأسلحة فسنظل نؤمن أن السلاح الأهم والأمضى هو إرادة الإنسان ، ولا شيء يستطيع قهر إرادة الإنسان المصمم المؤمن بقضيته » .

يعتبر الجيش العربي السوري الأكثر عدداً ، والأكثر مقدرة قتالية بين جيوش الدول العربية ، ففي قوامه صنوف وأنواع القوات المسلحة والقوات الخاصة ، والقوات البرية السورية تتألف من فيالق ـــ تشكيلات وقطعات ، كما أن القوات البرية تضم في قوامها تشكيلات وقطعات قوات مشتركة « ميكانيكية ـــ دبابات ـــ مشاة » ويشتمل تسليحها على أنواع متعددة من العتاد القتالي الحديث والفعال ، ويستطيع قوام القوات السورية في وقت السلم أن يؤمن صد أي عدوان غادر قد تقوم به إسرائيل .

لدى القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي العربية السورية وسائط صراع حديثة ذات فعالية عالية في مواجهتها لطيران العدو والأهداف الجوية والبحرية المعادية .

يعتبر الطيران المدني (التجاري) احتياطاً تعبوياً كبيراً للقوى الجوية السورية ففي حال اندلاع أعمال قتالية على نطاق واسع تستطيع القوى الجوية السورية أن تحصل من إدارة الطيران المدني على عدد من الطيارين المدربين والفنيين وعناصر الصيانة وكذلك على عدد من الطائرات التي ستستخدم لأغراض النقل العسكري ، كما أن المطارات المدنية يمكن أن تستخدم لتمركز الطائرات القتالية وتتحول إلى قواعد جوية حربية عند التعبئة العاملة .

تضم القوى البحرية العربية السورية في قوامها سفناً وقطعاً بحرية من مختلف الأنواع ، وقطعات الدفاع الساحلي ، وتستطيع هذه القوى أن تحمي وتغطي الشواطئ والمياه الأقليمية السورية ، وتدافع عن المرافق الساحلية بالتعاون مع القوات البرية والجوية .

وهكذا نخلص إلى نتيجة مفادها أن طرق خوض الحرب ، وسيرها ومصيرها على أي مسرح من مسارح الأعمال العسكرية تتوقف على مستوى قوى الإنتاج والبناء الاجتماعي السياسي والاقتصادي للدولة ، وعلى مدى التطور العلمي ، والروح المعنوية للشعب والقدرة القتالية للقوات المسلحة ، وعلى إمكانيات التعبئة في البلاد . وبصرف النظر عن الجهود التي تبذلها سورية لحل الخلافات القائمة بالطرق السلمية ، فما تزال حقيقة العدوان قائمة في الشرق الأوسط من جانب إسرائيل بالدرجة الأولى إذ أنّ من أهم القضايا بالنسبة لسورية هي تحرير الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل ، إلا أنَّ المطالب العادلة للشعب العربي لا تصطدم بمعارضة إسرائيل وحلفائها فحسب ، وإنما في السعي لتوسيع فجوة النزاعات بين الدول العربية ونشوب صراعات عسكرية جديدة تمزق وحدتها وتهدر طاقاتها وتضعف من قواها .

إنَّ نظرية الولايات المتحدة المعتمدة حول العملية الجوية الأرضية « العملية الرجاجة » وتطبيقاتها في حرب الخليج وتحليل الخبرات القتالية المستخلصة من الحروب العربية ـــ الإسرائيلية كل ذلك يتطلب الاهتمام بأمور عدة منها :

١ ــ المحافظة على القدرة الدفاعية بالمستوى الذي يضمن صد أي هجوم إسرائيلي مفاجئ .
٢ ــ اتخاذ مجموعة من التدابير تحتل فيها قضية تحضير أراضي البلاد مكانة هامة .

وهنا فإن تحضير أراضي البلاد لصد العدوان هو مجموعة من التدابير التنظيمية والهندسية ــ الفنية ، والاقتصادية المنسقة والمرتبطة فيما بينها والتي تتضمن توضع وإقامة وتجهيز الأغراض الثابتة على الأرض بحالة صالحة للعمل والمخصصة للاستخدام من قبل الاقتصاد الوطني والقوات المسلحة في زمني السلم والحرب .

إن ضرورة تحضير أراضي الدولة وإمكانية تنفيذه تحددها مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والجغرافية وبشكل عام والعوامل العسكرية بشكلٍ خاص ، ويمكن في هذه الحالة أن تكون أهم أهداف تحضير البلد لصد العدوان ما يلي :

- تأمين تحشد تجميعات القوات زمن السلم .
- وقاية القوات والطيران وقوى الأسطول والأغراض العسكرية الهامة ، وأغراض المؤخرة من الضربات المعادية .
- خلق الشروط الملائمة من قبل القوات المسلحة لتنفيذ الانتشار العملياتي وصد هجوم العدو المفاجئ ، وتنفيذ العمليات الأولى بنجاح .
- تأمين ثبات عمل منظومات قيادة القوات المسلحة .
- خلق الشروط المناسبة لتنفيذ تدابير التأمين العملياتي والفني والإداري للقوات المسلحة بشكل مستمر .

ولتحقيق هذه الأهداف فقد لجأت القيادة السورية إلى تنفيذ الآتي :

- التوافق الدقيق بين تدابير تحضير الأراضي وخطط الأعمال القتالية المتعلقة بصد العدوان .
- اتخاذ التدابير المناسبة في حال استخدام العدو للأسلحة كافة بما في ذلك أسلحة الدقة العالية والأسلحة النووية .
- المركزية في تخطيط وتحضير البلاد لصد العدوان المفاجئ .
- حماية السكان المدنيين والدفاع عن المدن وعن المراكز الصناعية ومراكز القدرة وإخفاء احتياطات الدولة من وسائط النقل المادية .

وقرار القيادة بتنفيذ مثل هذه الإجراءات وغيرها جاء نتيجة أسباب عدة أهمها :

١ ــ الطبيعة العدوانية ونوايا الغدر التي يتصف بها العدو الإسرائيلي .
٢ ــ ازدياد امكانيات العدو الإسرائيلي من حيث مدى وسائط التدمير الحديثة التي يمتلكهاوفعاليتها .

٣ ــ قدرته على توجيه ضربات نارية عميقة بوسائط الصواريخ والطيران والمدفعية وبوسائط أسلحة الدقة العالية بالاشتراك مع الإبطال الالكتروني مقترناً بتقدم التجميعات الضاربة للقوى الأرضية ، وبإبراز الإنزالات الجوية ومجموعات السطع والتخريب في مؤخرة قواتنا ، استنتاجاً بأن أراضي الوطن قد تكون عرضة لضربات العدو ومسرحاً للأعمال الحربية .

إن التنسيق بين قيادة الجيش وسائر الوزارات والمؤسسات المدنية كامل ومتكامل من حيث تطوير وتحسين شبكة طرق مواصلات البلاد وتطوير شبكة اتصالات الدولة ، وتشكيل شبكة قواعد ومستودعات لتخزين احتياطات الدولة من الوسائط المادية ، بالإضافة إلى إنشاء منظومة الإمداد بالمياه والطاقة وتطوير شبكة المؤسسات العلاجية ومنشآت الإصلاح ، وأخيراً في إقامة أغراض الدفاع المدني .

ثالثاً : أضواء على تشكيل القوات العربية السورية تنظيمها ــ تسليحها ــ إعدادها وتطورها .

لقد جاءت البدايات الأولى لتشكيل الجيش العربي السوري بعد مرحلة الكفاح المرير ضد الاستعمار التركي البغيض ، حيث انخرط أبناء سورية في صفوف الجيش العربي ، وكان لهم الدور الأساسي في تحرير سوريا من الأتراك عام ١٩١٧ في العام نفسه الذي كانت فيه الدول الاستعمارية الغربية تقوم بتنفيذ خططها العدوانية باقتسام بلاد الشام وتنفيذ اتفاقية سايكس بيكو التي كانت في نطاق تقاسم تركة الامبراطورية العثمانية .

ففي الرابع والعشرين من نيسان انعقد مؤتمر سان ريمو الذي قرر فرض الانتداب الفرنسي على سورية ، وفي الرابع عشر من تموز ١٩٢٠ وجه الجنرال غورو من بيروت إنذاره الشهير إلى الحكومة السورية للاعتراف بالانتداب الفرنسي وتسريح الجيش ، وفي الحادي والعشرين من الشهر نفسه تحرك الجيش الفرنسي باتجاه دمشق ، فوقف الجيش العربي السوري بعدده وعتاده القليل أمام الغزاة وجرت معركة ميسلون يوم السبت ٢٤ تموز حيث استجمع وزير الحربية آنذاك يوسف العظمة قواه العسكرية والشعبية وحشدها في مواجهة القوات الفرنسية على روابي ميسلون قرب دمشق ليخوض معركة الشرف والنبل الوطني ويثبت للعالم أن الاستعمار مرفوض وأن الدفاع عن الوطن واجب مقدس وأن الحرية مطلب لكل الجماهير المناضلة .

يقول السيد الرئيس حافظ الأسد في هذا المجال « من معاناة شعبنا في سورية ، ومن خلال صراعه ضد الاستعمار ، كانت ولادة الجيش العربي السوري تعبيراً عن كبرياء هذا الشعب

وتمسكه بتقاليده العربية المجيدة وتجسيداً لتصميمه الأكيد على أن يؤدي دوره القومي والحضاري والإنساني كاملاً » .

ففي الخامس والعشرين من تموز تمكن المستعمرون الفرنسيون من الوصول إلى دمشق حيث بدؤوا بحل الجيش الوطني ظناً منهم أنهم يستطيعون استعمار سورية وقهر شعبها ، ولكن الجيش العربي السوري النظامي انقلب إلى جيش شعبي وانخرط ضباطه وأفراده في الثورات التي اشتعلت في جميع أنحاء البلاد ضد المستعمر الجديد حيث كان الهدف منها استقلال البلاد وتشكيل جيش وطني .

وفي ٩ / ٩ / ١٩٣٦ وقّع الجانبان السوري والفرنسي على مشروع معاهدة نصت المادة الأولى منها « على أن الحكومة السورية يحق لها أن تحل محل السلطات الفرنسية وتأخذ تحت مسؤوليتها القوى العسكرية المنظمة مع تكاليفها وواجباتها » . ونصت المادة الثانية على أن « الحد الأدنى الذي يجب أن تحويه القوى العسكرية هو فرقة مشاة ولواء خياله والمصالح التابعة » ولكن البرلمان الفرنسي رفض توقيع الاتفاقية ، فاشتعلت الثورات من جديد حتى كان يوم الأول من آب العام ١٩٤٥ حيث ولد الجيش العربي السوري إذ بلغ تعداده ٨٩٤٢ فرداً نظامياً و٤٠٤٤ احتياطياً ، وفي ١٢/٢ افتتحت أول دورة في الكلية الحربية بعد الاستقلال ، وفي الساعة التاسعة من ١٧ نيسان العام ١٩٤٦ تم جلاء آخر جندي فرنسي عن سوريا بعد احتلال دام ربع قرن من الزمن .

وهكذا ظهر الجيش العربي السوري إلى الوجود بسماته الوطنية وأعلامه وراياته ، ولكن هذا الجيش الفتي الذي لم يصلب عوده بعد ، وبدوافع وطنية خاض معارك مشرفة فوق أرض فلسطين لمواجهة المؤامرة الإمبريالية الصهيونية الجديدة ضد الشعب العربي الفلسطيني رغم ضعف الإمكانات المتاحة حيث كان تسليح الوحدات العسكرية التي تم استلامها في الأول من آب العام ١٩٤٥ عتاداً وأسلحة فرنسية قديمة ، وكانت أبواب استيراد السلاح من الخارج موصدة أمام الحكومة السورية ، ومع تطور الأحداث على الساحة الفلسطينية واستناداً لقررات الجامعة العربية ومؤتمرات رؤساء الأركان دخلت القوات السورية صباح السبت ١٥ / ٥ / ١٩٤٨ سهل طبريا وبدأت معارك حرب ١٩٤٨ ضد الجيش الإسرائيلي ، حيث أبدت القوات السورية بطولة وقدمت تضحيات كبيرة من أجل القضية الفلسطينية . لقد كانت سورية حريصة كل الحرص على تنفيذ الالتزامات العسكرية . وظلت تقاتل بأفواجها وألويتها حتى ١٨ تموز ١٩٤٨ حيث توقف القتال بعد إقرار الهدنة .

وإذا كانت أعمال النضال المسلح ضد الجيش الفرنسي المحتل قد استمرت زهاء ربع قرن فقد تميزت بصفات لا بدَّ من ذكرها في هذا المجال ، فقد كانت مترابطة زمنياً ومكانياً وقومياً ، كما انتفى الغرض الشخصي منها وكانت حرباً شعبية ذات صفة شمولية .

وكانت المعارك التي خاضها الجيش العربي السوري فوق بطاح فلسطين ضد القوات الإسرائيلية الغاصبة تجربة ميدانية ثرة ، واختباراً صعباً وشاقاً خرج منه هذا الجيش أكثر إدراكاً لواقع الصراع وأهدافه وأبعاده إذ أن وقفة الجيش هذه كانت بمنزلة الاختبار الوطني والقومي الذي حدد الدور الذي سيكون لهذا الجيش مستقبلاً من خلال :

- التصدي لمحاولة الحكومات البرجوازية التي تتالت بعد الاستقلال في السيطرة على الجيش لتحقيق أهدافها ومصالحها وفي إبعاد الجيش عن الشعب .
- مقاومة الجيش للأحلاف المشبوهة « كحلف بغداد عام ١٩٥٤ ، وإفشال مشروع ايزنهاور الذي أرادت من خلاله أمريكا وضع سورية تحت نفوذها بحجة إملاء الفراغ الذي تركته فرنسا وبريطانيا في المنطقة .
- إسقاط الأنظمة الديكتاتورية بالتعاون مع الحركة الوطنية الجماهيرية .
- وقوف الجيش العربي السوري موقفاً قومياً مسانداً للجيش المصري إبَّان العدوان الثلاثي على مصر في ٢٩ تشرين الأول من العام ١٩٥٦ .
- في مطلع عام ١٩٥٨ ساهم الجيش العربي السوري في تحقيق الأهداف القومية للأمة العربية ، فكان له دور هام وأساس في إقامة الوحدة بين مصر وسوريا في ٢٢ شباط ١٩٥٨ .
- استمرار المعارك والاشتباكات بين الجيش العربي السوري والجيش الإسرائيلي على طول الجبهة جواً وبراً ومن أهم هذه المعارك « معركة طبريا ومعركة التوافيق ، ومعركة تل النيرب » .
- مساندة الكفاح الفلسطيني من خلال شعار حرب التحرير الشعبية الذي طرحته الثورة ، وفي فجر الثامن من آذار العام ١٩٦٣ تفجرت ثورة آذار المجيدة رداً على جريمة الانفصال وتلبية لأهداف الجماهير العربية في تحقيق الوحدة والحرية والاشتراكية .

ولعل الإنجاز الأهم الأكثر لثورة الثامن من آذار هو بناء جيش عقائدي ملتزم بقضية وطنه انطلاقاً من :

- أنّ الجيش العربي السوري يجب أن يكون جيش الثورة وجماهير الشعب .
- والجيش جزء لا يتجزأ من التكوين الجماهيري الاجتماعي يدافع عن آمالها ويحمي استقلالها وسيادتها .

ـــ الجيش العربي السوري جيش عقائدي .

ـــ ربط الجيش بالحزب اعتماداً على أمرين هامين ، أولهما الضرورة الموضوعية لإشراف الحزب على الجيش ، وتوجيه سياسته العسكرية ، وثانيهما قيادة العمل الحزبي السياسي في القوات المسلحة .

وبعد ثورة ٨ آذار ، رفع الجيش العربي السوري شعار الجيش للحرب والإعمار ، فإلى جانب مهامه الوطنية والقومية في حماية الوطن والتصدي للعدو ، باشر العمل لتدعيم الاقتصاد الوطني وساهم في بناء القاعدة الاقتصادية المتينة ، ووضع جزءاً من إمكاناته في ميدان البناء والإعمار .

ولقد تحقق لجيشنا في ظل الثورة منظومة من القيم والمبادئ التي يهتدي بها ، نوجزها بما يلي :

ـــ الالتزام بعقيدة البعث ومسيرة الثورة .

ـــ الإنسان هو العنصر الحاسم في ميدان المعركة .

ـــ الروح الوطنية والقومية هي الملهم الرئيسي والموجه الأساسي لجهودنا وكفاحنا .

ـــ التدريب المستمر والتزود بما يلزم لحرب التحرير وهو الطريق الصحيح لرفع القدرة القتالية .

بعد نكسة حزيران عام ١٩٦٧ سارعت قيادة الجيش إلى تحليل أسباب ونتائج النكسة ، فوضعت الخطط والبرامج والمناهج لإزالة آثار النكسة من خلال تقويم موضوعي لقدراتنا الدفاعية وقدرات العدو ، ومن خلال تصور واضح ودقيق للمهام المقبلة .

وقد وجد ذلك الهدف مداه الأرحب مع قيام الحركة التصحيحية التي قادها الرفيق المناضل حافظ الأسد في السادس عشر من تشرين الثاني العام١٩٧٠ عندما حددت مسار هذا الهدف وكيفية تحقيقه بكلمة القائد حافظ الأسد ، قال فيها : « لا انتصار مع الجهل ، ولا انتصار مع الخوف ، ولا انتصار مع التردد ، ولا انتصار مع التخاذل » .

وغدت سنوات ما بعد الحركة التصحيحية مرحلة شاقة وعصيبة وهامة في بناء وإعداد وتنظيم القوات المسلحة إذ نهضت القيادة بمسؤولياتها من خلال منظور علمي واقعي ومدروس على طريق بناء جيش قادر على خوض معركة المجابهة والاستيعاب والتطور والسعي لتزويده بكل أنواع الأسلحة والمعدات والأنظمة القتالية المنتمية إلى أجيال تكنولوجية حديثة ومتطورة ، والمباشرة بتدريب رفيع المستوى لاستيعاب الجديد وتنسيق التعاون وإحلال الواقعية الميدانية وإعداد الكوادر القيادية والفنية المناسبة لمتطلبات المعركة الحديثة المشتركة .

وبعد حرب تشرين التحريرية وتصدي قواتنا للقوات الغازية الإسرائيلية على الساحة اللبنانية ، فقد حقق الجيش العربي السوري قفزة نوعية رائدة في مجالات رفع القدرة القتالية للقوات

براً وجواً وبحراً ، حيث انصبت جهود القيادة على مكننة القوات ورفع مستواها القتالي وتأهيلها لتعويض ما خسرته جبهة المواجهة مع العدو الصهيوني عندما التفت قيود كامب ديفيد حول عنق الجيش المصري وقيدته واستنزفت طاقات العراق في حرب مجنونة شنّها النظام العراقي ضد الثورة الإيرانية وميل ميزان القوى لصالح إسرائيل . ولذلك نهض قطرنا بمسؤولياته القومية من خلال إعادة ترتيب استراتيجية الصراع المسلح مع العدو وتبني نظرية التوازن الاستراتيجي مع العدو الصهيوني ببناء شامل يضم مجالات القوة كافة وهذا ما أكّده القائد الأسد عندما قال : « كل طريق آخر غير طريق البناء الشامل الذي يحقق القوة الشاملة هو هزيل الجدوى » .

وكلمة أخيرة نقولها ، لقد ولد الجيش السوري في خضم النضال الوطني ضد المستعمرين الأتراك والفرنسيين ، وتربى في مدرسة شعب سورية الوطنية الوحدوية . ووجد نفسه بعد ولادته أمام امتحان حرب فلسطين . وبقيت قضية فلسطين والوحدة العربية هاجسه وهدفه ، ومن ثم جاءت ثورة البعث والحركة التصحيحية لتعطي الجيش كل ما يستحقه من الاهتمام والرعاية التي تتناسب ودوره الوطني والقومي ، لقد صمد جيشنا أمام المحن في الحروب والصدامات المسلحة من أجل الدفاع عن الوطن والأمة داخل القطر وخارجه وعن حدوده ، وقدم الشهداء ولا زال . ولو استعرضنا بالأرقام تطور الجيش عدداً وعدة لوجدنا أن المراحل الأهم والأكبر في هذا التطور كانت في السبعينيات والثمانينيات في ظل الحركة التصحيحية وفي ظل قيادة الرئيس حافظ الأسد ورعايته وإشرافه المباشر على خطط تعزيز قدرات القطر الدفاعية .

رابعاً : منابع المذهب العسكري السوري وجذوره

تحدثنا عن جوهر ومحتوى المذهب العسكري بصفة عامة ، كما بيّنا مكونات الأحكام الأساسية لوجهي المذهب ، الوجه السياسي والوجه العسكري ، واستناداً لذلك يمكننا أن نبحث في تلك الأسس والأحكام التي تلائم ظروف ومتطلبات القطر العربي السوري ، ونستنتج الملامح العامة للمذهب العسكري السوري بتطبيق وملاءمة الواقع الراهن في سوريا مع تلك المبادئ العامة التي شرحناها كما أسلفنا .

ولا نكشف سراً إذا قلنا إن معظم أحكام المذهب العسكري لأية دولة غالباً ما تكون معروفة ، أو على الأقل ليست عصية على المتتبع أو الباحث في المسائل السياسية والعسكرية ، باعتبار أن جذور وأسس تلك الأحكام موجودة بشكل معلن في مختلف الوثائق غير السرية الصادرة

عن أجهزة الدولة المختلفة ، أو في القوانين والدستور ، أو في التوجيهات والتصريحات التي تصدر عن المسؤولين المختصين في هذه الدولة .

وهكذا فإننا سنعتمد في محاولتنا تلمس الملامح الأساسية للمذهب العسكري السوري على كافة الوثائق والتصريحات والتوجيهات العلنية ذات الصلة بقضايا الحرب والسلام ومسائل الإعداد للحرب ومهام القوات المسلحة فيها والسياسات الداخلية والخارجية ، والاقتصاد الوطني . وتشمل تلك المصادر :

١ ــ بعض مواد الدستور الدائم للجمهورية العربية السورية .

٢ ــ المقررات والتوصيات والمواقف المحددة في أدبيات حزب البعث العربي الاشتراكي المتعلقة بجوانب وأحكام المذهب العسكري « مقررات المؤتمرات القطرية والقومية ــ المنشورات والكتب التي تعالج قضايا الحرب والسلم والأحداث الخطيرة » .

٣ ــ توجيهات وتصريحات السيد الرئيس حافظ الأسد ــ القائد العام للجيش والقوات والمسلحة ــ في كافة المناسبات .

٤ ــ المقررات التي صادقت عليها الجمهورية العربية السورية في المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ــ الجامعة العربية ــ المؤتمر الإسلامي ــ دول عدم الانحياز .

٥ ــ القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة ذات الصلة بالبحث والصادرة عن الأجهزة المختصة .

٦ ــ تصريحات وتوجيهات المسؤولين العسكريين والسياسيين الموثقة التي تعبر عن موقف القطر تجاه القضايا التي تمس أحكام المذهب العسكري .

٧ ــ الوثائق العسكرية المنشورة .

وسنقتطف فيما يلي أهم المواد والفقرات الواردة في المصادر التي نوهنا إليها أعلاه والتي يمكن من خلالها استنباط الأحكام الخاصة بالمذهب العسكري السوري .

وتجدر الإشارة إلى أن تصريحات وتوجيهات السيد الرئيس حافظ الأسد تعتبر مصدراً أساسياً وبالغ الأهمية في استخلاص مبادئ وأحكام المذهب العسكري السوري ، سواء كانت الأحكام الخاصة بالوجه السياسي أم بالوجه العسكري للمذهب ، فبحكم موقعه الفريد على رأس الهرم السياسي والعسكري ، وبحكم استيعابه العميق للظروف السياسية والاستراتيجية العالمية والإقليمية ، ورؤيته الدقيقة والمسبقة لاحتمالات تطور تلك الظروف واتجاه تطورها ، وإتقانه اللامحدود للعمل السياسي ، فإن كلماته الموزونة بدقة وذكاء تمثل مبادئ يسترشد بها كل من يعمل في مجال السياسة وبالتالي في المجال العسكري .

١ ـــ الدستور الدائم للجمهورية العربية السورية

جاء بالدستور العربي السوري أن سورية دولة ديمقراطية شعبية ، اشتراكية ذات سيادة لا يجوز التنازل عن أي جزء من أراضيها .

القطر العربي السوري جزء من الوطن العربي ، والشعب العربي السوري جزء من الأمة العربية يعمل ويناضل لتحقيق وحدتها الشاملة .

جميع المواطنين مسؤولون عن تأدية واجبهم المقدس بالدفاع عن سلامة الوطن واحترام دستوره ونظامه الوحدوي الاشتراكي .

ـــ الجندية إلزامية وتنظم بقانون .

ـــ يعلن رئيس الجمهورية الحرب والتعبئة ويعقد الصلح ـــ بعد موافقة مجلس الشعب . كما يعلن حالة الطوارئ ويلغيها على الوجه المبين قانوناً .

ـــ رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للجيش وللقوات المسلحة ويصدر جميع القرارات والأوامر اللازمة بممارسة هذه السلطة . وله حق التفويض ببعض هذه السلطات . كما يبرم المعاهدات والاتفاقيات الدولية ويلغيها .

ـــ يتولى رئيس الجمهورية سلطة التشريع أثناء انعقاد دورات المجلس إذا استدعت ذلك الضرورة القصوى المتعلقة بمصالح البلاد القومية أو بمقتضيات الأمن القومي على أن تعرض هذه التشريعات على مجلس الشعب .

حالة الحرب :

هي التعبئة الجزئية أو العامة استعداداً لاشتباكات مسلحة قادمة .

الحرب :

هي الاشتباكات المسلحة مع دولة أو أكثر .

العمليات الحربية :

هي الأعمال والتحركات والاشتباكات التي تقوم بها القوات المسلحة أو بعض وحداتها في الحرب أو الاشتباكات مع العدو أو عند وقوع اضطرابات داخلية .

كما جاء في المرسوم التشريعي رقم ٣٧٨ لعام ١٩٦٩ :

إن القوات المسلحة : هي هيئة عسكرية نظامية تتألف من ، الضباط ، صف الضباط ، الأفراد .

١ ـــ القوات الرئيسية : هي الجيش العربي السوري الذي يشمل :

آ ــ القوات البرية ــ القوات الجوية ــ القوات البحرية .
ب ــ القوات الفرعية : قوى الأمن الداخلي ضمن حدود أنظمتها وكذلك القوى المسلحة الأخرى .
جـ ــ القوى الإضافية : قوى الاحتياط ــ الجيش الشعبي ــ القوات الأخرى التي تقضي الضرورة بإنشائها .

ب ــ المقررات والتوصيات والمواقف المحددة في أدبيات حزب البعث العربي الاشتراكي

ــ العرب أمةٌ واحدةٌ ولها الحق أن تحيا في دولة واحدة حرة كريمة .
ويعتبر الوطن العربي وحدة سياسية اقتصادية لا تتجزأ ، والأمة العربية وحدة ثقافية . والفوارق القائمة الآن بين أفراده عرضية زائلة ووطن العرب للعرب ولهم وحدهم حق التصرف بمقدراته وشؤونه وثرواته . ويسعون إلى مساعدة جميع الشعوب المناضلة في سبيل حريتها ، والقومية العربية إنسانية أيضاً ، فالعرب متضامنون مع حضارة عالمية متساوية وعادلة ، ويتغذون من الحضارات العالمية ويغذونها ويغنونها ويمدون يد الإخاء إلى الأمم الأخرى لإيجاد نظم عادلة تضمن لجميع الشعوب السلام والرخاء والعدل والمساواة .

ــ كما أكّد دستور الحزب أنّ حقوق المواطنين مضمونة ، فالجميع متساوون أمام القانون ، والتعبير حق عن حريتهم وإرادتهم واختيار ممثلين عنهم في حدود القانون .

أمّا السياسة الخارجية للدولة فهي مستوحاة من مصلحة القومية العربية ومن رسالة العرب الخالدة التي ترمي إلى المساهمة مع الأمم الأخرى لتحقيق عالم السلام والعدل والتقدم .

ــ كما ترمي سياسة الحزب التربوية إلى تربية جيل عربي جديد يؤمن بوحدة أمته وخلود رسالتها ، آخذاً بالتفكير العلمي مشبعاً بروح النضال والتفاؤل والتضامن مع مواطنيه في سبيل تحقيق أهداف الأمة .

ــ المؤتمرات الحزبية : هي المؤسسات التي تقوم على قواعد الديمقراطية الحزبية والتي ترسم لكل مرحلة من مراحل تطور الثورة منهاج العمل الثوري ومهام المؤسسات والطاقات كافة وتؤكد قيم النضال لتحقيق الأهداف المرسومة . وعمل دؤوب تعيشه الدولة والحزب وكافة المؤسسات الشعبية .

كما تدعو المقررات الجماهير من الفلاحين والعمال والعسكريين لإعطاء ما عندهم من آراء وقوى تصب في مجرى التغيير الشامل في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و العسكرية .

ــ كما أوضح فكر الحزب أن القطاع العسكري تحول من قطاع مسلكي تحركه السلطة الرجعية إلى قطاع ثوري ثقافي عسكري يلتحم بالجماهير يؤثر بها وتتأثر به فهو قوة يجب تحريكها باتجاه النضال لحل الأزمة الشاملة العميقة في جسد الأمة العربية في سبيل تحقيق انتصار القضايا القومية والاشتراكية نتيجة لخلق تفاعل إيديولوجي بينهما يتيح وحدة في التفكير والبناء تحقق مجابهة مشتركة وعملية متكاملة لقضايا البناء الاشتراكي .

كما نصت المنطلقات النظرية على ضرورة تثقيف الجنود بالعلم والمعرفة وهذا لا يقل عن التثقيف العسكري والثوري ، أمّا الانضباط فيجب إقامة علاقات رفاقية يحركها الإيمان بقضية الأمة والانضباط القائم على الإيمان بالمثل العليا ، والطاعة الواعية لا القسر .

إنَّ خدمة العلم (الجندية) شرف يؤديه الجميع ويجب تحويل فترة الخدمة إلى مدرسة لمحو الأمية والتثقيف الثوري للقضاء على التخلف وكذلك إلى مدرسة للتربية العسكرية والتعبئة المعنوية . مع غرس روح التفكير العلمي ، ممارسة أصول الزراعة الحديثة وطرق زيادة الانتاج ، وصيانة الآلات ، والسياقة جنباً إلى جنب مع تدريبهم على السلاح والنضال لأن الجندية فرصة ممتازة لبث العلم والمعرفة والأخلاق والتعاون وكذلك الوعي الاقتصادي وحب الوطن .

ــ الاعتماد على الطبقات الكادحة في تكوين الجيش وتطوير أطره الحالية باتجاه شعبي ثوري .

ــ الوقوف بحزم في وجه مظاهر التبرجز والبيروقراطية . والحد من الإسراف والبذخ وتطبيق مبدأ المحاسبة الصارمة .

ــ مساهمة القوات المسلحة في بناء المدارس وشق الطرق وحفر الآبار للمساهمة في تطوير الوطن والأرياف خاصة وتطوير القوات المسلحة وفق أسس علمية حديثة مع تخفيض النفقات ما أمكن وحسب مقدرات البلاد الاقتصادية والمالية .

كما أكّدت المؤتمرات الحزبية (قومية ــ قطرية) :

ــ إن الصراع العربي الإسرائيلي هو صراع حضاري يستهدف وجود الأمة العربية بكاملها واقتلاعها من أرضها . ولا تقبل إلاّ نهاية واحدة للعدوان الصهيوني ألا وهي زوال الكيان الإسرائيلي عن فلسطين . وهذا الهدف لن يتحقق بضربة واحدة فلا بدَّ من رسم خطط

مرحلية تأخذ بعين الاعتبار الواقع الصعب وظروفه على أنْ تكون هذه الأهداف المرحلية خطوات على طريق الحل ، الحل النهائي ألا وهو التحرير الكامل لكامل التراب العربي المغتصب .

ــ العمل على بناء القوة الذاتية عسكرياً ، واقتصادياً ، وسياسياً ، انطلاقاً من القطر العربي السوري وحشد جميع القوى العربية أولاً في مواجهة العدو الصهيوني وترك المعارك الهامشية التي تؤثر على المسيرة .

ــ ممارسة سياسة خارجية تهدف إلى عزل العدو الصهيوني سياسياً واقتصادياً وإيقاف الدعم من أي مصدر من العالم .

ــ إحباط المحاولات التي تؤدي إلى طمس القضية الفلسطينية وتصفيتها والالتزام باستعادة الحقوق الفلسطينية للشعب العربي الفلسطيني بما فيها حق تقرير المصير .

ــ العمل على بلورة القضية الوطنية الفلسطينية في إطارها القومي بما يخدم النضال ضد العدو الإسرائيلي إقليمياً ودولياً .

ــ التركيز دائماً على العمل الوحدوي لإبقاء قضية الوحدة حية وهدفاً لنضال جماهيرنا باعتباره الهدف الذي يوفر تأمين وضمان الأهداف الأخرى .

ــ المنطقة العربية جزء هام من العالم ، ومشاكلها وقضاياها تتأثر وتؤثر في قضايا العالم ومشاكله .

جـ ــ من مقررات مؤتمر القمة العربية (الحادي عشر ١٩٨٠) :

لقد صادق هذا المؤتمر على وثيقة تشمل برنامج عمل عربي مشترك لمواجهة العدو الصهيوني في المرحلة المقبلة .

١ ــ تحقيق التوازن الاستراتيجي مع العدو الصهيوني .

٢ ــ إنشاء قاعدة عربية عسكرية موحدة ، يقرر مجلس الدفاع العربي المشترك التفاصيل المتعلقة بتشكيلها ، ويرفع تقريراً عن التنفيذ إلى مؤتمر القمة القادم وتقوم القيادة المشتركة بوضع الخطط العملية لتفيذها .

٣ ــ تقوم الأمانة العامة بدراسة إنشاء مؤسسة عربية للتصنيع الحربي على أن تقدم إلى مجلس الدفاع للنظر فيها ورفعها إلى مؤتمر القمة القادم .

٤ ــ تقوم الدول العربية بتأمين احتياجات دول المواجهة من المواد الاستراتيجية بشكل يخدم المجهود العسكري وفق ما تقرره القيادة العربية المشتركة .

مقتطفات من التقرير السياسي للحزب

إنَّ الأسباب التي حولت منطقتنا العربية إلى منطقة هامة جداً في حساب المخططات الأمريكية :

ــ لأنها تحوي أكثر من ٦٠ ٪ من احتياط النفط العالمي .

ــ كونها صلة الوصل بين القارات الثلاث (أوربا ـآسيا ــ أفريقيا) .

ــ تأثير المنطقة على النظام العالمي الاقتصادي والجغرافي والمالي .

ــ النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية .

ولهذا فإن الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط تهدف إلى :

ــ دعم إسرائيل .

ــ دعم النفوذ الأمريكي في المنطقة .

ــ التفوق العسكري في المنطقة لصالح الغرب ــ وإسرائيل .

ــ محاربة حركة التحرر العربي .

ــ السعي لإيجاد حل لأزمة الشرق الأوسط ، وبما يحقق أهداف إسرائيل .

لذلك فإن السياسة الأمريكية وجدت نفسها أمام أحد الاحتمالين :

الأول :

أن تتعامل مع دول متحررة في مجال الطاقة والنقد (قومية موحدة) وهذا يعني بالتأكيد وضع الاقتصاد الأمريكي والأمن القومي للولايات المتحدة ، تحت رحمة الدول المصدرة للنفط .

الثاني :

التعامل مع دول ممزقة وكيانات هزيلة ولا شك أن هذا يحقق لها ضماناً واستمراراً في الحصول على الطاقة والفائض النقدي .

وهذا ما اختارته أمريكا وهذا بالضرورة يؤدي إلى دعم إسرائيل وجعلها حارس المصالح الأمريكية . وهذه تقوم على الاعتبارات التالية :

ــ تقوية علاقات الولايات المتحدة مع بعض الدول العربية وليس الكل .

ــ السيطرة الشاملة على النفط العربي وبالتالي النقد .

ــ دعم إسرائيل بكل احتياجاتها العسكرية والاقتصادية لتحقيق التفوق .

ــ الإبقاء على الوضع الراهن وتكريس الكيان الصهيوني كقوة ردع في المنطقة .

وجاء في بعض المقررات :

ــ إننا نريد السلام القائم على العدل الذي يعيد الأراضي العربية المحتلة . ويعيد للشعب العربي الفلسطيني حقوقه الوطنية الثابتة . وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير والعودة ، وإقامة دولته الفلسطينية .

ــ إنَّ السلام العادل والشامل لا يتحقق في ظل وجود خلل كامل وكبير في التوازن الاستراتيجي .

ــ إنَّ الصراع مع العدو الصهيوني هو صراع قومي .

ــ الولايات المتحدة شريكة بالعدوان .

ــ يجب أن يكون الاتحاد السوفييتي (روسيا) شريكاً أساسياً في بحث أية تسوية لقضية الشرق الأوسط .

وسيبقى نضال سورية بالتعاون مع الدول العربية والصديقة في العالم مستمراً حتى تتوفر الظروف للأمة العربية الملائمة لاستعادة حقوقها وحرص الحزب بعد الحركة التصحيحية التي قادها الرفيق المناضل حافظ الأسد على بلورة البعد القومي وتحديد مقوماته . وفي ضوء العوامل المكونة لهذه الأوضاع سواء أكانت خارجية بسبب الهيمنة الأمريكية ، أو إقليمية بسبب سوء الوضع العربي وتمزقه ، وانطلاقاً من أهداف الأمة العربية يجب على الحزب أن يحدد استراتيجية جديدة لمواجهة المرحلة المقبلة بحكم التزامه القومي والتاريخي بقيادة نضال الأمة العربية من أجل استمرار البقاء وتحقيق تطلعاتها في الوحدة والحرية والاشتراكية .

د ــ توجيهات وكلمات السيد الرئيس المناضل حافظ الأسد :

من توجيهات وكلمات السيد الرئيس حافظ الأسد ، رئيس الجمهورية العربية السورية ، القائد العام للجيش والقوات المسلحة ، ذات الصلة بأحكام المذهب العسكري .

تعتبر المرحلة الراهنة ١٩٦٧ وحتى الآن من المراحل النضالية الفاصلة التي واجهتها أمتنا العربية ، وخاصة في القطر العربي السوري فثورة الثامن من آذار ١٩٦٣ بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي هي منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم جبهة المواجهة الأساسية ضد الامبريالية والصهيونية .

وقيادة الأمين العام للحزب الرفيق حافظ الأسد تجسد في هذه المرحلة ليس فكر الحزب وإرادة الصمود لدى الحزب والشعب في سوريا فحسب وإنما إرادة الصمود لدى الجماهير العربية

كلها ، في مرحلة لم يعرف التاريخ الحديث مرحلة بلغ التآمر فيها على الأمة العربيةما بلغه الآن في هذه المرحلة .

إنَّ الأمين العام للحزب الرفيق حافظ الأسد يبرز في هذه المرحلة القائد الذي تتطلع إليه الجماهير وتجد في قيادته الأمل الحقيقي في مواجهة التحديات التي تتعرض لها الأمة العربية ووجودها .

قومية المعركة :

- إننا وحدويون نتطلع إلى الوحدة العربية الشاملة هدفاً قومياً لنا ولن نتخلى عن هذا الهدف في يوم من الأيام ، وإذا كانت الوحدة غير ممكنة لأسباب خارجة عن إرادتنا نحن فإننا نتطلع إلى تضامن عربي حقيقي محتواه النضال ضد الخطر الصهيوني المحدق بالوطن العربي .
- يدنا ممدودة لكل يد عربية تعمل من أجل تضامن عربي يوحد الجهود ويحشد الطاقات والإمكانيات العربية في المعركة المصيرية ضد إسرائيل والإمبريالية .
- قضية فلسطين هي قضية العرب الأولى وستبقى سورية مع قضية فلسطين وإلى جانب الشعب العربي الفلسطيني حتى يسترجع أرضه ويقيم دولته وينال حريته وسنظل مع الشعب الفلسطيني برفضه الاستسلام أمام المحتلين والخنوع أمام الغاصبين والاستكانة أمام المنحرفين .
- إنني أؤكد ما أكدته بالماضي ستبقى سورية إلى جانب لبنان الشقيق في مختلف الظروف والأحوال ولا يمكن أن نتخلى عن شعب لبنان الشقيق البطل لأننا شعب واحد معاناة لبنان معاناتنا ، وما يؤلمه يؤلمنا ، لأن ما يجمع بيننا كثيرٌ وكثيرٌ جداً ، وهذه الأواصر الأخوية الجامعة مبعث اهتمامنا وانطلاقاً منها بذلنا ما بذلناه من جهود وتضحيات لمساعدة شعب لبنان وبكل فئاته وثابرنا في البحث عن حل جدي ينهي عوامل التفرقة ويضع حداً نهائياً للاقتتال المتكرر بين مرحلة وأخرى .

الجيش العربي السوري : هو جيش عقائدي ، جيش الأمة العربية .

- ستبقى قواتنا المسلحة قدوة ومثلاً أعلى بالدفاع عن أرض العرب وقضايا الأمة العربيةوهذا يتطلب من أفراد القوات المسلحة مزيداً من التأهب ليكونوا دائماً في أفضل حالات الجاهزية لأداء المهام الموكلة إليهم .
- سلاحكم بين أيديكم وديعة فاحسنوا استعماله ، وشرف الجندي العربي في أعناقكم أمانة

فصونوا الأمانة وأدوا الرسالة واطلبوا الشهادة ، إن شهداء الأمة العربية من أفراد القوات المسلحة وأبطالها في البر والبحر والجو هم الذين صححوا حركة التاريخ العربي في أصعب مرحلة من مراحل التاريخ .

- إنَّ قواتنا المسلحة الملتزمة بقضية الشعب العربي تقف دائماً على أتم استعداد لتنفيذ عهدها الذي قطعته للشعب العربي أنْ تقاتل دوماً بشرف ورجولة وأنْ تواصل العمل والتدريب الشاق لاستيعاب السلاح الجديد والعلم لتزداد بهما منعة وقدرة على القيام بالمهام الملقاة على عاتقها .

الشهادة طريق النصر :

- لقد آمنت بعظمة الشهادة وأهمية الفداء في وقت مبكر في حياتي وكان شعوري أن العبء الثقيل الذي يربض على كاهل شعبنا وأمتنا بأشكاله وحجومه ، ما كان منه وما يتوقع أنْ يكون ، لا يمكن إزالته والتخلص منه إلاَّ بالتضحية والفداء وكنت أردد رأيي هذا بين زملائي من الطلاب في ذلك الوقت المبكر كان هذا ما دفعني للتطوع للقتال في فلسطين عام ١٩٤٨ وكان عمري آنذاك سبعة عشر عاماً ، وكانت خيبة أمل لي وللكثيرين ممن تطوعوا آنذاك أننا لم نؤخذ إلى فلسطين ولم نحسن الظن يوماً بمن لم يستجيبوا لحماسنا .

وعندما تطوعت في الجيش العربي السوري ، وكنت ضابطاً طياراً كنت أعتز بمهمتي كطيار ومهمة كل طيار ومنذ بدء حياتي العسكرية كنت أناقش رفاقي عن ضرورة تشكيل فرقٍ من الطيارين الفدائيين وكنا نستخدم كلمة انتحاريين والكاميكاز هي الكلمة اليابانية المعروفة .

- آمل ألاَّ تنتهي حياتي إلاَّ بالشهادة وأشرت إلى فضل وشرف هذه النهاية . وهكذا كانت ولادة الجيش العربي السوري مع جلاء المستعمر عن أرض الوطن الثمرة الأولى لنضال قاس وطويل خاضه شعبنا مدة تزيد عن ربع قرن كان طابعها المميز التضحيات الكبيرة والبطولات الرائعة مما وضع الشعب العربي السوري في مكانه الطبيعي كجزء من الأمة العربية وفي مكانه اللائق وسط الأسرة الدولية .

تماسك الجبهة الداخلية ، والاعتماد على الذات في التنمية والبناء وبناء القدرة العسكرية للجيش العقائدي .

- نحن أقوياء بقدر ما ننمي قدرتنا الدفاعية :

إن هذه القدرة متعددة الأشكال ، فهي شعب مصمم ، وهي جيش شجاع وسلاح

فعّال ، وهي اقتصاد متين ومتنام وهي علاقة صداقات وتعاون متبادل مع الدول الشقيقة والصديقة .

وهذه كلها تصب في مجرى التوازن الاستراتيجي الذي نسعى لتحقيقه في مواجهة العدو .

- إن صمودنا يعتمد على قدرتنا الذاتية التي يجب أن ننميها ونعززها باستمرار كما يعتمد على صلابة جبهتنا الداخلية التي ستبقى منيعة مستعصية على كل الذين يريدون بها شراً . ستبقى سورية سنداً لحركات التحرر والشعوب المناضلة في سبيل حريتها وسعادتها .
- إنَّ معركة البناء والتحرير معركة طويلة ومتعددة ونحن مصممون بإرادتنا وعملنا وجهدنا وطاقاتنا على الانتصار فيها ، ولئن كنا قد انتصرنا على تحديات فما زال أمامنا تحديات كبيرة ، بل هي الكبرى وهي الأخطر مصيراً على الوطن والأمة ، ولكي ننتصر عليها يجب أن تتسارع عملية البناء ثقافياً ، سياسياً ، اجتماعياً ، اقتصادياً ، وعسكرياً بكيفية تحقق الوطن القوي القادر الذي لا تبقى فيه ثغرة يتسلل منها عدو ، أو نقطة ضعف يستغلها طامع .
- نحقق الوطن الذي نعيش فيه مواطنون أقوياء قادرون يداً وفكراً على كسر عنق العثرات وكل الخبائث والسيئات ، مواطنون علمتهم التجربة وجبلتهم التربية في البيت والمدرسة والمزرعة والمعمل على حب الوطن والغيرية وكره الأنانية وتكريس الروح الجماعية والتضحية في سبيل الشعب بغير حدود والانتصار لقضاياه بغير تردد يعزون بعزه ويكرمون بكرمه وينتصرون بنصره .

وأخيراً إن ما جاء في الدستور الدائم للجمهورية العربية السورية ، ودستور حزب البعث العربي الاشتراكي وفق مقرراته القومية والقطرية وأدبياته وفي توجيهات وكلمات وتصريحات السيد الرئيس حافظ الأسد ــ رئيس الجمهورية ــ القائد العام للجيش والقوات المسلحة ذات الصلة بجوانب وأحكام المذهب العسكري آنفة الذكر يمكن أنْ نستنتج ما يلي :

١ ــ جميع الأفكار والمبادئ والتصريحات ... آنفة الذكر منسجمة ومتطابقةبعضها مع بعضٍ ، لا اختلاف بينها ولا تناقض ، متكاملة ، يكمل بعضها بعضاً ، بعدها الإنساني الحضاري واضح وضوح الشمس ، وهي بعيدة كل البعد عن التعصب والتطرف بكل صوره وأشكاله ، بل تحارب التعصب والتطرف ...

٢ ــ رسالة الأمة العربية على مر التاريخ رسالة حضارية ترمي دوماً إلى تجديد القيم الإنسانية وحفظ التقدم البشري وتنمية الانسجام والتعاون بين الأمم وتعتبر الإنسانية مجموعاً متضامناً في مصلحته ، مشتركاً في قيمه وحضارته فالعرب يتغذون من الحضارة العالمية ويغذونها ويمدون يد الإخاء إلى الأمم الأخرى ويتعاونون معها على إيجاد نظم عادلة تضمن لجميع الشعوب

الرفاهية والسلام والسمو في الخلق والروح ، كما يعتبر العرب أنَّ الاستعمار وكل ما يمتّ إليه عمل إجرامي يكافحه العرب بجميع الوسائل الممكنة وهم يسعون ضمن إمكاناتهم المادية والمعنوية إلى مساعدة جميع الشعوب المناضلة فى سبيل حريتها .

والعرب شعب يقدس الأرض ويحفظ العهد ويعشق الحرية ويأبى الظلم ويسعى للسلم ويؤمن بالشهادة دفاعاً عن الحق .

٣ ــ إن الواقع العربي الراهن نشأ لتنافر نزعتين ، النزعة الأولى نحو جعله مكوناً على الشكل الذي يريده الاستعمار والامبريالية والصهيونية ، والنزعة الثانية نزعة نضالية ترتبط بالجذور التاريخية للواقع وتهدف إلى إعادة استقلاله والابتعاد عن التكوين المشوه ... والنضال ضد الاستلاب ذي المنشأ الخارجي المباشر (الاستعمار ، الامبريالية ، الاستيطان الصهيوني ...الخ) .

والاستلاب ذي المنشأ الخارجي غير المباشر (التبعية الاقتصادية ، التبعية السياسية ، سياسة الأحلاف ، الضغوط ، المؤامرات ... الخ) والاستلاب الناشئ عن الاستغلال الاقتصادي والاستلاب الناشئ عن التخلف الفكري والثقافي والحضاري والاجتماعي ، والاستلاب الناشئ عن التجزئة والتفرقة في الأمة الواحدة ، وإن وراء كل نزعة قوى تدافع عنها ، وهذا هو جوهر الصراع .

خامساً : تحليل عام للوضع العسكري والسياسي الراهن

أولاً : لمحة تاريخية .

مرحلة الحرب الباردة :

في الحقيقة تتطابق تقريباً مرحلة الحرب الباردة والتي امتدت من ١٩٤٥ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى عام ١٩٩١ ذلك العام الذي شهد آخر المراحل الرسميةلانهيار منظومة الدول الاشتراكية وتفكك الاتحاد السوفييتي وإفلاس النظرية الشيوعية ، وهذه المرحلة التاريخية تتطابق مع بدايات تشكيل الكيان الصهيوني ودولة إسرائيل وتعاصر كل الصراعات المسلحة التي بدأت مع ولادة هذه الدولة واستمرت حتى نهاية المرحلة ولا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ مرحلة الحرب الباردة تميزت بوجود الاستقطاب السياسي حول معسكرين متناقضين ومتناحرين : المعسكر الاشتراكي الذي يطبق سياسية اجتماعية واقتصادية معينة وبالتالي يمارس سياسة خارجية ودولية خاصة به ، تتعارض على طول الخط مع السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يطبقها المعسكر الرأسمالي .

المعسكر الأول بزعامة الاتحاد السوفييتي وحوله دول المنظومة الاشتراكية.ودول العالم

الثالث التي ترى مصلحتها في العمل بتنسيق مع الاتحاد السوفييتي . ويعبر هذا المعسكر عن نفسه عسكرياً من خلال حلف وارسو .

والثاني بزعامة الولايات المتحدةُ الأمريكية وحلفائها في حلف شمال الأطلسي.ودول العالم الثالث ترى مصلحتها في مجاراة سياسة أمريكا والسير في ركابها وتطبيق النظام الرأسمالي ويعبر عن وجوده عسكرياً من خلال حلف شمال الأطلسي والأحلاف الأخرى . مع وجود عالم ثالث حاولت دوله دون نجاح كبير أن يكون لها وزن في السياسة العالمية من خلال منظمات دولية مثل دول عدم الانحياز أو المؤتمر الإسلامي ...الخ .

وكان العرب وإسرائيل بالطبع على طرفي نقيض ، وكانت إسرائيل بحكم التكوين والنظام الاجتماعي والسياسي ربيبة المعسكر الرأسمالي وزعيمته أمريكا . وهكذا فإن أمريكا وحلفاءها قدموا لإسرائيل مناخ الولادة ثم الاعترف المباشر ثم تابعوا تقديم كل ما تحتاجه من الدعم المالي والاقتصادي والعسكري والسياسي بل كل مقومات ومتطلبات الحياة والاستمرار ، إضافة إلى ضمان التفوق النوعي الحربي على العرب مجتمعين هذا إذا كان لهم أن يجتمعوا . وبالمقابل كان العرب منقسمين إلى أقسام : قسم في المواجهة ، وقسم سمي دول المساندة ، وقسم بعيد مستعد لإعطاء الآراء والمشورة المفيد منها وغير المفيد . وكان قسم من العرب قريباً من سياسة الاتحاد السوفييتي ويؤمن بتطبيق نوع من الاشتراكية والاقتصاد الموجه ويرى في الاتحاد السوفييتي نصيراً وسنداً ومصدراً لامتلاك الأسلحة الضرورية للدفاع والتي يرفض الغرب بيعها لهم . وقد مارس الاتحاد السوفييتي والكتلة الاشتراكية دعماً سياسياً في المحافل الدولية لقضايا العرب وباعوا لهم الأسلحة لتسليح جيوشهم وإعادة تسليحها بعد المواجهات الحربية . والقسم الآخر من العرب كان بحكم التكوين ونظام الحكم ممن يؤيدون سياسة المعسكر الرأسمالي ويقيمون معه علاقات وثيقة . ونتيجة للتناقض الاجتماعي والسياسي بين إسرائيل وجيرانها وعدم قبول العرب بواقع الاحتلال واغتصاب فلسطين وتقسيمها فإنهم لم يعترفوا بوجود إسرائيل وشنوا عليها الحرب منذ البداية في عام ١٩٤٨ ، ولكن هذه الحرب لم تؤد إلى نجاحات للعرب وكانت الهدنة واستمرار حالة التوتر ، واستمرت الاشتباكات المحدودة ووقعت حروب ٩٥٦ و١٩٦٧ بنتائجها الكارثية على العرب . أدت حرب ١٩٦٧ المدبرة إلى تدمير القوى الأساسية من الجيوش العربية في دول ثلاث هي مصر ــ سوريا ــ الأردن واحتلال مزيد من الأراضي شملت إضافة لمساحة فلسطين كلها كلاً من سيناء والجولان . ثم جاءت حرب تشرين التحريرية التي خاضها جيشا مصر وسوريا بقرار وتدبير من الرئيس حافظ الأسد والرئيس أنور السادات وكانت نقطة تحول في تاريخ العرب والمنطقة . حقق فيها العرب منجزات حربية وسياسية ذات مغزى استراتيجي عميق أثار فزع الغرب وإسرائيل وعملوا جميعاً على

إجهاض هذه النجاحات وتفكيك مشاعر الوحدة والتضامن والثقة بالنفس بالاتفاقيات المنفردة وضرب العرب بالعرب فكانت اتفاقية كامب ديفيد وحمام الدم في لبنان وكان الغزو المتكرر للبنان في عامي ١٩٧٨ و١٩٨٢ والذي قصد بهما أيضاً الإيقاع بسورية وإحراجها .

وكان الوضع في سورية ذا خصوصية متميزة فبالإضافة إلى العلاقة الخاصة والمكانة الخاصة لفلسطين باعتبارها جزءاً من سورية فإن الشعب والجيش السوري قدما التضحيات الكبيرة في سبيل قضية فلسطين . وكان من حسن الطالع أن تولى الرئيس حافظ الأسد قيادة البلد إثر الحركة التصحيحية التي قامت في تشرين الثاني من العام ١٩٧٠ . فهو الرجل التاريخي لهذه المرحلة التاريخية . رجل يتمتع بذكاء غير عادي ، وخبرة سياسية عميقة ، بالإضافة إلى خبرته العسكرية والتي تؤهله للقيادة ومجابهة كل مؤامرات الأعداء وكشف مراميها والعمل بهدوء وحنكة ودهاء على إبطال مفاعيلها الواحدة تلو الأخرى وجعلها ترتد على مخططيها ، وتحقيق الانتصار تلو الانتصار في الداخل والخارج رغم كل المواجهات السياسية والاقتصادية والعسكرية . وخرج من هذه المواجهات ظافراً ليضع سورية في موقع الريادة في وطن العرب ويجعل منها قوة إقليمية يحسب حسابها ويستحيل تجاوز دورها في تقرير مصير مشكلات المنطقة وحلها ، وفي مقدمتها مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي . وبالإضافة إلى الحروب والمواجهات العربية والإسرائيلية كانت هناك حربان أثرتا تأثيرا بالغاً في الوضع العربي والوضع العالمي وغيرت موازين القوى وخلقت مشاكل يصعب حلّها وجراحاً يطول شفاؤها . الحرب الأولى كانت الحرب العراقية الإيرانية التي شغلت المنطقة واستنزفت قوى العرب وإيران الاقتصادية والعسكرية وحولت اهتمام العرب من فلسطين إلى صراع من نوع آخر مفتعل ومشبوه يصب في خدمة المعسكر الرأسمالي وإسرائيل . وبعد سنوات ثمانٍ مريرة توقفت هذه الحرب دون طائل سوى الخراب والدمار وهدر عشرات مليارات الدولارات على شراء الأسلحة والتي ساهمت في تحسين اقتصاديات الغرب . ثم كانت الحرب الكارثية الأخرى وهي حرب الخليج الثانية التي احتل في بدايتها العراق الكويت ثم قامت دول التحالف بطرد القوات العراقية من الكويت وتدمير الجزء الأهم منها داخل العراق . وكانت شروط وقف إطلاق النار مذلة أدت إلى ارتهان العراق وانتقاص سيادته ومنعه من تصدير النفط وتدمير ما لديه من أسباب القوة العسكرية . أما الأثر في المجال العربي فكان هائلاً حيث دفعت الدول القادرة مالياً والمعنية مباشرة فاتورة الحرب بثمن مضاعف . وانتشر شعور بعدم الثقة بين العرب والاستقواء بالأجانب على العرب لحماية الكيانات . وتعمق التشرذم والتفتت وظهرت نزعة التهافت على خدمة السياسات الأمريكية الموحى بها من إسرائيل والمبنية على تحليلات إسرائيلية ، كما أن هذه الحرب كانت التطبيق الأول للنظام العالمي الجديد الذي أعلن عن ولادته إثر انهيار المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفييتي وتكريس الزعامة المنفردة لأمريكا في قيادة النظام العالمي .

ثانياً : مرحلة ما بعد الحرب الباردة (النظام العالمي الجديد) :

مع إعلانه ولادة النظام العالمي الجديد ، أطلق الرئيس جورج بوش وإدارته مبادرة سياسية للتصدي لحل مشكلة الشرق الأوسط على أساس تفاوضي وبناء على قرارات الشرعية الدولية انسجاماً مع طروحات النظام الجديد التي يرمي إلى تكريس الشرعية الدولية واحترام سيادة الدول وحل النزاعات بين الدول بالطرق السلمية وتأمين التعايش السلمي بين الدول والأنظمة المتباينة . ونظراً لأن أمريكا قد تبوأت موقع القيادة المتفردة للنظام الجديد واصبحت لها الكلمة الفصل في المحافل الدولية وفي تقرير مصير العديد بل كل المشاكل الدولية ، فقد لقي جهدها تجاوباً من الأطراف المعنية حيث قدمت الولايات المتحدة تصوراتها حول الإطار والأسس والمرجعية في العملية السلمية والتي تلقتها الدول والأطراف المعنية على شكل رسائل ضمانات مع توضيحات شفوية من خلال جولات وزير الخارجية بيكر وممثلي الرئيس الأمريكي حيث تم اعتماد القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ كأساس للتسوية السلمية . وفي ضوء كل ما تقدم انطلقت العملية السلمية بعد الموافقة السورية الحيويةوالهامَّة. فكان مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ . وبدأت جولات المفاوضات في مدريد وواشنطن ، إلا أن النجاح لم يحالفها بسبب أسلوب إسرائيل في المراوغة وعدم الاعتراف بالحقوق العربية وتفسير قرارات الأمم المتحدة على هواها . ولم يتوصل المتفاوضون إلى أي نتيجة هامة ، ثم جاءت إدارة كلينتون ومضى وقت قبل أن تستوعب الإدارة كامل أبعاد العملية السلمية وخلفياتها وتعقيدات المشكلة . لكنها قررت في النهاية المضي قدماً في الجهود لمتابعة العملية بزخم قوي وفيما يستعد المتفاوضون لاستعادة العمل بالتفاوض الثنائي والتنسيق بين العرب في واشنطن يفاجأ الجميع بالاتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين سراً من خلال مفاوضات سرية جرت برعاية نروجية في أوسلو ، وسرعان ما تم توقيع الاتفاق في مهرجان احتفالي في واشنطن في ١٣ / ٩ / ١٩٩٣ برعاية الرئيس كلينتون ووقعه عرفات ورابين وسمي الاتفاق باتفاق غزة أريحا . ولم يكن الاتفاق سوى الإعلان عن إفلاس سياسة عرفات وتقديمه تنازلات كبيرة لصالح إسرائيل في اتفاق هش لا معالم له ولا ضمانات لحفظ حقوق الفلسطينيين فيه .

لقد وصفه السيد الرئيس حافظ الأسد بأنه مجحف ويمثل اتفاقاً جزئياً ومنفرداً يحتاج كل بند فيه إلى اتفاق . كما أنه طبخ في السر بين قوي وضعيف بين إسرائيل والفلسطينيين لذلك فإن التنازلات كبيرة وغير مقبولة ولا ترضى عنه سورية لكنها لن تدعمه ولن تحميه من معارضيه ومنتقديه .

وخيل للإسرائيليين أن الاتفاق سيحدث الصدمة المطلوبة حيث لن تكون هناك مقاومة ولا معارضة وستراجع الانتفاضة وسيتم الضغط على سورية التي يفترض أن توقع اتفاقاً بشكل

اضطراري مع إسرائيل بشروطها لكونها معزولة ، وأفهموا الأمريكيين أن هذا التحليل واقعي وسيظهر ذلك مع الوقت ، إلا أن الوقت مضى وصدقت تنبؤات السيد الرئيس حافظ الأسد .

فقد عارض الاتفاق قوى كثيرة في مقدمتها حركة حماس في الداخل والفصائل الفلسطينية العشرة المعارضة . وساد التخبط معسكر عرفات وتوضحت الحقائق وكذلك المعسكر الإسرائيلي . واستمرت الهزات من حادث الحرم الإبراهيمي إلى الاصطدامات والاضطرابات في الضفة الغربية وقطاع غزة واستمرار حماس في معارضتها المسلحة للاحتلال والاتفاق ، وتبادل الإسرائيليون الاتهامات وإلقاء التبعات واللوم على بعضهما عما يحدث .

وكما هو متوقع فإن الإسرائيليين طالبوا عرفات وشرطته بمحاربة حماس أي ضرب الفلسطينيين بالفلسطينيين ، كما استخدموا سلاح التجويع بإغلاق ومحاصرة قطاع غزة ومنع العمال من العمل خارج قطاع غزة ، كما قاموا باعتقالات واسعة في كافة المناطق للقضاء على عناصر حركة حماس .

ومن ثم جاء الأردن ليدلي بدلوه في المحادثات السرية والخروج عن عملية التنسيق مع سورية والإسراع في الاتفاق مع إسرائيل على إنهاء حالة الحرب في اتفاق واشنطن الذي وقعه الملك حسين مع اسحق رابين ، ومن ثم بخطوات متسارعة نحو التطبيع قبل إبرام المعاهدة السلمية بين البلدين حيث تم فتح معابر للعبور وإيصال الشبكة الهاتفية وغير ذلك من إجراءات التطبيع التي سبقت التوقيع الرسمي الاحتفالي على المعاهدة في يوم الأربعاء ٢٦ / ١٠ / ١٩٩٤ في وادي عربة حيث حشد للاحتفال آلاف من الأردنيين والإسرائيليين بحضور الرئيس كلينتون وعدد من وزراء الخارجية وممثلي بعض الدول .

وخلقت المعاهدة الجديدة وضعاً شائكاً بين الفلسطينيين والملك حسين فيما يتعلق بالقدس والولاية الدينية عليها ، حيث أن الإسرائيليين أعلنوا رسمياً اعتماد الأردن في هذا المجال على عكس ما يرغب الفلسطينيون .

لقد تعمدت إسرائيل بذر الشقاق والاختلاف بين العرب لطمس جوهر القضية ألا وهو السيادة على القدس وحق العرب المعروف في هذا المجال .

وبالمحصلة كان للإتفاقات المنفردة بمعزل عن التنسيق مع سوريا ولبنان أثرها السلبي على أصحابهما ، كما لا يخفى أثرها السلبي العام . حيث سارعت بعدها الدول العربية سراً وعلانية بضغط أمريكي وغربي أو تبرعاً بدون ضغوط إلى خطب ود إسرائيل بإقامة العلاقات المتعددة الأشكال معها ، وبرفع متدرج للمقاطعة العربية ، واستضافة مؤتمرات إقليمية حول البيئة والمياه والاقتصاد ومستقبل المنطقة مع دعوة وفود إسرائيلية .

لقد خسر الأردن والفلسطينيون فرصة تحقيق مكاسب أكبر من خلال التنسيق والتعاون مع سورية ولبنان . وكسبت إسرائيل من ضرب العرب بالعرب والتخلص من أعباء إدارة قطاع غزة ، وفي الوقت ذاته لم تلتزم بشيء جدي لمستقبل الفلسطينيين سواء في إدارتهم المسماة الحكم الذاتي المحدود بقطاع غزة وأريحا ، أو حقهم في القدس والضفة الغربية ، وحتى إجراء الانتخابات .

وبالرغم من هذه الإنهيارات والاختراقات وأثرها السلبي وجوهره السعي للاستفراد بسورية وإشعارها بالعزلة ودفعها لتقديم تنازلات ، فإن الموقف السوري الذي يجسده الرئيس الأسد بقي كالعهد به صامداً كالطود ، يقارع كل محاوريه بالحجة والمنطق القويين ، وبالحنكة السياسية المتسلحة بكبرياء الأمة وبالجبهة الداخلية المتماسكة . لقد أجبر الموقف السوري كل الدول على الاعتراف بصوابية الموقف السوري ومبدئيته، ودفع الرئيس كلينتون لزيارة دمشق في ٢٧/١٠ لملاقاة الرئيس الأسد ، وقد عبر في نهاية الزيارة عن تفهمه واقتناعه بوجهة نظر سورية وعبر عن اقتناعه بأن لسورية دوراً أساسياً وبدون السلام معها لا يستقيم السلام في الشرق الأوسط وأن الأمن مطلوب للطرفين بشكل متواز متوازن وأن الأرض مقابل السلام مبدأ يستجيب للشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ ــ ٣٣٨ ــ ٤٢٥ .

وإذا كانت الولايات المتحدة وبشخص رئيسها وإدارته عملت وتعمل من أجل تحقيق السلام العادل والشامل من خلال تحقيق تقدم العملية السلمية حسب قرارات الأمم المتحدة لتشمل سورية ولبنان بحيث يتم التوصل إلى اتفاق يحقق المواقف المبدئية لسورية ولبنان فإن ذلك نتيجة لجهود الرئيس الأسد الهائلة في تأمين وتحقيق قناعة الأمريكيين وغيرهم بمشروعية وعدالة موقفنا ، وصلابة السيد الرئيس وعدم تنازله عن شعرة من الحقوق ، وإن ذلك يعد انتصاراً شخصياً مهماً للرئيس الأسد وللوطن والأمة العربية .

الوضع الدولي :

لا بدَّ أن ننظر أولاً إلى الدول الصديقة التي نتوقع منها الدعم أو التأييد في كافة المجالات ، فلقد أقامت سورية علاقات صداقة وتعاون مع كل دول المنظومة الاشتراكية سابقاً . وهي تحاول الإبقاء على هذه العلاقات ، معتبرة أن ما حدث في هذه الدول أحداث داخلية قد أثّر على توجهات هذه الدول الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وهي مستعدة لاستمرار العلاقات على أساس الاحترام المتبادل والمنفعة المشتركة ، كما أنَّ الكثير من الدول الأخرى من دول العالم الثالث تولي عناية خاصة لعلاقات الصداقة التي تربطها مع سورية مثل الهند والباكستان واليونان وقبرص والصين وغيرها .

أما المجموعة الأوربية فقد ساءت العلاقات معها إلى حدٍ ما بسبب إدعاءات حول مؤامرة سورية لتفجير طائرة العال ومساندة سورية للإرهاب . وهذه الإدعاءات تم دحضها ولم يثبت أحد علاقة لسورية بها والوضع الآن آخذ في التحسن . أما تركيا البلد المسلم الجار فيفترض أن تكون علاقة سورية به حسنة وتسعى سورية بذلك من خلال ممارسة سياسة واضحة . كما أن كثيراً من دول أمريكا اللاتينية تتعاطف مع موقف سورية .

أما أمريكا فقد كانت مشكلتنا معها دائماً هي وجود لوبي صهيوني قوي في الإدارة الأمريكية ودوائر الكونغرس بحكم سيطرة الأقلية اليهودية في أمريكا على مفاتيح الإعلام والمال وكذلك التأثير في مجريات انتخابات الرئاسة ، وعلى هذا الأساس فإن الإدارات الأمريكية المتعاقبة تنافست في إظهار الكرم من جيوب دافعي الضرائب الأمريكان للدولة العبرية حيث أغدقت عليها المساعدات المالية والعسكرية ناهيك عن تبني كل التحليلات والسياسات الإسرائيلية في المحافل الدولية ومعاكسة الجهود العربية لاستعادة الحقوق ، رغم أن مصالح أمريكا الحقيقية هي في أيدي العرب ، إلا أن العرب غير قادرين على استثمار قوتهم كما قال الشاعر :

كالعير في البيداء يقتلها الظما　　　والماء فوق ظهورها محمول

فعندما يكون الرئيس الأمريكي متحرراً من الالتزام باليهود تكون تصرفاته أكثر توازناً وأقل انحيازاً . لكن اليهود منتبهون لهذه الظاهرة فهم يعملون لإفشال إعادة انتخاب أي رئيس قوي مثل جورج بوش ويسقطون أمثال نيكسون ممن يحتمل أن يمثلوا خطراً على سياساتهم. لكن الوضع الدولي لن يستمر على حاله إلى ما لا نهاية . فإن قيمة إسرائيل الاستراتيجية قد انخفضت بنتيجة غياب التهديد السوفييتي وسيطرة أمريكا على النفط ومنابعه وممرات نقله ، وضمنت تدفقه وأسعاره حسب إرادتها ، أمريكا هذه لا بدَّ أنها تفكِّر أنَّ السلام ضروري لاستكمال سياستها الاقتصادية بالتخلص من عبء المساعدات والانتهاء من التوتر والحروب لاستثمار إمكانيات المنطقة اقتصادياً لتسويق المنتجات واستجرار الخامات ، كما أن بقية دول العالم تريد حل المشكلة بالمنطق والشرعية الدولية أيضاً .

ويبدو لنا من هذا التحليل أن سورية تسير وتعمل لتحقيق الأهداف التالية :

١ ــ تجاوز السلبيات التي خلقتها الاختراقات الإسرائيلية بالاتفاقات المنفردة مع الفلسطينيين والأردن .

٢ ــ تحقيق سلام الشجعان وفق الثوابت السورية .

٣ ــ الاعتماد على الذات ، وتقوية القدرات الدفاعية للبلاد للتصدي للعدوان المستمر المتمثل

باحتلال الأرض العربية ، وبنفس الوقت لصيانة السلام في حال تحقيقه السلام .

٤ ــ السعي بدون كلل لاستعادة التضامن العربي بمختلف أشكاله ومستوياته وعدم الإنجرار إلى معارك هامشية ، سواء في مرحلة إجراء المفاوضات أو المراحل التي تليها ، لأن التحديات اللاحقة مهمة وخطيرة .

٥ ــ السعي لإقامة علاقات صداقة مبنية عن النِّدِّية والمصالح المتبادلة مع كل الدول أو التكتلات السياسية (لأوربا ــ روسيا ــ ودول الكومنولث ــ الدول النامية ــ الدول الإسلامية ...) . واستثمار هذه العلاقات لصالح القطر وقضيته .

٦ ــ استثمار تفهم الإدارة الأمريكية لدوافع وظروف القطر وعلاقة الثقة بين الرئيسين كلينتون والأسد . لإقامة علاقة ثنائية موضوعية تمنع استئثار إسرائيل واحتكارها لأمريكا من كافة الجوانب الإعلامية والسياسية والاقتصادية من أجل الانفراد بتوجيه السياسية الأمريكية في الشرق الأوسط بما يخدم مصالحها ، وتجاهل مصالح سورية والعرب .

سادساً : مصادر التهديد المحتملة للجمهورية العربية السورية
الجبهات التي يحتمل أن تشن حرباً ضد سورية

تمارس حكومة الجمهورية العربية السورية سياسة سلمية تهدف إلى بناء وطن حر مستقل مزدهر وليست لها أطماع إقليمية لدى جيرانها وهي تسعى للحفاظ على سيادة الشعب على أرضه واسترداد المحتل منها وتنفيذ برامج التنمية لتأخذ مكانها بين شقيقاتها العربيات وبين دول العالم .

ولكن هل تقوم الدول المجاورة أو غيرها بمقابلة سورية بسياسات مماثلة ؟ أم أنَّ لكل دولة أهدافها وغاياتها ، والتي يمكن أن تتناقض مع سياسة سورية؟ وهل من المحتمل أن يتطور هذا التناقض بغض النظر عن ماهيته إلى صراع مسلح لحسم التناقض في محاولة لفرض الإرادة بالقوة بعد استنفاد كل الوسائل السلمية الأخرى ؟

ومن أجل الإجابة على السؤال لا بدَّ من استعراض سريع لطبيعة العلاقات مع كل دولة مجاورة محاولة استقراء احتمالات التناقض في السياسات وسببها وبالتالي : هل يحتمل أن يتطور هذا التناقض إلى حرب تُشن لحسمه ، أم لا ؟ .

لنبدأ **بالاحتمال الأول** والأقوى لنشوب حرب مع الجار العدو ألا وهو إسرائيل ، وقد لا يحتاج المرء إلى الشرح والتوضيح لتقرير أنَّ إسرائيل تمثل التهديد الأخطر والاحتمال الأكبر لشن حرب ضد سورية فالاحتمال مفتوح دائماً ويمكن نشوب الحرب بعد تمهيد أو مقدمات ، كما يمكن

شنها فجأة وبدون مقدمات ويمكن أن تكون هذه المواجهة محدودة بمعنى أن تقتصر على ضربات جوية لأهداف منتقاة رداً على ادعاءات وافتراءات مختلفة سنأتي على ذكرها لاحقاً ، أو أن تكون على شكل ضربات جوية في لبنان وتشمل قواتنا هناك لنفس الأسباب التي يمكن تلفيقها من دعم المقاومة الوطنية اللبنانية التي تضرب وتدمر الأهداف ضمن الشريط الحدودي أو داخل إسرائيل سواء بسواء . وقد يستدعي الأمر شن الحرب الشاملة ضد القطر . ويمكن فهم الأسباب والذرائع لشن ضربات جوية في لبنان أو في سورية أو لشن الحرب الشاملة ضد سورية ، إذا تذكرنا بسرعة نشأة وتطور هذا الكيان وسياساته وطبيعة تكوينه . فقد شرحنا في فصل المذهب العسكري السياسي الإسرائيلي طبيعة هذه الدولة وعدوانيتها وسنتعرض هنا باختصار إلى أهم الأسباب ضمن احتمالين لتطور العملية السلمية الجارية منذ بدء مؤتمر مدريد . فالمعركة السياسية القائمة قد تؤدي إلى أحد الحلين التاليين :

الأول :

عدم نجاح المفاوضات بتعنت إسرائيل وعدم خضوعها للشرعية الدولية وبالتالي عدم قبولها بمتطلبات السلام العادل والشامل الذي تطالب به سورية بمنطق حاز على قبول ورضى الشرعية الدولية والمجتمع الدولي . وهذا يعني استمرار حالة اللاحرب واللاسلم .. مع احتمالات مفتوحة لكل المفاجآت .

الثاني :

فهو نجاح المحادثات والتواصل إلى صيغة للسلام العادل بما يضمن استعادة الأرض المحتلة وشمول السلام لكافة الجهات .

وسنناقش كلا الاحتماليين :

ففي حالة **الاحتمال الأول** واستمرار حالة اللاسلم واللاحرب فإن سورية ستعمل ما بوسعها لتعزيز قدراتها الدفاعية ودعم جهود كل الجهات التي تعمل ضد إسرائيل بما فيها كل المقاومين العرب .

كما أنَّ من المحتمل أن يؤدي فشل وإخفاق تطبيقات اتفاق غزة أريحا إلى تفاقم أعمال العنف ضد الإسرائيليين بتصعيد الانتفاضة ، كما قد تندلع اشتباكات في جنوب لبنان بين عناصر المقاومة الوطنية اللبنانية من جهة والميليشيات العميلة والقوات الإسرائيلية في الشريط الحدودي المحتل من جهة أخرى ، ويمكن أن تتطور لتنتقل إلى داخل إسرائيل سواء كانت هذه الأحداث قد وقعت

بطبيعة الحال أو من خلال مدسوسين بهدف تسخين الجبهات وبالتالي توجيه الاتهام إلى سورية بدعم لكل من يقاتل إسرائيل ولصق تهمة مساندة الإرهاب ودعمه ورعايته ، بالإضافة إلى ادعاء إسرائيل بأن موضوع أزمة المياه في المنطقة لم تحل بعد ، وأن أمنها المائي لا يزال في خطر نتيجة ارتهانه بقرارات الدول العربية المجاورة والمشتركة معها في مصادر المياه ومواردها . إن مثل هذه التطورات يمكن ان تستخدم دوماً كذريعة من قبل إسرائيل للقيام بحملة دعاية وتمهيد لشن حرب شاملة معلنة ضد سورية . إن تفاقم الأزمات من النوع الذي ذكرناه أو من خلال إفلاس السياسة الإسرائيلية وتراجع الاقتصاد وتوقف الهجرة وقيام هجرة معاكسة قد يدفع بالحكومة الإسرائيلية باللجوء إلى الحرب للخروج من المأزق وطبعاً بعد صياغة سيناريو لإيجاد الذرائع وإقناع المجتمع الإسرائيلي والدولي بالتهديد الذي تتعرض له الدولة الديمقراطية الضعيفة ضمن البحر من البرابرة العرب المتخلفين والمتحفزين لاقتلاعها ، وضمن هذه المعادلة يمكن أن تشن الحرب ضد سورية بهدف :

- التخلص من المأزق الداخلي .
- تدمير العدو الرئيسي المتبقي لإسرائيل والذي لا يزال يشكل تهديداً جدياً لها « سورية » .
- احتلال أراض جديدة .
- فرض سلام بالمقاييس الإسرائيلية على سورية ولبنان من خلال فرض أمر واقع جديد على سورية والمجتمع الدولي .
- تحقيق أمنها المائي بربطه بالأمن القومي سواء بسواء . أما في حالة تحقيق **الاحتمال الثاني** ، أي نجاح العملية السلمية والتوصل إلى صيغة للسلام يتمشى مع الثوابت السورية الأساسية « الانسحاب من الجولان كاملاً والانسحاب من الجنوب اللبناني واستعادة السيادة على الأرض المحررة وإقامة سلام عادل مع إسرائيل ، ففي هذه الحالة تبقى هناك مخاطر ، أهمها احتمال عودة الروح العدوانية إلى من يمسكون بزمام السلطة في إسرائيل ، والعودة إلى حلم إسرائيل الكبرى وضرورة التوسع على حساب العرب لإتاحة مجال لمزيد من المهاجرين ، كما ان أحد الأسباب المحتملة للحرب هو الاختلاف على مسألة المياه وهو موضوع رئيسي وحيوي تتزايد حدته مع مرور الأيام وتزايد السكان وشح الموارد المائية في المنطقة . كما أن تهمة الإرهاب أو مساندته قد تستخدم كذريعة لتوتر العلاقات وبالتالي لبروز شبح الحرب ، أو يمكن التعلل بتنامي القوة العسكرية .

كما أن فشل التطبيع قد يسبب توتراً مع سورية لا يمكن التكهن بنتائجه لأن احتمال تطوره يتوقف على إسرائيل ونواياها .

ومن خلال المعاناة الطويلة مع الإسرائيليين وأساليبهم وتطلعاتهم وأحلامهم فإنه من

الضروري حتى في حالة السلام الحذر من الغدر واحتمالات شن الحرب المسبوقة بالتوتر الناجم عن النوايا العدوانية المتأصلة في المذهب العسكري السياسي الإسرائيلي والتعلل بما يلي :

ـــ مشاكل المياه والحاجة إلى المزيد منها والدعوة لإعادة توزيع المياه المتاحة في المنطقة والمطالبة بحصص أكبر .
ـــ العودة إلى نغمة الإرهاب وتهمة مساندة الإرهاب الذي قد يمثله من وجهة نظر إسرائيل تصاعد العنف والمواجهات بين الفلسطينيين المطالبين بحقوقهم بإنهاء الاحتلال وبين الجيش والمستوطنين الإسرائيليين .
ـــ الإدعاء بالإخلال بتوازن القوى وبالترتيبات الأمنية والحصول على أسلحة متطورة من قبل سورية وتنامي قدراتها الدفاعية مما يعتبر تهديداً للكيان الإسرائيلي يحتاج إلى مجابهة لإلغائه .
ـــ وبما أن المرحلة اللاحقة على إقامة السلام ستكون صراعاً اقتصادياً تؤمّن من خلاله إسرائيل تحقيق التفوق والسبق والحصول على المكاسب الاقتصادية الهائلة ، فإذا لم يتحقق ذلك فسيكون سبباً لإعادة النظر وافتعال الأزمات للعودة إلى سياسة التوسع .

إنَّ المعاهدات لم تكن في يوم من الأيام ضمانة ضد الحرب بل إن الممارسة والنوايا والظروف هي التي كانت دائماً تفرض احترام هذه المعاهدات أو اعتبارها حبراً على ورق يستفاد منه لكسب الوقت والتخلص من موقف معقد . والتاريخ شاهد على ذلك والأمثلة كثيرة وبالتالي فإن إسرائيل تشكل خطراً دائماً ويجب أخذه بالحسبان سواء حل السلام العادل والشامل أم استمرت حالة التوتر الدائم .

أما الخطر الثاني ، فهو حكومة تركيا ، وبالطبع لا بدَّ هنا من التنويه إلى أن حكومة سورية لم تأل جهداً في الإعلان عن نواياها الطيبة تجاه جارتها تركية . وتشهد على ذلك تصريحات المسؤولين السياسيين والأمنيين السوريين كافة والتي تؤكد دوماً على علاقة حسن الجوار والتعاون ، بالرغم من أن هناك خلفية تاريخية غير سارة لطبيعة العلاقات عبر القرون الطويلة من الاستعمار التركي لسورية . ومحاولة التتريك التي مورست باسم الخلافة وباسم الدين الإسلامي الذي يجمع بين البلدين ، ومن ثم كانت مسألة سلخ لواء الاسكندرونة بالتواطؤ مع الفرنسيين . كما أن هناك مشكلة تقاسم مياه نهر الفرات بين تركيا وسورية والعراق والتي يتمادى الأتراك في إغفال حقوق سورية والعراق فيها بانهماكهم في إقامة سدود كبيرة قرب الحدود لاختزان كميات ضخمة من المياه تؤثر بالتالي على الكميات المرسلة عبر الحدود ، ولو أن قسماً من اللوم يقع على الحكومة العراقية التي كانت تهمل هذا الموضوع لأنه يهم سورية أكثر ويعتبر حيوياً لها بالإضافة إلى أن العراق لديه مصادر مياه بديلة وغنية مما فوت على البلدين فرصة عقد اتفاق ثلاثي عادل لتقاسم المياه .

كما أنَّ هناك مشكلة الأكراد حيث يقوم هؤلاء الذين يمثلون نسبة مهمة من تعداد السكان في تركيا ويقطنون المناطق الجبلية وتمارس ضدهم سياسة قاسية وتنتفي في مناطقهم آثار التقدم والازدهار الاقتصادي والعلمي . يقوم هؤلاء من خلال بعض تنظيماتهم بمقاومة السلطة والعمل المسلح ضدها ، وبالرغم من أنّ سورية قدمت الدلائل على حسن نيتها وعدم دعمها لهذه التنظيمات فإنَّ الحكومة التركية والصحافة تثير بين الحين والآخر ولأسباب داخلية وحزبية مسألة دعم سورية للأكراد وخاصة حزب العمال الكردستاني وتوجه من حين لآخر انتقادات وتلميحات علنية لسورية وتتهمها بذلك .

وأخيراً هناك طموحات الدولة التركية وأحلامها الطورانية التي استيقظت بعد تفكك الاتحاد السوفييتي وانفصال دول آسيا الوسطى التي تدين بالإسلام حيث يتكلم سكان القسم الأهم منها اللغة التركية أو ما يشبهها . وضمن هذه الظروف صدرت تلميحات من أمريكا والغرب بإعطاء الضوء لتركيا لاحتواء هذه الدول ومنعها من التعاون مع إيران ، مما أدار رؤوس حكام تركيا وتوهموا باستعادة امبراطوريتهم من خلال السيطرة ومد النفوذ إلى العديد من الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي .

لذلك بدؤوا يطلقون التصريحات قبل أن يتمكنوا من تنفيذ أي خطوة عملية حقيقية في المجال الحيوي الجديد . بين كل هذه المشاكل التي تتناقض فيها السياسات بين سورية وتركيا تبقى المشكلة الأهم هي المشكلة الداخلية ، حيث يمكن أن يؤدي عدم السيطرة على الوضع مع الأكراد وفشل الحكومة التركية إلى احتمالات توجيه اللوم إلى سورية وافتعال المشاكل معها وبالطبع لا يرقى ذلك إلى شن الحرب إلا إذا كانت هناك تحالفات أوسع وتلاقي سياسات عديدة على افتعال أزمة تؤدي إلى مجابهة عسكرية . كما أنَّ مشاكل المياه التي يحتمل أن تتطور وتصبح بالغة الدقة والتعقيد قد تشكل سبباً إضافياً لزيادة التوتر والاصطدام . وبالرغم من أن هذه الأخطار ليست بارزة الآن فإن تطورات المستقبل وتوازن القوى العالمي والتحالفات الدولية والإقليمية سوف تؤثر في جعل الخطر التركي يتقدم في سلم الأولويات . أو يتراجع إلى درجة لا يشكل معها أي تهديد ، والمستقبل وتطوراته هو العامل الحاسم في منحى التطور سلباً أم إيجاباً .

أما الخطر الثالث فهو العراق . ونقولها مع الأسف ، لأننا من حيث المبدأ لا نتصور أن بلداً عربياً يحارب بلداً عربياً آخر فتلك في نظرنا كارثة وطنية وقومية ولكن وجود حاكم مثل صدام حسين على هرم السلطة في العراق أثبت أن المستحيل ممكن . فها هو يحشد قواته ضد سورية عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ وها هو يهاجم الكويت ويحتلها عام ١٩٩١ منزلاً بالأمة العربية أفدح الخسائر

عسكرياً واقتصـادياً وسيـاسياً ومخرباً لفكرة الوحدة بل جعل العرب يثقون بالأجانب ولا يثقون ببعضهم حيث حوّل قوة العراق والعرب إلى تشرذم وتفتت وانعدام للثقة .

إنَّ استمرار العراق تحت سيطرة صدام حسين يبقى احتمال المواجهة والاصطدام معه وارداً ولو أن الاحتمال ضعيف الآن بحكم القيود المطبقة على العراق إلا أن المرء لا يدري كيف تتطور الأحداث والتحالفات ويجب ألاّ يغيب هذا الاحتمال عن البال وعذرنا أننا لا نجد جواباً على أسباب الإبقـاء على صـدام حسـين حاكماً في العراق رغم توفر الإمكانية للإطاحة به أثناء عمل القوات المتحالفة ضد القوات العراقية عام ١٩٩٢ . سوى القيام بخدمات للغرب مثل تحريك قواته باتجاه الكويت في تشرين الأول عام ١٩٩٤ لاستجرار القوات الأجنبية إلى الخليج ودفع فواتير التحركات ونفقات القوات من قبل الدول الخليجية لانعاش اقتصاد الغرب ، ثم لسحب القوات بعد إذلال القيادة والشعب العراقي .

أما الجاران الآخران فهمـا الأردن ولبنـان ، وليس لدينـا أية أسبـاب مبدئية أو موضوعية لافتراض قيام تناقض حاد في السياسـات يرتقي إلى احتمال قيام أحدهما بشن حرب أو التهديد بمواجهة مع سوريا .

سابعاً : طبيعة الحرب المحتملة

لا يفكر قادة الجمهورية العربية السورية ولا يؤمنون بجدوى العدوان والحروب العدوانية ، وتمارس حكومة الجمهورية العربية السورية سياسة عربية مبنية على علاقات الأخوة والتعاون وحسن الجوار مع العمل الحثيث مع كافة الدول العربية لإقامة علاقات ثنائية (أو أكثر) وثيقة تبدأ من التنسيق والتعاون فالتكامل وصولاً إلى أي شكل من أشكال الاتحاد أو الوحدة ، أما في المجال الدولي فإن سيـاستها تقوم على احترام استقلال الدول وشرعية الأمم المتحدة ومقاومة الهيمنة والاستعمار وشجب السياسـات العدوانية والحروب الناجمة عنها . ومساندة الشعوب التي تسعى إلى التحرر والاستقـلال والتعاون مع كافة الدول على أسـاس المصـالح المتبادلة والاحترام المتبادل . وفي هذا السيـاق فإن حكومة الجمهورية العربيـة السـورية لا ترضى بالمســاس بسيادتها ووحدة أراضيها وشعبهاولا تتنازل عن شبر من أرضها المحتلة ، وتعمل لاتباع كافة الأساليب السياسية والدبلوماسية لاستعادة أرضها وإقامة السلام العادل والشامل ومن أجل هذا الهدف لا تدخر وسَيلة أو جهداً .

من هنا يتبيّن أنَّ الحرب المحتملة القادمة هي حرب عادلة بالنسبة إلى القطر العربي السوريَ لأنها ستشن في **الاحتمال الأول** من قبل إسرائيل سواء كان ذلك لفرض مفهومها للسلام أو للتوسع

مجدداً . إذن فإن الاحتمال الأول لقيام حرب عدوانية هو أن تشن من قبل إسرائيل بذرائع مختلفة . أما احتمالات الحرب مع الدول الأخرى فلن يكون إلا إذا قام في أحد الدول المجاورة نظام عدواني يفكر في العدوان على سورية بسبب تناقض المصالح أو وجهات النظر في السياسة أو الرغبة في تقويض نظام الحكم بالتعاون مع جهات أجنبية لها مصلحة في ذلك .

إذن فالحرب القادمة المحتملة ستكون غالباً حرباً مفروضة على القطر العربي السوري وستكون سورية في موقف الدفاع عن الأرض والشعب والسيادة وعن مصالح الأمة وسيادتها ، وستكون الأعمال القتالية اللاحقة دفاعاً أو هجوماً أعمالاً مشروعة وتستهدف صد العدوان ودحر المعتدي من خلال حرب مصيرية عادلة يتوحد فيها الشعب بكافة فئاته مع الجيش تحت قيادة القائد العام للجيش والقوات المسلحة في جبهة واحدة موحدة لتلقين المعتدي الدرس الذي لن ينساه وجعله يدفع ثمن عدوانه غالياً . حتى لو كانت القوات المعتدية متفوقة في العدد والعدة فإن النجاح في رد العدوان ودحره سيكون أقرب إلى سورية بفضل عدالة القضية ومصيرية الصراع التي تشيع بين المواطنين والمقاتلين ، روح الاستشهاد في سبيل الوطن تلك الروح التي تنبع من شعار الشهادة أو النصر لا تقف أمام نجاحها وانتصارها أية قوة مهما بلغت من التفوق .

وسيكون من العسير على المعتدي تحقيق أي نجاح عسكري بارز وستبوء حربه العدوانية بالفشل . هذا من ناحية طبيعة الحرب . أما كيف يحتمل أن تجرى تلك الحرب ؟ وما هي أهم سماتها ؟ وما هي أساليب خوضها المحتملة ؟ فإن تصورنا يتمحور حول ما يلي :

— من الطبيعي أن إسرائيل ستلجأ في البداية إلى التمهيد للحرب عن طريق إشاعة جو من التهديدات النابعة من أن لسوريا دوراً في دعم الفئات المعارضة للاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي أو غيره ، وتساعد كافة المنظمات الوطنية الفلسطينية وعناصر المقاومة الوطنية اللبنانية على شن الهجمات الإرهابية على الإسرائيليين داخل الأراضي المحتلة وفي الشريط الحدودي جنوب لبنان .

لذلك فهي مضطرة إلى التهديد والإنذار ثم بشن الحرب بعد حشد محدود للقوى على اتجاه جنوب لبنان وفي غور الأردن . ونظراً لتفوق إسرائيل الجوي فإن الحرب ستبدأ بضربات جوية متفاوتة على كامل المواجهة تتبعها الضربات الأرضية مع تحقيق تفوق بالقوى على اتجاهات الهجوم لتحقيق خرق سريع وتطويره لتهديد العاصمة بأكثر من اتجاه ، وفرض إرادتها على سورية ولبنان معاً .

أمّا كيف ستجرى الحرب فمن المرجح أنْ يطبق بشكل عام التسلسل والمحتوى المشابه لحرب الخليج الثانية مع تعديلات تناسب وضع الطرفين . إذ سيكون للقوات الجوية الدور الحاسم في الحرب حيث ستستخدم منذ البداية في توجيه الضربات بالتعاون مع وسائط

الحرب الإلكترونية لتدمير الدفاعات الجوية السورية وإضعاف القوى الجوية مع استخدام المدفعية والصواريخ لاحقاً ولا بدَّ من الإشارة هنا إلى أن التمهيد الناري الجوي قد لا يطول شهراً ونيف كما كان في حرب الخليج ، إلا أنه سيستمر حتى يتأمن شل فعالية الدفاع الجوي والطيران ومن ثم بالتعاون مع المدفعية والصواريخ تدمير القوى الضاربة والأهداف الحيوية ومقرات القيادة والمطارات وعقد الطرق والممرات الإجبارية وفيما بعد شن الهجوم من اتجاهات مناسبة بقوى متفوقة لتحقيق اختراقات سريعة وحاسمة تؤدي من خلال مناورة الالتفاف والتطويق إلى تهديد العاصمة وتجزئة القوات المسلحة وشل حركتها ومناورتها بهدف فرض إرادتها على القطر ، وتحقيق الأهداف السياسية المتوخاة من شن الحرب ، بما في ذلك احتلال أراضٍ جديدةٍ وفرض سلام بالمقاييس الإسرائيلية على سورية ولبنان معاً .

وهكذا فإن الحرب المحتملة ستكون مترافقة باستخدام أحدث التكنولوجيات في المجال العسكري كما أن الآثار التدميرية الناجمة عنها ستكون كبيرة وستزداد نسب الخسائر في الأعتدة والأسلحة وخاصة المدرعات ومنظومات الدفاع الجوي بسبب استخدام الأسلحة ذات القدرة التدميرية الهائلة والدقة العالية (الأسلحة الذكية) . كما سيحاول العدو جعلها حرباً قصيرة الأمد ما أمكن لتجنب محاذير إطالة أمد الحرب ، سواء في الداخل أو خوفاً من تطورات الموقف الدولي وزيادة الخسائر واحتمالات تزايد القوى المساندة لسورية ولا يستثنى أن تنفذ بالإضافة إلى مناورات الالتفاف العميق والتطويق والإنزالات الجوية وإنزال بحري .

إن احتمال دعوة الاحتياط في إسرائيل سراً وبالتدريج أو مع بدء الحرب الجوية هو الأقوى ، حيث أن الوقت كاف لدعوة الاحتياط ونشر القوات الاحتياطية في المناطق الملائمة تمهيداً لتنفيذ الهجوم . ويمكن أن تحتفظ إسرائيل بفرقتين على الاتجاه المصري وفرقة مع وحدات مشاة على الاتجاه الأردني . أما القسم الأكبر من الجيش فسيحشد على الاتجاه الشمالي مع الاحتفاظ بعدة فرق في المركز كاحتياط عام للقيادة .

إنَّ ضيق المساحة وقصر المسافات بين المركز والحدود أو خطوط المواجهة يجعل إمكانيات المناورة وتركيز الجهود وزج الفرق من احتياطات القادة بأي اتجاه أمراً سهلاً ومتيسراً إذا أضفنا لذلك التفوق الجوي الذي تتمتع به إسرائيل .

هذه هي ملامح عامة للحرب المحتملة والأساليب التي ستشن بها وكذلك سماتها وأهدافها العامة التي يجب أن تؤخذ بالحسبان عند التفكير في صياغة أحكام المذهب العسكري .

ثامناً : الوجه السياسي للمذهب العسكري السوري وأحكامه الأساسية

يعبر الوجه السياسي للمذهب العسكري السوري عن سياسة القطر الداخلية والخارجية . وتنطلق أحكامه من السياسة الواضحة لحزب البعث العربي الاشتراكي ومبادئه السليمة ، ومن توجيهات ونهج الرئيس المناضل حافظ الأسد وقيادته الحكيمة والشجاعة المؤيدة من جماهير الشعب كافة .

ولا بدَّ من الاستنتاج عن قناعة بأن أساس هذه السياسة في مجال الحرب والسلام يتمحور على شجب الحروب العدوانية بكافة صورها وأشكالها وأينما كان في العالم .

ومن هنا فإن سورية لا تمارس سياسات عدوانية وليس لها أطماع في أراضي الدول المجاورة ، وبالمقابل فإنها لا تقبل بالمس بكرامة شعبها وسيادتها واستقلالها وترفض احتلال أراضيها من قبل الغير ، وتعبر عن ذلك بمواجهة المعتدي أياً كان بالقوة المسلحة أي بالحرب . وفي هذا المجال فهي تعد قواتها المسلحة وشعبها من أجل تحقيق الدفاع عن الأرض والشعب والسيادة ولا تفرط بذرة من ترابها الوطني وفي سبيل ذلك ستتصدى لأي عدوان بكل قوة وحزم وبكل ما لديها من طاقات .

إذن فإن أي حرب قادمة ستكون على الأغلب مفروضة على سورية من قبل المعتدين ، كما أن استمرار احتلال أراضي القطر جزئياً من قبل إسرائيل يعتبر عدواناً مستمراً حتى يتم انسحاب آخر جندي من الجولان . إن خوض الحرب في ظروف كهذه سيستدعي استنفار كل طاقات البلاد والوسائل المتاحة كافة بأقصى إمكانياتها للتصدي للعدوان ودحره وعدم تمكينه من تحقيق أهدافه .

وبالطبع لا يمكننا البحث في صياغة وتحديد أحكام الوجه السياسي للمذهب العسكري السوري بعيداً عن واقع القطر من الجوانب كافة . بل إن صياغة الأحكام ينبغي أن تنطلق من التحليل العميق والواقعي لإمكانيات القطر وسياسته والظروف التي يمر بها ، بما في ذلك :

- سياسة القطر الداخلية والخارجية .
- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع .
- الوضع الاقتصادي وتطور الإنتاج بأشكاله المختلفة .
- الموقع الجغرافي وطبيعة أراضي البلاد .
- حالة وسائط خوض الحرب .
- العدو وطبيعة الحرب المحتملة .

ويمكننا القول إن الطابع الأساسي للمذهب العسكري السوري طابع سلمي ودفاعي لكنه بالوقت ذاته يتميز بالإرادة الراسخة والعزيمة الصادقة على الدفاع بكل قوة عن الوطن وعن مكتسبات الشعب التي تحققت بالجهد والعرق والدم عبر النضال الطويل ضد كل أشكال الاستعمار ومن خلال سني الجهد والبناء لتحقيق التنمية الشاملة . ويعبر المذهب العسكري السوري كذلك عن مساهمته الفعالة في الدفاع عن الدول العربية الشقيقة ، ولا يستبعد الاشتراك في مهام قتالية تحت راية الأمم المتحدة في تحالف قوات متعددة الجنسيات لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ، وفي إطار تحقيق الأهداف السياسية للقطر وانسجاماً مع مصالحه الوطنية والقومية . فالسلام هو خيار استراتيجي للقطر كما عبر عنه السيد الرئيس حافظ الأسد إذا اتصف هذا السلام بصفة العدل ، بمعنى استعادة الأرض المحتلة كاملة بصفة الشمول لكل الجبهات وتطبيق القرارات ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، ٤٢٥ .

وتُربط أحكام المذهب العسكري النظرية بالنشاط العملي لأجهزة الدولة كافة في وحدة متكاملة لتحقيق المقدرة الدفاعية والقوة اللازمة لصد العدوان وقهره . ومن هنا فإن أهم أحكام الوجه السياسي للمذهب هي :

١ ــ التحليل السياسي لطبيعة العصر والمرحلة التاريخية الراهنة ، وطبيعة السياسات الدولية والإقليمية وتوازن القوى .

٢ ــ تحديد مصادر الخطر والتهديد للجمهورية العربيةالسورية .

٣ ــ تحديد طبيعة وجوهر الحرب المحتملة من الناحية السياسية .

٤ ــ طبيعة الأهداف السياسية للدولة في الحرب .

٥ ــ المهام الاستراتيجية للدولة في الحرب .

٦ ــ تحضير البلاد تحضيراً شاملاً للحرب .

٧ ــ انعكاس العوامل السابقة على مبادئ بناء القوات المسلحة .

٨ ــ تحضير القوات المسلحة للحرب .

٩ ــ تنظيم العمل السياسي ــ الحزبي والعقائدي في القوات المسلحة .

١٠ ــ تحديد الاتجاهات الأساسية للإعداد السياسي والمعنوي لأفراد القوات المسلحة وجماهير الشعب .

١١ ــ تحديد طرق خوض الحرب .

وقبل الشروع بتوضيح هذه الأحكام بالتفصيل لا بدَّ من التنويه إلى أن أحكام المذهب

العسكري السوري بوجهيه السياسي والعسكري الفني ، مكرسة وموجودة أصلاً لتحقيق القدرة المضمونة على تأمين الدفاع عن البلاد ضد أي عدوان مهما كان مصدره وقهر المعتدي وتحقيق النجاح في الحرب .

تحدثنا فيما سبق عن التحليل الواقعي لظروف المرحلة الراهنة التي نمر بها وقد تبين لنا أن الرؤية الثاقبة والسياسة الحكيمة والتحليل المنطقي والدقيق.للقائد حافظ الأسد كل ذلك برز بوضوح من خلال القرار الاستراتيجي بنهج سياسة تحقيق معادلة التوازن الاستراتيجي مع العدو . هذه المقولة بنيت على أساس أن يعمل القطر على أساس التصدي بمفرده للعدو الإسرائيلي دون أن يتوقع مساعدة جدية من الدول العربية أو غيرها ، وهذه الرؤية تدعمها الوقائع الحالية لحالة التضامن العربي والاختراقات الإسرائيلية . وإذا كان القطر قد قطع شوطاً مهماً في هذا المجال ولم يحقق بعد ذلك التوازن فذلك لأن كل الظروف والقوى العالمية والعربية عاكست جهود القطر في هذا المجال وعلى الأقل لم تؤمن له الظروف والإمكانات لتحقيقه . ولكن إصرار القطر على الاستمرار في تأمين متطلبات الأمن القومي بخطوطه العريضة يدل على رؤية متقدمة للمستقبل واحتمالاته سواء إن حل السلام إو إذا استمرات الحال على ما هي عليه . وبالتالي فإن التحليل يقودنا بالرغم من أن الصورة ليست براقة ، إلا أنها ليست قاتمة بالشكل الذي يتصوره أعداؤنا ، فقدرة القطر على الصمود والقتال قوية ، وقواتنا المسلحة ذات معنويات عالية ، وجماهيرنا مزودة بالقناعات الكاملة للقدرات التي تقدمها للنهوض بالمسؤولية وأهم من ذلك أنَّ هذه القدرات توجهها القيادة التاريخية والحكيمة للرئيس حافظ الأسد ، إذن فإن المحصلة ستكون قوة كبيرة وعظيمة قادرة على فرض الاحترام على العدو قبل الصديق وقادرة على التصدي لأي عدوان وفي الوقت نفسه قادرة على تحقيق الحل العادل والشامل وحمايته .

وكما تحدثنا عن مصادر الخطر والتهديد مفصلاً وتوصلنا إلى أن العدو الأساسي للقطر هو إسرائيل وسياستها العدوانية التوسعية ، فيجب أن نؤكد أنَّ مصدر الخطر والتوتر قد يكون مشاكل المياه وغيرها مع تركيا وأخيراً مع السياسة الخاطئة للقيادة العراقية التي قد تؤدي إلى التوتر وبالتالي إلى المواجهة .

وقد توصلنا في شرحنا لطبيعة الحرب القادمة إلى أنها حرب عادلة وحرب مشروعة باعتبار أنها ستكون في الغالب مفروضة على القطر ، وأنها سوف تجري وتنفذ بكل ما لدى القطر من إمكانيات لتأمين النجاح فيها وتحقيق الأهداف المطلوبة وهذه الحرب ستتميز بضخامة كميات الأعتدة والأسلحة المشتركة فيها وحداثتها وتمتعها بقدرات تدميرية هائلة ، وستكون شاملة وسريعة الجريان لتحقيق الحسم بسرعة ، وسوف يكون حجم الخسائر الحربية كبيراً . وهي لذلك تحتاج إلى بذل الجهود الكبيرة لإعداد البلاد والسكان والقوات المسلحة لمواجهة ظروفها وتحمل نتائجها .

ولكن ماذا عن الأهداف السياسية التي تتوخاها الدولة من الحرب ؟ إن الحرب المقبلة ستكون نتيجة للتناقض في السياسات بين سورية وتلك الدول المرشحة لتكون مصدراً للتهديد وبالتالي لشن الحرب ، إذن لا بدَّ للدولة من تحديد الأهداف التي تتوخاها من الحرب ، وهنا يمكننا تحديد الأهداف الأساسية للدولة من أي حرب قادمة بالآتي :

١ ــ تأمين حماية أراضي الجمهورية العربية السورية والمحافظة على استقلالها وسيادتها .

٢ ــ اتخاذ التدابير المؤدية إلى منع المعتدي من تحقيق أهدافه السياسية العدوانية وكسر إرادته .

٣ ــ إبراز الطابع الدفاعي والسلمي لسياسة القطر ، وحقه المشروع في الدفاع بكل الوسائل عن الأرض والشعب ، والانجازات الوطنية والقومية .

٤ ــ تأمين الظروف الموضوعية لنجاح القوات المسلحة في مهامها لصد العدوان ومن ثم تحقيق الهدف الأساسي ألا وهو تحرير الأرض المحتلة ، وتحقيق انتصار إرادة القطر في صراع الإرادات .

٥ ــ التمهيد لاستثمار نتائج الحرب لخدمة السياسة الداخلية والخارجية للدولة .

ولتحقيق الأهداف السياسية للحرب تعمل الدولة وأجهزتها المختلفة من خلال محاور عمل أساسية **تمثل المهام الاستراتيجية للدولة** وتشمل هذه المهام :

١ ــ العمل بشكل دائم وبمختلف الوسائل لفضح سياسة المعتدي وأهدافها العدوانية الرامية إلى إضعاف القطر وإضعاف معنويات المقاتلين والمواطنين تمهيداً لاحتلال المزيد من الأرض وفرض إرادة المعتدي في إرغام القطر على الاستسلام .

٢ ــ العمل على توضيح أهمية الصراع ومصيريته وضرورة مقاومته بكل ضراوة ، وذلك عبر وسائل الإعلام كافة ومن خلال منظمات الحزب والجبهة الوطنية التقدمية والمنظمات الشعبية بهدف رفع معنويات المواطنين والقوات المسلحة وتصعيد مقاومة العدوان بكافة الوسائل .

٣ ــ حشد قوى الشعب وراء القوات المسلحة زمن الحرب لرفدها بكل ما يلزمها من قوى بشرية وإمكانيات مادية ، ودعم أعمال الدفاع المدني . ومساهمة المنظمات شبه العسكرية في حراسة المنشآت الهامة والدفاع عنها ضد أعمال التخريب .

٤ ــ تحويل الاقتصاد الوطني من حالة السلم إلى حالة الحرب لتأمين استمرار رفد المجهود الحربي باحتياجاته ، وتأمين الاحتياجات المعيشية للمواطنين .

٥ ــ تأمين متطلبات تنفيذ خطط التعبئة للقوى البشرية والمواد والمعدات والآليات اللازمة لإمداد القوات المسلحة باحتياجها طيلة فترة الأعمال القتالية .

والواقع أن الحديث عن المهام الاستراتيجية للدولة زمن الحرب يقودنا **إلى مسألة إعداد البلاد إعداداً شاملاً لمواجهة ظروف الحرب** بشكل مسبق ، أي منذ زمن السلم حيث يفترض أن تكون

إجراءات إعداد البلاد للحرب مخططة بشكل مسبق ويجري تنفيذها بالتدريج أو دفعة واحدة بحيث تكون الاستعدادات قد اكتملت قبل أي عدوان أو على الأقل تم إنجاز الأعمال الأساسية منها ؛ وتكون المهمة زمن الحرب تفعيل الإجراءات وتحويل القطر من حالة السلم إلى حالة الحرب ، ووضع الخطط موضع التنفيذ . ويشمل تحضير البلاد للحرب المسائل الأساسية التالية :

١ ــ إعداد أراضي البلاد للحرب .
٢ ــ إعداد الاقتصاد للحرب .
٣ ــ إعداد السكان للحرب .
٤ ــ أعمال الدفاع المدني .

ويشمل إعداد أراضي البلاد للحرب كل التدابير التي تقوم بها الدولة لجعل أراضي الدولة ملائمة لأعمال القوات المسلحة في مهامها في الدفاع عن الوطن . حيث يفترض أن تتم كافة أعمال إقامة الطرق وسكك الحديد والمواصلات السلكية بشكل تستفيد منها القوات المسلحة في تحركاتها واتصالاتها ، كما يفترض أن تكون هذه الأعمال تعرقل أعمال أي قوات معتدية . هذا بالإضافة إلى ضرورة تنسيق أعمال إقامة السدود والقنوات والمشاريع الصناعية كافة مع متطلبات القوات المسلحة وخدمة المجهود الحربي . وبكلمة مختصرة يجب أن ينسق كل مشروع يقام على أراضي الجمهورية مع متطلبات الحرب وصد العدوان وتسهيل أعمال القوات المسلحة وخدمتها ، وتسهيل أعمال التعبئة زمن الحرب .

أما إعداد اقتصاد البلاد للحرب فيفترض أن تقام الصناعات التي تخدم المجهود الحربي بالحجم والشكل الضروري وفقاً للحسابات الاستراتيجية ويجب أن يتم نشر هذه الصناعات على مساحة القطر بشكل يضمن لها العمل تحت حماية مناسبة من القوى الجوية والدفاع الجوي زمني السلم والحرب . وما ينطبق على الصناعة التي تخدم المجهود الحربي ينطبق على الصناعات الأخرى التي تؤمن احتياجات البلاد الأساسية ، كما يفترض أن تكون هناك خطط للتحول من نظام العمل زمن السلم إلى نظام للعمل زمن الحرب ، حيث يتم التركيز في الحالة الثانية على تشغيل المصانع ذات الصلة الأساسية بالمجهود الحربي بأقصى طاقاتها ، كما يتم تحويل بعض خطوط الصناعات الاستهلاكية لتعمل بإنتاج متطلبات القوات المسلحة والجماهير زمن الحرب ، ومن خلال هذه الخطط يجب التأكد من تأمين القوى البشرية اللازمة لتحقيق هذه الخطط في الصناعة بالإضافة إلى خدمات إعاشة المواطنين وخدمة المشافي والمستوصفات . وفي هذا المجال ينبغي أن تتوفر احتياطات من المواد الأولية اللازمة لإنتاج أنواع السلع كافة في مختلف أفرع الصناعة . أما الزراعة الفرع الرئيس الثاني من أفرع الاقتصاد الوطني ، فينبغي أن تؤمن الاحتياجات الأساسية لحياة الشعب واحتياجات القوات المسلحة من المواد الغذائية لزمني السلم والحرب مع الاحتفاظ باحتياط متنوع ومناسب .

يتضمن إعداد السكان للحرب التدابير طويلة الأمد التي تقوم بها الحكومة لإعداد جماهير الشعب للحرب سواء من الناحية العلمية أو من الناحية المعنوية أو من ناحية تدريبهم على أعمال الدفاع عن الوطن والمساهمة في مساعدة عناصر الدفاع المدني . يندرج تحت عنوان الإعداد العلمي كل جهود الدولة في مجال التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي ، لأن آثار هذه الجهود تظهر جلية في كافة مجالات حياة القطر : في الصناعة وفي الزراعة وفي القوات المسلحة من خلال قدرة القوى البشرية المؤهلة علمياً على إدارة أنظمة التسليح المعقدة واستثمار كل إمكانياتها في الحرب ، وكذلك من خلال قدرات القادة والأركانات المؤهلين علمياً في إدارة المعارك والحرب . أما الإعداد المعنوي فيشمل إدخال البرامج المناسبة في مناهج التعليم المختلفة والتي تكرس حب الوطن والتفاني في خدمته والتضحية في الدفاع عنه ، مع تنمية الحقد على المعتدي ، وإبراز مشروعية الدفاع عن الوطن . كما يشمل العمل المستمر لأجهزة الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة في تكريس وتقديس القيم الوطنية وقيم الشهادة التي رسمها حزبنا وأمينه العام الرفيق المناضل حافظ الأسد ، وفضح سياسة العدو ، وبخاصة في زمن الحرب حيث يتطلب الموقف من جميع العاملين في أجهزة الإعلام والمنظمات الحزبية العمل على إشاعة روح التضحية والشجاعة في صفوف الشعب وتوضيح مصيرية المعركة وأهمية جهد كل مواطن في موقعه في الجبهة أو في المعمل أو في الحقل أو في خدمة الدولة من أجل تحقيق النصر . وحيث أن الحرب تتصف بالشمولية ويجب أن يشارك فيها الشعب بأكمله حيث يحتمل للسكان العاديين الاصطدام بجنود العدو فإنه من الأهمية بمكان تدريب الشباب على أعمال الدفاع عن الوطن ويتم ذلك حالياً من خلال منظمات الطلائع والشبيبة والجيش الشعبي والدورات التي تعقد للمواطنين لتأهيلهم للدفاع عن أنفسهم وعن الوطن والمساهمة في أعمال الدفاع المدني ، هذا بالإضافة إلى التجربة الرائدة في مجال تدريب طلاب الجامعات تدريباً عسكرياً يؤهلهم ليكونوا رافداً للقوات المسلحة عند الضرورة . وبالطبع لن نتحدث عن الخدمة الوطنية التي يتم من خلالها إعداد الشباب إعداداً عسكرياً كاملاً ومن ثم تسريحهم ليكونوا الاحتياطي الجاهز للالتحاق بالقوات العاملة عندما تحين ساعة العمل .

وفي إطار عمل الحكومة والدولة لإعداد القوات المسلحة للحرب فإنها تستهدف بناء قوات مسلحة قوية تتميز :

١ ـــ ببنية شعبية جماهيرية تعتمد كافة شرائح المجتمع وبخاصة منها تلك المؤمنة بأهداف الحزب وأهداف وتطلعات الجماهير والمستعدة للتضحية من أجل الدفاع عن الوطن .

٢ ـــ بوعي سياسي وعقائدي يعمق انتماءها الوطني ويقوي الروح المعنوية لعناصرها في مواجهة العدو .

٣ ـــ بقوام وحجم يتناسب مع الإمكانيات الاقتصادية للقطر وعدد السكان ، ويستجيب هذا

القوام لطبيعة وحجم التحديات والأخطار المحتملة زمن السلم ، بالإضافة إلى متطلبات الحرب والعدو المحتمل وذلك من خلال أعمال التعبئة للموارد والتشكيلات الاحتياطية .

إنّ عملية إعداد القوات المسلحة للحرب ضمن إطار الوجه السياسي من المذهب العسكري تتضمن الاتجاهات الأساسية ذات الصلة بالسياسة العامة للدولة . حيث يمكن أن تشمل :

١ ــ تأمين متطلبات تزويد القوات المسلحة بالأسلحة والأعتدة الضرورية للقوات العاملة والقوات الاحتياطية والعمل على استمرار تحديث القوات المسلحة بإمدادها بأحدث منظومات التسليح والأعتدة المتممة .

٢ ــ تأمين متطلبات تدريب القوات العاملة والاحتياطية من النواحي كافة .

٣ ــ تأمين الاحتياطات المادية المتنوعة الضرورية للسلم والحرب بناء على الحسابات الاستراتيجية ، المطابقة للمهام المحددة للقوات المسلحة زمن الحرب .

٤ ــ تحديد حجم القوات العاملة والقوات الاحتياطية . وتأمين متطلبات ذلك الحجم .

٥ ــ تحديد المهام الأساسية المطلوبة من القوات المسلحة .

منذ قيام الحركةالتصحيحية تطورت مسألة العمل السياسي الحزبي في القوات المسلحة ، فقد شكلت الإدارة السياسية التي نهضت بأعباء تنظيم العمل الحزبي والسياسي في القوات المسلحة بقواها البرية والبحرية والجوية والدفاع الجوي ، وتطورت التجربة وازدهرت حيث استقرت أساليب العمل الحزبي والتثقيف السياسي في القيادات والوحدات على نحو ممتاز يؤمن كل متطلبات العمل الحزبي والتثقيف السياسي الطويل الأمد بالإضافة إلى رصد ومتابعة الأحداث السياسية الهامة وبخاصة منها ما يتعلق بالقطر العربي السوري وقضية الحرب والسلام ، مع تحديد موقف الحزب والقطر من هذه الأحداث والتوجيه الضروري لكافة عناصر القوات المسلحة . كما تهتم الإدارة بالتثقيف العقائدي للمقاتلين وتوصيل كل فكر الحزب إلى المقاتلين بمختلف الوسائل ، وتولي الإدارة أهمية خاصة للمعنويات في القوات المسلحة زمن السلم وزمن الحرب ، حيث تقوم برصدها وقياسها وتوصي وتخطط لتنفيذ قرارات القيادة المتعلقة بأساليب رفع الروح المعنوية لعناصر القوات المسلحة سلماً وحرباً .

والقيادة العسكرية والسياسية تقوم بإعطاء التوجيهات الأساسية لعملية **الإعداد السياسي والمعنوي للقوات المسلحة وجماهير المواطنين** ، حيث تضع القيادة محاور النشاط السياسي والمعنوي الذي يتوجب على المنظمات الحزبية وأجهزة الإعلام والإدارة السياسية للقوات المسلحة تحويلها إلى خطط عمل تفصيلية تنفذ بالوقت المناسب في السلم والحرب ، وتحض على الاستعداد للتضحية في

سبيل الوطن لتحقيق النصر ، وأن على المواطنين جميعاً توطين النفس على تحمل الشدائد في الحرب لتجنب الإذلال والعار الذي يجلبه الفشل في مواجهة العدو . ويجب أن تكون هناك تدابير منسقة ومدروسة لفترات التوتر ومرحلة التحضير للحرب وكذلك للتدابير والإجراءات المنفذة من قبل كافة أجهزة الحزب والجبهة الوطنية والدولة زمن الحرب بحيث تحضر كل البيانات والإعلانات والمقالات والمنشورات بالتعاون بين أجهزة الإعلام والقيادة والإدارة السياسية .

وأخيراً نتعرض إلى مسألة طرق خوض الحرب ، فالحرب يمكن أن تنشب فجأة أو بعد تحضـير ، فعندما نشبت حرب تشرين التحريرية حققت مفـاجأة على العدو وانتصرت الإرادة العربية ، لقد تأمنت المفاجأة من خلال تدابير السرية القوية التي مورست في كل من مصر وسورية بالإضافة إلى تدابير التمويه السياسي والإعلامي والمعلوماتي .

ويجب العمل لكي لا نفاجأ بالحرب ، ونعد أنفسنا لها بمجرد التوصل إلى استنتاج باحتمال قوي لنشوبها . أما إذا وقعت المفاجأة بالحرب وذلك ممكن نظراً للطبيعة العدوانية لإسرائيل، ولقرب المسافات ، وانتشار قوات هامة زمن السلم ، واحتمالات إجراء تعبئة جزئية سرية ، ففي هذه الحال ينبغي أن يكون التصرف مخططاً وذلك برفع درجات الاستعداد وتحريك القوات الجاهزة نحو الجبهة واستدعاء الاحتياط وخوض القتال الضاري بكافة القوى . إن كل الجيوش تخطط لأسوأ الاحتمالات وبالتالي يكون النجاح حليف من أعدّ نفسه بشكل متقن لمثل هذه الحالات .

إذن فإن الحرب في الغالب ستكون مفروضـة ، وبالتالي يجب إصدار التوجيهات للقوات المسلحة للاستعداد لدخولها بشكل منظم حسب الأفضليات والتسلسل التالي :

- حرب مفـاجئـة وتنفذ فيهـا أعمـال القوات المخططـة للتصـدي بالتدريج وحسب جاهزية القوات ، وحيث يتصاعد الجهد والقوة لتبلغ أوجها بإيقاف العدو والقيام بالهجوم المعاكس العام لدحره وتحرير الأرض المحتلة ، مع نشر أعمال التعبئة العامة المعلنة مع بدء العدوان .
- حرب يمكن التنبؤ بحدوثها من خلال التحليل السياسي لواقع الوضع السياسي العسكري الراهن وبالتالي فإن ذلك يتطلب العمل بشكل مستور لإجراء كل الاستعدادات من تعبئة جزئية أو سرية للقوات العاملة والاحتياطية واتخاذ كل التدابير غير الفاضحة لمعاكسة أعمال العدو ، وفي حال نشوب الحرب مفاجأة العدو باستعداد ومجابهة لا تخطر على باله وبالتالي تكبيده الخسائر وإحباط محاولاته اختراق جبهتنا ثم التحول إلى الهجوم المعاكس العام لتحرير الأرض المغتصبة .

تاسعاً: الوجه العسكري ــ الفني للمذهب العسكري السوري وأحكامه الأساسية .

تجسد أحكام الوجه العسكري الفني للمذهب كل المسائل المتعلقة بتأمين الحماية المسلحة للبلاد وهي القضية الأساسية في المذهب . ويشمل المضمون العسكري الفني للمذهب العسكري السوري خوض الأعمال القتالية الحاسمة ضد المعتدي حتى تحقيق النصر وهزيمة العدو باستخدام كل القدرات الحربية المتاحة لدى القطر ، وهنا ينبغي دائماً التحول من الدفاع إلى الهجوم عن طريق القيام بالضربات المعاكسة والهجوم المعاكس العام لسحق المعتدي وتحرير الأرض المحتلة . وتعتبر هذه الأعمال التجسيد الواقعي لمهمة القوات المسلحة في الدفاع عن القطر وحماية الجماهير ومنجزاتها . وتجدر الإشارة إلى أن أحكام الوجه العسكري للمذهب تتأثر بأحكام الوجه السياسي بشكل مباشر وتستجيب لمتطلباتها .

إن الأحكام الأساسية للوجه العسكري للمذهب العسكري السوري تشمل :

١ ــ إعطاء فكرة عن الطبيعة المحتملة لحروب العصر الحديث وبشكل أساسي المضمون الاستراتيجي للحرب .
٢ ــ مسائل بناء القوات المسلحة وتحضيرها وإعدادها .
٣ ــ إنشاء التجميعات المناسبة من القوات زمن السلم .
٤ ــ تأمين الجاهزية القتالية العالية للقوات المسلحة .
٥ ــ الاتجاهات الأساسية لاستخدام القوات المسلحة في الحرب .
٦ ــ تنظيم السيطرة على القوات المسلحة .
٧ ــ تنظيم العمل الحزبي ــ السياسي والعقائدي والمعنوي في القوات المسلحة .
٨ ــ تطوير فن الحرب الوطني .
٩ ــ تنظيم أعمال التأمين .
١٠ ــ تخطيط وتنفيذ أعمال التعبئة .
١١ ــ المتطلبات الواجب فرضها عند تحضير البلاد للحرب .

لقد تحدثنا في مقدمة هذا الفصل ولكن لا بدَّ لنا من التأكيد على أن الحرب العصرية عامة والحرب التي قد تنشب ضد قطرنا يمكن أن تنشب دون أي مقدمات وبشكل مفاجئ إذا استطاع العدو بتدابيره المختلفة خداع الوسائط المختلفة للاستطلاع . وبشكل عام يعتبر هذا الاحتمال وارداً ويقوي من احتمال حدوثه توفر قوات عاملة بأعداد كافية

بالقرب من مسرح العمليات وتوفر الغطاء الجوي بل التفوق الجوي . كما يمكن أن تنشب الحرب بعد مقدمات وتمهيد مقصود أو غير مقصود سياسياً وإعلامياً . حيث يمكن أن تتطور أعمال المقاومة في جنوب لبنان أو داخل فلسطين المحتلة لدرجة غير محتملة تؤدي إلى توتر متصاعد يؤدي إلى الانزلاق إلى الحرب بشكل مدبر أو تفرضه الأحداث . ويجب ألا يغيب عن بالنا أن الحرب ستكون ذات طبيعة مهلكة وتخريبية وستستخدم فيها كل وسائط التدمير المتاحة وهي ليست قليلة أبداً ، وستشمل عمق البلاد بالإضافة إلى الجبهة ، وستخاض الحرب بتجميعات ضخمة من القوات بأنواعها وصنوفها وستشمل الأعمال الحربية مساحات واسعة مع احتمال شمولها بعض أراضي الدول المجاورة ، وسوف تدور العمليات في البحر والجو والبر . وسيتأثر المواطنون جميعاً بفعل الوسائط المستخدمة في تدمير البنى الاقتصادية والأغراض الحيوية في مؤخرة البلاد . وستتصف الحرب بزيادة معدلات تدمير الآليات القتالية ومنظومات التسليح بدرجة كبيرة بسبب استخدام الأسلحة ذات الدقة العالية ، وذات القدرة التدميرية الهائلة في آن معاً . وستكون المهام الاستراتيجية للقوات المسلحة في الحرب المقبلة نابعة من الهدف الاستراتيجي العام للحرب والنتيجة السياسية النهائية المتوخاة من الحرب ، وبالتالي فإن هذا الهدف يمكن تقسيمه إلى أهداف جزئية متسلسلة يؤدي تحقيقها إلى تغييرات مهمة في الموقف السياسي والعسكري ، مما يؤدي إلى فرض إرادتنا على العدو وتحقيق النتيجة النهائية للحرب .

ويتمثل الهدف العام في حالات أخرى بـ: سحق قوات العدو بكاملها أو إخراج الجزء الأكبر منها من الحرب وتحرير الأرض التي استولى عليها العدو .

أما الأهداف الجزئية فقد تكون : سحق القوى الرئيسية خلال العمليات الأولى والثانية من الحرب ، نسف الكمون الاقتصادي ، الاستيلاء على خطوط استراتيجية بالتتابع ، صد العملية الجوية الأولى ومنع العدو من إحراز السيطرة الجوية .

غني عن البيان أن مبرر وجود القوات المسلحة هو قيامها بواجبها في حماية أرض الوطن ومنجزات وحرية جماهير شعبنا العربي السوري والدفاع عن مصالح القطر . وطالما أن مهمتها ضخمة فمن الطبيعي أن تكون مسألة بنائها وتنظيمها قضية بالغة الأهمية وتحظى باهتمام القيادة العسكرية والحكومة ورئيس الجمهورية شخصياً .

فلقد اهتمت ثورة الثامن من آذار ومنذ قيامها ممثلة بالقيادة القطرية والحكومة ببناء القوات المسلحة وتطويرها ، وتصاعد الاهتمام بشكل مكثف بعد الحركة التصحيحية المباركة ، وبفضل العناية والاهتمام الشخصي للسيد الرئيس حافظ الأسد وكافةأجهزة القيادة والحكومة ، وتطورت

القوات المسلحة بنية وتنظيماً وتسليحاً ووعياً عقائدياً وفكراً عسكرياً تطوراً كبيراً وما زالت تتطور ، فأصبحت اليوم بمستوى عالٍ من القدرة والكفاءة يؤمنان التصدي الناجح لأي عدوان . وعبر السنين شمل التطور تغييرات في البنية والقوام والتجهيز التقني ، بالإضافة إلى تعديل في الوزن النوعي لصفوف القوات بما ينسجم مع متطلبات المذهب العسكري السوري وتطور اقتصاد القطر ومنجزات العلم والتكنولوجيا .

ولا بدَّ لنا من الإشارة هنا إلى الأسس العامة لبناء القوات المسلحة وهي :

١ ـ يعتبر النظام الاجتماعي والوحدة السياسية والفكرية للمجتمع العربي السوري الأساس الاجتماعي للقدرة القتالية للقوات المسلحة السورية .

٢ ـ كما يعتبر الاقتصاد السوري المتطور الأساس الاقتصادي لقوة القوات المسلحة .

٣ ـ وتعتبر مبادئ وأفكار حزب البعث العربي الاشتراكي وتوجيهات ونهج أمينه العام الرئيس المناضل حافظ الأسد الأساس العقائدي لبناء القوات المسلحة .

٤ ـ قيادة وإشراف القيادة السياسية العليا على مسائل بناء القوات المسلحة .

٥ ـ التعبير عن تلاحم واتحاد كافة طبقات الشعب من أجل الدفاع عن الوطن وبنائه . ويتجسد ذلك بالخدمة الوطنية لكافة الشباب . ومبدأ وحدة الجيش والشعب .

٦ ـ ويعد الانضباط العالي المبني على الوعي مبدأ هاماً في بناء القوات المسلحة إن طبيعة الحرب المحتملة وتعقيد وشدة المعارك تفرض أكثر وأكثر تأمين الانضباط العالي والواعي في القوات المسلحة .

٧ ـ وتتطلب طبيعة الحرب الحديثة فردية ووحدة القيادة للسيطرة على القوات وقيادة أعمالها ، بالإضافة إلى مبدأ المركزية . لقد أثبتت خبرة الحروب عبر التاريخ صحة مبدأ فردية القيادة ، حيث تتطلب الحرب أن تكون القوات المسلحة جهازاً متلاحماً يرأسه جهاز قيادة واحد بقيادة القائد العام . وهذا المبدأ ينسحب على التشكيلات والجحافل والقطعات والوحدات المختلفة .

٨ ـ يجب أن تبنى القوات المسلحة على أساس جماهيري سواء من حيث وجود العناصر المتطوعة والمحترفة من ضباط وصف ضباط وأفراد ، أو من المدعوين لخدمة العلم من مختلف فئات الشعب .

٩ ـ الفهم العميق لدور الإنسان والوسائط ، فالإنسان هو أساس القوات المسلحة من قيادات ومحاربين ، والوسائط هي السلاح في يد الإنسان لمحاربة الخصم والانتصار عليه . وتبنى القوات المسلحة على أساس توفر عاملين مهمين على قدم المساواة وهما :

ـ توفر الأشخاص الواعين والمؤهلين معنوياً وجسدياً والمدربين جيداً والمخلصين بدون حدود للوطن .

ـــ وتوفر الوسائط الحديثة لخوض الحرب من منظومات التسليح المختلفة والأعتدة المتممة .

١٠ ـــ تطوير وسائط خوض الحرب بشكل علمي ومدروس .

١١ ـــ تطوير القوات المسلحة باستمرار من حيث البنى التنظيمية وطبيعة تزويدها بالأسلحة والأعتدة الحديثة وتطوير تدريبها وبالدرجة الأولى تطوير جاهزيتها القتالية الدائمة لخوض الأعمال القتالية وصد العدوان .

١٢ ـــ تأمين المحافظة على روح معنوية عالية لدى كافة عناصر القوات المسلحة من خلال إيجاد الأجهزة المناسبة في كافة المستويات واستمرار نشاط هذه الأجهزة بما يضمن إيمان المقاتلين بعدالة قضيتهم في الحرب المقبلة إضافة إلى رفع الروح المعنوية .

أما البنية التنظيمية للقوات المسلحة فتتحدد بناء على عوامل عدة أهمها :

ـــ مهمة حماية الدولة من العدوان المحتمل .

ـــ توفر وسائط خوض الحرب ودرجة تزويد القوات بها على ضوء نمو القدرات الاقتصادية للقطر والتقدم العلمي التقني .

ـــ طبيعة الحرب المقبلة وطرائق خوضها .

ـــ قوام قوات العدو المسلحة ووضعه الاستراتيجي .

ـــ الأهداف والمهام الاستراتيجية المسندة للقوات المسلحة .

ـــ الظروف الجغرافية ـــ الطبيعية للقطر .

في الواقع نرى أنه من الطبيعي أن تضم معظم الجيوش الحديثة أنواعاً أساسية معروفة للقوات وصنوفاً باستثناء تلك الدول التي تستدعي ظروفها الملموسة زيادة أو نقصاناً في بعض الأنواع والصنوف . فمثلاً لا تحتاج الدول التي لا تمتلك قطاعاً ساحلياً إلى قوات بحرية ولا تحتاج الدول التي تقع في المناطق الحارة والصحراوية إلى صنوف القوات التي تعمل في الجبال والمناطق الثلجية .

كما أن الدول التي تمتلك قوات صاروخية نووية استراتيجية تحتاج إلى إضافة نوع جديد إلى أنواع القوات المعروفة وهو القوات الصاروخية النووية الاستراتيجية وهكذا .

وبشكل عام فإن القوى البرية والجوية والبحرية تشكل الأساس لأنواع القوات في معظم الجيوش . ويعتبر نوع القوى ذلك الجزء من القوات المسلحة المخصص لخوض الحرب ضمن مجال معين على اليابسة أو في البحر أو في الجو . وقد نجم تقسيم القوات المسلحة إلى أنواع عن خصائص الاستخدام الاستراتيجي لكل نوع وعن قدرة كل نوع من الأنواع على تنفيذ المهام الاستراتيجية أو العملياتية بدرجة أقل أو أكثر من الاستقلالية ، وعن ضرورة استخدام الإمكانيات القتالية لوسائط خوض الحرب بفعالية أكبر وسهولة في السيطرة على القوات وتنظيم التأمين المادي والفني لها . كما أن التقسيم مرتبط بالمزايا القتالية لأنواع السلاح الخاص بكل قوى ووظيفته وطبيعة المهام التي ينفذها

وطرق الاستخدام القتالي . كما أن لكل نوع من أنواع القوات تنظيم متميز وخصائص في مجال التدريب وأداء الخدمة . وقد أدت ضرورات تأمين النشاط القتالي لأنواع القوات المسلحة بشكل فعال إلى أن يُدخل في تنظيمها وقوامها صنوف اختصاصية ومؤخرات .

ويقوم المخططون العسكريون عادة بدراسة كافة العوامل المؤثرة على بنية وتنظيم القوات ويتوصلون بعدها إلى تحديد الوزن النوعي لكل نوع من أنواع القوات المسلحة وكذلك الوزن النوعي لكل صنف من الصنوف الاختصاصية ، وعلى ضوء هذا التقييم يتم إبراز ذلك في الملاكات الخاصة بكل نوع وصنف وبتحديد أعداد منظومات التسليح وآليات القتال الضرورية لتعبئة الملاكات المقررة .

وبناء على ذلك يتم العمل في إعداد القوات المسلحة وتحضيرها للحرب من خلال خطط التدريب المناسبة لكل نوع وصنف ، ومن خلال إعداد الكوادر القيادية وأجهزة القيادة ضمن الفرضيات المحتملة لأعمال العدو .

عادة تقوم أجهزة القيادة بتحديدالحجم العام اللازم من القوات المسلحة لمواجهة ظروف الحرب استناداً للحسابات المجراة بناء على تقدير الموقف من جوانبه المختلفة . وبعد ذلك يتم تقسيم هذا الحجم العام إلى تجميعات مختلفة : تجميعات زمن السلم ، تجميعات زمن الحرب ، ويتم تحديد نسب استكمال هذه التجميعات بناء على توضعها وطبيعة المهام المكلفة بها ، وكذلك يحدد لكل تجميع أو تشكيل مهل الاستعداد ودرجة الجاهزية ، وبذلك يتحدد قوام القوات العاملة والقوات الاحتياطية . وأساليب إعدادها وتجهيزها وتدريبها ونظام دعوتها (القوات الاحتياطية) . وطبيعي أن هذه التجميعات تشمل قطعات ووحدات من مختلف أنواع القوات المسلحة وصنوف القوات ومؤسسات ووحدات التأمين .

وتعتبر **مسألة إنشاء التجميعات الضرورية المناسبة من القوات المسلحة زمن السلم** موضوعاً بالغ الأهمية من موضوعات الجانب الفني العسكري للمذهب ، لأنها تتعلق بالمحافظة على أمن البلاد والاستعداد الدائم للتصدي للعدوان المباغت . ويدرس المخططون العسكريون هذه المسألة بشكل دائم ويدخلون التعديلات المناسبة للتبدلات الطارئة على أسس الدراسة . وتهدف الدراسة عادة إلى اتخاذ التدابير الكافية لتأمين الإنذار المبكر عن نوايا العدو في شن الهجوم ضد القطر وبدء الحرب ، وتأمين إمكانية التصدي للعدوان المفاجئ وصده وإعطاء الفرصة لنشر كافة القوات العاملة حسب قرار القيادة في مناطق عملها الأساسية ، وتأمين تعبئة وانتشار القوات الاحتياطية وأعمال التعبئة بصفة عامة .

ويتطلب حل هذه المسألة بشكل صحيح إلى إجابة دقيقة ومعللة عن عدد من الأسئلة وأهمها :

١ ــ ما هي الاتجاهات الاستراتيجية (العملياتية) التي يحتمل شن الهجوم منها في آن واحد (الاتجاهات البرية ــ الجوية ــ الاتجاه البحري) ؟ وما هو حجم القوات من مختلف الأنواع والصنوف التي يحتمل أن يحشدها العدو على كل اتجاه ؟

٢ ــ ما هو نظام عمل قوات العدو وتسلسل عملها حسب نوايا العدو المحتملة ؟

٣ ــ ما هو الحجم الكافي من القوات المسلحة الذي يجب الاحتفاظ به تحت السلاح للتصدي على الخطر المحتمل ؟ وما هو الحد الأدنى من القوات الذي لا يمكن التنازل عنه ؟

٤ ــ ما هو الانتشار الأفضل لهذه القوات على ساحة القطر ؟

وبالطبع عندما نتحدث عن الحد الأدنى الذي لا يمكن التنازل عنه والحجم الكافي . فإننا نقصد أن ذلك متوقف على إمكانيات الدولة في الاحتفاظ بحجم محدد من القوات العاملة لفترة طويلة من الزمن .

ففي حالة توفر الإمكانيات يؤخذ بالخيار الأول وإلاَّ فالحد الأدنى هو أقل ما يمكن القبول به لتنفيذ المهمة . أما التجميعات التي يمكن تحديدها بعد تحديد الحجم فتشمل عادة على : قوات التغطية ، وتجميعات الأنساق الأولى حسب الاتجاهات وتجميعات الانساق الثانية وتجميعات الاحتياط الاستراتيجي . وتجميعات القوات الجوية والبحرية والدفاع الجوي الملائمة .

وبالإضافة إلى إنشاء التجميعات وإسناد المهام المناسبة لها وتحديد درجات الاستعداد الضرورية لكل تجميع ، هناك ضرورة لتنظيم أعمال الاستعلام عن العدو وتوحيد جهود كافة أجهزة الدولة في مجال الاستخبارات لتأمين جمع وتحليل المعلومات المتاحة من جميع المصادر وتحقيق الإنذار المبكر عن أية نوايا واحتمالات لشن العدوان ضد القطر . كما تساهم المناوبة القتالية المفروضة على كافة المستويات في التصدي السريع والناجح للعدوان المفاجئ في حال وقوعه .

ومن خلال وجود التجميعات المناسبة وانتشارها الصحيح على مساحة القطر وتأمين المناوبة القتالية في كل المستويات والتي قد تكون متفاوتة المتطلبات طبقاً للمهام المسندة للتشكيل والمهل المقدرة لاستعداده والعمل المستمر لمنظومات الاستطلاع والتحليل تتحقق الجاهزية القتالية العالية للقوات المسلحة ، وتكون تلك الجاهزية قابلة للتغيير ، بمعنى أنه يمكن رفع درجة الاستعداد والجاهزية طبقاً لاحتمالات الخطر أو التهديد،فمع تزايد احتمالات التهديد والخطر ترفع درجات الاستعداد والجاهزية .

ولا بدَّ من التنويه إلى أن التجمعات التي تنشأ زمن السلم تخدم كأساس للاحتياج العام من القوات زمن الحرب والذي يبنى استناداً لتقديرات الهيئات المختصة في القيادة ، وبالتالي فإن المتبقي من الاحتياجات يحتفظ به على شكل قوات واحتياطات مادية احتياطية ذات نوى عاملة أحياناً

تستدعى وتستكمل عند وضوح نوايا العدو في شن الحرب أو بمجرد بدء الأعمال القتالية طبقاً لقرارات القيادة .

وينبغي الإشارة إلى أن **القوات المسلحة يجب أن تكون مستعدة لتنفيذ المهام المعقدة** التي يفرضها الموقف مثل العمل في ظروف التفوق الجوي المعادي أو في ظل نشوب مفاجئ للحرب ، وفي هذا المجال يجب أن تستجيب القوات لمتطلبات خوض مختلف أشكال العمليات والمعارك في البر والبحر والجو ، بمعنى أن تكون قادرة على خوض الأعمال الدفاعية بكفاءة عالية ، وأن تمارس الدفاع النشط مع القيام بالهجمات أو الضربات المعاكسة والتحول إلى الأعمال النشطة بالقيام بالهجوم المعاكس العام بهدف سحق المعتدي وتحرير الأرض . كما ينبغي أن تكون القوات المسلحة جاهزة للقيام بالأعمال الهجومية ومدربة عليها ومزودة بما يلزم للقيام بذلك.لأن الهجوم هو النوع الحاسم من الأعمال القتالية وبواسطته يمكن حسم مصير المعارك والعمليات بتدمير القوات المعادية والاستيلاء على الخطوط والمناطق المحددة . أما الدفاع فهو الشكل المناسب من الأعمال القتالية الذي يحقق هدف صد العدوان وتدمير القوات المعادية وخلق أنسب الظروف لشن الهجوم . ويجب ألا يغيب عن بالنا أن أكبر المهام الاستراتيجية في الحرب يمكن أن تنفذ بالجهود المشتركة لأنواع القوات المسلحة وصنوف القوات وبالتعاون الوثيق بينها حتى يتحقق النجاح المنشود وهذه الحقيقة أثبتتها تجارب الحروب في مسارح الأعمال القتالية عبر العالم . وباعتبار أن قطرنا لا يمارس سياسات عدوانية فإن الطابع الدفاعي للمذهب يفترض تدمير العدو بالدفاع وخلق الظروف المناسبة للتحول إلى الهجوم بهدف استعادة أرضنا المحتلة وتحريرها من نير المحتل .

تعتبر قيادة القوات المسلحة والسيطرة عليها زمن السلم والحرب من المعضلات الاستراتيجية المعقدة ، ويتوقف على حلها بنجاح تحقيق النصر في الحرب . وتنحصر قيادة القوات المسلحة في النشاط الهادف والمستمر للقيادة السياسية والعسكرية الذي يوجه لبناء القوات المسلحة وتحضيرها من كافة النواحي وتوجيه جهودها لتنفيذ مهام حماية الوطن والثورة ومنجزات الجماهير زمن السلم وزمن الحرب ، حيث توجه الجهود زمن السلم للحفاظ على القوات المسلحة في حالة من الجاهزية القتالية مناسبة للموقف السياسي العسكري ، أما زمن الحرب فإن كافة الجهود تعبأ لقيادة القوات المسلحة بشكل يؤمن صد العدوان وسحق العدو بأقل الخسائر .

إن المبادئ الأساسية لقيادة القوات المسلحة تدخل في إطار النشاط العملي لحزب البعث العربي الاشتراكي والحكومة والقيادة العسكرية وأهم هذه المبادئ هي :

- ممارسة حزب البعث العربي الاشتراكي لقيادة القوات المسلحة باعتباره الحزب القائد في الدولة .
- وحدة القيادة السياسية والعسكرية .

ـــ القيادة العسكرية المؤهلة والمتخصصة التي تُمارس بشكل عملي من الأعلى إلى الأدنى .

ـــ مركزية قيادة القوات المسلحة التي تفرضها طبيعة المهام التي تنفذها القوات المسلحة زمني الحرب والسلم ، حيث تتطلب طبيعة الحرب أن تكون القوات المسلحة عضواً متماسكاً يترأسه جهاز قيادة واحد .

وهنا لا بدَّ من الإشارة إلى أهمية دور القائد العام في قيادة القوات المسلحة ، حيث تعتبر قيادته أهم المبادئ في قيادة القوات لأنه من خلال ذلك تتحقق إطاعة آلاف العسكريين وبدون تردد لإرادة قائد واحد ، ويعتبر القائد العام الحارس الأمين للقوانين والأنظمة العسكرية ، ويتحمل كامل المسؤولية عن صحة اتخاذ القرارات وعن الكفاءة القتالية للقوات المسلحة وعن التنفيذ الناجح للمهام القتالية .

ولا يلغي دور القائد العام المتميز دور المؤسسات القيادية في قيادة القوات أو دور القادة في التشكيلات والوحدات بل يعزز دورهم بمنحهم حرية المبادهة والإبداع في تنفيذ المهام ضمن إطار فكرة القائد العام وقراره .

ومن هنا فإن وجود أجهزة القيادة العامة وهيئة الأركان وأركانات التشكيلات أمر ضروري لتقديم كل المتطلبات والحسابات والمقترحات الضرورية لاتخاذ القرارات .

لقد غدت قيادة القوات المسلحة في الظروف الحديثة أكثر تعقيداً ومرد ذلك وبشكل رئيسي إلى تغير طبيعة الحرب والعمليات وطرق خوضها . لذلك فقد ازداد حجم مهام قيادة القوات ازدياداً كبيراً نظراً لخطر إشعال العدو حرباً عدوانية غادرة يحقق فيها المفاجأة والمباغتة لفرض شروطه بأقل خسائر ممكنة وبأسرع وقت . هذه المواقف تتطلب إبقاء القوات المسلحة وبالتالي منظومة قيادتها في درجة عالية من الجاهزية . وبالتالي تحول الجيش من وضع السلم إلى وضع الحرب ، إذا لا يمكن تنفيذ المهمة الرئيسة لقواتنا المسلحة ـــ ألا وهي تأمين الجاهزية القتالية الدائمة والعالية وجعلها قادرة على خوض الأعمال القتالية الناجحة لسحق العدو في أكثر المواقف تعقيداً ـــ دون التمكن من قيادة القوات والسيطرة عليها بحزم واستمرار وبشكل ناجح ومرن .

وعلى هذا الأساس فإن القيادة العسكرية مدعوة لتأمين تحقيق الإمكانات القتالية القصوى للقوى والتشكيلات وتنفيذها لمهامها القتالية بنجاح من خلال التأثير الموجه والهادف الذي يمثله الجهاز القائد على الغرض المقاد ، لذا نستخلص الاستنتاج التالي :

إنَّ جوهر قيادة القوات هو التأثير المستمر الذي يمارسه القادة والأركان على القوات المرؤوسة بغية تعبئة إمكانات التشكيلات إلى أقصى حدٍ من أجل تنفيذ المهام القتالية المسندة بأقصى فاعلية والإشراف الموجه والهادف على نشاطها كله .

وقد دلّت خبرة الحروب والمعارك التي نشبت في منطقة الشرق الأوسط ، والأبحاث النظرية التي جرت في مجال إدارة الحرب على أن الإجراءات الأساسية التي تحدد مضمون القيادة بمعناها العام هي :

- المحافظة على الجاهزية القتالية الدائمة .
- تنظيم التدريب القتالي للقوات .
- تأمين الحالة المعنوية والنفسية العالية لدى الأفراد .
- تحصيل المعطيات عن الموقف باستمرار ودراستها ورفعها للقائد وتحليل هذه المعطيات وتلخيصها واتخاذ القرار .
- إيصال المهام إلى القوات المرؤوسة .
- تخطيط الأعمال القتالية .
- حشد القوات في منطقة الأعمال وإعدادها لتنفيذ المهمة المسندة .
- تنظيم التعاون والمحافظة عليه باستمرار .
- تنظيم تأمين القوات بكل ما يلزمها لخوض الأعمال القتالية .
- تنظيم الاتصال ومراكز السيطرة وتجهيزها وحراستها واتخاذ إجراءات الوقاية من التشويش اللاسلكي .
- تحديد نظام عمل أجهزة القيادة ، ومختلف المنظومات التقنية اللاسلكية الخاصة بالكشف والإنذار والتوجيه والتوقيت وغيرها .

إن السيطرة على القوات المسلحة أهم مكونات القيادة ولتأمين السيطرة ينبغي توفر :

١ ـــ أجهزة قيادة مؤهلة من جميع الأوجه قادرة على تأمين تنظيم أعمال القتال بفنٍ عالٍ والسيطرة على القوات بحزم واستمرار .

٢ ـــ تأهيل مستوى القادة والأركانات بهدف تلبية المتطلبات العصرية المفروضة على قيادة القوات من خلال شروط موضوعية ، وصفات يجب أن تتفق معها من حيث الشكل والمضمون والطريقة وبحيث تؤمن الاستفادة من الإمكانات الكامنة للقوات بأقصى فاعلية .

٣ ـــ تحقيق السرعة في العمل والنوعية العالية في الأداء والاستقرار والضمانة والسرية بهدف جمع المعلومات عن الموقف ومعالجتها واتخاذ القرار وإيصال المهام إلى القوات .

٤ ـــ السعي الجاد والحثيث لزيادة دور أتمتة أعمال القيادة والاستخدام الصحيح والمبدع للمعدات الحاسبة الالكترونية وغيرها من الوسائط التقنية .

٥ ـــ السعي لأن تكون جميع حلقات منظومة القيادة من المستوى الاستراتيجي وحتى التكتيكي منها ، وجميع أجزائها المكونة الأساسية قادرة في جميع الظروف على تأمين قيادة القوات في مسرح العمليات .

٦ ـــ اعتماد الاتمتة في قيادة القوات وفق أسس عديدة أهمها :

- الحل المركب للمهام القيادية كافة وللوسائط القتالية المترابطة مع بعضها .
- التوزيع العقلاني والاختصاصي للوظائف بين الإنسان العامل وبين الأجهزة الفنية .
- مرونة النظام وإمكانات تحسينه وتعديله وتطويره .

وتتحق ضمانة القيادة والسيطرة على القوات واستقرارها بإيجاد منظومة من مراكز السيطرة وعقد الاتصال ومنظوماتها سلفاً بشكل يتيح للقائد المحافظة على اتصالاته مع المرؤوسين شخصياً أو عن طريق ممثلين مسؤولين ، وعن طريق مختلف وسائط الاتصال أيضاً سلكية كانت أو برقية أو لاسلكية موجهة أو بالوسائط المتحركة .

ولقد أصبحت السرية في قيادة القوات تنطوي في الظروف الحديثة على مضمون من نوع جديد ، أي أنها تعني الآن حسب مفهومنا القدرة على إبقاء منظومة القيادة ذاتها والإجراءات الأساسية المتعلقة بالإعداد للعملية ، وقيادة القوات أثناء أعمال القتال معاً مخفية عن العدو ، ولذلك تلجأ القيادة إلى اتخاذ جملة متكاملة من الإجراءات التنظيمية والتقنية الهادفة إلى تأمين أقصى درجات السرية في القيادة وإلى تأمين السيطرة الكاملة والمستمرة على القوات في السلم وفي مرحلة الانتقال إلى الجاهزية القتالية الكاملة وفي الميدان .

إنَّ الثورة في العمل العسكري التي نجمت عن ظهور أسلحة من نوعية جديدة تعني قبل كل شيء حدوث تبدلات جذرية في طبيعة الصراع المسلح بالذات ، كما أن التبدلات التي طرأت على وسائط خوض العمليات والمعارك وأساليبها نتيجة الدينامية العالية في أعمال القتال زادت في ضخامة المتطلبات المفروضة على القيادة وبخاصة تلك المفروضة على طرائق عمل أجهزة القيادة ، لذلك فقد أصبح الحصول على المعلومات عن الموقف في مثل هذه الظروف صعباً ، وهذا يعني حجماً كبيراً من العمل لا بدَّ من تنفيذه في وقت قصير ، وبنوعية جيدة ، وهنا تدخل الحسابات التكتيكية العملياتية كعامل مساعد في الحصول على إجابات عن الأسئلة التي تتطلبها دائماً عملية اتخاذ القرار .

لقد وعت ثورة الثامن من آذار مجمل سير التطور الاجتماعي ومسار الأحداث السياسية العربية والدولية ، وأخذت بعين الاعتبار مكائد إسرائيل ومن يدعمها ، فبذلت الجهود لإدخال العمل الحزبي السياسي الفاعل في وعي المقاتلين من خلال ثقافة سياسية أهم عناصرها « الوعي والإيمان والسلوك » واستفادت من وسائل الإعلام المختلفة لترسيخ عناصر النظرية والتطبيق في بناء المقاتل الجديد ، وخاضت نضالاً لا هوادة فيه للنهوض اللاحق بالقدرة القتالية لمختلف القوى والتشكيلات في البر والجو والبحر ، كما وضعت القيادة نصب عينيها ليس فقط مهمة تزويد القوات المسلحة بالعتاد والسلاح الحديثين ، وإنما أيضاً السمو بالمقاتلين من الناحية السياسية

والمعنوية ، لأن الحرب الحديثة تتطلب مقاتلين يتسلحون بثقافة علمية واسعة ، ومعارف تكتيكية متطورة ، وثقافة عقائدية راسخة .

وخلال مسيرة التصحيح قطعت قواتنا المسلحة شوطاً بعيداً في موضوع تربية الوعي السياسي للمقاتلين وتطويره ، وذلك من خلال عوامل متطورة متزايدة الفاعلية لتحقيق جاهزية قتالية عالية تجسد الشعور العالي بالمسؤولية بالنظر لدور القوات المسلحة بصفتها مدرسة وطنية وقومية لتربية الجيل ، ومن أهم هذه العوامل :

- وضع نظم العمل الايديولوجي وأسسه في القوات المسلحة ، وتعميم الخبرات وتطويرها وتحسينها .
- حساب المتطلبات المتزايدة للتربية السياسية للمقاتلين وتثبيت أهم التوجيهات النظرية والعملية للعمل الفكري والثقافي والعقائدي .
- تطبيق العمل الفكري التربوي استناداً لعوامل موضوعية أهمها عامل تطور السلاح والعتاد والتدريب ، وواقع العدو عسكرياً وسياسياً ومعنوياً .

وكان أمام العمل الفكري والثقافي والمعنوي مهام رئيسة تمحورت حول سبل التطور من خلال :

- التعرف على مهام سورية العربية ودور القوات المسلحة على الصعيدين الوطني والقومي .
- حل القضايا الاجتماعية والعسكرية والنفسية بنجاح .
- ترسيخ الوعي الوطني والإدراك القومي .
- رفع مستوى التأهيل العسكري ، وتطوير الصفات المعنوية القتالية .
- النضال ضد التأثير الفكري الإمبريالي ـ الصهيوني ـ الرجعي لتكوين الصمود الفكري واليقظة السياسية .
- استيعاب مهام التربية السياسية التي يصوغها الحزب ويقودها لضمان التنسيق الوثيق بين التربية الفكرية السياسية والعملية التربوية .

وقد استطاعت القيادتان السياسية والعسكرية وضع الحلول الجذرية لتنفيذ هذه المهام وهي في سبيل تنفيذها على الوجه الأكمل للأسباب التالية :

- ارتفاع المستوى العلمي ـ النظري والعملي للضباط بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة من حيث التأهيل العسكري والعقائدي والسياسي .
- توفر أعداد كبيرة من حملة الشهادات العالية الجامعية والثانوية والمهنية في صفوف القوات المسلحة من خلال تأدية خدمة العلم .
- نشاط الإدارة السياسية وأجهزة التوجيه في القوى والتشكيلات من أجل توجيه العمل

الحزبي والسياسي والعقائدي والمعنوي ومحو الأمية وزيادة نسبة المتعلمين وزيادة فعالية الانضباط العسكري وتطويره .

- الاعتماد على العلم في التطبيق العملي والميداني في القوات المسلحة لمواكبة تطور السلاح الحربي والعتاد التكنولوجي بما يحقق مستوى عالٍ في الأداء القتالي كماً ونوعاً .

ولقد كان لتوجيهات السيد الرئيس حافظ الأسد وقيادته المباشرة وإشرافه الشخصي على تنظيم قواتنا المسلحة وإعدادها من الجوانب كافة تأثير كبير وفعال ومؤثر بحيث أضحت قادرة على تلبية متطلبات خوض الحرب في كل زمان ومكان . كما أصبحت قادرة على خوض القتال في أشد الظروف وأعقدها .

يقول السيد الرئيس في هذا المجال : « نحن في هذا البلد نتابع كفاحنا المستمر من أجل بناء جيش وطني متين يكون على مستوى المهمة المسندة إليه ، على مستوى الواجب التاريخي القومي الذي يقوم به ، ونحن نسير على هذا الطريق خطوات مرضية ، وهذا الأمر ليس سراً » .

ولقد ترجمت قواتنا المسلحة بصدق ووفاء هذه الحقيقة فأثبتت بجدارة وكفاءة في المجالات القومية كافة أنها جاهزة دائماً لتلبية الواجب القومي على أية أرض عربية ، وأنها بأعمالها الشجاعة والحاسمة تجسد شعار القائد حافظ الأسد : « الشهادة أو النصر » هذا الشعار الذي حملته قواتنا المسلحة بأمانة وساماً على صدرها ، وجسدته على الأرض وقائع ملموسة ، ونخلص إلى مجموعة من النتائج والحقائق الهامة وهي :

١ ــ إن تجربة بناء الجيش العقائدي في القطر العربي السوري هي تجربة فريدة من نوعها في العالم الثالث . إذ أن هذا الجيش يعتبر جيشاً عقائدياً ثورياً ومسيَّساً يلتزم بعقيدة الحزب ونظريته الثورية ، وهو من ناحية أخرى جيش عصري يمتلك كل مقومات الجيش القوي القادر على تنفيذ المهام التي يكلف بها من خلال القدرة القتالية العالية التي يمتلكها ، والخبرات التي توفرت لديه من خلال معاركه المشرفة ضد العدو الصهيوني وحلفائه .

٢ ــ إن تجربة إعادة بناء القوات المسلحة ، وتعزيز القدرة الدفاعية للقطر ، قامت على أسس علمية ومدروسة ، ولقد تمت هذه العملية بنجاح كبير تجسد في المآثر البطولية لقواتنا المسلحة في حرب تشرين العام ١٩٧٣ وحرب لبنان ١٩٨٢ ، ونستطيع القول بأن قواتنا المسلحة قد قطعت شوطاً كبيراً على صعيد تحقيق التوازن العسكري مع العدو في إطار تحقيق شعار التوازن الاستراتيجي الذي طرحه القائد حافظ الأسد .

٣ ــ إن بناء القوات المسلحة السورية المتطورة وتعزيز قدراتها الدفاعية وما حققته حتى الآن ، إنما كان ذلك كله نتيجة مباشرة للبناء الثوري الشامخ الذي أرسى أسسه القائد المناضل حافظ الأسد .

٤ ــ بات من الواضح للجميع أن الجيش العربي السوري هو جيش الأمة العربية مجسداً في ذلك قيم الحزب وأهدافه وتطلعاته القومية .

٥ ــ لقد ترسخت في صفوف قواتنا المسلحة الباسلة قيم البطولة والشهادة ، وعدت هذه القيم جزءاً لا يتجزأ من البنية الفكرية والنفسية للمقاتل العربي السوري .

يقول السيد الرئيس في هذا المجال :

« منذ تأسيسه ناضل جيشنا من أجل الأمة العربية ووحدتها كطريق إلى مجد الأمة وعدالتها وانتصارها ، وفي إطار هذه القناعة نما جيشنا عدداً وعدة ، حتى أصبحت قواتنا المسلحة على ما هي عليه اليوم فخراً لشعبنا وأمتنا ، ومن هذه القناعة انطلقت قواتنا المسلحة لأداء واجباتها ومهماتها الوطنية والقومية مقدامة كانت دائماً ، وفية للعهد ، أمينة على المهمة ، صادقة مع المبادئ ، ثابتة على الأصالة العربية » .

إنَّ للتربية السياسية للمقاتلين ، والعمل التنظيمي للحزب تأثيراً حاسماً على كل ما يجري في القوات المسلحة ، وهما يستنهضان أفرادها لإحراز نتائج رفيعة في إتقان المهارة القتالية ، وفي تعزيز الانضباط والنظام ، ويحددان ليس فقط نمط تفكير المقاتلين ، بل وكذلك مسلكهم واستعدادهم للقتال في سبيل الوطن حتى الشهادة أو النصر .

وكان تشكيل اللجنة الحزبية العسكرية والجهاز السياسي « الإدارة السياسية وفروعها وأقسامها » في القوات المسلحة نتيجةً وتجسيداً في الوقت ذاته للدور القيادي للحزب في إعداد جيش عقائدي قوي قادر على التصدي للمؤامرة الإمبريالية ــ الصهيونية ــ الرجعية التي تستهدف حاضر الأمة العربية ومستقبل أجيالها .

إنَّ الاستعداد القتالي رفيع المستوى والدائم يحدده بالدرجة الأولى التدريب القتالي للمقاتلين ومستوى تمرسهم السياسي والمعنوي والانضباط والنظام وفن القيادة خاصة بعد أن غدا الدفاع عن الوطن مسألة حياة أو موت ، وتعين بناء جيش قوي لذلك كان لا بدَّ من حل مهمتين لعلهما الأكثر تعقيداً :

الأولى : تنظيم وإعداد القوات المسلحة « قيادة وقوات وكوادر » وتزويدها بما يلزم من الأسلحة والمعدات الحديثة المتطورة .

الثانية : تربيةالمقاتلين على روح الإخلاص للوطن والتضحية في سبيله من خلال عقيدة قومية وراسخة .

يقول السيد الرئيس في هذا المجال :

« في مضمار الدفاع تعززت قدرتنا العسكرية ، والتزم جيشنا في عهد الثورة بعقيدة الشعب ، ومبادئ الثورة وأهدافها ، وارتفعت قدرته القتالية ، وترسخت تقاليده الرفيعة ، وبالتدريب المستمر

والسلاح الحديث تدعمت مكانته كجيش عربي معاصر » ، وبناء على ذلك فقد استجابت القوى والتشكيلات بنشاط ملموس للمهمات المطلوبة منها ، وجنباً إلى جنب جرى التدريب العسكري وتطور العمل الحزبي السياسي بفاعلية ، فازداد التأثير على كل جوانب حياة القوات المسلحة للنهوض بالمهام المعقدة ، وازداد التدريب السياسي ونما وتطور خصوصاً عندما انخرط في صفوف الجيش الشباب الواعي المثقف، فظهر الكثير من المبادرات وأشكال وطرق رفع المستويات العسكرية ، وتم تعميم الخبرات ونشرها لتحسين الاستثمار الأقصى والمردود الأمثل للمقاتلين والعتاد الحربي على حدٍ سواء ، وسَعَتْ القيادة بإصرار إلى جعل العمل الحزبي السياسي مشبعاً دوماً برسوخ المعتقد الفكري ، ومرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالمهام القتالية ، ومتطوراً بسرعة تبعاً لتغير المواقف السياسية والعسكرية ، وبذلك غدا ارتباط العمل الحزبي السياسي بحياة القوات ومهماتها القتالية أكثر وثوقاً .

إنَّ القدرة الدفاعية لقواتنا المسلحة هي مزيج متكامل بنسب محسوبة بدقة من الإعداد التكتيكي الرفيع ومن مهارة المقاتلين ومعنوياتهم ، ولا يستطيع السلاح ولا المقاتل مهما بلغا من ذرى في تطورهما أن يخوض أحدهما أية معركة بمعزل عن الآخر ، وهنا يأتي دور التدريب السياسي في تعزيز قدرةالمقاتلين وزيادة استعدادهم عن طريق التأثير على الوعي والإدراك لضبط السلوك وتوجيهه وغرس الخصال القتالية والمعنوية والسياسية لديه لتحقيق نجاحات جديدة وإضافية في الإعداد القتالي والسياسي .

هذه حقيقة قائمة لها وجود في قواتنا المسلحة شكلاً ومضموناً وقد أكَّد هذه الحقيقة قائدنا الرئيس حافظ الأسد أكثر من مرة عندما قال :

« بنيان جيشنا يزداد متانة ، ومستواه القتالي يستمر في الارتفاع بفضل الخبرات المكتسبة والتدريب المتواصل، كما أنَّ عتاده يتطور بتطور العصر والعلم والحاجة ، ويعزز هذا البنيان إيمان راسخ بعقيدة الشعب والتزام تام بقضايا الوطن » . وعندما قال أيضاً في مكان آخر : « ومهما يكن دور الأسلحة فسنظل نؤمن أنَّ السلاح الأهم والأمضى هو إرادة الإنسان ، ولا شيء يستطيع قهر إرادة الإنسان المصمم المؤمن بقضيته » .

تقع مهمة تطوير فن الحرب الوطني بالأفضلية الأولى على عاتق مراكز البحث العلمي العسكري وأجهزة القيادة العامة وهيئة الأركان . ولا يمكن الركون إلى المستوى الذي وصل إليه فن الحرب الوطني من إنجازات، بل ينبغي دوماً العمل على تطوير فن الحرب من خلال دراسة وتحليل المتغيرات السياسية والعسكرية للقطر وللقوات والدول المعادية ، ومن خلال تطور وسائط خوض الحرب .

إنَّ هذه المتغيرات تتطلب من كافة الجهات الفردية والجماعية المهتمة والمكلفة بالبحث العلمي العسكري البحث الدقيق في محتواها وفي تأثيرها السلبي أو الإيجابي على قواتنا المسلحة سواء

في مجال الاستراتيجية أو فن العمليات والتكتيك وانطلاقاً من تأثير هذه المتغيرات ينبغي استنباط الحلول المناسبة الواجب تطبيقها لتلافي السلبي منها وتعميق التأثيرات الإيجابية ، وينبغي تطبيق هذه الحلول تجريبياً في بعض التشكيلات وفي المشاريع التدريبية أو في المنشآت التعليمية بحيث يمكن قياس درجة نجاعتها وملاءمتها تمهيداً لاعتمادها بشكل نهائي في الأنظمة والتوجيهات المتعلقة بفروع فن الحرب المختلفة .

ويجب ألا يقتصر العمل في مجال التطوير لفن الحرب الوطني على مؤسسات وأجهزة البحث العلمي بل يجب أن يساهم في هذه المسألة المهمة كافة الضباط المؤهلين والمنشآت التعليمية . ويمكن الاستعانة بنتائج الحروب وخبرات الدول الصديقة في بعض الحالات . والنتيجة أن البحث في تطوير فن الحرب وما يشمله من فروع (التكتيك وفن العمليات ، والاستراتيجية) تعتبر ، مهمة كل ضابط وكافة الوحدات والتشكيلات والمؤسسات والهيئات القيادية العليا بهدف التوصل إلى أفضل الأحكام التي تناسب المعركة المحتملة أو الحرب القادمة .

يتطلب تنفيذ الأعمال القتالية من قبل أنواع القوات المسلحة وصنوفها تأمين هذه الأعمال من مختلف الجوانب من قبل الجهات المختصة بأعمال التأمين كل حسب مهمته ووظيفته ، وأهم أعمال التأمين تلك التي تحقق جاهزية الأسلحة والأعتدة ومنظومات التسليح والقيادة المعقدة ، حيث أن الوسائط العصرية لخوض الحرب باتت على درجة بالغة من التعقيد وتتطلب أعمال تأمينها وسائط الاختبار والإصلاح والصيانة المتطورة ، بالإضافة إلى الكوادر المؤهلة للقيام بذلك زمن السلم والحرب ، ويتطلب الأمر كذلك تدريب هذه المؤسسات والوحدات لكي تستطيع تأدية مهامها في الحرب . ويعتبر التأمين المادي والطبي من أنواع التأمين الضرورية لإدامة الحرب ، ويشمل التأمين المادي تأمين مستلزمات إعاشه العسكري ولباسه ومستلزمات تشغيل مختلف الآليات من محروقات وزيوت وشحوم متنوعة وإمداد الوحدات بالأسلحة والأعتدة لتبديل المدمر منها . كما أن التأمينات القتالية تلعب دوراً أساسياً في نجاح القوات بتنفيذ مهامها مثل الاستطلاع والهندسة والحرب الإلكترونية والوقاية من أسلحة التدمير الشامل .

يتلخص جوهر موضوع التعبئة في إحصاء وتنظيم كافة الإمكانيات البشرية والمادية والآليات والمعدات والمنشآت المؤهلة لرفد المجهود الحربي زمن الحرب ضمن خطط خاصة تمهيداً لسوقها إلى المراكز والتشكيلات المناسبة لسد احتياجات المجهود الحربي ككل . وتظهر أهمية هذه العملية من خلال استحالة حشد كل هذه الطاقات وتجميدها لصالح المجهود الحربي زمن السلم . ففي عالمنا المعاصر لا تستطيع أية دولة بما فيها الدولة العظمى مهما بلغ اقتصادها من القوة والتطور تحمل نفقات حجز كل الإمكانات البشرية والمادية المحسوبة لمواجهة أخطار الحرب وخوضها بصفة دائمة . لذلك تلجأ كل الدول بدون استثناء إلى حساب الحد الأدنى الممكن من حجم القوى والوسائط

المادية الذي يمكن بواسطته التصدي المباشر للخطر والذي يتيح الوقت لإجراء وتفعيل أعمال التعبئة للقوى البشرية والوسائط والمعدات والمنشآت ووضعها حسب المهل المقررة بتصرف القوات المسلحة وبالكميات المناسبة واستمرار ذلك طيلة فترة الحرب ، على أن يتم إعادة هذه القوى والوسائط إلى القطاع المدني (حكومي ـــ خاص) بمجرد انتهاء الأعمال القتالية وبالتدريج حسب انتفاء الحاجة لها .

وتقوم قيادة الجيش وهيئة الأركان بإجراء الحسـابات العملياتية للاحتياجات من وحدات مقاتلة ووحدات تأمين ومؤسسات إصلاح أو خدمات خاصة . وبعدها تحدد الوحدات العاملة والوحدات الاحتيـاطيـة استناداً لقدرة البلاد على تحمل نفقات الوحدات وطبيعة الأخطار الماثلة والمهمات المسندة للقوات المسلحة ومهل تنفيذها .

واستناداً لذلك تقوم الأجهزة المختصة بإحصاء المتوفر من كل نوع من الاحتياجات قوى بشـرية ـــ آليـات ـــ معدات ، ورش ـــ خدمات احتياجات مادية من الاحتياط الاسـتراتيجي للدولة . ويتم بعد ذلك وضع الخطط العامة والتفصيلية لتنظيم تعبئة هذه الموارد المتوفرة في الوحدات والمؤسسات الضرورية وتحدد التدابير التفصيلية ومهمة كل من يشترك في تنفيذ الخطط بحيث يتم سوق وترحيل الاحتياجات ووضعها تحت تصرف التشكيل الآلي المحدد في الوقت المناسب وبشكل منظم ضمن المهل المقررة في إطار حسابات القيادة العامة .

والواقع أنه كلما كانت إمكانات الدولة الاقتصادية متواضعة وكلما كانت الأخطار التي تواجهها كبيرة فإن الحاجة إلى تنظيم دقيق وعميق لأعمال التعبئة ستكون أكبر وأكثر إلحاحاً لأنها تمثل المخرج الملائم والحتمي أحياناً لتنفيذ المهام المسندة . ولا يعني وضع الخطط أنها أصبحت قابلة للتطبيق وبالتـالي ينبغي عدم الاطمئنان إلى واقعية الخطط إلا بعد اختبارها مراراً . ولكي تكون الاختبارات ناجحة ينبغي **أولاً** تدريب كافة عناصر الخطط بشكل دوري حتى تتأكد من إتقان العناصر لمهامهم سواءً كأفراد مدربين أو كمجموعات ، ويتطلب ذلك خطة تدريب متقنة غير مكـلفـة تنفذ بدقة ، وينبغي **ثانياً** تدقيق هذه الخطط ومكوناتها الجزئية والتحقق من وجود هذه المكونات وحالتها الفنية ومتابعة التبديلات عليها حتى لا نفاجأ بما لا يسرنا .

ولا بدَّ من التنويه أن العدو الإسرائيلي يعد نموذجاً في تخطيط ونشر أعمال التعبئة بسرعة كبيرة وفعالية تحت تغطية القوات النظامية وقد سعت إسرائيل دائماً إلى تطوير نظام التعبئة . فمن البدايات تم اعتماد نظام التعبئة المناطقي وتطويره من حيث الاعتماد على العناصر المتوفرة في القرب المباشر ، واعتماد أساليب التبليغ السرية والعلنية المختلفة بالإضافة إلى التدريب المستمر للاحتياط .

وتعتبر المتطلبات الواجب فرضها على عملية إعداد البلاد للحرب من المسـائل الهامة الواجب

تحديدها وإبلاغها للجهات المختصة ليكون إعداد البلاد والقوات المسلحة منسجماً ويخدم هدف النجاح في خوض الحرب القادمة ، وأهم هذه المتطلبات :

١ ــ متطلبات إعداد أراضي القطر للحرب حيث يقتضى الأمر وجوب إشراف هيئات القيادة على توزيع المنشآت الصناعية الحيوية على أراض القطر بحيث تضمن استمرار عملها وعدم تهديدها زمن الحرب ، والطلب إلى الجهات المختصة تأمين تدابير الحماية والوقاية للأفراد والمنشآت ، ويجب تنسيق كافة أعمال السدود والطرق المتنوعة والمواصلات ، بحيث تؤمن الخدمة المطلوبة منها ، وبنفس الوقت تخدم المجهود الحربي .

٢ ــ متطلبات إعداد السكان : وهنا تدخل مسائل تدريب السكان على الأعمال القتالية والأعمال المساندة للقوات ، ويدخل في ذلك تدريب المنظمات الشعبية على مقاومة العدو بأبسط الأسلحة ومن ثم تطوير ذلك . وتبرز هنا تدريبات الشبيبة والعمال والطلبة الجامعيين وتدريب طلبة المدارس على أعمال الدفاع المدني .

٣ ــ متطلبات إعداد الاقتصاد . وقد مر معنا متطلبات توزيع المصانع على رقعة البلاد ، كما يجب البحث في إنشاء الصناعات التي تساهم في رفد المجهود الحربي ، وتأمين عملها زمن الحرب والتدابير القاضية بتحويل الاقتصاد إلى اقتصاد الحرب ، بمعنى أن تعمل المصانع في إنتاج السلع العسكرية أساساً على الخطوط المحضرة على ذلك ، وكذلك عمل المؤسسات الاقتصادية لتخزين المواد الاستراتيجية اللازمة لزمن الحرب وتقديمها للقوات المسلحة .

عاشراً : مسألة الإعداد الاستراتيجي للدولة

منذ ظهور الجيوش الكبيرة ونشوب الحروب التي تخاض على مسارح العمليات الواسعة والتي تمس جميع مناحي حياة الأطراف المتصارعة ونشاطاتها ، ظهرت الضرورة الموضوعية لإعداد الدولة وقواتها المسلحة وتحضيرها مسبقاً للحرب المحتملة .

وفي الظروف المعاصرة فإن النصر في الحرب لن يتحقق دون إعداد الدولة الشامل للحرب بما في ذلك بالطبع القوات المسلحة . وفي هذه الحالة فإن الدولة تعتمد على اقتصادها وتطور العلم والتقانة فيها وثقافتها وتقاليدها الوطنية والقومية كما يؤخذ في الحسبان العدوان المحتمل وإمكاناته .

عند إعداد الدولة للحرب ينبغي تأمين ما يلي :

ــ فعالية السياسة العسكرية الموجهة لبناء التنظيم العسكري وتحضير الوسائط والمعدات وإجادة استخدامها بهدف الحفاظ على أمن الدولة والمجتمع .

ـــ وجهات نظر معللة علمياً بما يخص البناء العسكري ، والإعداد الشامل للبلاد وقواتها المسلحة لصد العدوان ، وكذلك الطرائق الحديثة في خوض الصراع المسلح .

ـــ التجسيد العملي لجميع المسائل والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمعنوية .

ونتيجة لهذا فإن الإعداد الاستراتيجي للدولة يمس كلاً من السياسة الداخلية والخارجية والاقتصاد والايديولوجية ، وجميع جوانب الشؤون العسكرية ، والسكان ، والأرض ، كما يمس النشاطات التنظيمية والعملية لهيئات وأجهزة القيادة ، والتي يشكل إعداد القوات المسلحة أحد أهم اتجاهات عمل هذه الأجهزة .

في الظروف الراهنة وبالنسبة للجمهورية العربية السورية تتلخص الأهداف السياسية الخاصة بتحقيق الحماية المأمونة للسيادة الوطنية والقومية وتحرير الأراضي العربية المحتلة واستعادة الحقوق المغتصبة .

وقد دلت الحروب السابقة التي أشعلتها إسرائيل في الشرق الأوسط بأن الأسلوب الأساسي لإشعال حرب مستقبلية سيكون الهجوم المفاجئ لتحقيق المباغتة واحتلال المزيد من الأراضي الغنية بالمياه استكمالاً لسياسة التوسع الاستيطانية وتحقيقاً للمطامع الإسرائيلية في المياه العربية وفي هذه الظروف فإنه لا بدَّ باستمرار وتحقيق الجاهزية القتالية للقوات المسلحة ، وتنفيذ الإجراءات الأساسية لنقل هذه القوات من حالة السلم إلى حالة الحرب ، وتعبئة اقتصاد البلاد والموارد فيها كافة ، وبهذه الشروط وغيرها يمكن تأمين القدرة الدفاعية الكافية للدولة بحيث تتوافق هذه التدابير مع أحكام المذهب العسكري بالإضافة إلى ذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار الوضع الإقليمي والدولي ، وهنا يبدأ بالتحديد ميدان الفن العسكري ـــ السياسي ، والقدرة على التنسيق بين الاستراتيجية وفن العمليات والتكتيك ، وهنا يبرز أيضاً عدد من الاتجاهات والمهام التي تكون المحتوى التنظيمي والعملي للسياسة العسكرية ، وتعد قيادة البناء العسكري بشكل عام وبناء القوات المسلحة بشكل خاص إحدى هذه المهام والاتجاهات ، وهذه القيادة تشمل : تطوير القدرات العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والجغرافية والطبيعية والديمغرافية والعلمية الفنية والروحية للمجتمع ، كما أنها تشمل تشكيل القدرة العسكرية على أساس إعادة بناء القوات المسلحة .

أما المهمة التالية فتتلخص بضبط العلاقات العسكرية السياسية مع الدول العربية والصديقة وهنا فإن الدور الرئيسي تقوم به الدبلوماسية والاتصالات على مختلف المستويات . وأخيراً وفي الحالات حيث تترافق الأعمال في الداخل أو في الخارج مع استخدام القوى العسكرية . وعندها تصبح قيادة هذه الأعمال المهمة الأساسية للسياسة العسكرية (الأعمال السياسية ـــ العسكرية)

وعندئذٍ فالسياسة مدعوة لتأمين الأعمال المنسقة مع القوات العربية والصديقة إذا وجدت وتحييد أو استخدام غير مباشر لطرف ثالث .

وفي ظروفنا الراهنة واستمرار حالة اللاحرب واللاسلم فإن دور الاستراتيجية العسكرية تزداد أهمية لذلك فإن القيادة تسعى جاهدة لتحقيق المهام الأساسية للاستراتيجية التالية :

- تبيان وإظهار قوانين واتجاهات ومبادئ وأشكال إعدادوتنفيذ الصراع المسلح وطرائق خوضه .
- تحديد مضمون المهام المنفذة من قبل القوات المسلحة إضافة إلى تحديد طرق استخدامها .
- وضع أسس التخطيط الاستراتيجي لاستخدام القوات المسلحة والتدابير الخاصة بالتحضير المسبق والمباشر لصدالعدوان وردعه إضافة إلى طرائق النشر الاستراتيجي للقوات المسلحة .
- صياغة المتطلبات والتوجيهات المتعلقة ببناء القوات المسلحة .
- إعداد السكان ، والاقتصاد ، وأراضي الدولة .
- استيعاب وإدخال منظومات الأسلحة الحديثة والمعدات المتطورة القادرة على تنفيذ المهام العملياتية والاستراتيجية .
- تحسين تنظيم القيادة الاستراتيجية للقوات في زمن السلم والحرب ، وتطويرها كماً ونوعاً .
- دراسة وجهات نظر العدو ، وإمكاناته الخاصة وكذلك مسارح العمليات المحتملة .
- تنظيم القوات وإعدادها وتطويرها باتجاه إعداد وتنفيذ العمليات الاستراتيجية .

وهنا يعتبر المذهب العسكري أساس التعاون المتبادل بين السياسة العسكرية والاستراتيجية ، لأن المذهب العسكري يعكس مجموعة وجهات النظر الرسمية للدول حول دور ومكانة الصراع العسكري في المنظومة العامة للمهام المتعلقة بتحقيق الأهداف السياسية المسندة ، وحماية المصالح الوطنية والقومية ، وتحديد طبيعة الحرب المحتملة وطرائق تنفيذها ، وكذلك إعداد القوات المسلحة والدولة بأكملها لخوض هذه الحرب ، وعندئذٍ يولى اهتمام كبير لتحديد الوسائط من أجل تحقيق الأهداف المطلوب تحقيقها .

يشمل تخطيط الإعداد الاستراتيجي للبلاد في زمني الحرب والسلم ، وضع التدابير الاقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية ، والمعنوية والنفسية ، لا سيما التدابير العسكرية الموجهة لتأمين تأدية وظائف الدولة في السلم من أجل توفير الأمن المضمون ومنع وقوع نزاعات مسلحة ، وأما في الحرب فمن أجل تأمين تحقيق الأهداف السياسية والاستراتجية في هذه الحرب ، حيث يشغل التخطيط الاستراتيجي لبناء القوات المسلحة واستخدامها مكانة مركزية في التخطيط العام للإعداد الاستراتيجي للدولة .

وبشكل عام يشمل الإعداد الاستراتيجي للبلاد في السلم والحرب جميع ميادين نشاط الدولة ويعتبر عملية معقدة من حيث طبيعته ومجمل المهام المنفذة ، كما يشمل هذا الإعداد عدداً من الاتجاهات المترابطة فيما بينها لذا فإن نشاط قيادة الدولة يتمحور حول تأمين مسائل الأمن اعتماداً على العلوم العسكرية ، ومعطيات الأبحاث في العلوم الأخرى المتعلقة بالمسائل العسكرية مع الأخذ بعين الاعتبار الإدراك الأعمق لقوانين التطور الموضوعية وبمظهرها وانعكاساتها في المجال العسكري وفي المجالات الأخرى التي تصب في السياسة الدفاعية للدولة .

يقول السيد الرئيس في هذا المجال : « نحن أقوياء بقدر ما ننمي قدرتنا الدفاعية ، إن هذه القدرة متعددة الأشكال فهي شعب مصمم ، وهي جيش شجاع وسلاح فعّال ، وهي اقتصاد متين ومتنام ، وهي علاقات صداقة وتعاون متبادل على الصعيد الدولي .

١ ــ إعداد القوات المسلحة للحرب :

لم تكن عملية بناء القوات المسلحة العربية السورية وانتقالها من عهد الطفولة إلى مرحلة الشباب والقوة عملية سهلة أو خالية من العقبات والعوائق ، فقد وُلد جيشنا في وسط الأحداث الداخلية والخارجية، الوطنية والقومية. ولد فتياً أفراده من أبناء الشعب، وسلاحه من عرق الكادحين.

لقد تحمل جيشنا منذ ولادته مسؤولية تاريخية ، ورضي لنفسه أن يكون جيش الأمة العربية يدافع عن قضاياها ، ويحقق أهدافها ، ويحمي مكاسبها وإنجازاتها ، وبفضل رعاية القيادة والإشراف المباشر للسيد الرئيس القائد العام للجيش والقوات المسلحة أصبح جيشنا اليوم جيشاً وطنياً تتجسد فيه الروح الوطنية والقومية ومبادئ وتقاليد جماهيرنا الشعبية وتاريخها النضالي الثوري وعداؤها للإمبريالية والصهيونية والرجعية ، منذ البداية لقد ارتبط أمن الدولة بقدرات القوات المسلحة لذلك أصبحت القوة المؤهلة للدفاع عن الوطن ، وبات من الضروري إعادة تقويم النظريات الاستراتيجية والمذهب العسكري نحو بناء القوات المسلحة وتنظيمها وإعدادها للحرب وتحديد طرق خوضها وبالتالي تحديد حجم الكفاية المادية المطلوبة منذ وقت السلم وتطوير واستكمال تأمين القوات بكل ما هو ضروري من أجل خوض العمليات القتالية بنجاح .

وتتسم الإجراءات والتدابير بالنسبة للإعداد العلمي والعملي للقوات المسلحة بالأهمية القصوى:

• أولاً : الإجراءات التي تنفذ زمن السلم :

ــ التخطيط الاستراتيجي لاستخدام القوات المسلحة « الإعداد التنظيمي والعلمي للعمليات الحربية » .

ــ تحديد نظام تحويل القوات المسلحة من زمن السلم إلى زمن الحرب ، ومطابقة ذلك مع تحويل الاقتصاد الوطني للبلاد إلى اقتصاد حربي مع تنفيذ إجراءات التعبئة حسب الموقف .
ــ تدريب وتحديث وتطوير القوات المسلحة بكل فروعها وصنوفها وتأهيلها لخوض الأعمال القتالية ، وإعداد الاحتياطات والموارد المالية .
ــ تحديد التناسب الملائم بين أنواع القوات المسلحة ، وصنوف الأسلحة ، ومكان تمركزها في زمن السلم طبقاً لاختصاصها وغرضها العملياتي .
ــ الإعداد العملياتي والقتالي للقوات ووضعها في درجة الجاهزية القتالية العالية .
ــ تنظيم المناوبة والخدمة القتاليتين وتنفيذهما بدقة .
ــ إقامة منظومة استطلاع ورصد تحركات العدو ، وتحسين منظومة القوى الجوية والدفاع الجوي .

•ثانياً : التحضير المباشر للقوات المسلحة للحرب :

ــ تدقيق خطة العمليات ، ونظام نقل القوات المسلحة من حالة السلم إلى حالة الحرب .
ــ إجراء عمليات النشر الاستراتيجي للقوات وبما يتناسب مع إجراءات تعبئة البلاد ونقلها من حالة السلم إلى حالة الحرب .

إنَّ التخطيط الاستراتيجي حسب وجهة نظر الأفكار المبدئية للمذهب العسكري السوري ينفذ بشكل مسبق وفق التبدلات الطارئة على بنية القوات المسلحة وَتنظيمها وإمكانياتها ووضع العدو وفق شروط الموقف السياسي والعسكري الناشيء .

ويعد الإقرار الاستراتيجي لتنفيذ الحرب مرتكزاً أساسياً للتخطيط الاستراتيجي وهذا القرار يضم : « الهدف الاستراتيجي للحرب ــ فكرة الأعمال القتالية القادمة ــ الوسائط المستخدمة وتوزيعها وفق الاتجاهات الاستراتيجية في مسرح العمليات » .
ــ إعادة تجميع القوات والوسائط بين تجميعات القوات المسلحة حسب الاتجاهات الاستراتيجية ونشرها بعد رفع الجاهزية القتالية الكاملة « حالة الحرب » ومسائل أخرى خاصة بنشر القوات الاحتياطية المعبأة .

يتم استكمال تشكيلات أنواع القوات المسلحة استناداً لدرجات الجاهزية القتالية بالقوى البشرية والتسليح والعتاد القتالي ، وتشكل احتياطات من الوسائط المادية وفقاً للمعدلات المحددة ، ويتوقف حجم ومضمون الإجراءات الخاصة لتأمين الجاهزية القتالية للقوات المسلحة بشكل عام على الموقف

السياسي العسكري الناشئ ، وتتحدد بدرجة الخطر العسكري المعادي وحجمه بما يمتلكه من تجميعات قتالية حركية قادرة على تنفيذ الهجوم المباغت ، وبقدرته على استخدام وسائط الصراع المسلح بعيدة المدى ، بالإضافة إلى إمكاناته الميدانية في التعبئة .

إنَّ إعداد التعبئة هو مجموعة من الإجراءات والتدابير التنظيمية والعملية الموجهة نحو تحقيق جاهزية التعبئة العالية للقوات المسلحة وفق الإجراءات التالية :

ــ تحديد القوام والبنية التنظيمية في زمن الحرب والمصادقة عليها من قبل القيادة السياسية العليا للبلاد .

ــ تخطيط التعبئة وإعداد الاحتياطات والموارد المعبأة .

ــ تكوين وحفظ الاحتياطات من الوسائط الفنية والمادية .

ــ تنظيم إعداد التعبئة للقوات والأركانات .

ــ تنفيذ الإجراءات الخاصة بإعداد المدعويين لخدمة العلم .

ويفترض استناداً للمذهب العسكري السوري أن يكون إنشاء وتكوين تجميعات القوات المسلحة ونشرها الكامل لتحقيق الكفاية الدفاعية للبلاد يجب أن يلبي الحاجة لصد العدوان ومن ثم الهجوم المعاكس العام الحاسم ، ويتلخص الهدف النهائي لتجميعات القوات السورية بتوحيد جهود مختلف أنواع القوات وصنوفها لتنفيذ أعمالها ، وفقاً لفكرة واحدة ، وبغرض تنفيذ المهام القتالية المحددة لها لدى تأزم الوضع السياسي والعسكري في المنطقة ، وفي الشروط التي تتيح لقيادة الدولة وقواتها المسلحة الحصول على معطيات تشير إلى تحضير عدوان من قبل العدو ، في مثل هذه الحالة تنفذ عملية إعداد مباشر للقوات المسلحة لخوض الحرب ودخول مرحلة الصراع بشكل منظم .

أما في حال الهجوم المفاجئ للعدو فإن هذا الإعداد يمكن أن يستمر حتى في أثناء سير الأعمال القتالية ، ويشمل الإعداد المباشر للقوات المسلحة لخوض الحرب ما يلي :

- إنذار القوات عن الاستعدادات والتحضيرات المعادية أو حتى إنذارها الفوري عن العدوان الذي قد بدأ .
- تنفيذ النشر الاستراتيجي .
- تدقيق الخطط والانتهاء من إعداد وتحضير العمليات الأولى .

إن نقل القوات المسلحة إلى أعلى درجة من درجات الجاهزية القتالية ، والقيام بالتعبئة العامة يكون أساس الانتقال بالقوات المسلحة من حالة السلم إلى حالة الحرب ، وفي مثل هذه الحالة ينقل

ما يلي إلى الجاهزية :

ــ نظام القيادة .

ــ جميع أنواع القوات المسلحة ، وصنوف القوات والقوى والقوات الاختصاصية ومؤخرة الجيش وقوى ووسائط الدفاع المدني والجيش الشعبي وبالوقت ذاته تجهز وتحسن خطوط المواصلات وإمكانات النقل عموماً .

٢ ــ إعداد الاقتصاد الوطني للحرب :

يشهد تاريخ الحروب على أن طرق خوض الحرب وسيرها وبدايتها مرهونة بالإمكانات الاقتصادية للدولة حيث يبنى اقتصاد كل دولة ويتطور من جانب لصالح حياة المجتمع بشكل كامل ، ومن جانب آخر لصالح الأمن القومي والدفاع العسكري « القدرة الدفاعية » ، ولذلك فإن جميع ما يمت بصلة إلى البنى العسكرية الاقتصادية يشكل ما يسمى بالاقتصاد الحربي .

ويفهم من الاقتصاد الحربي : أنه ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي يؤمن الحاجات العسكرية للدولة ، ويضم هذا الاقتصاد القاعدة المادية والفنية والموارد الإنتاجية الناجمة عن الأموال والجهود المبذولة ، وتدخل في هذا الاقتصاد الفروع العسكرية للصناعة ، والفروع الأساسية للاقتصاد الوطني التي تدعم وتؤمن الصناعة الحربية ووسائط الإنتاج مثل « النقل والمواصلات البرية والجوية والبحرية ــ التأمينات المادية ، الفنية ــ العلوم ــ الصحة ــ التعليم ــ الثقافة » . بالإضافة إلى أن الموارد الإنتاجية الناجمة عن جهود المواطنين والمقاتلين تعتبر أدوات استهلاك للاقتصاد الحربي .

وقد اعتمدت القيادة العليا في البلاد مجموعة مبادئ أهمها :

- الترابط والتأثير المتبادل للعوامل الاقتصادية والعسكرية .
- تعقيدات المتطلبات المادية للقوات المسلحة وتطويرها .
- التطور العلمي والفني للإنتاج الحربي وفق متطلبات مسرح العمليات .
- التأمين الفعّال لمتطلبات الاقتصاد الحربي للقوات المسلحة حسب درجات الجاهزية والقدرة على التحويل الفوري للاقتصاد الوطني إلى اقتصاد حرب حسب الحاجات المطلوب تأمينها .
- مسألة الصراع المسلح وتأثيرها على أشكال وطرق التأمين الاقتصادي في البلاد .

هذه المبادئ تحدد وظائف الاقتصاد الحربي لتأمين المتطلبات المادية لتامين القوات حسب

أحكام المذهب العسكري المعمول به بحيث تتصف « بالاستخدام الأقصى والحشد السريع الدقيق للقدرات ، الأخذ بعين الاعتبار للعوامل والظروف المحيطة و ...الخ » .

وأهم ما في الأمر أن الأهداف التي تشكل القدرة العسكرية الاقتصادية ولا سيما الهامة منها سوف تتعرض أيضاً إلى ضربات نارية قوية منذ بداية الحرب وخلالها ، ولذلك يترتب خلال الصراع المسلح ليس فقط إعادة بناء هذه الأهداف ، بل وإنما تعزيز القدرة العسكرية الاقتصادية وتقويتها .

لقد أخذت أحكام المذهب العسكري السوري بعين الاعتبار العديد من المسائل ، أهمها :

١ ــ أن طريقة التأمين الاقتصادي للصراع المسلح كانت تتبدل من حرب إلى أخرى بسبب اختلاف العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

٢ ــ ضرورة تحليل الوضع من جوانبه كافة وصياغة الاتجاهات والإجراءات والتدابير المتعلقة بإعداد واستخدام القاعدة العسكرية الاقتصادية حسب مسرح العمليات وطبيعة الحرب المقبلة ومصادر التعبئة والجهود المالية والبشرية المتوفرة .

٣ ــ مطابقة الإنتاج الحربي وتوافقه واستجابته للمتطلبات العسكرية لتحقيق الشيء الأمثل في تطوير الإنتاج العسكري والمدني .

٤ ــ تحقيق النشر الواسع لوسائط الإنتاج الحربي بالتعاون والتنسيق مع الوزارات والمؤسسات الإنتاجية المعنية في الدولة ، خاصة المتعلق بالنقل والطاقة والاقتصاد الزراعي ، والتعليم ، والصحة و ...الخ .

٥ ــ خلق توازن في تأمين الكوادر المخصصة للإنتاج بحيث لا يطغى الإنتاج الحربي على الإنتاج المدني وبالعكس وذلك من خلال التعبئة الدقيقة والفرز الصحيح والترشيد في استهلاك اليد العاملة المنتجة .

٦ ــ تحقيق الدفاعين الإيجابي والسلبي عن المنشآت الاقتصادية في البلاد لتأمين العمل المستمر والإنتاج الأفضل وخاصة فيما يتعلق بخزن الانتاج ووقايته وحمايته .

لذلك يمكن القول إن :

ــ هدف السياسة العسكرية ــ الفنية : الحفاظ على قدرة الكفاية الدفاعية « الاكتفاء الدفاعي » التي تؤمن الصد المأمون للعدوان في حال وقوعه .

أما مهامها السياسة العسكرية ــ الفنية فهي :

- خلق ودعم النظام الفعّال لتسليح القوات انطلاقاً من تطور الأسلحة والمعدات الحربية .

• التعاون المتبادل الذي يحقق الفوائد المرجوة مع الدول الأجنبية والصديقة ، والعربية في مجال السياسة العسكرية العلمية ــ الفنية .
• تحديد الأولويات في الإنتاج والتطوير والتوزيع والاستيراد وبرامج تسليح القوات « نسق أول ــ نسق ثانٍ ــ احتياط ...الخ » .

إن حجم إعداد اقتصاد البلاد للحرب يكمن في التعبئة العامة ، وكمهام أساسية في إعداد هذه التعبئة يمكن تحديد ما يلي :
ــ تكوين قدرة عسكرية ــ اقتصادية تلائم متطلبات الحرب والمحافظة على هذه القدرة .
ــ إعداد جميع فروع الاقتصاد والموارد الإنتاجية من أجل الانتقال إلى حالة الحرب .
ــ وضع الأسس التنظيمية ــ الحقوقية وتطويرها وتحسينها لتنفيذها الأفضل .

ولا بدَّ لنا أن تؤكد في هذه العجالة أن القطاع العام الاقتصادي والقطاع المشترك والقطاع الخدمي تقوم بدور رئيسي في عملية التنمية وبناء القدرة الدفاعية للبلاد ويمكن التذكير بالمساهمات النشطة من خلال النسب العائدة له في الإنتاج والناتج والاستثمار .

٣ ــ إعداد سكان البلاد للحرب :

يشير تاريخ الحروب إلى أن الموارد البشرية هي إحدى العوامل المحددة لقوة البلاد وهي ضرورية من أجل الاستكمال والتعويض والإنشاء ، ومن أجل أداء الاقتصاد الحربي ، وجميع فروع الاقتصاد الوطني بشكل عام ، ونظراً لأن الحرب أصبحت حديثة ومتطورة والمعارك تطال مسرح العمليات بكامل عمقه فقد بات من الضروري إعداد سكان البلاد وتحضيرهم حسب الاتجاهات التالية :

• إعداد السكان علمياً « التعليم » .
• إعداد السكان عسكرياً بمثابة احتياط بشري .
• إعداد السكان وتحضيرهم لتنفيذ أعمال الدفاع المدني بنجاح .
• إعداد السكان لحل مهام الدفاع المحلي .
• إعداد السكان معنوياً وسياسياً .

التعليم : منذ العام ١٩٦٣ تم التركيز على موضوع التعليم وتعاظم الاهتمام به بعد الحركة التصحيحية المجيدة التي قادها الرفيق المناضل حافظ الأسد باتجاه تطوير بنية التعليم ومناهجه ونظمه في المراحل التعليمية المختلفة من أجل رفع المستوى التعليمي العام بما يكفل بناء الجيل الملتزم بقضايا شعبه وأمته وربط التعليم بمتطلبات التنمية والكفاية الدفاعية .

أثنـاء إعداد السكـان عسكرياً للحرب فإن مهـام توفير الاحتيـاطات «الموارد البشـرية» وإعدادها تصبح أكثر حدة ، وتلعب دوراً حاسماً في التنفيذ الناجح للأعمال القتالية في ظروف المعركة الحديثة .

وتكمن خصوصية هذه المسائل في توفير الموارد « الاحتياطات البشرية » التي تتم في زمن السـلم ، وعند ذلك فإن الحاجة في الاحتياطات البشرية المؤهلة عسكرياً لا يتم فقط وفق خطة التعبئة العامة فحسب ، بل تبعاً للخسائر المتوقعة في مسار الحرب ، أما في زمن السلم فإن إعداد الموارد البشرية يصبح عاملاً حاسماً نظراً لكون هذا الإعداد يجب أن يلبي احتياجات الجيش العامل بشكل كامل كماً ونوعاً وفي زمن الحرب ينفذ التدريب العسكري بتعبئة السكان القادرين على حمل السلاح وذلك من خلال :

ـــ إعداد الشباب بطريقة السوق لخدمة العلم .
ـــ إعداد المدعوين إلى الخدمة حسب الاختصاصات العسكرية الفنية .
ـــ إعداد طلاب الجامعات والمعاهد حسب برنامج خاص كضباط وصف ضباط احتياطيين .
ـــ الإعداد البدني والتدريب على الإجراءات الصحية والعلاجية المختلفة .

وفي الجمهورية العربية السورية يجري إعداد الاحتياطات البشرية وتدريبها في زمن السـلم حسب ما يلي :

- الاتحاد الوطني لطلبة سورية الذي يساهم مع القوات المسلحة جنباً إلى جنب من خلال إدراةالتدريب الجامعي بإعداد جيل الطلاب وتزويده بفكر الحزب وأدبيـاته وتوجيهات القائد حافظ الأسـد وبالمهارات العلمية والخبرات العسكرية لرفد قواتنا المسـلحة ورفع مستواها البشري بالكفاءات المتخرجة من الجامعات والمعاهد العلمية .

- اتحاد شبيبة الثورة : منظمة شعبية سياسية تربوية رديفة للحزب ولقواتنا المسلحة ، وتضم جماهير الشبيبة للمساهمة في بناء الوطن وإعداد الجيل الشاب إعداداً عسكرياً للمساهمة في حماية الثورة والدفاع عن الوطن .

- الاتحاد العام النسائي : يساهم في بناء الوطن والدفاع عنه من خلال ما تتمتع به المرأة من حقوق وممارســة دورها كاملاً في المجتمع بهدف تعبئة الجهود والمسـاهمة في البناء ومعركة التحرير من خلال دخولها في المجالات العسكرية « تدريبات عسكرية وقفز مظلي » وعقد دورات تمريض وخياطة وأعمال دفاع مدني وثقافة وحملات نوعية ومحو أمية .

ومنذ مطـلع العام ١٩٨٢ بدأت عملية استقبال الفتيات في الكلية الحربية ثم أمر القائد

حافظ الأسد بإحداث كلية عسكرية للبنات إيماناً منه بوجوب إشتراك المرأة في جميع المسؤوليات الوطنية والقومية حتى العسكرية منها .

- الجيش الشعبي : وهو جيش من الجماهير الشعبية الكادحة مطالب بالجاهزية للدفاع عن المؤسسات وقطاعات الدولة المختلفة والمساهمة مع قواتنا المسلحة في القتال ضد العدو في العمق الاستراتيجي للبلاد والمساهمة في أعمال الدفاع المدني ، والآلاف المؤلفة من رجال الجيش الشعبي يتلقون تدريباً خاصاً من خلال دورات تدريبية تؤهلهم للمساهمة في معركة بناء الوطن وتحرير الأرض العربية المحتلة .
- الاحتياط : إنَّ المحافظة على المستوى المطلوب للعناصر التي أدت الخدمة الإلزامية وسرحت من القوات المسلحة هو أمر في غاية الأهمية في مسألة إعداد الاحتياط المعبأ ، ولهذا الغرض واستناداً إلى أسس قانونية ناظمة يحدد نظام ومدى الدورات الاحتياطية التي تدعى إليها العناصر الذين انتهت لديهم الخدمة الوطنية كما تحدد التعبئة الكاملة في زمن الحرب .
- الدفاع المدني : يعد الدفاع المدني أحد مكونات نظام الإجراءات والتدابير الدفاعية للدولة عموماً والمنفذة في زمني الحرب والسلم بهدف حماية السكان والاقتصاد الوطني للجمهورية العربية السورية من ضربات العدو النارية ، وكذلك من أجل تنفيذ أعمال الإنقاذ والطوارئ والترميم في نقاط الإصابة والتدمير وينظم الدفاع المدني في القطر وفق المبدأ المساحي أي على جميع أراضي ومناطق الدولة وتقع مسؤولية تنظيم وجاهزية الدفاع المدني وتنفيذ مهامه على عاتق وزارة الدفاع عادة .

وأخيراً إن إعداد السكان معنوياً ونفسياً للحرب من المهام الصعبة والمعقدة والواسعة فالحرب تعني ربحاً وخسارةً وتعني تدميراً وخسائرَ وخراباً وفقداناً للخاصة والعامة ، لذا فإن الدولة بكوادرها الإعلامية والثقافية تُعنى بأمور الحرب وتضع المواطنين بصورها كاملة .

إن التأهيل والتدريب والوعي وإدراك الواقع وتحمل المسؤولية وفهم طبيعة الحرب وعدالتها وغيرها من العوامل كلها تساعد على رص الصفوف وتكوين جبهة داخلية قوية ومتماسكة تقف خلف صفوف القوات المسلحة تمدها بعوامل القوة والمنعة والصمود والقيادة في سوريا تفهمت هذه المهمة وتصدت لها بنجاح وأكبر مثال على ذلك حرب تشرين التحريرية عندما وقفت الجماهير بقيادة الرئيس المناضل حافظ الأسد تقاتل على مساحة مسرح العمليات إذ لم يكن هناك خط فاصل مع العدو ، الكل في المعركة وكل شيء من أجل المعركة .

يقول السيد الرئيس في هذه المجالات كافة :

ـــ الخالد هو الأمة ، هو الشعب بأجيالها وأجياله المتتابعة ، وخلود الفرد هو بخلود أمته ، بخلود شعبه .

ـــ إنَّ معركة البناء والتحرير هي معركة طويلة ومعقدة ، ونحن مصممون بإرادتنا وعملنا وجهدنا وطاقاتنا على الانتصار فيها ، وقرارنا هو الانتصار في معركة البناء وفي معركة التحرير .

ـــ إنَّ كل جهد نبذله في وطننا ، وفي الحقل أو في المصنع ، في القرية أو في المدينة ، وفي كل بقعة من أرض الوطن يجب أن يكون موجهاً في المحصلة الأخيرة لخدمة هدف التحرير .

ـــ الشعب والأرض هما الوطن ، ومن لا يرتبط بالشعب والأرض ، فلا وطن له ، ومن لا وطن له لا وجود له .

ـــ إننا نعمل على رفع كفاءتنا القتالية ، ونعمل على رفع قدرتنا الدفاعية ، بمقدار ما نكسب من العلم والعلم العسكري .

ـــ نحن في سورية نعتبر الشباب أغلى ثروة في الوطن ، وعدة الحاضر ، وأمل المستقبل ، وأداة صنعه الرئيسية ، ودورهم كبير ومتعدد الجوانب في بناء الوطن والدفاع عنه .

ـــ نحن أقوياء وأحرار وممسكون بزمام المبادرة بقدر ما نعمل ونعد ... ونحن أقوياء بقدر ما ننمي قدرتنا الدفاعية .

ـــ في سورية شاركت المرأة الرجل في العملية الإنتاجية ، ودفعت حياتها في سبيل عزة الوطن وحريته .

ـــ لقد تم بناء الأساس المادي للدولة ، ونحن ما زلنا نطور من قدراتنا وطاقاتنا الكامنة .

٤ ـــ تحضير أراضي الدولة وإعدادها للحرب :

إن تحضير البلاد لصد العدوان يتكون من مجموعة منتظمة من الإجراءات الهندسية ـــ الفنية والاقتصادية والتي تتضمن بناء وتجهيز وتحضير ، والبقاء في حالة تأهب على الأرض المختلفة المعدة للاقتصاد الوطني والقوات المسلحة في وقت السلم والحرب .

إنَّ الهدف من تحضير أراضي الدولة للحرب هو تأمين توزع قواعد الجيش . وأهم الأهداف العسكرية ، وأهداف المؤخرة ، والحماية المضمونة والوثيقة لها من ضربات العدو وتكوين الظروف المناسبة من قبل القوات المسلحة لأجل الانتشار الاستراتيجي وصد العدوان ، وخلق الظروف الملائمة لجميع أنواع التأمينات القتالية ، واستقرار نظام قيادة القوات المسلحة ، وحماية السكان والأهداف الصناعية العسكرية من وسائل التخريب وضربات العدو ، وانطلاقاً من الأهداف المبينة أعلاه فإن تجهيز أراضي البلاد لصد العدوان في ظروف الحرب الحديثة يشتمل على مجموعة كبيرة من التدابير الحكومية التي تقوم بها القوات المسلحة والجهات الأخرى .

ولقد سعت القيادة في الجمهورية العربية السورية إلى تنفيذ أكثر هذه التدابير حسب أفضلياتها وتصوراتها لمسرح العمليات المقبلة ووفق أفكار المذهب العسكري السوري :

- تطوير وتحسين النقل وشبكة طرق المواصلات في البلاد ويدخل في ذلك توسيع المطارات وشبكة خطوط الطيران والأسطولين الجوي والبحري .
- تكوين نظام حماية على شكل أنساق للمخازن الحكومية ، ومستودعات ثابتة خاصة بتخزين الوسائط المادية .
- ربط توزيع المخازن والمستودعات بخطة الانتشار الاستراتيجي للقوات المسلحة وبخطة التعبئة ، وخطط العمليات العسكرية الأولى .
- تطوير شبكة الاتصالات كأساس لحقل معلوماتي موحّد داخل البلد والتي من الممكن استخدامها فيما بعد لخدمة القوات المسلحة في وقت السلم ووقت الانتقال إلى حالة الحرب وفي حالة الحرب .
- إنشاء نظام فعّال للإخلاء وشبكة متفرعة وموزعة من المؤسسات العلاجية ومن مراكز الإصلاح والوسائط الكفيلة بالتنفيذ .
- تطوير نظام شبكة مياه الشرب وقواعد التغذية الكهربائية للسكان المدنيين وتجميعات القوات المسلحة ، وكذلك تجهيز الأرض لصالح الدفاع المدني والمحلي .
- تشكيل شبكة محطات الرصد الجوي والملاحة البحرية والجوية وتجهيز الاحتياط من الخرائط الطبوغرافية والخاصة بمسارح العمليات المؤكدة والمحتملة .

إنَّ التدابير المنفذة من قبل القوات المسلحة لصالح تجهيز الأرض وخلافاً لما تقوم به الجهات المدنية تتصف بطابع خاص فهي في مجموعها تجهيز الأرض بشكل فعّال لتكون مسرحاً للأعمال القتالية المحتملة .

إنَّ تجهيز أراضي البلاد بشكل فعّال يعني مجموع الإجراءات المنفذة بغرض خلق الظروف الملائمة لحشد وانتشار واستخدام صنوف القوات المسلحة كافة وكذلك من أجل حماية الأغراض العسكرية من الضربات النارية المعادية والإجراءات المنفذة يتم التخطيط لها من قبل أجهزة القيادة العسكرية في القطر تحت إشراف الأركانات العامة ، وتنفذ بقوى ووسائط القوات .

ويمكن تقسيم هذه التدابير المنفذة من قبل القوات المسلحة بكاملها إلى تدابير عامة وتدابير خاصة .

تنفذ التدابير العامة لصالح القوات المسلحة بكاملها ، أمَّا الخاصة فتنفذ في صنوف القوات المسلحة ذات الميزات الخاصة .

وينسب إلى التدابير العامة ما يلي :

ـــ بناء منشآت وأغراض نظام القيادة وتزويد المقرات بوسائط الاتصال والقيادة المتنوعة .
ـــ بناء شبكة الاتصالات وربطها مع شبكة مواصلات الدولة .
ـــ تجهيز الأراضي من الناحية الهندسية بما في ذلك تطور شبكة الطرق .
ـــ التجهيز الطبوغرافي والرصد الجوي لأماكن تجمع القوات والأماكن المتوقع أن تجري فيها الأعمال القتالية .
ـــ إنشاء مستودعات للقوات وقواعد من أجل تخزين احتياطات الوسائط المادية والأسلحة والمعدات مع الأخذ بعين الاعتبار لمسرح العمليات وسير الأعمال القتالية المحتملة .
ـــ تجهيز المناطق والخطوط من أجل تمركز وانتشار القوات بما في ذلك تدابير الصيانات والإصلاح والمراكز الطبية وربطها بخطوط مواصلات جيدة بالمراكز والنقاط الطبية الحكومية .
ـــ تجهيز المناطق التي سيتم منها نقل الاحتياطات .
ـــ تجهيز محاور التحرك ومناورة القوات .
ـــ تكوين منظومة إمداد مائي ميداني للقوات والاستفادة من النقاط المائية المدنية .
ـــ تنفيذ المهام المتعلقة بخطط التمويه العملياتي .

أما مجموعة التدابير الخاصة :

فهي تهدف إلى تأمين مرابطة وانتشار وتأمين أعمال التشكيلات صنوف القوات المسلحة ، « خطوط ومناطق الدفاع ـــ التحصينات ـــ الطرق والمحاور ـــ الحواجز المائية والجسور والممرات الإجبارية ـــ تمويه المطارات ومواقع القيادة والملاجئ و ...الخ » . وبشكل عام يعتبر تحضير أراضي البلاد لصد العدوان واحدة من أهم مهام الدفاع وأن حجم واتجاه وفعالية الأعمال المنفذة من قبل الدولة في هذا الميدان مرتبطة قبل كل شيء بالأهداف السياسية ـــ العسكرية للحرب المحتملة ، وأساليب تنفيذها ومرتبطة كذلك بالإمكانيات الاقتصادية للبلد ، وبتوفر وسائط الصراع المسلح والميزات الجغرافية لمسرح الأعمال القتالية ، إضافة إلى ارتباطها بأهمية هذه الاتجاهات أو تلك ، وبتوفر نظرية موحدة عامة في الدولة متعلقة بتطوير البنية التحتية للبلاد ، وبدرجة التطور العلمي التقني ، عندئذٍ تشتمل التدابير المنفذة المتعلقة بتجهيز الأراضي والمناطق المحددة لعمل القوات والمناطق الداخلية للقطر على حدٍ سواء بحيث تنفذ هذه التدابير بشكل مسبق « في حالة السلم » وفي وقت التهديد وأثناء سير الأعمال القتالية وأخيراً يعتبر الإعداد الاستراتيجي للبلاد الجزء الأساسي لحياة ونشاط الدولة بكاملها حيث يشمل هذا الإعداد السياسة والاقتصاد

والأيديولوجية ومجال التعليم والثقافة والعلوم ...الخ وخاصة العمل العسكري ، وبالتالي فإن الإعداد الاستراتيجي يكون ذا أهمية حكومية ، ويعتبر ميداناً لنشاط القيادة السياسية والعسكرية العليا ، وهنا تشكل السياسة العسكرية القوة الموحدة والقائدة في هذا النشاط .

ويلاحظ في النشاط السياسي الخارجي في وقتنا الراهن وجهات النظر التالية :

١ ــ لا يمكن أن ينتصر المعتدي ، وإن حقق بعض المكاسب فهي إلى وقت معين وتعود الأمور إلى نصابها بعودة الحقوق لأهلها .

٢ ــ إن سباق التسلح أمر معقد ومتصاعد ومستمر ومكلف وإن بدأ فهو لن ينتهي أبداً فالأهداف تتبدل والأسلحة تتطور والمواقف السياسية تتغير حسب المصالح الخاصة والعامة .

٣ ــ لم تعد القوة العسكرية هي كل شيء ، كما لم تعد الحرب أهم أداة فعّالة للسياسة لذا يجب استخدام الفكر العسكري والجهود الدبلوماسية في الدرجة الأولى .

٤ ــ لا يمكن تحقيق الأمن والسلام من جهة واحدة ، أي فقط عن طريق الوسائط العسكرية وبالقوة العسكرية الضاغطة ، فالأمن والسلام يتطلبان قبل كل شيء خطوات وتدابير سياسية كما يجب أن يكونا متبادلين وشاملين وعادلين .

٥ ــ لا يمكن تحقيق الأمن والسلام بدون وسائط عسكرية ــ فنية مناسبة فكل دولة لها الحق في الدفاع عن نفسها واستعادة حقوقها المغتصبة ولها الحق أيضاً في تأمين ضمانة هذا الدفاع بقواها الذاتية أو بتحالفها وبتضامنها مع قوى أخرى إقليمية ودولية .

وعلى الرغم من كل ما ذكر فإن الأفكار الأولية للمذهب العسكري السوري تؤكد أن سورية لها الحق كل الحق في تأمين أمنها واستعادة حقوقها وأن السياسة العسكرية ما زالت حتى الآن العنصر الضروري والهام للنشاط السياسي العام ، إذ أن هذه السياسة تقوم بتوجيه البناء العسكري واستخدام القوة العسكرية من أجل تحقيق الأهداف السياسية العادلة في مواجهة عدو خطر يرفض السلام ويطلب المزيد من المكاسب « أرض ومياه » ويهدد المنطقة بخطر حرب قد تتطور من حرب إقليمية إلى حرب عالمية تهدد السلام العالمي في أصقاع المعمورة .



أولاً : المذهب العسكري ضرورة

يعتبر المذهب العسكري ضرورة حيوية لأية دولة ويستوي في ذلك الدول الصغيرة والعظمى ، لأن أحكام المذهب العسكري تجسد التدابير والإجراءات والأفكار الواجب اتخاذها وتنفيذها من قبل القوات المسلحة والحكومة بكل اجهزتها من أجل ضمان الحماية المسلحة لأرض الوطن وللشعب ومنجزات الجماهير ضد أي عدوان أياً كان مصدره . وطالما وجد التهديد والخطر على وجود الدولة ، فإن الضرورة تقضي باتخاذ كل التدابير الضرورية وحشد كل الطاقات الممكنة من أجل إعداد البلاد والقوات المسلحة لخوض الحرب المحتملة وتحقيق النجاح والنصر على العدو .

ولا بدَّ من القول بأن المذاهب العسكرية متباينة ومختلفة للدول كافة نظراً لأن لكل دولة ظروفها الخاصة وسياستها الخاصة ومصادر تهديد محددة تختلف عن غيرها من الدول ، إلا أنَّ ذلك لا يتعارض مع احتمال وجود تشابه أو تقارب بين بعض أحكام المذهب العسكري لدول مختلفة ويعود الأمر إلى أن الاستفادة من خبرات الحروب متاح للجميع ، كما أن الوسائط القتالية في مرحلة تاريخية واحدة تكون عادة متشابهة ومتقاربة في الأداء والوظيفة مما يفرض أحكاماً متقاربة حول استخدام هذه الوسائط وتأطيرها في وحدات وصنوف ، كما أن هناك أساليب استخدام متقاربة في استخدام القوات المسلحة لأنواع الأعمال القتالية الأساسية كالهجوم والدفاع ... الخ .

ثانياً : المذهب العسكري قابل للتغيير

وباعتبار أن المذهب العسكري قضية نابعة من مقولات العلم العسكري وتستند إلى قوانينه وتعتمد على واقع الدولة واقتصادها وتتصدى لخطر حرب محتملة من قبل عدو (أعداء) محتمل محدد ، فهو بالتالي قابل للتغيير والتبدل بل إن أحكامه قابلة للتبديل والتغيير بحكم احتمالات تغير الأسس التي اعتمدت لصياغة الأحكام المختلفة للمذهب . وبدهي

القول إن الدراسة التي عرضناها للمذهب العسكري تشير إلى أن العديد من العوامل الأساسية والمحدِدَة لأحكام المذهب عوامل متغيرة أو قابلة للتغير ، كما أنه لا بدَّ من الإشارة إلى أن أحكام الوجه السياسي أقل عرضة للتبدل بحكم الاستقَرار والثبات الذي يميز سياسة الدولة في العادة . ومن أهم التبدلات التي تفرض نفسها على أحكام المذهب العسكري يمكن إبراز المسائل التالية : تغيير السياسة الخارجية للدولة وكذلك تغيير أسس السياسة الداخلية ، زوال مصادر الخطر والتهديد أو تغيير مصادره بحكم توازنات أو تحالفات سياسية جديدة ، تبدل موازين القوى العالمي أو الإقليمي ، زيادة أو تراجع النشاط الاقتصادي للبلاد ، الخبرات الجديدة المستمدة من حروب حديثة أو من تحليل المناورات والمشاريع الكبرى ، توفر وامتلاك وسائط قتال نوعية حديثة ذات تأثير هائل على العدو مما يخلق تبدلاً في ميزان القوى معه أو يفرض تغييراً في بنية القوات المسلحة أو تكتيك صنوفها واستخدامها في الحرب .

ثالثاً : المذهب العسكري قضية تتطلب متابعة مستمرة

لا يمكن إجراء دراسة للمذهب العسكري للدولة وصياغة أحكامه ومتطلباتها ووضعها في التطبيق مرة واحدة وإلى الأبد ، لأن مثل هذا التصرف سوف يؤدي إلى كارثة . ومن البدهي مطالبة أجهزة التخطيط في الحكومة والقوات المسلحة بالمتابعة المستمرة وبدون هوادة لكافة أحكام المذهب والعوامل المؤثرة فيها وبخاصة مصدر أو مصادر الخطر ، حيث يجب وضع العدو تحت المراقبة اللصيقة من خلال كافة أنواع الاستطلاع والاستخبارات لكشف التبدلات في تسليحه وحجم قواته ومدى الأثر الذي يحدثه ذلك على أحكام المذهب العسكري وينبغي بصفة خاصة العمل بكافة الوسائل لكشف نوايا العدو في شن عدوان مفاجئ ، كما ينبغي متابعة تبدلات التحالفات والتناقضات السياسية في الساحة الإقليمية والدولية وبالتالي متابعة تبدلات موازين القوى . وهذا يتطلب استمرار الأدارات والمؤسسات المتخصصة بالتحليل والاستنتاج وإبلاغ القيادة عن خطر العدوان المحتمل أو صياغة تبديلات على أحكام المذهب العسكري ووضعها في التنفيذ ، كما أن واجب مؤسسات البحث العلمي العسكري استنباط الدروس المستفادة من تبديلات تسليح القوات ومنجزات العلم والتكنولوجيا ، وخبرات المناورات والحروب وتقديمها على هيئة أحكام جديدة مقترحة في مجال الاستخدام القتالي أو بناء القوات المسلحة أو إعدادها للحرب والعمل على مراقبة تنفيذها والتحقق من جدواها بعد إقرارها .

وحيث أن إسرائيل هي مصدر الخطر الرئيسي لشن الحرب ضد القطر بل وضد الأمة العربية بأسرها ، فلا بدَّ من التنبه إلى مخاطر محتوى المذهب العسكري الإسرائيلي المبني على الهيمنة والعدوان والتوسع ، فهذا السرطان الذي زرع في الجسد العربي بمهمة إعاقة نموه وتفتيته إلى كيانات صغيرة ضعيفة متناحرة يسهل السيطرة عليها ، سيبقى الخطر الأهم على الوطن العربي وقطرنا العربي السوري بخاصة . وتحشد دولة إسرائيل كل إمكانياتها الاقتصادية والعلمية والبشرية بما في ذلك كل أنواع الدعم الخارجي المكشوف والمستور لتأمين التفوق على العرب مجتمعين ولتحقيق سياسة شيطانية تتلخص في اختلاق الذرائع للهجوم على الدول العربية فرادى وبالجملة لاحتلال أراضيها ، ومن ثم يتم استيراد المهاجرين من انحاء المعمورة لاستيطان الأراضي المحتلة وخلق حقائق جديدة عليها ، وفيما بعد يتم التحضير لحرب جديدة وسلسلة أخرى من الاحتلال فالاستيطان وهكذا حتى تحقق حلم إسرائيل الكبرى . هذا هو جوهر المذهب العسكري الإسرائيلي ولا يختلف عليه تكتل الليكود أو حزب العمل فكلاهما يطبقان نفس الاستراتيجيات والسياسات وإن اختلفا في تكتيك التنفيذ وباختصار فهما وجهان لعملة واحدة .

وبالرغم من جولات المحادثات المتنوعة في إطار ما يسمى بالعملية السلمية والتي مضى عليها حتى الآن ثلاث سنوات ونيف ، وبالرغم من اتفاق أوسلو مع الفلسطينيين ، ومعاهدة وادي عربة مع الأردن فلا زال السلام معهما هشاً وقابلاً للتصدع وهذا ما أثبتته عملية ناتانيا ــ بيت ليد الاستشهادية وتهديدات رابين الأخيرة بشن الحرب ، بالإضافة إلى استخدام هذه الاتفاقات المنفردة والتي يمكن القول إنها اتفاق من طرف واحد أملى فيه القوي على الضعيف شروطه للضغط على سورية وإرغامها على السير على نفس النهج . وكما هو معلوم فإن المسار السوري الإسرائيلي واللبناني الإسرائيلي يكتنفه الجمود ويلفه التشاؤم مما يضعنا مرة أخرى أمام احتمالات الحرب في حال فشل المحادثات والتوصل إلى طريق مسدود بسبب التعنت الإسرائيلي . وحتى في أحسن الأحوال أي في حال تحقق السلام رغم أنف إسرائيل وبشروط سورية ، فإن المنطق يدعوا إلى اليقظة والحذر وإلى الأخذ بالأحوط وبناء المذهب العسكري على أساس أن الخطر لا زال ماثلاً ، وأن احتمال نشوب الحرب وارد . فمن يضمن لنا أن الحكومات المتعاقبة في إسرائيل ستلتزم بالسلام ! ومن يضمن عدم وصول حكومة متطرفة إلى السلطة تراودها نزعة العدوان لاحتلال أراضٍ جديدة وبذرائع شتى في مقدمتها : اختلال ميزان القوى لصالح العرب بامتلاك أحد الأقطار العربية لقوة ضخمة

نوعية تتحدى التفوق الإسرائيلي سواء في مجال الأسلحة التقليدية أو غيرها ، وكذلك انتشار العمليات الاستشهادية رداً على عدم حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه ، إضافة إلى مواضيع المياه التي سيكون لها دوراً بالغ الاهمية مستقبلاً ، أو في حال فشل إسرائيل في ظل السلام المفترض في فرض هيمنتها على اقتصاد المنطقة وتراجع الاقتصاد الإسرائيلي . كل هذه تشكل ذرائع لأي حكومة لتعود إلى نزعتها الأصلية في العدوان والتوسع .

وهكذا فإن المذهب العسكري السوري والمذهب العسكري العربي عامة يجب أن يضع في اعتباره هذه القضية ويبني على أساسها كل أحكامه في المحافظة على استعداد البلاد والقوات المسلحة للحرب دائماً واتخاذ كل التدابير لتأمين خسارة أي معتد . ونظرة واحدة إلى الخارطة السياسية للوطن العربي تدلنا على مدى نجاح الأعداء وحتى الأشقاء أيضاً في تشكيل بؤر الصدام والتوتر بين الدول العربية ، وخلق مناخ عدم الثقة بين العربي والعربي ودفع بعض الدول للاستقواء بدول أجنبية ، والاتصال المتسارع مع إسرائيل لإقامة علاقات معها ، وخير دليل على ما نقدمه تأكيد القائد حافظ الأسد باستمرار « أن إسرائيل مصرة على الاستمرار في الحصول على أحدث ما توفره الصناعة الحربية في العالم من أجهزة ومعدات عسكرية لامتلاك التفوق العسكري على العرب جميعاً إذن فمن واجبنا أن نوفر لوطننا وسائل الدفاع عنه » .

خامساً : ملامح المذهب العسكري السوري

وعلى عكس السياسة العدوانية التوسعية للكيان الصهيوني تقف السياسة العربية السورية تحمل رسالة واضحة ثابتة مبنية على الشرعية الدولية وحق الشعوب في تقرير مصيرها وحق الدفاع المقدس عن الوجود والأرض والشعب،ذلك الحق المشروع في كل الديانات والقوانين الدولية . تقف سياسة الرئيس حافظ الأسد الشامخة بكبرياء الأمة والعادلة بعدالة قضية تحرير الأراضي المغتصبة واستعادة الحق المشروع لشعب فلسطين بتقيرير مصيره، وتحرير ما احتل من أرض لبنان في عملية سلمية اطارها قرارات الأمم المتحدة ٢٤٢ — ٣٣٨ — ٤٢٥ وجوهرها مبادلة الأرض بالسلام وسلام عادل وشامل ينتفي معه الظلم أو بكلمة مختصرة سلام الشجعان .

وتتجسد هذه السياسة في مذهب عسكري يضع في أولوياته خيار السلام الاستراتيجي ويطبعه بصيغة الدفاع عن الشعب والأرض والمنجزات مع الالتزام بتحرير ما أحتل من أرض بالقوة في عام ١٩٦٧ سواء بالوسائل السلمية أو بأية وسيلة أخرى

متاحة . ويعكس المذهب العسكري السوري كل صفات السياسة العربية السورية من ثبات الهدف إلى النظرة الوحدوية لمجمل الوطن العربي في منظور قومي عربي على تحليل الواقع واستشراف المستقبل والإحاطة بالتحديات التي تواجه العرب في المرحلة التاريخية التي نعيشها حيث يعبر الرئيس حافظ الأسد دوماً عن حرصه واهتمامه بالوحدة العربية كهدف لا يحيد عنه ويعمل لأجله بمختلف الوسائل وكلما تفاقم الوضع العربي وازداد سوءاً كلما بذل الرئيس الأسد الجهد لاستعادة التضامن العربي . وبدون كلل أو يأس يناضل السيد الرئيس لتحقيق أي شكل من أشكال التضامن والتنسيق وتبديد جو الشك والريبة الذي خلقته القوى الاستعمارية والمعادية بين الدول العربية ، وفي هذا المجال يقول السيد الرئيس « إنني أدعوا الجميع لبناء تضامن عربي وتعميق الأخوة العربية وندفع الأعماق الوجدانية للوحدة العربية على أن ننطلق في كل هذا من مواقع صحيحة » . والواقع أن الإنسان يحار حين يعالج أي مسألة حيوية قطرية سواء منها ما يتعلق بالمذهب العسكري أو السياسة الخارجية أو قضايا الاقتصاد لأنه يجسد نفسه وبعد التحليل والبحث أمام حقيقة واضحة وضوح الشمس ألا وهي أن أي مشكلة في أي بلد عربي من مشرقه إلى مغربه من شماله إلى جنوبه يمكن حلها بشكل أمثل والوصول بها إلى نتائج أفضل إذا تم حلها في إطار عدد من الدول العربية ، أو في إطار الوطن العربي الموحد وبالتالي يجد المرء نفسه ببساطة أمام مسألة الوحدة العربية التي تعرضت إلى الكثير من عوامل التشكيك والتجريح والنقد بل والتسفيه أحياناً عن عمد أو عن حسن نية . ويحار المرء مرة أخرى أمام الحكام العرب والذين لا تغيب عنهم أو عن مستشاريهم مزايا الوحدة أو الاتحاد أو التضامن أو التنسيق بين الدول العربية في كافة مجالات نشاط دولهم . والمذهب العسكري هذه القضية ذات الأهمية الخاصة لكل قطر تحتاج أكثر وأكثر إلى الوحدة أو إلى الاتحاد ، لأن كثيراً من العوامل المكونة للمذهب سوف تتوفر لها عوامل الاستقرار والوفرة ، وسيتضاعف مقدار القوة بمعناها الواسع وتتصاعد إمكانية العرب في فرض شروطهم العادلة ، وفي ردع أعدائهم والطامعين فيهم من خلال السعي لنهب ثرواتهم وإبقائهم سوقاً للسلع فقط .

ويحق لنا ونحن نواجه تحديات التهيئة للدخول إلى القرن الحادي والعشرين تلك التحديات الشاملة وخاصة تحديات العلم والتكنولوجيا وتحديات العدو الإسرائيلي وتحديات التكتلات الاقتصادية والسياسية الأجنبية التي تشكلت بحكم الضرورات الموضوعية والتي يتوخى المشتركون فيها تحقيق سيطرة وتفوق علمي وتكنولوجي واقتصادي يؤمن لشعوبها الازدهار والتطور ويمتص خيرات تلك الشعوب التي لا تمتلك ما تدفع به هذه الهيمنة عنها .

يحق لنا أن نطالب ونحلم بقيام أي شكل من أشكال التضامن كبداية بين العرب وصولاً إلى الحلم الكبير في اتحاد أو وحدة عربية تضم الأمة العربية بموقعها الاستراتيجي الهام وبمواردها الهائلة وإمكانياتها تطورها الواعدة . وبناء على ذلك نحلم بمذهب عسكري عربي واحد . فهل يتحقق الحلم ! ؟ صحيح أن الأمر متروك للأيام للإجابة عليه إلا أن ذلك لا يمنع من التفاؤل بوجود رجال يؤمنون بالوحدة والاتحاد والتضامن ويعملون لاستعادته دون هوادة وفي مقدمتهم الرئيس المناضل حافظ الأسد الذي يؤكد دائماً « أنه من المهم أن نبقى متفقين على الإطارات القومية لأن ما نحن مقدمون عليه كبير وخطير ويحتاج إلى يقظة كي نحقق هدفنا » .

وأخيراً ونحن نقلب آخر صفحات هذا الكتاب لا نزعم أننا قد أحطنا بمسألة المذهب العسكري بشكل كامل لأن الكمال غاية لا تدرك ما دام البحث والتطور مستمراً ، ولكننا نؤكد أننا قد اجتهدنا لنقدم للقراء مادة مفيدة تغني مغارفهم العسكرية وتلقى الضوء على هذه المسألة الخطيرة ، ويعود إليكم اعزائي القراء تقدير مستوى نجاحي في هذه المهمة والله الموفق .

العماد

حسن توركماني

الشام ــ شباط / ١٩٩٥

ــ كذلك قال الأسد «إصدار دار طلاس ١٩٩٤» .
ــ استراتيجية الصهيونية وإسرائيل تجاه المنطقة العربية والحزام المحيط بها «من منشورات مكتب الإعداد الحزبي القطري» .
ــ الاستراتيجيتان السوفييتية والأمريكية «إعداد مركز الدراسات العسكرية» .
ــ الاستراتيجية العسكرية «إصدار وزارة الدفاع» .
ــ مدخل الاستراتيجية العسكرية «إصدار دار الطليعة للطباعة والنشر» .
ــ تطور فن الحرب «إصدار مركز الدراسات العسكرية» .
ــ المذهب العسكري الإسرائيلي «إصدار الإدارة السياسية» .
ــ الاستراتيجية وتاريخها في العالم «إصدار دار الطليعة للطباعة والنشر» .
ــ حرب المستضعفين «إصدار المؤسسة العامة للدراسات والنشر» .
ــ حول طبيعة الحرب «إصدار مركز الدراسات العسكرية» .
ــ فرونزه : المذهب العسكري الموحد والجيش الأحمر «موسكو» .
ــ الاستراتيجية الصاروخية الحديثة ــ الطبعة الرابعة العام ١٩٨٤ .
ــ من مقررات المؤتمر ٢٧ للحزب الشيوعي السوفييتي العام ١٩٨٦ .
ــ من مقررات المؤتمر ٢٨ للحزب الشيوعي السوفييتي العام ١٩٩٠ .
ــ لينين في كتابه انهيار الأممية الثانية .
ــ نظام قتال جيش الولايات المتحدة رقم ١٠٠ آب العام ١٩٨٢ .
ــ من برنامج إزالة الأسلحة النووية حتى العام ٢٠٠٠ .
ــ لينين ــ مختارات ــ المجلد ٣٩ .
ــ مجلة الفكر العسكري العدد رقم ٣ إصدار العام ١٩٨٥ .
ــ مجلة الفكر العسكري العدد رقم ٦ إصدار العام ١٩٩٠ .
ــ مجلة الفكر العسكري العدد رقم ٦ العام ١٩٨٣ .

ـــ مجلة الفكر العسكري العدد رقم ٤ العام ١٩٨٣ .
ـــ مجلة الفكر العسكري العدد رقم ٢ العام ١٩٩٠ .
ـــ مجلة الفكر العسكري العدد رقم ٥ العام ١٩٩٠ .
ـــ مجلة الفكر العسكري العدد الأول العام ١٩٩٠ .
ـــ مجلة الفكر العسكري العدد رقم ٦ العام ١٩٨٤ .
ـــ مجلة الفكر العسكري العدد رقم ٦ العام ١٩٩٢ .
ـــ مجلة الفكر العسكري العدد رقم ٤ العام ١٩٨١ .
ـــ كتاب أمريكا والفرصة التاريخية لريتشارد نيكسون .
ـــ كتاب الخيار الأخير لدايفيد كمحي .
ـــ كتاب حرب تحرير الكويت بقلم السيد العماد مصطفى طلاس .
ـــ التقرير الصادر عن معهد واشنطن للدراسات الاستراتيجية العام ١٩٩٣ .
ـــ جريدة السفير ١٠ آذار ١٩٨٣ .
ـــ المجمع الإسرائيلي ـــ المؤسسات الحربية «إصدار مركز البحوث العلمية العام ١٩٨٥» .
ـــ مجلة الأرض العدد رقم ٢ إصدار العام ١٩٧٧ .
ـــ مجلة الأرض العدد ٢٠ ـــ ٢١ إصدار العام ١٩٨٦ .
ـــ مسائل الصراع العربي ـــ الصهيوني «إصدار دار الحقائق بيروت العام ١٩٨٠» .
ـــ صحيفة داڤار ٩ أيلول ١٩٨٦ .
ـــ صحيفة عال همشمار ٢٤ أيار ١٩٨٥ .
ـــ صحيفة هاآرتس ٣ تموز ١٩٨٦ .
ـــ صحيفة معاريف ٢١ تشرين الأول ١٩٧٧ .
ـــ صحيفة معاريف ١٨ تشرين الثاني ١٩٨١ .
ـــ صحيفة هاآرتس العدد ٢٤ ، أيار ١٩٨٦ .
ـــ صحيفة هاآرتس العدد ٢٨ ، نيسان ١٩٨٥ .
ـــ إسرائيل نهج العسكرية والعدوان إصدار العام ١٩٨٢ .
ـــ مجلة المستقبل العدد رقم ٥٠٧ العام ١٩٨٦ .
ـــ شؤون عسكرية العدد الخامس ، كانون الأول ١٩٨٤ .
ـــ الفكر الاستراتيجي العربي ـــ العدد ٣٤ ، تشرين الأول ١٩٩٠ .
ـــ الفكر الاستراتيجي العربي ـــ العدد ٣١ ، كانون الثاني ١٩٩٠ .

ـ الفكر الاستراتيجي العربي ـ العدد ٢٨ نيسان ١٩٨٩ .
ـ الفكر الاستراتيجي العربي العدد الثالث ١٩٨٢ .
ـ الفكر الاستراتيجي العربي العدد ٣٠ ، تشرين الأول ١٩٨٩ .
ـ الملف العدد ٦٢ ، أيار ١٩٨٩ صادر عن وكالة المنار للصحافة والنشر .
ـ الملف العدد ٧٥ ، حزيران ١٩٩٠ صادر عن وكالة المنار للصحافة والنشر .
ـ الملف العدد ٧٧ ، آب ١٩٩٠ صادر عن وكالة المنار للصحافة والنشر .
ـ شؤون عسكرية كانون الأول ١٩٨٤ صادر عن الإدارة العامة للشؤون العسكرية لجامعة الدول العربية .
ـ المفاهيم الاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية مركز الدراسات العسكرية العام ١٩٨٦ .
ـ كتاب إعادة النظر في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية صدر عن مركز الدراسات العسكرية العام ١٩٨٥ .
ـ المجلة العسكرية السوفييتية العدد العاشر ، تشرين الأول ١٩٨٩ .
ـ النشرة الاستراتيجية العدد ١٨ ، تشرين الأول ١٩٨٩ .
ـ مجلة الجيش اللبناني العدد ٧٢ ـ ٧٣ ، أيار ١٩٩١ .
ـ دراسات عربية العدد ٧ ـ ٨ ، حزيران ١٩٩١ .
ـ التاريخ يعلمنا اليقظة لمارشال الاتحاد السوفييتي ت . ف . أوغاركوف .
ـ الدفاع العربي العدد الثامن ، أيار ١٩٩١ .
ـ كتاب آراء في الحرب الاستراتيجية وطريقة القيادة إصدار العام ١٩٨١ .
ـ الدفاع العربي العدد الثامن ، أيار ١٩٩٢ .
ـ المستقبل العربي العدد ١٤٨ ، حزيران ١٩٩١ .
ـ كتاب الحرب التي كان يمكن ألّا تقع للكاتب بريماكوف إصدار ١٩٩١ .
ـ شؤون عسكرية كانون الأول ١٩٨٤ .
ـ الدفاع العربي ، العدد التاسع ١٩٩٢ .
ـ الدفاع العربي ، العدد العاشر ، تموز ١٩٩٢ .
ـ الدفاع العربي ، العدد الثالث ، كانون الأول ١٩٩٢ .
ـ الدفاع العربي ، العدد السادس ، آذار ١٩٩٣ .
ـ المذهب العسكري إصدار دار طلاس العام ١٩٨٧ .

ـــ الدفاع العربي ، العدد الأول ، تشرين الأول ١٩٩١ .
ـــ لومانتيه ٢٣ / ٤ / ١٩٩٢ .
ـــ التغيير العسكري في الاتحاد السوفييتي للجنرال يازوف ـــ موسكو ١٩٩٠ .
ـــ أسلحة وتكتيك عاصفة الصحراء إصدار المركز الثقافي العربي بيروت ١٩٩٢ .
ـــ حرب الخليج أوهام القوة والنصر إصدار مركز الأهرام بالقاهرة ١٩٩٢ .
ـــ كتاب حرب الخليج للعماد مصطفى طلاس ١٩٩٢ .
ـــ المستقبل العربي ، العدد ١٤٨ ، العام ١٩٩١ .
ـــ مجلة الشؤون الأجنبية العسكرية الروسية عدد شباط ١٩٩٤ .
ـــ مجموعة منشورات صدرت عن القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في سورية .
ـــ مجموعة كراسات من خطب السيد الرئيس حافظ الأسد في مناسبات عديدة .
ـــ الموسوعة العسكرية السوفييتية .

الفهرس

المذاهب العسكرية في العالم/تأليف حسن توركاني. ــ دمشق: دار طلاس، ١٩٩٥. ــ ٥٢٨ص؛ ٢٥ سم.

١ ــ ٣٥٥٫٤ ت و ر م ٢ ــ ٣٢٠٫٩ ت و ر م ٣ ــ العنوان ٤ ــ توركاني
مكتبة الأسد

رقم الإيداع ــ ١٩٩٥/٦/٩٥٤ رقم الاصدار ٦٧٠



هذا الكتاب

قد يتبادر إلى الذهن أن طرح موضوع المذاهب العسكرية ومعالجته في هذه المرحلة التاريخية يعتبر نوعاً من الترف الفكري حيث يمكن أن توحي بذلك الأحداث الدراماتيكية المتلاحقة في العالم منذ العام ١٩٨٩.

وقد يظن البعض أن ما حدث يضع مسائل الحرب والسلام في المرتبة الثانية من سياسات الدول بعد أن انحسرت مصادر التهديد بالخطر وساد ظاهرياً مناخ التعايش وحل النزاعات بالطرق السلمية وقد يعني ذلك أن تتخلى الدول عن سياساتها الدفاعية ومذاهبها وتكل أمرها إلى مقولة النظام العالمي الجديد.

إن التحليل الواقعي لمجريات الأحداث والتنبؤ بما يمكن أن يحدث يشكل أبلغ رد على هذا البعض ويؤكد أنه لا يمكن لأي دولة أن تضع أمنها الوطني في حماية شعارات غير قابلة للتطبيق ولا ضمانات شرعية لها.

من هنا نجد أن معالجة موضوع المذاهب العسكرية ضرورة حتمية وهذا الكتاب محاولة جادة لتسليط الضوء على محتوى هذه المذاهب وتطورها وآفاقها المستقبلية في ظل الوضع العالمي الجديد.

ونحن نقدم للقراء الأعزاء هذا الكتاب نأمل أن نكون قد قدمنا لهم مادة تغني معلوماتهم وتحقق الفائدة خاصة للمهتمين بمسائل السياسة والاقتصاد ومسائل الحرب والسلام.

المؤلف

